



المجلة الجنائية القومية

بصدرها
رئيس القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
الجمهوريتى العربيتى المتحدة

التدابير الاحترازية القضائية

نظام معاملة الاحداث المنحرفين فى بولندا

تحليل ظواهرى للبقاء

دراسة مقارنة من جناح الاولاد وجناح البنات

الامر الجنائى وانهاء الخصومة الجنائية

بالانجليزية

ايكولوجية جناح الاحداث

الكشف عن الانتيمون فى عينات التسمم

دراسات وبعوث * تشريع وقضاء * انباء



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

الدكتورة حكمت أبو زيد

وزيرة الشؤون الاجتماعية

اعضاء مجلس الإدارة :

الأستاذ إبراهيم مظهر ، دكتور جابر عبد الرحمن ، الأستاذ محمد أبو زهرة ،
الأستاذ محمد فتحي ، دكتور حسن الساعاتي ، الأستاذ أحمد زكي محمد ، الأستاذ حسين عوض
بريقي ، الأستاذ محمد سالم جمعه ، الأستاذ يحيى أبو بكر ، اللواء خليل رضوان الدوب ،
اللواء أحمد رافت النحاس ، الأستاذ محمد عبد السلام ، الأستاذ نصر الدين كامل ،
دكتور أحمد محمد خليفة .

المجلة الجنائية القومية

ميدان النبات بمدينة الاوقاف - بريد الجزيرة

رئيس التحرير

دكتور احمد محمد خليفة

مساعد التحرير : أحمد الألفي - السيد يس

يلد النشر : الناشر ، الطبعة ، سنة
النشر ، الصفحات .

للمقالات من مجلات : اسم المؤلف ،
عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصرا) ،
السنة ، المجلد ، الصفحات .

للمقالات من الموسوعات : اسم المؤلف ،
عنوان المقال (اسم الموسوعة) ،
تاريخ النشر .

وثبتت المصادر في نهاية المقال مرتبة
حسب الترتيب الهجائي لاسماء المؤلفين
وتورد الاحالات الى المصادر في المتن
صورة : (اسم المؤلف ، الرقم
المسلسل للمصدر الوارد في نهاية
المقال ، الصفحات) .

هـ - أن يرسل المقال الى سكرتارية تحرير
المجلة منسوخا على الآلة الكاتبة من
أصل وصورتين على ورق فولكلاب ،
مع مراعاة ترك هامشين جانبيين مريضين
ومسافة مزدوجة بين السطور .

ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما
يرسل إليها من مقالات الامتيازات الآتية :

١ - أن يذكر عنوان المقال موجزا ، ويتبع
باسم كاتبه ومؤلفاته العلمية وخبراته
ومؤلفاته في ميدان المقال أو مايتصل به.

٢ - أن يورد في صدر المقال عرض موجز
لرؤوس الموضوعات الكبيرة التي هولجت
فيها .

٣ - أن يكون الشكل العام للمقال :

- مقدمة للتصريف بالشككة ، وعرض

موجز للدراسات السابقة .

- خطة البحث أو الدراسة .

- عرض البيانات التي توافرت من

البحث .

- خاتمة .

٤ - أن يكون لجبات المصاحو على النحو
التالى :

للكتيب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ،

الاشتراك من سنة (ثلاثة أعداد)

تصدر ثلاث مرات في العام

ثمان العدد

خمسون قرشا

عشرون قرشا

المجلة الجناية القومية

محتويات العدد

مقالات :

- ٣ الدكتور محمد ابراهيم زيد
- ٤٢ الدكتور سعد جلال
- ٥٥ الدكتور أحمد فائق
- ٦٥ سمير الجنزودي

دراسات وبحوث :

- ٧٩ جورج دى فوس
- ٩٨ دراسة مقارنة عن جناح الاولاد وجناح البنات - باركر وآدامز

تشريع وقضاء :

- ١٠٥ الدكتور فتحى سرور

آراء :

- ١١٢ مجلس اصدار الحكم ومشكلة الاحكام المتفاوتة - ناليوت سميت

General Organization Of the Alexandria Library (GOAL)

انباء :

Bibliotheca Alexandrina المؤتمر الدولى الخامس لعلم الاجرام

بالانجليزية :

- ١٤٦ الدكتور بدر الدين على
- ١٥٨ الدكتورة عابدة فهم وآخرون

التدابير الاحترازية القضائية

الدكتور محمد ابراهيم زيد

باحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية

لعله من المنطقي قبل التعرض لنظام التدابير الاحترازية أن نورد في عجالة كلمة عن فكرة العقوبة ووظيفتها ، دون أن نفوس كثيرا في مناقشات قد تبعدنا عن مجال هذه الدراسة . وتوضح أهمية ذلك لأن تفسير نظام التدابير الاحترازية لابد أن يتم في ضوء التكيف الذي يسبغ على العقوبة .

ومن المعروف أن قانون العقوبات يحمي فيما معينة ويهدف الى تحقيق مصلحة الجماعة ، وهذه القيم وتلك المصالح تنبع من القوة الذاتية للمجتمع الانساني الذي تحكمه معايير العدالة . ويلاحظ أن العدالة في العصر الحديث قد بدأت تتميز بطابع خاص هو وجوب أن تكون العدالة اجتماعية ، وأن تكون العدالة اجتماعية الا اذا كانت عدالة انسانية . وتحقق العدالة الانسانية في نطاق قانون العقوبات عن طريق اتباع اجراءات دفاعية مانعة تتناسب مع خطورة الجرم (١) .

١ - المدرسة الايطالية والتدابير الاحترازية : ولقد كان هدف قانون العقوبات منذ منتصف القرن التاسع عشر هو دراسة الطبيعة المجردة للجريمة (٢) . ولم تعمل هذه الفكرة على تطوير قانون العقوبات باعتبارها أساسا ايدولوجية المدرسة التقليدية ، حتى جاءت المدرسة الوضعية ونادى فقائها بالعلوم الاجرامية ودرست الجريمة على أساس أنها واقعة فردية وواقعة اجتماعية (٣) .

ENRICO FERRI = Difesa Penale, Vol. III. 1925, p. 498. (١)

(٢) وهو ما يبدو واضحا من تعريف كرازا CARBARA للجريمة : بأنها ذلك الكيان القانوني وليس الكيان الواقعي وهي عبارة عن انتهاك Infrazione وليس بفعل Azione .

GUASPIONI F. = Introduzione alla sociologia Criminale, 1928, p. 3-13. (٣)

ولم يكن الهدف من دراسة الجريمة في المدرسة الوضعية هو السير في طريق المدرسة التقليدية ، بل كانت هذه الدراسة تبغى الكشف عن شخصية مرتكب الفعل الاجتماعي . ولذا كان هدف الاجراءات التي اتبعتها هذه المدرسة هو منع الجريمة اى منع الافعال التي تكون خطرا جسيما يهدد المجتمع بالضرر .

وحتى تكون هذه الاجراءات متسمة بالعدالة الانسانية كان من الواجب أن تتناسب مع الضرر الذى ينتج عن فعل الجانى ومع درجة خطورته (٤) .

واذا اردنا ان نعرف مكان التدابير الاحترازية في السياسة العقابية لوجدنا انها تنظم قانوني يهدف الى سد الحاجات العملية للعدالة الاجتماعية والعدالة الانسانية ، وذلك لانها من وسائل المنع الفردي لظاهرة الجريمة ولها فضلا عن ذلك صفات تجعلها في نطاق الوسائل الرادعة الهادفة الى القضاء عليها (٥) .

٢ - التدابير الاحترازية في القانون الروماني : واذا ما تتبعنا المصدر التاريخي للتدبير الاحترازية لوجدنا انها قد نبعت من الفكر القانوني الروماني حيث ساد المبدء المشهور : *Honeste Vivere, Alterum non Laedere, Suum Cuique tribuere* هذا المبدء الذى يعتبر مصدرا لتفريد العقاب وضرورة اعطاء كل ذى حق حقه (٦) . وقد انعكس هذا المبدء في القضاء الروماني ودليلنا على ذلك أنه عندما سأل البريتور الامبراطور مارك أوريل Marc Avrele ماذا نفعل في شخص قتل امه وهو في حالة جنون ؟ فاجابه الامبراطور قائلا : « اذا تاكدت من ان اليو Elio العجوز قد قتل امه وهو في حالة جنون فعلى مستمر فلا سبيل هنا الى تطبيق العقوبة عليه لان الجنون في حد ذاته عقوبة له . ومع ذلك من الواجب مراقبته بحرص وحذر ، واذا حكمت عليه فأمر بمنعه حتى يمكن حمايته وتوفير الضمانات الضرورية لذلك (٧) » .

(٤) انظر في ذلك المحاضرات التى ألقيناها على ضباط قسم المباحث بكلية الشرطة عام ١٩٦٢ « محاضرات غير منشورة » .

(٥) المذكرة التفسيرية لقانون العقوبات الايطالي الصادر عام ١٩٢٠ .

(٦) SIRAGUSA F. = Istituzioni diritto penitenziario Milano 1935; p. 104-105.

(٧) LEONE RABINOWICZ = Mesures de Sûreté : Etude de politique criminelle. Paris, 1949, p. 42.

٣ - الارهاصات الاولى لنظام التدابير الاحترازية : ويبدو أن التدابير الاحترازية قد استخدمت لأول مرة وطبقت على المصابين بعمالة عقلية الذين لا يعتبرون مسئولين عن الجريمة ولا يمكن توقيع العقاب عليهم ، كما انه ليس من المستطاع اطلاق سراحهم لحالتهم الخطرة . ولذا ظهرت في منتصف القرن ١٩ بانجلترا مؤسسات خاصة لايداع هذه الحالات فيها ، فوجد عام ١٨٦٠ مستشفيات الأمراض العقلية الاجرامية بقانون Criminal Lunatic act. الذى نص على انه اذا ارتكب شخص غير مسئول جريمة وجب على القاضى ان يعلن بأنه « مذنب ولكنه مريض عقليا » ويأمر بإيداعه فى مستشفى للأمراض العقلية . وهذا مانص عليه أيضا قانون Tri l Lunatic act لعام ١٨٩٨ . كما وجد قانون Inebrit act لعام ١٨٩٨ الخاص بمعاملة مدمنى الخمر ، وقانون الأحداث Children act لعام ١٩٠٨ (٨) .

٤ - أول تنظيم تشريعى لفكرة التدابير الاحترازية : ويجب ان نذكر هنا أن التنظيم الكامل للتدابير الاحترازية قد ظهر لأول مرة فى مشروع قانون العقوبات السويسرى عام ١٨٩٣ ، ذلك المشروع الذى صافه وأعدده عالم الاجرام ستوس (٩) Stoss . ولا يعنى ذلك أن التدابير الاحترازية لم تظهر فى الدول الأخرى ، بل أن التفنين الجنائى الفرنسى قد نص على قواعد ذات صفات خاصة فى هذا المجال .

كما ان التشريعات الجنائية فى ألمانيا والنمسا قد تعرضت للتدابير الاحترازية على نمط التشريع الفرنسى .

وإذا ما انتقلنا الى إيطاليا لوجدنا أن التشريع الجنائى الإيطالى قد سجل تقدما واضحا عن التشريعات الأخرى . فقد نص قانون ١٨٨٩ على اجراءات ذات صفة مانعة تطبق على المصابين بمرض عقلى ، وعلى الأحداث ومدمنى الخمر والعائدين (م ٤٩ ، ٤٨ ، ٥٣ - ٥٨ ، ٨٠ ، ٤٨٨ ... الخ) . وقد نص قانون الاجراءات الجنائية لعام ١٩١٣ على اجراءات خاصة بالأحداث (م ٣٠٦ ، ٣١٥ ، ٣٧٣ ، ٤٢٣ ... الخ) . كما تأثر تقنين زارديلى Zardali بتعاليم المدرسة الانثروبولوجية الجنائية وكتابات

MAGGIORIS G. - Diritto Penale, Vol. II. p. 790.

(٨)

Annuaire de droit penal P.g. Milne. 956, p. 543.

(٩)

كل من فرى وجاروفالو ، الا ان تقنين روكو Ro:co الحالى الصادر في عام ١٩٣٠ قد ضمن قواعده العقابية تنظيما كاملا يعد فريدا في نوعه لذلك الاسلوب الجديد في معاملة الجانحين مستندا في ذلك الى تعاليم الدفاع الاجتماعى التى نادى بها المدرسة الوضعية ، ولذا كانت التدابير الاحترازية من القواعد الجديدة والمستحدثات العصرية في هذا التقنين (١٠) .

هـ - المؤتمرات العلمية الدولية والتدابير الاحترازية : وقد برزت التدابير الاحترازية في مناقشات المؤتمرات المالية بما اثارته من مشكلات ومعضلات فقهية وقانونية وعلاجية وتقويمية ، وكان الفضل في ذلك راجع الى جهود «الجمعية الدولية لقانون العقوبات» (١١) . ففي المؤتمر الدولى الاول لقانون العقوبات الذى عقد في باريس ١٩٢٤ تقرر عقد مؤتمر آخر في بروكسل عام ١٩٢٦ لدراسة التدابير الاحترازية بجانب دراسة المشاكل المتعلقة بالعمل في السجون والقضاء الجنائى الدولى .

وقد صيغت مشكلة التدابير الاحترازية على النحو التالى : هل يجب ان تحل التدابير الاحترازية محل العقوبة ام تكملها ؟ « وبمعنى آخر هل تحل التدابير الاحترازية محل العقوبة المؤسسة على الفكرة التقليدية للمسئولية الجنائية ، او على العكس ان يقرر هذا الاجراء لفريق معين من المجرمين وفي بعض الحالات الخاصة ؟ » .

وقد كان موضوع التدابير الاحترازية أحد الموضوعات الأساسية في مؤتمر روما الذى عقد من ١٥ - ٢٠ مايو ١٩٢٨ .

وقد تعرض المؤتمر لدراسة :

الطبيعة القانونية للتدابير الاحترازية بصفة عامة ، ومعايير التفرقة بينها وبين العقوبات والاجراءات العقابية الأخرى المقررة للجريمة - أنواع التدابير الاحترازية - وأخيرا تطبيق التدابير الاحترازية . واشترك فرى Ferr في هذا المؤتمر وقدم تقريرا عن الموضوع الأخير « تنفيذ التدابير الاحترازية » حيث اهتم فيه بنواحي أربعة تتعلق بالضمانات القانونية للدفاع الاجتماعى ولحقوق المحكوم عليهم ، وكذلك المرحلة التنفيذية للتدابير الاحترازية ونظام معاملة الأفراد الذى يخضعون لها ، وأخيرا إلغاء التدابير الاحترازية .

(١٠) أورد التشريع الجنائى الإيطالى ٤١ مادة (من ١٩٩ حتى ٢٤٠) في الباب الثامن منه بعنوان « التدابير الاحترازية الادارية » .

(١١) Rabinowicz L. = op. cit. p. 124.

وناقش المؤتمر الدولي الثانى لعلم الاجرام الذى عقد فى باريس عام ١٩٥٠ الخطورة الاجرامية باعتبارها عنصرا أساسيا فى شروط تطبيق التدابير الاحترازية .

كما ناقش المؤتمر الدولي الجنائى والعقابى الذى انعقد فى لاهاي عام ١٩٥٠ مسألة الجمع بين العقوبة والتدابير الاحترازية وهى المشكلة التى لها تأثير كبير بالنسبة لوظيفة كل منهما . وجاءت قرارات هذا المؤتمر معارضة لفكرة الجمع بين النظامين بالنسبة للشخص الواحد (١٢) .

٦ - الدراسات العالمية فى التدابير الاحترازية : وفى أغسطس ١٩٤٦ قررت اللجنة الدولية للقانون الجنائى وعلم العقاب Commission Internationale p nal et ponitonslaire القيام بدراسة مسحية لتشريعات الدول التى نصت فى تقنيناتها على التدابير الاحترازية . وقد جمعت اللجنة معلوماتها من الدول التالية :

الأرجنتين - النمسا - بلجيكا - الدانمرك - مصر - ايرتريا - فنلندا - فرنسا - بريطانيا - المجر - إيطاليا - نيوزيلندا - النرويج - هولندا - البرتغال - السويد - تشيكوسلوفاكيا - اتحاد جنوب أفريقيا - الولايات المتحدة الأمريكية .

ويهدف هذا البحث المسحى الى تحديد التدابير الاحترازية المستعملة حاليا فى هذه الدول ، وكذلك عرض لنظام التدابير الاحترازية فى القانون الوضعى من حيث شروطها ووظيفتها العملية والطبيعية القانونية لها ، وأخيرا نتائج تطبيق نظام التدابير الاحترازية وبصفة خاصة الأهداف التى ترمى اليها التشريعات التى أخذت بالتدابير ثم أثر هذا النظام على تطور التشريعات الداخلية .

وعلى هدى ما سبق فى تلك اللمحة التاريخية السريعة نرى انه لزاما علينا أن نوجه الأنظار الى أن التدابير الاحترازية تنظيم قانونى عقابى . وليس معنى ذلك أن الدراسات فيه تقتصر على الناحية القانونية والعقابية فقط ذلك لأن تحليل الأفكار الخاصة بالتدابير الاحترازية يجب أن يكون كذلك

(١٢) انظر فى ذلك المحاضرات التى يلقيها الدكتور محمد نجيب حسنى بالبرنامج العلمى للتدريسي ١٩٦٣/٧٢ فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بعنوان « الدفاع الاجتماعى » ص ٧ - ٨

في اطارها الواقعي العملي وهو الامر الذي يدخل في نطاق قانون الاجراءات الجنائية ومنخصص دراسة تالية لهذا الموضوع على حدة . وسنعرض للدراسة في مقالنا الحالي الى :

المبحث الاول : الطبيعة القانونية للتدابير الاحترازية .

اولا - العقوبة والتدابير الاحترازية .

ثانيا - هل التدابير الاحترازية اجراءات ادارية ام اعمال قضائية ؟

المبحث الثاني : شروط تطبيق التدابير الاحترازية .

اولا - ارتكاب فعل يعتبره القانون جريمة .

ثانيا - الخطورة الاجرامية .

المبحث الاول

الطبيعة القانونية للتدابير الاحترازية

اختلف الفقهاء في شان الطبيعة القانونية للتدابير الاحترازية ، وكان هذا الموضوع مثارا لتضارب الآراء نظرا للصراع القائم بين الاتجاهات المذهبية في السياسة الجنائية وفي تحديد طبيعة العقوبة . وكان لابد ان يتخذ هؤلاء قرارا في شان ما اذا كانت هذه التدابير الاحترازية عقوبات جزائية Sanzioni Penali ام اجراءات مستقلة لها كيانها الذاتي ؟ وهل لهذه التدابير صيغة قضائية ام انها اجراءات ادارية ؟ وبالتالي هل تدخل في نطاق قانون العقوبات ام في نطاق القانون الاداري ؟

ومن الأهمية بمكان الاجابة على هذه الأسئلة ذلك لأن تحديد الصفة القانونية هو فرض أساسي وضروري لدراسة التدابير الاحترازية من وجهة النظر الاجرائية (١٢) . كما ان لهذه الصفة أهمية بالغة في شأن تقرير قواعد التفسير التي يجب ان تطبق على هذا النظام علاوة على تحديد الضمانات القانونية له .

وترجع صعوبة الدراسة هنا الى أن التدابير الاحترازية توجد على خط هامشي بين العقوبة واجراءات الشرطة . فهل هي تتحد مع العقوبة في الصفات ؟ ام تختلف عن العقوبة بصفة قاطعة ؟ واذا كانت تختلف عن العقوبة فهل لها كيان قانوني قائم بذاته ام تختلط باجراءات الشرطة ؟ .

لا جدال في أن حل هذه المشكلة يعتمد أولا وآخرها على تحديد معنى العقوبة فإذا استطعنا تحديد هذا المعنى يمكن لنا بعد ذلك تعريف التدابير الاحترازية .

أولا - العقوبة والتدابير الاحترازية :

للعقوبة تاريخ طويل حافل بالأراء والنظريات التي تبين اتجاه الثقافات المختلفة وتفسيرها للأفعال التي يجب المعاقبة عليها وتلك التي تعتبر مباحة. ونحن في الواقع لا نستطيع أن نفصل العقوبة عن المسؤولية وذلك لارتباطهما الوثيق حيث أن العقوبة تؤسس في أى مجتمع من المجتمعات - سواء كان مجتمعنا بدائيا أو متحضرا - على اعتبارين هامين :

الأول - هو ما يصيب المجموع من ضرر نتيجة للفعل الاجتماعي .
الثاني - هو ما تقدمه الجماعة من وسائل وأساليب في سبيل منع هذا الفعل (١٤) .

ولتحديد طبيعة العقوبة لابد من القيام أولا بتحديد وظيفة قانون العقوبات وذلك لأن قانون العقوبات هو الوجه الآخر للعقوبة أى هو الذى يحدد الأفعال التي تعتبر جريمة وينص على العقوبات لاقتراف هذه الأفعال. ولهذا فإن السياسة التي يسير عليها قانون العقوبات هي بطبيعة الحال سياسة تكييف لطبيعة العقوبة . وإذا نظرنا الى وظيفة قانون العقوبات لظهر لنا أنها تعمل على ضمان وحدة المجموع وتنظيمه أى إدارة ذلك الصراع الخفى القائم بين المجتمع والمجموعات التي تعيش فيه والأفراد الذين يعملون في رحابه .

ولا نستطيع القول من أول وهلة أن وظيفة قانون العقوبات هي وظيفة عقابية(١٥) كما يدعى البعض ، وأن نردد معهم أن وظيفة قانون العقوبات توجد منذ المراحل الأولى لحياة الانسان الاجتماعية .

ولكى يمكن معرفة طبيعة العقوبة لابد لنا من المرور السريع على النظريات التي تنازعت هذه الفكرة ويمكن اجمالها في النظريات التالية :

- ١ - نظرية الجراء .
- ٢ - نظرية الردع .
- ٣ - نظرية التكفير .
- ٤ - نظرية حماية المجتمع .
- ٥ - نظرية الإصلاح والتقويم .

العقوبة كجزاء : يتمثل هذا الجزء في الألم الذي يجب أن يعانيه الجاني بسبب انتهاكه للقاعدة القانونية التي تجرم الفعل ، وهذا الانتهاك من مقتضاه أن يسبب ضررا للغير . فاذا لم يدفع الجاني ضريبة الألم فإن المعتدى عليه وأقاربه واصدقائه لن يتعاونوا مع المجتمع بعد ذلك ويضربوا بالقانون عرض الحائط .

ولا نستطيع انكار أن الرغبة في الانتقام اتجاه انساني طبيعي . ولكن الى مدى نسمح لهذا الاحساس بالتأثير على سلوكنا تجاه الجانحين ؟ فاذا كان قانون العقوبات والعقوبة قد وجدا لارضاء هذا الشعور فلماذا لا تشدد العقوبة الى اقصى حد ممكن ؟ ان تبرير العقوبة يجب ان يراعى فيه الآثار المستقبلية لها ، وامتياز العقوبة جزاء لا يدخل في نطاقها تلك الآثار المستقبلية . ومن الواضح أن الرغبة في الانتقام لا يجب أن تكون سببا في توجيه سياسة أى دولة في معاملة جانحيها . كما أن الراى العام في الدول الحديثة لا يطلب استخدام طرق دموية في معاملة الجانحين ، وأن هناك كثيرا من الجرائم لا تحرك ساكنا لدى الراى العام كالمخالفات والجنح .

العقوبة كردع : اعتبر البعض أن من أهم أهداف العقوبة هو الردع . ويراد بالردع استخدام العقوبة لمنع الآخرين من ارتكاب الجريمة وهو ما يقال عليه الردع العام ، وكذلك منع الجاني نفسه عن الجريمة في المستقبل وهو ما يقال عليه الردع الخاص . وعلى أساس ذلك يعاقب الجانح حتى يكون عبرة لمن تحدثه نفسه باقتراء الفعل . والواقع أن من ينسب للعقوبة فكرة الردع يعتمد على مبدأ حرية الإرادة وهو الأمر الذي يظهر واضحا في اتجاه المدرسة التقليدية ، حيث يقضى مبدأ حرية الإرادة أن للفرد أن يتصرف بحرية وللمجتمع الحق في تقدير هذا السلوك طبقا للمستوى المقبول والمتعارف عليه . ولكن اعترض على هذا الاتجاه بالتساؤل عن معنى أن الشخص حر يفصل ما يريد ، وما هى الأفعال التى للفرد الحرية في ارتكابها ؟ أن بعض الأفعال قد تكون مقبولة من البعض وغير مقبولة من البعض الآخر مع أنها متعارف عليها من المجموع .

العقوبة والتكفير : ان فكرة اعتبار العقوبة نوعا من التكفير هى فكرة قديمة في أصولها (١٧) اذ كان من المعتقد أن الجاني يكفر بواسطة العقوبة من جريمته التى ارتكبها . ان عملية اجراءات المحاكمة والقبض والوضع في الحبس والافتيداء الى السجن هى عناصر ألم يكفر الجانح بها عما أجرم في حق المجتمع الذى يعيش فيه .

العقوبة وحماية المجتمع : تتحقق حماية المجتمع عن طريق الوحدة والتماسك والمجتمع يكره الجانحين ويعبر عن هذا الكره بالعقوبة (١٧) . ويتكاتف الأفراد في التمسك بقيمهم ومصالحهم الى تشكيل وحدة متماسكة متحدة تحترم القانون وأوامر الجماعة . وقد اعلن تارد أن نسبة الجرائم ترتفع اذا امتنعنا عن ابداء الكراهية تجاه الجانحين ولهذا فان العقوبة لها وظيفة ردع الجانحين وهى أداة لحماية المجتمع واجبار الأفراد على اطاعة أوامر الجماعة ونواهيها .

العقوبة والاصلاح والتقويم : لم تظهر فكرة الاصلاح والتقويم الا بعد الصراع العنيف بين الاتجاه التقليدى في تكييف العقوبة وبين دفاع المدرسة التقليدية الإيطالية عن التدابير الاحترازية (٨) . ويرى البعض أن العقوبة يجب أن تهدف الى اصلاح الجانحين وتقويمهم (١٩) . ويمكن الوصول الى ذلك الهدف عن طريق بث الخوف من تكرار العقوبة وخلق الاعتقاد بأن الجريمة لا تؤدى منفعة ما . ويعمل المجتمع في نفس الوقت على اظهار العادات الحسنة الكامنة في نفوس الجانحين وذلك - لأن العقوبة وبصفة خاصة اذا كانت لمدة قصيرة - لا تعطى الفرصة لظهور تلك العادات .

وقد وجهت انتقادات الى العقوبة بصفة عامة يمكن تلخيصها فيما يلى :

أولا - أن العقوبة تعزل الفرد الذى حكم عليه بها وتجعله عدواً مؤكداً للمجتمع الذى يعيش فيه . وقد يمتد هذا العداء عن طريقه الى أفراد آخرين ، فالفرد المجرم يعزل عن أولئك الذين يقومون بطاعة القانون والذين لا يمكنهم فهم حقيقته ، ويشهد عدم الفهم هذا ويزداد حتى يؤدى نهائياً الى اجبار الجانح عن عدم الاشتراك الإيجابى فى الحياة الاجتماعية . والطريقة الوحيدة أمام المجتمع لكى يتجنب هذا التباعد المحتوم هى محاولة التقرب من الجانحين ، ولا يكون ذلك الا عن طريق فهمهم ومحاولة الاشتراك فى حل مشاكلهم الخاصة والعامة . وأكبر فشل للعقوبة يتمثل فى أنها تجعل الاصلاح صعب التحقيق بسبب كره المجتمع للجاني ومطالبته دائماً بالانتقام منه عن طريق عزله وحرمانه من حقوقه وأهمها الحرية .

(١٧) Sutherland N. = Principales in Criminology. p. 358.

(١٨) انظر فى ذلك رسالة الدكتور علام « العمل فى السجن » ص ٨٢

(١٩) سدرلند : المرجع السابق ص ٢٥٧

ومن جهة أخرى اذا نظرنا الى المجتمع نفسه نجد أن هناك عوامل تؤثر في معاملته للجاني فالبعض يعتقد أن الجاني هم أبطال بسبب انتهاكهم لأوامر الجماعة مما يسهل عملية انتقال اتجاهات هؤلاء المجرمين وخاصة بين الشباب المراهق . ولا تصلح العقوبة في ردع هؤلاء الأسباب لأنها فقدت قيمتها وأصبحت آثارها الحسنة لا تتعادل مع نتائجها السيئة.

ثانيا - أن العقوبة بذاتها تولد الحرص في النفس (٢٠) ولا تمنع المجرم من العود فمن المعروف أن «من يلدغ من النحل مرة لا يلدغ مرة أخرى اذا اتخذ الاحتياطات اللازمة الكفيلة لسلامة جسمه . ومن السهل اتخاذ هذه الاحتياطات اذا أنه يكفي للطفل أن يعرف ذلك اذا نظر الى والده وهو يحاول الوصول الى عسل النحل في الخلية باستخدام الدخان لطرد النحل منها » .

ثالثا - تولد العقوبة في نفس الجاني اتجاهات أخرى غير مرغوب فيها (٢١) . مثلا فقد يرتدع الطفل عن قول الكذب اذا ما عوقب ، ولكن قد يتولد خوف دائم لدى الطفل من الوالد الذي يعاقبه فيتباعد عنه وبهجرة ولا يتقرب اليه . واذا اراد أحد الوالدين أن يؤثر في طفله فيجب عليه أن يكتسب ثقته أولا وأن تكون العلاقة بينهما وطيدة متينة ، علاقة صداقة وبصفة خاصة عند ما يبدأ الطفل في الخروج الى الحياة العامة والعالم الخارجي ويبعد عن نطاق العائلة والمنزل . ومن المشكوك فيه منع نمط من انماط الجناح عن طريق التهديد بالعقاب . ومن الاتجاهات غير المرغوب فيها التي تتولد لدى الجاني عدم احترام القانون ، وعدم الوطنية وعدم الاستعداد للتضحية في سبيل الوطن وأخطر نتيجة للعقوبة هي عدم احترام النفس فلقد أثبت بعض الباحثين أن احترام الجاني لنفسه يعتبر من العوامل الهامة في نجاح الجهود الهادفة الى إعادة تكييفه ، وأن المجتمع سيكون بلاشك غير حكيم اذا عمل على هدم احترام النفس بالنسبة للجاني .

رابعا - قد تعطى العقوبة في بعض الأحيان مركزا للجاني (٢٢) . ومن المعروف أنه بين أوساط المجرمين توجد مراتب ومنازل تبعا للعقوبة التي يحكم عليه بها . وقد حدث أنه في أحد سجون أمريكا (سجن كوتن) عندما أخبر محافظ السجن أحد المجرمين بأنه قد حكم عليه بالسجن ١٥ سنة ارتفعت أسهم هذا المجرم ارتفاعا مفاجئا . وتتحدد المراتب تبعا لطبيعة الجريمة وطول المدة التي يحكم بها على المجرم .

(٢٠) سولند : المرجع السابق ص ٣٦٤

(٢١) سولند : المرجع السابق ص ٣٦٣

(٢٢) سولند : المرجع السابق ص ٣٦٤

خامسا - ان العقوبة تولد الخوف لدى الجانحين ويحول بزوالها . وبما أن عملية الاصلاح هي عملية انشائية فانها تحتاج الى شيء آخر غير الخوف حتى يمكن الوصول الى نتائج حسنة . ولا يعنى الاصلاح فقط تفسير في صفات الجانح بل هو عملية انشائية لتنظيم هذه الصفات . ولا بد من وجود مواد لهذا البناء ولا يدخل الالم بلا جدال في مجموع هذه المواد . ويحتاج الجاني الى تشبيهات وأنماط وأمثال تقدم اليه لاتباعها .

سادسا - تعرقل العقوبة بصفة عامة الجهود الانشائية التي يقوم بها المجتمع للوقاية من الجريمة ذلك لان المجتمع بعد تطبيقه للعقوبة يعتقد ان الامر قد انتهى ولكن الواقع عكس ذلك اذ تظل الحالة على ما كانت عليه ويرتكب آخرون نفس الجريمة . فعند ارتكاب الفعل المحرم يبدأ المجتمع في مطاردة الجانح حتى يلحق به ويقبض عليه ويحاكمه وينفذ العقوبة . ولكن هناك عناصر خفية اجتماعية ونفسية وعضوية لم تكن ظاهرة ولم يحسب لها حساب وهي العناصر التي يجب أن تكون المواد الاساسية في بناء المعاملة له . وكثير من الجانحين لا يهتمون بالعقوبة اما لانهم مصابين بمرض نفسي او عقلي وتكون افعالهم نتاج لهذه الحالة (٢٢) .

سابعا - كان من المعتقد أن العقوبة تعيد التوازن (٢٤) في المجتمع وذلك لان السلوك العقابي كان سلوكا جماعيا . ولكن هذا الوضع لا تجده في هذه الايام الا نادرا لاسباب اولها ان القول بان فعل الجاني يغفل بالتوازن في المجتمع قول غير صحيح اذ ان الجريمة اعتداء فرد على آخر وليس اعتداء فرد على الجماعة ، وان كثيرا من افراد المجتمع وعلى الاخص في امريكا يهتمون بمبالغ التأمين التي تدفع لهم من شركات التأمين للتعويض عن الضرر ، واذا كان المجنى عليه غير مؤمن على حياته او ماله فانه دائما يكون مستعدا للتنازل عن دموه اذا ما ضمن التعويض المناسب . وهناك من القوى الاساسية والنقابات ما تحمي المعتدى وتجعل له القلبة على المعتدى عليه واصدقائه الذين وقع عليهم الضرر من جراء الجريمة .

ثامنا - بمجرد صدور حكم بالادانة تنتهي بالنسبة للمحكوم عليه الاتصالات الخارجية ويفقد الاتصال بعمله واصدقائه وعائلته . كما ان القيم التي كان يسير عليها في المجتمع الخارجى تزول وتختفى لانه سيحجب على ان ينطبع للتعريفات التي تقدم اليه في السجن .

(٢٢) سدرلند : المرجع السابق ص ٢٦٤

(٢٤) سدرلند : المرجع السابق ص ٣٦٥

٧ - وحدة العقوبة والتدابير الاحترازية : يتعرض الباحثون عند دراسة الطبيعة القانونية للتدابير الاحترازية الى تحديد فكرة منع الجريمة والرابطة بينهما وبين التدابير الاحترازية . وكما قلنا ان المدرسة الوضعية لا تنظر الى وظيفة التدابير الاحترازية على انها ردع للجاني بل ان الهدف منها هو الدفاع الاجتماعى وذلك عن طريق وضع الاشخاص الخطرين اجتماعيا فى حالة لا تسمح لهم بالاضراء بالمجتمع وحيث يمكن فى نفس الوقت ادماجهم فيه واعادة تهذيبهم . ويرى البعض ان الأمر هنا لا يتعلق بالمعدالة بل بالمنفعة *utilité* ولا يتكلم اصحاب المدرسة الوضعية عن الردع بل عن استحالة الاضرار بالغير ، ولا يتحدثون عن الاصلاح الخلقي بل الانقاذ الاجتماعى للمجرم (٢٥)، ولكن الامر هنا ليس بهذه السهولة التى يراها هذا الراى الأخير ، ان الخلاف هو فى الواقع خلاف مذهبى . فالمعروف ان هذا الاتجاه الاخير لا يرى فى العقوبة الا صفة الجزاء - وهى النظرة التقليدية - ولذا لا يعترف بالتدابير الاحترازية لأنها ستؤدى الى نقد فكرة العقوبة لديه او على الأقل سبغ صفات مختلفة عليها (٢٦) .

٨ - واذا اخذنا بمبدأ ان العقوبة هدفها الدفاع *pena-difesa* فإنه يكون من السهل علينا ان نفهم المحاولات التى قام بها كل من ديمارسيكو *De Marso* وانتروليزى *Antolisei* وفروزالى *Frosali* لتوحيد هدف العقوبة والتدابير الاحترازية . فىرى الاول (٢٧) ان هناك صعوبة بل استحالة فى التمييز بين العقوبة والتدابير الاحترازية نظرا لوجود نفس السمات فى كل منها : اذ ان مصدرهما واحد هو الجريمة ، وبهدفان الى هدف واحد هو الدخول فى صراع مع الجريمة . . اما الثانى (٢٨) فىرى ان التدابير الاحترازية هى عقوبات جزائية ذلك لأنها تفترض وقوع فعل مخالف لقواعد النظام القانونى المعمول به ، وهذه التدابير ما هى الا رد فعل على هذا السلوك ذاته . وبالرغم من ان للتدابير الاحترازية وظيفة مانعة على خلاف العقوبة التى لها وظيفة رادعة فان ذلك لا يمنع الباتة من ان

BETTIOL G. = Diritto penale, Palermo, 1962, p. 682. (٢٥)

SANTORO A. = Il sistema penale di Bettiol : opposizione alla misura di Sicurezza. Scuola Positiva 1962. Fasc. 3. p. 954. (٢٦)

DE MARSEGO A. = Il Codice penale Illustrato. Vol. I. p. 843. (٢٧)

ANTOLISEI A. = Manuale di diritto penale. P.g. 1965, p. 556. (٢٨)

تكون التدابير الاحترازية عقوبات جزائية . ان الفقه السائد يرى عكس ذلك لانه يبدأ من فكرة ضيقة للعقوبات القانونية . وحيث ان القانون لم يأت بتعريف للعقوبة - وهو الامر الذى يقوم به الفقه عن طريق التجريد والتعميم - فلا يوجد ما يمنع من قبول فكرة اكثر اتساعا لها حتى تشمل كذلك التدابير الاحترازية . ان هذا الخلاف الذى اثاره المعارضون ليس له أهمية عملية ولكنه ذا قيمة اصطلاحية بحثة من الناحية النظرية .

ويرى الأخير (٢٩) ان المدرسة الوضعية قد أسست فكرة الدفاع ضد الجريمة في قانون العقوبات على مبدأ «المسؤولية القانونية أو الاجتماعية» والتي بمقتضاها ان كل فرد يجب ان يكون مسئولاً عن أفعاله أمام المجتمع نظراً لأنه يعيش بين رحابه ويحصل على المنافع الدائمة من الحياة الاجتماعية . ولكن المدرسة الوضعية قد سحبت من العقوبة الجنائية تأثيرها حتى تلائم مع ظروف الشخص الخطر وأعطتها أهلية الدفاع الاجتماعى ضد الجريمة . ولهذا كانت العقوبات ضد الجريمة تمثل موافقا عديدة لها صفات اعادة التأقلم الاجتماعى للمجرم بجانب الصفات المؤثرة على اقدامه لارتكاب الجريمة وعلاوة على الصفة العلاجية لهذه العقوبات . وعلى هذا فان للعقوبات وحدة في أهدافها الرادعة والمانعة ، فهي ليست رادعة بصفة أساسية ولكن الدفاع عن المجتمع ضد النشاط الاجتماعى يعتبر أحد أهدافها أيضا .

٩ - نقد مذهب الوحدة : الا ان فكرة توحيد العقوبات والتدابير الاحترازية قد ووجهت بتيار معارض اذ اعتبرها البعض (٣٠) اتجاها غامض يتبخر شيئا فشيئا كلما قرب من التحديد الواقعى . ان محاولة التوحيد هذه تعنى القضاء على أحد المصطلحين والمصطلح الذى سيضحي به لن يكون سوى العقوبة الجنائية بالمعنى الحقيقى . واذا ما أردنا الاحتفاظ بالعقوبة فلا بد من اتباع الاتجاه الذى ينادى بالثنائية في التقسيم حيث يكون لكل من العقوبة والتدابير الاحترازية استقلال ذاتى يتميز فيها كل نظام عن الآخر . فاذا بقيت العقوبة فيعنى ذلك بقاء ارتباطها بمبدأ الجزاء ، واذا بقى الجزاء فيعنى ذلك البعد عن أى هدف آخر مثل الدفاع أو المنع أو الإصلاح . ولكن يجب أن نضع في الاعتبار الهدف الأساسى من هذه النظم وننحصر من الآثار الفرعية لكل منها . فالعقوبة هى جزاء رادع

FROSALI A. = Sistema penale italiano Vol. III. p. 348. (٢٩)

MAGGIORI G. = Diritto penale, Vol. I. 1961. p. 792. (٣٠)

يطبق بعد ارتكاب الجريمة *quia peccatum est* . وليس لمنع جرائم جديدة . والعقوبة لا تدافع ولا تعالج ولا تكيف بل تعاقب . ان العقوبة تستند فقط على الاذئاب وتبعد عن الخطورة وتفترض وجود افراد احرار يمكن اسناد الجريمة اليهم .

اما التدابير الاحترازية فهي على العكس اجراءات مائعة تطبق بعد ارتكاب الجريمة ، ولكن ليس بسبب الجريمة *Postquam peccatum non quia/peccatum* ولا تهدف الى الجزاء عن الخطأ ولكن منع الخطر . ولهذا فان التدابير الاحترازية ليست الم بل اجراء يؤدي الى جعل الجاني الخطر في موقف يستحيل معه الضرر أو زيادة هذا الضرر . ولا تفترض التدابير الاحترازية وجود مدنيين احرارا لا يمكن اسناد الجريمة اليهم ، ولكن تفترض افرادا يكونون خارج نطاق العالم الخلقى .

اذن فالعقوبة والتدابير الاحترازية تكونان قطاعان متوازيان ومتقابلان في مجال القانون الجنائي بالمعنى الواسع (٣١) : فالعقوبة تحقق القانون الرادع *diritto Repressivo* اما التدابير فتحقق القانون المانع *diritto preventivo* وعلى هذا يرى اصحاب هذا الاتجاه ما يلي :

(١) ان الصراع ضد الجريمة لا يقتصر على استخدام العقوبة لانه سيظل هناك مجرمون خطرون حتى بعد تنفيذ العقوبة عليهم ، كما سنجد مجرمين غير معاقبين ولا يمكن معاقبتهم ولكنهم خطرين .

(ب) يجب التمييز بين التدابير الاحترازية والعقوبات حتى لا يكون هناك تكرار لا دامي له .

(ج) لن يكون لهذه التفرقة بقاء الا اذا كان لكل من التدابير الاحترازية والعقوبات تنظيم خاص لكل منهما : فالعقوبة هدفها الردع والتدابير الاحترازية هدفها المنع .

(د) ان المنع والردع هما معا يقابلان الدفاع والجزاء .

(هـ) ان تقسيم فكرة الدفاع الى منع وردع لا معنى له : فالدفاع هو دائما منع للجريمة له رد فعل مع الخطر الحالي أو المستقبل ، اما العقوبة فهي رادعة وتنسب الى الجريمة التي وقعت وحيث لا يوجد جزاء لا يوجد عقاب .

(٣١) يبدو ان هذا الاتجاه منتشر في الفقه الألماني وهو ما يبدو واضحا في كتابات كل من Mezger وبيركماير BirKmeier ذلك الآخر الذي يرى عدم وجود نقطة للتلاق بين العقوبة والتدابير الاحترازية أي بين نظرية الجزاء ونظرية الدفاع .

١. - وفي هذا المعنى السابق تدور افكار Petrocelli فالتدابير القانونية *Misure giuridiche* يمكن تقسيمها الى تدابير جزائية *Sanzionarie* وغير جزائية *non Sanzionarie* والتي يمكن اختصارها الى عقوبات *Sanzioni* وتدابير *Misure* وتتضمن التدابير الجزائية او العقوبات تهديد بوضع قيود على النشاط القانوني للفرد الذي يتمتع بالأهلية ، وتوجب كذلك استخدام اكراه نفسى يؤدى الى الزام هذا الفرد باطاعة القاعدة القانونية الامرة . وتوقع العقوبات بعد ذلك العصيان وبسببه ، وبمعنى آخر بعد وقوع الفعل غير المشروع . لما التدابير غير الجزائية فهى التى تقرر أسبابا الحماية على الشخص بلا اشتراك لارادته فى ذلك وحيث لا توجه اليه القاعدة القانونية . وهى تقيد النشاط القانوني للفرد ليس بسبب الفعل غير المشروع بل لحدوث ظروف معينة وذلك بهدف تحقيق المنع الاجتماعى *Prevezione Sociale* او اعادة التوازن الاقتصادى . وعلى هذا فان جميع التدابير الدفاعية هى تدابير غير عقابية ، وبالتالي فان التدابير الجزائية هى العقوبة والتدابير غير الجزائية هى التدابير الاحترازية .

١١ - ولا يفوتنا هنا ان نشير الى فكرة جريسبيني (٢٢) *Grispigni* فى التفرقة بين العقوبة والتدابير الاحترازية ، اذ يعتبرهما شكلان *Forme* مختلفان لنظام واحد ، وبمعنى آخر نوعين يدخلان فى ال *genus proximum* للعقوبة الجنائية . ويعرف جريسبيني التدابير الاحترازية بأنها انتقاص للحقوق القانونية فى جلتها او بعضها ، وتقوم الهيئة القضائية بتقريرها فى شأن الاشخاص الذين يرتكبون فعلا يعتبره القانون جريمة حتى ولو كانوا من اولئك الذين لا تسند اليهم هذه الأفعال وذلك فى سبيل محاربة الخطورة لدى الفاعلين . (٢٤) وببدو فى هذا التعريف وجود خصائص طامة تشمل التدابير الاحترازية والعقوبات ويمكن تخليصها فيما يلى :

(أ) تتكون كل من العقوبة والتدابير الاحترازية من انتقاص للحقوق القانونية .

(ب) تطبق كل من العقوبة والتدابير الاحترازية على أشخاص ارتكبوا أفعالا يعتبرها القانون جرائم معاقب عليها .

PETROCELLI B. = Principi di diritto Penale, Vol. I. 1956, P. 100. (٢٢)

GRISPIGNI F. = Dir. pen. It Milano, 1947. Vol. I. p. 85. (٢٣)

GRISPIGNI F. = Dir. pen. It Milano, 1962, Vol. I. p. 140. (٢٤)

(ج) تهدف كل من العقوبة والتدابير الاحترازية الى وقف خطورة مرتكب الافعال التي تعتبر جريمة في نظر القانون .

(د) تقوم الهيئة القضائية بتقرير كل من العقوبة والتدابير الاحترازية .

الا ان هناك صفات فارقة (٢٥) بين كل من العقوبة والتدابير الاحترازية ويمكن حصرها في النقاط الآتية :

(أ) بينما تفترض العقوبات وجود جريمة معاقب عليها نجد أن التدابير الاحترازية لا تفترض أن تكون الأفعال المرتكبة جرائم معاقب عليها ، بل تتطلب وجود فعل تتوفر فيه العناصر المادية الشخصية للجريمة .

(ب) بينما تطبق العقوبات على الأشخاص الذين يمكن اسناد الأفعال للتركيبة اليهم نجد أن التدابير الاحترازية تطبق أيضا على اشخاص لا تسند اليهم الأفعال المرتكبة .

(ج) بينما تطبق العقوبات بعد الفعل الضار أو الخطر وبسببه ، نجد ان التدابير الاحترازية تطبق بعد وقوع الفعل ولكن ليس بسببه ذلك لأن الجريمة هي الظرف الذي بمقتضاه يمكن تطبيق التدابير الاحترازية .

(د) بينما تعتبر العقوبات وسائل رادعة تهدف الى منع الجريمة ، نجد أن التدابير الاحترازية تهدف الى المنع البحث .

(هـ) بينما يسبغ المشروع على العقوبات اهداف المنع العام ، نجد انه يقرر للتدابير الاحترازية أهداف المنع الخاص أي اعادة تهذيب الجاني وجعله غير ضارا بالمجتمع .

(و) بينما تتناسب العقوبة مع خطورة الجريمة والجاني ، نجد ان التدابير الاحترازية تتناسب فقط مع الخطورة .

(ز) بينما يعتبر تطبيق العقوبة من اختصاص القاضى الجنائى ، نجد أن تطبيق التدابير الاحترازية هي كذلك من بين النشاط الذى يقوم به القاضى الجنائى ولكنه نشاط قضائى من الناحية الرسمية وادارى من الناحية الموضوعية .

(٢٥) يبدو أن التفرقة التى ذكرها جرسبيني تعتمد على ما جاء فى القانون الوضعى بطالى ولم يحاول الفقيه تقدير هذه التفرقة وهو الامر الذى اثار اليه هو ذاته هامش النص .

١٢ - ويبدو أن النظم التشريعية الحالية تتبع عمليا الاتجاه الثنائى :
أذ انها تسمح بالتعايش بين العقوبات والتدابير الاحترازية (٢٦)
ولم يشذ عن هذا الاتجاه سوى القانون السوفيتى الذى أحل تدابير الدفاع
الاجتماعى محل العقوبة . ومع ذلك فان هذا الاجراء ما زال نظريا ، ويكفى
للدلالة على ذلك أن نشير الى عقوبة الاعداد فى النظم العقابية للاتحاد
السوفيتى حتى نرى أن هذه العقوبة ليست من تدابير الدفاع الاجتماعى .
ويكون من المناسب هنا معرفة هل هذه التشريعات تعمل على تطبيق
العقوبات والتدابير الاحترازية معا وفي وقت واحد أم تقوم بتطبيق النظامين
على التوالى ، أى أن تطبيق التدابير الاحترازية قبل العقوبة أو بالعكس .

من الملاحظ أن غالبية التشريعات تميل الى تطبيق التدابير الاحترازية
والعقوبات معا في وقت واحد ، والسبب فى ذلك أن هذا الأمر يرضى أصحاب
المسئولية الخلقية ولا يغضب فى نفس الوقت المنادين بالدفاع الاجتماعى .
ونجد أن الجانى فى هذه النظم يخضع لجزاء رادع له صفة التهديد ، ثم
يعامل بعد ذلك معاملة تتناسب مع حالته حتى يتأقلم مع الحياة الاجتماعية .

أما فى حالة المريض بمرض عقلى فان التدابير الاحترازية تحل محل
العقوبة . وليس هناك خلاف فى هذا الشأن بل أن معضدى المسئولية
الخلقية هم أول من نادوا بذلك لأن الجانى شخص غير مسئول قانونا .

ولا تعمل غالبية التشريعات على تطبيق التدابير الاحترازية قبل
العقوبة ذلك لأن المنطق يقرر أولا : أشباع متطلبات الردع أولا حتى يمكن
أن توضع فى الاعتبار متطلبات الدفاع الاجتماعى . ومن الدول التى تتبع
ذلك ألمانيا ، والنمسا ، وبلجيكا ، والدانمرك ، وفرنسا ، والمجر ، وإيطاليا
والبرتغال ، وبولونيا ، ويوغسلافيا .

أما فى حالة تطبيق التدابير الاحترازية قبل العقوبة فانه يكون من المسموح
للهيئة القضائية التى تصدر الحكم أن تعلق تنفيذ العقوبة وتقرر
ألا محل لها وهو الأمر الذى نص عليه القانون السويسرى لعام ١٩٣٧
بالنسبة للجانحين الشبان لأول مرة عند ارسالهم الى دور العمل .

RAPPORT DE LA C.I. P.P. = op. cit. p. 40.

(٢٦)

RAPPORT DE LA C.I. P.P. = op. cit p. 24.

(٢٧)

ثانيا - هل التدابير الاحترازية اجراءات ادارية أم اعمال قضائية :

بعد ان راينا الصعوبات التى ثارت فى شأن اعتبار التدابير الاحترازية شيئا آخر غير العقوبة نظرا لوجود سمات فارقة لكل منهما ، يثور التساؤل حول ماهية هذه التدابير من وجهة النظر القانونية . وبمعنى آخر هل تعتبر هذه التدابير اجراءات ادارية فتدخل فى نطاق القانون الادارى أم هى اعمال قضائية تنطوى تحت رحاب القانون الجنائى ؟ .

ولهذه التفرقة أهمية كبيرة لتأثيرها على عملية التفسير للقواعد القانونية الموضوعية والاجرائية - التى تحكم هذا النظام . وما من شك فى ان التيارات المتعارضة فى شأن توحيد العقوبة والتدابير الاحترازية او الأخذ بمبدأ التفرقة بينهما - اثر كبير فى سبغ الصفة الادارية او القضائية على التدابير الاحترازية .

١٣ - التدابير الاحترازية هى عقوبات ادارية : يعترف جانب من الفقه بالصفة الادارية ذلك لان نظام التدابير الاحترازية يدل على وجود شيء آخر غير العقوبة ، وهى عبارة عن تدبير من تدابير القانون الادارى التى تدخل فى وظيفة شرطة الأمن (٢٨) . Polizia di Sicurezza

وبمعنى آخر تأخذ التدابير الاحترازية مكانا لها بجانب اجراءات المنع التى توجه ضد الاشخاص الخطرين اجتماعيا . وتبعا لذلك لن تكون القواعد القانونية التى تحكمها وتنظمها قواعد جنائية penale بل قواعد قانونية تابعة للقانون الادارى . ولهذا لن تطبق القواعد الخاصة بنطاق القواعد الجنائية من حيث الزمان والمكان والاشخاص ، ولن تسرى كذلك قواعد الغاء العقوبة وانتهائها ... الخ . ولكن توجد بالنسبة للتدابير الاحترازية قواعد خاصة بها ينص عليها صراحة (م ٢٠٠ - ٢٠١ من التقنين الجنائى الايطالى) وحيث لا توجد هذه القواعد يجب ان يلجأ الباحث الى قواعد القانون الادارى .

وهناك من الادلة الفقهية في نظر هذا التيار ما تؤكد الطبيعة الادارية للتدابير الاحترازية ويمكن تلخيصها فيما يلي : (٢٩)

(١) سبق ان ذكرنا تعريف التقنين الجنائي الايطالي والتدابير الاحترازية في الباب الثامن من الكتاب الاول حيث صدرت القواعد التي تحكم هذا النظام باسم (التدابير الاحترازية الادارية) كما ان نصوص القوانين الخاصة : مثل المادة رقم ٤ من القانون رقم ١٤٧٣ بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٣١ قد جاءت كذلك تحت عنوان « التدابير الاحترازية الادارية تبعا لنصوص التقنين الجنائي » .

(ب) من المعروف ان التدابير الاحترازية تهدف الى منع وقوع ضرر اجتماعي وحيث ان وظيفة منع الاضرار الاجتماعية الناتجة عن نشاط الافراد من اختصاص الشرطة ، ونظرا لان اختصاصات الشرطة تدخل في نطاق القانون الاداري فان التدابير الاحترازية اذن هي اجراءات ادارية .

(ج) باعتبار ان التدابير الاحترازية ليست بعقوبة وتطبق على الأشخاص الذين لا تسند اليهم الأفعال المكونة للجريمة فهي بذلك تدخل في نطاق قانون الشرطة لأن قواعده تمارس في حق هؤلاء الأشخاص السابق ذكرهم .

(د) تصنف التدابير الاحترازية بعدم التحديد *In determenatatezza* وهي الصفة التي تضم هذه التدابير الى مجال العقوبات الادارية التي تسود فيها قاعدة عدم التحديد الناتجة عن مناسبة العقوبة للضرر . وهنا توجد صفة خاصة بالتدابير الاحترازية اذ ان التناسب يكون مع الخطورة ، وحتى في هذه الحالة يعتبر البعض ان الخطورة هي ضرر يقع بالمجتمع لوجود شخص خطر به .

(٢٩) ويرى بيشول ان التدابير الاحترازية ليست بعقوبة ولا تدخل في نطاق قانون العقوبات بل هي وسيلة ما نمة ذات صبغة ادارية بحتة . فالتدابير الاحترازية ليست بعقوبة ولهذا فهي تخرج من نطاق القانون الجنائي .

BETTEL B.=op. cit. p. 691

ونجد انه قد أخذ بهذا الاتجاه أيضا كل من :

LEONE G.=Trattato di procedura Penale p. 401
VASSALI =La potestà punitiva p. 354

(هـ) ان التدابير الاحترازية (ما عدا المصادرة) قابلة للالغاء وبمجرد أن يحكم القاضي بذلك — حتى قبل انقضاء الحد الأدنى الذى ينص عليه القانون . وهذا الالغاء تعتبره اغلبيه الفقه عملا من الأعمال الادارية .

(و) بجانب الالفاء يمكن تعديل التدابير الاحترازية واستبدالها بتدابير اخرى من نفس الصنف . وهذا التغيير وذلك الاستبدال لا يتلاءم مع طبيعة العقوبات بينما هو من الصفات المميزة للأعمال الادارية.

(ز) يرى اتباع الاتجاه القائل بأن التدابير الاحترازية هى عبارة عن اجراءات ادارية : أن مبدأ ججية الشئ المقضى به لا تسرى فى مواجهة التدابير الاحترازية حيث أن قاض التنفيذ يستطيع الذهاب الى عكس ما حكمت به محكمة الموضوع . وهذا الأمر يبعد بالتدابير الاحترازية عن النطاق القضائى الى النطاق الادارى.

(ح) من المعروف أن التدابير الاحترازية يحكم بها القاضى من تلقاء نفسه وبلا حاجة الى طلب أحد أطراف الدعوى . وبينما نجد أن هذه الصفة بعيدة عن مجال العقوبات الجنائية ، نراها تقترب كثيرا الى العقوبات الادارية حيث أن الجهات الادارية تستطيع تطبيق الاجراء الادارى بمجرد حدوث الفعل الضار .

والاعتراف بالطبيعة الادارية للتدابير الاحترازية له نتائجه :
اذ تسود فى هذا المجال الحرية التقديرية للقاضى فيما عدا الحالات الاستثنائية والخاصة بالخطورة الاجرامية المفترضة من القانون . ويصبح تطبيق التدابير الاحترازية امرا وجوبيا للقاضى . كما أن هناك نتائج خاصة بمجال الاجراءات الجنائية منها مثلا : يمكن الحكم بالتدابير الاحترازية عند الحكم بالبراءة (م ٢٠٥ قانون جنائى ايطالى) وكذلك باجراء تال على حكم البراءة حيث يصدر هذا الحكم من قاض التنفيذ (م ٦٣٥ اجراءات جنائية ايطالية) .

١٤ - التدابير الاحترازية هى اجراءات قضائية : الا أن الأمر يحتاج فى الواقع الى التفرقة بين الولاية القضائية *Giuiridizione* والولاية الادارية *amministrazione* . ومن المعروف أن الصفة الأساسية المميزة للولاية القضائية تنلخص فى الحياد *Imparzialità* بين الطرفين كما أن الجهاز

المنفذ للولاية القضائية يقوم بحماية الحقوق الموضوعية من غير أن يكون طرفا ذا مصلحة فيها ، بينما نجد أن الجهاز المخول له ممارسة الولاية الادارية يعمل كصاحب للحق الشخصى بهدف تحقيق مصلحته الذاتية .

وعلى أساس هذا المعيار يعتبر انتوليزى (٤٠) Antolisei أن تطبيق التدابير الاحترازية لا يمكن بأى حال من الأحوال تصويره على أنه إجراء ادارى . والسبب فى ذلك أن هذا التطبيق مخول للسلطة القضائية فقط ، وحتى فى حالة قيام القاضى بوظائف ادارية فهذه من الأعمال الاستثنائية . ومما يدعم هذا القول أن التشريعات الجنائية - ومنها التشريع الايطالى - تتبع مبدا الشرعية *Imagaliões* أيضا فى نطاق التدابير الاحترازية (٤١) ، كما أن تقنين الاجراءات الجنائية يعالج التدابير الاحترازية بنفس الوسائل والاشكال الخاصة بالدموى القضائية .

واخيرا نجد تعضيدا لذلك فى الصفة الخاصة لسلطات قاضى التنفيذ فى القانون الايطالى *Giudice di Sorveglianza* الذى له رخصة تطبيق وتعديل واستبدال والغاء الأحكام التى اعلن عنها قاضى الموضوع .

والقول أن هذه المظاهر ما هى الا ضمانات قضائية لا تمس الطبيعة الادارية لنظام التدابير الاحترازية - ليس له فى الواقع قوة الاقناع لاننا سنجد انفسنا امام نظام كامل لاجراءات ضمت الى مجال الأعمال الادارية ويعهد بها مع ذلك الى أجهزة قضائية . ولا يدعم الرأى المعارض ما جاء فى نص م ٢٠٧ من التقنين الايطالى والخاصة بإمكان الغاء التدابير الاحترازية ، ذلك لأن فقهاء القانون العام لا يعترفون بالالغاء كخصيصة للعمل الادارى الذى يخضع فى النظام القانونى الايطالى لاستثناءات عديدة . وعلى أساس تحديد الطبيعة القضائية للتدابير الاحترازية يكون من السهل اذن معرفة الفرع التى تنضم اليه فى النظام القانونى . واذا ما درست هذه المشكلة بنظرة واقعية ، ووضع فى الاعتبار الصفة القضائية للتدابير الاحترازية فلا مفر من رفض الادعاء القائل بأن هذه الاجراءات تدخل فى نطاق القانون الادارى . أن التدابير الاحترازية هى جزء من قانون العقوبات ذلك لأن التقنين الجنائى قد نص عليها ونظمها وانها وسيلة من وسائل الكفاح ضد الجريمة .

ولقد اثار التقنين الجنائي الإيطالي النقاش بين الفقهاء نظرا لانه قد اطلق على التدابير الاحترازية اسم « التدابير الاحترازية الادارية » *Misure Amministrative di Sicurezza* الا ان اصحاب الراى السابق (٤٢) (التدابير الاحترازية هى اجراءات قضائية) يعتقدون ان المسميات التى يطلقها المشروع على ابوابه وفقراته لا تفيد الفقيه عند قيامه بعملية التفسير . كما ان نص م ٢٠٢ من التقنين الجنائي الإيطالي قد حررت هذه التسمية الاصطلاحية ، وهى المادة التى تقرر « ينص قانون العقوبات على الحالات التى تطبق فيها التدابير الاحترازية على الافراد الخطرين اجتماعيا وذلك لارتكابهم فعل لا يعتبره القانون جريمة » (٤٣) .

المبحث الثانى

شروط تطبيق التدابير الاحترازية

لقد ظهر لنا بوضوح من المبحث الاول ان النظم التشريعية الجنائية الحديثة تعمل على التفرقة بين العقوبة والتدابير الاحترازية ، ومع ذلك تجد أنها تتطلب شروطا واحدة عند تقرير كلا الاجراءين وهو الامر الذى نص عليه المشروع الإيطالي فى الفقرة الاولى من المادة ٢٠٢ من التقنين الجنائي بالنسبة للتدابير الاحترازية — حيث يقول : « لا يجوز تطبيق التدابير الاحترازية الا على الأشخاص الخطرين اجتماعيا والذين ارتكبوا فعلا يعتبره القانون جريمة » (٤٤) .

ويغض النظر فى تحديد بعض المصطلحات التى جاءت فى هذه المادة (مثل : الخطورة الاجتماعية) نجد ان البعض (٤٥) حاول صياغة نظرية عامة

DU MARSECO A. = op. cit. p. 239 (٤٢)

” ” ” = Natura e scopi delle M.S., Rivista di diritto penitenziario 1935, p. 1238. (٤٣)

” Le M.S. possono essere applicate soltanto alle persone Socialmente pericolose che abbiano commesso un fatto preveduto dalla legge come reato”. (٤٤)

CRISPIONI = Introduzione. Vol. I. 1952. p. 179. : (٤٥)

تحكم تطبيق التدابير الاحترازية والعقوبة اذ ذكر ان النظام الوضعى الحالى قد اوجب وجود شرطين اساسين لتطبيق العقوبة - وبالتالي لتطبيق التدابير الاحترازية بنص م ٢٠٢ السابق ذكرها - وهما :

(أ) ان يكون مرتكب الجريمة ممن يمكن اسنادها اليه .

(ب) ان يكون الجانى خطرا .

فبدلا من المعادلة التقليدية التى كانت سائدة فى الماضى والتى مقتضاها ان الجريمة = العقوبة ، نجد ان التقنيات الجنائية الحديثة تضع المعادلة التالية : جريمة + اسناد + خطورة = عقوبة (او تدبيرا احترازيا) .

وعلى هذا نجد ان لى يمكن الحكم بالتدابير الاحترازية لابد من توافر شرطين :

(أ) ارتكاب فعل يعتبره القانون جريمة .

(ب) ان يتحقق القاضى من ان الجانى خطرا .

اولا - ارتكاب فعل يعتبره القانون جريمة :

من المعروف ان القاعدة القانونية تتضمن نص تحريم *Precepto primario* وتهديد بالعقوبة *Sanzione* . واذا ما قبلنا ان التدابير الاحترازية اجراءات تختلف عن العقوبة فيجب علينا ان نساءل هل تطبق التدبير الاحترازية تبعا لانتهاك نص التجريم ؟ هناك من لا يسلم بذلك اذ يرى ساباتيلى ان القاعدة التى تحكم التدابير الاحترازية تقوم بتنظيم المواقف الفردية *Situazione* *individuale* بعض النظر عن الأمر بفعل أو النهى عنه . ويقصر ما جوبى هذا القول مؤكدا بان انتهاك نص التجريم ليس له أهمية باعتباره انتهاك فى حد ذاته بالنسبة لتطبيق التدابير الاحترازية ، ولا يوجد هناك تطابق مع العقوبة بضرورة وجود نص تجريم مشابه ، أى لا يستلزم القول بعدم ارتكاب الفعل الذى يقرر له تطبيق تدبير من التدابير الاحترازية . ويرى فروزالى ان التدابير الاحترازية ليست لها طبيعة العقوبة ولذا فهى ليست عناصر فى العقوبة الجنائية ، بل فى الواقع لخدمة *Presilio* نصوص التجريم الخاصة بها وتشكل معها قواعد قانونية *norme giuridiche* . وهناك من يؤكدون عكس ذلك واكبر مثل على هذا الاتجاه نجده عند

ديمارسكو(٤٦) De marscco حيث يرى أن السلوك الدال على الخطورة يعتبر محرماً عندما يعرف المشرع الشخص الذي ينتهك نص التجريم بأنه شخص خطر وعند وضعه تحت تدبير من التدابير الاحترازية .

١٥ - ويثور التساؤل هنا لماذا اشترط المشرع لتطبيق التدابير الاحترازية ارتكاب فعل يعتبره القانون جريمة ؟ يلاحظ أن الجريمة بجانب مظهرها الكلاسيكي التقليدي لها مظهر قانوني آخر في نطاق النظام التشريعي الحديث . فالجريمة ترتبط في الواقع « بفصل لا شرعي *atto illecito* أو بمعنى أصح انتهاك لقاعدة قانونية » ، وتعتبر في الوقت نفسه دليلاً كاشفاً *indice* عن الخطورة فهي بذلك فعل له قيمة كاشفة مظهرة(٤٧) . وعلى هذا فإن الجريمة في معناها العام باعتبارها واقعة قانونية *atto giuridico* أي فصل منتج لآثار قانونية تختلف حسب اعتبارها فعلاً تنتهك به القاعدة القانونية أو باعتبارها دليلاً ومظهراً لحالة فردية اجتماعية. ولا يجب أن يسود الاعتقاد بأن اشتراط الجريمة من جانب المشرع لتطبيق التدابير الاحترازية مبعثة اعتبارها سبب *Causa* لهذا التطبيق(٤٨) ذلك لأن الفعل الذي يعتبره القانون جريمة هو في الواقع مجرد ظرف *occasione* للكشف عن الحالة الخطرة لدى الجاني . أن السبب الحقيقي لتطبيق التدابير الاحترازية يتمثل في الخطورة الاجتماعية لارتكاب الجريمة حيث تعتبر هذه الجريمة دليلاً كاشفاً عن الخطورة . وبلا حظ أنه لا بد من وجود ضمان لمن يوضع تحت تدبير من التدابير الاحترازية التي يقرها القاضي ، ولذا تطلب المشرع ارتكاب فعل يعتبره القانون جريمة حتى يكون لهذا الفعل المجرم وظيفة ضمان قضائي .

١٦ - وكان لاشتراط المشرع ارتكاب فعل يعتبره القانون جريمة نتائج هامة لا يهتم بها الفقه عادة ومن الضروري التاء بعض الضوء عليها . فيجب أولاً أن يكون هذا الفعل مطابقاً لنموذج جريمة ينص عليها المشرع ، كما يجب ألا يكون هناك سبب من أسباب الإباحة . وبمعنى آخر يجب أن يتوافر في الفعل جميع الشروط الخاصة باللاشرعية الجنائية *Antigiuridicità* . ولهذا لا يجوز أن يقرر القاضي وضع صبي في اصلاحية قضائية *riformatorio* ارتكب جريمة قتل مع توافر شروط الدفاع الشرعي .

DE MARSECO A. = Premesse certe alla dogmatica delle misure penali (٤٦)
Riv. Dir. Penit. 1936, p. 114.

FRÉTIOL = Dr. pen. op. cit. p. 700. (٤٧)

ANTOLISEI F. = Manuale, op. cit. p. 549. (٤٨)

ولا يكفي توافر شروط اللاشعية الموضوعية بل لا بد من توافر تلك العناصر الشخصية التي يتطلبها المشرع لتطبيق العقوبة مع استبعاد تلك العناصر التي لا يمكن تحققها بسبب الظروف النفسية الخاصة لارتكب الجريمة . وهكذا يجب اسناد الفعل الى ارادة الجاني ونتيجة لذلك لا يجوز تطبيق التدابير الاحترازية على حدث ارتكب الفعل الذي يحرمه القانون بناء على قوة قاهرة أو ارتكب ذلك الفعل وهو تحت تأثير الاكراه المادى الذى لا يستطيع مقاومته .

ومن الضروري زيادة على ذلك توافر القصد الجنائى « العمد او الخطأ » ولذا لا يقرر القاضى تطبيق التدابير الاحترازية اذا كان الحدث ناتجا عن مجرد الصدفة .

نخلص مما سبق انه يجب اتباع القواعد العامة التى ينص عليها التقنين الجنائى فى شأن الشروط الضرورية لوجود الجريمة حتى ولو كان الامر يتعلق بتطبيق التدابير الاحترازية فقط على المصابين بعاهة عقلية وعلى الاحداث الذين لا تسند اليهم الجريمة فى الحالات المشابهة .

١٧ - رأينا ان اغلبيه التدابير الاحترازية القضائية تنقرر بناء على ارتكاب جريمة (جنابة + جنحة + مخالفة) ، وعلى هذا فهى تطبق بجانب العقوبة الجنائية وبناء على حكم قضائى ، وعلى هذا اذا ما زالت الجريمة بعد ارتكابها فان التدابير الاحترازية فى هذه الحالة لا تطبق . ويمكن هنا تطبيق جميع أنواع التدابير الاحترازية ما عدا الوضع فى مصحة عقلية وذلك لأن هذه المصحات مخصصة لمن لا تسند اليهم الجريمة والذين يصابون بعاهة عقلية أو المدمنين والمصابين بالصمم والبكم .

الا أن المشرع ينص أحيانا على تطبيق التدابير الاحترازية اذا ارتكب الفرد أفعالا لا يعتبرها القانون الجريمة ولكنها تتضمن على بعض العناصر المكونة لها مع وجود اهلية توقيع العقوبة عليه . وقد نص على هذا الفرض فى المادتين ٤٩ ، ١٥٥ من التقنين الجنائى الايطالى^(٤٩) . وتعلق المادة الاولى بما يطلق عليه بالجريمة المستحيلة *delitto impossibile* أى محاولة ارتكاب فعل لا يخضع لتطبيق العقوبة اما بسبب عدم كفايته لتحقيق الحدث او عدم توافر موضوع الجريمة . وتنص المادة ١٥٥ على حث الشخص

على ارتكاب جريمة والاشترائه عن طريق الاتفاق لارتكابها اذا لم ترتكب هذه الجريمة فعلا . وقد اطلق الفقه اخيرا على هذين الفرضين اسم « شبه الجريمة » *quasi reato* وهذه الحالات هي حالات استثنائية ينص عليها القانون صراحة .

لانيا - الخطورة الإجرامية :

من المعروف ان اول من نادى بفكرة الخطورة كان جاروفالو *girofolo* في مقال له نشر عام ١٨٧٨ في مجلة الفلسفة والآداب التي كانت تصدر في نابولي وذلك تحت عنوان « دراسات حديثة في العقاب » . وقد اعاد جاروفالو تحديد هذه الفكرة في دراسة أخرى له بعنوان « حول معيار موضوعي للعقاب » واخيرا طورها في خطوطها الرئيسية في كتابه الشهير « علم الاجرام » (٥٠) . وليس صحيحا ما ذهب اليه البعض من انه يرجع الفضل في صياغة نظرية الخطورة الاجرامية من جهة النظر القانونية الى جرسيني ولكننا نقول ان هناك كثير من الباحثين قبل جرسيني قد تعرضوا لفكرة الخطورة بالدراسة والتحليل مثل : فرى *Ferri* وروكو *Rocco* وفلورين *Florian* وفون ليست *Von list* وستوس *Stoss* وجنز *Ginz* وفون هامل *Von Hanel* وبرنز *Prinz* وغيرهم .

ويلاحظ ان فقهاء المدرسة الوضعية مثل لوبروزو وجاروفالو قد استخدموا اصطلاحا يراد به فكرة الخطورة وهو اصطلاح (٥١) *temibilità* وهو الاصطلاح الذي يستعمل حاليا على نطاق واسع في الفقه الفرنسي . الا ان العمل قد جرى بعد ذلك على استخدام لفظ *Pericolosità* في الفقه الايطالي واصطلاح *Etat de danger* في الفقه الفرنسي واصطلاح *Gefährlichkeit* في الفقه الالماني واصطلاح *Estado Peligroso* في الفقه الاسباني وتشريعات امريكا اللاتينية . ومهما اختلفت هذه الاصطلاحات في مظهرها الحرفي فانها تعبر عن معنى واحد هو الخطورة . ولكن الخلط قد ظهر في الصفة التي اطلقها الفقهاء على الخطورة ، فمنهم

GASPARRI F. = Dir. pen. It Milano. 1932, Vol. I. p. 140.

(٥٠)

(٥١) يرى جرسيني انه لا يوجد هناك فرق بين لفظ *temibilità* ولفظ *pericolosità* ولكن الاولى هي نتيجة للثانية أي السبب الذي يكون الشخص مخشيا منه ، فخشية ارتكاب الجريمة هو نتيجة لكي يمكن تفسيرها يجب أن تلجأ الى السبب الذي يتخلص في الخطورة .

من نادى بالخطورة الاجتماعية *Pericolosità Sociale* كشرط لتطبيق التدابير الاحترازية ومنهم من اطلق لفظ الخطورة الاجرامية *Pericolosità Criminale* كشرط للحكم بالتدابير الاحترازية . ولقد كان لهذه المصطلحات دوى كبير في الفقه الايطالى ، وزاد الأمر سواء أن اتى المشرع فى المادة ٢٠٣ جنائى بمباراة *Le M.S. possono essere applicate soltanto "a" persone socialmente pericolose* وعنون المادة ٢٠٣ بإصطلاح « *pericolosità Sociale* » أى الخطورة الاجتماعية . وكان من نتيجة ذلك أن ثار الخلاف بين الفقهاء حول الاصطلاح الذى يجب اتباعه . ويلاحظ هنا أن الأخذ بأى من المصطلحين له أهمية كبيرة إذ بناء على ذلك يمكن تحديد طبيعة التدابير الاحترازية ذاتها . كما أن لفكرة الخطورة دور أساسى فى مواجهة النظم الجنائية الأخرى التى تقوم بدراسة الأهلية الجنائية (٥٢) . مثل الاعتقاد على الاجرام الذى يقرره القاضى (م ١٠٣ ايطالى) والاعتقاد على ارتكاب المخالفات والاعتراف على ارتكاب الجريمة (م ١٠٥ ايطالى) والميل الى الاجرام (م ١٠٨ ايطالى) العفو القضائى (م ١٦٩ ايطالى) الخ .

وكذلك بالنسبة للخطورة المفترضة كما هو الحال فى تعليق العقوبة على شرط (م ١٦٤ ايطالى) واطلاق السراح المشروط (م ١٧٦ ايطالى) وإعادة الاعتبار (م ١٧٩ ايطالى) وتصنيف المجرمين تبعاً للمؤسسات العقابية (م ١٤٣ ايطالى) الخ .

وعلى أساس ما سبق أصبح من الواجب تحديد مفهوم الخطورة وتحليلها وشرح الفرق بين الخطورة الاجرامية والأهلية الاجرامية *Capacità a delinquere*

(١) تحليل فكرة الخطورة :

لقد التبس على أذهان الفقهاء فكرة الخطورة ولذا وجب البحث من الخط الفاصل بين الخطر والخطورة ، ثم التعرض لمدى أهمية الجانب الاجتماعى فى تحليل فكرة الخطورة وإيجاد التفرقة بين الخطورة الاجرامية والخطورة الاجتماعية .

١٨ - التفرقة بين الخطر *pericolo* والخطورة *pericolosità* :
لاشك فى أن تحقق الخطر ناتج عن جهلنا بجزء من الواقع وهو الأمر الذى لا يخضع لقانون السببية الذى يحتم وجود أو عدم وجود أية ظاهرة . ويجب

أن يفهم الخطر على أساس أنه احتمال لحدوث ضرر وليس إمكان *possibilità* حدوثه . ولا يكون الخطر احتمال لوقوع الضرر في المستقبل فقط ولكنه احتمال وقوعه في أي وقت سواء في الماضي أو المستقبل وعلى أي قدر سواء بالزيادة أو النقصان. (٥٣) ويجب أن يوضع في الاعتبار أن المقصود بالاحتمال هو محاولة إيجاد تعريف حسابي يتمثل في عدد من الظروف التي تفضل تحقيق الحدث يزيد على تلك الظروف التي لا تفضل وقوع هذا الحدث . (٥٤)

إن الأفكار التي تتزاحم في مخيلة الفرد قد تكفي لحدوث حالة نفسية قوامها خشية *timore* ووقوع شيء ما ولكنها لا تؤدي بأي حال من الأحوال إلى تحقق الخطر . ولا يمكن لهذه الأفكار أن تساند نظرية تؤسس الخطر على مجرد الحالة النفسية . (٥٥) ومع ذلك فإن جميع الفقهاء يعترفون بضرورة قبول العناصر الموضوعية في الخطر . ولكي يكون هناك خطر لابد من وجود شيء ما *quid* في المجال الخارجي أي يجب وجود فعل *azione* أو ظرف طبيعي خاص . (٥٦) وبهذا يبدو واضحاً أن للخطر عنصر موضوعي وعنصر شخصي حيث يتمثل الأول في الواقعة التي تتحقق في العالم الخارجي والثانية في العامل الذاتي الذي يربط الواقعة بالحدث الذي يخشى منه .

أما الخطورة (٥٧) فهي مجموعة الظروف *Condizioni* التي تكون الخطر سواء كانت متعلقة بالأشياء أو الأشخاص ... الخ . وبمعنى آخر

Rocco A. = *Oggetto del Reato*, 1913, p. 706-700. (٥٣)

PETROCCELLI B. = *La pericolosità criminale e la sua posizione giuridica* (٥٤)
Padova 1940. p. 9.

(٥٥) مستكلم فيما بعد من تعريف الخطورة الإجرامية عند جرسيني حيث نجد أنه قد اعتمد في نظريته للخطورة الإجرامية على النظرية الموضوعية فقط .
انظر جرسيني : قانون العقوبات الإيطالي : الجزء الأول ص 1٢٨

(٥٦) يتأسس على ذلك التفرقة بين الخطر الناتج من فعل الإنسان *azione* والخطر الناتج من الواقعة الطبيعية وبهم القانون بالخطورة الناتجة من الإنسان وليس من فعل الطبيعة أو القوة الفيزيائية المجردة فالبحر مثلاً خطراً والحائط المنهار خطر والآلة المعبية. خطر والحيوان. التوحش خطر ولكن القانون يوجه الأنظار فقط نحو المجال الإنساني وليس المجال الطبيعي .

(٥٧) انظر Petrocelli في عرضه لأنواع وتسميات الخطر والفرق بين الخطر الاجتماعي والخطر القانوني على أساس علاقتهما بالواقعة الطبيعية والواقعة القانونية .
الرجع السابق ص 1٨ وما بعدها .

مجموعة الظروف التي بمقتضاها يصبح الفرد أو الشيء سببا محتملا
Probabile causa لتحقيق الضرر . ويلاحظ هنا أن الخطر
يعبر عن وجود الاحتمال أما الخطورة فهي عناصر هذا الاحتمال وعلى هذا
عند تشخيص الخطورة لا يجب أن ننظر الى الضرر أو المخطر الذي ينتج
عن هذه الخطورة ولكن الى الاحتمال وقوع فعل ضار أو خطر في المستقبل - (٥٨)
ولذا نجد أن انتوليزي *Antolisei* يؤكد بأنه « تظهر خطورة الفعل
عندما يكون سلوك الجانح في درجة تؤدي الى احتمال حدوث نتيجة يخطئ
منها ، وتبدو خطورة الشخص عندما يكون هناك احتمال بأن يرتكب هذا
الشخص أفعالا ضارة » . والخطورة في النوع الأول هي علاقة بين السلوك
الإنساني ونتيجة محددة ، أما الخطورة في النوع الثاني فهي الرابط بين
شخص وأنماط معينة من السلوك (٥٩) .

ومن الجدير بالذكر أن الوضعيين يردفون في الواقع بين الخطورة
والشدوذ *Anormalita* وبناء على ذلك تتقرر التدابير الاحترازية
لا على أساس خطورة الفعل الإجرامي ولكن على أساس درجة خطورة
الشخص مرتكب الجريمة . غير أن البعض ينظر الى الخطورة على اعتبار
أنها حكم على قابلية الشخص للقيام بعلاقات اجتماعية وعلى درجة
تأقلمه على مقتضيات الحياة العامة . ولهذا الرأي الأخير أهمية
خاصة في مجال الجرائم غير العمدية التي تظهر لدى الجاني دونية اجتماعية
عامة (عدم مراعاة اللوائح ، الإهمال عدم التبصر) وكذلك دونية اجتماعية
خاصة (الرعونة) .

١٩ - جوهر الخطورة : ثار الخلاف بين الفقهاء في تحديد جوهر
الخطورة فمنهم من تكلم عن الخطورة باعتبارها حالة نفسية *Condizione psichica*
لدى الشخص تؤدي الى احتمال ارتكابه للجريمة ، ومنهم من اعتبرها
خاصة *qualità* أو أهلية *Capacità* أو ميل *Tendenza*
عند الفرد لارتكاب الجريمة . وهناك اتجاه ثالث يرمي الى اعتبار الخطورة
مجموعة من الظروف الشخصية والموضوعية .

ATTAVILLE E. = La Galpa, vol II 1957. P. 460

(٥٨)

ANTOLISEI F. = La Capacità a delinquere Riv. Dir. Penit. 1934 p. 171

(٥٩)

ANTOLISEI = op. cit. p. 460

(٦٠)

ومن المنطقي أن نتعرض لكل اتجاه على حدة وتناقش الانتقادات التي وجهت اليه حتى يمكن لنا الخروج بصورة كاملة لبعض مظاهر الخطورة .

وما من شك في أن عميد الاتجاه الأولى هو جرسيني (٦١) حيث يرى أن الخطورة الإجرامية ما هي إلا أهلية *Capacità* الفرد في أن يصبح على وجه الاحتمال مرتكباً للجريمة . ويحاول الفقيه الإيطالي أن يفسر هذا التعريف فيذكر أن الخطورة من وجهة النظر النفسية هي كينونة الشخص *modo di essere* ، هي شيء منسوب اليه وخصيصه تلحق به ، وعلى وجه التحديد هي الحالة النفسية التي بمقتضاها يصبح الفرد مصدراً محتملاً للجريمة . أن الخطورة هي في الواقع الشرط الذي تعتمد عليه درجة وشكل العقوبة ، وبمعنى آخر هي معيار تحديد العقوبة ومناسبتها على الحالات الفردية ، بينما تعتبر الجريمة الشرط الذي يعتمد عليه واجب *dovere* تطبيق العقاب بصفة عامة . ويستطرد جرسيني ويقول : أنه لكي يمكن تحديد فكرة الخطورة الإجرامية يجب قبل كل شيء معرفة ماهية خطر الجريمة *pericolo di reato* . أن قانون السببية الذي يمكن تطبيقه في العالم الفيزيقي والعالم النفسي ينص على أنه إذا تجمعت عدة عوامل في ظروف معينة فإنها حتما ستؤدي إلى نتيجة معينة . فإذا لم تتحقق هذه النتيجة فمعنى ذلك أن العوامل التي وجدت غير كافية لتحقيقها ، وذلك لأن كل أثر يتحقق أو لا يتحقق تبعاً لضروريته . وهذه الضرورة بلا شك مطلقة بمعنى أنها صالحة في كل حالة . وعلى هذا فلا توجد في عالم الحقيقة سوى الأسباب والعوامل التي تؤدي بصورة مطلقة إلى تحقيق الآثار أم عدم تحققها . وأحياناً لا يمكن للفرد أن يحدد بدقة العوامل التي اشتركت في تكوين النتيجة سواء لتعدددها أو لتشابكها ومن الواضح أن عدم المعرفة التامة بهذه العوامل في لحظة معينة لا يغير في طبيعتها الموضوعية حتى ولو تدخلت عوامل أخرى بعد أن يقوم الفرد بتقدير العوامل الأولى .

وقد تؤدي هذه العوامل غير المعروفة أو غير المؤكدة إلى الحدث ولا يرغب الفرد في وقوعها أو يخشى من وقوعها . ولهذا فإن إمكانية تواجد الحدث الذي يخشى من وقوعه هو ما يطلق عليه الخطر .

ولكن يجب علينا ملاحظة أنه إذا كان الخطر من وجهة النظر النفسية هو مجرد امكان تواجد حدث يخشى وقوعه ، فإنه لا يكتسب أهمية عملية إلا إذا كانت هذه الامكانية واضحة للغاية ذلك لان خشية وقوع الحدث لا تظهر إلا إذا اعترفنا بإمكان وقوعه بصورة ظاهرة . وعلى اساس ما سبق ذكره يجب ان يكون هناك احتمال *probabilità* حقيقى لوقوع الحدث .

وتابع جرسينى تحليله محاولا يمد ذلك تعريف فكرة الخطورة اذ يقرر ان آراءه السابقة تنصب على الخطر بصفة عامة بلا تحديد ولا تخصيص لمصدره . والخطر قد يكون ناتجا لقوة فيزيقية او حيوانية ، وبمعنى آخر قد يكون مصدره فعل الانسان . واذا كان خشية حدوث التغير فى العالم الخارجى مستقبلا ناتجا عن الانسان فإنه يمكن القول ان هذه الفرد يكون خطرا . واذا ما ادى هذا التغير الخارجى الى ارتكاب جريمة فان هذا الفرد يمثل خطرا اجراميا وبمعنى آخر ان هذا الشخص خطر على النظام القانونى الجنائى .

وينتج من ذلك ان الخطورة الاجرامية ليست « احتمال ان يصيب الفرد مرتكبا للجريمة » ، وبمعنى آخر ان الخطورة الاجرامية ما هى الا أهلية الفرد بصورة واضحة للغاية فى ان يرتكب جريمة .

٢٠ - واذا عالجنا الاتجاه الثانى فى تحديد جوهر ومعنى الخطورة نجد ان التافيل (٦٢) Altavilla يؤكد بان الخطورة هى فى الواقع خصيصة *qualità* وليست ميل *Proclività* او اتجاه لارتكاب الجريمة . ويقدم الدليل على ذلك بقوله انه اذا اعتبرنا الخطورة ميل او اتجاه لارتكاب الجريمة لكان تطبيق المادة ١٠٨ من التقنين الجنائى الايطالى قاصرا حيث ان تعريف الخطورة فى هذه المادة سينصب فقط على الجرائم العمدية ويبعد جميع الجرائم الخطئية من نطاق تطبيقه . واذا ما وصفنا الخطورة الاجرامية بانها خصيصة يمكن لهذا الوصف ان يطوى تحت رحابه الجرائم الخطئية لان العود فى هذه الجرائم ايضا يجد له اساسا فى وجود عامل فردى يستمر لفترة طويلة . ويتمثل هذا العامل فى مجموعة من العناصر البيولوجية (النفسية الفسيولوجية) التى لها تأثير على الخطورة فى الجرائم الخطئية وليس لها تأثير على الخطورة فى الجرائم العمدية .

كما لا يمكن وصف الخطورة بانها حالة (٦٣) *stato* لان هذا الوصف قد يشير الى ظروف دقيقة بحتة : فالسكر البين يحقق حالة قد تؤدي الى ارتكاب

ALTAVILLA E. — La colpa. Vol. II 1957 p. 362

(٦٢)

BETTOLO G. — Dir. pen. op. cit. p. 701

(٦٣)

الجريمة . ولكن هذه الحالة لا تجعل الفرد خطرا بالنسبة لسلوكه في المستقبل
الا اذا اصبح السكر ادمانا مزمننا . وعلى هذا فالسكر البين يحقق خطر
الجريمة ولكن لا يوجد الموقف الشخصي *situazione soggettiva* المستمر الذي
قد يؤدي الى ارتكاب جرائم في المستقبل . وعلى العكس نجد « الخصيصة »
تمشى لفترة طويلة مع الشخصية الانسانية فهي تعبر لانطباعه وتأقلمه
الاجتماعي . ولا مجال هنا لتأكيد أن الخطورة لا علاقة لها بشخصية فاعل
الجريمة والاصرار على انها شيء خارجي . فاذا ما قبلنا بالنسبة لنشأة
الجريمة انه توجد عوامل خارجية لها تأثير على السلوك ، فيجب أيضا ان
نضع في الاعتبار ان الشخصية الانسانية تمتص هذه العوامل الخارجية
وتحولها الى عوامل شخصية الا اذا كانت هذه العوامل الخارجية ذاتها مجرد
عوامل طارئة .

٢١ ويمثل بتروشلي Petrocelli الاتجاه الثالث وهو الذى اثار ضجة كبيرة فى الفقه الايطالى الجنائى بواسطة كتابه (٦٤) الذى يعد بحق اول دراسة تكاملية للخطورة الاجرامية . ويرى هذا الفقيه ان الخطورة هى مجموعة الظروف condizioni التى تشكل الخطر والتى يكون مصدرها الانسان او الاشياء ... الخ . بمعنى انها مجموعة الظروف التى بمقتضاها يصبح الانسان سببا محتملا لتحقيق الضرر . ان الخطر عند بتروشلي يعبر عن وجود الاحتمال ، اما الخطورة فهو ما يشير الى كيان هذا الاحتمال (٦٥) . وعلى هذا يرى ان الخطورة التى يجب ان تكون محلا للدراسة هى تلك التى تتعلق باحتمال وقوع وقائع يعتبرها القانون جريمة اى تتعلق بخطر الجريمة .

ولا يرى بتروشيللى الأخذ بتعريف الخطورة على أنها خصيصة أو اهلية أو اتجاه أو ميل أو استعداد عند الشخص لارتكاب الأفعال التي تعتبر جريمة ، وذلك لأن الأخذ بهذه التعاريف يؤدي الى اتجاه واحد في تفسير الخطورة وتعريفها الا وهو الاتجاه النفسي . وهذا واضح تمام الوضوح عند جرسيني الذي بعد أن عرف الخطورة كما رأينا بأنها خصيصة أو اهلية يذكر أنها كيتونة الشخص *modo di essere* أى اعتبار الخطورة ظرفا نفسيا . كما يؤكد بتروشيللى أنه لا يمكن قبول فكرة أن الخطورة هي نتاج لحالة نفسية إذ أن هناك أنواعا من الخطورة تعتمد أساسا وبصفة خاصة على العوامل

PETROCELLI B. = *La pericoblaste* op. cit. p. 34

30

10 11 12 13 14

p. 35

(7-)

الخارجي(٦٦) وعلى هذا فإن الخطورة ليست خصيصة أو صفة تمتلك أو أهلية أو ميل الخ بل هي مجموعة الظروف الشخصية الموضوعية التي يحتمل معها أن يرتكب الشخص فعلا ضارا وخطرا على المجتمع . وتعريف الخطورة على ذلك الشكل بأنها مجموعة الظروف الداخلية والخارجية تؤدي إلى اعتبارها حالة stato التي تختلف كل الاختلاف عن الفعل azione حيث أن اختلافهما يتخذ صورة الاختلاف بين ما يعتبر سببا Causare وما هو كائن essere (٦٧) .

٢٢ - ونظرا لأن كتاب بتروشيلي كان في الواقع موجها لهدم نظرية جرسيني فقد عمل هذا الأخير على توجيه الانتقادات المرة إلى محاولة بتروشيلي لتعريف الخطورة . ويرى جرسيني (٦٨) أن الخطأ الرئيسي عند فقيهننا هو الخلط بين الأسباب Cause (أو العوامل fattori) التي يصبح الفرد بناء عليها خطرا وبين الخصائص والصفات qualità التي يجب أن تكون لديه لكي يعتبر خطرا . ويتفرع عن هذا الخطأ الأساسي مجموعة من الأفكار الخاطئة يمكن عرضها فيما يلي :

(١) لم يحاول الفقيه أن يحدد تلك الصفات الخاصة التي تتميز بها النفس Psiche الفردية حتى يمكن اعتبار صاحبها خطرا . وهنا يثور التساؤل لماذا يعتبر شخصان في وسط اجتماعي واحد ويقومان بنفس المهنة ، يعتبر أحدهما خطرا والآخر غير خطر ؟

من الواضح أن نفسية الأول تختلف عن نفسية الثاني .

(ب) لقد وضع بتروشيلي كلا من الظروف النفسية والتأثيرات الخارجية في مستوى واحد ، بينما نعرف جميعا أن الظروف البيئية والعضوية لا تكون ذات أثر فعال إلا إذا مرت « بالمرشح filtro » أي إذا مرت بالنفس ، حيث أن هذا الظروف تؤثر في تشكيل النفس وتسمح لنا بأن نقول بأن هذا الشخص خطرا .

FETTEROGALLY = op. cit. p. 46

(٦٦)

» = op. cit. p. 63

(٦٧)

CRISTIANI = op. cit. p. 189

(٦٨)

(ج) نظرا لعدم اعتبار الخطورة حقيقة نفسية فان بتروشيلى قد عمل على تقليل أهمية الجريمة باعتبارها دليلا كاشفا عن الخطورة . فالجريمة هى فى الواقع الشيء الوحيد الذى يمكن له أن يعطينا الدليل المؤكد بأنه توجد لدى الشخص خصيصة نفسية لها القدرة على ارتكاب الجريمة .

٢٣ - الخطورة الاجرامية والخطورة الاجتماعية : سبق ان ذكرنا ان هناك خلط كبير فى المصطلحات التى استخدمت فى مجال الخطورة . فعلى الرغم من أن الفقهاء يأخذون بفكرة الخطورة الا أنهم قد اختلفوا فى شأن الوصف الذى يطلق عليها : فهل هى خطورة جنائية أم خطورة اجتماعية ؟ .

وكما هى العادة نجد أن هناك تيارين يتعارضان فى هذا المجال أحدهما لا يوجد التفرقة بين الخطورة الاجرامية والخطورة الاجتماعية والثانى ينادى بالتفرقة وذلك على النحو الثانى :

يرى الفريق الاول ان الخطورة تكون اجرامية *Pericolosità Criminale* عندما يكون الحدث *evento* الذى خشى من وقوعه جريمة بالمعنى الواسع . ولهذا فمن غير المشروع عدم اطلاق هذا الوصف على خطورة المجرم الذى ارتكب فعلا الجريمة كما انه من غير الصحيح التفرقة بينها وبين الخطورة الاجتماعية وهى خطورة من لا يرتكب بعد أى جريمة . ونلاحظ أن خطر الجريمة الذى يقع فى المستقبل هو خطر اجتماعى ولهذا فان الخطورة الاجرامية نوع لاصل عام يتميز فى الخطورة الاجتماعية (١٩) . الا أن نص م ٣٠٣ من تقنين العقوبات الإيطالى قد واجهت أصحاب هذا الرأى وهى التى تتكلم عن الخطورة الاجتماعية فأرادوا التحايل على ذلك بقولهم ان نص المادة تتكلم عن الخطورة الاجتماعية وهى تهدف الى الخطورة الاجرامية وذلك لأن التعبيرين فى الواقع متساويان فى المعنى . فالخطورة تكون اجرامية فى مواجهة مرتكب الفعل واجتماعية اذا ربطت بنفوس المواطنين فى المجتمع (٧٠) . ومن جهة اخرى نجد أن المشرع على حق عندما استخدم تعبير الخطورة الاجتماعية وذلك لأن التدابير الاحترازية تطبق أيضا على الذين لا تتوفر فيهم أهلية ارتكاب الجريمة فلا تخشى منهم وقوع جريمة بل فعل يعتبره القانون كالجريمة .

GIUFFRÈ = op. cit. p. 201

(٦٩)

RAINIERI S. = manuale di. dir. pen. 1966. p. 517.

(٧٠)

ولكن اختلاف المصطلحات لا يؤدي الى الاعتقاد بان تطبيق التدابير الاحترازية يتطلب خطورة تختلف وتقل عن الخطورة الاجرامية ولكن على العكس فان نص م ٢٠٣ يقرر انه تكون هناك خطورة اجتماعية مندمما يكون هناك احتمال ان يرتكب الفرد وقائع جديدة يعتبرها القانون كالجريمة (٧١) .

٢٤ — اما الفريق الثاني فقد سار على هدى التفرقة التي اعلن عنها فرى Ferri لأول مرة عام ١٩٢٥ والتي مقتضاها ان توجد هناك خطورة اجتماعية سابقة على الجريمة *Ante delictum* وخطورة اجرامية تالية على الجريمة *Post delictum* (٧٢) وفي ذلك نجد ان بنابن pannain يؤكد بان الخطورة الاجتماعية هي تلك الخطورة التي تستخلص من شخصية الفرد قبل ارتكابه لاي جريمة ولذا فهي تؤدي الى وجوب اتخاذ اجراءات دفاعية مانعة . اما الخطورة الاجرامية فهي التي تستخلص من ارتكاب او محاولة ارتكاب جريمة ولذا فهي تخضع للمدالة الجنائية وتتطلب ممارسة الوظيفة الرادعة للقانون . (٧٣)

وهذه التفرقة في الواقع تؤسس على تفرقة اخرى بين اجراءات الشرطة والتدابير الاحترازية ، ولهذا فان الذين يرون في الجريمة احد الدلائل التي تكشف عن الخطورة يحاولون الفاء هذه التفرقة وذلك لتوحيد اجراءات الشرطة والتدابير الاحترازية .

ونجد هذه التفرقة عند ماجورى Maggiore حيث يؤكد بان الخطورة تكون اجتماعية عندما يعتبر الفرد لذاته سببا محتملا لتحقيق الضرر بالمجتمع وهو ما يظهر جيدا في حالة المجنون العاды . اما الخطورة الاجرامية فتكون عندما يظهر الفرد اتجاها خاصا *Specifica tendenza* لارتكاب الجرائم (٧٤) .

GRIFIONI = op. cit. p. 20 2.

(٧١)

(٧٢) انظر اساس ذلك : في « المدالة الجنائية والمدالة الانسانية » .

FERRI = Difesa Penale Vol. II 1925 p. 218

PANNAIN R. = Manuale di dir. pen. Vol. I. 1962 p. 726

(٧٣)

MAJORIO G. = Dir. pen. Vol I, 1955, p. 345

(٧٤)

ولا شك أن هناك تفرقة بين الخطورة الإجرامية والخطورة الاجتماعية إذ أن الأولى ترتبط عادة بارتكاب الجريمة : أما الثانية فهي تلك الخطورة التي تثير تطبيق التدابير التي توجه أساسا لمنع ارتكاب الفرد جريمة بدون أن يكون هو ذاته مجرما ويبدو ذلك واضحا في الباب السادس من قانون الأمن العام الإيطالي إذ نص في ١٥٧م على تطبيق التدابير الاحترازية على « الأشخاص الخطرين على النظام العام والأمن والأخلاق العامة » ، كما نص في م ١٦٤ على تطبيق التدابير الاحترازية على « الأفراد الخطرين اجتماعيا » ونص في م ١٨١ على الأشخاص الخطرين على الأمن العام « وهذه التدابير هي التي يطلق عليها إجراءات الشرطة على الوجه الذي أوضحناه فيما سبق .

(ب) الخطورة الإجرامية والأهلية الإجرامية :

من المسائل التي كانت محل خلاف في الفقه الإجابة على السؤال التالي : هل الخطورة الإجرامية هي بذاتها الأهلية الإجرامية *Capacità a delinquere* أم أن الأولى تختلف من الثانية ؟ ويجب أن تضع في الاعتبار مسبقا أن التوحيد بين الخطورة الإجرامية والأهلية الإجرامية كان بلا شك هدف أصحاب المدرسة الوضعية . ومن القريب أيضا أننا نجد من يرغب في التفرقة بينهما كانوا أيضا من بين صفوف فقهاء المدرسة الوضعية . وإذا أردنا استعراض آراء من يرغبون في اعتبار الخطورة الإجرامية هي بذاتها الأهلية الإجرامية نجد أن جريسني (٧٥) بعد أن عرف الخطورة الإجرامية بأنها تلك الحالة النفسية الخ . يؤكد أن هذا التعريف يتفق من وجهة النظر الموضوعية مع الأهلية الإجرامية التي نص عليها المشرع في م ١٣٣ تقنين جنائي إيطالي) . لقد جاء في المذكرة التفسيرية للمشروع النهائي للتقنين الجنائي في الفقرة رقم ١٦٠ أن الأهلية الإجرامية هي : « ميل واتجاه الفرد إلى انتهاك القواعد الجنائية » فهل يشك أي فرد في أن الشخص الذي لا يميل إلى انتهاك القواعد الجنائية . ليس شخصا خطرا ؟ وهل لا يوجد الخطر في هذا الميل ؟ وماذا يتطلب إذن بعد ذلك بالنسبة لهذا الميل حتى يصبح خطورة إجرامية ؟ .

ومن المناسب أن نلقى نظرة سريعة على نص م ١٣٤ من المشروع التمهيدى الجنائي الإيطالي إذ نصت على أنه « يجب على القاضي أن يضع

في اعتباره فظاظة *malvagità* المجرم وخطورته « وهنا يثور التساؤل لماذا استبدل هذا التعبير بلفظ الأهلية الإجرامية في المشروع النهائي ؟ ان السبب في ذلك هو ان القاضي يجب عليه ان ينظر الى الخطورة بالنسبة للمجرم على مرحلتين : الأولى خاصة بتطبيق العقوبة والمرحلة الثانية خاصة بتطبيق التدابير الاحترازية .

ولقد جاء في الفقرة رقم ١٦٠ من المشروع النهائي تبرير لاستخدام هذه العبارة انه « الغيت الإشارة الى المعيار القانوني للخطورة حتى لا يدع مجالا للشك في ان خطورة المجرم تتحد مع الأهلية الإجرامية » . وعلى هذا فان مشروع التقنين الجنائي الإيطالي يعترف بأنه يجب ان توضع الخطورة في الاعتبار عند تطبيق التدابير الاحترازية ولكنه قد يترك القارئ يعتقد ان الأهلية الإجرامية والخطورة الإجرامية لا تتحدان . ومع ذلك لم يحدد المشروع النهائي الحالات التي لا تتحد فيها الفكرتان وذلك لسبب بسيط هو عدم وجودها . وعلى هذا لكي يمكن القول بأن الفكرتين تتحدان يجب ان تعتبر الفكرتان مجرد تعبير لفظي يستخدمه المشرع بالنسبة لفكرة واحدة . واذا قبلنا ذلك نجد ان المشرع يتكلم عن الخطورة الإجرامية كذلك بالنسبة للتدابير الاحترازية وذلك على النحو التالي : ان الخطورة في مصطلحات التقنين الجنائي هي الميل الى انتهاك القواعد الجنائية التي تطبق على اساسها التدابير الاحترازية والذي يحدث اما لأن الجاني شخص لا يمكن اسناد الجريمة اليه او أنه من الضروري تطبيق التدابير الاحترازية بجانب العقوبة لعدم كفاية هذه الأخيرة . وعلى هذا فان الخطورة بالنسبة للجناة الذين لا يمكن اسناد الجريمة اليهم هي الأهلية الإجرامية التي تبقى بعد قضاء فترة العقوبة .

٢٥ - الا ان هذا التاصيل الفقهي لم يعجب الكثيرين من فقهاء المدرسة الوضعية نظرا لأن الأخذ به يعتبر تسليما مطلقا بنظرة جرسيني في أن فكرة الخطورة الإجرامية هي عماد القانون الجنائي . واعتبار الأهلية الإجرامية هي الخطورة الإجرامية سيؤدي بلا شك الى نتيجة خطيرة مقتضاها انه لتحديد العقوبة يجب ان يوضع في الاعتبار ما يمكن ان يرتكبه الفرد في المستقبل . ويرى هؤلاء ان مطابقة الفكرتين ستكون مطابقة خاطئة ذلك لأن صفة الشخص الخطر اجتماعيا التي نصت عليها م ٢٠٣ تقنين جنائي ايطالي ستستمد من الظروف التي اشارت اليها م ١٣٣ . واذا كان حقيقة أن الدلائل التي تستمد من هاتين هي نتيجة واحدة فانه من الواجب اذن أن تصبح النتائج واحدة . ولكن بيتيول Battiol لا يعتقد في صحة

هذا التفسير الأخير اذ يؤكد بأن هذا الرأي يكون له قيمة اذا ما ظهر أن للظروف التي نصت عليها ١٣٤ مضمون ومعنى واحد وتشير في نفس الوقت الى مظهر واحد للفرد ولذلك يمكن استخدامها في اتجاه واحد (٧٦) . وهذه الظروف في الواقع لها مضمون واسع وعام وتشير الى الشخصية الاجرامية جميعها . ولهذا فهي تستخدم سواء لتحديد طبيعة الفعل المرتكب او لتحديد امكانية ارتكاب فعل آخر في المستقبل .

ويرى رانيري Ranieri أن الخطورة شيء آخر غير الاهلية الاجرامية حيث أن الخلاف بينهما أساسى وموضوعى . فبينما تشير الاهلية الاجرامية الى الأشخاص الذين يمكن اسناد الجريمة اليهم وبالتالي يمكن اخضاعهم للعقوبة ولها كذلك اتصال وثيق بالجريمة المرتكبة ، وذات دلائل تتعلق بالظروف التي نصت عليها م ١٣٣ ، وتنسب عادة الى كل مجرم وتظهر في كل جريمة ولو بدرجات مختلفة — نجد أن الخطورة على العكس تشير أيضا الى الأشخاص الذين لا تسند اليهم الجريمة ولذا لا يمكن معاقبتهم ، كما أنها ترتبط بفعل لا يعتبره القانون جريمة ومن دلائلها خطورة الفعل المراتكب التي نصت عليه الفقرة الأولى من م ١٣٣ ، كما لا تظهر في كل فعل يرتكب ولكن بالنسبة لبعض الأفعال فقط وأخيرا تنسب الى بعض المجرمين دون البعض الآخر (٧٧) .

وهذا الاختلاف في الواقع يؤدي الى تغيير في فكرة كل من الخطورة والاهلية الاجرامية كما أنه لا يقبل اعتبار الخطورة نوعا Specie لاصل عام يظهر في الاهلية الاجرامية . وبناء على ذلك بينما تعتبر الاهلية الاجرامية موقف من جانب الفرد تجاه انتهاك القوانين الجنائية وهو الموقف الذي يسجله الفرد بارتكابه للجريمة — نجد أن الخطورة هي الموقف الحسالى للشخص الذى ارتكب فعل نص أو لم ينص عليه القانون باعتباره جريمة ولكن المشرع اشار اليه بصورة صريحة كسبب لوقائع جديدة يعتبرها القانون جريمة .

ويؤدي هذا التحليل الى اختلاف في الوضع القانونى للاهلية الاجرامية والخطورة فالاهلية الاجرامية تنتهى الى اعتبارها دليلا كاشفا عن اجرامية

مرتكب الجريمة ولهذا فانها تقدر فقط بالعلاقة مع هذه الجريمة ذاتها ،
أما الخطورة فهي دليل على احتمال تحقق وقائع إجرامية جديدة ولهذا
فان تقديرها يتعدى الفعل المرتكب الى الوقائع التي قد تقع في المستقبل (٧٨)

كما يؤدي نفس التحليل أيضا الى اختلاف في وظيفة كل من الاهلية
الإجرامية والخطورة ، فوظيفة الأولى تقتصر على تحديد الاهلية المظهرية
لفعل وقع في الماضي وارتباطه بالموقف الذي يسجله الفرد أو على توفير
المعيار الذي يقاس به شكل وكمية العقوبة التي تطبق . أما وظيفة الثانية
فهي تختلف مما سبق ذكره مؤخرا . وأخيرا يوجد اختلاف آخر يتعلق
بالاهمية التي تسبغ على الاهلية الإجرامية والخطورة في نطاق القانون
الوضعي . فبينما الأولى تتحد مع الإسناد في سبيل توفير دفاع مناسب
ضد ظاهرة الاجرام ، نجد ان الثانية تتلخص فقط في اعتبارها باعث لتمييز
بعض المجرمين الذين يطبق عليهم اجراءات خاصة .

مراجع أخرى

- Antolisei F.** % *Pene e Misure di sicurezza*. Riv. It. pen. 1933. p. 129.
- Altavilla E.** % *l'applicazione delle Misure di sicurezza al non imputabile ed il giudice competente*. Scuola Positiva. 1934, II. p. 467.
- Altavilla E.** % *La natura giuridica delle M.S. e la pericolosità rilevata della premeditazione*. giust. pen. 1950. II. p. 300.
- Antoni Vari.** % *Stato di diritto e M.S.* (Pubblicazione a cura della Facoltà di giurisprudenza dell'università di Padova). 1962.
- Belloni G.A.** % *La nuova legge tedesca sui delinquenti abituali e le M.S.* Scuola pos. 1934. I. p. 162.
- Bernieri G.** — *In tema di M.S.*, Annali 1934. p. 465.
- Brichetti G.** % *La natura giuridica delle M.S. e l'elemento contingente nel diritto penale*. Scuola. pos. 1937. p. 223.
- Bricola F.** % *Fatto del non imputabile e pericolosità*. Giuffrè 1961.
- Cavallo, V.** % *Il problema dei rapporti fra le pene e le M.S.* - Scritto De Marseco, I, p. 249.

Codagnone M. % Note sulle M.S. patrimoniali ed in particolare sulla confisca Giust. pen. 1962, II, p. 43.

Deroud Roger. % L'internement de surêté et son application aux delinquants d'habitude en allemagne, Thèse, Eaux en Pronence 1939.

Hedait M. Ali % Le M.S. et la reforme moderne du Droit Penale, Gêneve 1939.

نظام معاملة الأحداث المنحرفين في بولندا

دكتور سعد جلال

الخبر الأول بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية

« هاد الدكتور سعد جلال الخبر الأول بالمركز من بولندا بعد ان
قضى بها أربعة أشهر درس فيها نظام معاملة الأحداث على منحة من
الأمم المتحدة وهو يشرح في هذا المقال هذا النظام » .

مقدمة :

بولندا بلد أوروبى يبلغ تعداد سكانه حاليا ثلاثين مليون نسمة .
أدى موقع بولندا الجغرافى كدولة تتوسط أوروبا وتجاور ألمانيا الى أن
تخوض حربين عالميتين خلال ربع قرن واحد . وقد سوت الحرب العالمية
الثانية معظم مدنها بالأرض ، وكان عليها أن تعيد بناء هذه المدن من جديد .
وعلى الرغم من انقضاء ما يقرب من ثمانية عشر عاما على الحرب العالمية
الثانية ، فلا زالت عملية البناء مستمرة ، بيد أن المباني تضيق بسكانها ،
اذ من المألوف أن تعيش اسرتان أو ثلاث فى مسكن واحد لا تزيد عدد الغرف
فيه عن ثلاث ، علما بأن متوسط عدد الأبناء فى الأسرة يتراوح ما بين أربعة
 وخمسة ، ويزيد عن ذلك بكثير فى أسر الطبقات الدنيا والأسر الريفية .
وكان هناك اتجاه سائد فيما بعد الحرب يشجع على زيادة النسل لتعويض
الخسارة فى الأرواح التى اغتالها الحرب ، وحصيلة ذلك أن ارتفعت نسبة
الأطفال والشباب بين السكان ، وتشتهر بعض المدن فعلا مثل مدينة
فرتسلاف فى الغرب بأنها مدينة الشباب .

وكان من الطبيعى أن يتدهور النظام الاقتصادى فى بولندا بعد الحرب،
فانحط مستوى الدخل العام للدولة وللأسرة ، ودخلت بولندا فى المعسكر
الاشتراكى الماركسى ، واتجهت الى التصنيع لاعادة بناء تكوينها الاقتصادى،
وربط المواطنون الأحزمة على البطون ، وحرموا أنفسهم من رغبة أو عن
قهر من كثير من ضروريات الحياة . وقد أثمرت هذه الجهود نسبيا ، بيد
أن الضيق الاقتصادى لا زال قائما ومعه الكثير من الحرمان .

وتبع التصنيع زيادة الهجرة الى المدن ، وزيادة اكتظاظها بالسكان ، وبالتالي زيادة أزمة المساكن . واستوعبت الصناعة الأيدي العاملة ، واشتغلت الأمهات جنباً الى جنب مع الأبناء لزيادة دخل الأسرة فضعف اشراف الأسرة على الأبناء .

وخلخت الحرب والايديولوجية الماركسية القيم المسيحية الكاثوليكية التي كان يدين بها الشعب ، واتجهت الشيوعية الماركسية الى الشباب لخلق جيل جديد يدين بمثل جديدة ، فوق الشباب في صراع بين المثل الجديدة ، ومثل الآباء المستمدة من الأصول المسيحية والتي لم يكن من السهل عليهم التخلي عنها . وبلغ الصراع بين القيم اشد في الفترة ما بين سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥٦ . اذ سيطر الحزب الشيوعي على البلاد سيطرة تامة ، وتدخل في كل شيء : في الدين ، في السياسة ، في الاقتصاد ، في التعليم ، في الترفيه ، في الحريات الفردية لخلق مجتمع جديد بمثل جديدة على انقاض المجتمع القديم والثقافة القديمة . وكاد هذا التدخل يؤدي الى ثورة في بولندا شبيهة بثورة المجر ، لولا تراجع الشيوعية عن موقفها ، فيما هو معروف بالثورة على الاستالينية ، واتجاهها الى محاولة التوفيق بين القيم الجديدة والقيم السائدة في المجتمع .

وخلاصة القول ان أزمة المساكن وازدحامها بالسكان ، وزيادة نسبة الشباب ، وانخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة ، والتصنيع وما صاحبه من الهجرة الى المدن ، واشتغال الآباء والأمهات وما تبعه من اهمال رعاية الأبناء ، وزيادة عدد افراد الأسرة نسبياً ، والصراع بين القيم القديمة المستمدة من الأصول الكاثوليكية والقيم الجديدة المستمدة من الايديولوجية الشيوعية ، والصراع الذي تخلفه الدعاية الرأسمالية ، كلها عوامل تساعد على خلق الظروف المواتية للانحراف ، فكان على بولندا أن تواجه مشكلة انحراف الشباب كمشكلة من مشاكلها الاجتماعية .

جرائم الأحداث :

ان اكثر جرائم الأحداث شيوعاً في بولندا هي السرقة التي يقوم بها الأحداث فرادى أو في جماعات يتراوح عددها ما بين اثنين وأربعة ، مع العنف في بعض الأحيان . والسكري والمحال التجارية والمنازل هي الهدف . وتتم اكثر السرقات من المحال التجارية خاصة تلك التي يقوم فيها الافراد بخدمة انفسهم ، كذا اكشاك السجائر التي يعجز أصحابها عن الخروج منها بسهولة لمطاردة الجاني . ويرتكب الأحداث جرائم القتل ، غير ان نسبة هذه

الجرائم تأتي في ذيل القائمة ، كذا النشل والجرائم الجنسية . والجريمة الجديدة التي بدأت تنتشر في السنوات الأخيرة هي سرقة السيارات او تجريدتها . وبلا حظ أن جرائم الأحداث في بولندا لا تختلف عن جرائم الأحداث في أي بلد من البلدان المتحضرة التي تواجه نفس المشكلة اللهم الا في سيادة نوع على نوع آخر ، وفي الاسلوب الذي يتبع في اقتواف الجريمة . ويمرّ هذا الى الظروف الاقتصادية والاجتماعية وموقف القانون والمجتمع من بعض الجرائم . اذ تأتي سرقة المحلات التجارية واكشاك السجائر في القمة لسهولة السرقة منها أولا وللحرمان الذي يعانيه الشعب كله والشباب بالتالي ، اذ غالبا ما تكون السرقة قطعة من الشيكولاته او زجاجة من الفودكا . ويزيد فهمنا لهذه الظاهرة اذا عرفنا انه قلما يعطى الآباء لابنائهم نقودا للمصروف الخاص ... ويجب الآباء اذا ما تساءل سائل لماذا لا يعطون لابنائهم مصروفا يوميا ... اذ ان الاجابة المباشرة وعلامات العجب ترسم على وجوههم هي لماذا ؟ ومن أين لنا المال الذي نعطيه لهم ؟ وبدا شيوع سرقة السيارات وتجريدتها في السنوات الأخيرة لأنها لم تتكاثر الا في السنتين الأخيرتين فقط .. ولما كانت الحرية الجنسية مكفولة للفتاة من بعد سن ١٥ سنة ، فهذا يفسر لنا قلة الجرائم الجنسية ما دامت العملية تتم برغبة الفتاة، والدعارة مباحة ، وليس للقانون سلطة على من تمارسها الا اذا كان سنها اقل من ١٥ سنة . ورغم انخفاض المستوى الاقتصادي فان نسبة التشرد قليلة جدا وتصل الى العدم في بعض المدن . والبوليس جاد في محاربة التسكع والتشرد ، فطلبة المدارس مثلا مطالبون بوضع شارة خاصة دائما على الذراع لتمييزهم لسهولة مراقبتهم ، ولا يسمح لأي طالب او طالبة في مرحلتى التعليم الابتدائية والثانوية ومن هم في سنهم بالتواجد ليلا بعد الحادية عشرة مساء في الطرقات دون رفقة البالغين ، والا قبض عليهم ، ودعى الآباء لاستلامهم ، وأبلغ الأمر الى المدرسة لتتخذ الاجراءات المناسبة . والصلة بين المنزل والمدرسة قوية جدا مما يزيد من قبضة الآباء والمدرسة على الأبناء ، اذ يبلغ الآباء أولا بأول عن سير الابن في الدراسة وسلوكه في المدرسة ، ويجتمع مجلس الآباء والمعلمين للفصل دوريا لمناقشة حالة كل تلميذ .

محاكم الأحداث ومؤسساتهم :

ان محاكم الأحداث في بولندا محاكم متخصصة ، اذ يوجد لديهم ما يقرب من ٦٠ محكمة للأحداث وجميع قضائتها من النساء . وتعين قاضية الأحداث بعد دراسة القانون في كليات الحقوق لمدة خمس سنوات في منصب

« مرشحة » لمدة سنتين تتناول فيها اجرا يتراوح ما بين عشرة جنيهات وخمسة عشر جنيها ، تعين بعدها قاضية بأجر يعادل العشرين جنيها على الا يقل سنها عن ٢٥ سنة . ولا شك أن تخصص قضاة الاحداث خطوة تقدمية سبقت فيها بولندا كثيرا من الدول ، غير انى لم أشعر بالارتياح لصغر سن القاضيات وقلة خبرتهن ، اذ انى ارى أن السن والخبرة من اهم المؤهلات لمن يشغل مثل هذا المنصب سواء اكان رجلا او امرأة ويرد البولنديون على هذا النقد بأن صفيرات اليوم سيكن مسنات وخبيرات فى المستقبل .

وتتبع المحاكم واصلاحيات الاحداث ادارة واحدة فى وزارة العدل ، وهذا يحقق التنسيق بين المحاكم والمؤسسات وهو ما نفتقر اليه حاليا ، اذ لاشك ان تبعية المؤسسات لدينا لوزارة الشئون الاجتماعية وتبعية القضاء لوزارة العدل وعدم تخصصهم يخلق من المشاكل وعدم التنسيق ما تمكنت بولندا من التغلب عليه بالنظام الموجود لديها . فمن مزايا نظامهم مثلا ما تمكنت ادارة الاحداث المنحرفين من القيام به بتنظيم دراسات تدريبية لمدة شهر للقاضيات وللعاملين فى المؤسسات سويا فى القانون ، وعلم النفس ، والاجتماع . والحضور للجميع اجباريا وهذا لخلق اتجاهات مشتركة بين العاملين فى الميدان الواحد واطلاعهم على اهم التطورات فى الميدان .

ويتبع نفس الادارة مركز للبحوث يعمل فيه عدد من القانونيين والمدنيين وعلماء النفس ، وان كان عددهم قليلا ولا يزيد مستواهم العلمى عن مستوى الماجستير ، غير انهم نشطون فى دراسة مشاكل قسمهم وفى تطوير النظم المتبعة .

والاصلاحيات الموجودة عددها ١٣ ، ثلاث منها للبنات و ١٠ للبنين وهى لفئة العمر من ١٣ - ١٧ سنة ، وهذه هى السن التى يطبق عليها قانون الاحداث المنحرفين . اما الاحداث فيما دون هذه السن فيقسمون الى فئتين : فئة السن من ١٠ - ١٣ سنة ويعتبر افرادها الذين يقترون جرما من شأن وزارة التربية والتعليم ، قمشكتهم تربية ، ويلحقون بالمدارس التى تتبع قسم التربية الخاصة فى هذه الوزارة ومعروفة عرفيا بأنها مدارس « الاحداث على الطريق للانحراف » وان كان اسمها الرسمى هو المدارس الخاصة . والفئة الثانية هى فئة السن فيما تحت عشرة سنوات . فاذا ما انحرف فرد من افراد هذه الفئة فتقع المسؤولية على المنزل ، اذ يسلم لاهله ويوضع تحت المراقبة .

نظام المراقبة :

الحق حديثا بمحاكم الأحداث عدد من ضباط المراقبة وعملهم يشبه عمل الاخصائى الاجتماعى عندنا ، وان كانت كلمة الاخصائى الاجتماعى لقليلة على سمع البولنديين ، لان الخدمة الاجتماعية كانت من العلوم التى حاربتها الشيوعية والفتها من مناهج الدراسة كعلم النفس فى فترة سيطرة الحزب الشيوعى ، اذ يرى الشيوعى المتعصب ان الخدمة الاجتماعية وعلم النفس من العلوم التى اخترعتها الرأسمالية لتخدير الطبقات المحرومة والحيولة بينها وبين المطالبة بحقوقها ، وهذان العلمان ان دلا على شيء فعلى فساد النظام الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد التى تعطيهما شأنا . وان كانت الشيوعية قد تفهقرت عن موقفها ، وبدأ المتحررون فى الأخذ بأساليب الغرب ، وتحايل قسم الأحداث المتحررين وعين ضباط المراقبة كملحقين بالمحاكم ، بيد أنه يتردد فى تسميتهم باسمهم الحقيقى ، بل ويتردد فى تسمية ما يقومون به بالخدمة الاجتماعية . وكل هذا يفسر عدم معرفة هؤلاء الضباط لواجبات وظيفتهم ، هذا بالإضافة الى أنهم خليط عجيب من حملة الشهادات المختلفة فمنهم من لم يتم سوى الدراسة الثانوية ومنهم من يحمل مؤهلا فى القانون أو الاقتصاد أو علم النفس أو علم الاجتماع .

وكان المفروض على هؤلاء الموظفين أن يقوموا بدراسة الحالة قبل مرضها على القضاء ، بيد أن هذا نادرا ما يتم ، اذ غالبا ما يبدأ عملهم الا بعد أن يبت القضاء برأيه ، ومع الحالات التى لا يتم ابداعها فى مؤسسة ، والتى يعهد بها الى الآباء ، اذ عليهم الاشراف على الحالة فى البيئة المنزلية وتقديم تقرير دورى عنها الى القاضى . ولا يختص الضابط منهم بأكثر من عشرة حالات يشرف عليها فى السنة . وهذا العدد قليل جدا بالنسبة لما يجب أن يقوم به الاخصائى .

ويعمل تحت اشراف هؤلاء الموظفين عدد من المتطوعين من بين المواطنين ممن تجندهم المحكمة ويسمون بضباط المراقبة الاجتماعيين . وعملهم يماثل تماما عمل ضباط المراقبة الرسميين ، اذ يشرفون بأمر المحكمة على الحالات التى تعهد المحكمة اليهم الاشراف عليها وتدفع لهم مبلفا اسميا كبذل للمواصلات ، ويتراوح عددهم فى كل مدينة ما بين مائة ومائة وخمسين . ولم أرتح لهذا النظام . فأتى وان كنت أحيث اشراف المواطنين فى الخدمات الاجتماعية بيد أنى أومن بالتخصص وخاصة فى الميادين التى تتطلب تدريباً فنياً ، والتى تتطلب الحفاظ على أسرار العملاء. فإذا كنا لا نسمح لأى مواطن

بممارسة الطب أو الحمامة دون تأهيل خاص فبالتالى لن نسمح لكل فاعل
آخر بممارسة فن الخدمة الاجتماعية اذ يجب أن يكون هناك حد بين ما يقوم
به المتطوع وما يقوم به الخبير فى هذا الميدان ، وفن دراسة الحالة وخدمتها
من اختصاص الخبير .

الاجراءات التى تتبع مع الحدث :

يودع الحدث عند القبض عليه فى بيت الايداع التابع للبوليس ، ويوجد
فى كل مدينة من المدن الكبرى بيت من هذا النوع تشرف عليه مربية مؤهلة
تربوياً ويعمل معها عدد من المدرسات واهصائية نفسية . يتسلم البيت
الحدث سواء اكان فتى أو فتاة فيخلق له شعره ويعطى له حماماً ويقوم
بتغيير ملابسه التى يتم تنظيفها وتحفظ له حتى يتم التصرف فى أمره ،
يعطى ملابس خاصة عادية كالتى يرتديها الأطفال فى منازلهم ، ثم يلحق
بمجموعة الأطفال فى الدار من سنه ، اذ تخصص الدار لكل فئة من فئات
السن حجرة خاصة للنوم وأخرى للدراسة والإطلاع وثالثة للترويح . وعلى
الرغم من أن الحدث لا يقيم فى هذه الدار أكثر من ٤٨ ساعة فللدار برامجها
التعليمية والتربوية ، وتتميز بنظافتها التامة والعناية التى يعامل بها
الأحداث . ولايزيد اتساع الدار الواحدة على أكثر من أربعين سريراً لأنها
لا تمنلء أبداً لسرعة التصرف فى الحالات ، وإن كانت تفيض أحياناً بنزلائها
فى المواسم والأعياد . وميزة هذه الدار أنها تبقى الأحداث من مخالطة محترفى
الاجرام ممن يترددون على أقسام البوليس .

تقوم الدار بدراسة الحالة دراسة مبدئية تقدم لقاضية الأحداث التى
تبت فيها برأى تبعاً لنوع الجريمة وسن الطفل . فإذا ما كان الحدث فى
السن التى ينطبق عليها قانون انحراف الأحداث حول الى دار الملاحظة حتى
يعرض أمره على القضاء ، أما اذا كان فى سن أقل فيحول الى احدى دور
الطفولة التابعة لوزارة التربية والتعليم المسماة بدور الإسعاف emergency
homes أو يسلم الى أهله ويعين له أحد ضباط المراقبة . وتعرض
الحالة بعد ذلك على القاضية فى ظرف ثلاثة أشهر للتصرف مع الحدث ،
فيحول اما الى اصلاحية من الإصلاحيات أو الى مدرسة من مدارس
وزارة التربية والتعليم للأحداث على طريق الانحراف ، أو يستمر مع أسرته
تحت المراقبة . ولا تزيد مدة الايداع فى هذا البيت الا تحت ظروف خاصة .

الإصلاحات وبرامجها :

يوجد في بولندا ١٣ اصلاحية منها ثلاث للبنات ، ١٠ للبنين
للأحداث ما بين سن ١٣ سنة ، ١٧ سنة . وتتفق الفلسفة في انشاء هذه
الاصلاحيات مع الاتجاهات الحديثة من حيث الحجم ، والموقع والبرامج .
اذ تجمع الآراء حاليا على أن أحسن المؤسسات هي ما تضم ما لا يزيد على
المائة أو المائة وخمسين فردا ، ولا تتسع جميع الاصلاحيات في بولندا لأكثر
من هذا العدد ، وهذا يبين لنا الخطأ الذي ارتكبناه بانشاء مؤسسة المرج التي
بنيت لتستوعب ٥٠٠ خمسة آلاف من الأحداث ، اذ يصعب ادارة مثل
هذه المؤسسات وتخطيط البرامج العلاجية فيها . وتوجد معظم المؤسسات
في داخل المدن أو قريية منها وهو ما تنادي به الاتجاهات الحديثة ، لتقوية
الرابطه بين الحدث والمجتمع الذي يعد للعودة اليه ، ولاتاحة فرص العمل
للحدث في البيئة تحت اشراف المؤسسة في المصانع القريبة .

ولعل أهم ما تتميز به الاصلاحيات البولندية هو برامج التدريب فيها .
اذ تقوم المصانع الكبيرة كمصانع النسيج ومصانع الآلات بل والمصانع الحربية
بمء المؤسسات بالآلات الثقيلة التي يقوم الأحداث بالتدرب عليها ، واناآ
ما يلزم المصانع من قطع تدخل في اناآ المصنع . وتدفع المصانع اجرا
للأحداث يوازي ما تدفعه لتلاميذ الصناعة ، ويعود نصف الأجر للاصلاحية
لتغطية جزء من مصاريف الحدث ، ويحفظ النصف الآخر له في دفاتر
البوستة ليصرف منه تحت اشراف المؤسسة ، ويعطى له المتبقى عند تخرجه .
والحرف اليدوية في المؤسسات التي يدرب عليها الأحداث ثانوية بجانب
الحرف التي تتطلب المهارة ، اذ أن الحرف اليدوية لم تعد كافية لاعداد
الشباب لمجتمع تنجه سياسته الى التصنيع ويحتاج للصانع الماهر .

وتتبع الاصلاحيات سياسة الباب المفتوح ، فهي غير مسورة ،
وتتضمن برامجها تدريب الأحداث في المصانع المجاورة حيث يعملون تحت
اشراف معلمى الاصلاحية . وقد نظمت الاصلاحيات مجموعات من نزلاتها
تسمى بالمجموعات شبه الحرة ملحقه بالمصانع البعيدة عن الاصلاحيات ،
حيث يقيم الأحداث اقامة كاملة في هذه المصانع مع مشرفيهم ، ويبيتون
في مساكن العمال . وقد انقضى على هذه التجربة ما يقرب من سنتين ، ويقوم
الآن مركز البحوث التابع لقسم الأحداث ببحث لمعرفة مدى النجاح الذي
حاصده هذا المشروع .

وتتميز المؤسسات بنظافتها التامة، وكان عدد منها من قصور الاقطاعيين في العهد السابقة ، ومع ذلك تبرزها المؤسسات الجديدة نظافة ورونقا حتى ليخيل للزائر انه في مدرسة من المدارس الخاصة المنشأة لبناء الخاصة في البلاد الاقطاعية . وتصرف المؤسسة للنزلاء الملابس والصابون ومناشف الوجه ومعجون الاسنان واغطية الاسرة المصنوعة من الخامات البيضاء الشاهقة ، ومفارش الاسرة . والاصلاحيات جميعها مجهزة بالات الفسيل والتجفيف الكهربائية التي يقوم بتشغيلها عمال من موظفي الاصلاحية ووظيفتهم غسل الملابس وكيها للنزلاء .

اما موظفو هذه المؤسسات الفنيون فجميعهم ممن يحملون المؤهلات التربوية ، اى من رجال التعليم ذوى الخبرة بتعليم الخواص ، وهم بحكم تبعية المؤسسات لوزارة العدل من موظفي هذه الوزارة ، ويبدو لى انهم انجح في ادارة المؤسسات والقيام بالتعليم فيها من الاخصائيين الاجتماعيين الذين يحتكرون العمل في المؤسسات لدينا في الجمهورية . ويوجد اخصائى نفسى في كل مؤسسة وطبيب للأسنان وممرضة ويعملون كل الوقت وطبيب زائر يحضر مرتين في الأسبوع .

مؤسسات رعاية الأحداث الأخرى :

١ - مؤسسات الأطفال الصغار :

يتبع وزارة الصحة البولندية عدد من دور الحضانة للأطفال فيما تحت سن الثالثة . وتوجد دار من هذه الدور في كل مدينة . ونزلاء هذه الدور من اللقطاء ومن أبناء من أصيبوا بكاوارث يعجزون عن رعاية أطفالهم ، ومن أمرت المحكمة بانتزاعهم من الآباء لعدم صلاحيتهم ، ومن أبناء الطالبات والعاملات غير المتزوجات ممن يعجزون عن اعالة أطفالهن . وهى غالبا مجانية . بيد أن المحكمة في بعض الحالات ترغم الآباء على دفع مبلغ اسمى للدار اذا ما ثبتت قدرتهم على الدفع ويوزع الأطفال من هذه الدور في العنابر تبعا لفئات السن ، وتقوم ممرضات مدربات بالرعاية . ولا تتسع الدار الواحدة لأكثر من مائة طفل . ولم توجد أى حالة وفاة واحدة في اى من هذه الدور في السنوات الثلاث الأخيرة . وهذا يبين لنا مدى العناية التي تبدل لتربية هؤلاء الأطفال . ويعجب الزائر فعلا من نظافة هذه الدور والصحة التي تبدو في وجوه الأطفال . ويوجد في كل دار اخصائى نفسى وطبيب اخصائى علما بان ادارتها في أيدي الممرضات المؤهلات .

٢ - دور الطفولة :

وهى للأطفال من سن ٣ سنوات الى سن ١٩ سنة وتتبع وزارة التربية والتعليم . وتضم من يحول اليها من الأطفال من دور الأطفال الصغار بعد انقضاء فترة الثلاث سنوات ، ومن امرت المحكمة بانتراهم من ذويهم لعدم الصلاحية ، والايام ومن في حكمهم . وهى بمثابة دور للضيافة قد يقضى فيها الطفل سنوات عمره حتى ينتهى من الدراسة الثانوية أو يدرّب على عمل ليعول نفسه . يذهب نزلاء هذه الدور ممن في سن الدراسة الى مدارسهم في الصباح ويعودون اليها آخر النهار . وتقدم لهم الدار ثلاث وجبات والملابس ، وهى مجانية أيضا في الغالب اللهم الا من حكمت المحاكم على ذويهم لدفع نفقات الإقامة لقدرتهم . ولكي تحفظ الدار لنزلائها كرامتهم ، يوجد في كل دار اثنتان أو ثلاث من حائكات الملابس ممن يقمن بتفصيل الملابس للنزيلات كل حسب ذوقها طبقا لأحدث المودات ، وللفتيات حرية اختيار نوع القماش والالوان التي تروق لهن على نفقة الدار . وللنزلاء استضافة اصدقاء الدراسة في الدار حيث توجد حجرة للاستقبال ، وحجرة للترفيه ، وحجرات للاطلاع والدراسة . وتشرف على الدار مربية مؤهلة تأهيلا تربويا ويساعدها عدد من الملمات . وقد خرجت احدى هذه الدور في مدينة جدانيسك ما يزيد على الأربعمائة . واطلمتني مديرة الدار بفخر على صورهم التذكارية ومنهم من وصل الى مناصب الأستاذية في الجامعة والقضاء والطب ولا زالوا يذكرون الدار التي نشأوا فيها بكل اعتزاز .

٣ - مراكز الثقافة لرعاية الشباب :

ويوجد في كل مدينة مركز من هذه المراكز ويوجد في المدن الكبرى أكثر من مركز وهى تتبع وزارة التربية والتعليم أيضا . وهى مراكز لقضاء أوقات الفراغ وتتضمن برامجها النشاط الثقافي والتدريب المهني والرياضة . وأوقات ممارسة هذا النشاط من الساعة الرابعة الى الساعة العاشرة مساء . ولاتاحة الفرصة لأكبر عدد من الشباب ، وزع حضور المنتسبين على أيام الأسبوع على أن تتاح الفرصة لكل شاب لزيارة المركز مرتين في الأسبوع . ولا يسمح للمنتسب بالتغيب عن برامج النشاط في الأيام المحددة الا باذن والا تعرض للطرّد وحوسب في مدرسته التي يبلغ لها أمره . وتفتح هذه المراكز أبوابها في الصباح للهيئات للإفادة من امكانياتها الرياضية .

٤ - اندية الطلبة :

تنظم الدولة لطلاب المدارس الثانوية والجامعات اندية لأوقات الفراغ بعيدة عن الدور العلمية ويديرها الطلبة بأنفسهم تحت إشراف الأساتذة .
يبيع الطلبة في هذه الأندية المربطات والخمور الخفيفة، وتعقد لهم الندوات ، وتلقى عليهم المحاضرات ، وتعرض عليهم الأفلام السينمائية ، وتقام لهم الحفلات الترفيهية وتنظم لهم الرحلات والنادى الوحيد الذى يشبه هذه الأندية لدينا هو نادى الطلبة الوافدين بالقاهرة .

٥ - مراكز تخطيط الأسرة :

وهى من أحدث المنشآت فى بولندا وفى العالم كله ، وتشرف عليها هيئة أهلية تمدها الحكومة بالمساعدات المالية . وجميع العاملين فيها من الاختصاصيين فى التنااسليات الذين يعملون فيها بأجر بعض الوقت ، ووظيفتهم التوجيه والإرشاد فى الأمور الجنسية ، ولا يقومون بالعلاج ولكن بتوجيه الحالة الى المراكز العلاجية المختصة اذا اقتضى الأمر . ولعل أهم الخدمات التى تقوم بها هذه المراكز هى نشر الوعى الجنسى بين طالبات الجامعات والعمالات خاصة بعد أن أخذت نسبة الحمل غير الشرعى فى الارتفاع بينهم، اذ يقوم بتعليم الفتيات طرق الوقاية من الحمل ، وتلجأ اليه الفتيات الحوامل للتحويل لمستشفيات الولادة للأجهاض الذى يبيحه القانون فى الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل اللهم الا اذا كان فيها خطورة على حياة الأم .

تقويم النظام :

مما لا شك فيه أن بولندا تعتبر من الدول المتقدمة فى نظام معاملة الأحداث المنحرفين وفى ميدان رعاية الشباب ويمكن تلخيص مزايا هذا النظام فيما يلى :

- ١ - تخصص قضاء الأحداث وهو أمر نرجو أن يتحقق لدينا يوما ما .
- ٢ - بنيت الإصلاحيات لتتسع لعدد صغير من النزلاء ، اذ لايزيد هذا العدد فى أى دار عن ١٥٠ كما سبق الذكر ، وهذا يتفق مع ما ينشأ به الاختصاصيون حاليا .
- ٣ - تعتبر البرامج التدريبية فى المؤسسات من أحسن البرامج ، اذ تكاد تكون المؤسسات مدرسة من المدارس المهنية بالآلات الثقيلة التى تمدها بها المصانع لتخريج عمال مهرة تتفق مهاراتهم وما تتطلبه حركة التصنيع الحديثة .

٤ - يسهم الأحداث في هذه المؤسسات في عملية الانتاج ويتقاضون أجرا على ما يقومون به من عمل . وهذا مما يشجع الحدث على الإقامة في المؤسسة ، ويشعره بقدرته على الانتاج والكسب ، ويسلحه بمهارة للمستقبل .

٥ - من الاتجاهات الحديثة في معاملة الأحداث المنحرفين اتساع سياسة الباب المفتوح ، وتوطيد الصلة بين الحدث والمجتمع الذي سيعود اليه . ويعتبر تشغيل الأحداث في المصانع الموجودة في البيئة المحلية خطوة تقدمية ناجحة لتحقيق ذلك .

٦ - تتبع اصلاحيات الأحداث ومحاكم الأحداث ادارة واحدة في وزارة العدل وهذا يحقق التنسيق المطلوب بين الهيئات التي تتعامل مع الحدث .

٧ - تعتبر دور الحضانة التابعة لوزارة الصحة ودور الطفولة التابعة لوزارة التربية والتعليم من احسن المشاريع الوقائية ، وان كان لدينا في مصر دور شبيهة بدور الحضانة غير اننا لم نتجح بعد في انشاء دور الضيافة التي تراود فكرتها كثير من المسؤولين .

٨ - تحمى بيوت الابداع المؤقت التابعة للبوليس الحدث من مخالطة معتادى الاجرام ممن يترددون على أقسام البوليس ، ويأجدا اذا قامت الجهات المسؤولة بانشاء بيوتات مثيلة لدينا .

٩ - تقوم مراكز رعاية الشباب لدينا بدور يماثل الدور الذى تقوم به هذه المراكز في بولندا ، بيد انه لا يوجد لدينا مثيل لأندية الطلاب البولندية التى تقوم بدور فعال في شغل أوقات فراغ الشباب ببرامج بناءة .

والنظام البولندى رغم مزاياه فيه بعض العيوب التى يمكن أن تؤخذ عليه . من هذه العيوب .

١ - ان جميع قضاة الأحداث من النساء . ومعظمهن صغيرات في السن تنقصهن الخبرة ، واني اتشكك في مدى كفاءتهن في القيام بالمسؤولية الكبرى المعهودة اليهن .

٢ - ان عددا كبيرا ممن يعملون كضباط للمراقبة غير مؤهلين التأهيل المهنى للعمل الذى يقومون به . فعلى الرغم من أن بعضهم يحمل مؤهلات في علم النفس وعلم الاجتماع فان الغالبية تحمل اما المؤهل الثانوى أو مؤهلا في الاقتصاد أو القانون . وعندهم أن الخدمة الاجتماعية من المبادئ المحرم دراستها في بولندا .

٣ - تقدم الحالات للمحاكمة دون بحث اجتماعى نفسى طبي شامل . واني لأعجب كيف تتمكن القاضية من تكوين فكرة سليمة عن الحدث دون هذا البحث .

٤ - لم يعد معظم الأخصائيين النفسيين الملتحقين بالمؤسسات اعدادا كافيا . اذ لم يدربوا تدريبا كافيا على استعمال الاختبارات النفسية التى يستخدمونها فعلا دون أن تقنن على عينات من أبناء الشعب البولندى . حقا يوجد لديهم معمل للقياس النفسى وظيفته الوحيدة تقنين الاختبارات ، غير ولم يدرب اى اخصائى نفسى على أسلوب من اساليب العلاج النفسى وإن ان امامه عدة سنوات قبل أن يتمكن من نشر الاختبارات الصالحة للاستعمال، كان البعض يدعى أنه يمارس العلاج النفسى الجمعى بيد أنه يعجز عن شرح أسلوبه فى العلاج والفلسفة التى يرتكز عليها .

٥ - يرتدى موظفو المؤسسات زيا رسميا يشبه زى العسكريين ويحملون فعلا نجوما وأشرطة تبين مراتبهم علما بأنهم جميعا من المربين . أن هذا الزى يعطيهم طابعا يتناقى مع الوظيفة التربوية التى يقومون بها . ويبدو أن هذا الزى من البقايا المتوارثة من نظام السجون ، وأن كان التبرير الذى يسوقه العاملون فى المؤسسات هو أنه زى تصرفه لهم الوزارة بالمجان ويوفر عليهم ثمن شراء رداء آخر .

٦ - من العقوبات التى تمارسها الاصلاحيات الحبس الانفرادى لمدة خمسة عشر يوما للهاربين والخارجين على نظم المؤسسة . ويحبس الحدث فى حجرة شبيهة بحجرات السجون حيث لا يوجد من الاثاث سوى مقعد وسطل ، ولا تزود الحجرة بالسرير لينام عليه الحدث الا اذا حانت ساعة النوم . ولا شك أن هذا التقليد لا يتفق بتاتا والاتجاهات الحديثة فى معاملة الأحداث . ويذكر المدبرون انهم قلما يلجأون الى هذه العقوبة ، بيد انى لاحظت أنها تمارس فعلا ، وما دامت « الزنانات » موجودة فهى تشجع على الاستغلال .

٧ - يطلق للفتيات شعرهن عند ايداعهن فى المؤسسات ويبرر ذلك بالدواعى الصحية . وهذا تبرير واه وفى رأى أن أقصى عقوبة يمكن أن تنزل بفتاة مراهرة هى هذه العقوبة غير المستساغة . فكم من فتاة من هؤلاء الفتيات كن يتوارى منى خجلا أثناء زيارتى لمؤسساتهن لشعورهن بالعار بدون شعر فى السن التى تمتز فيه الفتاة بما يعتبر اقل ما لديها .

٨ - وإن كانت معظم المؤسسات مقامة فى وسط المدن ، بيد أن هناك عددا منها بعيدا عن العمران خاصة مؤسسات الفتيات . لهذا لا تتمتع الفتيات بنفس الحريات التى يتمتع بها الصبيان . مما يبين التفرقة الموجودة فعلا فى معاملة الجنسين . ويؤمن المسئولون بأن العزلة للفتاة الجانب من انجع طرق العلاج . ولا ادرى على اى أساس يقوم مثل هذا الاعتقاد .

تحليل ظواهرى للبهاء

الدكتور احمد فاتق

مدرس التحليل النفسى - بجامعة مين شمس

(١) مقدمة :

يحتل مبدأ الحتمية Determinism مكانا خاصا بين المبادئ الفكرية العديدة التى تقود المباحث النفسية والحركات العلمية فى دراسة الانسان . فالاتجاهات التجريبية باختلاف مواقفها ، والاتجاهات التحليلية الفلسفية باختلاف افكارها ، تتخذ من مبدأ الحتمية السيكولوجية نقطة انطلاق واحدة . فالمجرب يؤمن بان المظاهر النفسية المترابطة أو المحتملة الترابط ، تتسق مع غيرها ، ويبدل الجهد للتحقق من أكبر قدر من تلك الترابطات . والمحلل المتقصى يقوم بتحليله فى ضوء الحتم الذى يجعل محاولاته فى إيجاد الصلات بين شتى العناصر المحطة أمرا مؤكدا يتطلب الجهد المبذول لذلك الغرض . ومن ثم احتل الحتم السيكولوجى مكانا خاصا ، حيث أنه مقبول من الأطراف المتنازعة جميعا فى ميدان المباحث النفسية ، مهما اختلفت مواقفها من مشكلات البحث (٦ ، ١٦ ، ١٧) .

والواقع ان الحتم - كفكرة عامة - يقود جهود الانسان منذ البداية فى كشف قوانين الكون ، على أساس أن الظواهر والمظاهر لا بد وأن تصدر من فكرة عاقلة متدبرة ، لا يجوز افتراض العفوية فى شأنها . فالحتم - وان لم يظهر واضحا فى الفكر الانسانى - فان صوره متعددة فيه ، كما هو فى الأسطورة والدين والعلم (٧) . الا ان ذلك الايمان بحتمية الظواهر لم يدخل المباحث النفسية والانسانية بصورة واضحة قبل كشوف فرويد فى « دراسات فى الهستيريا » (٨) و « تفسير الأحلام » (٩) . ففى تلك الكشوف القى فرويد نقلا كبيرا على فكرة الحتم ، مما مكنه من أن يقيم أول بحث انساني لايقفل أمرا الا وبحث له من معناه المستمد والمتسق مع معنى عام للانسان (٤) .

وليس مبدأ الحتم مجرد فكرة موجهة للمبحث النفسى ، بل هو فى حقيقة الامر لب المبحث . فاتخاذ موقف الباحث المؤمن بالحتمية يقود المبحث الى المعنى . بعبارة أخرى ، يتبع المعنى الخاص للظواهر من قصدية شعورية تجاه اختزال الواقع لفهم حقيقته ، باعتبار الواقع محتتم العلاقة بمعناه (٢) فالنسابة المؤقتة والدائمة (١٣) ، والحلم والذهان (١٣) بل الانفعال والجسد (٥) على علاقة حتمية ببعضها ما دامت تصدر عن الانسان صاحبها جميعا .

اذا ، لاؤدى اصطناع الحيدة والجهل ازاء المستجد والمستجمل من الظواهر الانسانية ، لا يؤدى ذلك الى امان من توجيه المباحث توجيهها ذاتيا . فحتمية الظواهر هى الضمان الوحيد لعدم التزييف . بعبارة ثانية ، ان الباحث يامن شر ذاتيته — ان كانت شرا — فى اصطناع النتائج اذا كان فى بحته يؤمن بان المظهر محتتم بالظاهرة ، وان تلك لها بالحقيقة الانسانية علاقة استبدال واغتراب Alienation . لذلك لايمكن ان نفعل ضرورة وضرورية العلاقة بين الفعل الاجرامى بذاته وبين العوامل الناشطة فى شخصية الفاعل . فالانفعال جميعا بما فيها الفعل الاجرامى لاتصدر عفوية دون ان تكون محتمة بعوامل تخلق لها صورتها ، وصورتها بالذات .

وكى تتقدم نحو الامكانيات التى يمنحها لنا مبدأ الحتمية السيكولوجية فى فهم الجرم The Criminal Act نعرض للبغاء Prostitution كنموذج لفعل اجرامى له معنى محتتم بصورته .

(ب) البغاء من تعريفاته :

يحدد البغاء — فى المحاولات المختلفة لتحديده (١) — بأنه فعل جنسى يخدم متعة الآخر الجنسية بينما يكون القصد من القائم به هو الحصول على مقابل مادى ، غير مفرق أو مميز بين من يخدم لهم هذا الفرض . والواقع ان التعريفات المختلفة تتفق فى كونها تدبير ظاهرة البغاء حول محاورين .

(١) الحصول على مقابل مختلف للخدمة التى يؤديها ممتهن البغاء للآخر ، أى أداء خدمة (جنسية) فى مقابل مادى (المال والهدايا) .

(ب) اتخاذ الجسد وسيلة لمتعة الآخر الجسدية .

والواقع أن هذين المحورين اللذين يدور حولهما تعريف البغاء يكاد يضم المجرى السوى للعلاقات النفسية . فالعلاقات السوية منح في مقابل منحة عن طبيعة مختلفة (١١) إلا أن البغاء يستقل عن ذلك بخواص ثلاثة :

١ - أن المنح الوحيد الذى يمارسه ممتن البغاء هو المنح الجنسى ، أما المقابل فقد يتعدد ويتنوع وأن لم يخرج عن كونه مقابلا غير جنسى . فشرط ممارسة البغاء هو منح جنسى في مقابل عطاء دائما يكون غير جنسى . وحتى إذا حصل ممارس البغاء على متعة جنسية من عميله أو عملائه ، فإن ذلك لا يكون أكثر من هدف فرعى وغير مقصود .

٢ - أن المنح الجنسى الذى يباشره ممارس البغاء ، لا يوجه الى شخص بالذات ، بل هو منح صالح لكل الأشخاص دون تمييز أو تفريق مع وجوب تحقق شرط حضور المقلب .

٣ - أن وسيلة المنح في هذا الفعل هى الجسد وحده ، حيث أن العقد المتعارف عليه بين البغى والمنافع من البغاء لا يلزم البغى أن يقدم أكثر من المتعة الجسدية ومن خلال الجسد وحده .

هذه الخواص الثلاثة التى ينفرد بها البغاء تدعونا الى أن نعيد مقارنته بالعلاقة السوية في ضوء مفاهيم علم الأمراض النفسية . لقد أوضح فرويد (١١) أن السواء يمكن تحديده بأنه اتزان بين غريزتى الحياة والموت أو غريزتى الحب والتدمير . وقد وضع فرويد الغريزة الجنسية في نطاق غريزة الحياة والحب ، حيث أنها تقوم بخدمة اتزان تلك الغريزة في شقها المضاد وهو غريزة الموت أو التدمير (١٢) بذلك يعد تبادل الحب في إطار السواء تحقيقا للاتزان بين الغريزتين من طريق الجنس . من هذا تصبغ العلاقة السوية بين الجنسين تبادلا قائما على المقابل المعوض Compensatory وليس المقابل المطابق أو المخالف . ويتحقق ذلك في علاقة الرجل بالمرأة ، حيث يحتفظ الرجل برغبته في المرأة في مقابل أن تبقى على رغبته في أن تكون موضع رغبته ، وتمارس المرأة رغبته في أن تكون موضع رغبة الرجل في مقابل أن يرغب هو فيها .

ولو عدنا بهذا الاطار الموجز لمعنى البغاء اتضح لنا انه فعل يختلفه عن السواء في هذه النقاط :

(١) ان الغريزة الجنسية لا تخدم الاتزان بين غريزتى الحب والتدمير ، حيث انها تستقل بوظيفة خاصة . فالجنس في البغاء موجه

لخدمة الآخر وليس لخدمة صاحبه . وبذلك يمكن القول بأنها كفرصة قد تخدم أتران الفرزتين عند العمل ولا تقوم بتلك الوظيفة لصاحبها .

(ب) أن الفرزة الجنسية لدى البغى منفصلة عن شقتها العاطفى ، بل ويتحتم على ممارس البغاء أن يقوم بذلك الفصل . فامتزاج الشقين لا يتيح له أن يصاشر أكثر من عميل ، وهذا مالا يحدث (١) .

(ج) أن فعل البغاء يعكس دور المرأة مع الرجل . فالمرأة التى تحترف البغاء تحتفظ برغبتها فى الرجل عن طريق امتلاكها حق منحه نفسها فى مقابل عادى ، بينما يكون الرجل هو الذى يهدف لأن يكون موضع تقبل منها . ومثل هذا القلب فى الأدوار لا يتم فى الحالات السوية من العلاقة نظرا الى أن التبادل بين الطرفين لا يكون من خلال الوسيط المادى ، بل تبادل مباشر تعويضى . ولا يختلف الوضع اذا كان الذكر هو الذى يمارس البغاء وتكون المرأة هى المنتفعة منه .

(د) ان اشباع الرغبة الجنسية للآخر يقتصر على نطاق مباشر أيضا وهو الجسد الفعلى للبغى . وفى العلاقة السوية يكون الاشباع الجنسى من الجسد الفعلى للجنس الآخر ، يكون مسبوقا بخطوات تمهيدية ضرورية يتحقق فيها امتزاج الشق الشهوى بالشق الوجدانى وينتهى بامتاع واستمتاع من الجسد الفعلى . أما فى البغاء فالجسد الفعلى نقطة البداية والانطلاق الوحيدة للعلاقة ، أن لم يكن أيضا نقطة الانتهاء .

(ج) البغى :

لن نخوض هنا فى تفصيلات حول قصر البغاء على الاناث أو جعله لفظا يشمل الذكور أيضا . ومع ذلك ولاعتبارات خاصة سنشير بكلمة البغى الى تلك الفئة من الاناث اللاتى يحققن ما سبق من ابعاد فى علاقتهن بالرجال .

مما سبق نلاحظ أن البغاء فعل يمارس لاشباع الدافع الجنسى ، ولكن ممارسه هو المحروم من ذلك الاشباع بينما العميل هو المستفيد الوحيد . ويدل ذلك على مدى الاعتماد القائم بين البغى والعميل . فالبغى ترضى بعلاقة قاصرة على متعة الآخر الجنسية ، وترفض علاقة تضمن لها

أيضا متعتها الجنسية . أما العمل فيرى بعلاقة تقتصر على متعته هو وحده ولا يسمى الى علاقة تهدف متعة رفيقته . ولا يتحقق هذا النمط من العلاقة الا في البغاء .

فإذا أضفنا الى ذلك ما يبدو في علاقة البغي بعملائها من انفصال الشق الشهوى عن الشق الوجداني في الرغبة الممارسة بينهم ، أمكن ان نتبين في البغاء وظيفة يخدمها للبغي و لعملاء البغايا ، وظيفة واحدة متكاملة بينهما . وموجز تلك الوظيفة يدل على معنى البغاء ويشير الى طبيعة الصراع النفسي الذي تعيشه البغي . ان البغاء فعل يحقق لممارسه انفصالا بين الشق الشهوى والشق الوجداني من رغبته في الجنس الآخر . فالشق الشهوى الذي يتحقق في المضاجعة الجنسية يبقى محورا للعلاقة ، بينما يلغى الشق الوجداني من تلك العلاقة الا ان ذلك الشق المتحقق في العلاقات وهو الجنس — لا يباشر ممارسة متعة اشباعه — بل يجعل رفيقه هو المستمتع به .

ان البغاء يخدم وظيفة كبت لوجدان ما ، وتحقيق للجنس ولكن لا للشخص نفسه بل للعمل الذي يمارس معه الفعل البغائي . وليس هناك داع لتفصيل آخر لتلك الوظيفة لدى عميل البغاء ، اذ انها المقابل لما هو لدى البغي ومعكوس نفس الوظيفة . الا ان تلك النتيجة تثير تساؤلا هاما : ما هو الاشباع الذي تحصل عليه البغي من فعلها اذا كان شق من رغبته يكبت والشق الآخر لا يتحقق لها بل تحققه لعميلها ، أي تسقطه عليه؟

(د) الصراع النفسي في البغي :

ليس هناك ما يدعونا الى الاجابة عن هذا السؤال بما يخرج من عناصره . لابد وان يكون الاشباع الممارس في الفعل البغائي هو الكبت نفسه والاسقاط ذاته . فنجاح البغي في مهنتها يتوقف فعلا على قدرتها على كبت وجدانها تجاه العميل واسقاط رغبته الشهوية عليه بحيث يصبح واجب الاشباع ملقى عليها وحق الاشباع قاصراً عليه . فالتعلق الوجداني باختلاف اتجاهه حب او عداوة يمنع البغي من ان تمارس مهنتها بكفاءة ، حيث ان شرط مضاجعة الآخرين دون تمييز يتعارض مع وجود اتجاه وجداني نحوهم . كما ان البغي اذا توقعت أو افترضت في علاقتها بعملائها ان تجد اشباعا جنسيا فان ذلك سيحول دون عنصر عدم التمييز بين العملاء ، وسيجعل كفاءتها في أداء مهنتها اقل . لذلك كان تعريف البغاء يركز على فكرة المضاجعة دون تمييز بين المضاجعين .

الا ان تلك الاجابة عن تساؤلنا عما يشبع لدى البغى في فعلها لا يخرج من ابلدا العام لتكوين المرض النفسى . فالمرض النفسى فعل يتحقق فيه الكبت والاسقاط كذلك (١٢) . ولكن اذا قارنا بين المكبوت والمسقط في المرض النفسى وفي البغاء وقمنا على الحتم السيكلوجى المقرر للفعل البغائى .

في الامراض النفسية يقوم اعظم الكبت على النشاط الجنسى مع ابقاء الشق الوجدانى من الرغبة موضع تعديل وتجريف في الشعور حتى ينفصل عن شقه المكمل . لذلك تجد ان المرض النفسى في عمومه كبت للجنس وانحراف في الوجدان . وتكون وسيلة الكبت هى ربط الجنس بمكس ومضاد المشاعر التى ارتبطت به وحرفت . فالخوف والقلق والهرج والخجل تندفع الى الشعور اذا ما عجز الانسان عن كبت الشق الجنسى المراد كبته .

اما الاسقاط في المرض النفسى فيدور حول الرغبة في رفع الكبت عن المكبوت . فموضوع الاغراء الجنسى يتحول الى مصدر خطر وقلق وهرج وخجل نتيجة لاسقاط وقع عليه . ويتحول الموضوع بذلك الى ممثل لتلك الرغبة في الخارج يتعد عنه حتى لا يؤدى الى الشعور بما أصبح لا شعوريا لدى المريض .

وفي ضوء تلك المعرفة ، نجد ان الموقف في البغاء جد مختلف . فالكبت الممارس في البغاء يقع على الوجدان حيث يصبح الجنس هو مادة الافعال الشعورية . ولا بد وان تكون هناك وسيلة للكبت كذلك التى نجدها في المرض النفسى . وبالقيااس يمكننا ان نتوقع ان تكون تلك الوسيلة هى الخوف والقلق من تعطيل النشاط الجنسى حيث سترتبط به تلك الوجدانات المكبوتة . وبعبارة اخرى سيكون موقف البغى عبارة عن كبت لوجدانات معينة اذا كف ومنع النشاط الجنسى ، حيث يصبح النشاط الجنسى شحنة مضادة Anti-Cathezes لتلك الوجدانات .

وتكتمل صورة الصراع الذى تعيشه البغى اذا نظرنا في طبيعة الاسقاط لديها . ان المسقط لدى البغى هو دائما الرغبة الجنسية . فالعميل هو الذى يريد الاشباع الجنسى وليس البغى . فاذا عدنا الى جوهر الاسقاط وادركنا انه حيلة نفسية لجعل الرغبة في خارج عن صاحبها ، واسلوب لتمثيل الرغبة في رفع الكبت ، يصبح عميل البغى ممثلا للرغبة في رفع المكبوت . وبذلك يصبح العميل مصدر خطر مستمر للبغى بالاضافة الى كونه موضوعا للتعيين فريدا في نوعه ، وشكلا لموقف على جانب كبير من التعقيد .

فالبغى تريد أن تكبت رغبتها في كف النشاط الجنسي وممارسة وجدانات مكبوتة ومربطة بكف الجنس . وفي نفس الوقت يكون عميلها - والذي كان جديرا بأن يتخذ مساعدا على هذا الكبت - يكون مهتدا للكبت . فالعلاقة مع العميل هي كف للنشاط الجنسي الفعلي وتحقيق لنشاط جنسى وهمى . كما أن العميل هو الذى يباشر نشاطا جنسيا فعليا ويكف النشاط الجنسي الوهمى . فهو بذلك موضوعا لتعنين به البغى Identified by فتصبح في حالة تحقيق للكبت ورفع له من خلال اسقاط رغبتها عليه . ويؤكد هذه الصياغة ما نجده من اعتماد بين البغى وعملائها في علاقتهم .

(هـ) الجسد لدى البغى :

ليس يكفى أن نصل في اختزالنا لظاهرة البغاء ، الى أن البغى تعانى صراعا معكوسا للصراع الذى يعانىه المريض النفسى ، بل يجب علينا أن نتقدم الى نقطة أكثر أهمية وتشكل جانبا هاما من ظاهرة البغاء وهى الجسد . فالواقع أن الصراع الذى تعيشه البغى صراع حول الجسد الذى يباشر في فعل البغاء مباشرة جوهرية .

ترتبط الرغبة لدى الانسان بجسده ارتباطا قريدا وغامضا . فالجسد يقوم بدور أولى وجوهري في كل رغبة تتحقق ، بل اذا أردنا الدقة قلنا بأن الجسد يتحقق في كل رغبة تشبع . فالرغبات لدى الانسان لها علاقة بالدلالة على طبيعة جسده . وتقوم اللغة بمقد تلك العلاقة من خلال لفته (٦) والرغبة الجنسية التناسلية تعد نموذجا مكتملا لتلك الدعوى ، نظرا للدور العادى للموس الذى يقوم به الجسد في اشباعها والذى ينعكس عليه عند اشباعها . واذا اضعنا الى ذلك أن الجسد له الدور الخطير والأساسى في ظاهرة الانفعال (٥) ، اقتربنا من طبيعة صراع البغى بلوحة اكبر . أن الجسد يلعب لدى البغى دورين خطيرين ، الأول واضح ومباشر والآخر مدغم وغير مباشر . فجسد البغى مزدوج الوظيفة وبالتالي يكون مزدوج المعنى .

والوظيفة الأولى لجسد البغى وهى تلك التى تعامس في فعل البغاء ، كونه جسدا للآخر ولرغبة الآخر ، وتلك الوظيفة في مظهرها تبدو الوظيفة السوية لجسد المرأة أو موضوع الحب ، مع اختلاف في كونه جسدا مستحيلا على صاحبه وليس مجالا لرغيبته هو . اما المعنى الكامن وراء تلك الوظيفة فهى كبت الوجدانات الخاصة بالبغى وكف المشاعر التى قد ترتبط بتلك

الوظيفة . كما ان هناك معنى آخر يتعلق بالعمل . فالجسد من خلال تلك الوظيفة انما يكف مشاعر الحب لدى العميل والتي قد تتخذ اتجاهها نحو البغى ، كما انه يوجه رغبة العميل اليه ويقصرها عليه .

اما الوظيفة الثانية لهذا الجسد ، فتلك التى تمارس فيها البغى كبت الرغبة الجنسية الخاصة بها وكف مشاعر العداوة التى يحتمل أن يوجهها العميل اليها وحته على توجيهها الى جسدها وحده . اما المعنى الكامن للجسد فى هذه الحالة فتكونه جسداً يتضمن رغبات خاصة تحرمها على نفسها أو تحرم نفسها منها .

إذا أضفنا الى ذلك ان البغى تمارس إسقاط المعنى الآخر لجسدها على العميل ، حيث يصبح ذلك المعنى أداة كبت للمعنى الأول فان البقاء ليتضح بجللاء من خلال وظيفة الجسد . فالجسد الكره المتضمن هذه الرغبات العدائية يصبح جسد العميل . بعبارة أخرى ، تسقط البغى على صورة جسد ملء برغبات عدائية تجاه جسد الجنس الآخر . ويقوم هذا الجسد مناهضا لجسد آخر تمتلكه البغى بوصفه ميدانا لهذا العداوة ، أى أنها تتوحد بالجسد الحقيقى للعميل .

ان البغى اذن ، تعيش بجسدين واحد يكبت ويسقط على العميل وهو جسد كرهه خلو من مشاعر الحب تجاه الجنس الآخر ، وتعيش الجسد الآخر فى فعل البقاء ، وهو جسد مستندمج من العميل . . . جسد معرض لكل اضطهاد وسوء معاملة . وبذلك نجد ان التعارض بين الكبت والإسقاط فى دينامية البقاء يحل حلا فريدا من خلال الجسد وعملية التعيين بالاستندماج .

من ذلك نجد البقاء ممارسة لجسد ومقاومة جسد آخر . ويخضع الجسد فى ذلك لصراع يحول دون أن تتحقق من خلاله الرغبة الجنسية ، لأنها متصلة بصورته المكبوتة وممتنعة عن صورته المعاشة . وهذا ما يتضح فى رسوم البقايا حيث تكشف عن جسد ممزق خلو من المضمون الحيوى (٣) ومثل تلك الخبرة المعاشة للجسد تنتمى الى مستوى من التطور بدائى، تكون الطاقة الجنسية فيه مزيجا من العدوانية الشديدة التى ترتد الى الجسد فتفصل اجزائه عن بعضها فى محاولة لكف طاقة التدمير من الاتحاد فى فعل أكيد . ويتروك على ذلك من خلال الإسقاط أن يقف تطور الفريزة الجنسية عند المستويات التدميرية قبل التناسلية (١٥) .

وعند مقارنة ذلك التحول للطاقة العدوانية الى الجسد لدى البنى ،
يمكن ان نصل الى وظيفة البقاء . ان البقاء يسمح للبعض بأن تتخلى عن
جسدها الممزق والمحتوى لتلك الطاقة التدميرية ، حيث يسمح لها الفعل
الجنسى المنفصل عن شقه الوجداني بأن تتحصل على صورة فعالة لجسد
متماسك . ويتهددها وجدانها بفقدان تلك الصورة المتماسكة الجوفاء
فتباشر بقاءها كفا له . ويقوم الفعل الجنسى في ذلك بدور قيادة الجسد ،
بدلا من ان يقود الجسد الرغبة الجنسية فيحقق لها الاشباع . فالحريرة
الجنسية في نمائها السوى تتحقق من خلال مناطق الشبق في الجسد
لتنتهى الى الاعضاء التناسلية فتمنح الجسد اكتمال صورته وتمام
وظيفته (١٠) .

المراجع

- ١ - الساعاتى : البغاء والأوضاع الاقتصادية ، ١٩٦٣ .
- ٢ - القفاش : الأنا والآخر بين الفينومينولوجيا والتحليل النفسى ،
١٩٦٢ .
- ٣ - المليجى : صور الانسان فى اذهان البغايا ، ١٩٥٨ .
- ٤ - سارتر : نظرية فى الانفعالات ، ١٩٦١ .
- ٥ - زيور : تصدير تفسير الاحلام ، ١٩٥٩ .
- ٦ - فائق : دراسة تجريبية لملاقة القلق والجمود وتقدير الذات ،
١٩٦٢ .
- 7.— Cassirer, E., *An Essay of man*, 1953.
- 8.—Frned, S., *Studies in Hysteria*, 1895.
- 9.— „ „ *The Interpretation of Dreams*, 1900.
- 10.— „ „ *Three Contributions to the Theory of sex*, 1905.
- 11.— „ „ *Instincts and their Vicissitudes*, 1915, A.
- 12.— „ „ *Repression*, 1915, B.
- 13.— „ „ *Introductory Lectures to Psychoanalysis*, 1917.
- 14.—Jaspers, K., *General Psychopathology*, trans 1962,
- 15.—Klein, M., *The significance of Early Anxiety situations in
Egypt Development*, 1954.
- 16.—Peters, M., *Brett's History of Psychology*, 1953.
- 17.—Woodworth, B., *Contemporary Schools of Psychology*, 1952.

حق الاتهام في النظام الانجليزي

سمير الجزورى

الباحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية

يتميز نظام الإجراءات الجنائية في البلاد الانجلوساكسونية بخصائص معينة تجعل منه وحدة تقابل وحدة النظم اللاتينية ، وان كانت هذه النظم الاخيرة تحظى دائما في بلادنا بالدراسة والتحليل ، فان النظام الانجلوساكسونى لم يكن له الا قدر ضئيل من الاهتمام ، ولا تخفى حلة ذلك اذ ان النظام المصرى يستمد أصوله من النظام اللاتينى .

وسوف اقتصر في هذا البحث على الكلام عن حق الاتهام في القانون الانجليزى دون غيره من النظم الانجلوساكسونية ، ولذلك سببان اولهما : ان القانون الانجليزى هو الأساس الذى اخذت عنه سائر النظم الانجلوساكسونية الأخرى سواء في القارة الأمريكية أو في البلاد التى كانت خاضعة للنفوذ الانجليزى ، وثانيهما : لأن النظام الانجليزى كان أشد النظم الانجلوساكسونية صلابة في الصمود أمام الحملات التى وجهها اليه الفقهاء الفرنسيون والانجليز - والتى افلحت في تحويل النظام الأمريكى في اتجاه النظم اللاتينية - ولذا فقد نجح في الاحتفاظ بذاتيته وكيانه .

والمقصود بالنظام الانجليزى هنا هو النظام السائد في انجلترا وويلز ، فقد احتفظت اسكتلنده بنظامها القضائى - الذى يشبه النظام الفرنسى - عند انضمامها لانجلترا سنة ١٧٠٧ ، كما استقلت ايرلندا بنظامها يوم نالت الحكم الذاتى سنة ١٩٢١ ، كما أن لشمال ايرلندا نظامه القضائى الخاص به .

اساس حق الاتهام في القانون الانجليزى :

ان الفردية في الاتهام هي الأصل في النظام الانجليزى ، فحق مباشرة الاتهام في الدعاوى الجنائية ثابت للفرد في جميع الأحوال سواء كان مجنونا عليه في الجريمة أو لم يكن أى سواء اصابته الجريمة بضرر مباشر في نفسه

أو في ماله أو في اعتباره أم أصابته بطريق غير مباشر باعتباره عضواً في الجماعة ، ويستند حق الفرد في الاتهام المباشر إلى أن الدولة ما دامت قد منعت الفرد من الانتقام الشخصي — إذا اعتدى عليه — وآلت على نفسها أن تقضى بين الأفراد في منازعاتهم الجنائية ، فلا أقل من أن تيسر لهم حق الشكوى وتمكنهم منه ليقابل واجبها في القضاء ، كما أن المنازعة الجنائية هي أصلاً خصومة بين فردين لأنها تنشأ نتيجة اعتداء فرد على فرد ، وإذا كانت الجريمة تصيب الدولة بضرر نتيجة الاعتداء على أحد الأفراد ، فإن هذا الضرر غير مباشر بينما الضرر الذي يصيب الفرد ضرر مباشر ، ومن العدل أن يعطى صاحب الضرر المباشر حق الاتهام والتقدم في ذلك على الدولة. وبالإضافة إلى ذلك فإن حرمان الفرد من حقه في مباشرة الاتهام هو قيد على حريته الفردية وهو في نفس الوقت قد يمنع وصول شكواه إلى القضاء إذ أن الدولة إذا استأثرت بسلطة الاتهام فإن هذا يؤدي بها إلى الاستبداد ، فتتصرف كما تشاء في شكوى الفرد وقد تحفظها فلا تصل إلى القضاء .

على أنه ليس من مقتضى ذلك انفراد الفرد بسلطة الاتهام ، إذ ليس مما يتعارض مع فكرة الاتهام الفردي أن تتمتع السلطات التي تتولى الاتهام، بل أن في تعددها ، ما يكفل عدم استبداد أحدها بسلطة الاتهام كما يكفل تحقيق رقابة كل منها على الأخرى ، فإذا أهملت سلطة أو توانت عن مباشرة الاتهام قامت الأخرى به فيتحقق الهدف بالا تترك واقعة دون أن يتولى فيها الاتهام أحد .

ولا توجد في النظام الإنجليزي سلطة تحتكر الاتهام وتعتبر أمينة على الدعوى الجنائية ، بل أن لكل من الدولة والأفراد حق مباشرة الاتهام في جميع الدعاوى ، إلا أن الأوضاع قد استقرت على أن الأفراد يباشرون الاتهام في نطاق محدود يندر تجاوزه ، وأن الدولة تبشره كذلك في حدود قلما تخرج عنها فكان كلا السلطتين قد اقتسمتا بينهما حق الاتهام ، وأن ظلت كل منهما رقيبة على الأخرى في مباشرتها لهذا الحق. ولقد كان النائب العام — باعتباره ممثل التاج — يباشر وحده الاتهام في الدعاوى التي تمس مصالح التاج بطريقة مباشرة تاركا للأفراد ما عدا ذلك . لكن الأفراد لم يكن يعينهم مباشرة الاتهام إلا فيما تعلق بمصالحهم الخاصة فقط ، لذلك كان من الواجب أن توجد سلطة لسد هذا النقص الذي يعيب نظام الاتهام الفردي ، ولقد وجدت هذه السلطة في صورة المدعى العام أو مدير الادعاء العام .

ورجل البوليس يباشر الاتهام كذلك فيما يشهده من جرائم أو يبلغ اليه ، ولكنه لا يعتبر في مباشرته لسلطة الاتهام ممثلا للدولة بل الواقع أنه يباشره باعتباره فردا عاديا ، وعضوا في الجماعة عندما يتقاسم الأفراد عن استعمال حقهم وقد أدى التطور الى تخصصه في مباشرة هذا الحق والى اعتماد الأفراد عليه في ذلك .

والهيئات العامة يباشر عنها الاتهام مستشارها القانوني ، لا باعتباره ممثلا للدولة ، بل باعتباره ممثلا لشخص اعتباري هو تلك الهيئة .

من ذلك يمكننا تلخيص النظام الاتهامي الانجليزي في النقاط الآتية :

١ - للفرد حق مباشرة الاتهام في جميع الدعاوى سواء كان مجنبا عليه أم لا .

٢ - للدولة حق مباشرة الاتهام في جميع الدعاوى .

٣ - تباشر الدولة الاتهام فعلا في الجرائم التي تتعلق بمصلحة عامة أو في الأحوال التي يتقاسم فيها الأفراد عن مباشرة الاتهام .

٤ - يباشر البوليس نيابة عن الأفراد الاتهام في الدعاوى التي يحمل الأفراد مباشرتها .

٥ - يباشر ممثلو الهيئات العامة الاتهام في الدعاوى التي تتعلق بمصالحها .

هذه هي الأسس العامة للاتهام في النظام الانجليزي .

وستعالج فيما يلي حق الفرد العادي في الاتهام ، ثم دور سلطات الاتهام الأخرى .

أولا - حق الفرد العادي في الاتهام :

من القواعد المقررة في النظام الانجليزي أن للفرد العادي أن يلجأ مباشرة الى القاضي الجنائي ويلقى اليه بشكواه ، ويتولى الاتهام فيشرح دعواه ، ويدعو شهوده ويناقش شهود المتهم ثم له أن يستأنف الحكم الذي يصدره ، ولا يلزم في هذه الحالة أن يكون مباشر الدعوى هو نفسه المجنى عليه بل قد يكون أى شخص لامصلحة له في الدعوى ، وانما يحد من هذه السلطة قيدين أوردهما قانون الاجراءات الجنائية الصادر سنة ١٨٧٩ هما :

١ - أن الفرد يعفى من تحمل عبء الاتهام اذا كانت الدعوى من الخطورة بحيث تكون مصلحة الدولة فيها غالبية ويخشى أن يفشل الفرد

في الاتهام ولذا فينبغي أن تتولى الدولة الاتهام في هذه الحالة . ومن ذلك مثلا جرائم الخاسوسية وامن الدولة وجرائم القتل العمد وتزوير الأوراق الرسمية وتعدد الزوجات . إذ أن هذه الجرائم تهم الدولة أكثر مما تهم الأفراد كما أن امكانيات الدولة التي تفوق امكانيات الأفراد تساعد في مباشرة الاتهام ومتابعته .

٢ - أن الفرد يوضع في مباشرة للاتهام تحت رقابة الدولة ، كان يشترط حصوله على اذن بمباشرة الاتهام ، كما في حالة مباشرة الدعوى في جرائم الافلاس اذ يشترط الحصول على اذن من المحكمة .

على انه يلاحظ انه غالبا ما يندمج الوضعان ، فعندما يطلب الفرد الاذن لمباشرة الاتهام أن يباشره الدولة بنفسها اذا كانت الدعوى صالحة للسير فيها والا فانها ترفض الاذن .

ويصاحب حق الفرد في الاتهام حقه في اجراءات القبض والاحضار والتفتيش التي تعتبر كتخصيص للاتهام ، فما دام قد اعطى حق الاتهام فلا بد له من حقوق اولية يتوصل بها الى الحق الاساسي .

ويلاحظ بصفة عامة انه رغم الاعتراف للفرد العادي بحقه في مباشرة الاتهام سواء باعتباره سجيناً او باعتباره عضواً في الجماعة ، فان ممارسته لهذا الحق قاصرة في الواقع على بعض الجرائم التي تمس مصلحته الشخصية فقط كجرائم السب والنسب والفسخ التجاري وجرائم المعاملات المدنية المالية ، وحتى اذا باشر الاتهام فانه قلما يتابعه الى نهايته .

حق الفرد في الادعاء معنيا امام المحكمة الجنائية :

لا يعترف القانون الانجليزي اصلا بحق الفرد في الادعاء معنيا امام المحاكم الجنائية لما اصابه من ضرر نتيجة الفعل المكون للجريمة على نحو ماهو معروف في النظم اللاتينية ، وذلك لان القانون العام Common law يفرق تفرقة تامة بين القضاء المدني والقضاء الجنائي ويعتبر ان الدعوى امام المحكمة الجنائية تهدف الى طلب العقاب فقط .

على أن تأثير الافكار الفرنسية ادى الى صدور قانون سنة ١٨٧٠ الذي يطلق عليه For feiture act 1870 (١) ، وهذا القانون

(١) Kenny, Outlines of Criminal law, 16th Ed., P. 586.

يعطى المحاكم عند نظر جرائم الاعتداء على المال سلطة الحكم بتعويض لا يزيد على مائة جنيه تقابل أى فقد في الملكية أصاب المجنى عليه بسبب الجريمة ، وعلى ذلك يجوز الحكم على من زور كمبيالة وقبض قيمتها بمبلغ الكمبيالة بشرط ألا يزيد على مائة جنيه ، ولا تمتد هذه السلطة الى الحكم بالتعويض بسبب ما يصيب الفرد في شخصه .

الحق في العدول عن الاتهام :

حق الفرد في الاتهام غير قابل للاسقاط ، ولذا فالاتفاق بين المتهم والمجنى عليه على الا يستعمل الثاني حقه في الاتهام قبل الاول هو اتفاق باطل لا يصلح دفاعا يتمسك به المتهم أمام المحكمة ، بل لقد اعتبره البعض جريمة . ومع ذلك فقد أوجدت المحاكم الانجليزية عرفا قضائيا تجيز بمقتضاه للمجنى عليه والمتهم في بعض الجرائم أن يتفقا على عدم تحريك الدموى وذلك عندما ترتبط الجريمة ارتباطا تاما بمصلحة المجنى عليه ويكون في تحريكها اضرار به مع انعدام أى فائدة تعود على الجماعة .

على انه اذا بدأ الفرد في تحريك الاتهام فعليه التزام بمواصلته ولا يحق له التنازل عنه ولا يعتبر تنازله مجرد ترك يتيح لاي فرد آخر السير فيه ، ويحل البعض هذا المبدأ بأن التناوى كلها تبشر باسم التناج ولو تولى الاتهام فيها فرد . وعلى ذلك فيبقى حق التناج قائما بالدموى ولو تنازل عنها من بدأ بتحريكها ، بينما يعلن البعض الآخر (١) ذلك المبدأ بأنه نتيجة لتعدد جهات الاتهام ورقابة كل سلطة على الأخرى في مباشرة الاتهام .

كما أن هناك عرف قضائى يخفف من هذه القاعدة وذلك عن طريق ما يسمى بالعدول عن الاتهام الذى يتفق عليه المتهم والمجنى عليه ويطلبان من المحكمة اقراره كما في جرائم السب العادى والقدف في حق الأفراد .

ثانيا - دور سلطات الاتهام الأخرى :

وهذه السلطات هي : النائب العام ، مدير الادعاء العام ، الشرطة ، الهيئات العامة والمصالح الحكومية . وستناولها تباعا فيما يلي :

(١) النائب العام The Attorney General

ويختلف مدلول عبارة « النائب العام » في النظام الانجليزى تماما عنه في النظم اللاتينية ، فالنائب العام في النظام الانجليزى هو نائب التاج

(١) عبد الوهاب المشاوى - الاتهام الفردى ص ١٤٩

The King in person ويمثله أمام المحاكم ، وتغلب عليه هذه الصفة في مباشرته للاتهام فهو لا ينظر اليه كصاحب الدعوى الجنائية وانما كنائب للتاج ، ولذلك فهو لا يباشر الاتهام الا عندما تكون مصلحة التاج محل منازعة ، كما انه يمثل التاج في المنازعات المدنية التى تمس مصالح التاج ، كذلك فالنائب العام هو مستشار التاج فيما يتعلق بالالتماسات التى ترفع اليه وتحوى اتهامات جنائيا وطلبا لتحريك الدعوى .

والنائب العام عضو في مجلس العموم ، وعضو في الوزارة ، وعضوية النائب العام في الوزارة تبررها الحقائق الآتية : ان الملك يباشر سلطاته بواسطة وزرائه ، والوزراء هم مستشارو التاج ومعاونوه ولما كانت سلطة الاتهام من سلطات التاج لذلك كان من الواجب ان يقوم بهذه السلطة احد مستشارى التاج نيابة عنه ، وما دام النظام الانجليزى لا يعرف منصب وزير العدل ، فان النائب العام يقوم بهذه المهمة ، ويعتبر هو ممثل الاتجاه القانونى في الوزارة ، ومستشار الدولة بجميع هيئاتها ، وهو بذلك المشرف على الاتهام العام وعلى أعمال المدعى العام .

ولا يوجد ما يمنع في النظام الانجليزى من ان يناقش مجلس الوزراء قضية معينة بالذات وينتهم فيها الى رأى يتصرف النائب العام وفقا له ، وتحتمل الوزارة كلها نتيجة هذا التصرف أمام البرلمان والرأى العام ، وقد يرفض النائب العام التصرف وفق قرار مجلس الوزراء فيخل بمبدأ المسئولية القضائية للوزراء وعندئذ اما أن تسقط الوزارة او يستقيل النائب العام (١) .

سلطة النائب العام في الاتهام :

للنائب العام — بحسب الأصل — حق مباشرة الاتهام في جميع الدعاوى الجنائية باعتباره ممثلا للتاج ، على أن هذه السلطة المطلقة قد تكفل العرف وبعض القوانين المكتوبة بوضع حدود لها ، فاقترعت سلطته على مباشرة الاتهام في الجرائم التى تمس التاج مباشرة والجرائم التى تغلب فيها المصلحة العامة فمن ذلك مثلا جرائم أمن الدولة Treason وجرائم القتل وتعدد الزوجات واختلاس الأموال الأميرية .

(١) — عبد الوهّاب العشماوى — الاتهام الفردى — ص ١٦٢

ولما كان النائب العام هو مستشار الدولة بجميع هيئاتها ، فهو مباشر الاتهام كذلك في الأحوال التي يكون فيها المجنى عليه هو أحد أعضاء مجلس البرلمان أو بعض الهيئات الحكومية أو المحلية ذات الشخصية المعنوية .

ويختص النائب العام بحق منع الإذن بمباشرة الاتهام في جرائم معينة ، ولا يخضع في موافقته أو رفضه منح الإذن لآى رقابة ، بل الأمر متروك لتقديره المطلق (١) .

وعن طريق حق النائب العام في الإشراف على أعمال المدعى العام يمكنه أن يوجهه في اتخاذ موقف معين في نزاع ما وإن يطلب منه تحريك الدعوى الجنائية في قضية معينة .

والنائب العام في مباشرته للاتهام يخضع للقانون كالأفراد ، ولا يتمتع بميزات خاصة وتباشر المحكمة إزاءه نفس السلطات لآلى تباشرها آزاء غيره من الخصوم فللمحكمة أن تمنع النائب العام أو مثله من توجيهه المحلفين بصدد أمر قانونى لأن هذا من حق المحكمة وحدها ، كما أن المحكمة لا تتقيد بوجهة نظر النائب العام التى لا تعدو في قيمتها وجهة نظر أى طرف من أطراف الخصومة ، إلا أن المحكمة مع ذلك لا تملك إجبار النائب العام أو مثله على أداء الشهادة ومناقشته فيها ، كما أن للنائب العام أن يطلب محاكمة المتهم في جريمة بسيطة Petty offena أمام المحاكم العادية (٢) إذا كان للتاج مصلحة في الدعوى ، ولا تملك المحكمة أن ترفض هذا الطلب إلا إذا أثبت المتهم أنه ليس للتاج مصلحة في الدعوى .

سلطة النائب العام في طلب إيقاف الخصومة :

الى جانب حق النائب العام في مباشرة الاتهام ، فإن القانون الإنجليزى قد منحه كذلك حق طلب إيقاف الخصومة وهو ما يطلق عليه to enter a nolle prosequi وأوجب القانون على المحكمة اجابة النائب العام الى طلبه .

(١) وهذا لا ينفى ان النائب العام مند نظره في طلب الإذن بمباشرة الاتهام وفي سبيل إصدار قراره قائما يبنيه على أسس سماع الطرفين وشهودهما حتى يأتى قراره مبنيا على أساس من الواقع والقانون أى لأنه يجرى تحقيقا شبيه بما تجر به النيابة العامة في النظم اللاتينية ، على أنه لا يلتزم في النهاية بنتيجة هذا التحقيق ، بل أنه لا يلتزم بإجرائه أصلا رأى الدكتور عبد الوهاب المشاوى - الاتهام الفردى - ص ١٥٨ ، ١٥٩

(٢) الأصل أن يحاكم المتهم في مثل هذه الجرائم أمام محاكم المصلح Magistrate courts

والنائب العام في مباشرته هذا الحق — يكلف أحد معاونيه أو أحد اطراف الخصومة بأن يتقدم بطلب باسم النائب العام وبإذنه بطلب إيقاف السير في الدعوى ، وقد يكون ذلك بعد دعوة النائب العام لأطراف الخصومة ومناقشتهم أو بدون دعوتهم بل وحتى بدون علمهم ويشترط في هذا الطلب :

١ — أن يكون الطلب مقدما باسم النائب العام وبإذنه .

٢ — أن يكون الطلب مشتملا على اسباب تستند الى الوقائع ومبنية على مناقشة الأدلة .

٣ — أن يبدى هذا الطلب أو يقدم للمحكمة بعد تحريك الدعوى الجنائية وقبل الحكم فيها أى بعد تقديم القائمة في الجرائم الاتهامية indictable offences أو بعد تقديم البلاغ في الجرائم البسيطة petty offences ، كما يجب أن يكون تقديم الطلب قبل صدور حكم القاضي في الدعوى ، ولذلك فلا يوجد ما يمنع من تقديم طلب الإيقاف بعد صدور قرار المحلفين بالإدانة لأنه لا يعتبر حكما .

ومنى طلب النائب العام إيقاف الخصومة ، وكان مستكملا للشروط القانونية فان المحكمة لا تملك الا اصدار حكمها بإيقاف الخصومة .

ويكون عادة إيقاف الخصومة بناء على صلح الطرفين وعدم الاضرار بالمصلحة العامة أو بناء على صورية الاتهام أو كيديته ، أو التجاء المدمى الى القضاء المدنى والقضاء الجنائى في نفس الوقت في جريمة سب مثلا ، فان النائب العام يخبر المدمى بين أحد الطريقتين ، أو يطلب إيقاف الخصومة اكتفاء بالدعوى المدنية .

وإيقاف الخصومة لا يمنع من معاودة السير في الدعوى بعد زوال موجب الإيقاف ، ويكون تحريكها جائزا سواء من الافراد أو من النائب العام نفسه .

ولا يرى البعض ان في هذه السلطة خروج على ما تقضى به نظرية الاتهام الفردي التى تنكر التحكم وهى أشبه بالسلطة المخولة للنائب العام في حفظ الدعوى الجنائية وعدم السماح بتحريكها في الأنظمة اللاتينية ، بل هى أشد منها خطرا لاعتراضها سير الدعوى أثناء نظرها أمام القضاء .

المحامى العام ومعاونو النائب العام :

المحامى العام Solicitor General هو اكبر معاونى النائب العام، وهو وان كان عضوا في البرلمان وعضوا في الوزارة الا ان للنائب العام سلطة رياضية على المحامى العام ، والمحامى العام هو كذلك ممثل للتاج، ومستشار قانونى للدولة ، وهو يتوب عن النائب العام في حالة غيابه ، كما يتوب عنه في حالة توكيله في مباشرة بعض سلطات النائب العام التى ينفرد بها كما ان هناك من الاختصاصات ما يجوز للنائب العام أو المحامى مباشرته على حد سواء .

(ب) مدير الادعاء العام : The director of the public prosecution

منصب مدير الادعاء العام هو منصب متواضع ، أريد به سد النقص في نظام الاتهام الفردى ، وهو حديث ، فقد صدر القانون الخاص بإنشائه سنة ١٨٧٩ بعد أن سبقته محاولات كثيرة لم يكتب لها النجاح . ويقال في ذلك ان المدعى العام ليس أكثر من مواطن عادى يقوم بوظيفة أهملها الآخرون عملا (١) .

وقد دعت الحاجة الى وجود هذا المنصب بعد أن ثبت من الإحصاءات أن غالبية الجرائم لا ينالها عقاب نظرا لأن الأفراد لا يهدفون الا الى تحقيق مصالحهم الخاصة . فاذا تحققت عن طريق الانتقام الشخصى أو التصالح مع المتهم ، فانهم لا يفكرون في خوض معركة الاتهام وتكبد تكاليفها ، واضاعة وقتهم في سبيل المصلحة العامة ، كما أن وجود النائب العام لا يمكن أن يسد هذا النقص لأنه يحكم كونه عضوا في مجلس العموم وفي الوزارة ونظرا لمشاغله الخاصة لا يمكن أن يتولى هو الاتهام في كل قضية تمس مصلحة الدولة ، كما أن العرف قد جرى على أن يتولى هو الاتهام في ما يهم مصلحة التاج مباشرة وفي القضايا الكبرى فقط ، أما رجال البوليس فرغم قيامهم بعبء الاتهام الا أنهم عجزوا عن مواجهة كبار المحامين مما الجاهم الى الاستعانة ببعض المحامين من غير الأكفاء .

وسلطة مدير الادعاء العام لا تمس سلطة الأفراد بل هى تابعة لها ، فوجوده يهدف الى رعاية مصلحة الدولة وكذلك مصالح الأفراد التى يهملونها ويكون في تركها اضرار بمصلحة الدولة .

ويقوم مدير الادعاء العام بأعماله في إنجلترا كلها ويعاونه عدد قليل من المحامين يختص كل واحد منهم بفئة معينة من الجرائم وينتقلون في أنحاء البلاد تبعا لمتطلبات الحاجة .

سلطة مدير الادعاء العام في الاتهام :

حدد القانون الصادر سنة ١٨٧٩ اختصاصات مدير الادعاء العام ، وسلطاته في الاتهام ، ثم صدرت بعد ذلك عدة قرارات ولوائح تنظم بشكل اوضح تلك السلطات والاختصاصات ، وكان آخر ما صدر منها سنة ١٩٤٦ .

والاحوال التي يباشر فيها مدير الادعاء العام الدعوى الجنائية او يواصل السير فيها هي :

اولا - اذا كانت الدعوى متعلقة بجريمة عقوبتها الاعدام .

ثانيا - اذا احيلت اليه الدعوى من مصلحة حكومية وراى هو السير فيها .

ثالثا - في الحالات التي تكون من الاهمية او الصعوبة بحيث تستلزم ان يباشرها هو بنفسه وتقدير ذلك متروك له ، ونظرا لشمول هذا الاختصاص ، فقد تولى العرف والعمل تحديد الجرائم التي يتدخل فيها وهي تنحصر في جرائم التزيف والسرقات بالاكراه والاختلاس وجرائم النشر والانتخابات والزواج بالمحارم ، وذلك بشرط موافقة النائب العام في هذه الجريمة الأخيرة (١) ويشترط ان تكون الجريمة هنا على قدر من الاهمية .

رابعا - يباشر مدير الادعاء العام الاتهام كذلك في الدعاوى التي تعتبر على جانب من الاهمية ومضى وقت لم يباشر فيه المجنى عليه الدعوى ، او تركها بعد ان سار فيها شوطا ، ولذلك فيقع على عاتق مأموري الشرطة ابلاغ مدير الادعاء العام بكل ما يقع في دائرة اختصاصهم من جرائم يحتمل ان يتدخل فيها وكذلك فان كتاب المحاكم يبلغونه بالدعاوى التي يتوقف المدعى عن السير فيها .

وبالإضافة الى ذلك فان لمدير الادعاء العام ان يعين كل فرد يباشر اتهاما اذا راى في ذلك مصلحة ، عن طريق مده بالنصائح القانونية وعن طريق تذليل الصعاب المالية التي تصادفه في مباشرته للاتهام ، بل ان له اعانة من مباشر الدعوى عن طريق دفع اتعاب المحامين ومصاريف الشهود والخبراء .

على انه من الملاحظ ان اختصاص مدير الادعاء العام يقتصر على الاتهام فقط ، فهو لا علاقة له باجراءات الشرطة الخاصة بالتحري وجمع الاستدلالات . كما انه لا يتميز بأى ميزة على غيره من المحامين في اجراءات التحقيق والمحاكمة .

(†) Konay, Outlines of Criminal law, 15th Ed. P. 557.

ولمدير الادعاء العام الى جانب اختصاصه في مباشرة الاتهام وظيفتان:

اولاهما : هو أنه يسدى النصح للمصالح الحكومية المختلفة ولكتاب المحاكم وللمأموري الشرطة ولأى فرد عاды ذى مصلحة ، وذلك في أى امر يتعلق بخصوصية جنائية يعتقد هو بأهمية تقديم النصح فيها ، وهو يفعل ذلك سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من ذى الشأن ، ويقدم نصحه شفاهة أو كتابة .

ثانيهما : يمثل مدير الادعاء العام بنفسه في كل قضية تنظرها المحكمة الجنائية الاستئنافية العليا وذلك ما لم يباشر الاتهام فيها ممثل مصلحة حكومية أو فرد عاды .

علاقة مدير الادعاء العام بالنائب العام :

يباشر مدير الادعاء العام الدعاوى باسم النائب العام ونياابة عن التاج ، ويخضع في مباشرة اختصاصاته لاشراف النائب العام وتوجيهه ويتلقى مشورته فيما استمعى عليه من دعاوى ، ويعتبر النائب العام مسئولاً أمام مجلس العموم عن أعمال مدير الادعاء العام ولذلك فان له أن يوجهه في نزاع معين ويطلب منه التصرف على نحو معين ، ومجمل القول أن النائب العام هو الأصل وأن مدير الادعاء العام تابع له في مباشرة سلطته .

(ج) الشرطة :

إذا كانت الشرطة في انجلترا تتفق مع غيرها في قيامها بالبحث والتحري وجمع الاستدلالات فان لها اختصاصاً آخر تختلف فيه عن غيرها ، وهو مباشرة الاتهام في الدعاوى الجنائية وكما سبق أن ذكرنا فان رجل الشرطة لا يباشر الاتهام باعتباره ممثلاً للسلطة العامة ، بل باعتباره فرداً عادياً شاهد الجريمة بنفسه أو بلغ عنها .

والأصل أن رجل الشرطة لا يباشر الدعوى الجنائية الا اذا لم يحركها الأفراد الا أن العمل قد جرى على أن تقيم الشرطة الدعاوى في أغلب الأحيان لأن الأفراد غالباً ما يعتمدون على الشرطة في إقامة الدعوى ويتقاعسون هم من تحريكها ، الا أنه اذا باشر الفرد العاды دعواه بنفسه كانت له الأولوية على رجل الشرطة في مباشرة نفس الدعوى .

ويباشر رجل الشرطة الدعوى بنفسه اذا كانت الدعوى امام احدى محاكم وذلك في الجرائم البسيطة ، اما اذا اقتضى الامر مباشرة الدعوى احدى المحاكم العادية (مع وجود محلفين) فان رجل الشرطة يعجز عن مباشرة الاتهام ، ولذلك فان لكل هيئة من هيئات الشرطة محام Solicitor يعاونها في مباشرة دعاويها ويتولى المرافعة فيها ويوكل من المحامين من يطلق عليهم Banister اذا اوجب القانون حضورهم للمرافعة (١) ولا يوجد أى ارتباط هنا بين الشرطة ومحاميها من ناحية وبين مدير الادعاء العام من ناحية اخرى الا ما سبق بيانه في موضعه .

(د) الهيئات العامة والمصالح الحكومية :

وهذه الهيئات والمصالح لها استقلال وشخصية معنوية كاملة ، ولما كان نظام مجلس الدولة باعتباره هيئة تتولى ابداء الراى في المسائل القانونية لجهات الحكومة غير معروف في إنجلترا ، لذلك فان كل هيئة عامة او مصلحة حكومية تختار لها محاميا تستفتيه في كل ما يقابلها من مشاكل قانونية ، ويعتبر من بين هذه المشاكل النواحي الجنائية ، ولذلك فان محامى الهيئة او المصلحة هو الذى يباشر الاتهام ويرفع الدعوى الجنائية ويسير فيها في جميع مراحلها ، ولا يتناقى هذا مع حق المصلحة الحكومية في الالتجاء الى مدير الادعاء العام ، ولا مع حق هذا الاخير في اسداء المشورة القانونية للمصلحة او مباشرة الاتهام بنفسه ، وان كان مباشرة الاتهام بواسطة محامى الهيئة يعنى مدير الادعاء العام من القيام بتلك المهمة .

من هذا الاستعراض السابق لا نجد سلطة تنفرد بمباشرة الاتهام في النظام الانجليزى ، بل هناك أكثر من سلطة تبشره ، كما ان حق الفرد في مباشرة الدعوى ثابت سواء كان مجنبا عليه ام لم يكن ويحقق هذا رقابة على مباشرة السلطات الاخرى للاتهام .

ويلفت نظرنا في هذا الصدد امران :

اولهما : ان النائب العام رغم انه يحكم كونه ممثل التاج — لا يباشر الاتهام الا في الدعاوى التى تمس التاج ، الا أننا نجد انه يتمتع بسلطة كبيرة هي سلطة طلب وقف الخصومة والتزام المحكمة باجابته الى طلبه ولو كانت الدعوى قد وصلت الى مرحلتها الاخيرة وصلز قرار المحلفين ما دام القاضى لم ينطق بالحكم ، وهذه السلطة — وان كانت لا تستخدم عادة الا في احوال

(1) Kenny, Outlines of Criminal Law, 15th Ed. P. 558.

قليلة لتصلح الطرفين أو كيدية الاتهام أو التجاء المدعى الى القضاء المدني — الا انها تبدو غريبة في نظام يأخذ بالاتهام الفردي أساسا ، فهذه السلطة لا يملكها النائب العام في النظم اللاتينية (قانون الاجراءات الجنائية المصري مثلا) رغم انه يعتبر الامين على الدعوى العمومية وممثل المجتمع في مباشرة الاتهام ، فان النائب العام ما دام قد باشر الدعوى — سواء بنفسه أو بواسطة أحد وكلائه — فلا يملك بعد ذلك وقف سيرها أو تعطيلها أو تركها أو سحبها .

ثانيهما : رجال الشرطة يقومون بدور كبير في مباشرة الدعاوى الجنائية ، وذلك على أساس ان الأفراد عادة ما يتقاعسون عن مباشرة الاتهام بأنفسهم ويكتفون بإبلاغ الشرطة بها ويحقق هذا فائدة عملية في النظام الانجليزي حيث يكون رجل البوليس — بحكم وظيفته في حفظ الأمن — أول من يعلم — سواء بنفسه أو بالتبليغ — بوقوع الحادث فينتقل الى محلها فور وقوعها ويلم بتفصيلاتها ويقبض على المتهم ويجري التجريبات ، ومن ثم فيكون أكثر الماما بظروف الدعوى وأقدر على مباشرة الاتهام وتقديم الأدلة ، ويحقق هذا سرعة وسهولة في الاجراءات .

المجلة الاجتماعية القومية

يصدر قريبا العدد الثانى من المجلد الأول من المجلة الاجتماعية القومية
التي يصدرها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

ويتضمن عددا من المقالات والبحوث منها :

- ١ — الاصابة بالبلهارسيا واثرها فى الذكاء والتحصيل المدرسى .
 - ٢ — ترجمة رموز تكنيك الرورشاخ .
 - ٣ — الدراسة العالمية للحياة الاسرية .
 - ٤ — التقرير الأول عن بحث المناطق المتخلفة .
 - ٥ — مستويات طموح الآباء من المستويات الاقتصادية المختلفة
لابنائهم (بالانجليزية) .
- وذلك بخلاف الأبواب الثابتة فى المجلة .

دراسة وبحوث

بناء الأسرة وتكوين الجناح

بحث ثقافي مقارنة لمعهد التنمية الانسانية بجامعة كاليفورنيا

عرض سمير نعيم احمد

الباحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

تمثل الدراسة التي نعرض لها هنا جزءا من بحث اكبر يستغرق ثلاث سنوات ويقوم به معهد التنمية الانسانية *Institute of Human Development* بجامعة كاليفورنيا ببركلي ، ويعمل هذا البحث المعهد القومي للصحة العقلية بوزارة الصحة العمومية بالولايات المتحدة الامريكية. وقبل ان نعرض لهذه الدراسة يحسن بنا ان نعرض أولا بایجاز لخطه البحث الاساسي وأهدافه .

يهدف هذا البحث الثقافي المقارن *Comparative research* الى دراسة تأثير عوامل الشخصية وديناميات الأسرة على تكوين المشكلات السلوكية ، وذلك عن طريق دراسة :

(١) شخصية امضاء الأسرة والتفاعل بينهم وتأثير ذلك على شخصية الطفل .

(٢) طفولة الوالدين وتكوين شخصيتهما وتأثير ذلك على الطفل .

(٣) امكانية تعبير الطفل سلوكيا عن الرغبات اللاشعورية للوالدين . كما يهدف البحث ايضا الى دراسة الاختلافات التي تظهر بفعل الفروق الثقافية - والمنهج المتبع في البحث هو منهج الدراسة المتعمقة للحالة .

* Family Configuration And Delinquency Formation — A Cross cultural Study
A Group Research Project, under the Supervision of Dr. GEORGE DE VOS, Institute
of Human Development, University of California, June, 1963.

ويجرى هذا البحث على عينة من الأحداث الجانحين وأسره من الطبقة الدنيا باليابان وعينة أخرى من الأحداث الأسوياء ، ولما كان المنهج المتبع فيه هو منهج الدراسة المتعمقة للحالة ، فقد اقتصر البحث على ٥ أسرة فقط من الأسر اليابانية على أن يقارن بينها فيما بعد وبين المجموعة المماثلة من الأسر الأمريكية لدراسة تأثير العوامل الثقافية على كل من طبيعة بناء الأسرة ووظيفتها وتكوين جناح الأحداث من أجل استخلاص العوامل العامة غير الثقافية في جناح الأحداث والعوامل الثقافية الخاصة فيه .

والدراسة التي نعرض لها استغرقت العام الثاني من البحث وهي عبارة عن عرض لنتائج دراسة ١٢ أسرة فقط من عينة البحث . وقد قام بها ١٢ باحثا اجتماعيا من طلبة الدراسات العليا بجامعة كاليفورنيا تحت إشراف الدكتور جورج دي فوس George De Vos مدير معهد التنمية الإنسانية واشترك فيها أربعة من أعضاء هيئة البحوث بالمعهد وهي تتبع نفس المنهج المتبع في البحث الأصلي .

أولا - المفحوصون :

اختير المفحوصون من محاكم الأحداث وعيادات توجيه الأطفال والمدارس الثانوية في طوكيو . وقد وضعت أربعة فئات لتصنيف هؤلاء الأطفال : (١) الجانحون الاجتماعيون socialized Delinquents (٢) الجانحون المنزليون isolated Delinquents (٣) الأسوياء الاجتماعيون (٤) الأسوياء المنزليون . وقد كان محك اعتبار الطفل جانحا هو قبض البوليس عليه لارتكابه فعلا يعاقب عليه القساؤون . وقد وضع مقياس للتمييز بين الاجتماعيين والمنزليين كالآتي :

(١) مقياس الجناح الاجتماعي :

- ١ - مخالطة أطفال قبض عليهم البوليس .
- ٢ - المروق مع الآخرين وارتكاب الأفعال المخالفة معهم .
- ٣ - الاتصال بمصابات الجانحين .
- ٤ - القيام بدور إيجابي في عصاة جانحين .
- ٥ - الاشتراك مع مجموعة في السرقة .

٦ - التحدث واللبس مثل الجانحين .

٧ - ارتياد أماكن اللهو .

٨ - السرقة بمفرده .

وتدل الدرجة المرتفعة على هذا المقياس على أن الجانح اجتماعي ، بينما تدل الدرجة المنخفضة عليه على أنه انزالي .

(ب) مقياس الانزال :

١ - العزلة عن الأصدقاء .

٢ - الإعجاب بأداء الأعمال وحده .

٣ - عدم القدرة على الانضمام لأي نشاط جماعي .

٤ - عدم وجود أصدقاء حميمين .

٥ - الخجل والأنزواء .

٦ - عدم الشهرة بين الأصدقاء .

٧ - عدم القيام بدور قيادي بين الأصدقاء .

٨ - عدم النشاط وارتفاع المنويات .

وتدل الدرجة المرتفعة على الانزال (سواء بالنسبة للجانحين أو غير الجانحين) . وقد روعي في اختيار الحالات ضبط المتغيرات الآتية : المستوى الاقتصادي الاجتماعي للوالدين ، المستوى المهني للوالدين (كليهما إذا أمكن) ونسبة ذكاء الطفل . كما استبعد من العينة جميع الأطفال الذين تقل نسبة ذكائهم عن ٩٠ . كما روعي بقدر الإمكان ضبط المحكات الدالة على الطليقة والتي وضعها Warner وهي : حي السكن ، طبيعة المنزل ، التعليم ، المهنة ، ومصدر الدخل .

وتألف عينة هذه الدراسة من ١٣ حالة فقط موزعة كما يأتي :

اجتماعيون	منزلون
٥	٢
٣	٣

اما بالنسبة للسنة فتوزعهم كما يأتى :

السنة	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤
العدد	١	٢	٤	٢	٢	١

وهؤلاء الأطفال ينتمون الى اسر من الطبقة الدنيا باليابان وجميعهم ، فيما عدا واحدا ، من حى منخفض الدخل بطوكيو . وليس بين هؤلاء الأطفال من يعيش فى احياء متخلفة Slums على الرغم من أنهم جميعا يعيشون فى احياء تضم اجزاء متخلفة - وقد كان جميع الأطفال ذوى ذكاء عادى أو أعلى بقليل من المتوسط . وكانت المخالفات التى ارتكبها الأطفال الجانحين تشمل سلوكا مثل البقاء وسرقة السيارات واستخدام العنف والسرقات الصغيرة والمروق . اما الأطفال غير الجانحين والاجتماعيين فقد اُحيلوا من مدارس على أساس عدم معاناتهم من أية مشكلات سلوكية سواء داخل المدرسة أو خارجها . وقد كان آباء الأطفال الذين شملتهم هذه الدراسة من الطبقة الدنيا من العمال والكتبة . ومعظم هؤلاء الآباء ولدوا ونشأوا فى المناطق الريفية المحيطة بطوكيو ثم انتقلوا الى طوكيو فيما بعد . ولما كانت طوكيو قد أصبحت مدينة تجمع كبيرة فان الاتجاهات التقليدية والقيم والسمات الثقافية التى نشأ بها الآباء قد ضعفت الى حد ما . ويرى الباحثون انه قد يكون لذلك بعض الأثر على البيئة الحالية لعينة الدراسة .

ثانيا - أدوات البحث :

استخدمت فى هذا البحث أربعة أدوات لجمع البيانات عن الأطفال وأسرهم وهى : اختبار تفهم الموضوع TAT واختبار الورشاش Rorschach وصحيفة استبيان Questionnaire واستمارة استبيان Interview schedule ولا يتناول التقرير الحالى الذى نعرض له بالتفصيل الإحصائى سوى نتائج اثنين منهما فقط ، هما اختبار تفهم الموضوع واستمارة الاستبيان .

(١) اختبار تفهم الموضوع :

استخدمت فى الدراسة نسخة معدلة من الاختبار كى تلاثم الثقافة اليابانية ، وكان التعديل الأساسى فى صور الاختبار يتناول الملامح الإنسانية والملابس وخلفية الصورة .

وقد قام بتعديل هذه النسخة جورج دى قوس De Vos وقوميو ماريو Fumio Marui (١) واستخدم ١٢ بطاقة فقط من الاختبار هي : 1JM, J2, 3BM, J6, JM7, J8, J9, J13, J18, BJ11, J22, J27 وقد كان الاختيار يطبق على كل من الطفل والديه . واستخدم في تحليل الاختبار أسلوب تحليل المضمون الظاهر manifest content أى تحليل الاستجابات حسب قيمتها الظاهرية face value بدلا من محاولة استخراج مدلولات سيكولوجية عميقة منها . وبعد ترجمة الاستجابات للاختبار من اللغة اليابانية الى اللغة الانجليزية كانت كل بطاقة تقرا ويستخلص منها الموضوع الرئيسى لها تبعا لواحدة أو أكثر من فئات الوصف التحليلى البالغ عددها ٨ فئات حسب نظام التصنيف الذى وضعه « دى قوس » وأجاتسوما (٢) وكان هذا التصنيف يقوم أساسا على التمييز الذى وضعه Parsons بين السلوك الآلى instrumental والسلوك التعبيرى expressive ويشير السلوك الآلى الى علاقة الأسرة بالمجتمع بينما يشير السلوك التعبيرى الى العلاقات المتبادلة بين أعضاء الأسرة . وباستخدام هذين المفهومين امكن تصنيف موضوعات القصص الى ثمانية فئات فى قسمين . يتضمن القسم الأول (الموضوعات التعبيرية) قصص التعبير عن الذات والانتماء affiliation والرعاية nurture والاهتمام بالذات self indulgence ويتضمن القسم الثانى (الموضوعات الآلية) القصص التى تدور حول الكفاية والمدوان والضبط والتحصيل . وضعت فئة تاسعة للموضوعات المحايدة . ولكن بعد جمع البيانات اتضح انه يلزم اضافة فئتين أخريتين هما : الموضوعات التى تدور حول الاكتئاب وانكماش الذات ego constriction والموضوعات التى تدور حول الشخص الفحوص

(1) GEORGE De vos and Hiroshi Vagatsuma " Value Attitudes Toward Role Behavior of Women in Two Japanese villages", American Anthropologist. 63, No. 6, Dec., 196.

(2) G. De Vos AND H. WAGATSUMA, " Socio-cultural Significance of concern over death and illness among rural Japanese" International Journal of Social Vol. V, No. I, 1969.

T. parsons and A. Blos, Family Socialization and Interaction process, Free Press, 1956.

* البطاقات المبوبة بحرف J هي التى ادخلت عليها التعديلات لتناسب البيئة اليابانية .

فإنه *Personalization* وقد صنفت جميع استجابات المفحوصين من الأطفال وآبائهم في المجموعات الأربعة التي ينتمى إليها الأطفال حسب فئات التصنيف هذه ، وعقدت بينهم المقارنات الإحصائية .

(ب) استمارة الاستبصار :

كانت المجالات التي تدور حولها المقابلة تتضمن الإطار الأسرى للوالدين وللطفل والعوامل الارتقائية في طفولة الوالدين وفي طفولة المفحوص الطفل وديناميات العلاقات الأسرية الحالية . وقد جمعت المادة باستخدام استمارة استبصار كان الغرض من وضعها هو محاولة تقنين موقف المقابلة وكذلك المادة التي تجمع . وقد كانت المقابلة تجري مع الطفل والديه ومدرسيه . كما جمعت المادة الممكنة عن أجداد الطفل من ناحية الأم والأب على السواء أثناء مقابلة الوالدين .

ويلاحظ أن الأسلوب الذي اتبع في المقابلة : (استمارة الاستبصار) كان أسلوباً مرناً إلى حد ما . فلم توضع أسئلة محددة مقننة توجه لجميع الحالات بلا استثناء ولكن اكتفى بتحديد المجالات التي تدور حولها المقابلة مع وضع نماذج للأسئلة التي توجه لتغطية كل مجال منها ، ودرب الباحثون بطريقة موحدة على جمع البيانات بهذه الطريقة . وبهذا يكون المقابلة وسطاً بين المقابلة الحرة غير المقيدة *free unstructured Interview* والمقابلة المقيدة المقننة *Standerdized & Structured Interview* هذا الأسلوب وقد ساعد

على ثراء المادة من جهة وتوحيد جمعها من جهة أخرى ولا يمكن تحليل المادة التي جمعت بهذه الوسيلة بشكل يسمح بالمقارنة بين الفئات المختلفة للمفحوصين وضع محك لتصنيف البيانات *Criteria manual* التي أمكن الحصول عليها . وقد صنفت البيانات في ١٢ فئة هي : المحيط الأسرى للوالدين — الاختلافات في المحيط الأسرى للوالدين — ظروف الزواج — الظروف الاجتماعية والاقتصادية — الظروف المعيشية — الأسرة — التصدمات في الأسرة الأصلية — خبرات الانفصال المبكرة للطفل — الانحرافات السيكولوجية والاجتماعية والاضطرابات الفسيولوجية بين

اعضاء الأسرة الكبيرة - الانحرافات السلوكية والاجتماعية والفسولوجية في الأسرة الأصلية ، الانحرافات السلوكية والاجتماعية والفسولوجية لدى الطفل - اشكال العلاقات الشخصية المتبادلة في الأسرة وأخيرا العوامل الخمسة التي وجد جلوك أنها أكثر تنبؤا بالجنح .

ثالثا - أسلوب معالجة النتائج :

لما كانت الطريقة المتبعة في هذه الدراسة هي « الدراسة المتعمقة للحالة Intensive case study » فقد أفرد الباحثون نصف التقرير تقريبا لعرض الحالات الثلاثة عشر التي تناولتها الدراسة عرضا تفصيليا يتضمن تاريخ كل حالة على حدة ونتائج الفحص النفسى لكل من الطفل والوالدين . وقد عرضت الحالات حسب التصنيف الذى اخترت على أساسه فعرضت بالترتيب الآتى : الجانحون الاجتماعيون - الجانحون المنزليون - الأسوياء الاجتماعيون - الأسوياء المنزليون . وبعد العرض التفصيلى لكل حالة يورد ملخص لها يتضمن العوامل الشخصية والأسرية التى أدت الى انحراف الحدث أو سوائه . وقد اتبع فى أسلوب عرض الحالة أن يتضمن هذا العرض الفئات الأثنى عشر التى حلت على أساسها البيانات .

وبالإضافة الى العرض التفصيلى للحالات قام الباحثون بتحليل كمى للنتائج التى حصلوا عليها وعقدت المقارنات بين الفئات الأربعة للأطفال وأسرهم فيما يختص ببيانات المقابلة والاستجابة لاختبار تفهم الموضوع . وسوف تقتصر فى عرضنا هذا على التحليل الكمى للنتائج .

ثالثا - النتائج الكمية :

(١) نتائج المقابلة :

تمت المقارنة بين الجماعات الأربعة المتضمنة فى هذه الدراسة بناء على الفئات الأثنى عشر التى وضعت لتحليل بيانات المقابلة . وبيّن الجدول رقم (١) النسبة المئوية للعوامل الشاذة aberrant فى كل فئة من فئات التحليل . وقد وضعت أسئلة لكل فئة تفرغ . على أساسها

الاستجابات ، وكان وضع علامة « نعم » امام السؤال يعنى وجود العامل الشاذ الذى يرى أن له صلة بتكون الجناح وحسبت النسب المئوية على اساس عدد الاجابات بنعم (بالنسبة لجميع حالات المجموعة) . على جميع بنود الفئة وقسمتها على حاصل ضرب عدد الحالات بها فى عدد البنود فى الفئة . ولتوضيح ذلك نورد المثال الآتى :

تضم الفئة الاولى من فئات التحليل (المحيط الأسرى للوالدين) ستة بنود هى :

- ١ - هل كان ترتيب الوالد بين اخوته غير الاول .
- ٢ - هل كانت هناك ظروف غير عادية لوضع الام بين اخوتها .
- ٣ - هل حدث انفصال بين والدى الأب قبل سن ١٤ سنة .
- ٤ - هل حدث انفصال بين والدى الام قبل سن ١٤ سنة .
- ٥ - هل كان الوالد لظروف معينة خارج منزل والديه ؟
- ٦ - هل كانت الوالدة لظروف معينة خارج منزل والديها ؟

وقد وجد أن عدد الاجابات على هذه الأسئلة بنعم عند مجموعة الجانحين الاجتماعيين (وعددهم ٤) ١٤ اجابة وباستخدام المعادلة :

$$\text{النسبة المئوية} = \frac{\text{عدد الاجابات بنعم}}{\text{عدد الحالات} \times \text{عدد البنود}} \text{ أى } \frac{14}{6 \times 6} \\ \text{وجد أن هذه النسبة} = 58\%$$

اما النسبة المئوية للعوامل الشاذة فى الفئات جميعها لكل مجموعة من مجموعات الدراسة فهى مبينة فى أسفل الجدول . وقد حسبت هذه النسبة بجميع الاجابات « بنعم » على جميع البنود فى استمارة التحليل وقسمتها على حاصل ضرب العدد الكلى للبنود فى عدد الحالات فى المجموعة

أى

$$\text{النسبة المئوية الكلية} = \frac{\text{عدد الاجابات بنعم}}{\text{عدد الحالات فى المجموعة} \times \text{عدد بنود الاستمارة}}$$

جدول رقم (١)

النسبة المئوية للعوامل الشاذة المرتبطة بالجناح في كل
مجموعة من مجموعات الدراسة

الاجتماعيون	الاجتماعيون	الاجتماعيون	الاجتماعيون	فئات التحليل
				فئات العينة
٣٩	٣٩	٥٠	٥٨	اضطراب المحيط الأسرى للوالدين ...
١٨	١٦	٣٨	٣٨	اختلاف محيط والدين
—	١٦	—	٥٠	اضطراب الظروف الزوجية
٥٨	٣٣	١٢	٣٨	الظروف الاقتصادية الاجتماعية ...
٨	٢١	٢٥	٥٩	عدم الاتفاق والتأزر في الأسر
١١	٤٤	٣٣	٥٠	تصادمات الأسرة الأصلية
١٧	١٧	٢٥	٧٥	خبرات الانفصال المبكرة للطفل ...
٧	٢٠	١٠	٥٠	الانحرافات بين أعضاء الأسرة الكبيرة
٧	٢٠	٥٠	٦٠	الانحرافات بين أعضاء الأسرة الصغيرة
١١	٢٢	٤٢	٥٠	انحرافات الطفل
اضطراب العلاقات كما يتضح في :				
١١	١١	٥٠	٦٧	١ — التحصيل
٦	٤٧	٧٠	٥٥	٢ — الكفاية
—	٤٤	٥٠	٩٢	٣ — العدوان
٦	٥٠	٥٠	٩٤	٤ — القدرة على الضبط
—	٤٤	٥٠	٥٨	٥ — التمييز عن الذات
—	٦٧	٨٣	٧٥	٦ — التعاطف
٨	٤٢	٣٨	٩٤	٧ — الرعاية
١١	٣٢	٣٩	٦٦	النسبة المئوية للمجموع الفئات ...

ويلاحظ من هذا الجدول أن الفرق بين الجانبين الاجتماعيين والجانبين المنزليين في تكرار العوامل الشاذة مساو تقريبا للفرق بين الأسوياء الاجتماعيين والأسوياء المنزليين : ٢٧٪ بين مجموعتي الجانبين ، ٢١٪ بين مجموعتي الأسوياء والفرق بين المجموعتين الاجتماعيتين (الجانبين والأسوياء) أكبر من ذلك (٦٦٪ - ١١٪ = ٥٥٪) أما الفرق بين المجموعتين المنزليتين فهو صغير جدا (٣٩٪ - ٢٢٪ = ١٧٪) .

كما يلاحظ أن مجموعة الجانبين الاجتماعيين تتصف بوجود ٧٠٪ أو أكثر من العوامل الشاذة في ثلث التحليل الآتية : خبرات الانفصال المبكرة للطفل ، التحصيل ، العدوان ، القدرة على الضبط ، التعاطف ، والرعاية . أما مجموعة الجانبين المنزليين فقد كانت نسبة العوامل الشاذة عندهم مرتفعة (٧٠٪ فأكثر) في ثلثي الكفاية والتعاطف فقط ، وقد فاقت مجموعة الجانبين الاجتماعيين في هاتين الفئتين وكذلك في وجود العوامل السالبة .

أما بالنسبة للمجموعتين المنزليتين (الجانبين والأسوياء) فقد اتصف الجانبون بنسبة مئوية أعلى من العوامل الشاذة فيما يختص بالإطار الأسري للوالدين ، واختلاف المحيط الأسري للوالدين ، وخبرات الانفصال المبكرة للطفل ، والتحصيل ، والكفاية ، وانحرافات الأسرة الصغيرة .

هذا وقد خرج الباحثون بالانطباعات العامة الآتية عن أسر كل مجموعة من المجموعات الأربعة :

أولا - أسر الأحداث الجانبين :

انضح أن جميع هذه الأسر كان يسودها صراع على الأدوار الوالدية ، وقد وجد أن أربعة آباء من السبعة غير متفقين على القيم الأساسية بما فيها أهمية التعليم للطفل . كما وجد أن دخل الأسرة كان ينفق بشكل عشوائي دون وضع ميزانية محددة في خمسة أسر من السبعة ، وكان الإنفاق موضوع

صراع بين افراد الأسرة . وكان الصراع يعبر عنه بشكل عدواني سواء من الوالدين أو الأطفال . وكانت الأسرة تتصف بعدم التماسك وعدم اهتمام أعضائها بشئون بعضهم البعض .

وكانت الأمهات أو الجدات هن الأشخاص المتسلطين في هذه الأسر ، وإذا حدث وكان للأب دور تسلطى فإن ذلك يخلق الصراع بينه وبين الأم التى لا تتقبل تسلطه . وقد غبر الآباء عن أنهم لم يستطيعوا منع الحب لأطفالهم لأنهم لم يتلقوه من آبائهم ، وقرروا وجود قسط لا بأس به من السلوك المعادى للمجتمع في عائلاتهم الأصلية أو الممتدة .

وكانت نسبة الوفيات بين أعضاء هذه الأسر اكبر منها في أسر الأسوياء ، وقد مر معظم الأولاد بخبرات انفصال صادمة عن أحد الوالدين قبل سن الخامسة . ولم يكن هؤلاء الأولاد يخضعون لإشراف كاف أو لنظام محدد . وكان معظم الآباء عدوانيين تجاه أطفالهم أو يتسمون باللامبالاة بهم على الرغم من أن نصف الأمهات كن معطوفات عليهم جدا .

وبالإضافة لهذه الصفات التى يتصف بها جميع الجانحين على السواء لوحظ أن آباء الجانحين الاجتماعيين بوجه خاص قد نشأوا في أسر غير مستقرة أبعادوا عنها قبل اكتمال نضجهم أما بالتبني أو بالبيع (وذلك شيء منتشر في اليابان) أو باستغلالهم في أعمال الدعارة . وقد عانى معظم أولاد هذه المجموعة من خبرة الانفصال المبكر عن أحد الوالدين ولم يخبروا الاتصال الوثيق بالأم أو بذيلة لها خلال المرحلة الفمية وكانوا يفتقرون لدفاء العلاقة بها . وكانت أول أسر هذه المجموعة تفتقد النظام في حياتها اليومية فلم يكن لها روتين يومية . وكانت معظم هذه الأسر في صراع دائم مع الأقارب .

ثانياً - أسر الأحداث الأسوياء :

لوحظ أن والدى الأحداث الأسوياء المنزولين كانوا يتمتعون باكتفاء ذاتى self sufficient الى حد ما ، ولم يكن الآباء خاضعين ، وكانت

النسبة المئوية للعرضات التي وردت في قصص الأحداث وآبائهم وأماهم استجابة لاختيار تفهم الموضوع

— 9 —

[illegible]

الأمهات تشعر انهن يضحين في سبيل أسرهن . ولم يكن روتين الحياة اليومية للأسرة منتظما ، ولكن كانت الأسر تنصف بوجه عام بالتماسك أكثر من أسر الجانحين .

أما أسر الأحداث الأسوياء الاجتماعيين فقد اتصفت بأن الوالدين قد نشأ في أسر متماسكة ومشجعة . ولم يكن هناك صراع على الأدوار الوالدية . وكانت هذه الأسر أكثر تماسكا من جميع الأسر الأخرى . وعلى الرغم من أن بعض هذه الأسر قد عاشت في منازل مزدحمة وفي بيئة أسوأ من بيئات المجموعات الأخرى ، إلا أن أعضاء الأسر ظلوا أصحاء جسميا ونفسيا عن الأسر الأخرى . ولم يحدث أن انفصل أى من الأولاد عن والديه قبل سن الخامسة . وقد وجد في جميع أسر هذه المجموعة أن الأب هو الشخصية المسيطرة الوحيدة في الأسرة ، ويتصف بالثبات في معاملة الأطفال والعطف عليهم والاعتدال في تعويدهم على النظام . وكانت الأم أيضا عطوفة ومحبة ولكن دون ترواخ أو عدم اتساق في تربيتهما للأطفال وتوقعاتها منهم . ولم يرد ذكر أى نوع من العدوان من أى من أعضاء الأسرة . كما كان كل من الأطفال والآباء أكثر طموحا من أعضاء أسر المجموعات الأخرى ، كما أنهم قد تعلموا إيجاد مخرج بناءة وسليمة لدوافعهم العدوانية .

(ب) نتائج اختبار تفهم الموضوع : T. A. T.

أدى صغر حجم العينة الى صعوبات في تحويل نتائج اختبار تفهم الموضوع الى نتائج كمية . ولكن يتضح الفروق بين الجماعات الأربعة لم تحل كل بطاقة على حدة ، ولكن جمعت الموضوعات الرئيسية ونهاية القصة بالنسبة لكل أسرة في مجموعات البحث الأربعة . وبهذه الطريقة أمكن الحصول على ٣٦ قصة لاختبار تفهم الموضوع من مجموعة الأسوياء غير الجانحين (٣ أولاد \times ١٢ بطاقة) . ولهذا السبب يعتبر الباحثون أن الاتجاهات التي ظهرت من البحث اتجاهات قائمة على الخبرة فحسب كما أن الصورة المستخرجة من هذا الاختبار تأملية تماما ويجب التحقق منها باستخدام عينة أكبر . ويجب أن يكون ذلك في ذهن القارئ حين يدرس نتائج تطبيق الاختبار على الأمهات والأولاد في عينات البحث الأربعة .

ويبين الجدول رقم (٢) النسب المئوية لعدد القصص في كل مجموعة .

: ويلاحظ من الجدول أن الاهتمامات الرئيسية لأمهات الأحداث العاديين الاجتماعيين تدور حول التعاطف (٣٦٪) والرعاية (١٧٪) وكانت هيايات القصص التي روونها ايجابية في العادة (٥٣٪) وكان الآباء في هذه المجموعة مهتمين أساسا بالتحصيل (٢٥٪) ويرى اتجاههم الإيجابي نحو الحياة في نقص الموضوعات التي تدور حول الاكتئاب وانكماش الذات (٦٦٪) وارتفاع نسبة النهايات الإيجابية (٧٣٪) وتنعكس القصة التي رواها والد إحدى هذه الحالات استجابة للبطاقة رقم 9M كل هذه الخصائص وسنوردها لتوضيح ذلك :

« هذا منظر وداع اظن ان هذا الشخص طالب في مدرسة عليا وحصل على تقديرات ممتازة في شهادة آخر السنة ، ولذلك تقدم لجامعة طوكيو وقبل بها . وهو ذاهب لبدأ حياته الجامعية الآن : وجميع أفراد أسرته يشجعونه عند ذهابه .. وسوف يقابل أغراغات ضخمة في طوكيو .. ولكنه اذا لم يستطع التغلب عليها فلن يسمح له بالعودة الى المنزل ، ولذلك فسوف يجتهد جدا في دروسه . وسوف يصبح بعد ذلك سيد الأسرة . وسوف يصبح مواطنا صالحا يفخر به كل شخص . ويصبح رجلا تحتاجه الأمة » .

وقد اتصفت هذه المجموعة أيضا (الأحداث الأسوياء الاجتماعيون) بأن أطفالها يشابهون آباءهم في ارتفاع نسبة النهايات الإيجابية (٦٧٪) . إلا أن ارتفاع نسبة موضوعات العدوان (٢٨٪) لم يميز هذه المجموعة من المجموعات الثلاثة الأخرى .

اما مجموعة الأحداث الجانحين الاجتماعيين فهم يتبعون نمطا مختلفا عن ذلك . فيلاحظ من الجدول أن الآباء يتصفون بارتفاع نسبة موضوعات الاكتئاب وانكماش الذات (١٣٪) أكثر من آباء الأحداث الأسوياء الاجتماعيين . وكانت غالبية النهايات تتراوح بين النهايات السلبية والنهايات التي لا تقدم حلا لمشكلة القصة (٢٦٪ في كل منهما) . ويبدو أن هذا يدل على اتجاه أقل ايجابية نحو الحياة عما نجده لدى آباء المجموعة السابقة . وقد تدل الموضوعات التي تدور حول الذات Personalization (١١٪) على اتجاه نحو التمرکز حول الذات . كما أن هؤلاء الآباء أقل اهتماما بالتحصيل (١٢٪) وأكثر اهتماما بالعدوان (١٥٪) . وكانت الموضوعات التي تدور حولها قصص أطفال هذه المجموعة مشابهة لموضوعات آباءهم . فكانت نسبة موضوعات الاكتئاب وانكماش الذات مرتفعة (٢٢٪) والاهتمام بالتحصيل منخفضة (٧٪) . أما الاهتمام بالعدوان فعلى الرغم

من ارتفاعه إلا أنه لم يميز بين المجموعات وتدل نهايات قصص أطفال هذه المجموعة (٢٨٪) إيجابية ، ٣٥٪ سلبية ، ٢٧٪ بدون حل ، على اتجاه أكثر سلبية نحو العالم . أما الأمهات في هذه المجموعة فلم تكن اهتماماتهن تختلف اختلافاً بينا . فقد كانت نسبة النهايات التي لا تحل المشكلة في قصصهن مرتفعة نوعاً (من ٢٨٪ الى ٣٩٪) ولكن معنى ذلك لم يتضح . وكانت نسبة موضوعات الاكتئاب وانكماش الذات (١٤٪) ، كما كن يملن الى رواية موضوعات تدور حول أنفسهن ، وقد يكون ذلك دليلاً على التمرکز حول الذات مثل الآباء .

ونظراً لصغر عدد أفراد مجموعة الجانحين المنزليين (حالتيْن فقط) فإنه يجب أن ننظر الى التحليلات بعين الحذر . ومع ذلك فقد كانت موضوعات الاكتئاب وانكماش الذات لدى الآباء مشابهة لمجموعة الجانحين الاجتماعيين (٢٠٪) . وقد يدل ارتفاع نسبة النهايات التي لا تقدم حلاً للقصة (٤٥٪) على عدم القدرة على الحسم .

ويمكن تصوير هؤلاء الآباء على أنهم ضعفاء غير حاسمين وقد يكون اهتمامهم بالعدوان (١٠٪) وبالتعبير عن الذات (١٥٪) وبإشباع الذات (١٠٪) نتيجة لاهتمامزائد بحواجزهم الداخلية . أما بالنسبة للأمهات هذه المجموعة فقد كان الاكتئاب وانكماش الذات مرتفعاً (٢٥٪) كذلك النهايات السلبية (٣٥٪) . وكانت أكبر اهتماماتهن تدور حول الكفاية (٢٠٪) والضبط (٣٥٪) ويمكننا تصوير الأم في هذه المجموعة على أنها شخص مكتئب ذا اتجاه سلبي نحو الحياة . وقد يدل اهتمامها بالضبط على أنها منشغلة بمعرفة مع طفلها لضبطه . أما الجانح المنزول نفسه فيبدو أن له نمطاً مشابهاً لنمط أمه ، وخاصة فيما يختص بالاكتئاب وانكماش الذات (٣٣٪) والضبط (٢٩٪) والنهايات السلبية (٣٧٪) ويبدو أن هذا الجانح الذي لم يتوحد مع والده لضعفه يستمد القوة من توحده مع الأم .

أما مجموعة الأسوياء المنزليين فيبدو أنها أسوا . فالأب ضعيف وغير حاسم وقد يستدل من عدم ورود موضوعات عن التحصيل في كل من قصص الأب والابن في هذه المجموعة على أن كليهما كان أكثر اهتماماً بالحاجات والحواجز المباشرة من اهتمامه بالأهداف البعيدة المرجأة التحقيق . أما الأم فكانت أكثر اختلافاً . فكانت موضوعات الاكتئاب وانكماش الذات (٦٪) والكفاية (٣٪) والضبط (٦٪) منخفضة للغاية . أما الموضوعات المحايدة فكانت ١٩٪ والنهايات التي لا تقدم حلاً للمشكلات (٢٨٪) ورفض البطاقات (١٩٪) . وقد يستدل من ذلك على أن أمهات

الأحداث الأسوياء المنعزلين كن متبلدات انفعاليا ولا يبدین اهتماما بمسائل الضبط . اما الأحداث انفسهم فقد كانت غالبية موضوعاتهم تدور حول التعاطف (٤٨٪) . وقد يمكن أرجاع ذلك الى سلبية الأب وعدم قدرته على الحسم التلبد الانفعالي للام مما جعله مهتما بالعزلة ومتعطشا للعلاقات الشخصية الحميمية التي ربما لم تتح له . ويتضح الاتجاه التشاؤمی نحو الحياة بوجه عام من ارتفاع نسبة موضوعات الاكتئاب وانكماش الذات (٣١٪) والنهايات السلبية (٣٦٪) .

ويلقى الباحثون على هذه النتائج بقولهم بأنها نتائج غير حاسمة نظرا لصغر حجم العينة ولكنها مع ذلك توحى بوجود علاقة بين سوء التوافق الشخصي وبين اضطراب الأسرة Family pathology وقد يبدو من هذه النتائج أن أسر الأحداث العاديين المنعزلين هي أكثر الأسر اضطرابا كما يبدو أن الفرق الأساسي بين أسر الجانحين الاجتماعيين وأسرة الأحداث العاديين الاجتماعيين هو أن الأولى ذات اتجاه أكثر سلبية نحو العالم وأقل اهتماما بالتحصيل . كما يبدو أن ضعف الأب وعدم قدرته على الحسم يرتبط بانعزالية الطفل ، كما أن اهتمام الأم الزائد بالضبط يؤدي الى السلوك الجانح ، بينما يؤدي تلبدها الى انسحابه واهتمامه بالحاجة الى دفء العلاقات الشخصية .

مناقشة النتائج

أفرد الباحثون الفصل الخامس والأخير من البحث لمناقشة النتائج التي وصلوا اليها باستخدام الأساليب المختلفة والربط بينها في صورة متكاملة بقدر الامكان ، وهم في بداية هذا الفصل يوجهون النظر الى وجوب الحذر في استخلاص نتائج عامة من هذه البيانات نظرا لصغر حجم العينة من جهة ومن جهة أخرى لأن النتائج غير مستمدة من الحقائق فقط ولكن من تفسيرات أعضاء الأسر المدروسة لتاريخ حياتهم كما هي منطبعة في ذاكرتهم . ويرى الباحثون أن هذه النتائج ذات فائدة من حيث أنها تمثل فروضا مهيأة للمراحل القادمة من البحث .

وقد نوقشت النتائج الكيفية والكمية من حيث مدى تحقيقها للفروض التي وضعت عن علاقة جناح الأحداث بكل من (١) الشقاق العائلي (٢) ، الإهمال (٣) ، الحرمان (٤) ، النبذ (٥) تشجيع الوالدين للفعل الجانح . وقد تبين ما يأتي :

١ - وجدت بعض الدلائل على أن آباء الجانحين (الاجتماعيين والمنعزلين) يشجعون أطفالهم على الاتيان بالسلوك الجانح . ويبدو أن المخاوف والرغبات الشعورية واللاشعورية للآباء قد حالت بينهم وبين تزويد الطفل بالرقابة والنظام الدائمين .

٢ - يشجع آباء الأحداث العاديين الاجتماعيين أبناءهم على اكتساب الاتجاهات الإيجابية والسلوك الاجتماعي المقبول .

٣ - وجدت بعض الدلائل على وجود اتجاه للنيل لدى آباء كل من الجانحين والأحداث العاديين المنعزلين .

٤ - وجدت بعض صور الإهمال عند جميع الفئات فيما عدا الأحداث العاديين الاجتماعيين .

٥ - وجدت بعض صور الحرمان عند جميع الفئات فيما عدا الأحداث العاديين الاجتماعيين أيضا .

٦ - اتضح من هذه الدراسة أن العوامل الخمسة التي وضعها جلوك بوصفها أكثر العوامل تمييزا بين الجناح والسلوك السوى تنطبق أيضا على هذه العينة ، فقد ميزت فئة الأحداث الجانحين الاجتماعيين ، ولكنها عندما طبقت على فئة الأحداث العاديين المنعزلين أظهرت أن لديهم استعدادا كبيرا للجناح .

وقد اتضح بوجه عام من النتائج أن هناك نواح قليلة تميزت فيها الفئات المختلفة كل من الأخرى . فقد وجدت فروق واضحة بين الطفل العادي الاجتماعي وغيره من الفئات الأخرى وقد وجدت ميكانزمات التنبؤ والإهمال والحرمان والتشجيع على الأفعال الجانحة في الفئات الثلاثة الأخرى . واتضح من نتائج الاختبارات الإسقاطية أن الأطفال العاديين المنعزلين قد خبروا هذه العوامل السلبية بشكل صارم أكثر من الأطفال الجانحين . وقد يمكن أرجاع ذلك إلى أن آباء الجانحين قد نقلوا إلى أطفالهم سلوكهم فكرة أن النشاط العادي للمجتمع وسيلة لمواجهة هذه العوامل

السلبية أما آباء الأطفال العاديين المنعزلين فلم يوحوا الى أطفالهم بأى ميكانيزم ممكن لمواجهة هذه العوامل نظرا لشخصياتهم المتركة حول ذاتهم ، وعلى ذلك أصبحت شخصية الأطفال انسحابية ومنعزلة .

وفى نهاية البحث يورد الباحثون بعض التعليقات والنقد على هذه المرحلة من البحث ، فيذكرون أنه كان من الأفضل استخدام استمارة ذات أسئلة مفتوحة Open-ended questions لاثراء المادة ، كما أن جمع مزيد من المادة عن الدخل وكيفية انفاقه كان مطلوبا ، اما بالنسبة للاختبارات الاسقاطية فان فائدتها كانت تزداد لو أن مطبقها كانوا أكثر تمرسا وخبرة . واقترح الباحثون أن يوضع كل ذلك فى الاعتبار عند اجراء المرحلة التالية من البحث .

دراسة مقارنة عن جناح الاولاد وجناح البنات *

عرض وتلخيص ناهد صالح

الباحث المساعد بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

يعد فهم السلوك الجانح من اولى المسائل الجوهرية واللازمة عند وضع تخطيط لأساليب معاملة الأحداث المودعين بالمؤسسات الإصلاحية . ورغم أن الكثير من الدراسات قد تنهت الى ذلك الا أن القلة منها هي التي عيّنت بفهم الفروق السلوكية بين جناح الاولاد وجناح البنات ، مما حد بالثالى من ادراك احتياجات كل منهما عند التخطيط .

هذا وقد أجريت الدراسة الحالية بغرض تقديم تحليل مقارنة للكشف من الاختلافات الدالة بين جناح الاولاد وجناح البنات .

وقد أخذت عينة الدراسة من مدرستى تدريب الأطفال الجانحين بولاية كلورادو . وتضم احدهما الاولاد فيما بين سن ١٠-١٨ سنة وتضم الأخرى البنات فيما بين سن ١٠ - ٢١ سنة . هذا وتقوم كل من المدرستين بدراسة شاملة لكل حالة مودعة لها وذلك قبل الافراج عنها وفقا لنظام البارول . وقد اعتمد هذا البحث على مجموعة الحالات التى درست خلال السنة المالية ٥٩ - ٦٠ وقد تم فيها دراسة ٧٧ حالة من البنات ضمت جميعها الى هذا البحث . كما درست فى نفس العام ايضا ٣٢٤ حالة من حالات الاولاد اختير من بينها عينة عشوائية ممثلة لها تضم ١٢٦ ولد . وبهذا كان مجموع الحالات التى استقى منها هذا البحث بياناته ٢٠٣ حالة .

وقد اقتصرَت البيانات التى اعتمد عليها فى المقارنة بين جناح الاولاد وجناح البنات على خمس مجموعات رئيسية وهى : صور الجناح - تكوين الأسرة - الانحلال الشخصى للأب والانحلال الشخصى للأم - الوضع

* GORDON H. BAKER AND WILLIAM T. ADAMS, Comparison of the delinquencies of boys and girls, The Journal of Criminal law Criminology and Police Science Vol. 53, No. 4 December 1962.

الدراسى - محل الإقامة . وقد كان فصل بعض العوامل فى هذه الدراسة أمرا ضروريا نظرا لتعدد العوامل المتضمنة فى عملية دراسة جناح الأحداث ودراسة اتبولوجية السلوك الجانح . هذا وقد قاما مكتبى الخدمة الاجتماعية بكل من المدرستين باستخراج هذه البيانات المطلوبة من تقارير دراسة الحالات . كذلك استخدم اختبار كالتحديد الاختلافات الدالة بين المجموعتين - على الرغم من وجود اختبارات كاحصائية أخرى تفضله إلا أنه يلائم البيانات المستخلصة فى هذا البحث .

وكانت النتائج التى أسفر عنها هذا البحث على الوجه التالى :

أولا - صور الجناح :

انه عادة ما يكون من الصعب حصر الأفعال الجانحة التى يرتكبها الحدث الجانح وكذلك الاحاطة بطبيعة هذه الأفعال وهذا يرجع الى انه نادرا ما يتم اثباتها رسميا . لهذا فقد اعتمد على البيانات الواردة فى تقارير دراسة الحالة بجانب أنه قد بذلت محاولات لاكتشاف طبيعة هذه الأفعال .

ويعطى الجدول رقم (١) صورة واضحة عن الاختلافات الموجودة فى طبيعة الأفعال الجانحة بين مجموعتى الأحداث وذلك عند مستوى دلالة أقل من ٠.٠٥ .

جدول رقم (١)

صور الجناح

صور أخرى	هرب من الامرة	جرائم جنسية	عدم قابلية للاصلاح	سطو	
٤٠	٢٠	٥	١٠	٨٠	أولاد
٥	٢٣	٢٧	٥٨	٨	بنات

كما عند درجات حرية ٤ = ١٢٣.٠٨ . احتمال تخطئها أقل من ٠.٠١

هذا وقد تبين من التحليل الاحصائى لهذا الجدول ان هناك علاقة بين النوع وبين طبيعة الجناح . فعادة ما يكون خرق القانون من جانب الاولاد عن طريق الاستيلاء على ملكية الغير . فهم يرتكبون جرائم السرقة والنسب وسرقة

السيارات ، بينما نادرا ما يقبض على البنات لارتكابهن مثل هذه الجرائم ، بل عادة ما يكون إيداعهن في مدارس التدريب بسبب سلوكهن الجنسي الجانح أو بسبب عدم قابليتهن للإصلاح أو لهيهن من الأسرة . وهن في أغلب الأحيان يجمعن بين الصور الثلاث . أما صور الجناح الأخرى التي تقع من كلا النوعين فهي الحريق الممدى والاعتداء على الأشخاص وجرائم التزوير وجرائم التخريب وجرائم المخدرات .

ومن وجهة نظر الصحة العقلية للجناح فإن الفعل الجانح يعبر عن حاجة فردية ويلقى ضوءا على شخصية مرتكبه . فإذا تعمنا في دراسة طبيعة أفعال جناح كل من الأولاد والبنات من خلال دراسات الحالة ، نجد بعض نقاط تشابه في حالات الأولاد لا توجد بين حالات البنات ، كذلك نلاحظ بعض نقاط تشابه في حالات البنات لا توجد في حالات الأولاد . وتسهم دينامية السلوك في فهم البواعث المتضمنة في الجناح طالما أن الفعل عادة ما يعبر عن حاجة .

فالأولاد يقومون بأفعال يعتقدون أن ارتكابها يكسبهم مكانة في جماعتهم ، فهم يستولوا بأساليب غير مشروعة على ملكيات الغير للانفاق أو للاستمتاع بالحصول على سيارة مسروقة وما إلى ذلك من الأساليب التي تشبع الحاجة إلى الحصول على مكانه وإن كان أشباعها لا يتم بطريق مباشر بل عن طريق هذه الأساليب الرمزية . أما الجرائم الجنسية فهي نادرا ما تكون نقاط اهتمام بين الأولاد كذلك فإن عدم القابلية للإصلاح تكثر بين البنات عنها بين الأولاد .

فإذا نظرنا إلى الأفعال الجانحة التي ترتكبها البنات وجدنا أنها عادة ماتكون إما تعبيرا عن الحاجة إلى تحقيق الذات ، أو الرغبة في الصداق ، ولا ترمى إلى أشباع الحاجة إلى كسب مكانه . كذلك فإن البنات يعبرن عن حاجتهن هذه بطريق مباشر ، بالهرب من الأسرة وعدم القابلية للإصلاح والجرائم الجنسية . وبعد تعبيرهم هذا أشباع مباشر لبعض حاجتهن الشخصية . فضلا عن ذلك فقد لوحظ أن البنات يرتكبن أفعالهن الجانحة بمفردهن بينما عادة ما يرتكب الأولاد هذه الأفعال في مجموعات .

ثانيا - تكوين الأسرة :

من المسائل التي اهتم بها الباحثون المعنيون ببحث أسباب الجناح وأساليب مكافحته هي تكوين الأسرة . والرأي الشائع هو الاقتناع بأن

هناك علاقة مباشرة بين جناح الأحداث وبين تصدع الأسرة في تكوينها . وقد أيدت هذا الرأي الدراسات التي أجريت على أحداث مودعين بمؤسسات حيث تبين أن أغلبهم جاءوا من أسر مصدعة . وكذلك حققت الأرقام في هذه الدراسة توقع وجود عدد كبير من الأسر المصدعة بين الأحداث الجانحين وأن كانت لم تبين وجود اختلافات جوهرية بين الأولاد الجانحين والبنات الجانحات في هذا الصدد كما يتبين من الجدول التالي :

جدول رقم (٢)

تكوين الأسرة

أشخاص آخرون	أم + أب	أم فقط	أب + أم	
٢٨	١٦	٣٧	٤٥	أولاد
١٧	١٠	٢١	٢٩	بنات

٢٤ عند درجات حرية ٣ = ١١٠ احتمال تغطيتها أكبر من ٩٩٪

تبين من الجدول السابق أن حوالي ثلث كل من المجموعتين جاءوا من أسر غير مصدعة . وأنه بالنسبة للأحداث الذين كانوا يقيمون مع أحد الوالدين فقط فإن الغالبية كانت تعيش مع الأم : وفي حالة زواج أحد الوالدين للمرة الثانية ، فإن أغلبية الأحداث كانوا يعيشون مع الأم وزوجها . وبهذا يبدو الأثر الواضح لافتقار الأسرة للأب سواء بسبب غيابه أو بسبب فشله في القيام بدور العائل للأسرة والحامي لها والشخص الذي يتوحد الابن معه . وقد أشير في الكثير من الدراسات إلى هذا الوضع كعامل مسبب في نمو الشعور المضاد للمجتمع والسلوك الجانح بين الشباب من الذكور .

هذا وقد بينت هذه الدراسة أن عدد كبير من البنات يعيشون في أسر تفتقر إلى وجود الأب وأن ٦٠ بنت من الـ ٦٦ بنت عشن مع أمهاتهن . وترى هذه الدراسة أن الافتقار إلى أب قوى يعول الأسرة ويحميها وله دوره الرئيسي في عمليات الضبط والتربية بها ، له أثره السيء على الفتيات ، ويساعد هذا الوضع في فهم جناحهن . ومن استعراض الحالات التي درست تبين أنه نتيجة لهذا الوضع فشلت بعض البنات في إدراك الدور

الطبيعى لوظائف الاناث ولوظائف الذكور فى الأسرة ونتيجة لهذا فقد بحثن من حل لهذا الفشل فى الادراك عن طريق الافعال الجنسية . كذلك يمكن تفسير عدم القابلية للاصلاح واركتاب جرائم جنسية فى حالات أخرى بانها تحدث نتيجة لكراهية الجنس الآخر الناجمة عن هجر الأب للأم ، او لقوته عليها ، او ضعفه ، او نتيجة لخبرائهن السيئة مع بديل الأب . كما قد يكون الجناح الجنسى وسيلة لعقاب الذات للشعور الدفين بالانتمى او بالنقص .

ثالثا - الانحلال الشخصى للأباء :

حوى ملخص دراسة الحالة الذى أعد فى مدارس التدريب معلومات خاصة بماضى الأسرة والعلاقات الأسرية بها . وقد استخلصت من هذه المعلومات بيانات عن شخص الأب ودوره فى البناء الاجتماعى للأسرة . والواقع أن هذه البيانات لاتبدو فى دقة البيانات الأخرى وثباتها ، حيث أنها إما تكون بمثابة استجابة تفسيرية من الإحصائى الاجتماعى أو من الحدث نفسه .

وقد تبين من التحليل الإحصائى عدم وجود اختلافات دالة بين البنات والأولاد بالنسبة للانحلال الشخصى لأبائهم .

وبالنسبة للدلائل الانحلال الشخصى للأب وجد أن عدد ضئيل من الأبائات يعتبروا آباء أكفاء وذلك فى مجموعتى البنات والأولاد . كما تبين أن نسبة كبيرة من الآباء عانت من التعطل المستمر ، أو شرب الخمر ، أو الإبداع بالسجن أو بمؤسسة عقلية . كذلك وجدت حالات اتخذت دلائل انحلالها صورة هجر الأسرة . هذا ويلاحظ أن مثل هذا التفكك الشخصى من جانب الأب كان على درجات متقاربة فى مجموعتى الأولاد والبنات .

أما فيما يختص بالانحلال الشخصى للأمهات فقد تبين أن هناك نسبة مرتفعة من الأمهات أظهرت دلائل للانحلال ، إلا أن نسبة الأمهات اللاتى اعتبرن أكفاء كانت أعلا من نسبة الأمهات اللاتى اعتبرن غير أكفاء . وتشمل دلائل انحلال الأم ادمان شرب الخمر ، الإبداع بمؤسسة عقلية أو بالسجن وأبضا الضعف . هذا ونشير هنا أيضا الى أن نسبة الأحداث الذين أقاموا مع أبائهم تفوق نسبة الأحداث الذين أقاموا مع أمهاتهم وهذا يبرز أثر الافتقار الى الأب ، وعدم قدرة الأم على تولى عملية التربية والضبط ، على السلوك الجانح .

رابعاً - الخبرة المدرسية :

ان اغلب المودعين في مؤسسات اصلاحية واجهوا سلسلة طويلة من الصعوبات المتعلقة بالدراسة . وقد بين بحث حديث ان الجانحين ليسوا بالضرورة اقل ذكاء من غير الجانحين وان كانوا اكثر تأخرا في دراستهم واكثر تعرضا للفصل من المدرسة من غير الجانحين .

هذا وقد تبين من هذا البحث ان هناك اختلافات دالة بين البنات وبين الاولاد بالنسبة لعدم الاستمرار في المدرسة اذ تفوق نسبة البنات اللاتي لم يستمررن في مدارسهن نسبة الاولاد الذين لم يستمروا في مدارسهم . ويمكن تفسير ذلك بان سوء السلوك عادة ما تسهل ملاحظته اذا وقع من بنت عنه اذا وقع من ولد . كما انه يسدو ان تمرد البنات على النظام المدرسي يتم بصورة لا تجعل من الممكن التسامح معهن وبالتالي فانهن يتركن المدرسة سواء نتيجة لقرار بفصلهن او استجابة لضغط زملائهن . بالاضافة الى ذلك فان هناك ضغوط ثقافية ومهنية من جانب المجتمع تلزم الاولاد على الاستمرار في دراستهم بينما تكون مطالب المجتمع اقل ازاء البنات .

هذا وقد لوحظ انه على الرغم من ان البنات يجدن صعوبة اكثر للاستمرار في البقاء بالمدرسة ، الا انه تبين انهن اقل تأخرا في التعليم من الاولاد . اذ على الرغم من أن توزيع الأعمار تقريبا متساوي في المجموعتين الا ان نسبة البنات اللاتي قطعن مراحل متقدمة من الدراسة تفوق نسبة الاولاد .

خامساً - محل الإقامة :

ولاية كلورادو مقسمة الى اربعة مناطق : منطقة حضرية - منطقة شبه حضرية - منطقة شبه ريفية - منطقة ريفية .

وقد بين الجدول رقم (٣) وجود اختلافات دالة بين الاولاد والبنات فيما يختص بالمنطقة التي كانوا يقيمون بها من حيث الحضر والريف .

جدول رقم (٣)

جهة الإقامة

أولاد	بنات	حضر	نسبة حضر	ريف	شبه ريف
٦٧	٢٤	٢٦	٢٨	١٢	٢١
...	٩	١٦

فقد تبين أن أغلبية الأولاد جاءوا من مناطق حضرية وشبه حضرية بينما جاءت أغلبية البنات من مناطق شبه حضرية ومناطق شبه ريفية .

هذا وهناك عدة تفسيرات ممكنة لهذه الاختلافات منها أن جناح البنات أكثر وضوحا للمجتمع الصغير عنه في المجتمعات الكبرى بالإضافة إلى أن الضبط الاجتماعي والجزاء في هذه المجتمعات أيضا يكون أقوى وأشد منه في المجتمعات الكبرى ، مما يجعل المجتمع الصغير يقابل الجناح الجنسي للفتاة وعدم قابليتها للإصلاح بإجراء شديد ، فهي قد أساءت إلى أخلاقيات المجتمع المحلي ولا بد من إبعادها عنه ، بينما يختلف الوضع بالنسبة للولد في هذه المجتمعات أيضا فلا يبدو جناحه بهذه الصورة خاصة وأنه ينصب على أفعال السرقة والسطو وهي أفعال لا تسيء إلى أخلاقيات المجتمع بقدر إساءة صور جناح البنات إليها .

تشريع وقضاء

الامر الجنائي وانهاء الخصومة الجنائية

للدكتور احمد فتحي سرور

مدرس القانون الجنائي بكلية الحقوق بجامعة القاهرة

ذاتية خصومة الامر الجنائي :

الأصل في الاجراءات أن توقع العقوبة بحكم قضائي عقب المرافعة الشفوية . الا ان بعض النظم القانونية رأت في الحالات البسيطة من الاجرام، يجوز بشروط معينة التفاوض عن هذا المبدأ العام ، واجازة تقرير العقوبة دون أن تسبقها مرافعة شفوية أمام المحكمة ؛ وهو ما يبدو واضحا في الامر الجنائي (١) . ومن التشريعات التي أخذت بهذا المبدأ قانون الاجراءات الجنائية الالماني (المواد من ٤٠٧ الى ٢١٢) (٢) ؛ وقانون الاجراءات الجنائية الايطالي (المواد من ٥٠٦ الى ٥١٠) (٣) ؛ وقانون الاجراءات الجنائية البولوني (المواد من ٣١ الى ٤٠) (٤) وبعض التشريعات السويسرية (٥) ؛ وقانون الاجراءات الجنائية المصري (المواد من ٣٢٣ الى ٣٣٠) .

(1) THEODOR KLEINKNECHT ; La procédure sommaire comme élément de la répression d'actes illicites dans la république fédérale d'Allemagne, Rev. Internationale de droit pénal, 1962, P. 393.

(2) KLEINKNECHT ; ibid, P. 393.

(3) GIACOMO BARIETTA CALDARERA ; Le jugement par décret en droit pénal Italien, Rev. Internationale de droit pénal, 1962, P. 467.

(4) MIECZYSLAW SIWIDERSKI ; La condamnation sans débats dans le système judiciaire Polonais, Rev. Internationale de droit pénal, 1962, P. 497.

(5) FRANÇOIS CLERO ; La procédure simplifiée en Suisse, Rev. Internationale edroit pénal, 1962, P. 519.

والحكمة من وراء هذا النظام هو تحقيق السرعة في الفصل في الخصومات الجنائية القليلة الأهمية ، وتبسيط إجراءاتها ، والتخفيف من أعباء المحاكم حتى تتفرغ لنظر الخصومات الهامة .

ويثور التساؤل عن مدى اتفاق هذا النظام مع الاعلان العالمي لحقوق الانسان ؛ فقد نص في المادة العاشرة على أن كل شخص له الحق - بالتساوي - بأن تنتظر دعواه في علانية وبعدالة ، أمام محكمة مستقلة محايدة تقرر مدى صحة الاتهام المسند اليه في المسائل الجنائية . ولاشك أن نظام الأمر الجنائي بما يقوم عليه من تحويل المتهم حق المعارضة فيه والسماح بمحاكمته وفقاً للإجراءات العادية إذا طلب ذلك ؛ يفصح عن مدى احترام حقوق الانسان في هذا النظام على الرغم من اختصار إجراءات الخصومة فيه عما هو مقرر في الخصومات العادية (١) .

وتتميز خصومة الأمر الجنائي بالأحكام الآتية :

(أولاً) : تخضع هذه الخصومة - خلافا للقواعد العامة - لمشئة الخصم - المتهم أو النيابة العامة . فإن شاء الرضاء بالعقوبة المأمور بها باشر تنفيذها ؛ وإن لم يشأ فله أن يعارض في الأمر فيترتب على ذلك السير في الخصومة وفقاً للإجراءات العادية . ويقول الأستاذ Kleinknecht المستشار بوزارة العدل الفيدرالية الألمانية ، أنه عند معارضة المتهم في الأمر الجنائي Strafbefehl يبقى هذا الأمر لا اثر له ؛ لأنه لا يعدو في بادئ الأمر أن يكون مجرد عمل من جانب واحد يصدر عن الدولة يشبه الحكم ويهدف الى تنظيم الخصومة الجنائية بطريق التعاقد ، ورفض المتهم إياه يحول دون اكتساب هذا الأمر الجنائي قوته (٢) .

(ثانياً) : لا يعد اعتراض الخصم على الأمر الجنائي بمثابة طعن فيه ؛ وإنما كما قدمنا بعد بمثابة اعلان لرغبته في المحاكمة بالطريق العادي (٣) . الا أن فريقاً من الفقه الإيطالي ذهب الى أن الاعتراض على الأمر الجنائي يندرج بحكم وظيفته بين مجموعة طرق الطعن في الأحكام على الرغم من أنه

(١) Kleinknecht ; op. cit., PP. 393 - 394. انظر

(٢) Kleinknecht ; ibid, P. 400.

(٣) محمود مصطفى ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، الطبعة الثامنة ، سنة ١٩٦٢ ~
Kleinknecht ; ibid, P. 403. — {٤٩} من ١٩٦٢

يتميز بخصائص تختلف عما تخضع له الطرق الأخرى (١) . على أن هذا الرأي لا يبدو مقبولا (٢) ، ذلك أن الاعتراض على الأمر الجنائي يفتقد الطبيعة القانونية لطرق الطعن في الأحكام كما يبين ما يلي :

(١) لا يتقيد الحكم الصادر بناء على الاعتراض بمضمون الأمر الجنائي ، خلافا لما هو مقرر في نظرية الطعن في الأحكام من أن المتهم الطاعن لا يضار بطقنه . وهذا ما نصت عليه المادة ٣٢٨/٢ من قانون الإجراءات الجنائية المصري ، والمادة ٣/٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية الألماني .

(٢) الحكم الصادر بناء على الاعتراض يعد بمثابة حكم صادر من محكمة أول درجة ويخضع لطرق الطعن المقررة له ؛ مما يقطع بأنه لم يكن حكما فاصلا في أحد الطعون .

(٣) يجوز لقاضي الأمر الجنائي أن يفصل في الاعتراض ، وهو أمر غير جائز إذا اعتبر هذا الاعتراض من طرق الطعن ؛ نظرا لما هو مقرر من عدم صلاحية القاضي أن يجلس في المحكمة التي تنظر طعنا في حكمه .

(٤) إذا لم يحضر المتهم المعارض تقرر المحكمة تنفيذ الأمر الجنائي ؛ لأن هذا الغياب يفيد أن المتهم لم يشأ استعمال حقه في المحاكمة بالطرق العادية . وهو ما يؤكد أن الاعتراض على الأمر الجنائي ليس إلا مجرد رغبة في استعماله حقه المشروع في المحاكمة وفقا للإجراءات العادية .

(ثالثا) يصبح الأمر واجب النفاذ - كالحكم الجنائي - إذا انقضى ميعاد الاعتراض فيه دون ممارسته ؛ أو اعترض عليه المتهم ولم يحضر الجلسة المحددة لنظره . ففي الحالة الأولى يفقد الخصم حقه في اتباع إجراءات المحاكمة العادية ، وفي الحالة الثانية يصدر القاضي حكما بتنفيذ الأمر (٢) . وقد حرص القانون المصري على تنظيم هاتين الحالتين ، فنص في المادة ٣٢٧/٤ على أنه إذا لم يحضر المعارض على الأمر يصبح نهائيا

(١) CALDARERA ; op. cit., P. 472. انظر هذا الرأي في

(٢) CALDARERA ; ibid, P. 472.

(٣) CALDARERA ; ibid, P. 472.

واجب التنفيذ ، ونص في المادة ٣/٣٢٨ على أنه إذا لم يحضر الخصم المعترض تعود للأمر قوته ويصبح نهائيا واجب التنفيذ . وفي كلتا الحالتين تنتهى الخصومة الجنائية المختصرة لنظام الأمر الجنائي . وطالما أن الخصم لم يستعمل حقه في اتباع إجراءات الخصومة العادية ، فلا يجوز له بعد ذلك الطعن على الأمر الجنائي بإحدى الطرق المقررة في القانون للطعن في الأحكام الصادرة في الخصومات العادية . ومن أجل ذلك نجد القانون المصرى قد نص في المادة ٣٣٠ على أنه إذا ادعى المتهم عند التنفيذ عليه أن حقه في عدم قبول الأمر لا يزال قائما لعدم اعلانه بالأمر أو لغير ذلك من الأسباب ، أو أن مانعا قهريا منعه من الحضور في الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، يقدم الاشكال الى القاضى الذى اصدر الأمر ليفصل فيه بغير مراعاة - وهذا المسلك الذى اتبعه المشرع المصرى يتفق مع التأصيل الصحيح للمحل الذى يرد عليه الاشكال في التنفيذ . فالمتهم حين لا يعترض على الأمر الجنائي أو يعترض ولا يحضر الجلسة المحددة لنظر الاعتراض ؛ يتنازل عن حقه في الانتفاع بأحكام الخصومة العادية ، وبظل الأمر الجنائي محتفظا بصفته المذكورة . وبالتالي فلا يجوز أن نفعل أن ما يتشكى منه المتهم من أن حقه في الاعتراض لا زال قائما أو أن غيابه عن جلسة الاعتراض كان لعذر قهرى ؛ لا يجب اعتباره من قبيل الطعون في الأحكام العادية ، بل يجب تنظيم اجراء خاص يتفق مع ذاتية الأمر الجنائي ؛ وهو ما فعله مشرعنا حينما جعل الاشكال في التنفيذ هو الوسيلة الوحيدة للتظلم من الأمر الجنائي في هاتين الحالتين .

(رابعا) بعد الأمر الجنائي حكما من طبيعة قانونية خاصة يتلاءم مع التنظيم الخاص للخصومة الجنائية الذى اراده المشرع . ومتى أصبح هذا الحكم نهائيا - بعدم الاعتراض عليه أو بالحكم بإعادة قوة الأمر وصيرورته واجب التنفيذ عند غياب المتهم في جلسة الاعتراض - فانه يحوز قوة الأمر المقضى شأنه في ذلك شأن الأحكام الصادرة في الخصومات العادية (١) .

ومع ذلك ؛ فقد اتجه الرأى في الفقه الألماني الى أن الأمر الجنائي رغم تمتعه بقوة الحكم الجنائي يختلف في مدى هذه القوة من الحكم الجنائي العادى . فمن المقرر أن الحكم الجنائي البات يحول دون إعادة محاكمة ذات المتهم عن نفس الواقعة التى سبق أن حوكم عنها (N:n B:s In Idem)

(٨) Caldarera, ibid, P. 471; Rocco ; Ibid, P. 479., Kleinknecht ; op. cit., p. 404.

وقد قيل بأن هذه القاعدة لا تطبق على الأمر الجنائي نظرا لأن الخصومة التي صدر فيها هذا الأمر لا تتيح للقاضي مجال التحقق من الوقائع والفصل فيها بنفس الدقة التي تتاح له عند نظر الدعوى في الجلسة حيث تتوافر كثير من الضمانات . وفي هذا المعنى قضت المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بأن حجية الأمر الجنائي Stufenbeehl لا تحول دون محاكمة المتهم وفقا للإجراءات العادية عن ذات الواقعة بناء على تهم جديدة أو طرق جديدة للأدلة ، أو بناء على وصف قانوني يسمح بتوقيع عقوبة أشد . فمثلا إذا كان الأمر الجنائي قد صدر على المتهم عن جنحة الإصابة الخطأ في حادث بالطريق العام ، وبعد أن اكتسب هذا الأمر قوته النهائية ، اتضح أن المتهم قد قتل شخصا آخر في نفس الحادث ، يجوز أن يحاكم عن جريمة القتل الخطأ من جديد وفقا للإجراءات العادية (١) .

المشكلة وموقف محكمة النقض :

والآن وقد أرسينا فيما تقدم المبادئ التي تحكم الأمر الجنائي بناء على ما تتمتع به خصومته الجنائية من ذاتية قانونية خاصة ، نثير التساؤل الآتي :

ماذا لو اعترض المتهم على الأمر الجنائي ، ولم يحضر في الجلسة المحددة لنظر الاعتراض ، فقضت المحكمة خطأ باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، ولما استأنفت النيابة العامة هذا الحكم قضت محكمة ثاني درجة بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة أو درجة للفصل فيها ؟

قضت محكمة النقض في ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٣ بأنه متى كان الحكم المستأنف قد قضى في معارضة المتهم في الأمر الجنائي باعتبارها كأن لم تكن ، وكان الحكم الاستثنائي — المطعون فيه — قد صدر بالإلغاء وإعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها ، فإن هذا الحكم الأخير لا يعد منهيًا للخصومة أو مانعا من السير في الدعوى وبالتالي فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض (٢) .

ويلاحظ بادية ذي بدء أن مقتضى ما قضت به محكمة النقض من عدم جواز الطعن في الحكم الاستثنائي الصادر بإعادة القضية الى محكمة

Klinknecht ; ibid, P., 404-405.

(١)

(٢) لنقض ٢٢ يناير سنة ١٩٦٣ مجموعة الأحكام من ١٤ رقم ٦ من ٢٩

أول درجة للفصل في موضوعها ، أن محكمة النقض قد أيدت المحكمة الاستئنافية في هذا القضاء ؛ ذلك أن مناط الحكم بعدم جواز الطعن هو صحة الحكم المطعون فيه فيما يتعلق باعتباره غير منه للخصومة . أما إذا كان الحكم مخطئا فيما قضى به من إعادة القضية الى محكمة أول درجة ؛ فإنه سوف يترتب عليه منع السير في الدعوى ، بالنظر الى أن محكمة أول درجة سوف تقضى حتما بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . وفي هذا المعنى قضت محكمة النقض بأنه إذا حكمت محكمة الجنايات خطأ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى رغم تجاوز المتهم سن الحدث وقت ارتكاب الجريمة ، فإن حكمها يكون منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره ، ذلك أن محكمة الأحداث سوف تحكم حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت إليها ، ومن ثم يكون الطعن بالنقض في هذا الحكم جائزا (١) .

ويترتب على ما تقدم أن محكمة النقض تكون قد رأت أن ما قضت به المحكمة الاستئنافية من إعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها أمر صحيح في القانون ولا ينهى الخصومة الجنائية .

انتقادنا لوجهة نظر محكمة النقض :

ونحن لا نتفق مع ما قضت به محكمة النقض للأسباب الآتية :

١ - مدى جواز استئناف الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن :
كان يتعين على محكمة أول درجة أن تفصل في اعتراض المتهم على الأمر الجنائي بإعادة قوته اليه وصورته نهائيا واجب التنفيذ . وهذا الحكم في ذاته غير قابل للطعن ، بالنظر الى أن خصومة الأمر الجنائي تنتهى بهذا الحكم ؛ ولا يجوز بعد ذلك افساح مجال للخصومة العادية أمام المتهم . الا أن محكمة أول درجة قضت خطأ باعتبار المعارضة كان لم تكن . وهذا الحكم الأخير جائز للطعن وفقا للقواعد العامة . ولما كانت العبرة بجواز الطعن هي فيما قضى به الحكم فعلا من مضمون جائز الطعن فيه ؛ فإن استئناف الحكم الخاطئ باعتبار المعارضة كان لم تكن يكون جائزا .

٢ - أثر استئناف الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن : من الواضح أن محكمة أول درجة حين قضت باعتبار المعارضة كان لم تكن تأسيسا على

(١) نقض ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦١ مجموعة الأحكام من ١٢ رقم ١٨٦ من ١١٦

وانظر نقض ١٤ يونيو سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ح ٦ رقم ٦٠٤ من ٧٣٧ ؛

و ٢ مايو سنة ١٩٤٦ ح ٧ رقم ٨٩٣ من ٨١٤

عدم حضور المتهم المعارض على الأمر الجنائي ، تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، اذ كان يتعين عليها بحكم المادة ٣/٣٢٨ اجراءات ان تقضى بأن الامر الجنائي قد عادت اليه قوته وأصبح نهائيا واجب التنفيذ . فما اثر استئناف هذا الحكم ؟

استقر قضاء محكمة النقض على ان الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن يعد بمثابة حكم في الموضوع بتأييد الحكم (١) الفيايى، فاستئنافه ينسحب على الحكم الفيايى ، ولو كان مرفوعا من النيابة العامة . الا انه لا مجال لتطبيق هذا القضاء — بطبيعة الحال — الا اذا كان قد سبق الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن حكم غيايى في الدعوى. وفي القضية موضوع هذا البحث لم يصدر سوى أمر جنائي اعترض عليه المتهم واعتبرته المحكمة خطأ بمثابة معارضة في حكم . ومن ثم فانه لا محصل لتطبيق قضاء محكمة النقض سالف الذكر بشأن اندماج الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن مع الحكم الفيايى . ويتعين بعد ذلك الرجوع الى القواعد العامة ؛ ومقتضاها انه اذا اقتصر قضاء محكمة اول درجة على استبعاد المعارضة لسبب شكلى ، فان استئنافه لا يطرح على المحكمة الاستئنافية سوى السبب الشكلى الذى بمقتضاه انتهت الخصومة امام محكمة اول درجة . وبالتالي فان استئناف الحكم الخاطيء باعتبار المعارضة كان لم تكن في هذه الواقعة لا يطرح امام المحكمة الاستئنافية سوى شروط صحته . مما يتعين معه ان يقتصر قضاء المحكمة الاستئنافية على هذه الشكلى وحدها دون غيرها ، فتقتضى بإلغاء ما قضى به الحكم الابتدائى من عدم اعتبار المعارضة كان لم تكن ؛ والحكم بأن يعود للامر الجنائي قوته وان يصبح نهائيا وأجب التنفيذ . ولا يجوز لها ان تقرر اعادة القضية الى محكمة اول درجة لنظر الموضوع ؛ لان هذا الحكم يتيح للمتهم التمتع بفرصة ثانية للتقاضى وفقا للاجراءات العادية . وقد سلّبها منه القانون حين تغيب عن الحضور في الجلسة المحددة لنظر الاعتراض على الامر الجنائي . ولم يسمح القانون للمتهم أن يعال غيايه في هذه الجلسة بأسباب قهرية الا عن طريق الاشكال في التنفيذ ، اعمالا للدائية خصومه الامر الجنائي كما سبق أن بينا .

لما كان ذلك — فان ما قضت به المحكمة الاستئنافية من اعادة القضية الى محكمة اول درجة لنظرها ، لا يكون سديدا في القانون .

(١) نقض ٤ مارس سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ح ٣ و٣٤١ ص ٤٣٦ ؛

١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ح ٧ و٣٧ ص ٢٠ .

٣ - موقف محكمة أول درجة من إعادة القضية إليها : ان فصل

محكمة أول درجة في الاعتراض الصادر من المتهم نتيجة عدم حضوره في الجلسة المحددة له ، ينهى الخصومة الجنائية ولا يجوز الادعاء بعد ذلك ان غياب المتهم عن هذه الجلسة كان لعذر قهرى ، الا عن طريق الاشكال في التنفيذ . فاذا قبل الاشكال تجرى المحاكمة أمام محكمة أول درجة وفقا للمادة ٣٢٨ إجراءات (المادة ٣٣٠) . وبذا يبين ان إعادة المحاكمة أمام محكمة أول درجة يتوقف على صدور حكم من قاضى الاشكالات بقبول ما قدمه اليه المتهم من اشكال في التنفيذ . اما حكم المحكمة الاستئنافية فلا يضمن عليها ولاية جديدة في هذا الصدد . فاذا قضت هذه المحكمة باعادة القضية اليها تعين عليها ان تحكم بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسبق الفصل فيها .

٤ - انتهاء الخصومة الجنائية بالحكم باعادة القضية الى محكمة

أول درجة : ان ما قضت به المحكمة الاستئنافية من إعادة القضية الى محكمة أول درجة ، يكون منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره ، ذلك ان محكمة أول درجة سوف تحكم حتما وفقا للقانون بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ومن ثم يكون الطعن بالنقض في الحكم الاستئنافية جائزا وفي هذه الحالة نرى ان محكمة النقض كان يتعين عليها ان تقضى بقبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه والحكم بالفاء ما قضت به محكمة أول درجة من اعتبار المعارضة كأن لم تكن ، وإعادة الامر الجنائي الى قوته واعتباره نهائيا واجب التنفيذ .

آراء

مجلس اصدار الحكم ومشكلة الاحكام غير المناسبة (المتفاوتة)^(١)

تالبت سميث

عرض وتعليق : على حسن فهمي

الباحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

لعل من اصعب المهام التي يواجهها القاضي وأكثرها تحييراً في ميدان القانون الجنائي ، مشكلة اصدار الحكم . ولقد كان ريتشارد ف. دويل Richard F. Doyle رئيس هيئة الاختبار القضائي للمحكمة الاتحادية الجزئية لتسجانات الشرقية هو الذي اشار بدقة وبالتفصيل الى الصبغة التي تنفرد بها مشكلة اصدار الحكم . وقد لاحظ ان اصدار الحكم « هو الخطوة الوحيدة التي تلي القبض على المتهم والتي تسمح باتخاذ اجراء من جانب شخص واحد أكثر من

أشخاص عديدين » . كما أن الولايات المتحدة الأمريكية طبقاً لما يذكره « البروفيسور جورج الأستاذ بمدرسة Prof. George القانون بجامعة ميتشجان « الدولة الوحيدة في العالم الحر حيث يستطيع قاض فرد ، دون أن ينازعه أحد ، أن يقرر بصفة مطلقة الحد الأدنى للفترة التي يجب على المحكوم عليه أن يقضيها في السجن » * . وفي ظل نظام كهذا يثور الاعتقاد بأن بعض الأحكام الغير المناسبة تصدرها المحاكم أحياناً . وبدون تعريف لاصطلاح « عدم تناسب »

SMITH, TALBOT,

The Sentencing Council and The Problem of Disproportionate ^(١)

Sentences ; Federal Probation . Vol., 27 no. 2, June 1963, P.P. 519.

(*) يبدو أن افكار الاستاذ كاتب المقال منحصرة في نطاق الولايات المتحدة الأمريكية فقط .

ولذلك فان مشكلتنا الحقيقية ليست في عدم تناسب الاحكام ، انما تكمن المشكلة في تناسب الموقف مع العقوبة ايا كانت صورتها حتى ولو كانت في صورة الاختبار القضائي . واذا استطعنا ان نفعل هذا نكون قد حققنا العدالة المثلى .

ونتيجة للتفكير الناضج لرئيس القضاة « تيودور ليفن Theodore Levin » بمحكمة شرق ميشيجان ولغيره من القضاة ولرئيس مكتب الاختبار القضائي السابق « ريتشارد دويل Richard Doyle » فان ثمة فكرة اعتبرها خطوة لها دلالتها في معالجة مشكلة اصدار الاحكام ، اتخذت منذ سنوات قلائل الا وهى تشكيل مجلس للحكم ، وفي هذا المقال عرض للعمليات التى يقوم بها المجلس وآثاره على عملية اصدار الحكم .

التقرير السابق على الحكم :

حديثا أدخلت تعديلات هامة على صحيفة ملخص البحث السابق على الحكم لتزيد من امكان الاستفادة منها لا في مؤتمر مناقشة الحالة فحسب بل لاغراض احصائية وتحليلية ايضا . ويقوم قسم الاختبار القضائي بتزويد كل من قضاة المجلس اولا بتقرير البحث السابق على الحكم ، ونجد في هذا

فانه يمكن القول بانتشار الأثر الضار لما يعتقد أنه احكام غير عادلة . اول هذه الآثار ما يتعلق بالمتهم نفسه اذ يزيد مدى عدائه للمجتمع وقد يصبح ، بذلك ، مشكلة تهدد النظام داخل المؤسسة او على الأقل فان ذلك يخلق عقبة اضافية امام العملية الإصلاحية . كما أن أسرة المتهم تقاسى من هذا الشعور أيضا وتبث في المجتمع شكواها وتبرمها بالظلم وعدم تحقيق العدالة . وأخيرا ، فان الثقة في العدالة نفسها وفي تطبيق القانون تهتز . فلو حكم على مختلس مثلا بالوضع تحت الاختبار القضائي بينما حكم على آخر بالحبس عشر سنوات في جريمة تماثل الأولى من درجة نظر العامة فليس ثمة شك في أن مفاهيم الدقة والمساواة تلقى تحديا خطيرا في هذه الحالة .

ولعل كل الدارسين لهذا الموضوع يعلمون أن ثمة بساطة خادمة في القول بأن المذنبين المتساوين يجب أن يلقوا جزاء متساويا ، فان الحقيقة الصعبة وراء هذا الأمر تكمن في استحالة تطابق ظروف المذنبين من جميع النواحي بما يصحب ذلك من اختلاف أقال الضغوط المختلفة التى تقع عليهم ، ومن ثم كان من غير المنطقي الا يكون للعوامل المختلفة أوزانها الخاصة في الحكم .

التقرير ، اشارات الى أسرة المتهم * ،
أبويه ومهتهم ، والمناسخ الاسرى ،
والانار البيئية المبكرة ، ودرجة
ونوع تأثير الأبوين ، ثم بياننا من
الأخوة والاخوات ، وعلاقاتهم
بالمتهم حتى الوقت الحاضر . ثم
يتجه التقرير الى عائلة المتهم ** ،
زوجيه ، وأولاده ، والبيئة ،
والضغوط المختلفة التي يتعرضون
لها . كما يتضمن التقرير أيضا

وينتقل التقرير بعد ذلك ، في
حدود القانون ، الى رسم اعتبارات
عامة للحكم نفسه ، ولا يعنى ذلك
أن ضابط الاختبار القضائي يضع
توصيات للحكم ؛ قد يعرض التقرير
مثلا ما اذا كان من المتوقع أن
يستجيب المتهم لالتزامات الاختبار
القضائي أم لا ، كما قد يشير التقرير
الى أنه لم يمكن استكناه التحقيق
جيدا مع توصية المحكمة بالجوء الى
السلطات الاتحادية في ذلك
لاستكمال .

صحيفة الدراسة الخاصة بمجلس الحكم :

والتقرير السابق على الحكم
يعطى لكل من القضاة أعضاء المجلس
قبل ميحاد الاجتماع بخمسة أيام
على الأقل ، وفي هذا الوقت يعطى

شيئا عن علاقات الأسرة داخل
المجتمع الصغير مع الاستفادة بخبرات
الهيئات الاجتماعية التي سبق أن
تعاملت مع المتهم وزوجه وأولاده ،
كما يتضمن التقرير اشارات الى
درجة تعليم المتهم وديانته واهتماماته
ونشاطاته . ويوجد أيضا تقرير
تمعق من حالته الصحية لا من
الناحية الجسمية فقط بما في ذلك
قدراته المختلفة للعمل بل أيضا
من الناحية العقلية والانفعالية
أيضا ، وفي هذا الجزء الأخير من
التقرير يبين ما اذا كان المتهم معتادا
أو مدمنا بتمطاي المخدرات
أو المسكرات .

ويتضمن التقرير أيضا بيان
تفصيليا بأعماله السابقة وتاريخ
خدمته العسكرية ودرجة أخلاقه
لدى تسريحه من خدمة القوات
المسلحة .

(*) نقصد بلفظ الأسرة هنا الأسرة الكبرى أى الأسرة الأصلية . (المترجم)

(**) ونقصد بلفظ العائلة هنا الأسرة الصغرى أو الأسرة الخاصة ، وقد استحسننا

ذلك - خلافا لما جرى عليه العمل - نظرا لأن لفظ العائلة فيه معنى الإعالة . (المترجم)

اعتبارات خاصة بالتنسيق :

وهنا يجب أن نستعرض باختصار الحقائق التي يتضمنها تقرير البحث السابق على الحكم ، مسجلين العوامل التي يعتقد انها ذات قيمة عند تحديد الحكم .

ويرامى بادىء ذى بدء ما اذا كان المتهم يصلح أن يوضع تحت الاختبار القضائي . ولا يجب أن توضع هذه الأمور على أساس مادي بالمقارنة مع المتوسط الشهري لتكاليف الحبس ، أنه من المناسب أن يلاحظ أن تكاليف الإشراف في حالة الاختبار القضائي تكلف ٥٦ سنتا في اليوم بالمقارنة مع ٥ دولارات و ٣٥ سنتا في اليوم كتكاليف حبس نزيل . فاذا ظهر أن شخصا يمكن وضعه تحت الاختبار القضائي فيجب أن يراعى طول الفترة التي يقضيها تحت الاختبار وأية شروط خاصة يمكن أن يخضع لها وفي بعض الأحوال يؤخذ في الاعتبار مقدار التعويضات التي يمكن أن يحكم بها على المتهم ، وهنا فإن الشروط المتعلقة بدفع التعويضات تكون محل تقدير مزدوج من قسم الاختبار القضائي والقاضي .

كما تناقش أيضا المدة التي يجب أن يفرج عن النزيل بعد انقضائها فيما اذا كان سيحكم بإيداعه مؤسسة اصلاحية مع ما يتصل بذلك من مسائل البارول .

ما يسمى « صحيفة الدراسة الخاصة بمجلس الحكم » ، وهذه الصحيفة الأخيرة تخدم أغراضا كثيرة . ولقد ذهب كثير من الدارسين لمشكلة إصدار الحكم إلى أن بعض القضاة يشعرون أن هذه المشكلة ليست محلا للتحليل العقلي بصفة كلية حيث أنها تتضمن عمليات شخصية ووجدانية .

وتترك الصحيفة مجالا للقضاة لتوصيف مدى خطورة الجريمة في ثمان فئات مختلفة وعلى سبيل المثال ، ما هي طبيعة الجريمة ؟ ، وما موقف المتهم تجاه ارتكابه الجريمة ، هل هو مصر أو نادم أو غير مكترث ؟

وبعد ذلك تجرى محاولة لوزن العوامل المختلفة التي يعتقد أن لها قيمتها في تحديد الحكم الذي سيصدر . والعوامل التي تكون محل اعتبار عادة هي احتمال تكيف المتهم بشكل مرض مع المجتمع ، وسجل عمل المتهم ، وموقف أسرته بما في ذلك درجة حاجة الأسرة له ، وحاجة المتهم نفسه إلى تدريب مهني . كما يراعى هنا مدى الردع الذي ينتظر أن يحدثه الحكم ومدى جسامته الجريمة ، وبالإضافة إلى ذلك بل ويعطى ذلك كله تبرز الحاجة إلى حماية الجمهور ، إذ يشور التساؤل عما اذا كان يشكل احتكاك هذا المذنب على نطاق واسع بالمجتمع تهديدا عاما .

وبالإضافة الى ذلك يقدر القاضى
ما اذا كان من المناسب بالحكم بفرامة
وفى حالة ملائمة ذلك يحدد مقدارها .
اجتماع من ثلاثة قضاة :

تطبيق على المقال :

هذا الاتجاه الحديث الذى قام
بعرضه القاضى تالبت سميث من
واقع تجربة قامت بها محكمة
ميتشجان الشرقية فى ميدان اصدار
الأحكام الجنائية ، يعد نموذجا
متطورا رائعا للتفريد القضائى
للعقوبة ، وهذا بلا شك ثمرة تعاون
بناء بين متخصصين كثيرين فى ميدان
السلوك الانسانى ، ولا شك ان
عرض تجربة كهذه فى الواقع المحلى
لا يمكن أن يراد به المناداة بتطبيق
نظام معين ثبت نجاحه فى مجتمع
آخر أكثر تطورا ، ذلك أن لكل مجتمع
ظروقه وامكانياته التى تحدد نطاق
العمل مهما كان اقتناعه بالنظرية
وايمانه بها .

كل مافى الأمر ان على المشتغلين
بالسلوك الانسانى عامة وبمعاملة
المذنبين بخاصة ، أن يضعوا فى
اعتبارهم تجارب مارستها مجتمعات
كثيرة أخرى لابقصد محاولة نقلها

وباكمال صحيفة الدراسة ، فان
موضوع الحكم يكون معدا لعرضه
على المناقشة فى اجتماع يضم
ثلاثة قضاة ، ويقعد هذا الاجتماع
فى الصباح قبل بدء العمل العادى
ليحظى الموضوع بعناية تامة من
القضاة . ويجتمع القضاة ، كل
ثلاثة منهم على حدة ، ويكون كل
قاض قد تسلم تقرير البحث السابق
على الحكم من قسم الاختبار
القضائى ، كما يكون قد اعد صحيفة
الدراسة السابق الاشارة اليها
ليس فقط بالنسبة للمتهمين
الداخليين فى نطاق اختصاصه بل
ايضا بالنسبة للمتهمين الذين يناط
بالقاضيين الآخرين الحكم فى قضاياهم
ويبدأ القاضى بذكر اسم المتهم ساردا
باختصار وقائع الجريمة ، ويسر
لزميليه القاضيين رايه فى الموقف
وما يوصى به من اجراء ، ويبدأ كل
من القاضيين فى شرح وجهة نظره
ايضا . محاولين الوصول الى اتفاق
بشان التصرف فى الموضوع .

دون دراسة لامتحانات الموقف المحلي مما قد يحيل التجربة الناجحة هناك الى مسخ مشوه هنا ، الأمر الذى قد يسئ الى مجرد الاقتناع بالنظريات العلمية الحديثة فى مجال معاملة المذنبين ، وانما يستهدف من دراسة هذه التجارب تعميق اهتمامنا بالموضوعات الشائكة فى السياسة العقابية وفى التنفيذ العقابى واضعين فى الاعتبار الامكانيات المتاحة فى المجتمع المحلى مستهدفين رسم خطط قريبة المدى وأخرى بعيدة المدى بتزويد المجتمع بمزيد من المتخصصين فى القسوع المختلفة التى تتعلق بمجال العمل العقابى وفى الوقت نفسه يجب محاولة تطوير التجارب التى أجريت فى الخارج تطويرا يناسب امكانيات وظروف المجتمع المحلى ، يحكمنا فى ذلك كله الخلق العلمى والدقة العلمية مبتعدين عن الارتجال والتخبط وخداع النفس .

آنياء

المؤتمر الدولي الخامس لعلم الاجرام

تعقد الجمعية الدولية لعلم
الاجرام مؤتمرها القادم في مونتريال
بكندا في المدة من ٢٩ اغسطس حتى
٣ سبتمبر سنة ١٩٦٥ . وموضوع
المؤتمر العام هو معاملة المذنبين
Treatment of offenders
وسيجرى العمل في المؤتمر في
اربعة اقسام .

القسم الاول : الوقاية والمعاملة ،
ويرأس هذا القسم الاستاذ جيرمان
Germain من فرنسا ،
وتناقش فيه موضوعات ثلاثة هي :
(١) معاملة الاحداث المعرضين
للجنح .

(ب) معاملة البالغين المعرضين
للجنح .

(ج) العقاب ومشكلة الوقاية .

القسم الثاني : طرق المعاملة
(بعض المناحي الجديدة) ، ويرأسه
الاستاذ Guttmacher من
الولايات المتحدة الأمريكية .
وموضوعات هذا القسم هي :

(١) الاساليب الطبية والجراحية .

(ب) الاساليب النفسية .

(ج) الاساليب الاجتماعية .

(د) التكامل في هذه الاساليب في
المعاملة .

القسم الثالث : البحوث العلمية
(تقييم نتائج المعاملة) ويرأسه
الاستاذ النبرجر Ellenberger من
كندا . وتناقش في هذا القسم
الموضوعات الآتية :

(١) الوضع الراهن للبحوث
المهادفة الى التقييم
الاحصائي لنتائج مختلف
اساليب المعاملة التي طبقت
على مجموعات متشابهة من
المذنبين .

(ب) الوضع الراهن للبحوث
المهادفة الى التقييم
الاكلينيكي لنتائج مختلف
اساليب المعاملة والرهاس
الحالي على المذنبين .

القسم الرابع : البحوث الحالية
(وتشمل أية موضوع بخلاف
تقييم نتائج المعاملة) ، ويرأسه
الاستاذ جراسبرجر من النمسا .

الدكتور محمد إبراهيم زيد . وقد
دامت أعمال المؤتمر يومين كاملين
حيث كان اليوم الثالث عبارة عن
زيارة للسجون المدرسية في مدينة
Oermingen
أورمينجن بالقرب من ستراسبورج وكذلك زيارة
المنشآت الخاصة بالسلوك وتربيته
في هذه المدينة .

وفي صبحية يوم الخميس ١٠
أكتوبر سنة ١٩٦٣ . قام الأستاذ
انجيلوز مدير جامعة ستراسبورج
بافتتاح المؤتمر رسمياً . وقد ألقى
الأب فيرنية Vernet ممثل
القسم الفرنسي للجمعية الدولية
لعلم الاجرام كلمة اشاد فيها
بجهود القائمين على ادارة المؤتمر
وتطور الدراسات الاجرامية وجهود
الجمعية الدولية لعلم الاجرام في
هذا المجال . ثم تكلم الأستاذ ليوتيه
رئيس المؤتمر واعطى فكرة عامة عن
مجالات علم الاجرام وموضوعات
دراسته وتطرق بعد ذلك الى عرض
الموضوع الذي سيدرسه المؤتمر
بصفة خاصة وهو : معاملة المذنبين

Le Traitement du delinquant.
وفي الجلسة الاولى للمؤتمر التي
عقدت في ظهيرة اليوم نفسه قام
الدكتور دوبلينو Dublineau
الطبيب العقلي بمستشفى الأمراض
العقلية بسين . وطبيب المؤسسة
العقابية المتخصصة في شاتور تيرى
Chatouan-Thierry بعرض تقريره العام

وعلى من يريد أن يتقدم بتقارير
الى أحد اقسام المؤتمر الثلاثة
الاولى أن يرسلها الى سكرتارية
المؤتمر الدولي الخامس قبل اول
مايو سنة ١٩٦٤ على العنوان الآتي :

The Secretariat, Fifth International
Giminological Congress-

55 Parkdale Avenue, Ottawa 3,
Ontario, Canada.

المؤتمر الفرنسي الرابع لعلم الاجرام

عقد في الفترة ما بين ١٠ ، ١٢
أكتوبر سنة ١٩٦٣ بمدينة
ستراسبورج في فرنسا المؤتمر
الفرنسي الرابع لعلم الاجرام ، وكان
مقر انعقاد المؤتمر في كلية الحقوق
بجامعة ستراسبورج . وقام بتنظيمه
كل من معهد العلوم الجنائية والعقابية
ومعهد الطب الشرعي والطب
الاجتماعي بجامعة ستراسبورج وذلك
تحت اشراف القسم الفرنسي للجمعية
الدولية لعلم الاجرام . وقد قام
بتنظيم أعمال المؤتمر الأستاذ ليوتيه
Leauté مدير معهد

العلوم الجنائية والعقابية بكلية
الحقوق (رئيسا للمؤتمر) والأستاذ
شومونت A. Chaumont مدير
معهد الطب الشرعي والاجتماعي
(سكرتيراً عاماً للمؤتمر) . ومثل
المركز القومي للبحوث الاجتماعية
والجنائية بالجمهورية العربية المتحدة

النقطة الأولى الى مظاهر الاضطرابات العقلية التى لا تكون مرضا عقليا بمعنى الكلمة كالالاتجاه نحو السيكوباتية ، ثم عرض للمعاملة العقابية بصفة عامة والى مشاكل العلاج الشخصى للمذنب وكذلك للمعاملة الطب عقلية وعلاقتها بالمشاكل الخاصة بفترة العلاج .
وفي **النقطة الثالثة** تكلم عن طرق تطبيق المعاملة الطب عقلية فى المؤسسات العقابية العادية ، وفى العيادات العقلية المحقة ، وفى المؤسسات العقابية المتخصصة وفى مستشفى الأمراض العقلية .

وقد ابع دويلينو ايضا فى عرض **القسم الثالث** نفس التقسيم الثلاثى وذلك بعد مقدمة خاصة باتساع مجال معارف الطب العقلى واشترائها فى عمليات التقويم للجانحين ، وعن اتساع مجال معارف الطب العقلى واشترائها فى ايجاد حل للمشاكل التى تعترض علم الاجرام . وقد تعرض فى **النقطة الأولى** للمعاملة الطب عقلية للمذنب البالغ وبصفة خاصة العلاج التالى للانسراج الشرطى ، ثم المعاملة الطب عقلية للاشخاص الذين يوضعون تحت نظام الاختبار القضائى . وتكلم فى **النقطة الثانية** عن اشتراك معارف الطب العقلى فى المعاملة العقابية ، وفى **النقطة الثالثة** عن مدى اشتراك هذه المعارف فى عملية تقسيم الجانحين .

الذى كان موضوعه : « المعاملة الطبية والعقلية للمدنيين »

De traitement medical et
psychiatrique du delinquant

وقد تضمن تقريره اقساما ثلاثة :

القسم الأول : مشاكل الطب -
العقلى وصلتها بممارسة الطب
العقابى فى المؤسسات العقابية .

القسم الثانى : المعاملة الطب
عقلية فى المؤسسات العقابية الحالية .

القسم الثالث : توسيع نطاق
المعارف الطبية العقلية فى المعاملة
العقابية داخل مجال بحوث علم
الاجرام .

وتكلم الأستاذ دويلينو فى **القسم الأول** عن نقاط ثلاث : **النقطة الأولى** خاصة بالمشاكل النفسية الجسمانية للوضع فى المؤسسات العقابية وعلاقتها ، بالوسط العقابى ، **والنقطة الثانية** تتعلق ببلوغ المذنب سن الشيخوخة خلال قضاة فترة العقوبة والمشاكل العقلية الناتجة عن ذلك ، وفى **النقطة الأخيرة** عرض المحاضر صورة عامة للمشاكل الوظيفية لممارسة الطب العقابى داخل المؤسسات العقابية .

وتعرض المحاضر فى **القسم الثانى** الى نقاط ثلاث أيضا : فاشار فى

المعاملة الاجتماعية ، وتعريف
بالمعاملة ذاتها بصفة عامة والمعاملة
العقابية بصفة خاصة . ثم حاول
المحاضر ان يبين فكرة المعاملة
في مواجهة الاجراءات الأخرى
للسياسة العقابية .

القسم الثاني : تعرض المحاضر
للمعاملة في تطبيقاتها المجردة وبصفة
خاصة بالنسبة للعقوبات السالبة
للحرية وللعقوبات التي لا تسلب هذه
الحرية . فالنسبة للأولى قام
بتحليل تقدي لأفكار المعاملة المرتبطة
بالوضع في المؤسسات العقابية
ثم عرض الحلول التي يرغب علماء
العقاب في تطبيقها . أما بالنسبة
للعقوبات التي لا تسلب الحرية
فقد تكلم المحاضر عن تأثير آلية
المعاملة النفسية الاجتماعية على
الروابط الفردية ، ومدى تأثير
المعاملة الاجتماعية على اشتراك
الجماعة في هذه المعاملة .

وقد القيت خلال هذا المؤتمر
عديد من الأبحاث الفرعية التي تتصل
بموضوعه والتي عهد بها الى باحثين
واسانذة في مجال علم الاجرام وعلم
الاجتماع وعلم النفس ونورد هذه
الأبحاث فيما يلي :

- ١ - « خبرة ثلاثة اموام في المعاملة
النفسية والطب عقلية في مجتمع
مفتوح »
- ٢ - « معاملة مرتكبى جرائم
الحريق العمد »
- ٣ - « السجن
مدونة الحرية »
- ٤ - « قيمة العلاج

وختم الدكتور دويلينو تقريره
بسؤالين رد عليهما بالإيجاب وهما :
هل يجوز توسيع نطاق الطب العقلي
بحيث يشترك في المعاملة العقابية ؟

وهل يجوز اخلاء سراح المذنب
ومعاملته خارج اسوار المؤسسات
العقابية ؟

وفي اليوم الثاني كان موعدا مع
تقريرين احدهما يعالج « المعاملة
السيكولوجية للجانح *Le traitement
psychologique du delinquant*
والذي قدمه الدكتور روماجون
Roumajon الاساذ بكلية الطب بجامعة
باريس ولم نستطع لأسباب فنية
حضور هذه المحاضرة ونأسف لعدم
عرض موجزها نظرا لأن المؤتمر لم
يقم بتوزيع التقرير العام على الاعضاء
ووعد المشتركون بارسالها الى
عناوينهم الأصلية ولم تصل حتى
الآن .

أما التقرير الثالث والأخير فكان
في « المعاملة الاجتماعية للجانحين »
*Le traitement sociologique
du delinquant*

وقد قدمه الأستاذ كريستيان
C. Debuyt دويست
من جامعة لوفان
Louvain ويتكون هذا التقرير من قسمين :

القسم الأول : عبارة عن مقدمة
ضرورية اشتملت على تعريف
بالمصطلحات المستخدمة في مجال

- الفدائي عند الجانحين « ٥ — » الخمر « ١٤ — » تنظيم الفريق الطبى
المساعدة والتنظيف والمعاملة الفردية « النفسى فى سجون المقبوض عليهم »
٦ — « معاملة الجانحين قبل « استخدام العقار
المحاكمة « ٧ — « معلومات عن R.P. 8909 فى علاج الجانحين «
معاملة غير المتوازنين الاجتماعيين « ١٦ — « معلومات عن الليتوم الامامى
٨ — «دراسة حالة سارق سيارات» فى المخ عند عدم المتوازنين عقليا «
٩ — «بعض ظروف معاملة الجانحين» ١٧ — « تكرار جرائم الانتحار فى
١٠ — « التقرير الاكلينيكي فى الوسط اقسام البوليس » ١٨ — « معاملة
العقابى » ١١ — « الثقافة الفرعية الخطورة الناتجة عن الانتحار » ١٩ —
المنحرفة وعلاج الثقافة الفرعية « المعاملة العقابية للبالغين فى مدينة
١٢ — « الوقاية من انحراف بولونيا » ٢٠ — « دور مستشفيات
الأحداث » ١٣ — « المشاكل الطبية الأمراض العقلية فى المعاملة الفردية
والاجتماعية فى اعادة تهيئ مدمنى للجانحين » .
-

15. — **F.W. Blackmar & E.W. Burgess**, "*Lawrence Social Survey*", (Lawrence : University of Kansas, 1917) pp. 71-72.
16. — **John McKenzie**, "*The Neighborhood : A Study of Local Life in the City of Columbus, Ohio*" (Chicago : University of Chicago Press, 1923).
17. — **Clifford R. Shaw, Frederick Zabaugh, Henry McKay, and Leonard S. Cotterill**, "*Delinquency Areas*", (Chicago : University of Chicago Press, 1929).
18. — **Calvin Schmid**, "*Social Saga of Two Cities*", op. cit., p. viii.
19. — Ibid, p. vii.
20. — Ibid., p. 349.
21. — Ibid., p. 351.
22. — Ibid.
23. — Ibid., p. 352.
24. — Ibid.
25. — Ibid., p. 354.
26. — Ibid, p. 355.
27. — Ibid., chart 191 and 192. pp. 356, 357.
28. — Ibid., p. 360.
29. — **Shaw & McKay**, *Juvenile Delinquency and Urban Areas*, op. cit.
30. — Ibid.
31. — **James S. Plant**, "*Personality and the Cultural Pattern*", New York : Commonwealth Fund. 1937, p. 234.
32. — **Shaw & McKay**, op. cit.
33. — Ibid.
34. — Ibid., pp. ix-xiii.
35. — Ibid.
36. — Ibid.
37. — Ibid., pp. vii-viii.

REFERENCES

1. — Calvin F. Schmid, "*Social Saga of Two Cities: An Ecological Study of Social Trends in Minneapolis and St. Paul*". Minneapolis: The Minneapolis Council of Social Agencies, 1937, p. vii.
2. — *Ibid.*
3. — André Michel Guerry, "*Essai sur la Statistique Morale de la France*". Paris, 1832.
4. — W. Rawson, "*An Inquiry into the Statistics of Crime in England and Wales*", *Journal of the Statistical Society of London*, II (1839), pp. 334-344.
5. — Archibald Allison, "*The Principles of Population and the Connection with Human Happiness*", Edinburgh: Wm. Blackwood & Son, 1840), II, pp. 76-78.
6. — John Glyde, "*Locality of Crime in Suffolk*", *Journal of the Statistical Society of London*, XIX (1856). p. 102.
7. — Henry Mayhew. "*Delinquency and Crime in England*", London, 1862.
8. — Henry Mayhew, "*London Labor and The London Poor*", London, 1862, IV, p. 455.
9. — Gustav Aschaffenburg, "*Crime and its Repression*", (New York: Little, Brown and Co., 1913), p. 43.
10. — Cesare Lombroso, "*Crime: its Causes and Remedies*", (New York: Little, Brown and Co., 1911), pp. 23-24.
11. — Alfresco Niceforo, "*La Delinquenza in Sardegna*" (Palermo, 1897).
12. — Cyril Burt, "*The Young Delinquent*", London: D. Appleton and Co., 1925, pp. 67-90.
13. — Sophonisba P. Breckinridge and Edith Abbott, "*The Delinquent Child and the Home*": (New York : Russell Sage Foundation, 1912), pp. 150-153.
14. — Clifford R. Shaw & Henry D. McKay, "*Juvenile Delinquency and Areas*", (Chicago : University of Chicago Press, 1942).

The second point deals with reliability of the data of juvenile delinquent cases in this study. Some critics say that not all juvenile delinquents are arrested by the police and brought to the juvenile court. But Ernest Burgess thinks that even if we admit that all children in any neighborhood commit once in a while what is so-called a delinquent act, still the most significant facts remain that delinquents arrested by the police and appearing in the juvenile court are those which require, or at any rate receive official treatment, while the others are taken care of by their families, relatives, and friends. Therefore, it is the official delinquents who are of primary concern to the public. Burgess thinks it is mistakable to consider the behavior problem cases which mothers bring to child guidance centers or children whose mischievous behavior is controlled by parents and neighborhood action as falling under the term "delinquency".

Finally, it seems worthy to mention a comment on the facts demonstrated in this study, by Rodney Brandon, the Director of the Department of Public Welfare in the State of Illinois at that time. As he says :

"These facts indicate that the source of much of our delinquency must be sought in the condition of life surrounding children in the community and that methods of treatment and prevention must in some way or other cope with these conditions. We have not as yet discovered methods for so altering these situations as to reduce materially the volume of delinquency. I hope that the facts here presented will help to point the way to the development of methods of achieving this objective".²⁷

Burgess says :

"If juvenile delinquency is essentially a manifestation of neighborhood desorganization, then evidently only a program of neighborhood organization can cope with and control it. The juvenile court, the probation officer, the parole officer, and the boys club can be no substitute for a group of leading citizens of a neighborhood who take the responsibility of a program for delinquency treatment and prevention."³⁵

Two points should be noticed in the study of Shaw and McKay. The first deals with the etiology of delinquency. While the maps and statistical data differentiate the areas where the rates of delinquency are high from areas where the rates are low, and while they demonstrate that certain factors of social and physical deterioration are usually associated with delinquency areas, this does not necessarily mean that those factors represent the cause of juvenile delinquency. Nevertheless, evidence stimulates us to consider them as contributing factors. The explanation of delinquent conduct must be sought as the authors say "in the field of the more subtle human relationships and social values which compromise the social world of the child in the family and community."³⁶

Crime causation is a very intricate and complex problem and one should be careful not to particularize or over-simplify the explanations of criminal behavior. However, whatever the specific causes might turn out to be in individual cases, the present study clearly shows in what neighborhood the problem of juvenile delinquency is most prevalent.

neighborhood organization. Burgess suggests the following physical conditions as necessary for a plan of a neighborhood housing project most favorable for community organization.³¹

1.—An area of sufficient size for a population necessary to maintain an elementary school-typically, an area of one-quarter square miles.

2.—Traffic streets routed around, not through the area, so as to safeguard its residential character.

3.—Businesses located not within the neighborhood but restricted to points on the through-streets around it.

4.—A small park or playground at the center of the neighborhood around which are located the institutions of the neighborhood-school, church, community center, etc.

These physical conditions, Burgess says, supply a favorable structure for neighborhood organization but they do not necessarily insure it. Conscious planning, in addition, is necessary.

Shaw and Mckay, in the present study, outline one plan of neighborhood organization which has been functioning effectively in six neighborhoods of Chicago, although the physical structure of these neighborhoods is unfavorable and the economic status of their inhabitants is low. This plan is known as the "Chicago Area Project".

In three communities where the project has been longest in operation, there are evidences of greatly increased effectiveness in dealing with the problem of delinquency. However, the success of the program is extended to the sufficient unity of purpose among the residents to act cooperatively for the general welfare of their neighborhood.

Juvenile delinquency was shown to be highly correlated with a number of presumably separate factors, including : (1) population change, (2) bad housing, (3) poverty, (4) foreign born and Negroes, (5) tuberculosis, (6) adult crime, and (7) mental disorders. All of these factors must be more or less intercorrelated and they may be considered, including juvenile delinquency, manifestations of some general basic factor.

The authors say that if the common element is social disorganization or the lack of organized community effort to deal with these conditions, then the solution for juvenile delinquency and these related problems lies in community organization. As juvenile delinquency in this study follows the pattern of the physical and social structure of the city, being concentrated in areas of physical deterioration and neighborhood disorganization, then the basic solution of this and other problems of urban life lies in a program of the physical rehabilitation of slum areas and the development of community organization.³³

In low-income areas of Chicago or other American cities, we find physical structure is not conducive to neighborhood organization. The street layout offers obstacles to neighborhood unity, business, industry and residence are interspread with one another and there generally is no space for children's play except the streets, and these are often through-streets.

Where federal housing projects have been established, we find a type of physical structure of the neighborhood favorable to the development of unity and common action. However, Ernest Burgess thinks that even a federal housing project may only partly approximate the attainable criteria of a neighborhood physical structure which best facilitates

This includes a description of the growth and configuration of the city, the geographic distribution of delinquents and criminals, rates of infant mortality, tuberculosis, and insanity, and indexes of the variations in the economic, social and cultural characteristics of local areas for which rates of delinquency had been computed³².

While the authors worked on the study of Chicago and other eight cities or metropolitan areas, the volume includes other studies in eleven additional cities submitted by other students of the field of delinquency.

A few series of delinquent girls are included in some of these studies. However, the primary emphasis had been placed upon the ecological aspects of delinquency among males.

The findings of this study were surprisingly uniform in every city. The higher rates in the inner zones, and the lower rates were in the outer zones. The rates declined regularly with progression from the innermost to the outermost zones in all the cities except three. In Omaha, Birmingham, and Boston the rates were unexpectedly high in outermost zones and somewhat higher than in intermediate zones. These exceptions can be explained by the presence of industrial areas near the periphery in these cities and the variation in policy of different courts in greater Boston.

The findings were corroborated by studies for other cities like that by T. B. Maller of New York City. They all demonstrate that serious types of juvenile delinquency are concentrated in certain parts of the American city and that juvenile delinquency thins out until it almost vanishes in the better residential districts.

that the distribution of juvenile delinquents in space and time follows the pattern of the physical structure and of the social organization of the American city. This fact was assumed as a hypothesis derived from the fact that the main trend in city growth is expansion from the center to the periphery and consequently physical deterioration of residences and social disorganization will be in the central zone, least at the outskirts and moderate in the middle zone. The incidence of juvenile delinquency would be expected then, to be highest in the residential areas of the center of the city and to decrease regularly to the periphery.

In the attempt to work on their assumption, the authors set up for the majority of the cities studied, concentric zones by arbitrarily marking off uniform distances of from one to two miles. Delinquency rates were calculated by taking for each zone the ratio of official juvenile delinquents to the population of juvenile court age.

A variety of statistical data were utilized in analyzing the variations in rates of delinquents by geographic areas in the American cities for the purpose of determining the extent to which difference in the economic and social characteristics of local areas parallel variations in rates of delinquents. The methods employed included spot maps, statistical tables showing the rates of delinquents and economic and social variables computed for large zones and classes of areas, zero-order correlations, and higher order correlations.

In this study the Chicago delinquency data is dealt with much more in detail than the other cities' data.

8. What are the implications for treatment and prevention of wide variations in rates of delinquents in different types of communities?

The authors, however, do not assume to provide an answer to all of these questions. They think that the study is fruitful enough in presenting certain facts which are useful in analyzing the nature of the problem of juvenile delinquency in urban communities and which have definite implications for the development of control techniques. They hope that the data in their volume will help to serve the purpose of developing therapeutic and preventive programs for the problem of delinquency by focusing attention upon the need for broad programs of social construction and community organization. The authors think, according to the findings of their study, that successful treatment of the problem of delinquency in large cities will entail the development of programs which seek to effect changes in the conditions of life in specific local communities and in whole sections of the city. They state that diagnosis and supervision of the individual offenders probably will not be sufficient to achieve their ends³⁰. Their ideas are suggested by Plant's statement saying :

"The effects of social institutions upon the personality — those ways in which the cultural pattern in one or another way affect the working out of the individual's problem — are of only academic importance unless we can in one way or another alter the environment to meet the needs that appear."³¹

The present study covers twenty cities, including tens of thousands of juvenile delinquent cases. The conclusive and significant facts established in the findings is

other large cities in the United States, and differential characteristics of local communities with varying rates of delinquents. Questions which this study attempts to explore in regard to the ecology of delinquency and crime in American cities are, according to the authors, as follows:²⁰

1. To what extent do the rates of delinquent criminals show similar variations among the local communities in different types of American cities ?
2. To what extent do variations in rates of delinquents correspond to demonstrable differences in the economic, social, and cultural characteristics of local communities in different types of cities ?
3. Does recidivism among delinquents vary from community to community in accordance with rates of delinquents ?
4. How are the rates of delinquents in particular areas affected over a period of time by successive changes in the nativity and nationality composition of the population ?
5. To what extent are the observed differences in the rates of delinquency between children of foreign and native parentage due to a differential geographic distribution of these two groups in the city ?
6. Under what economic and social conditions does crime develop as a social tradition and become embodied in a system of criminal values ?
7. What do the rates of delinquents, when computed by local areas for successive periods of time, reveal with respect to the effectiveness of traditional methods of treatment and prevention ?

industrial sections, and low incidence in the outlying residential neighborhoods.²⁶

One of the most distinctive characteristics was the pronounced similarity in the distribution of the cases in 1935 and 1936.²⁷

Spatial distribution of juvenile delinquents according to sex does not seem to reveal any very unique or significant characteristics.

In his volume, Schmid demonstrated some results he obtained previously from a study in St. Paul. This study demonstrated some correlation between delinquency and other factors. The co-efficient correlation between delinquency and those factors was as follows²⁸: the average rental value of the dwelling = .35, the proportion of owneroccupied dwelling units = -.38, the proportion of overcrowded dwelling units = +.38, the proportion of dwelling units needing major repairs = +.31, and the proportion of population classified as foreign white born = +.22.

III.—JUVENILE DELINQUENCY TRENDS IN CHICAGO

This chapter deals with the study of Clifford Shaw and Henry McKay in their volume of 1942 entitled «Juvenile Delinquency And Urban Areas : A Study Of Rates Of Delinquents In Relation To Differential Characteristics Of Local Communities In American Cities».

This volume brings the delinquency data for Chicago up to date. Besides, it provides comparative data for several

of the others were similar. From four to five times there were as many delinquent boys as girls in whites and two delinquent girls for one boy in Negroes.

Schmid found that a much larger proportion of girl than boy delinquents come from broken homes. Death and divorce were relatively more important in disrupting the homes of delinquent girls than those of boys. From the data Schmid found it is impossible to evaluate the relationship between delinquency and Parental status.²³

Reasons for reference to Juvenile Court in 1936: Larceny 40. percent: (7.7 percent stolen automobiles and 31.2 percent other thefts). Traffic violations rank second: 28.8 percent, then comes act of carelessness, sex offence, ungovernability, burglary or unlawful entry, and truancy.²⁴

The relative frequencies of the specific complaints differed markedly between the male and female groups. In 1936, 75.5 percent of cases had previous court records, 26.9 percent boys and 18.2 percent girls - the boys being noticeably higher. The source of reference to court was mostly the police : In 1936, 81.4 percent by the police, 7.5 percent by parents, 3.3 percent by other individuals, 1.5 percent by social agencies, and 1 percent by probation officer. Disposition of cases in 1936 showed that 60 percent was under court supervision, 42 percent in the homes, under supervision of probation officer, 19.4 percent in institutions, and 5 percent under other agency or individual.²⁵

Spatial distribution in Minneapolis showed high incidence of juvenile delinquency in the areas of social disorganization adjacent to the central business district and large

All his data include cases referred to the Hennepin County Juvenile Court - but how reliable a measure are court cases? Do they include the whole volume of juvenile delinquency occurring in the county? This is the question. However, the author found that between 1924 and 1936 there has been little change in the volume of juvenile delinquency (according to the Juvenile Court cases) in Hennepin County, with a minimum of 940 cases in 1932 and 1933, and a maximum of 1,203 in 1931. The average number of delinquent cases per 1,000 children of juvenile court age in Hennepin County in 1936 was 10.5³⁰.

During the thirteen-year period 1924 to 1936 the percentage of boy delinquents ranged from a minimum of 77.3 in 1926 to a maximum of 83.8 in 1936. These percentages represent ratios of 3.5 and 5.2 boys to 1.0 girl respectively. The median age for boys in 1936 was 15.6 years and for girls 16.1 years; the corresponding mean ages are 15.2 and 15.9 years respectively. It is noticed that there is no distinct delinquent age for either boys or girls. In 1936 no girls but 38 boys under 11 years of age were referred to the Juvenile Court. About 38.0 percent of the boys and 22.0 percent of the girls were under 15 years of age.³¹

In 1936, 97.7 percent of Hennepin County Juvenile court cases were white and 2.3 percent were Negroes. However, the respective rates per 1,000 population between 7 and 17 years of age were 40.0 for Negroes and 10.0 for whites. Of all the cases, 70.4 were native-born of native parentage, 26.1 percent were native-born of foreign or mixed parentage, about 1.0 percent were foreign born, and about 0.5 percent not specified. Those from 7 to 17 years old were fewest among the foreign born group while the rates

as strongly bound together. The social meaning of this appears to be that overcrowded dwellings are concentrated in low rental areas without reference to evidences of old dwellings, vacancies, or dwellings with extra families. Overcrowding is found in areas of multiple dwellings rather than in areas of one-family dwellings. These findings suggest the need of more regulation or supervision of multiple dwellings. Other indications of relationships may be found by further study of the facts.

Before discussing what concerns juvenile delinquency in this study, I would like to quote Dr. Stuart Chapin's comment on the usefulness of this study, saying:

"Although this study will be chiefly useful to Councils of Social Agencies working on a neighbourhood or district basis, it is hoped that business institutions, educational institutions, and public authorities for housing, recreation and other social services can utilize the facts and tentative conclusions. Great cities are in such a continual state of flux and change that no present inferences are final, although they may be helpful.¹⁰"

Schmid's study of juvenile delinquency concerns Hennepin County, including the city of Minneapolis, up to the year 1936. The significance of studying juvenile delinquency areas in relation to the treatment and prevention of the problem is too obvious that it needs no mention here now. Society must not only eliminate or mitigate the various conditions that are conducive to criminal behaviour, but also must devote more attention to the study and treatment of the juvenile delinquent.

Schmid found it impossible to determine whether juvenile delinquency is increasing or decreasing in Hennepin County.

Children's Bureau, city planning bodies, Minneapolis Department, Hennepin County Juvenile Court, Minneapolis Department of Health, Minneapolis and St. Paul Boards of Education, Minnesota State Historical Society, public and private libraries, and local newspapers.

We find in Schmid's study that the trends in population show the probable course of events for the immediate future. Natural areas of the city have been identified by cross-sectional analyses that considered both physical and social factors together. Future planning may find these natural areas worthy of careful consideration. Specific aspects of social deterioration are graphically shown on the maps, piling up in certain neighborhoods and vanishing in others. A combined index of housing has been constructed.

While many factors are considered in this study, only a few generalizations concerning a few of these factors were reached. Juvenile delinquency was not, unfortunately, under those few factors. Most of the correlations or interrelationships were dealing with housing and dwellings.

A tentative analysis of the inter-relationships of these cumulative factors has been made. It has been discovered by partial correlation analysis that for 450 small districts of the Twin Cities the mean rental of dwellings is more closely related to the percentage of dwellings without central heating plant and to the percentage of dwelling units overcrowded, than it is associated with such factors as percentage of units needing repair or over 35 years of age, factors that would ordinarily be considered

and venereal disease in Minneapolis, and, finally, he represents a sociological analysis of suicide.

Moreover the author adds in his appendices brief discussions of : (a) a real reference maps, (b) a brief comparative analysis of urban territorial expansion, (c) police and crime, (d) crime waves and public opinion, and deaths from abortion in the city of Minneapolis between 1927 and 1936.

This study is fundamentally descriptive in character, and is based chiefly upon statistical facts. As a matter of fact it contains very few definite generalizations concerning certain inter-relationships, and consequently contains very few direct recommendations for improvement of social conditions. In this concern the author says that his study makes no pretense of being an exhaustive treatise, but is rather a summary outline of some of the more significant and basic aspects of community life in the Twin Cities.¹⁸ However, an examination of the contents of this study should help to stimulate efforts in the direction of social betterment.

The author should be given credit, first for collecting a great mass of complex facts with great energy and patience, and second for his preliminary analyses that will be helpful in community planning.

The basic data for this study were derived from published reports, special transcripts, and original files of numerous public and private agencies such as : The United States Bureau of the Census, Federal Housing Administration, Federal Bureau of Investigation, United States

The major interest here is to pick out the significant parts of this study which are dealing with juvenile delinquency. Nevertheless, a general idea of the study as a whole will be mentioned before stressing on those ecological facts of crime and juvenile delinquency.

The main aim of the author is to analyze and interpret certain phases of urban development and community life in the two major cities of Minnesota : Minneapolis and St. Paul. He divides his plan into four parts. The first is dealing with the growth and expansion of Minneapolis and St. Paul. This includes a general historical analysis of the growth and expansion of the Twin Cities and a study of the natural history of the central business district of Minneapolis. The second part deals with population trends. Here the author analyzes those trends and characteristics according to sex, age, nativity and race. The third part deals with housing in Minneapolis and St. Paul in terms of materials of construction, types, age, condition of residential structures, housing values, rents, tenure, size, density, occupancy, conveniences, equipment, fuel heating apparatus, mechanical refrigeration, bathing and toilet facilities, running water, electricity, and garages.

Finally, the fourth part is concerned with the treatment of social and personal disorganization as limited to crime, juvenile delinquency, commercialized vice and venereal diseases, and suicide. Under this he presents an analysis of marriage and divorce in Hennepin and Ramsey Counties, a study of major crimes in Minneapolis, a brief sociological presentation of the problem of juvenile delinquency in Minneapolis and the remainder of Hennepin County, a survey of commercialized prostitution

centers of commerce and heavy industry had the highest rates, while those in outlying residential communities of higher economic status were more or less uniformly low.¹⁷

In the recent years, additional studies of the ecology of delinquency and crime have been made in a number of American cities. All of these studies revealed rather wide variations in the rates of delinquency by local areas. Some of these studies focused attention almost exclusively upon variations in rates among areas while in others the rates were correlated with indexes of varying community backgrounds. In general, these studies support the findings reported by Shaw and others in their study of delinquency areas in Chicago in 1929.

The last two recent ecological studies of Calvin Schmid in 1937, and Shaw McKay in 1942, will be reviewed and discussed as to their concern with juvenile delinquency, in the following part of this article.

II.—JUVENILE DELINQUENCY TRENDS IN MINNEAPOLIS AND ST. PAUL

This chapter deals with the study of Calvin F. Schmid Published in 1937 in his book entitled «Social Saga Of Two Cities: An Ecological Study Of Social Trends In Minneapolis and St. Paul». This book presents systematically a great number of facts about Minneapolis and St. Paul. This includes important factors such as: crime, juvenile delinquency, health, housing, population composition, structure and trends, dwelling rentals, dwelling valuations, home conveniences and equipment, occupancy, crowded living conditions of families, and home ownership and vacancy.

In 1915, Ernest Burgess carried out a survey in Lawrence, Kansas. This study is entitled «Juvenile Delinquency: Geographic Distribution, Number And Rates In Various Districts».

Burgess found a wide variation between both the number of cases and the rates of delinquents among the several areas. For instance, the proportion of juvenile delinquency in the fourth ward in Lawrence was three times as large as any other ward. This indicates that certain aspects were present in the fourth ward and absent elsewhere in Lawrence. Burgess also found a low delinquency rate in the fifth and sixth wards in North Lawrence - a semi-rural community, which was far from industrial end business part, and had play opportunities¹⁵.

In 1917, McKenzie made a study in the city of Columbus, Ohio, showing the actual geographic distribution of the homes of juvenile delinquents there, and the rates of delinquents by wards, along with the indexes of neighborhood situations, and an intensive study of the local community. McKenzie found that the rate of delinquency ranged widely among sixteen wards of the city¹⁶.

In 1929, Clifford Shaw and others presented their famous study of Chicago, Illinois, in their volume entitled «Delinquency Areas.» They reported the distribution of home addresses of about sixty thousand male persons in Chicago who had been dealt with by the school authorities, the police, and the courts as actual or alleged truants, delinquents, or criminals. These three groups were found to be of wide variation among the local communities in the city. «The low-income communities near the

varied widely from one city to another and from one province to another.

In 1925, Cyril Burt published his volume, «The Young Delinquent,” in which he presents and discusses his observations in his study of juvenile delinquency in London. It is interesting to know that some of these early observations received statistical confirmation.

Burt found that the areas having the highest rates of juvenile delinquency in London, were located adjacent to the central district of London, while those areas having the lowest rates were located in the outlying sections near the periphery of the city. Another finding was «low neighborhoods» having high rates of delinquency. He also found that the areas of delinquency correspond rather closely to the poverty areas.¹²

B.—*In The United States :*

One of the early studies was in 1912 made by Sophonisba Breckinridge and Edith-Abbott, showing the geographical distribution of juvenile delinquency cases in Chicago city. They found that a disproportionately large number of cases were concentrated in certain areas of the city.¹³

Breckinridge and Abbott study has been criticized because they did not relate the number of delinquents to the population in the various districts of the city. Also, the delinquency rates by geographic units were not computed. So the only conclusion which this study leads us to is that the concentration of cases in certain areas is due to greater density of population in these areas.¹⁴

In a report by W. Rawson, who studied the criminal's distribution among the counties of England and Wales in 1839, he states that he found the number of known criminals vary widely in relation to population - being five times greater in some counties than in others.⁴

Archibald Allison, in his volume entitled «The Principles of Population and The Connection with Human Happiness,» emphasized upon the influences of «low neighborhoods» on delinquents and criminals.⁵

In 1856, John Glyde studied the towns and counties of England and Wales and found that the number of known criminals varied widely in relation to the population. He also found that there was a wide variation in delinquency between rural and urban districts, and between different cities at the same time.⁶

Another study was made by Henry Mayhew in England in 1862. In this study, entitled «Delinquency And Crime In England» he found that the range of criminality was too wide - being in certain counties almost four times greater than in others.⁷ In his volume, « London Labor And the London Poor,» Mayhem also emphasized «low neighborhoods and their influence.»⁸

In 1890, Gustav Aschaffenburg, presenting the data in Germany and Austria, found that the number of convicted persons there varied widely in relation to population in the different government districts.⁹

In other studies in Italy, by Lombroso¹⁰ and Niceforo¹¹ in 1897, they found that both the number of criminals per unit of population, and the incidence of certain types of crimes

The present article deals with some facts regarding the ecology of one of the serious elements of social disorganization, namely juvenile delinquency, as it appears in the western world with special emphasis on the United States of America. The first part of the article presents a brief historical background of some well known ecological studies in the field of crime and juvenile delinquency in both Europe and the United States. The second and third parts are devoted to two important and rather recent ecological studies of juvenile delinquency carried out in three metropolitan cities in the United States - one in Minneapolis and St. Paul (Minnesota) by Calvin Schmid, and the other in Chicago (Illinois) by Clifford Shaw and Henry McKay.

I.—ECOLOGICAL STUDIES OF CRIME AND JUVENILE DELINQUENCY : HISTORICAL BACKGROUND

This is just a general and brief review of some important ecological studies dealing with crime and juvenile delinquency in the nineteenth and twentieth centuries in Europe and the United States with no special interpretation or personal comment. More efforts are devoted, as shown later, on the two more recent ecological studies in juvenile delinquency of Calvin Schmid and Shaw-McKay.

A.—In Europe :

In 1833, Andre Michel Guerry in France made a study entitled «Essai Sur La Statistique Morale De La France», where he computed the crime rates for the eighty-six departments of France, during the period from 1825 to 1830. Guerry found as a result of this study that the number of persons accused of crime against the person, and, or against property vary distinctively from one department to another³.

Ecology of Juvenile Delinquency

BY

Dr. BADR-EL-DIN ALI (B.A., M.A., Ph.D.)

Lecturer of Sociology - Ain Shams University

According to F. Stuart Chapin :

"Community planning is needed to correct the social difficulties into which we have blundered in the growth of our cities; it is also needed to prevent the recurrence of costly social problems. Facts are required as a basis for intelligent community guidance. But mere facts are insufficient. Knowledge of the cause and effect of relationship is fundamental to planning that seeks to prevent the recurrence of factors which lead to social and civic deterioration¹."

There is a greater need today than ever before for accurate, systematic, and detailed information concerning social and economic life in the modern city. There is a growing realization that the more serious problems of community life that constantly press for solution cannot be dealt with effectively without a wider and deeper understanding of the forces and conditions producing them, and that this understanding can be attained only by thorough and scientific study.

In any ecological study dealing with the several elements of social disorganization, facts are the basis for an intelligent and reasonable generalization. Facts of these kind are complex, inter-related and cumulative. And as Chapin says : «It is necessary to break down the mass into its related parts before the meaning of them can be ascertained»².

Liver and kidney obtained from injected animals were also examined after hydrolysis.

SUMMARY AND CONCLUSION

It would be concluded that chromatography can be used for qualitative detection of antimony. Quantitatively, it cannot be considered as an accurate method. Polarographic and oscillographic methods are two reliable methods for the micro-determination of antimony, both in solution and in extracts of tissues.

The studies revealed that a medium of IN HCl and 3N NaCl is most convenient for polarographic analysis, whereas, a normal solution in HCl is very satisfactory for oscillographic analysis.

The best treatment of urine, blood and tissues is found to be hydrolysis under reflux with 50% HCl for a period of 3 - 6 hours. The presence of excess proteins hinder the estimation of antimony. If present in excess, it is recommended to get rid of the left-over proteins by the use of an oxidising agent.

REFERENCES

1. — Smith O.C. "Inorganic Chromatography", 1952.
2. — Brustall F.H., Davies G.R., Linstead R.P., Welle R.A., J. Chem. Soc. 1950, 516.
3. — Lederer E., and Lederer M. "Chromatography", 1957.
4. — Bamford F., "Poisons, their isolation and detection", 1947.
5. — Polaroscope Type "P. 576" Pamphlet, Praha, Czechoslovakia.
6. — Heyrovsky J. & Kalvoda R., "Oszillographische Polarographie Mit Wechseldstrom" 1960, Akademik Verlag, Berlin.

Effect of blood constituents :

The same results as with polarography were obtained i.e. there was no detectable effect on the antimony cut except with iron in its ionic form. Such free iron was not obtained with blood solution, as it seems that iron is bound in haemoglobin in a stable complex form, which has no effect on the polaroscopic estimation of antimony.

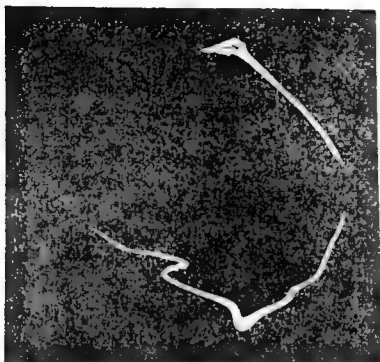
Examination of urine and blood :

The urine and blood were hydrolysed and figures 3 and 4 are those of blank urine and urine containing 20 ugm. antimony, blood gave the same results as urine. The range of concentration of antimony in urine or blood lies between 10 and 30 ugm. antimony/ml. It must be born in mind that a comparison of the depth of the incision obtained in case of urine with a pure antimony solution is of no value, since both media differ in salt content and viscosity.

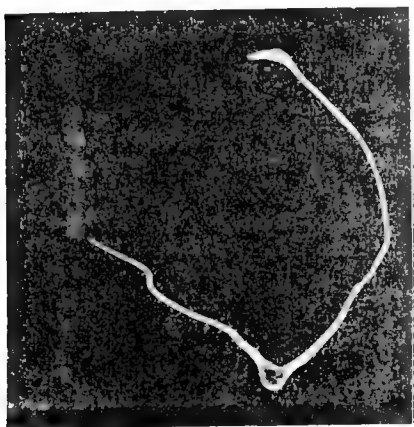
Examination of tissues :—

The solution prepared from the incineration of tissues were also examined polaroscopically. The same results as given with polarographic examination, concerning the great loss of antimony, was also observed with the polaroscopic examination.

Hydrolysis of tissues gave better results. It was noticed that the cut was shallower than that expected with 20 ugm. antimony such decrease in the depth of the cut is due to the increased viscosity of solution under examination. Therefore, a comparison of the depth of the incision obtained in case of organic materials with a pure solution of antimony, is of no value, since both media differ in the salt content and viscosity.



(FIGURE 1)



(FIGURE 3)

The apparatus is a complex system of electronic device which expresses the function $\frac{dR}{dE} = f(E)$. (5). The picture of the function for a pure basic electrolyte has an oval shape. Figure 1 is the picture given with 1 N HCl. The upper half represents cathodic processes, and its lower half the anodic ones. In the presence of a depolariser, the curve shows an incision. (figure 2)

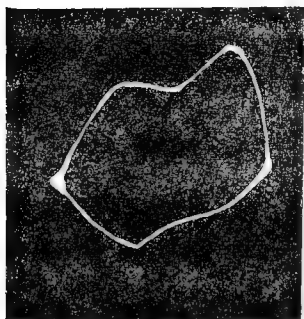
Qualitative detection of antimony :

The position of the incision on the horizontal axis indicates a potential which characterises the nature of the element. Using a mixture of antimony, copper and lead, it is obvious that such elements cannot be mistaken one for the other, since the position of their cuts on the potential axis are different.

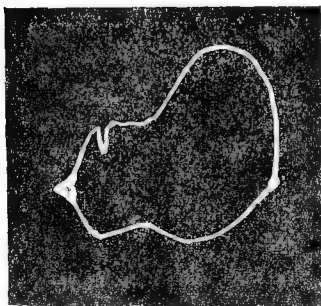
The qualitative analysis is expressed in term of a quoeficient Q (6), which represents the ratio between the distances on the left and the right of the cut. The Q value for trivalent antimony was found to be equal to 0.20.

Quantitative estimation of elements :

The incision obtained in the presence of a depolariser is found to increase in depth by the increase of the element under examination. This is made use of in the quantitative evaluation of the element. To measure the depth of the cut on a luminous axis is projected on the polaroscope screen, and is adjusted in a position that the peak of the incision just touches the axis before falling off of the mercury drop. A calibrated potentiometer joined to a rotating scale serves for shifting the horizontal axis and corresponding readings are taken. A calibration curve can thus be built as in the case of polarography.



(FIGURE 1)



(FIGURE 2)

To test the reliability of this method of standard addition, three solutions were prepared, which contained 10, 15 and 20 ugm. antimony / ml. respectively. It is supposed that the solution containing 20 ugm. antimony/ml. would give a wave whose height is double that of the wave given by the solution containing 10 ugm. antimony, and one half times that wave given by solution containing 15 ugm. antimony. This was exactly the case, they gave the heights of 28.5, 47.7 and 57 mm. respectively starting from the least concentrated.

Examination of tissues :

The incineration method of Stryzowski (4), was first applied. It was not possible to regain the whole amount of the antimony added. Such loss mounted up to 4/5th. of the original amount of antimony.

Hydrolysis of tissues was again resorted to, and was seen that although the waves of hydrolysed muscle were stretched as compared with the wave of pure antimony solution, yet the wave heights in both cases were nearly the same, about 36 mm. each. This indicates the complete regaining of antimony through hydrolysis.

Mice were injected with increasing doses of tartar emetic solution. After the third injection, the animals were killed, the liver and kidneys were again treated by hydrolysis and examined. Excellent results were obtained.

Oscillographic or polaroscopic estimation of antimony :

The apparatus used was Polaroscope KRIZIK P576. The oscillographic method is based upon the same principle as polarographic i.e. the polarization of the dropping mercury electrode.

the antimony wave when it is found in its ionic state (Fe^{+++}).

However, when it is bound in a complex form, as it is the case in haemoglobin, no effect appears on the polarographic reduction waves of antimony.

Blood and Urine :

Experiments were done to regain a known amount of antimony added to urine and blood, which in turn were treated by hydrolysis under reflux for 3 hours. They were found to give identical waves.

A comparative study was carried out to find the effect of blood proteins after hydrolysis on the antimony wave. The waves of a pure antimony solution containing 20 μg m. antimony/ml. in 1N HCl, was plotted side by side with the wave of solution of blood after hydrolysis containing the same amount of antimony. The waves were not easily differentiated one from the other. The heights of the waves were 65 and 64 mm. respectively, which is in the limit of experiment error.

Quantitative estimation by standard addition :

This method is used only in polarography. The principle of the method is to take two equal volumes of solution containing a known concentration of the element under examination. The first is diluted to a certain volume with the unknown solution. The two waves are then plotted superimposed i.e. one over the other starting from the same point. The difference in height of the two waves, is the increase given by the unknown, and thus the concentration of this element is calculated.

a faint yellowish area, due to the small amounts of antimony present in original solutions. It is important to notice that less than 2 ugm. antimony/spot, will not give detectable colour on the chromatographic paper.

Polarographic estimation of antimony :—

The apparatus used was a pen recorder Polarimeter type PO 3f. The anode or the reference electrode was 4N Na Cl solution.

Solutions containing 2 to 10 ugm. of trivalent antimony per ml. of solution, in 1N HCl, were plotted polarographically.

Qualitative Detection :

The elements are recognised in the polarographic technique by measuring their half-wave potential ($E_{\frac{1}{2}}$) the ($E_{\frac{1}{2}}$) for trivalent antimony was found to be equal to 0.145 V. using 4N NaCl solution as an anode.

Quantitative Estimation :

The concentration of an element is estimated by measuring the height of the polarographic wave obtained. The calibration curve can thus be built, by plotting the height of the waves measured in mm. against the concentration of antimony in ugm./ml. It gave a straight line.

It was found that the best normality for the supporting electrolyte was 1N HCl. Better waves still were obtained when using a combination of 1N HCl and 3N Na Cl.

Trials were made to study the effect of normal constituents of blood on the height and shape of the antimony waves. Within the range of concentrations found in blood, no detectable change occurred on the polarographic waves of antimony, with the exception of iron. Iron affects

the paper, especially with smaller amounts of antimony, rendering its resultant colour much fainter than that expected.

More dilutions of antimony solution were also used starting from 2 ugm. up to 10 ugm. antimony/spot, to find out the least amount of antimony that can be detected chromatographically by the naked eye. It was interesting to find out that even with such dilutions as 2 ugm. of antimony, a yellowish area just detectable was obtained, but not as a definite spot as with larger amounts.

Attempts were then done to re-extract antimony present on paper as a sulphide in a solution to be estimated colorimetrically. A coloured spot containing 50 ugm. antimony was cut out, put in a test tube and 1cc. of 5% sodium hydroxide in 60% alcohol, which is an excellent solvent for antimony sulphide, was added. After being sure that all the yellow colour of antimony sulphide previously present on paper had disappeared, the solution was decanted in another tube, to which is added a few drops of 50% HCl, and 1 drop of 1% gelatin, to regain the coloured sulphide in suspension. And as the smallest capacity cuvette obtained in our universal colorimeter was 1.5 cc. capacity, it was found that 50 ugm. antimony after extraction gave a very faint colour with such 1.5 cc. dilution, and it was found to be the least amount of antimony that can be detected after re-extraction. Such amount in a spot is considered to be a too much amount to be expected in toxicological materials.

Spots of hydrolysed urine, blood and tissues were also applied to chromatography papers, and developed in the usual way. The antimony appeared in all cases as

Other organic solvents were tried, and they were :

- 1.—Butanol-HCl (36%) saturated with water.
- 2.—Methyl acetate 63, Methanol or Methyl alcohol 12 and 10% aqueous oxalic acid solution 20. (283).
- 3.—Butanol saturated with 3N HCl.
- 4.—Acetic acid 8, acetone 1.5 and water 1.5.

After developing the paper strips to which the antimony drop was applied, in such solvents just mentioned for 24 hours, the strips were taken out, the solvent front marked, and papers were left to dry. They were then soaked in H₂S water to define the travelling antimony as yellowish spots. The best solvent, which gave a definite spot was found to be Butanol saturated with 3N HCl, and therefore it was used throughout our chromatographic work.

The R_f for trivalent antimony was found to be equal to 0.96, on S & S 2043 chromatographic paper.

Quantitative estimation of antimony by paper chromatography :

Spots containing 10, 20, 30, 40 and 50 μ gm. antimony were applied on paper and treated accordingly as previously mentioned. The given spots gave a wonderful gradation of colours, which can be used as a rough comparative naked-eye colour estimation for antimony, comparing thus an unknown developed spot with a series of freshly prepared spots of known concentrations. Such spots could be accurately determined quantitatively by the densitometer (if available).

The solvent must be always freshly prepared, as using old solvent may result in disfigurement of spots, and sometimes to complete diffusion of antimony on a large area of

Solutions of these compounds were prepared to give final dilutions ranging from 2 to 10 $\mu\text{gm.}$ antimony/ml.

2.—Antimony solutions containing normal constituents of blood namely calcium, magnesium, potassium, sodium and iron.

3.—Urine, blood and tissues were hydrolysed with 50% HCl , on a sand bath under reflux for 3—6 hours.

4.—Injection of experimental animals and examining their livers and kidneys after hydrolysis.

Paper Chromatography :—

Several attempts have been done on separation of antimony on paper chromatography. Pure solutions of both organic and inorganic trivalent antimony compounds, were used as trials to find out the most suitable conditions of development.

Lederer M. (1), describes a method of chromatographic separation of antimony from other common metals. The method consists of placing a drop of a slightly acid (HCl) solution at one end of a strip of Whatman No. 1 filter paper, 2 cms. wide and 15 cms. long, then dipping this end in distilled water until the liquid front has travelled up to a height of 10 cms. On subjecting the strip of paper to H_2S gas or water, the trivalent antimony is expected to develop as an orange spot very close to where the original drop was applied. On carrying out that way of separation, antimony was found to travel with the solvent front and it appeared as an orange spot tailing off at one end, which rendered the R_f inaccurate.

THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH

CHAIRMAN OF THE BOARD

Dr. HEKMAT ABU-ZEID

Minister of Social Affairs

Members of the Board :

Mr. Ibrahim Mazhar

Sheikh Moh. Abou Zahra

Dr. Hassan El Saaty

Mr. M. Salem Gomaa

General K. Redwan El Dib

Mr. M. Abd El Salam

Dr. Ahmad M. Khalifa

Dr. Gaber Abdel-Rahman

Mr. Moh. Fathi

Mr. A. Zaki Mohamed

Mr. H. Awad Brekey

Mr. Y. Abou Bakre

General A. Rafat El Nahas

Mr. Nasr E. Kamel

The National Review of Criminal Sciences

Ibn Khaldoun Sq., Awkaf City, Guezira P.O., Cairo.

EDITOR-IN-CHIEF

Dr. Ahmad M. Khalifa

ASSISTANT EDITORS

Ahmed El Afy

El-Sayed Yassin

Single Issues

Twenty Piasters

Annual Subscription

Fifty Piasters

ISSUED THREE TIMES YEARLY

March — July — November

The National Review of Criminal Sciences

ISSUED BY
THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH
U.A.R.

Les mesures de sûreté judiciaires
Treatment of juvenile delinquents in Poland
Phenomenological analysis of prostitution

IN ENGLISH

Ecology of juvenile Delinquency
Detection and estimation of antimony in toxicological analysis

STUDIES & RESEARCHES
LEGISLATION & JURISDICTION — NEWS



المجلة الجنائية القومية

بمقرها
مركز القوى للبحوث الاجتماعية والجنائية
الجمهورية العربية المتحدة

ذاتية قانون العقوبات

الاكراه البدنى لتنفيذ الحكم بالتمويض

تنظيم البحوث والدراسات العلمية عن السجون

الميكروسكوب الالكترونى فى كشف الجريمة

مدى استفادة الطب العقلى من علم العقاب

بالانجليزية

بعض المشاكل الاساسية فى علم الاجرام

ظهور الزرنيخ فى البول بعد اكل الاسماك

الكشف الدقيق عن المعادن فى العملات المزيفة

مقالات * دراسات وبحوث * آراء * انباء



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

الدكتورة حكمت أبو زيد

وزيرة الشؤون الاجتماعية

اعضاء مجلس الإدارة :

الأستاذ إبراهيم مظهر ، دكتور جابر عبد الرحمن ، الأستاذ محمد أبو زهرة
الأستاذ محمد فتحي ، دكتور حسن الساعاتي ، الأستاذ أحمد زكي محمد ، الأستاذ حسين عوض
بريقي ، الأستاذ محمد سالم جمعه ، الأستاذ يحيى أبو بكر ، اللواء خليل رؤفان الديب
اللواء أحمد رافت النحاس ، الأستاذ محمد عبد السلام ، الأستاذ نصر الدين كامل
دكتور أحمد محمد خليفة .

المجلة الجنائية القومية

ميدان الثبات بمدينة الأوقاف - بريد الجزيرة

رئيس التحرير

دكتور أحمد محمد خليفة

مساعد التحرير : أحمد الألفي - السيد يس

بلد النشر : الناشر ، الطبعة ، سنة
النشر ، الصفحات .

للمقالات من مجلات : اسم المؤلف ،
عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصراً) ،
السنة ، المجلد ، الصفحات .

للمقالات من الموسوعات : اسم المؤلف ،
عنوان المقال (اسم الموسوعة) ،
تاريخ النشر .

وثبتت المصادر في نهاية المقال مرتبة
حسب الترتيب الهجائي لأسماء المؤلفين
وتورد الاحالات الى المصادر في المتن
في صسورة : (اسم المؤلف ، الرقم
المتسلسل للمصدر الوارد في نهاية
المقال ، الصفحات) .

٥ - أن يرسل المقال الى سكرتارية تحرير
المجلة منسوخاً على الآلة الكاتبة من
أصل وصورتين على ورق فولسكاب ،
مع مراعاة ترك هامشين جانبيين عريضين
ومسافة مزدوجة بين السطور .

ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما
يرسل اليها من مقالات الاعتبارات الآتية :

١ - أن يذكر عنوان المقال موجزاً ، وينبع
باسم كاتبه ومؤلفاته العلمية وخبراته
ومؤلفاته في ميدان المقال أو مايتصل به .
٢ - أن يورد في صدر المقال فرض موجز
لرموس الموضوعات الكبيرة التي عولجت
فيه .

٣ - أن يكون الشكل العام للمقال :

- مقدمة للتعريف بالمشكلة ، وعرض
موجز للدراسات السابقة .
- خطة البحث أو الدراسة .
- عرض البيانات التي توافرت من
البحث .
- خاتمة .

٤ - أن يكون ألبات المصادر على النحو
التالي :

للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ،

الإشتراك من سنة (ثلاثة أعداد)

خمسون قرشاً

تصدر ثلاث مرات في العام

مارس - يوليو - نوفمبر

لنن العدد

عشرون قرشاً

المجلة الجائبة القومية

محتويات العدد

مقالات

صفحة

- ١٦١ السيد يس السيد - ذاتية قانون المقويات
٢١١ الدكتور أدوار الدعي - الاكراه البدني لتنفيذ الحكم بالتصويص
٢٣٥ الدكتور بدر الدين علي - تنظيم البحوث والدراسات العلمية عن السجون
٢٦٥ الدكتور أحمد السيد الشريف - الميكروسكوب الالكتروني في كشف الجريمة

دراسات وبحوث :

- ٢٧٥ ماسويل جونز - مدى استفادة الطب العقلي من علم العقاب

آراء :

- ٢٨١ الدكتور ماريو فونتانيرو - مظاهر التكامل بين العلوم البيولوجية النفسية والعلوم القانونية المقابية في المجال التطبيقي العملي

انباء :

- ٢٨٦ الحلقة الدراسية الافريقية الاولى لماملة الأحداث الجانحين داخل المؤسسات
٢٨٧ الحلقة الدراسية الدولية الرابعة عشر لمعلم الجريمة

بالانجليزية :

- ٢٩٨ الدكتور زكريا الدوي - الكشف الدقيق من المصادن في العملات المزيفة
... ... الدكتور يحيى الشريف والدكتور ظهور الزوينخ في البول بعد اكل الاسماك
٢٠٣ البهنساوي
٢١٤ الدكتور سيد مريس - بعض المشاكل الاساسية في علم الاجرام

ذاتية قانون العقوبات *

السيد يس السيد

باحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناية

مقدمة :

يعد موضوع ذاتية قانون العقوبات من أبرز الموضوعات التي تشغل بال فقهاء القانون الجنائي في السنين الأخيرة . ولعل الذي وجه بؤرة الاهتمام اليه ، ذلك الميل المتزايد في كثير من البلدان نحو اللجوء الى الاجزىة الجنائية لتدعيم أحكام التشريعات العديدة التي دعى التطور الصناعى والاجتماعى والاقتصادى الى اصدارها ، حتى يتواءم القانون مع التغير الاجتماعى الواسع المدى الذى يأخذ سبيله فى كل أرجاء العالم . وكان من الطبيعى أن تثار مشكلة ذاتية قانون العقوبات للوصول الى حلول حاسمة فيما يتعلق بالسؤال الرئيسى : هل يتمتع قانون العقوبات بذاتية خاصة تميزه عن باقى فروع القانون ؟ ، أم أنه مجرد أداة مساعدة يخف لتأييد أحكام باقى فروع القانون ، ويمدها بالجزاء الجنائي حتى يكفل لأحكامها الفعالية ، ويضمن لها التطبيق ؟

وأهمية الاجابة على هذا السؤال لاتبدو فى مجرد حسم مشكلة فقهية ، بل أن لها آثارا بعيدة المدى فى التطبيق . ذلك انه اذا قلنا بأن قانون العقوبات له ذاتية خاصة تميزه عن باقى فروع القانون ، فإن ذلك يتضمن تسليمنا بأن لقانون العقوبات وجهته الخاصة فى التجريم والعقاب . ومن ثم يتعين عليه أن يبسط نطاقه على كافة القوانين الخاصة التى تتضمن اجزىة جنائية ، فتخضع بالتالى لأحكامه العامة .

أما اذا انتهينا الى أن قانون العقوبات ليس له ذاتية خاصة ، وأنه مجرد أداة مساعدة لباقى فروع القانون ، فإن دوره يتكشف ليدور فى فلك هذه القوانين الخاصة ليكيف نفسه حسب الطبيعة النوعية لكل قانون .

* اعتمد الكاتب فى كتابة هذا المقال على بحث له سبق أن تقدم به لمعهد العلوم الجنائية بكلية الحقوق ، جامعة القاهرة عام ١٩٦١ ، كجزء من مقتضيات الحصول على دبلوم معهد العلوم الجنائية ، وكان عنوان البحث : « ذاتية قانون العقوبات L'autonomie

والواقع أن دراسة هذه المشكلة على جانب كبير من الوعورة والتعقيد ، فمشكلة ذاتية قانون العقوبات ليست - كما يذهب بعض الكتاب - مشكلة تفسر بعض المصطلحات التي ترد في ثنايا قانون العقوبات ، منمثلة أو شبيهة لمصطلحات من نوعها توجد في فروع أخرى من القانون ، بل هي مشكلة أن وضعت وضعها الصحيح ، كقيلة بأن تؤثر على الجماع الكلى لمشاكل النظرية العامة لقانون العقوبات ، ولكن قليلا من المؤلفين من وضع المسألة هذا الوضع الصحيح (١) .

وموضوع ذاتية قانون العقوبات متعدد الجوانب ، متشعب الأطراف . وقد أملى علينا هذا التشعب المنهج الذي اتبعناه في هذا المقال . فلم يكن في مقدورنا - في مقال وجيز - أن نلم بجميع أطرافه ، أو أن نعرض عرضا مستفيضا للمناقشات الفقهية العديدة التي ثارت بشأنه . لكل هذه الاعتبارات ، أثرنا أن تقتنع بوضع المشكلة في موضعها الصحيح ، وأن نعرض بصورة موجزة لقضاياها الأساسية ، مغفلين كثيرا من التفصيلات التي لا يسعها هذا المقال .

تقسيم :

سيناقش المقال في خمسة مباحث هذه الموضوعات :

الوضع المنهجي لمشكلة ذاتية قانون العقوبات ، قانون العقوبات كنظام قانوني ، مناقشة القضايا الأساسية في ذاتية قانون العقوبات ، نحو نظرية عامة للذاتية قانون العقوبات ، تطبيقات للذاتية .

المبحث الأول

الوضع المنهجي لمشكلة ذاتية قانون العقوبات

١ - معالم المشكلة :

أثارت مشكلة ذاتية قانون العقوبات في مواجهة فروع القانون الأخرى كثيرا من الجدل بين الفقهاء . ويستطيع الباحث أن يلمس

١ - (١) Deloë, T., le droit pénal et son application, Cours de doctorat, Univer
ité Egyptienne, 1956, P.181.

تزايد اهتمام الفقه القانوني بها في السنين الأخيرة من الدراسات الهامة التي عنت ببحثها ومناقشتها (١) .

وليس معنى هذا أن الفقه المعاصر هو الذي أبرز المشكلة ومعنى بحثها ، فقد نارت مناقشات بشأن الذاتية في الفقه القديم منذ القرن التاسع عشر (٢) ، وإن كان ستيفاني يذهب إلى أن الذاتية فيما يتعلق بمسائل التعويض عن الأضرار *reparation* لم تثر إلا حديثاً ، وخصوصاً بعد حكم الدائرة الجنائية بمحكمة النقض الفرنسية (٣) الخاص بإعطاء تعويض للمجنى عليه الذي أسهم بسلوكه في الجريمة أو سهل ارتكابها ، وهو الأمر الذي عارضه فقهاء القانون المدني تطبيقاً لقواعد القانون المدني (٤) .

ويؤيد بيسون (٥) هذا القول ، فيذهب إلى أن ذاتية التشريع العقابي أمر معروف منذ زمن بعيد في تطبيق قانون العقوبات . ويضرب مثلاً لذلك حكم المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات الفرنسي في تعارضه

(١) أنظر بصفة خاصة :

Stefani, G., *Quelques Aspects de l'autonomie du droit pénal, études de droit Criminel, sous la direction et avec un preface de G. Stefani, Paris : Dalloz, 1956.*

Legros, R., *Essai sur l'autonomie du droit pénale, Rev. Dr. Pén. et Crim. (Bruxelles), Novembre, 1956, 143-176.*

Vasseur, *Des effets en droit pénale des acts nuls ou illégaux d'après d'autres disciplines, Rev. Sc. Crim. et Dr. pén. Comp., Janvier, 1951, 1-48.*

(٢) فاسير ، المرجع السابق ، ص ٤ .

(٣) حكم نقض جنائي فرنسي ٧ يونيو سنة ١٩٤٥ ، داللو ١٩٤٦ .

(٤) ستيفاني ، ص ١ من المقدمة .

(٥) Beason, A., *Preface, Dalloz, Répertoire de Droit Criminel et de procédure Pénale, Tom. E., 1953, P. IX.*

مع حكم المادة ٢١٥ من التقنين المدني الفرنسي . ويقرر أن المشكلة تارت حديثا بمناسبة الأحكام التي أصدرتها بعض المحاكم الجنائية ، وتطبيقها للقانون المدني فيما يتعلق بالتعويضات المدنية (١) .

والواقع أن وصف قانون العقوبات باعتباره قانونا جزائيا بحثا sanctionnateur ، أو فرعيا dérivé أو تكميليا Complementary أو مصاحبا accompagnement ، وذلك بالنظر الى علاقته بأنظمة القانون الأخرى الأساسية principal ، أو الأولية primaires ، هذه الأوصاف جميعا كثيرا ما ترددت في فقه قانون العقوبات القديم والحديث على السواء (٢)

ويذهب فوان الى انه « يمكن القول حقيقة أن مشكلة الذاتية ازاء فروع أخرى من القانون لا توجد فقط بالنسبة لقانون العقوبات ، بل انها لتثور أيضا بالنسبة لقوانين أخرى . إذ يثور التساؤل عن ذاتية القانون الضريبي La droit fiscal في مواجهة القانون المدني ، ومدار البحث حول معرفة ما اذا كان على القانون الضريبي أن يتبنى التكييفات القانونية Qualifications Juridiques للقانون الخاص ، أم أن له أن يطرحها ويتبنى مصطلحات أخرى أكثر تناسبا مع غاياته النهائية (٣) ؟

(١) انظر :

Voin, L'exercice de l'action oivil en cas de participation volontaire de la victim
à l'infraction pénal, Rev. Sci. Crim. dr. pén. Comp., Juillet-Septembre, 1952
346-357.

وقد حلل فوان في هذا المقال أحكام القضاء وعرضها عرضا نقديا وذلك بالنسبة لجرائم
الضرب والجرح ، والقوادة Proxénétism ، والفعل الفاضح العلني ،
والنصب ، وأصدار شيك بدون رصيد ، والأجهاض .

وانظر أيضا :

Huguency, Les domunage-interets dus par la souteneur a la prostitué, Note
dans Rev. Intern. Dr. pén., 1946.

(٢) دي لوجو ، المرجع السابق ، ص ١٨٠ وما بعدها . ويحيل دي لوجو في بيان
هذه المصطلحات على دوكو والتالوزي وبيروثلي .

(٣) المذكور في دي لوجو ، نفس المرجع ، نفس الموضع . وانظر بهذا الضدد :
دكتور ندرى نقولا ، ذاتية التشريع الضريبي ، رسالة دكتوراه ، عام ١٩٦١ ، دكتور
حسين المرصفي ، التجريم في تشريعات الضرائب ، دار المعارف ، عام ١٩٦٢ .

ونستطيع مما سبق ان نلمس ان مشكلة ذاتية قانون العقوبات على جانب كبير من الأهمية ، سواء من الناحية النظرية أو العملية .

وقد استطاع القضاء في فرنسا وبلجيكا ان يحل المشاكل المخددة التي عرضت له في العمل في كل حالة على حدة بدون صعوبات ظاهرة ، وبغير تناقض واضح ، ولكنه فعل ذلك بطريقة تجريبية (١) d'un manière empirique وقد أظهر ذلك عدم الصيغة الكلاسيكية التي مؤداها ان « قوانين العقوبات هي نوع خاص من القوانين التي تكفل الجزاء لباقي القوانين (٢) » .

وقد ظهرت في السنوات الأخيرة حاجة ملحة الى استخلاص نظرية عامة لتفسير وتبرير الحلول التي يضمها القضاء ، خصوصا وقد زال ذلك الاتجاه الفقهي الذي كان يريد ان يقصر دور العلم العقابي على مجرد تطبيقات بسيطة على المواد ، ومال الى الاختفاء عدم المبالاة — شبه التقليدي — بحل المشاكل العامة في قانون العقوبات . وهكذا رأينا في السنين الأخيرة بعض الفقهاء — وخصوصا أولئك الذين يعنون بمشكلة التفسير بمعناه الضيق — يولون هذه الاعتبارات اهتماما ملحوظا (٣) . واذا كانت ذاتية قانون العقوبات تجد قبولا في الفقه المعاصر ، فما ذلك الا لانها تحمل في طياتها اتجاهات جديدة لقانون العقوبات (٤) .

(١) يستخدم لفظ تجريبي empirique . في العلوم الاجتماعية بمعنى اجزاء البحوث او حل المشكلات من طريق الخبرة المادية . وبغير الاستعانة بنظرية علمية . واستخدام هذا المصطلح في مجال القانون ينطبق عليه المعنى السابق ، وتفسر ذلك ان القضاة اضطروا الى ان يستعينوا بخبراتهم الخاصة وبالمنطق القانوني لحل المشاكل المتعلقة بالمادية ، اذ لم يكن تحت ايديهم نظرية عامة من ذاتية قانون العقوبات تضبطها وتضع لها القواعد والمعايير .

(٢) ليجرو ، المرجع السابق ، ص ١٤٤

(٣) Troiss; L'interpretation des lois pénales; Rev. Dr. Pén. et Crim., Février, 1963, 411-446.

(٤) فاسير ، المرجع السابق ، ص ٦ .

٢ - موقف الفقه الجنائي المصرى :

لم يتعرض الفقه الجنائي المصرى - قديمه وحديثه - بصورة مباشرة لمشكلة ذاتية قانون العقوبات ، غير أن بعض المؤلفات لم تخل في بعض الأحيان من إشارات - ولو أنها مجاملة وعابرة - إلا أنها تدل على الوعي بالمشكلة . ومن أبرز الأمثلة على ذلك مؤلف الأستاذ على بدوى « الأحكام العامة في القانون الجنائي ، الجزء الأول : في الجريمة » ، ١٩٣٨ . إذ يقرر وهو بسبيل الحديث عن صلة القانون الجنائي بالقوانين الأخرى : « إذا كان للقانون الجنائي صلة بغيره من القوانين العامة أو الخاصة على الصورة التى سبق بيانها ، وإذا ترتب على هذه الصلة أن مدنها بالجزاءات الجنائية المقررة أكثر من نظمها ، فإن للقانون الجنائي في هذه الحالات وجهته الخاصة به والتي تميزه عن غيره من القوانين ، وهى حماية مصلحة المجتمع ، لا المصالح الفردية ، وتوطيد النظام والأمن في البلاد وهى الوجهة التى يتخذها في عقاب أمور أو أفعال لا تمس عن قرب أو بعد أى قانون آخر ، مثل حالات التشرد والتسول (١) » . وهناك - الى جانب ذلك - بعض المؤلفات أغفلت مجرد الإشارة الى الموضوع (٢) .

(١) على بدوى ، الأحكام العامة في القانون الجنائي ، الجزء الأول في الجريمة ، ١٩٣٨ ، ص ٦٠ من المقدمة .

وأنظر أيضا : دكتور السعيد مصطفى السعيد ، الأحكام العامة في قانون العقوبات ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٣ ، وفيه إشارة عابرة (ص ٤) تحت عنوان : صلته (قانون العقوبات) بفروع القانون الخاص كالقانون المدني والقانون التجارى .

وأبضا : محمود إبراهيم اسماعيل ، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات ، القاهرة : دار الفكر العربى ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٥ ، وفيه إشارة عابرة (ص ٤) لمصلحة القانون الجنائي بالقانون المدني .

(٢) أنظر : دكتور محمد كامل مرسى ، دكتور السعيد مصطفى السعيد ، شرح قانون العقوبات المصرى الجديد الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ ، القاهرة ، مطبعة مصر ، الجزء الأول ، الطبعة الثالثة ، ١٩٤٦ .

وأنظر أيضا : دكتور على راشد ، مبادئ القانون الجنائي ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، الجزء الأول في مبادئ التجريم والمسئولية الجنائية ، ١٩٤٨ .

والواقع أننا لم نجد في الفقه المصرى دراسات لمشكلة ذاتية قانون العقوبات باعتبارها مشكلة منهجية . غير أن بعض المؤلفات العامة في القسم العام من قانون العقوبات التى ظهرت حديثا تشير الى المشكلة في اجمال وتضعها موضعها الصحيح . نجد ذلك في مؤلف الدكتور محمود مصطفى « شرح القسم العام من قانون العقوبات » . في طبعته الرابعة (١٩٥٩ - ١٩٦٠) . فقد عرض للمشكلة عرضا نقديا تحت عنوان « قانون العقوبات وفروع القانون الأخرى (١) » حيث استعرض مجمل الآراء المختلفة في مشكلة الذاتية . ونجد اشارة تفصيلية الى المشكلة في مؤلف الدكتور محمود نجيب حسنى « شرح قانون العقوبات القسم العام ، النظرية العامة للجريمة » ، حيث عرض للمشكلة وانتهى الى أن لقانون العقوبات ذاتيته واستقلاله وذلك بعد أن انتقى من بين النظريات المنكرة للذاتية نظرية الفقيه الألماني *Binding* مبدئيا حيث عرضها عرضا نقديا وجيزا وانتهى الى رفضها (٢) .

وإذا تركنا المؤلفات العامة جانبا وانتقلنا الى الدراسات الخاصة ، لا نجد في الميدان سوى مؤلف الدكتور أحمد محمد خليفة « النظرية العامة للتجريم » حيث يناقش المشكلة تحت عنوان : « العمالة الجنائية للمصلحة » وينتهى الى الإقرار بذاتية قانون العقوبات في مواجهة باقى فروع القانون (٣) .

نخلص من هذا كله ، الى أن مشكلة ذاتية قانون العقوبات لم تنل ما تستحقه من دراسة في الفقه الجنائى المصرى .

٣ - موقف القضاء المصرى :

نستطيع أن نقرر أن القضاء المصرى - وعلى غرار القضاء الفرنسى والبلجيكى - استطاع أن يحل المشاكل التى عرضت له ، ولكن بطريقة تجريبية أيضا ، فلم تكن هناك نظرية واضحة المعالم أمام القضاء يستهدونها في إصدار احكامهم في الاقضية المختلفة .

(١) دكتور محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات ، القسم العام ، القاهرة : مطابع دار الكتاب العربى ، الطبعة الرابعة ١٩٥٩ - ١٩٦٠ ص ٦ وما بعدها .

(٢) دكتور محمود نجيب حسنى ، شرح قانون العقوبات « القسم العام ، النظرية العامة للجريمة » ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٢ ، ص ١١ وما بعدها .

(٣) دكتور أحمد محمد خليفة ، النظرية العامة للتجريم : دراسة في فلسفة القانون الجنائى ، رسالة دكتوراه ، دار المعارف ، ١٩٥٩ ، ص ٢١ وما بعدها .

٤ - وضع المشكلة :

يضع بعض الفقهاء مشكلة الذاتية على اساس انها بحث لوجه النزاع حول العلاقة التدرجية *rapport hiérachique* بين القانون المدني والقانون الجنائي .

وهذه وجهة نظر خاطئة . والدليل على ذلك ان المحاكم الجنائية حلت الكثير من المشاكل التي تتعلق بفروع اخرى من القانون غير القانون المدني . فقد تعرض القضاء الجنائي لبحث تعريف الموظف الفعلي *fonctionnaire de fait*

واثار ذلك مشكلة الروابط التي تربط قانون العقوبات بالقانون الادارى ، كما تعرض ايضا لتعريف الشيك في جريمة اصدار شيك بدون رصيد ، واثار ذلك مشكلة صلة قانون العقوبات بالقانون التجارى (١) .

والواقع ان الوضع الصحيح للمشكلة هو : تكييف وضع قانون العقوبات بالنسبة لباقي فروع القانون لتبين ما اذا كان مستقلا بذاته ، او انه على العكس - وكما يؤكد بعض الفقهاء - قانون مساعد *auxiliaire* لباقي فروع القانون ، كالقانون المدني والقانون التجارى والقانون الادارى . اى ان مهمته الحقيقية - في نظرهم - تنحصر في التدخل لضمان احترام باقى القوانين ، لكى يكفل الجزاء بطريقة اكثر فعالية على خرق نصوص القانون (٢) . والسياق المنطقي لهذا الراى الاخير يؤدى الى القول ان قانون العقوبات لايتدخل عندئذ في الحدود الضيقة لهذه القوانين المختلفة ، ولا يخلق التزامات جديدة ولا حقوقا جديدة ، اى انه قانون جزائى بحت .

٥ - تحديد نطاق المشكلة :

يفرق دى لوجو بين ثلاثة انواع من الذاتية (٣) :

١ - الذاتية العلمية : *L'autonomie scientifique* .

(١) دى لوجو ، المرجع السابق ص ٢١٦ . وايضا : هوجنى ، تعليق سابق الذكر في المجلة الدولية لقانون العقوبات .

(٢) فاسير ، المرجع السابق ، ص ٤ .

(٣) دى لوجو ، المرجع السابق ، ص ٢١٥ .

ويعنى بها ان فرعاً من فروع القانون يكون له نطاق مستقل في خضوعه للبحوث والدراسات العلمية . وبهذا المعنى فالقانون المدني ، والقانون الادارى ، والقانون التجارى ... الخ ، يتمتع كل منها بذاية علمية لاشك فيها .

٢ - الذاية التشريعية : *L'autonomie législative*

ويعنى بها وجود تقنين يجمع القواعد القانونية التى تطبق بالنسبة لفروع معين من فروع القانون . وبهذا المعنى فقانون العقوبات ، وقانون الاجراءات الجنائية ، والقانون المدني ، كل منها له ذاية تشريعية .

٣ - الذاية القاعدية : *L'autonomie normative*

وتكون هناك - بالنسبة لفرع ما من فروع القانون - ذاية قاعدية ، اذا ما كانت القواعد التى تنظم مسائل معينة فيه تتسم بسمات محددة ، او بمعنى اصح تكون تركيباً عضوياً *Un ensemble organique* ، وبهذا المعنى فالقانون المدني والقانون التجارى لكل منهما ذاية قاعدية .

ويذهب دى لوجو الى ان الشكل الوحيد من الذاية الذى له تأثير مباشر من الناحية العملية ، والذى يتعلق بتطبيق القانون هو الذاية القاعدية (١) .

ويقدر انه ينبغى تحديد نطاق البحث فى المشكلة على اساس بحث الذاية القاعدية وليس الذاية العلمية . فليس الغرض معرفة ما اذا كان علم قانون العقوبات يمكن ان يستخدم فى تنمية القانون الوضعى لبشاء نظرية عامة للقانون ، ولكن المشكلة على وجه التحديد مشكلة منهجية . *un problem de méthodologie* فهى تهدف الى معرفة ما اذا كانت قواعد قانون العقوبات مجموعة متميزة لها ذاية ، اى انها كافية بذاتها ، ام انها ذات طبيعة مساعدة بحتة *une nature purement accessoire*

بحيث تعتمد فى وجودها على وجود قواعد لها طبيعة اخرى (٢) .

واذا كان دى لوجو فى حديثه عن الذاية التشريعية حدها على اساس ما اذا كان هناك تقنين يجمع القواعد التى تحكم مسائل محددة ، فاننا نستطيع - فى سبيل تحديد نطاق البحث - ان نتحدث عن ذاية تشريعية بمعنى اضيق من الذى رسمه وحدده .

(١) دى لوجو ، نفس المرجع ، نفس الموضوع .

(٢) دى لوجو ، المرجع السابق ، ص ١٨١ .

٦ - ذاتية التشريع العقابي :

يعتمد الشارع الجنائي في بعض الاحيان الى ايراد نص معين في صلب قانون العقوبات مخالفاً به قاعدة في فرع آخر من فروع القانون . وفي مثل هذه الاحوال تكون بصدد ذاتية تشريعية ، وتكون ذاتية قانون العقوبات امراً مؤكداً لا خلاف عليه ، لأنه واضح لا لبس فيه ولا غموض (١) .

مثال ذلك جريمة القوادة Proxénisme التي تنص عليها المادة ٣/٣٣٤ من قانون العقوبات الفرنسي ، حيث يعاقب كل من يعايش أو يعول في معيشته على شخص يمتنع الدعارة ، في حين أن المادة ٢١٥ من القانون المدني تلزم المرأة المتزوجة بمعاشة زوجها وتلزم الزوج بايذاء زوجته (٢) .

كذلك يعاقب قانون العقوبات البلجيكي على تعدد الزوجات (٣) Bigamie وفي نفس الوقت لا يمكن - طبقاً للقانون المدني البلجيكي - الرجوع في الزواج الثاني (٤) .

وغنى عن البيان انه في مثل هذه الحالات لا يتصور ان تثار مشكلة الذاتية لان النص هو الذي يحسم كل خلاف . وهكذا تخلص اماننا المشكلة محل البحث . فقد استبعدنا الذاتية العلمية ، والذاتية التشريعية بمعناها الواسع الذي حدده ذي لوجو ، وايضا بمعناها الضيق الذي حددناه ، فلا تبقى اماننا الا الذاتية القاعدية لقانون العقوبات .

ولا بد لنا قبل ان نعرض للقضايا الاساسية في مشكلة الذاتية ان نمهد لذلك بالحديث عن قانون العقوبات كتنظيم قانوني ، لكي نتبين اهدافه والمصالح الاجتماعية التي ييسط عليها حمايته ، لكي يتضح لنا وضعه بين فروع القانون المختلفة وهذا ما تناقشه في المبحث الثاني .

(١) ستيفاني ، المرجع السابق ، ص ٢ من المقدمة .

(٢) ليجرو ، المرجع السابق ، ص ١٥٠ . ويبسون ، المرجع السابق ، ص ٩ . وستيفاني ، المرجع السابق ، ص ٣ من المقدمة . وقوان ، المرجع السابق ، ص ٢٢٧ . وقبارن : ذي لوجو ، المرجع السابق ، ص ٢٣٥ الذي لا يري في هذا المثال ذاتية للتشريع العقابي .

(٣) انظر الفصل الثامن من قانون العقوبات البلجيكي :

... are Ancel, Les Codes pénaux Européens, p. 239.

(٤) ليجرو ، المرجع السابق ، ص ١٥٤ .

المبحث الثاني

قانون العقوبات كنظيم قانوني (١)

١ - تمهيد :

تمددت النظريات التي وضعت لتفسير الظواهر القانونية وتنوعت تنوعا كبيرا . ومرد ذلك التنوع والاختلاف الى الأساس الذي بنيت عليه كل نظرية . ذلك أن القانون يمكن النظر اليه على أسس متعددة . فهناك من الفقهاء من ينظرون اليه باعتباره قاعدة ، وهناك من ينظرون اليه باعتباره سلطة *autorité* ، وأخيرا هناك من ينظرون اليه باعتباره تنظيم *ordonnement* .

والنظر الى القانون باعتباره مجموعة قواعد أساسية ، أو على أساس أنه اعلان من السلطة التي تتمتع بها الدولة ، لا يلقى بالا للجانب الاجتماعي للقانون *le côté social* ، ولا يعطى له بالتالي منظورا كاملا .

ويذهب دي لوجو الى أن الخطوط العريضة لنظرية رومانو Romano في التنظيم القانوني هي أكثر الأسس صلاحية لفهم الظواهر القانونية . فأقامة سند القانون على أساس قاعدة رئيسية ، أو على أساس سلطة الدولة ، جدير بأن يحصر القانونية *la Juridicité* في حدود ضيقة . لذلك فالنظر الى القانون باعتباره تنظيمًا للواقع الاجتماعي *ordonnement* هو النظر السليم لأنه ينظر للقانون في ديناميكيته الحيوية (٢) .

ونحن نتفق مع رأي دي لوجو في نظريته للقانون . فالواقع اننا اذا اعتبرنا القاعدة القانونية قاعدة أمره فحسب ، توجه الى الأفراد لتلزمهم بانتهاج سلوك معين ، سواء كان فعلا أو امتناعا عن فعل ، أو اذا نظرنا اليها باعتبارها تكميلا صادرا من سلطة عليا هي الدولة ، لما أمكننا أن نفهم مقصود الشارع في الأحوال التي لا يكفي فيها النص بداته للافصاح عن ارادته ، مما قد يؤدي الى التناقض في تطبيق النص لغموضه وعدم تحديده . أما اذا نظرنا للقانون على أنه تنظيم ، فذلك جدير بأن يجعلنا نربط القاعدة القانونية بالواقع الذي نشأت القاعدة لتنظيمه ، مما يلقى الضوء على المضمون الاجتماعي للقانون .

(١) انظر : دي لوجو ، المرجع السابق ، ص ١٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٦ .

هذا النظر يؤدي بنا الى حقيقة أخرى لا نقاش فيها ، هي تعدد النظم القانونية *La multiplicité d'ordres juridiques* فهناك في المحيط الاجتماعى عديد من النظم القانونية ، وكل تنظيم من هذه التنظيمات له أصالته وذاتيته (١) . ويستتبع ذلك أن يكون لكل تنظيم أهداف خاصة به يسمى لتحقيقها ، ووسائل *techniques* يعمدها لتحقيق هذه الأهداف . والواقع أن فكرة الهدف والاداة من الأفكار الرئيسية التى سنعمد عليها فى مناقشتنا لمشكلة ذاتية قانون العقوبات ، ولذلك نعرض لها فيما يلى :

٢ - فكرة الهدف والاداة :

إذا نظرنا للعلوم الطبيعية فى مقابل العلوم الاجتماعية ، فانه يمكننا أن نقرر أن أحد الفروق الجوهرية بينهما أن الأولى محكومة بقواعد سببية ، بينما الثانية تخضع لقواعد هدفية . والعلوم القانونية تدخل فى دائرة العلوم الاجتماعية ويصدق عليها أيضا خضوعها لقواعد هدفية . ومعنى ذلك أنها علوم متطورة بتطور الجماعة ، ومحك هذا التطور هو الهدف الذى ترمى الجماعة الى تحقيقه . وهنا يتمين وجود القاعدة القانونية ، وتثور مشكلة المبادئ التى تحكم الجماعة وتبرز وظيفة الدولة .

وهكذا نجد أن الهدف *le but* هو الركن الأول من أركان كل نظام قانونى . ولكن تحديد هذا الهدف لا يكفى وحده لتكوين النظام القانونى ، ولذلك تعرض من بعد مشكلة الوسيلة التى تحقق هذا الهدف على خير الوجوه ، هذه الوسيلة يطلق عليها من الوجهة العلمية الاداة (٢) .
Le technique

وإذا طبقنا ما سبق على الدولة - التى تعتبر نظاما مثاليا تبدو فيه سمات التنظيم القانونى فى كامل نقائها - لوجدنا أنها كتنظيم يجب أن تحدد أهدافها والوسائل التى تعدها لتحقيق هذه الأهداف (٣) .

ويذهب دى لوجو الى أن الفقهاء والفلاسفة ، لم يتفقوا حول ما يجب أن تكون عليه أهداف الدولة . فاللذاهب الشكلية *doctrines formalistes*

(١) نفس المرجع ، نفس الموضع .

(٢) انظر : دكتور شمس الدين الوكيل ، محاضرات فى النظرية العامة للحق ، مطبعة نهضة مصر ، ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، ص ٤ وما بعدها .

(٣) دى لوجو ، المرجع السابق ، ص ٢٥ .

تتضمن هذه الأهداف في توفير الاستقرار القانوني *Le sécurité juridique* الذى يتمثل في النظام والسلام الاجتماعى *ordre et paix sociale* والمذهب المثالي *Les doctrines idéalistes* تطالب بتحقيق العدالة *Justice* والتي تفصح عنها المساواة بين الأفراد في النظام الاجتماعى . أما المذهب الواقعية *Les doctrines réalistes* فترنو الى تحقيق الرفاهية الاجتماعية ، والتي تتمثل في الرخاء والسعادة والثقافة .

وينتهى دى لوجو الى القول بأنه لا يمكن في الواقع الفصل بين الاستقرار والعدل والرفاهية الاجتماعية كأهداف للدولة ، اذ لا يمكن فصلها من الناحية العملية (١) . ومن ناحية أخرى لابد أن يحدث تنازع بين المصالح المتعارضة في المجتمع ، ويجب على النظام القانوني أن يجد حلا للتوفيق بين هذه المصالح المتضاربة (٢) . وعلى ذلك يتعين على النظام القانوني أن يختار من بين هذه المصالح أكثرها اتفاقا مع أهدافه ، ويبسط عليها حمايته عن طريق القاعدة القانونية . وتؤكد المصلحة بواسطة قاعدة قانونية يحول قيمتها فتقلب الى مصلحة قانونية *intérêt juridique* تكفل لها الحماية الواجبة عن طريق الجزاءات التي ينص عليها في القاعدة (٣) .

٣ - أهداف قانون العقوبات :

ذهب دى لوجو الى أن قانون العقوبات - كتنظيم قانوني - يتجه لتحقيق أهداف ثلاثة : الاستقرار القانوني ، وتحقيق العدالة ، وأخيرا حماية المصالح المشتركة (٤) .

ونعرض عرضا موجزا لهذه الأهداف :

(١) دى لوجو ، المرجع السابق ، ص ٢٥ .

(٢) انظر : بيسون ، المرجع السابق ، ص ٧ .

(٣) انظر : دكتور احمد محمد خليفة ، النظرية العامة للتجريم ، المرجع السابق ، ص ١١٠ وما بعدها .

(٤) دى لوجو ، المرجع السابق ، ص ٣١ وما بعدها . وانظر ايضا في هذا الموضوع : دكتور محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات القسم العام ، المرجع السابق ، ص ٩ وما بعدها .

الاستقرار القانوني : La securité juridique

الاستقرار القانوني معناه توفير الطمأنينة للأفراد بحيث لا يفاجأوا بأوضاع لم يكونوا يتوقعونها ، فيجب أن يعرف الأفراد مقدما أوضاعهم بحيث لا تتغير هذه الأوضاع في المدى القصير . فالتنظيم القانوني عليه أن يخلق روح الاطمئنان الى ثبات القانون Certitude du droit .

غير انه ينبغي لنا أن نشير الى أن كثيرا من القوى الاجتماعية المحافظة في المجتمع كثيرا ما تحتمى بهذا الهدف، حتى تقف في وجه التغير والثورة على الأوضاع التقليدية الظالمة . ان الطبقات المستغلة في المجتمع التي ركزت السلطة في أيديها السنين الطوال ، بما فيها سلطة التشريع ، استطاعت دائما أن تسن القوانين التي تحمي مصالحها ، ثم هي من بعد تقف أمام أي محاولة لتغييرها محتجة بضرورة توفير الاستقرار القانوني .

ولذلك لا ينبغي النظر للاستقرار القانوني كمبدأ مقدس ينبغي تطبيقه واحترامه في كل زمان ومكان . فمن المعروف أن هذا المبدأ يهتز اهتزازا شديدا في عهود الثورات ، وذلك - بالطبع - أمر منطقي . ان الثورة - أي ثورة - لا بد أن تهدم الأوضاع الاجتماعية القديمة والتي تحميها واجهات قانونية تتمثل في التشريعات واللوائح والقرارات ، وذلك لكي تبني الجديد على أنقاض القديم ، ولا يستطيع أحد أن يحتج بأن الثورة بذلك قد أهدرت الاستقرار القانوني . لأنه لا سبيل للتغيير الاجتماعي الجذري إلا بسن قوانين جديدة تعكس الأوضاع الاجتماعية الجديدة . وذلك لأن القانون - وكما انتهينا في بداية هذا البحث - ينبغي النظر اليه باعتباره تنظيمًا قانونيًا ، بمعنى أنه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالواقع الاجتماعي الذي نشأت القواعد لتحيمه ، فهناك علاقة جدلية بين الواقع الاجتماعي والقانون ، وإذا ما تغير هذا الواقع ، أو إذا ما أريد له التغيير بسواء بالأوضاع المادية التقليدية ، أو عن طريق الثورة ، فقد بات لزاما أن يتغير القانون . وعلى ذلك يمكن القول بأن التنظيم القانوني في العهد الأولي للثورات يتميز بالحراك القانوني لا بالاستقرار القانوني .

ان النظرية الماركسية في القانون لم تبعد كثيرا عن الحقيقة حينما قررت أن القانون هو انعكاس للطبقة الحاكمة التي تمسك بين يديها بزمام السلطة . ويشهد على صدق هذه الحقيقة ، ما هو معروف من أن القانون في الدول الرأسمالية يحمي النظام الرأسمالي ، بينما هو في الدول

الاشتراكية ينهض لحمايتها بكل الوسائل . ويبدو ذلك واضحا في قوانين العقوبات في الدول الاشتراكية ، اذ تولى هذه القوانين اهتماما بالقبس بجزائهم العمل والجرائم الاقتصادية (١) . فالعمل هو المبدأ الرئيسى لكل نظام اشتراكى ، والاقتصاد الموجه هو المحور الذى تدور حوله الاشتراكية .

غير انه مع ذلك من الأهمية بمكان أن نفرق في حالة قيام ثورة بين المرحلة الأولى لها التى تحارب فيها من أجل التغيير الاجتماعى ، والتى تقتضى تغييرا للأوضاع القانونية والاجتماعية للأفراد ، وبين المراحل التالية التى يبدأ الاستقرار يسود فيها . في هذه المراحل ينبغى أن يطبق مبدأ الاستقرار القانونى بكل دقة حفاظا على المصالح الاجتماعية والقانونية للأفراد . ومسألة ثبات الأوضاع القانونية أن كان لها أهمية بالنسبة لفروع القانون المختلفة ، إلا أن خطورتها البالغة تظهر بالنسبة لقانون العقوبات ، نظرا لخطورة النتائج التى تترتب على مخالفة أحكامه ، ومن ثم نشأت القاعدة الشهيرة « لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص »

“Nullum Crimen, Nulla poena sine praevia lege poenalis”

تحقيق العدالة : La justice

يظهر تطبيق فكرة العدالة بالنسبة لقانون العقوبات في العقوبات التى يفرضها ، اذ يجب أن تكون العقوبة عادلة . وقد اتسمت العقوبات فى الماضى بقسوة وحشية ، سواء فى نوعها أو فى طريقة تنفيذها . فقد كان ينظر للمجرمين باعتبارهم قد تلبستهم أرواح الشياطين ، ومن ثم ينبغى تطهير اجسادهم ، ولا يتم ذلك سوى بانزال اشد أنواع العقوبات ايلاما بهم . ومن المعروف أنه ظهرت من بعد الاتجاهات الإنسانية التى استهدفت أن تكون العقوبة أكثر انسانية ، لاصلاح المجرم لا للانتقام منه .

وقد ساد الميل بعد ذلك الى أن ينظر للعقوبة على أساس النفع الاجتماعى l'utilité sociale . وإذا مانظرنا الى النظم القانونية المختلفة ، فإنه يمكننا القول بأنها تتجه الى اصطناع معيار توفيق Critère équilibre حيث توضع العدالة فى كفة ، والنفع الاجتماعى فى كفة أخرى ، ويرامى إقامة التوازن بينهما . وعلى ذلك أصبح للعقوبة وظيفتان : تحقيق

(١) انظر مثلا : قانون العقوبات السوفيتى ، وقانون العقوبات اليوغوسلافى .

Maro Ansel, Les Codes pénaux Européens.

وانظر : على حسن فهمى ، الحماية الجنائية للعمل فى التشريع السوفيتى ، المجلة

العدالة ، وحماية المجتمع . وقد لخص هاتين الوظيفتين التى تهدف للعقوبة الى تحقيقها هذا الشعار :

“puniter quia peccatum est nepeccetur” (on punit a cause de la faut commis, mais dans le but d'éviter des rechutes)

« اننا نعاقب جزءا للفعل الذى ارتكب ، ولكن بفرض تجنب معاودة ارتكابه » .

Les bien Commune : حماية المصالح المشتركة :

ان حماية المصالح المشتركة هدف من اهم اهداف قانون العقوبات . وهذه المصالح المشتركة ليست حصيلة جمع مصالح الافراد الفردية ، بل هى نتاج اقامة التوازن بين المصالح المتعارضة فى الحياة الاجتماعية . وتختلف المصالح المشتركة باختلاف النظم القانونية التى تؤثر على ملامحها عوامل كثيرة ، مثل الوضع الجغرافى ، والظروف التاريخية ، والنظام السياسى ، والتقاليد ، والافكار الخلقية والدينية . وهكذا يتغير تعريف المصالح المشتركة طبقا لكل نظام قانونى . ويضرب دى لوجو امثلة على ذلك . فبالنسبة للقطاع الاقتصادى يتغير التعريف بين دولة رأسمالية واخرى اشتراكية ، وبالنسبة للقطاع الدينى بين دولة دينية ودولة علمانية laïque ، وبالنسبة للقطاع السياسى بين دولة قانونية Etat de droit ودولة بوليسية (١) Etat de police .

وهناك مصالح مشتركة يشترك قانون العقوبات فى حمايتها مع فروع اخرى من القانون . وهناك الى جانب ذلك مصالح مشتركة ينفرد قانون العقوبات بحمايتها ، ولعل هذه الحقيقة هى التى يستند اليها أساسا انصار ذاتية قانون العقوبات .

ولكن حتى بالنسبة للمصالح التى يشترك قانون العقوبات فى حمايتها مع فروع اخرى من القانون ، نجد أن الهدف من الحماية ووسيلتها يختلفان فى قانون العقوبات عنها فى فروع القانون الاخرى (٢) .

(١) دى لوجو ، المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(٢) دى لوجو ، المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

فقانون العقوبات يعنى أساسا بحماية المصالح الإجتماعية دون المصالح الفردية ، فهو لا يقصد بتجريم السرقة والاتلاف حماية مصلحة فردية لصاحب المال ، ولا يهدف بتجريم القتل والضرب الى حماية القتل أو المضروب ، وإنما يرمى الى حماية حق الملكية وحق الحياة وحق الانسان في سلامة جسمه وهكذا تأمینا للمجتمع (١) .

ولو كان قانون العقوبات يحمى حقوقا خاصة لانبنى عليه ان يكون لصاحب الحق ان يتصرف فيه وإن يتنازل عن حماية القانون له . وهو أمر غير جائز ، فالقاتل يعاقب ولو ارتكب القتل برضاء القتل ، أو بالحاحه للتخلص من آلام مبرحة . ويعاقب السارق ولو رد الشيء المسروق أو تنازل عنه صاحبه . ذلك أن الاعتداء على حق الحياة أو حق الملكية ، هو المقصود بالحماية مجردا عن تصرف المجنى عليه (٢) .

وهكذا نرى أن أشكال الحماية القانونية للمصالح تختلف . فمن الحقوق ما يكون محلا لحماية شخصية ، فلا يعاقب على الاعتداء عليها عندئذ إلا اذا وقع الاعتداء بغير رضاء صاحب المصلحة . فإذا كان صاحب المصلحة تنازل عن تلك الحماية مقدما كما في الاتلاف فلا عقوبة . وإلى جانب ذلك فهناك مصالح أخرى تحمى حماية موضوعية *protegé* objectivement ، فلا تتوقف على رضاء صاحب المصلحة كما في القتل لأن الحياة الإنسانية تحمى حماية موضوعية (٣) . والمصالح الاجتماعية التي يحميها قانون العقوبات تتصل بكل جوانب الحياة الاجتماعية ، فقانون العقوبات يبسط رواقه ليحمى مصالح سياسية وإدارية ومدنية

(١) دكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ص ٤ . ليجرو ، المرجع السابق ، ص ١٤٨ ، على بلوى ، المرجع السابق ، ص ج من المقدمة .

وانظر : دكتور محمود نجيب حسنى ، الحق في سلامة الجسم ، مجلة القانون والاقتصاد ، سبتمبر ١٩٥٩ ، عدد ٢٣ ص ٥٢٩ - ٦٢٤ .

(٢) لا ينفى هذه القاعدة العامة الأحوال التي يعلق فيها القانون رفع الدعوى الجنائية على المتهم على شكوى المجنى عليه كالسرقة بين الأصول والفروع وزنا الزوج والزوجة ، أو في الأحوال التي يعنى فيها المحكوم عليه من العقوبة كلها أو بعضها اذا ما تنازل المجنى عليه ، ذلك أن القانون هنا يثلب بمضى المصالح الأساسية كحفظ النفاذ الاسرى على حماية حق الملكية أو غيرها من الحقوق .

(٣) في لوجو ، المرجع السابق ، ص ٣٥ .

وتجارية وعائلية واقتصادية وضريبية . وقد حاول بعض الفقهاء القدامى مثل بنتام واهرنج حصر المصالح الاجتماعية التي يحميها القانون . ومن أشهر هذه المحاولات عند الفقهاء المحدثين محاولة الفقيه الأمريكي روسكو باوند (١) . وغنى عن البيان أن مدى ونطاق الحماية الجنائية للمصالح الاجتماعية يختلف من مجتمع لمجتمع ومن زمن لآخر ، ومرد ذلك إلى الفلسفة التي يقوم عليها التنظيم القانوني (٢) .

وهكذا تكون قد عرضنا في هذا البحث بإيجاز لأركان التنظيم القانوني ، وأبرزنا فكرة الهدف والأداة ، ومثلنا ببعض المصالح الاجتماعية التي يحميها قانون العقوبات سواء منفردا أو مع غيره من فروع القانون الأخرى . وانتهينا إلى أنه في الحالات الأخيرة يتميز قانون العقوبات بالأهداف التي يتفياها ، وبالوسائل التي يتخيرها لتحقيق هذه الأهداف .

غير أن هذه الحقيقة الأخيرة ليس مسلما بها في كل الفقه ، فقد ثار الجدل حول صلة قانون العقوبات بالقوانين الأخرى ، كالقانون المدني والاداري والتجاري وهل هي صلة استقلال أو تبعية . وهذه القضية في الواقع هي صلب مشكلة الذاتية التي نعرض لقضاياها الأساسية في البحث الثالث .

المبحث الثالث

مناقشة القضايا الأساسية في ذاتية قانون العقوبات

١- تمهيد :

أثارت ذاتية قانون العقوبات جدلاً عنيفاً بين الفقهاء . وقد تشيع بعضهم للفكرة فدافع عنها ، في حين نقدها وأنكرها آخرون .

ويذهب دى لوجو إلى أنه يمكن أن يندرج تحت فئة الكتاب المنكرين للذاتية بندنج Bending وبلنج Beling وجرسبيني Grispigni ،

(١) See: Patterson, E.E., Jurisprudence, men and ideas of the law, Brooklyn: The Foundation press, Inc., 1953, pp. 518-527.

(٢) انظر في تفصيل ذلك : دكتور أحمد محمد خليفة ، النظرية العامة للجريمة ، المرجع السابق ، ص ١٤٤ وما بعدها ، حيث يرد عليه الفلاسف جميعاً إلى ثلاثة محاور هي : محور الحرية السياسية ، محور الحرية الاقتصادية ، محور المثالية الاجتماعية .

الذين عبروا عن انكارهم لفكرة الذاتية بعبارات واضحة ، وإن كان كثيرون غيرهم ينكرونها بصورة ضمنية .

وهؤلاء الفقهاء المنكرين غالبا ما يقللون من أهمية مشكلة ذاتية قانون العقوبات ، ويحصرونها في مسألة تفسير مضمون بعض المصطلحات التي يستخدمها قانون العقوبات والتي لها دلالات فنية *signification technique* محددة تماما في فروع القانون الأخرى . كما هو الأمر مثلا بالنسبة لمصطلحات الحياة *possession* والذمة *patrimoine* والشيك *chèque* والوظيفة العامة *fonctionnaire public* والمباني العامة *edifice public*

ويمكن القول في الواقع انه قد تعرف على الجانب العلمى للذاتية عن طريق التنازع بين الأنظمة القانونية . ولقد توصل كل من عرضوا للذاتية الى أهمية مسألة الخطأ في قانون غير قانون العقوبات . ولكن نادرا أولئك الذين وضعوا مشكلة الذاتية على أساس أن التوصل الى حلول سليمة لها سينعكس على الجماع الكلى لمشاكل النظرية العامة لقانون العقوبات .

ويقرر دى لوجو (١) أن هناك في فقه قانون العقوبات ثلاث اتجاهات سائدة في مشكلة ذاتية قانون العقوبات . فبعض الكتاب ينكرون بشدة فكرة الذاتية ، والبعض الآخر يؤكد الفكرة بشدة لا تقل عن شدة أولئك الذين ينكرونها ، أما البعض الثالث فيقفون موقفا وسطا ، ويذهب الى أن قانون العقوبات تكون له ذاتية أحيانا ، ويكون تابعا أحيانا أخرى لغروع القانون الأخرى .

وقد عرض دى لوجو مختلف النظريات التي عرضت لمشكلة الذاتية ، ويمكن تقسيمها الى ثلاث فئات :

الفئة الأولى :

نظريات تميل الى اضافة الصفة الجزائية البحتة لقانون العقوبات ويندرج تحتها النظريات الآتية :

(١) النظرية القاعدية لبندنج "Normentheorie" de Bending

(١) دى لوجو ، المرجع السابق ص ١٨٢ .

(ب) نظرية اصفاء الصفة الجزائية البحتة على قانون العقوبات .
ويمثل هذه النظرية خير تمثيل الفقيه بيلنج .

(ج) النظرية التى تضع الصفة الجزائية لقانون العقوبات فى المرتبة الثانية .

(د) النظرية الموضوعية المناهضة للقانونية .

(هـ) النظرية المادة المناهضة للقانونية .

الفئة الثانية :

نظريات الداتية .

الفئة الثالثة :

النظريات التوفيقية .

ومن البدهى اننا لن نستطيع - فى هذا المقال الوجيز - مناقشة جميع هذه النظريات وتتبع الآراء المستفيضة التى دارت حولها ، لذلك سنكتفى بالاستعانة بالأفكار الرئيسية فيها ونحن بصدد عرضنا للمناقشات الأساسية فى مشكلة ذاتية قانون العقوبات ، ونتحدث عن ذلك فى فترتين : الأولى عن الصفة الجزائية البحتة لقانون العقوبات ، ونعرض فى الثانية لقاعدة ذاتية قانون العقوبات .

٢ - الصفة الجزائية البحتة لقانون العقوبات :

ذهب جانب من الفقه إلى أن قانون العقوبات قانون جزائى بحت . وكون قانون العقوبات قانون جزائى أمر لا يحتمل النقاش ، فالذى يميز الجريمة ويحدد لها طابعها الخاص هو الجزء الجنائى . فتعريف الجريمة بغير نظر للعقوبة سيكون بالضرورة ناقصا . ويؤيد هذا المعنى قاعدة لاجريمة بغير عقوبة Nullum Crimen, sine poena ويستنتج من هذه القاعدة أن قانون العقوبات قانون جزائى .

ولكن المشكلة الحقيقية تكمن فى وصف قانون العقوبات بأنه جزائى بحت
Purement sanctionnateus .

والسياق المنطقى لهذا الراى الذى يقتصر دور قانون العقوبات على كفالة الجزاء لباقى القوانين يؤدى الى القول بان قانون العقوبات لا يخلق

التزامات ، ولا ينشئ حقوقا ، بل هو يدور في فلك فروع القانون المختلفة ليضمن احترام القيم والمصالح التي تحميها بطريقة أكثر فعالية عن طريق الاجرة الجنائية .

والواقع ان الفقهاء الذين يقصرون دور قانون العقوبات على مجرد العقاب ينظرون اليه نظرة شكلية محض . وهذه النظرية قديمة جدا ، فقد اكدها (روسو) مثلا من قبل اذ قرر في عبارة حاسمة « ان قوانين العقوبات في الحقيقة هي فصيلة متفردة من القوانين تكفل الجزاء لباقي القوانين » .

ولعل النظرية القاعدية للفقهاء الالماني بندنج تمثل — في الفقه المعاصر — هذه النظرة اصدق تمثيل . وتكمن أهميتها في تأثيرها الذي فرضته على جميع المؤلفين الذين جاءوا بعد بندنج ، وتأثروا به بطريقة شعورية او لاشعورية في انكار ذاتية قانون العقوبات . وسنعرض لهذه النظرية عرضا نقديا في شيء من الاسهاب ، لان التكليف الصحيح لقانون العقوبات هو الذي سيحسم القول في مشكلة الدائية .

النظرية القاعدية لبندنج (١) :

يريد بندنج ان يتجاوز نصوص قوانين العقوبات الوضعية لكي ينفذ الى ماهيتها الباطنية *L'essence intime* بفرض الوصول الى فهم فقهي صحيح لقانون العقوبات . وهو يرى ان قانون العقوبات من وجهة النظر الاصطلاحية *de vue conceptuel* لا يلقى بالا الا الى الفعل غير المشروع *le fait illicite* الذي — بالنظر اليه فقط — يقترح تحديد النتائج القانونية ، بينما لا ينظر الى مضمون الفعل ذاته . وليس هناك من جريمة في العالم تخرق قانون العقوبات الا ويماقب عليها ، بينما جميع الجرائم تتعدى على قاعدة قانونية تختلف بصفة اساسية عن قانون العقوبات . فالقاعدة *norme* ينتج عنها قاعدة قانونية (٢) يجب تطبيقها على الافراد لكي توجه سلوكهم ، وهي بالتالي تعتبر قيда على حرياتهم .

(١) عرض بندنج نظريته اولا في الجزء الاول من مؤلفه الاساسي :

“Die Normen und ihre Uebertretung”

الذي ظهر في عام ١٨٧٢ واكمله بعد ذلك في اربعة اجزاء ، ويعتبر بندنج اقوى ممثل للمنهج التاريخي الوضعي *La methode historique-positive* انظر ذي لوجر ، المرجع السابق ، ص ١٨٢

(٢) اضطررنا الى وضع عبارة « قاعدة قانونية » في مقابل كلمة *règle* للتمييز بينها وبين كلمة *norme* التي سوف نغرد لها كلمة قاعدة في هذا البحث .

والتفرقة بين القاعدة *norme* والتشريع العقابي *loi penal* تعد بالتالى حقيقة فقهية . وهكذا فلا يهم أى تشريع عقابى فرض القاعدة ، لأن لها حياة مستقلة فى علاقتها بالتشريع العقابى .

والقاعدة تحدد دائما فى صيغة منع *prohibition* او الزام *Commandement* ، ولكن ربطها بجزاء *sanction* ليس شرطا أساسيا لوجودها . فالقاعدة تقول ببساطة « افعل كذا » *tu dois* ، او « لا تفعل كذا » *tu ne dois pas* ولكنها لا تقول « افعل كذا والا عوقبت » *tu dois sous peine*

والسمات الأساسية للنظرية القاعدية لبندنج تتمثل فى ان القاعدة *norme* عبارة عن وحدة لها ذاتية *entité autonome* فى علاقتها بالتشريع العقابى الذى يتدخل بالضرورة عقب خرقها . فالقاعدة تسبق منطقيا - ان لم يكن زمنيا - التشريع العقابى دائما ، فالقاعدة تنشئ لصالح الدولة حقا فى الطاعة *un droit de l'obéissance* والتشريع العقابى ينشئ واجب أو سلطة العقاب .

وقد كان بندنج مقتنعا بأنه أحرز تقدما علميا كبيرا لتفرقه بين «القاعدة» والتشريع العقابى ، ولكن آخرين يعتقدون العكس تماما . فالنظرية القاعدية قد عرفت بأنها « لاجدوى ترجى منها للتشريع وهى خطيرة بالنسبة لفهم قانون العقوبات ومؤثرة على حياته » .

والحقيقة ان مصطلحات بندنج تبدو مصطنعة بالنسبة لحقائق القانون الوضعى .

والمبادئ الأساسية التى أقام عليها بندنج نظريته انان :

(١) أن الطبيعة القانونية للقاعدة *norme* لا تتوقف اطلاقا على وجود جزاء .

(ب) أن القاعدة لا ترد الى التشريع العقابى .

والمبدأ الأخير فى الواقع هو الدعامة الرئيسية التى أقام عليها بندنج بناءه النظرى .

وينقد دى لوجو نظرية بندنج تقيدا مستفيضا (١) فيقرر ان فهم بندنج للصفة الالزامية للقاعدة القانونية فهم مثالى جدا . ويضيف أنه

(١) دى لوجو « المرجع السابق » ص ١٨٦ وما بعدها . وانظر أيضا فى نقد النظرية : دكتور محمود نجيب حسي ، القسم العام من قانون العقوبات ، المرجع السابق .

فهم للقانونية *juridicité* . يتجاوز المثالية الكنتية (١) ذاتها . فهو يقترب كثيرا من فهم « كنت » للأخلاق الذي يقرر أن عملا ما يعتبر أخلاقيا إذا ما كان مبثوثا بتطابق مع فكرة الواجب .

ولكن الحقيقة - للأسف - أبعد كثيرا من هذا الفهم . فقد كشف علم الاجرام الاجتماعى *la Sociologie Criminelle* عن أن الطبقة الاجتماعية التى تطيع القانون عن اقتناع داخلية ليست الا صفوة جد محدودة . ونجد فى الطرف الآخر طبقة دنيا *Couch inférieure* مكونة من الجانحين المعتادين والمحترفين الذين لا تجدى العقوبة معهم فتيلة . ولكن بين الطبقتين طبقة ثالثة هى أهم الطبقات الثلاث ، وتتكون من الناس المتوسطين *nommes moyens* الذين ليسوا قديسين ولا شياطين ، يتطابقون مع القانون مسوقين لذلك بالقوة المهددة *La force intimidatrice* للجزاء الجنائى . والقاعدة القانونية موضوعة - على وجه التدقيق - للرجل العادى (٢) .

ومن هنا فالجزاء ضرورى للقاعدة لتحقيق هدفها ، وهو يكون جزءا أساسيا من القاعدة القانونية ، اذانه هو الذى ينشئ سميتها الملزمة ومن ثم القانونية ، وهكذا يبدو الفصل بين القاعدة والجزاء أمرا غير منطقي .

وخلاصة رأى بندنج أن هنالك فرقا بين القاعدة والتشريع العقابى . وهذا الفرق بينهما يبدو فى مضمون *Contenu* كل منهما وفى هدفه *but* فالقاعدة تؤسس على حق العقاب ، وحق الطاعة يقوم فى مواجهة الكافة ، أما حق العقاب فلا يقوم الا فى مواجهة المذنب فقط .

ويقرر بندنج بالنص أن « حق الطاعة يوجد فقط فى سبيل الردع *La prevention* فهو حق لتحقيق منع الجريمة ، أما حق العقاب - فعلى العكس - لا يقوم فى سبيل منع الجريمة بل انه يفترض أن لمة خرقا لحق الطاعة ، فكيف يعتبر البعض اذن أن التساعدة القانونية تكون جزءا من التشريع العقابى ، مع انها تكون شيئا مختلفا تماما عن حق العقاب . هذا أمر لا انهمه على وجه الإطلاق » .

(١) نسبة الى الفيلسوف الالماني « كنت Kant » .

(٢) انظر فى هذا المعنى ايضا : باترسون *Patterson* المرجع السابق ، ص ١٢٥ . وما بعدهما .

ويعتقد دى لوجو بقوله أن هذه الدعوى تعتبر حاسمة في نظر كل الذين يشتركون في اضعاف الجزائية البحتة على قانون العقوبات . ولكن تفرقة بندنج في الواقع بين حق الطاعة وحق العقاب تفرقة مصطنعة . ذلك لأنه كما قلنا إذا كان حق الطاعة يحترم فما ذلك إلا تحت تأثير العقوبة ، ويجب أن نلاحظ أن ليس هدفها التمتع فقط ، أو التعويض *retribution* بل أن لها هدفا آخر هو المنع *la prevention*

ويقرر دى لوجو في نهاية عرضه للنظرية القاعدية ، أن بندنج - بالرغم من برنامجها الذي وضعه للتعلم الفقهي وإخلاصه للقانون الوضعي - قد اتجه اتجاهها رائفاً وابتمد عن القانون الوضعي نفسه .

فالإتجاه نحو الفصل بين القاعدة والجزاء الجنائي يتجاهل تماماً طبيعة وأهداف القانون الوضعي . فقانون العقوبات لا يهبط لكى يصبح مجرد قانون للعقاب ، إذ سيضاف عليه ذلك مضعوناً شكلنا . فرسالته الأساسية هي حماية المصالح الحيوية اللازمة لبقاء النظام القانوني نفسه (١) . وهكذا نجد أن قانون العقوبات يتكون من قاعدة وجزاء (٢) .

ونعتقد أن النقد المستفيض الذي وجهه دى لوجو للنظرية القاعدية لبندنج قليل بأن ينقض بنيانها ، الذي حاولت أن تقيمه على أساس حصر مهمة قانون العقوبات في مجرد العقاب ، مما يستتبع ألا تكون له أية ذاتية . فهل الأمر كذلك حقاً ؟ ذلك ما نعرض له في الفقرة التالية .

٤ - ذاتية قانون العقوبات :

هناك أمثلة تقليدية طائفاً زودها الفقهاء الذين يتبنون الإتجاه الذي يضيف الصفة الجزائية البحتة على قانون العقوبات . ولا بد لنا - لكى نخلص أمامنا قاعدة ذاتية قانون العقوبات واضحة جلية - من أن نعرض لهذه الأمثلة لكى نبطل الحجج التي يستندون اليها

يجد الفقهاء من أنصار هذا الإتجاه أمامهم قائمة من الأمثلة البسيطة يستندون عليها . « الملكية » و « الزواج » و « الاسم » ، هذه الأنظمة المدنية تحمي بواسطة عقوبات السرقه وتهديد الزوجات (في التشريعات الأجنبية كالقانون البلجيكي والفرنسي) ، وانتحال اسم كاذب .
port de faux nom

(١) انظر هذا المعنى أيضاً هوغني *Hugueny* في تعليقه السابق الاشارة اليه ، بحيث يقرر : أن رسالة القانون الجنائي من حماية المصالح الأساسية للجمعية .

(٢) دى لوجو ، المرجع السابق ص ١٩١ .

ويستندون أيضا إلى أن الحرية الفردية تحميها العقوبة على جريمة القبض بغير وجه حق *sequestration* ، وأن الحجر تحته العقوبة على جريمة تهديد الأشياء المحجوز عليها ، وأن الفصل بين السلطات تحمي العقوبة على اغتصاب السلطة

empeignent des autorités

غير أنه من الميسور الرد على هذه الأمثلة ، خصوصا وقد سبق لنا أن ناقشنا بإفاضة أهداف قانون العقوبات والمصالح الاجتماعية التي يحميها .

والواقع أن قانون العقوبات يدعم بعض أحكام القوانين الأخرى مصادفة ، لأن ذلك يتفق وأهدافه في حماية المصلحة المشتركة للأفراد (١) . ولكن بالرغم من المصالح المشتركة التي يبدو أن قانون العقوبات يشترك في حمايتها مع فروع أخرى من القانون ، فإن ثمة أمرا ينبغي أن يتضح في الأذهان . ذلك أن الهدف من الحماية ووسائلها يختلفان في قانون العقوبات عنها في فروع القانون الأخرى .

وما ذلك إلا لأن قانون العقوبات يعنى أساسا بحماية المصالح الاجتماعية دون المصالح الفردية (٢) ، فهو لا يقصد بتجريم السرقة والاتلاف مثلا حماية مصلحة فردية لصاحب المال وإنما يرمى إلى حماية حق الملكية . فقانون العقوبات يحمي القيمة الاجتماعية حين تتعرض للخطر أكثر من حمايته للحق المضرور (٣) .

ولا شك أن قانون العقوبات يتفرد بكثير من الأحكام التي لا نظير لها في القوانين الأخرى ، وله طابعه المستقل سواء في تجريم الأفعال أو في تقدير العقاب عليها . فإذا قارنا حماية القانون الخاص بحماية قانون العقوبات ، نجد أن مدى الحماية يختلف . فالقانون المدني يهتم فقط بالنتائج الضارة فيعوضها ، أما قانون العقوبات فيجرم أحيانا الأفعال التي تعرض الحقوق للخطر ، كالشروع في الجنايات وبعض الجنح ، وتعرض الطفل للخطر ، وإحراق المالك لمسكنه وهكذا .

(١) دكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٧ .

(٢) Donndieu De Vabres, *Traité élémentaire de Droit Criminel et de législation Comparée* p. 10.

(٣) ليجرو ، المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

والقاعدة في قانون العقوبات تطلب العمد ، أما ما يقع نتيجة الإهمال أو عدم الاحتياط فلا يجرم إلا على سبيل الاستثناء ، أما القانون المدني فيسوى بين العمد والإهمال ، فمن أثلّف بإهمال منقولاً للغير لا يرتكب جريمة ، لكنه ملزم بتعويضه (١) .

هكذا يظهر قانون العقوبات بطابعه المستقل بين فروع القانون الأخرى . ونستعيد هنا فكرة الهدف والإدارة التي عرضناها من قبل ، فهي التي تبني عليها ذاتية قانون العقوبات .

ولعل ذاتية قانون العقوبات تظهر أوضح ما تكون في بعض الجرائم التي ينفرد هو بالعقاب عليها . مثل جرائم الإجهاض ، والتشرد ، وحمل سلاح بدون ترخيص ، وإفشاء سر المهنة ، وجريمة الهرب *le delit de fuite* ، والامتناع عن النجدة (٢) . *l'omission de porter secours*

والأمر كذلك بالنسبة للتزوير ، فهل يحمي أي قانون آخر ؟ وإذا نظرنا إلى القتل العمد وجدنا أن هدف الشارع هو حماية الحق في الحياة ، والحق في الحياة ليس نظاما مدنيا وليس كذلك حقا دستوريا . (٣)

في كل هذه الحالات يظهر قانون العقوبات ، وعلى سبيل التأكيد كنظام قانوني له ذاتيته يعاقب على خرق قيم اجتماعية أو أخلاقية .

ولكن ثار النقاش حول هذه القيم الاجتماعية والأخلاقية . فذهب بعض المؤلفين إلى أن قانون العقوبات ليس قانونا انشائيا *institutionnel* ، بمعنى أنه لا يخلق لا التزامات ولا حقوقا ولا واجبات جديدة (٤) .

ويتساءل ليجرو هل ينبع الالتزام باحترام حق الحياة من الجزء الموضوع للقتل ؟ وواجب التضامن *solidarité* هل ينبع من الجزء المفروض على جريمة الامتناع عن النجدة ؟ واحترام قواعد المرور هل ينبع من النصوص الجنائية لقانون المرور ؟ *Code de roulage* .
يذهب ليجرو أنه من الواضح أن الإجابة على هذه الأسئلة هي بالنفي .

(١) دكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٧ .

(٢) انظر على يدوي ، المرجع السابق ، ص ٤٦ ، من المقدمة .

(٣) ليجرو ، نفس المرجع ، ص ١٤٥ .

(٤) ليجرو ، نفس الموسم ، ص ١٤٧ وأيضا دولزبيه دي-فيلير ، المرجع السابق ص ٩ .

ويقرر أن التجريم القانوني لفعل ما يعتمد دائما وبالضرورة على واجب سابق *devoir préalable* ، وقد يكون هذا الواجب أخلاقيا مثل احترام الكلمة المعطاة ، والذي يعاقب على خرقه في جريمة اليمين الزور *faux serment* ، وقد يكون واجبا اجتماعيا مثل احترام الملكية الذي يعاقب على خرقه في جريمة السرقة ، وقد يكون قانونيا بحثا في قواعد المرور .

فقانون العقوبات يحمي القيم الاجتماعية ، ويكفل الاحترام للتنظيم الضروري للعيش في مجتمع .

ويستشهد ليجرو بعبارة الأستاذ فيلو نينكو *Philonenko* « أن قانون العقوبات لا يتدخل لفرض جزائه الا كفالة الواجبات والالتزامات الاجتماعية المطبقة ، أو التي هي بسبيل وضعها موضع التطبيق بصفة مادية تلقائية » (١) .

ولكن يخيل اليينا أن ليجرو ولو أنه من أنصار الذاتية انما يتناقض مع نفسه في الآراء التي يسوقها . فالذاتية التي يدعو لها تتناقض مع انكار حق قانون العقوبات في انشاء حقوق أو التزامات وواجبات جديدة ، بل تتناقض مع الجرائم التي ساقها كأمثلة ينفرد فيها قانون العقوبات بالتدخل لحماية مصالح لا يحميها أي فرع آخر من فروع القانون .

وإذا تأملنا مثلا في جريمة الهرب (٢) ، أو في جريمة التشرد (٣) ، أو في جريمة حمل السلاح بدون ترخيص (٤) ، وحاولنا أن نبحث عن الواجب السابق الذي يتحدث عنه ليجرو بصورة المختلفة ، وسواء كان اجتماعيا أو أخلاقيا ، فسيعوزنا أن نجده .

(١) المذكور في ليجرو ، المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

(٢) انظر المادة ١٢٨ عقوبات مصري .

(٣) انظر المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشببه قيمه ، والقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاحداث والمتشردين منشور في : دكتور أحمد محمد إبراهيم ، قانون العقوبات وأهم القوانين المكمله له ، الطبعة الثانية ١٩٥٨ ، ص ٦٥ ، ص ٨٤ .

(٤) انظر : القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والدخائل مادي ٢٥ ، ٢٦ ، المرجع السابق ص ٥٨ .

ولا يسعنا انزاء ذلك الا ان نسلم بان قانون العقوبات قانون انشائي ، ينشئ حقوقا والتزامات وواجبات جديدة — على الأقل في بعض الحالات التي يتفرد هو فيها بالتدخل — فقانون العقوبات يصبح عندئذ هو الذي يخلق المحرمات كغفالة الرفاهية العامة للمجتمع (١) .

ولعله ظهر من خلال المرض السابق ان ذاتية قانون العقوبات حقيقة لا شك فيها ولا غموض ولا ابهام . ويبدو بعد ذلك التساؤل عن اصول الذاتية وسندها وحدودها امرا منطقيا .

المبحث الرابع

نحو نظرية عامة للذاتية قانون العقوبات

نحاول في هذا المبحث ارساء بعض القواعد الاساسية للذاتية قانون العقوبات . وغنى عن البيان ان هذه المحاولة اولية ، الفرض منها تبين ما اذا كانت هذه القواعد يمكن ان تنتظم فيما يشبه نظرية عامة للذاتية . ونقسم المبحث الى ثلاث فقرات الاولى : اصول الذاتية وسندها ، والثانية : حدود الذاتية ، والثالثة : غن الذاتية والتفسير .

١ - اصول الذاتية وسندها :

وتتحدث أولا من اصول الذاتية ثم نناقش سندها .

اصول الذاتية :

اختلف الفقهاء في رد الذاتية الى اصل محدد . وقد ذهب البعض الى ان القضاء هو اصل الذاتية . فيقرر ستيغالي ان المحاكم الجنائية وخصوصا في مسائل التعويضات المدنية اصطنعت ذاتية قضائية خالصة ليس لها اى سند تشريعى (٢) .

ثم يقرر بعد ذلك في نفس الموضع انه « واذا كانت الذاتية قضائية من حيث ابرازها والابانة عنها والعمل على تنميتها ، الا انها قانونية في الاساس الذي تقوم عليه (٣) » .

(١) انظر ليجرو ، المرجع السابق ص ١٤٩ ، وانظر دونديه دي فايير ، المرجع السابق

ص ٩ .

(٢) ستيغالي ، المرجع السابق ، ص ٣ من المقدمة .

(٣) ستيغالي نفس المرجع ، نفس الموضع .

وعلى ذلك فستيفانى يرد الذاتية الى القضاء .

وهناك فقهاء آخرون يعتبرون الذاتية مشكلة فقهية (١) ، بمعنى انها لم تكن لتثور لولا أن الفقه أبرزها وعنى بها .

وفي رأينا أنه من العسير رد الذاتية الى أصل واحد متفرد ، سواء كان ذلك الأصل القضاء أو الفقه .

فواقع الأمر أن القضاء الجنائي جابهته بعض المشكلات في تطبيقه لقانون العقوبات ، وخصوصا بالنسبة لمسألة تفسير المصطلحات الفنية المشتركة بينه وبين فروع أخرى من القانون . ووجد القضاء الجنائي نفسه مضطرا لأن يخرج على الدولات الفنية المحددة المتعارف عليها في فروع القانون الأخرى لأسباب عدة . كما في تعريف الشيك بالنسبة لجريمة اصدار شيك بدون رصيد ، وفي تعريف الموظف الفعلي بالنسبة لجرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية .

ولكن القضاء في الواقع توصل الى هذه الحلول — وكما سبق أن قرنا في المقدمة — بطريقة تجريبية *d'une manière empirique* ، — ، إذ لم يستهد بأي نظرية عامة وهو بسبيل اصداره لأحكامه ، وهنا قام الفقه بدوره . إذ تلقف هذه الأحكام وحللها وحاول أن يرسها على قواعد نظرية مستقرة . ولذلك يمكننا القول بأن الذاتية بناء له جانبان ، جانب علمي : من صنع القضاء ، ويبدو ذلك في أحكامه العديدة المتشعبة . وجانب نظري : من صنع الفقه ، ويبدو ذلك في النظريات العديدة التي صيغت لكي تضع الحدود للذاتية ، وتحاول تفسيرها وتبريرها واقامتها على أسس نظرية مقبولة .

وهكذا يبدو التفاعل الديناميكي المتبادل بين القضاء والفقه ، الفقه يتأثر بالقضاء ، والقضاء يتأثر بالفقه ، ولا عجب في ذلك ، فهذا شأنهما منذ كان القانون .

(١) هذا ما يلعب اليه فوان Voin إذ يقرر :

L'autonomie du droit pénal est avant tout un fait et un fait d'ordre jurisprudentiel.

مذكور من دي لوجو ، المرجع السابق ص ٢٢٧ .

سند الذاتية :

يتفق الفقهاء في أن الذاتية ليس لها سند من التشريع . ومع ذلك فقد حاول الأستاذ دى لوجو (١) أن يتلمس سندا تشريعا للذاتية في التشريع العقابي المصرى في نص المادة الثامنة من قانون العقوبات ، التى تنص على أنه : « تراعى أحكام الكتاب الأول من هذا القانون في الجرائم المنصوص عليها في القوانين واللوائح الخصوصية إلا اذا وجد فيها نص يخالف ذلك » .

ونحن نتفق مع ما ذهب اليه الأستاذ دى لوجو من أن حكم هذه المادة دعامة قوية للذاتية لقانون العقوبات المصرى . فلو لم يكن له ذاتية لما حرص على أن يبسط أحكامه العامة على الجرائم التى تتضمنها القوانين واللوائح الخصوصية .

ولكن نص هذه المادة وإن كان يصلح لإقامة سند تشريعى للذاتية لقانون العقوبات المصرى ، فهو لا يصلح لتعميم القول بأن الذاتية تستند الى أساس تشريعى ، إذ لا توجد نصوص مماثلة في أغلب التشريعات العقابية المقارنة ، كل هذا الى جانب أن النص لا يكفى بذاته لتفسير جميع حالات الذاتية .

وقد حاول الفقهاء الذين عالجوا مشكلة الذاتية أن يتلمسوا أسانيد متعددة لتبرير ميل قانون العقوبات للتفرد (٢) *Particularism* ولن نستطيع أن نفصل القول في جميع هذه المحاولات ، ولذلك نكتفى بعرضها عرضا سريعا ثم نعقب عليها .

يذهب فون ليست وأتباعه (٣) الى أن ذاتية قانون العقوبات تظهر في الواقع ، وتأخذ مكانها بالنسبة للمسئولية *responsabilité* ، التى ينظر اليها من وجهة نظر سيكولوجية ذاتية متطرفة . وهو يرى أن الفكرة التى تقضى بأن قانون العقوبات نظام لحماية المصالح فكرة باطلة . إذ يجب أن يرمى قانون العقوبات في المقام الأول الى الحد من المقاصد الاجرامية . *l'immoraité de l'acte l'intentions Coupable* .

والأفعال الأخلاقية
وسماتها
الخطرة اجتماعيا . وهو باختصار يقيم المسئولية على الأذنب *Culpabilité* وعلى شخصية الجاني ، ولا يقيّمها على أساس الاعتداء على المصالح الذى يتحقق بارتكاب المجرم لجريمته .

(١) دى لوجو ، المرجع السابق ص ١١٦ .

(٢) ليجرو ، المرجع السابق ص ٤٦١ .

(٣) المذكور في دى لوجو ، المرجع السابق ، ص ٢٢٢ ، وانظر أيضا : ليجرو ، المرجع السابق ، ص ١٦٦ .

ولذلك فنشروط مثل «الضرر الحقيقي» الذى يتطلبه القانون الخاص ، أو احترام شكليات formalism حددتها فروع أخرى من القانون ، أمور ليست ضرورية فى تطبيق قانون العقوبات .

ولسنا فى حاجة الى بيان عقم هذا الاتجاه . فقد سبق لنا أن ناقشنا بالتفصيل فكرة المصالح الاجتماعية التى يحميها قانون العقوبات (١) . وبينما أن لقانون العقوبات أسلوبا متميزا فى حماية المصالح من حيث مدى الحماية التى يسطرها ، ومن حيث نوعها كذلك .

وهذا ما يذهب اليه هوجنى (٢) ، اذ يقرر أن استقلال قانون العقوبات يفسر ويرر على ضوء المهمة المتفردة الموكولة به ، والتى تتمثل فى حماية المصالح الأساسية للمجتمع .

وعلى هذا فلا يمكن أن تؤسس ذاتية قانون العقوبات على مثل هذا الأساس السلبى الذى يذهب اليه فون ليست (٣) .

ويقىم فاسير (٤) الذاتية على أساس نظرية المظهر Théorie de l'apparence فيذهب الى أن قانون العقوبات يتدخل بنفسه لى يقوم برسالته، اذا كان القانون المدنى لا يستطيع أن يكفل الحماية الواجبة. ومما هو جدير بالذكر أن فكرة المظهر هى احدى دعاوى محكمة النقض الفرنسية فى حكم شهر صدر لها فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ (٥) ، تعرضت فيه لتكييف شيكات السياحة ، وانتهت الى أنه ولو انها لا تعتبر شيكات فى حكم القانون التجارى، إلا أن لها مظهر الشيكات ، فهى مستندات قابلة للدفع بمجرد الاطلاع ، وتسحب الرصيد الحال ، وقد أنشأها الساحب مسويا إياها بالشيكات ، وعلى ذلك اعتبرتها شيكات على أساس فكرة المظهر .

وينتقد ليجرو (٦) نظرية المظهر ويقرر انها أساس قليل الاقتناع ، الى جانب أنها لا تفسر كل حالات الذاتية .

(١) أنظر البحث الثانى من المقال ، قانون العقوبات كنظيم قانونى .

(٢) هوجنى ، فى تعليقه السابق الإشارة اليه .

(٣) دى لوجو ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

(٤) فاسير ، المرجع السابق ، ص ٤٧ ، ٤٨ .

(٥) سبرى ، ١٩٥١ ، جزء ٢ ، ص ١٣٧ ، وعليق فيلو نينكو .

(٦) ليجرو ، المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

ويرد تروز (١) Trousee الذاتية الى التعريف الجديد للسياسة الجنائية La politique Criminelle ، وهو تعريف أكثر واقعية وفردية من التعريفات السابقة .

ويذهب كابريالاك (٢) - وهو من أنصار اتجاه فون ليست - الى تفسير الذاتية على أساس أن قانون العقوبات يجب أن يتميز بالرونة soupless الضرورية للتكيف مع التغيرات الاقتصادية ، مما يحقق العدالة على أوسع نطاق .

ويذهب ستيفاني (٣) الى أن الذاتية تجد أساسها في القانون، وخصوصا في التفرقة المستقرة التي وضعها قانون تحقيق الجنايات Le Code d'instruction Criminelle بين مسائل العقوبات repression ومساءل الترميمات المدنية reparation ، وكذلك المبادئ التقليدية والحديثة للتشريع العقابي . وفي كل هذا تجد الذاتية أساسها ومنطقها raison d'être ثم يضيف الى أنه يمكن أيضا أن ترد الذاتية الى الهدف المنفرد للقانون الجنائي ، والى المهمة الخاصة المنوطة لحاكم الجنائية التي لها سلطة تطبيقها ، مادام أنه لا يوجد نص شكلي في التشريع .

والواقع أننا لا نرى ثمة سببا يدعو الى التمسك بأساس واحد منفرد للذاتية ، اذ لا يمكن لأساس واحد أن يفسر جميع الحالات . ونستعين هنا أيضا مرة أخرى بفكرة الهدف والأداة التي عرضناها من قبل . فما دام قانون العقوبات يتميز بأهداف خاصة أهمها حماية المصالح المشتركة ، والاستقرار القانوني، والعدالة ، وما دام أنه يهدف الى حماية المصالح الأساسية للمجتمع بغير نظر الى الأضرار الفردية التي تلحق بالأفراد ، فمن السهل بعد ذلك اقامة سند الذاتية . وعلى هذا الأساس تتجمع فكرة المظهر وفكرة السياسة الجنائية ، وفكرة حماية الرجل العادي الذي توجه له أحكام قانون العقوبات (٤) ومن تجمع هذه العوامل المتعددة تجد الذاتية سندها .

(١) مذكور في ليجرو ، نفس المرجع ، نفس الموضوع .

(٢) مقال : « استقلال قانون العقوبات بالنظر الى قواعد القانون التجاري » ، منشور في كتاب ستيفاني ، المرجع السابق ، ص ٢٩٥ .

(٣) ستيفاني ، المرجع السابق ، ص ٣ من المقدمة .

(٤) راجع : المبحث اول .

٢ - حدود الذاتية :

سبق لنا ونحن بصدد نطاق البحث أو أوردنا تفرقه دى لوجو بين ثلاثة أنواع من الذاتية : الذاتية العلمية ، والذاتية التشريعية ، والذاتية القاعدية .

وأضفنا معنى ضيقا للذاتية التشريعية ، أطلقنا عليه ذاتية التشريع العقابي . وقلنا أن الشارع الجنائي يعتمد في بعض الأحيان إلى إيراد نص معين في صلب قانون العقوبات مخالفا به قاعدة في فرع آخر من فروع القانون . ومثلنا لذلك بجريمة القوادة التى تنص عليها المادة ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات الفرنسى فى تناقضها مع نص المادة ٢١٥ من التقنين المدنى الفرنسى .

وقلنا انه فى مثل هذه الأحوال تكون بصدد ذاتية تشريعية ، حيث تكون ذاتية قانون العقوبات أمرا مؤكدا لا لبس فيه ولا غموض (١) .

وقد سبق لنا أيضا أن أشرنا إلى رأى ليجرو من أن التجريم القانونى لفعل ما يعتمد دائما وبالضرورة على واجب سابق (٢) .

ويضيف ليجرو إلى ذلك أنه حين يكون الواجب السابق الذى يحميه قانون العقوبات قانونيا خالصا كما فى تنظيمات المرور ، أو فى بعض القوانين الضريبية والاجتماعية ، فالقيمة التوحيدية فى الحقيقة هنا هى كفالة احترام القانون الذى ينص على الواجب ، أو كما يرى البعض كفالة النظام والاستقرار . ويرتب ليجرو على ذلك نتيجة هامة ، فيقرر أن تطبيق قانون العقوبات يكون حينئذ محددا بنطاق القانون الذى تدخل بالعقاب لكفالة احترامه ، ويرى أن وضع المشكلة فى هذه الحالة على أنها مشكلة ذاتية يعد فى الحقيقة تشويها للموضوع . ولكن إذا كان قانون العقوبات على العكس من ذلك - فى خدمة قيمة أخلاقية أو اجتماعية محددة ، فهنا تلعب قاعدة الذاتية دورها . ويضيف أن هذه حقيقة واضحة فى الحالات التى ينفرد فيها قانون العقوبات بالتدخل كما فى جرائم الاجهاض ، والهرب ، والامتناع عن النجدة .

(١) راجع : البحث الأول .

(٢) راجع : الفقرة الثالثة من البحث الثالث .

ونرى أن هذا التحديد الذى يضعه ليجرو مقبول بصفة عامة وفيه تحديد لنطاق الذاتية .

ويقترح دى لوجو (١) أن تكون حدود الذاتية كالآتى : اذا كنا أمام موقف يتعلق بالوقائع أو القانون *situation de fait au de droit* له صلة أيضا بفروع أخرى من القانون ، فإن قانون العقوبات أما أن يتطابق مع المصطلحات المحددة فى هذه الفروع الأخرى ، وأما أن يصطنع هو حلوله السليمة . والحالة الأخيرة فقط هى التى يكون واضحا فيها تأكيد ذاتية قانون العقوبات .

ويذهب الدكتور محمود مصطفى الى أن قانون العقوبات يعتمد - اذا ما خلا من النص - على القوانين الأخرى فى حل المسائل الفرعية التى يتوقف عليها قيام الجريمة أو عدم قيامها . ففى تطبيق نصوص الرشوة ، واختلاس الأموال ، يرجع الى تعريف الموظف العمومى فى القانون الإدارى . وفى تطبيق المادتين ٣٢٣ ، ٣٤٢ عقوبات يرجع فى قيام الحجر الى قانون المرافعات ، وفى أعمال المادة ٣٣٧ يرجع الى القانون التجارى ، لمعرفة هل الورقة شيك أو كمبيالة وهكذا (٢) .

ونرى أن هذا الراى يتعارض وفكرة الذاتية . فلقد اهتم الفقه بمشكلة الذاتية حين وجد القضاء الجنائى قد اضطر فى كثير من الأنصية الى مخالفة المعانى المحددة لبعض المصطلحات القانونية التى يستعملها قانون العقوبات وفروع أخرى من القانون .

فمثلا فى جريمة اصدار شيك بدون رصيد ، لم يلتزم القضاء الجنائى المعنى الفنى فى الشيك كما يحدده القانون التجارى ، بدليل أنه منذ زمن بعيد عاقب على اصدار سندات تبدو فى مظهرها كالشيكات مع انها ليست شيكات بالمعنى الفنى الدقيق (٣) . وكذلك الأمر بالنسبة لتعريف الحجر فى المادتين ٣٢٣ ، ٣٤٢ عقوبات ، الى آخر الامثلة السابقة .

وهكذا نستطيع أن نقرر أنه ليس على قانون العقوبات أن يلتزم بالتعريفات المحددة المتضمنة فى فروع أخرى من القانون . وأن له أن

(١) دى لوجو ، المرجع السابق ، ص ٢٢٠ .

(٢) دكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٧ .

(٣) أنظر تعليق هوجنى ، السابق الإشارة اليه ، دكتور محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، الطبعة الثالثة ، سنة ١٩٥٣ ، ص ٤٦٠ .

يصطنع من التعريفات ما يتفق مع أهدافه في حماية المصالح الأساسية للمجتمع . وهذا ما فعله القضاء الجنائي فعلا سواء في مصر أو في فرنسا أو في بلجيكا ، وهو ما سنناقشه في الفقرة التالية .

٣ - الذاتية والتفسير (١) :

نناقش في هذه الفقرة ثلاثة موضوعات : الذاتية وقاعدة التفسير الضيق ، والمعاني الفنية ، والمعاني الشائعة ، وسيادة المعاني الشائعة في قانون العقوبات .

الذاتية وقاعدة التفسير الضيق :

هناك علاقة وثيقة تربط بين مشكلة الذاتية وتفسير القانون . فقد برزت الذاتية كمشكلة لها خطرها حينما انتهجت المحاكم الجنائية نهجا معيناً في التفسير ، أدى الى اعطاء بعض المصطلحات القانونية التي يستعملها قانون العقوبات معاني مغايرة لمثيلاتها في فروع القانون الأخرى . ومن الأمثلة البارزة على ذلك تعريف الشيك . فقد اطرده القضاء الجنائي من زمن على اعطاء الشيك في جريمة اصدار شيك بدون رصيد معنى يختلف عن معناه في القانون التجاري (٢) .

وفي حكم شهر لمحكمة النقض الفرنسية (٣) صدر في ٨ نوفمبر ١٩٥٠ ، ذهبت المحكمة في الشق الأول من الحكم الى أن « شيكات السباحة Les travellers-chèques ليست شيكات طبقاً لأحكام القانون التجاري ، لأنها لا تحمل في طياتها أوراقاً مطلقة للتداول ، قابلة لدفع مبلغ من النقود بسهولة ، وليس فيها إشارة الى مكان سحبها ، ولا الى تاريخ الاصدار ، الى جانب أن تزويرها لا يقع تحت طائلة التشريع العقابي الخاص بالشيكات المزيفة » .

والواقع أن هذا الشق من الحكم يرضى تماماً أنصار قاعدة التفسير الضيق لقانون العقوبات ، والتي - في هذا المثال - لا تخول للقاضي

(١) انظر بصفة خاصة :

Trousson, L'interprétation des lois pénales, Ibid.

وانظر كذلك : ليجرو ، المرجع السابق ص ١٥٠ .

(٢) هوجنى في تعليقه السابق الاشارة اليه .

(٣) الحكم السابق الاشارة اليه ، سرى ١٩٥١ ، جزء ٢ ، ١٣٧ .

الجنائي سلطة توسيع الفكرة القانونية للشيك ، بل تلزمه بالتعريف المدني له ، وهذا هو رأى الذين يذهبون الى أن قانون العقوبات تابع او ثانوى بالنسبة للقانون الخاص سواء القانون المدني أو القانون التجارى .

ويتساءل ليجرو (١) - وينقل عنه ستيفانى تساؤل (٢) - « واذا سلمنا حقيقة بالتفسير الضيق ، فلماذا التقييد بالقانون المدني أو أى قانون آخر ؟ » .

ويضيف (٣) أن قاعدة التفسير الضيق لقانون العقوبات ، تكفل منع تعسف القاضى . ولكن يثور التساؤل عن وسيلة ذلك ، وليست هناك من وسيلة سوى وضع نص فى قانون العقوبات يقيد ، فهذا مقتضى مبدأ شرعية الجرائم *Legalité des délits* .

والبعض يريدون وضع قيود على كاهل القاضى ، فلماذا يبحث عن هذه القيود فى قانون آخر ؟ ألا يبدو ذلك عندئذ أمرا غير منطقي ؟ .

والمشكلة الحقيقية فعلا هى كما يقول ليجرو كيف تحد الحدود ؟ يقول البعض أن الشيك يجب ألا يكون كالشيك فى القانون التجارى .

ويعترض آخرون ويقولون لماذا - فى نطاق قانون العقوبات - يكون هناك سمو *primauté* على القانون الخاص ؟ أليس هناك حدود أخرى يمكن أن توضع وتكون أكثر مطابقة للموضوع واتفاقا مع الأصل التاريخى لقاعدة التفسير الضيق ولطبيعتها (٤) ؟ .

لا شك أن شيك السياحة لا يعتبر شيكا بالنظر الى قواعد القانون التجارى . ولكن كيف يقرر القاضى الجنائى اذا كان سندما شيكا أو لا اذا لم تكن هناك حدود يلتزمها ؟ وأى حدود تلك ان لم تكن هى حدود القانون التجارى ؟ .

يجيب الشق الثانى من حكم محكمة النقض الفرنسية على هذه التساؤلات فيقرر « أنه اذا افترضنا أن السمات القانونية الصحيحة

(1) Legros, Considerations sur le vol, Rev. Dr. pén et Crim., 1885.

(٢) ستيفانى ، المرجع السابق ، ص ٥ من المقدمة .

(٣) ليجرو « مقال عن ذاتية قانون العقوبات » ، المرجع السابق ص ١٥٢ .

(٤) فروز ، تفسير القوانين المتباينة ، المرجع السابق . ص ٤٢١ ، ٤٢٢ .

لشيكات السياحة تفضى الى تعارض ، وأن القانون المدني ينكر صحتها كشيكات ، فانه من المؤكد — وكما قرر بحق قضاء محكمة أول درجة — أن هذه الأدوات *instrument* تشبه السندات القابلة للدفع بمجرد الاطلاع ، وقد استخدمت لسحب كل أو جزء من الرصيد الحال المودع في أحد مؤسسات المسحوب عليه ، وهى أخيراً تحمل المظاهر الخارجية للشيكات ، وقد نص في صلبها مرات عديدة على التسمية المحددة لها كشيكات ، وينشئها الساحب مسوياً إياها بالشيكات وتقبل عموماً كذلك .. » .

ويرى ليجرو أن الحدود التى رسمها الحكم هى :

١ — أن شيكات السياحة تحمل بعض السمات الأساسية للشيكات . ويتمثل ذلك في كونها سندات قابلة للدفع بمجرد الاطلاع وتسحب الرصيد الحال .

٢ — أن مظهرها مظهر الشيكات ويطلق عليها ذلك .

٣ — أن الساحب أنشأها مسوياً إياها بالشيكات وهى تقبل كذلك في التعامل . ويذهب الى أن اعتبار سند ما شيكاً لأن له سمات معينة ، أو لأن له فقط مظهر الشيك أو يحمل نفس التسمية ، أو نفس التعيين الداني *La même destination* ، كل هذه الاعتبارات توسع من فكرة الشيك اذا أخذت بمعناها القانونى الفنى أو حتى بمعناها الشائع . وعلى العكس من ذلك اذا ما أنكر القاضى الجنائى بصفة مطلقة واقعة فيها سند يقبل بصفة عامة كشيك ، وهذا هو العنصر الموضوعى *l'element objective* فانه حينئذ يكون متبنياً الفكرة الفنية *technique* للشيك بغير نظر دقيق للمعاني الشائعة للكلمة .

اذن بأى المعنيين عليه ان يأخذ ؟ المعنى الفنى أو المعنى الشائع ؟ هذه هى المشكلة الحقيقية .

المعاني الفنية والمعاني الشائعة (١) :

Sens technique et sens courant

يذهب ليجرو الى أن على القاضى أن يهمل اللغة الفنية ليتقيد فقط بالمعنى الشائع للكلمات التى استخدمها الشارح . ذلك لأن قانون

(١) ليجرو المرجع السابق ص ١٥٣ وما بعدها ، تروى ، المرجع السابق ص ٢٤

المقوبات يخاطب المواطنين مباشرة وهو لا يخاطب بأحكامه القضاة ولا المتخصصين ، ولا رجال الأعمال ، وإنما يخاطب بأحكامه الفرد الذى يجب عليه أن ينهض بمسئوليته بغير استشارة الاختصاصيين فى القانون (٢) . وليس هناك أحد لا يعرف كيف يصدر شيكا مزورا ، ولكن كثيرين يجهلون ما هو الشيك الصحيح .

ويجب على قانون العقوبات — بحكم طبيعته ذاتها — أن يستعمل لغة سهلة مباشرة ، واضحة وشائعة *courant* . وهو عندما يحرم الشيك المزور ، فهو لا يخاطب فقط وكلاء النقد *Les agent de change* أو رجال البنوك ، ولكنه يخاطب رجل الشارع ، وهو لا ينظر للسند الذى يصفه القانون التجارى فنيا بأنه شيك ، ولكنه يضع فى الاعتبار السندات التى يعتبرها الناس كشيكات كثرى عادية فى حياتهم اليومية .

ويمكن القول أن المعايير التى وضعتها محكمة النقض الفرنسية فى حكمها سابق الإشارة إليه ، تمثل سندا قويا لفكرة تبنى قانون العقوبات للمعاني الشائعة .

ولا شك أن قانون العقوبات بتبنيه المعاني الشائعة إنما يقوم برسالته خير قيام . فهو — عن طريق الدائىء — يكفل وحدة القانون *unité de droit* ويقوم بدوره كأحد فروع التنظيم القانونى متعاوناً مع باقى الفروع . ويبدو ذلك واضحا إذا استرجعنا مثال الشيك . ليست وظيفة الشيك ذاتها تملئ أن كل ما يقبل كشيك يجب أن يحميه قانون العقوبات ؟ أن المعاملات التجارية تستدعى السرعة والائتمان ، ولذلك فمن الأفضل حمايتها حماية قانونية واسعة .

وفى هذا المثال نرى أن كلا النظامين : القانون الخاص وقانون العقوبات ، يقومان بحماية الشيك ، كل حسب طريقته ، بالرغم مما قد يظهر من أن قانون العقوبات مساعد بصفة بحتة للقانون التجارى . وذاتية قانون العقوبات هذه تؤيد فى النهاية القانون التجارى ، إذ ليست هناك ثغرات فى وحدة القانون ، ولا شك أن الدائىء هى التى تكفل هذه الوحدة .

(١) أنظر فى نفس المنى : باترسون ، المرجع السابق ، تحت عنوان « إن توجه أحكام القانون ؟ » ، ص ١٢٥ وما بعدها .

ويلهـب كابراليـك الى أنه « عندما تتعارض النظم القانونية معا ،
ويقضى ذلك الى اضطراب فى تنظيمها الهرمى ، فان ذاتية قانون العقوبات
تقوم بدورها فى سد الثغرة واقامة حماية متكاملة ، وحينئذ يلزم قانون
العقوبات بابتداع تعريفاته الصحيحة (١) » .

وقد نقد فيلونينكو (٢) بصنف فكرة الذاتية فى تعليقه على حكم محكمة
التنقض الفرنسية الذى اشرنا اليه سابقا تحت عنوان « المبدأ الاساسى
للتفسير الضيق » .

فالداتية فى رأيه — هى التعسف L'autonomie est l'arbitraire
ويضيف ان محكمة النقض تطالب — بحجة الواقعية —réalisme
بحق التشريع فى المواد العقابية لكى — تقيم بطريقتها — الاركان المكونة
للجريمة . واذا نادى الواحد بالداتية فى قانون العقوبات فانه سيجد
آلاف أو ملايين التعريفات التى تتمدد وتختلف، فيما بينها حسب قصد
الاطراف الذين سيكونون دائما فكرة شخصية عن المصطلح محل الاعتبار .

ويعلق ليجرو (٣) على فيلو نينكو بقوله : ان مفهومنا للداتية سيجمل
كل هذه المناقشات محل نظر ، فمعانى قانون العقوبات لن يحددها
القاضى ، ولا المتهم حسب قصده فقط . ان القانون يفسر تفسيرا ضيقا ،
ولكن ليس داخل حدود القانون المدنى الذى يصوغ معايير تصفية
جامدة ، ولكن على أساس اللغة الشائعة فقط Le langage usuel
الذى يجب ان تكون لغة قانون العقوبات .

سيادة المعانى الشائعة فى قانون العقوبات :

لا يتفق قانون العقوبات مع اللغة الفنية langue technique . وتبدو
حقيقة هذا القول أنه يستعمل فى نطاقه الخاص بعض الكلمات بمعان

(١) كابرالاله ، المرجع السابق ، ص ٣١٥ .

(٢) تعليقه السابق الاشارة اليه .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٥٥ .

متخلفة . وهكذا الأمر بالنسبة للشريك في الزنا (١) le complice d'adultère فهو ليس بشريك حقيقة طبقا للمادة ٦٧ من قانون العقوبات البلجيكي (٢) .

وكذلك الأمر بالنسبة لكلمة « الليل » في مواد السرقة . فقد اعتمد الشارع البلجيكي على المعاني الشائعة وليس على المعاني الفنية ، وهو لهذا لم يقصد بالليل الفترة التي تمتد من شروق الشمس حتى غروبها ، الذي هو التعريف العلمى للمصطلح ، ولكن قصد به الفترة التي تبدأ بعد غروب الشمس بساعة وتنتهى قبل شروقها بساعة . ونص على ذلك صراحة في المادة ٧٨ من قانون العقوبات البلجيكي . فالليل في نظر الناس هو الوقت الذي يسود فيه الظلام (٣) .

اما في القانونين الفرنسي والمصري فلم يرد فيهما تعريف لليل . والظاهر ان الفقه والقضاء في فرنسا يأخذ بهذا الرأي (٤) .

وقد عرضت محكمة النقض المصرية للموضوع في حكمين حديثين فقالت في اولهما (٥) ان قانون العقوبات اذ نص على الليل ظرفا مشندا للسرقة (المواد ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧) ولقتل الحيوان والاضرار به (٣٥٦م) ولاتلاف الزراعة (٣٦٨م) ، ولانتهاك حرمة ملك الغير (٣٧٢م) دون ان يحدد بدايته ونهايته ، فقد افاد انما قصد به ما تواضع عليه الناس من انه الفترة ما بين غروب الشمس وشروقها . ولو كان الشارع قد قصد معنى آخر لافصح عنه كما فعل في المادة ٢١ من قانون المرافعات ، وكما فعلت بعض التشريعات الاجنبية ، مثل قانون العقوبات البلجيكي

(١) يختلف ذلك من كلمة « الزاني » في نص المادة ٢٧٥ من قانون العقوبات المصري الذي يقضى بانه « يعاقب ايضا الزاني بترك المرأة بنفس العقوبة » ، ويلعب الدكتور محمود مصطفى الى انه قد يتبادر الى الذهن ان الزاني والزانية فاعلان اصليان ولكن القانون يعتبر جريمة الزنا ضد الزوجية فالفاعل الاصلى فيها هو الزوجة الزانية او الزوج الشان اما الطرف الاخر فشريك للفاعل في هذه الخيانة . دكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ص ٢٦٦ بند ٣٠٤ .

(٢) تروى ، المرجع السابق ، ص ٢٤٥ ، وراجع المادة ٢٨٨ ع بلجيكي .

(٣) ليجرو ، المرجع السابق ، ص ١٦١ .

(٤) دكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٣٩٤ .

(٥) نقض ٤ نوفمبر ١٩٤٧ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٧ رقم ٢٠٧ من ٣٩١ ، ونقض ٦ يناير ١٩٤٨ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٧ رقم ٤٨٢ ، ص ٦٤٦ .

الذى عرف الليل بأنه الفترة التى تبدأ بعد غروب الشمس وتنتهى قبل شروقها بساعة ... وبناء عليه قضت المحكمة بأنه اذا كان الحكم قد أثبت أن الحادث وقع عقب الفجر بقليل أى قبل شروق الشمس ، وبناء على ذلك عد الحادث شروعا فى جناية سرقة على أساس توفر ظرف الليل فانه لا يكون قد أخطأ .

ونحن لا نوافق على ما ذهبت اليه محكمة النقض اذ ان ما تواضع عليه الناس أن الليل هو الوقت الذى يسود فيه الظلام ، وهذا ما جعل الشارع البلجيكي يعرف الليل فى المادة ٤٧٨ من قانون العقوبات بأنه الفترة التى تبدأ بعد غروب الشمس بساعة ، وتنتهى قبل شروقها بساعة » ، وهى الفترة التى يسود فيها الظلام فعلا .

فالشارع البلجيكي بذلك لم يقصد معنى آخر غير ما تواضع عليه الناس فى فهم الليل ، بل يمكننا القول أنه تبنى المفهوم الشائع للكلمة وقتنه. وهذا ما ذهب اليه ليجرو نفسه وهو أحد الفقهاء البلجيكين (١) .

وقد انتقد رأى فى الفقه المصرى (٢) هذا الحكم . فذهب الى أنه يبدو من الحكم ان المحكمة أرادت مخالفة القضاء الفرنسى ورمت الى أن تضع تعريفا قانونيا جامدا لظرف الليل . ويضيف الى ذلك قوله « ونحن لا نقر هذا القضاء لأن ما تواضع عليه الناس لا يكفى وحده لتحديد المعنى الذى قصده القانون . ولا أدل على ذلك من أن معنى المسكن فيما يفهمه الناس لا يتفق دائما مع معناه فى المادتين ٣١٣ ، ٣١٧ ... »

ونعتقد أن هذا الرأى محل نظر فيما يتعلق برفضه الاعتداد بما تواضع عليه الناس ، لأن التأمل فى حكمة اعتبار الليل ظرفا مشددا يفضى بنا الى القول أن حالة الاظلام فى حد ذاتها التى تساعد الجناة على ارتكاب جرائمهم هى التى دفعت المشرع الى التشديد .

وبندو ان محكمة النقض عدلت عن رأيها الذى ذهبت اليه فى حكمها السابق ، اذ قضت فى حكم حديث لها أن توافر ظرف الليل فى جريمة

(١) ليجرو ، المرجع السابق ، نفس الوضع .

(٢) الدكتور حسن محمد أبو السعود ، قانون العقوبات المصرى ، القسم الخامس ، الجزء الاول : فى الجرائم الماسة بسلامة الجسم والبرقة والنسب ، الاسكندرية مطابع وميسس ، الطبعة الاولى ، ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، بند ٤٩ ص ٥٦٠ .

السرقه مسألة موضوعية (١) . ومعنى ذلك انها طرحت جانبا التعريف العلمى لليل من انه الفقرة التى تمتد من غروب الشمس الى شروقها .

وهكذا تفسر مشكلة الذاتية بجلاء وعن طريقة الأدلة كيف ان قانون العقوبات والقوانين الأخرى تستعمل دائما لغات مختلفة . ولكن بالرغم من ذلك فمن الممكن الاعتراض بأن هناك حالات يظهر فيها قانون العقوبات بصورة واضحة كقانون تابع subsidiaire للقانون المدنى بصفة خاصة .

مثال ذلك الزنا فى قانون العقوبات البلجيكى . حيث ان الشرط الاساسى فى هذه الجريمة هو وجود زواج صحيح طبقا للقانون المدنى .

فما سر هذا الاختلاف بين حالة الشيك وحالة الزنا ، ولماذا يتطلب فى الزنا وجود شرط صحة الزواج الذى يحدد بدقة طبقا للقانون المدنى ، ولا يتطلب فى الشيك ان يكون شيكا طبقا لقواعد القانون التجارى ؟

ان شيك السباحة يقبل بصفة عامة كشيك ، وقد اشار الى ذلك حكم محكمة النقض الفرنسية الذى حللناه سابقا ، اذ قرر ان الشيك فى عرف قانون العقوبات هو السند الذى يعتبر شيكا فى اللغة الشائعة .

اما بالنسبة للزواج فيظهر ان الامر مختلف تماما ، ما دام انه يتوقف فى تحديده على اللغة القانونية الفنية . ولكن هذا الاختلاف يمكن تفسيره اذا فحصنا الموقف بدقة . ذلك ان الفكرة القانونية عن الزواج تطابق - فى الواقع - تماما مع الفكرة الجارية courant الشائعة universellement recon عن الزواج . فان يكون الانسان متزوجا معناه انه قانونا légalement متزوج .

فالمفسرون Des concubins يستطيعون ان يتزوجوا ، وهم يعرفون دائما انهم ليسوا أزواجا .

وهنا ايضا تظهر ذاتية قانون العقوبات وتنتفى صفته المساعدة بالنظر الى القانون المدنى ، اذ الامر هنا ببساطة مجرد تطابق coincidence.

المبحث الخامس تطبيقات للذاتية

اذا فحصنا نصوص قانون العقوبات لوجدنا تطبيقات عديدة انظرية ذاتية لقانون العقوبات ، كتعريف الشيك فى جريمة اصدار شيك بدون

(١) جلسة ١٩٥٠/١/٢٠ ، مجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض فى خمسة وعشرين حكما ، للدائرة الجنائية ، الجزء الثانى ، قامة ٨٣ ، ص ٧٦٢ .

رصيد ، وتعريف كلمة الأصل l'ascendaux في جريمة هنك العرض ، وتعريف الموظف في جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية . وإذا خرجنا عن نطاق قانون العقوبات الى نطاق القوانين الخاصة في التشريعات الضريبية والاقتصادية ، لوجدنا تطبيقات أخرى تؤكد ذاتية قانون العقوبات . وسنجتزئ في هذا المقال — لضيق المقام — بعرض تطبيق لفكرة الذاتية في نطاق قانون العقوبات في جريمة السرقة ، وجريمة تبديد الأموال المحجوز عليها .

جريمة السرقة (١) :

يتفق قانون العقوبات البلجيكي والفرنسي والمصري على أن محل جريمة السرقة مال منقول وعلى ذلك فلا يتصور أن تقع السرقة على عقار . (انظر المادة ٤٦١ من قانون العقوبات البلجيكي ، والمادة ٣٧٩ من قانون العقوبات الفرنسي ، والمادة ٣١١ من قانون العقوبات المصري) .

وتظهر ذاتية قانون العقوبات بالنسبة لتعريف المال المنقول ، ذلك انه يضع للمنقول معنى يختلف عن معناه في القانون المدني .

اذ تنص المادة ٨٢ من التقنين المدني المصري على تعريف المنقول فتقرر انه :

١ — كل شيء مستقر بحيزه ثابت فيه لا يمكن نقله منه دون تلف فهو عقار . وكل ما عدا ذلك من شيء فهو منقول .

٢ — ومع ذلك يعتبر عقارا بالتخصيص المنقول الذي يضعه صاحبه في عقار يملكه ، رسدا على خدمة هذا العقار أو استغلاله » . ولكن قانون العقوبات لا يساير هذا التعريف في تحديده لمعنى المنقول الذي يكون محلا لجريمة السرقة . فيقرر أن المنقول يشمل كل مال يمكن نقله من مكان الى آخر ، فيدخل في هذا ، فضلا عن المنقولات بطبيعتها العقارات بالتخصيص كالات الزراعة والماشية التابعة للأرض الزراعية والعدد والآلات الصناعية في المعامل ، كما يشمل العقارات بالاتصال متى فصلت عن المال الثابت ، اذ تصبح بذلك من المنقولات كالنوافذ والأبواب والمواسير والأشجار

(١) انظر بصفة خاصة :

Legros, Considération sur le vol, Rev. Dr. pén et Crim., 1936, p. 576.

والمحاصيل الزراعية والأحجار والرمال المنتزعة من الأرض . والشروع متصور في سرقة هذه الأشياء ، فيعد شارعا في سرقة من يضبط يحاول نزع نافذة أو اقتلاع شجرة بقصد اختلاسها لنفسه (١) .

وقد ذهب رأى في الفقه المصرى (٢) الى أن العبرة في تحديد المعنى المنقول والعقار بالقواعد المقررة في القانون المدنى ، مع ملاحظة أن المقصود في معنى السرقة — هو المنقول بطبيعته . فالعقارات بالتخصيص هى منقولات بطبيعتها يصح أن تكون محلا للسرقة والمنقولات بحسب المآل هى عقارات بطبيعتها ، اغتصاب حيازتها بحالها لا يعتبر سرقة وهذا لا يمنع جواز السرقة منها .

والواقع أن هذا الرأى الى جانب أنه غير سديد ، قد تناقض مع نفسه . فمع أنه رضى في البداية الاحتكام في تحديد معنى المنقول والعقار الى القانون المدنى ، إلا أنه عاد وفي نفس الموضع ليقول أن المقصود في معنى السرقة هو المنقول بطبيعته . ولقد كان عليه أما أن يرتضى التعريف الذى وضعه القانون المدنى في كليته ، وأما أن يهدره ويلذهب الى أن قانون العقوبات له أن يخرج عليه . والواقع أن التحفظ الذى وضعه ما هو الا اقرار صريح بذاتية قانون العقوبات .

ويؤصل ترويض ذاتية قانون العقوبات هنا على أساس أن قانون العقوبات يعتمد على المعانى المعتادة *sens usuel* وليس على المعانى الفنية ، وإن كان يحدث أحيانا أن يتطابق المعنى الفنى مع المعنى المعتاد . ويضيف أنه ما كان لقانون العقوبات أن يأخذ بالتفرقة التصفية المصطنعة — التى وضعها القانون المدنى — بين العقارات والمنقولات . (٣) .

جريمة تبديد الأموال المحجوز عليها :

تنص المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات المصرى على أن :

«اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائيا أو اداريا يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلًا من مالهما . ولا تسرى في هذه الحالة أحكام المادة ٣١٢ من هذا القانون المتعلقة بالامفاء من العقوبة » .

(١) أنظر ، دكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٣٧١ .

(٢) الدكتور حسن أبو السعود ، المرجع السابق ، ص ٤٦٤ .

(٣) برونر ، تفسير القوانين العقابية ، المرجع السابق ، ص ٤٢٤ وما بعدها .

وظاهر من النص أن يلزم توافر شروط ثلاثة لتتم الجريمة :

١ - حصول اختلاس .

٢ - على أشياء محجوز عليها قضائيا أو اداريا .

٣ - بقصد جنائي .

وتظهر ذاتية قانون العقوبات بالنسبة للشروط الثاني في تعريف الحجز .

هذا الشرط مقتضاه أنه يجب أن يكون الشيء المختلس محجوزا عليه قضائيا أو اداريا ، وسيان كان الحجز تنفيذا أو تحفظيا . وقد قضت محكمة النقض (١) بأن الحجز التحفظي متى وقعه الموظف المختص يكون واجب الاحترام ولو لم يحكم بتثبيته . أو لم يعلن به ذوو الشأن في الميعاد القانوني ، وذلك ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببيطلانه .

ولا يشترط أن يكون الحجز قد أعلن الى المحجوز عليه ، بل يكفي أن يثبت علمه به ، كما لا يشترط الحجز صحيحا مستوفيا الشرائط القانونية ، فالقاعدة أن الحجز متى أوقعه موظف مختص فإنه يكون مستحقا للاحترام الذي يقتضيه القانون ، بنصه على معاقبة كل من يتجرأ على اختلاس أشياء محجوزة ، وذلك على الإطلاق ولو كان الحجز مشوبا بما يبطله ما دام لم يصدر حكم ببيطلانه من جهة الاختصاص .

وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض المصرية (٢) بأنه اذا كان المحجوز على ماله غير مدين للحاجز فان ذلك لا يبرر له الاعتداء على الحجز بالتصرف في المحجوزات أو العمل على عرقلة التنفيذ عليهما ، بدلا من اتخاذ الطرق القانونية في سبيل ارجاع الأمور الى نصابها الصحيح . ولا يشفع له انما أراد استرداد ماله المحجوز عليه ، فان أخذ الانسان حقه بنفسه غير جائز ، وأخذ المالك متاعه مع علمه بتوقيع الحجز عليه مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذي يقتضيه الحجز ، واعتداء ظاهر على السلطة التي أوقعته (٣) .

(١) نقض ١٥ فبراير ١٩٤٣ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ ، رقم ١١١ .

ص ٢٦١ ، أول مارس ١٩٤٣ ، رقم ١٢٧ ص ١٨٦ .

(٢) نقض أول مارس ١٩٤٣ ، رقم ١٢٧ ، ص ١٨٦ ، من مجموعة القواعد ، ١٧ فبراير

(٣) (٨٤) ، المجموعة ج ، رقم ٢١٠ ص ٣٩٨ .

(٣) نقض ٩ نوفمبر ١٩٤٢ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٥ ، رقم ١٢ ، ص ١٤ .

وقريب من هذا الحكم حكم محكمة النقض البلجيكية الصادر في ١٨ نوفمبر ١٩٤٢ (١) والذي يقضى بأنه « ليس على القاضي الجنائي وهو ينظر جريمة تبديد الأموال المحجوزة عليها أن يبحث في أن شكليات الاجراءات *Les formalités de procédure* قد روعيت أم لا ، ذلك لأن القانون يعاقب على الانتقاص من قدر السلطة العامة والاعتداء عليها ... »

ويمكن لنا تأصيل ذاتية قانون العقوبات في هذا المثال على الأساس الذي أرسيناه من قبل ، وهو أن قانون العقوبات له أهداف تختلف عن باقى فروع القانون . فان كان قانون المرافعات يشترط شكليات معينة للحجز لكى ينتج آثاره والا كان باطلا ، فان قانون العقوبات لا يعنى بمسألة ترتيب الآثار القانونية بقدر ما يعنى هنا بكفالة الاحترام اللازم للسلطة العامة وحمايتها من عدوان الأفراد عليها ، لكى تستطيع أن تقوم بواجباتها كاملة . اذ لو ألزم قانون العقوبات على أن يسير في ركاب قانون المرافعات وأن يلتزم بشكلياته ، لكان للمحجوز عليه الذى ليس مدينا للحاجز أن يتصرف في المحجوزات ويعمل على عرقلة التنفيذ ، بدلا من اتخاذ الطرق القانونية لتصحيح الأوضاع كما قررت محكمة النقض المصرية في حكمها الذى أشرنا اليه من قبل . وواضح أن ذلك عود للقاعدة البدائية في أن الانسان يقتضى لنفسه بنفسه ، تلك المساعدة التى قضى عليها نشوء قانون العقوبات كتنظيم قانونى يعمل على الموازنة بين مصالح الأفراد المتعارضة ، معتمدا في ذلك على عمده الثلاثة : تحقيق المصالح المشتركة ، وكفالة الاستقرار القانونى ، وتحقيق العدالة .

وهكذا يظهر الدور الإيجابى الذى تقوم به ذاتية قانون العقوبات .

خاتمة :

عرضنا في الصفحات السابقة لمشكلة ذاتية قانون العقوبات وعالجناها في خمسة مباحث ، عنيانا في المبحث الأول بوضع المشكلة وضعها المنهجي الصحيح ، وتحدثنا في المبحث الثانى عن قانون العقوبات كتنظيم قانونى ، لكى يتبين وضعه المتميز عن باقى فروع القانون ، من حيث أهدافه التى يتفياها وادواته التى يستعملها . وفي المبحث الثالث عرضنا عرضا مجملا لأبرز القضايا الأساسية في الداتية ، وانتهينا الى أن قانون العقوبات له

(١) مذكور في ليجرو ، المرجع السابق ، ١٥٧ .

ذاتية متميزة ، وفي البحث الرابع قدمنا محاولة أولية لبناء نظرية عامة
لذاتية قانون العقوبات ، فتحدثنا عن أصول الذاتية وسندها ثم حاولنا
أن نخط حدودا لها ، ثم ناقشنا بإفاضة علاقة الذاتية بالتفسير ، وفي
البحث الخامس والأخير عرضنا عرضا سريعا لتطبيقات من تطبيقات
الذاتية في قانون العقوبات .

ونحن نعلم يقينا أننا لم نستوف البحث في مشكلة الذاتية ، وما كان
لنا في هذا المقال الوجيز أن نستطيع الأفاضة والتعمق في بحث جميع
جوانبها .

وكل ما نرجوه أن نكون قد وفقنا في وضع المشكلة وضعها المنهجي
الصحيح ، وفي القاء بعض الضوء على جوانبها المتعددة آملين أن تتاح لنا
في المستقبل فرصة استكمال دراستها ، وعرض أحدث الآراء الفقهية
بصددها .

المراجع

أولا : باللغة العربية

كتب :

- (١) دكتور أحمد محمد خليفة ، النظرية العامة للجريمة : دراسة في فلسفة القانون الجنائي ، رسالة دكتوراه ، دار المعارف ، ١٩٥٩ .
- (٢) دكتور السعيد مصطفى السعيد ، الأحكام العامة في قانون العقوبات ، القاهرة مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٣ .
- (٣) دكتور حسن محمد أبو السعود ، قانون العقوبات المصرى ، القسم الخاص ، الجزء الأول : فى الجرائم الماسة بسلامة الجسم والسرقة والنصب الاسكندرية : مطابع رمسيس ، الطبعة الأولى ١٩٥٠ - ١٩٥١
- (٤) دكتور محمد كامل مرسى ، ودكتور السعيد مصطفى السعيد شرح قانون العقوبات المصرى الجديد الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ ، القاهرة : مطبعة مصر ، الجزء الأول الطبعة الثالثة ، ١٩٤٦ .
- (٥) محمود إبراهيم اسماعيل ، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات ، القاهرة مطابع دار الكتاب العربى ، الطبعة الثانية ١٩٥٩ .
- (٦) دكتور محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات القسم العام ، القاهرة : مطابع دار الكتاب العربى ، الطبعة الرابعة ١٩٥٩ - ١٩٦٠ .
- (٧) دكتور محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص الطبعة الثالثة ١٩٥٣ .
- (٨) دكتور محمود نجيب حسنى ، شرح قانون العقوبات ، القسم العام ، النظرية العامة للجريمة ، القاهرة : دار النهضة العربية ١٩٦٢ .
- (٩) على يدوى ، الأحكام العامة في القانون الجنائي ، الجزء الأول : في الجريمة ١٩٣٨ .
- (١٠) دكتور على راشد ، مبادئ القانون الجنائي ، القاهرة : دار الفكر العربى الجزء الأول : في مبادئ التجريم والمسئولية الجنائية ، ١٩٤٨ .
- (١١) دكتور شمس الدين الوكيل ، محاضرات في النظرية العامة للحق ، مطبعة نهضة مصر ، ١٩٥٣ - ١٩٥٤ .

مجموعات قوانين ومجموعات احكام :

(١٢) مجموعة القواعد القانونية .

(١٣) مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض في خمسة وعشرين عاما ، الدائرة الجنائية ، ج١ ، ٢ .

(١٤) قانون العقوبات واهم القوانين المكملة له مملقا على نصوصها بالمذكرات الايضاحية واحكام القضاء وآراء الفقهاء ، للدكتور احمد محمد ابراهيم ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٨ .

ثانيا : باللغة الفرنسية والانجليزية

كتب :

(15) Dilogu, T., la Loi Penal et Son Application, Cours de doctorat, Universités Egyptiennes, 1956.

(16) De Vabrez, H. Donnedieu. Traité élémentaire de Droit Criminel et de législation pénale comparée, Paris : Librairie du Recueil Sirey.

(17) Patterson, E.E., Jurisprudence, Men and Ideas of Law, Broklyn : The Foundation Press, Inc., 1953.

(18) Stefani, G., Quelques Aspects de l'autonomie du droit pénal, études du Droit Griminal, sous la ditection et avec préface de Stefani, Paris : Dalloz. 1956.

مقالات وتعليقات :

(19) Besson, A., "Preface", Dalloz, Répertoire de Droit Criminel et de procédure pénal, Tom I, 1953, P. VII-X.

(20) Huguney, " Les Domages-interets dus par la souteneur a la prostituee ", Note dans Revue International de Droit Pénal. 1946 P. 73-78.

(21) Legros, R., "Essai sur l'autonomie du droit Pénal" Revu, de Droit Penal et de Criminologie (Bruxelles), Novembre, 1956 P. 143-176.

(22) Legros, R., "Considerations sur le vol", Revue de Droite Pénal et de Criminologie, Mai, 1955, P. 561-568.

(23) Les Codes Pénaux Européens, Centre français de Droit Comparé, Paris : T. 1. 2., (Avec un préface Comparative de Marc Ancel).

(24) Trouste, P.E., "L'interpretation des Lois pénales", Revue de Droit pénal et de Criminologie, Février, 1953, P. 411-446.

(25) Vasseur, "Des effets en droit pénal des acts nuls ou ill égaux d'après d'autre disciplines", Revue de Science Criminelle et Droit pénal Comparé, Janvier-Mars, 1951, P. 1-48.

(26) Voin, "L'exercice de l'action civil en cas de participation volontaire de la Victim à l'infraction pénal", Revue de Science Criminelle et Droit pénal Comparé, Juillet-Septembre, P. 345-357.

الاكراه البدنى

لتنفيذ الحكم بالتعويض

للدكتور ادوار غالى الذهبى

النائب بادرارة قضايا الحكومة

١ - تمهيد :

الاكراه البدنى *la contrainte par corps* هو حبس المحكوم عليه بالمبالغ المستحقة للحكومة ، أو بالتعويض للمضروور من الجريمة ، حبسا بسيطا مدة من الزمن اذا لم يكن له مال ظاهر يمكن التنفيذ عليه بالطرق المدنية ، عسى أن يؤدى هذا الحبس الى اظهار ما يخفيه من مال (١) .

والاكراه البدنى اجراء قديم اخلت به فرنسا منذ أواسط القرن الثالث عشر ، وكان منظما بالأوامر الملكية ، ثم الفى مؤقتا عندما قامت الثورة الفرنسية ، ثم أعيد تنظيمه بالتشريعات النابوليونية (٢) وأخيرا نظمه قانون الاجراءات الجنائية الفرنسى الجديد فى المواد ٧٤٩ وما بعدها .

والمبالغ التى يجوز تحصيلها بالاكراه البدنى هى المقضى بها للحكومة ضد مرتكب الجريمة (مادة ٥١١ اجراءات جنائية مصرى) وتشمل الغرامات وما يجب رده والتعويض والمصاريف .

كذلك يجوز الاكراه البدنى لتحصيل التعويضات المحكوم بها لغير الحكومة . فقد نصت المادة ٥١٩ من قانون الاجراءات الجنائية على انه : « اذا لم يقم المحكوم عليه بتنفيذ الحكم الصادر لغير الحكومة بالتعويضات

Vidal et Magnal, Cours élémentaire de droit criminel, 8e ed. P. 670; L. de Naurois, Les condamnations garanties par la contrainte par corps, rev. so. crim. 1939 n. 1 P. 649.

(٢) نوردوا - المقال السابق - بند ٢ ص ٦٤٩ . والاكراه البدنى تأخذ به كثير من التشريعات مثل قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات الايطاليين الصادرين فى سنة ١٩٣٠ ، وقانون العقوبات البولونى الصادر فى سنة ١٩٣٢ ، وقانون العقوبات الانباني الصادر فى سنة ١٩٢٨ ، وقانون الاجراءات الجنائية الفرنسى المعمول به ابتداء من سنة ١٩٥٩ ، وقانون الاجراءات الجنائية المجرى الصادر سنة ١٩٥٠ .

بعد التنبيه عليه بالدفع ، جاز لمحاكمة الجنح التي بدائلتها محله ، اذا ثبت لديها أنه قادر على الدفع ، وأمرته به فلم يمثل ، أن تحكم عليه بالاكراه البدنى ، ولا يجوز أن تزيد مدة هذا الاكراه على ثلاثة أشهر ، ولا يخصم شىء من التعويض نظير الاكراه فى هذه الحالة ، وترفع الدعوى من المحكوم له بالطرق المعتادة (١) » .

٢ - خطة البحث :

وإذا كان نظام الاكراه البدنى مستساغاً كوسيلة لتحصيل العقوبات المالية ، فهو - فى رأينا - غير مستساغ كوسيلة لتحصيل التعويضات المحكوم بها للمضروب من الجريمة . ولذلك فإننا سنقتصر هذا البحث على بيان احكام الاكراه البدنى لتنفيذ الحكم بالتعويض ، ولن نتعرض للاكراه البدنى كوسيلة لتنفيذ الحكم بالفرامة أو بالمبالغ المستحقة للحكومة .

وقد رأينا تقسيم هذا البحث الى ثلاثة فصول : نتكلم فى الفصل الأول من الأشخاص الذين يجوز التنفيذ ضدهم بالاكراه البدنى ، وفى الفصل الثانى نبين شروط الحكم بالاكراه البدنى ، وفى الفصل الثالث نتكلم عن طبيعة الحكم بالاكراه البدنى . أما الخاتمة فسنبين فيها ضرورة الغاء نص المادة ٥١٩ من قانون الاجراءات الجنائية .

الفصل الأول

من يجوز التنفيذ ضدهم بالاكراه البدنى

٣ - قلنا أن هذا البحث سيقصر على الاكراه البدنى كوسيلة لتنفيذ الحكم بالتعويضات المحكوم بها لغير الحكومة ، فهل كافة المحكوم عليهم بالتعويض يجوز الحكم عليهم بالاكراه البدنى ؟ لا فمثلاً اذا حكم بالزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية متضامتين بدفع مبلغ التعويض للمجنى عليه ، فهل يجوز لهذا الأخير طلب الحكم بالاكراه البدنى ضد المتهم وضد المسئول عن الحقوق المدنية ؟

وتنص المادة ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية السودانى على أن : « كل مبلغ من النقود - غير الفرامة - واجب الاداء بناء على امر صادر طبقاً لاحكام هذا القانون يجوز التنفيذ للوفاء به كما لو كان غرامة » أى يسرى بالنسبة له احكام تنفيذ الفرامات ومن بينها احكام الاكراه البدنى (محمد محيى الدين عوض - القانون الجنائى فى التشريعين المصرى والسودانى - طبعة سنة ١٩٦٣ ص ٩٦٠) .

لا يثور أدنى شك في أن الإكراه البدني يجوز الحكم به ضد المتهم —
فاعلا أصليا أو شريكا — باعتباره هو الذي ارتكب الجريمة أو ساهم في
ارتكابها . أما بالنسبة للمسئول عن الحقوق المدنية فالرأى السائد
فقها وقضاء في فرنسا ومصر أنه لا يجوز الحكم عليه بالإكراه البدني (٢)

(2) Robert Marx, La justice pénale et les personnes civilement responsables du fait d'autrui, Paris 1935, P. 207 ; Laques Le Griel, Traité pratique de l'exercice de l'action civile et de l'intervention des tiers devant les juridictions répressives, Paris 1933, n. 57 P. 56 ; Pierre Bouzat et Jean Pinatel, Traité de droit pénal et de criminologie, Paris 1963 T. II n. 1108 ; B. Garraud, Traité théorique et pratique du droit pénal français, 3e ed. 1914 T. II n. 708 P. 519 ; Henri Lelou, Traité pratique de la responsabilité civile, 5e ed. 1955 n. 59 P. 35.

محمود محمود مصطفى — شرح قانون العقوبات — القسم العام — الطبعة الثالثة
سنة ١٩٥٥ بند ٤٢٥ ص ٤١٢ ، على زكي المرابي — المبادئ الأساسية للأجراءات
الجنائية — ج ٢ ، سنة ١٩٥٢ ص ٤٤٥ — بند ٩٤٦ محمود إبراهيم اسماعيل —
شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات — الطبعة الثانية سنة ١٩٥٩ — بند ٤٢٦ ص
٦٥٩ ، عدلي عبد الباقي — شرح قانون الإجراءات الجنائية — ج ٢ سنة ١٩٥٣ ص
٦٥٨

ومن أحكام القضاء الفرنسي في هذا الصدد : نقض جنائي في أول أغسطس سنة ١٩٣١
سرى ١٩٣٢ — ١ — ٧٧ وجاء بأسباب هذا الحكم :

Attendu que la contrainte par corps, supprimée en matière civile, ne peut être prononcée contre une partie civilement responsable ; qu'en prononçant cette contrainte contre Lakhal (Mahmoud), civilement responsable, le jugement attaqué a violé les articles de loi visés au moyen ; que, par suite, cette disposition de l'arrêt doit être annulée ; ...

انظر أيضا نقض جنائي في ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٤ دالوز ١٩٤٣ — ٧١ وجاء بأسباب
هذا الحكم :

Attendu que la contrainte par corps, supprimée en matière civile, ne peut être prononcée contre une partie civilement responsable ; Attendu qu'en prononçant ladite contrainte contre Guillon, la cour d'appel n'a pas donné sur ce point à son arrêt une base légale ; ...

كذلك لا يجوز التنفيذ بالاكراه البدنى ضد ورثة المتهم ، فالتعويض المحكوم به يعتبر دينا على التركة ، وليس دينا في ذمة الورثة ، وبالتالي فيستوفى مبلغ التعويض من مال التركة نفسها ، لانه لا تركة الا بعد مداد الديون . ولذلك يجب ان نفهم عبارة « المحكوم عليهم » الواردة بالمادة ٥١٩ من قانون الاجراءات الجنائية على أساس ان المقصود بها هو المتهم (١) . وقد جاء بتقرير لجنة الاجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ بشأن المادة ٥١٩ « أن هذه المادة قد أضيفت لتمكين المجنى عليه من الحصول على التعويض المحكوم به من المحكمة الجنائية ضد المحكوم عليه الماثل . ولحكم هذه المادة نظير في التشريع الفرنسى ، وهو قريب من الحبس المقرر لاستيفاء دين النفقة بلاتحة ترتيب الحاكم الشرعية ، والمراد بالمحكوم عليه هنا المتهم بالجريمة أى من ارتكب الفعل أو الترك الضار الذى كان موضوع المحاكمة الجنائية ، فلا يخضع للاكراه البدنى من حكم عليه باعتباره مسئولاً مدنياً عن فعل المتهم ، كما لا يخضع له ورثة المتهم » .

٤ — وتنص المادة ٢٦٧ من قانون الاجراءات الجنائية على أن « للمتهم ان يطالب المدعى بالحقوق المدنية اأم المحكمة الجنائية بتعويض الضرر الذى لحقه بسبب رفع الدعوى المدنية عليه اذا كان لذلك وجه » فهل يجوز للمتهم ان يطلب الحكم بالاكراه البدنى على المدعى بالحقوق المدنية المحكوم عليه بالتعويض للمتهم ؟ الجواب بالنفى لان الضرر الذى يصيب المتهم فى هذه الحالة ليس ناشئاً من الجريمة ، وانما من فعل المدعى بالحقوق المدنية الذى لا يعد جريمة (٢)

كذلك لا يجوز التنفيذ بالاكراه البدنى ضد المدعى بالحقوق المدنية الذى حكم برفض دعواه المدنية والزامه بالمصاريف المستحقة للحكومة (٣)

واذن فالمتهم المحكوم عليه بالتعويض ، هو وحده الذى يجوز الحكم عليه بالاكراه البدنى كوسيلة لجبره على تنفيذ الحكم بالتعويض .

(١) السعيد مصطفى السعيد — الأحكام العامة فى قانون العقوبات — طبعة رابعة سنة ١٩٦٢. ص ٦٧٩ ، محمد محيى الدين عوض — المرجع السابق — ٢٩٦

(٢) نوبرا — القبال السابق — بند ٢٣ ص ٦٦٢

(٣) نقض جنائى فى ١٤ يناير سنة ١٩٣٢ جازيت دى باليه ١٩٣٢ - ١ - ٥٤٤

٥ - ويرى جارو Garrard أن الاكراه البدني جائز حتى ولو حكم بأشهار أفلاس المتهم ، على الرغم من أنه في هذه الحالة يصبح ناقص الأهلية ولا يملك السداد قانونا (١) . وعندنا أنه إذا أمكن التسليم بهذا الرأي فيما يتعلق بتحصيل الغرامات والمبالغ المستحقة للحكومة حيث لا يشترط المشرع قدرة المحكوم عليه على الدفع ، فإنه لا يمكن التسليم بهذا الرأي فيما يتعلق بتحصيل التعويضات المحكوم بها لغير الحكومة ، إذ أن المادة ٥١٩ من قانون الإجراءات الجنائية تشترط قدرة المحكوم عليه على الدفع ، والمفلس غير قادر على الدفع ، وبالتالي فلا يجوز الحكم عليه بالاكراه البدني .

٦ - وتنص المادة ٥١٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : « لا يجوز التنفيذ بطريق الاكراه البدني على المحكوم عليهم الذين لم يبلغوا من العمر خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكاب الجريمة ، ولا على المحكوم عليهم بعقوبة الحبس مع وقف التنفيذ » . فبالنسبة للأحداث قصد المشرع بهذا النص تجنبهم مضار الحبس ، مع ملاحظة أن القاصر الذي يقل عمره عن إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة لا يجوز توجيه الدعوى المدنية إليه ، بل يجب اختصاص من يمثله قانونا ، فإن لم يكن له من يمثله وجب على المحكمة أن تعين له من يمثله (مادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية (٢)) - أما في حالة الحكم بالحبس مع وقف التنفيذ فقد رأى المشرع أن التنفيذ بالاكراه البدني يفوت الغرض المقصود من وقف تنفيذ عقوبة الحبس (٣) .

وإذا كانت المحكوم عليها بالاكراه البدني حبلى في الشهر السادس من الحمل ، جاز تأجيل التنفيذ عليها حتى تضع حملها وتمضي مدة شهرين على الوضع - فإذا رُؤى التنفيذ على المحكوم عليها أو ظهر في

(١) جارو - المرجع السابق - بند ٧٠٣ ص ٥٠٥ ومن هذا الرأي أيضا عدلى عبد الباقي - المرجع السابق - ص ٦٥٨ - عكس هذا الرأي لى جرييل - المرجع السابق - بند ٥٨ ص ٥٧

(٢) انظر نقض جنائي في ٤ مارس سنة ١٩٦٣ مجموعة أحكام النقض ص ١٤ رقم ٣٠ ص ١٢٩

(٣) المرابي - المرجع السابق - بند ٩٤٨ ص ٤٤٥ ، محمود مصطفى - المرجع السابق - بند ٤٢٥ ص ٤١٤ ، عدلى عبد الباقي - المرجع السابق - ص ٦٥٨

اثناء التنفيذ انها جبلى ، وجبت معاملتها فى السجن معاملة المحبوسين احتياطيا حتى تمضى المدة المقررة بالفقرة السابقة (مادة ٨٥ و ٥١٣ اجراءات جنائية) .

واذا كان المحكوم عليه بالاكره البدنى مصابا بعرض يهدد بذاته او بسبب التنفيذ حياته للخطر ، جاز تأجيل تنفيذ الاكره البدنى (مادة ٤٨٦ و ٥١٣ اجراءات جنائية) .

واذا أصيب المحكوم عليه بالاكره البدنى بجنون ، وجب تأجيل التنفيذ حتى يبرأ . ويجوز للنيابة العامة أن تأمر بوضعه فى أحد المحال المعدة للأمراض العقلية ، وفى هذه الحالة تستنزل المدة التى يقضيها فى هذا المحل من مدة الاكره البدنى المحكوم بها (مادة ٨٧ و ٥١٣ اجراءات جنائية) .

واذا كان محكوما على الرجل وزوجته بالاكره البدنى ، فيجوز تأجيل التنفيذ على أحدهما حتى يفرج عن الآخر ، وذلك اذا كانا يكفلان صغيرا لم يتجاوز خمس عشرة سنة كاملة ، وكان لهما محل اقامة معروف بمصر (مادة ٤٨٨ و ٥١٣ اجراءات جنائية) .

ولا يجوز تنفيذ الحكم بالتعويض بطريق الاكره البدنى بعد مضى المدة المقررة لسقوط العقوبة (مادة ٥٣٤ اجراءات جنائية ؟ حتى ولو كانت التعويضات المحكوم بها لم تسقط بعد مضى المدة المقررة فى القانون المدنى .

ولا يجوز التنفيذ بالاكره البدنى ضد الأشخاص المعنوية (١) فهذه الوسيلة لا تتلاءم وطبيعة الشخص المعنوى ، ولكن الأعضاء الطبيعيين المكونين للشخص المعنوى يمكن التنفيذ ضدهم بطريق الاكره البدنى (٢)

(١) لى جريبيل - المرجع السابق - بند ٥٨ ص ٥٧

(2) André Toulemon et Jean Moore, Le préjudice corporel et moral en droit commun 2e ed. 1957 P. 72.

الفصل الثالث

شروط الحكم بالاكراه البدني

٧ — يشترط لتنفيذ الحكم الصادر بالتعويض لغير الحكومة بطريق الاكراه البدني ، ثلاثة شروط ، الاول ان يكون الحكم بالتعويض صادرا من محكمة جنائية ، والثاني ان تكون التعويضات عن ضرر ناشئ مباشرة من الجريمة ، والثالث ان تثبت قدرة المحكوم عليه بالتعويض على الدفع .
وسوف نبين هذه الشروط بالتفصيل فيما يلي :

٨ — أولا : الحكم بالتعويض من محكمة جنائية :

يرى جمهور الشراح في فرنسا ومصر أن الحكم الصادر بالتعويض من محكمة مدنية يجوز تنفيذه بطريق الاكراه البدني ، اذا ثبت قيام الجريمة بحكم من المحكمة الجنائية (١) وبناء عليه اذا حكمت المحكمة الجنائية بإدانة المتهم ، ثم أقام المضرور من الجريمة دعواه المدنية أمام المحكمة المدنية للحكم له ضد المتهم بتعويض الضرر الذي أصابه فان هذا الحكم الصادر بالتعويض يجوز طبقا لهذا الرأي — تنفيذه بطريق الاكراه البدني .

والصحيح في رأينا أن الحكم بالتعويض الصادر من المحكمة المدنية لايجوز تنفيذه بطريق الاكراه البدني ، سواء كان هذا الحكم مستندا الى ثبوت قيام الجريمة بحكم جنائي أم لا . فالاكراه البدني وسيلة لتنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية بالفرامة والتعويضات وقد نظمها

(١) جالو — المرجع السابق — بند ٧٠٤ ص ٥١٠ ، محكمة استئناف دويه Douai
في ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٧ جازيت دي ياليه ١٩٢٧ — ٥٧٠ ١ ، السعيد مصطفى السعيد
الرجع السابق ص ٦٧٩ ، المرابي — المرجع السابق — بند ٩٤٣ ص ٤٤٤ ، رؤوف
مبيد — مبادئ القسم العام في التشريع العقابي المصري — طبعة أولى سنة ١٩٦٢
ص ٦٦١ ، عدلى ميد الباقى — المرجع السابق — ص ٦٥٦

قانون الإجراءات الجنائية ، وبالتالي فلا يجوز الحكم به الا اذا كانت التعويضات محكوما بها من المحكمة الجنائية (١) .

٩ - ثانيا : الحكم بالتعويض عن ضرر ناشئ مباشرة من الجريمة :

لا يكفي أن يكون الحكم بالتعويض صادرا من محكمة جنائية . بل يلزم ايضا ان يكون التعويض المحكوم به عن ضرر نشأ مباشرة عن الجريمة ، المعروف أن القضاء الجنائي لا يختص بالحكم بالتعويض الا اذا كان الضرر ناشئا مباشرة من الجريمة (٢) .

والتعويضات المحكوم بها للمضور من الجريمة والتي يجوز تنفيذها بطريق الاكراه البدني تشمل الرد والمصاريف (٣) . وبناء عليه فاذا حكمت المحكمة الجنائية بالزام المتهم برد الاشياء المتحصلة عن الجريمة الى المدعى

(١) نقض فرنسي (الدائرة الجنائية) في ٦ يونيو سنة ١٩٥٢ دالوز ١٩٥٢ - ٥٦٩

وجاء بأسباب هذه الحكم :

Attendu que si la loi susvisée du 22 Juill. 1867, qui a supprimé la contrainte par corps en matière civile, en a cependant autorisé l'exercice pour l'exécution des condamnations à des dommages-intérêts, c'est à la condition que celles-ci aient été prononcées en matière criminelle, correctionnelle ou de police, et comme conséquence d'une infraction pénale; que l'action en dommages-intérêts prévue par l'art. 70 C. inst. crim. est, par sa nature, purement civile, et tend seulement à la réparation d'un dommage subi; D'où il suit qu'en condamnant Nougou à payer par corps le montant des dommages-intérêts accordés, et en fixant au minimum la durée de la contrainte, la cour d'appel a violé les articles visés au moyen; ...

(٢) يجوز لمحاكم الجنايات في فرنسا أن تقضي بالتعريض على الرغم من الحكم بالبراءة أو امتناع العقاب ، وفي هذه الحالات لا يجوز تنفيذ الحكم بالتعويض من طريق الاكراه لبدني (نوبوا - المقال السابق - بند ٢٣ ص ٦٦٢) .

(٣) نوبوا - المقال السابق - بند ١٢ ص ٦٥٥ .

بالحقوق المدنية ، فان هذا الحكم يجوز تنفيذه بطريق الاكراه البدني وكذلك الحكم بالزام التهم بالمصاريف التي تحملها المدعى بالحقوق المدنية (مادة ٣٢٠ اجراءات جنائية) يجوز تنفيذه بطريق الاكراه البدني .

واذا كان الضرر المطلوب التعويض عنه غير ناشئ مباشرة من الجريمة فان المحكمة الجنائية لا تكون مختصة بالفصل في دعوى التعويض ، ويتعين عليها أن تقضى بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها (١) . وبناء عليه اذا طالب المضرور من جريمة الاصابة خطأ - امام المحكمة الجنائية - بتعويض عن اضرار ملبسه او تحطيم سيارته ، يتعين على المحكمة الجنائية ان تقضى بعدم اختصاصها بالفصل في هذه الدعوى ، لأنها ليست ناشئة مباشرة عن الجريمة ، اذ أن قانون العقوبات لا يجرم واقعة اضرار المنقول باهمال (٢) .

كذلك لا يختص القضاء الجنائي بالفصل في الدعوى المدنية الناشئة عن عقد التأمين ، لأن المضرور لا يطالب شركة التأمين بتعويض عن الجريمة وانما يطالبها بتنفيذ عقد التأمين وهذا ما يخرج عن ولاية المحاكم الجنائية (٣) وكذلك الحال بالنسبة للمسئولية المدنية المفترضة كمسئولية حارس الحيوان (مادة ١٧٦ مدني) ومسئولية حارس البناء (مادة ١٧٧ مدني) ومسئولية حارس الاشياء (مادة ١٧٨ مدني) فالقضاء الجنائي

(١) اراجع كتابنا في « اختصاص القضاء الجنائي بالفصل في الدعوى المدنية » طبعة اولى سنة ١٩٦٤ - بند ١٣٧ ص ١٧٣ - انظر ايضا نقض جنائي في ٢٦ مارس سنة ١٩٥٧ مجموعة احكام النقض س ٨ رقم ٨٣ ص ٢٨٨

(٢) نقض جنائي في ٥ يناير سنة ١٩٥٤ مجموعة احكام النقض س ٥ رقم ٧٣ ص ١٢٥ - انظر تفصيل ذلك في كتابنا سالف الذكر - بند ٧٩ ص ١٠٢

(٣) انظر في هذا الصدد : نقض جنائي في ٢١ فبراير سنة ١٩٦١ مجموعة احكام النقض س ١٢ رقم ٤٧ ص ٢٦٣ ، نقض جنائي في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢ مجموعة احكام النقض س ١٣ رقم ١٨٥ ص ١١٦٦ ، محكمة استئناف القاهرة في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦١ المجموعة الرسمية س ٦٠ رقم ٢٤ ص ١٧٩ - نقض فرنسي (الدائرة الجنائية) في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ جازيت دي باليه ١٩٦٢ - ١ - ٢١١

لا يختص بالحكم بالتعويض استنادا الى هذه المسؤولية المفترضة (١) ولا يختص القضاء الجنائي بالفصل في الدعاوى المدنية المبنية على التزام مصدره القانون ، مثال ذلك ما ينص عليه قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من التزام اصحاب الاعمال بدفع اشتراكات شهرية عن العاملين لديهم وتلك التي يقتطعونها من اجورهم (مادة ١٠ وما بعدها) وقد وضع المشرع جزاءات جنائية في حالة عدم دفع الاشتراكات او في حالة عدم الاشتراك (مادة ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦) (٢) والراى عندنا انه اذا قدم صاحب العمل الى المحكمة الجنائية بتهمة عدم دفع الاشتراكات او عدم الاشتراك فلا يجوز للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الادعاء مدنيا امام المحكمة الجنائية بقيمة الاشتراكات التي قصر صاحب العمل في توريدها اليها ، ويرجع ذلك الى ان هذه الاشتراكات ليست ناشئة عن الجريمة وانما مردها الى التزام قانوني سابق على وقوع الجريمة ، بحيث يمكن المطالبة به خارج نطاق المحكمة الجنائية ، وبهذا المعنى قضت محكمة النقض الفرنسية في حكمها الصادر بتاريخ ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٣٧ فقالت ان الحكم بدفع الاشتراكات المتأخرة طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية لايجوز تنفيذه بطريق الاكراه البدني ، وذلك لان دفع الاشتراكات المتأخرة لايعتبر تعويضا عن ضرر ناشئ عن الجريمة ، وانما هو تنفيذ لالتزام

(١) نقض جنائي في ٢٥ مايو سنة ١٩٥٤ مجموعة احكام النقض س ٥ رقم ٢٢٥
س ٧٠٣ ، نقض جنائي في ١٠ مارس سنة ١٩٥٨ مجموعة احكام النقض س ٩ رقم ٧٣
س ٢٦٧ ٠ ومن احكام القضاء الفرنسي : نقض جنائي في ٥ ابريل سنة ١٩٥٤ بليتان
١٩٥٤ - ١٤٣ - ٢٤٥ ، نقض جنائي في ٣ مارس سنة ١٩٥٥ داللو وسري ١٩٥٥ -
٢٨٤ ، نقض جنائي في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٧ داللو ١٩٥٨ nomm ٧٤ ، محكمة
استئناف باريس في ٢٦ ابريل سنة ١٩٦٠ داللو ١٩٦٠ - ٤٠٦ مع تعليق المحامي العام.

Pierre Lescourtier

(٢) انظر ايضا المواد ٧٣ و ١١١ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٩ في شان التأمينات الاجتماعية .

قانونى سابق تنص عليه المادة الثانية من القانون الصادر في ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٠ في شأن التأمينات الاجتماعية (١) .

١٠ — والسؤال الآن هو : اذا قضت المحكمة الجنائية في احدى هذه الدعاوى المدنية على الرغم من عدم اختصاصها بالفصل فيها ، وفاتت مواعيد الطعن في هذا الحكم واصبح حائزا لحجية الامر المقضى فيه فهل يجوز تنفيذ الحكم بالتعويض في هذه الحالات بطريق الاكراه البدنى ؟!!
الجواب بالنفى . ذلك لانه على الرغم من صدور الحكم بالتعويض من محكمة جنائية الا ان هذا التعويض عن ضرر ليس ناشئا مباشرة من الجريمة وبالتالي فلا يجوز تنفيذه بطريق الاكراه البدنى .

١١ — وأحيانا قد يرى المشرع — اقتصادا للوقت والنفقات — أن يخول المضرور من الجريمة حق المطالبة — أمام القضاء الجنائي ببعض المبالغ التي لا تمثل الضرر الناشئ مباشرة من الجريمة وهذا ما فعله المشرع الفرنسى عندما اصدر مرسوما بقانون في ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨ عدل بموجبه المادة ٦٦ من قانون الشيك ، ونص على انه اذا ادعى المستفيد مدنيا اثناء المحاكمة الجنائية جاز له ان يطلب من المحكمة الجنائية الحكم له بمبلغ معادل لقيمة الشيك دون أن يخل هذا الطلب بحقه عند الاقتضاء

(١) نقض جنائي في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٧ دالوز ١٢٢٧ — ٨٧ وجاء بأسباب هذا الحكم :

Attendu que le jugement attaqué a prononcé la contrainte par corps, tant pour le recouvrement des amendes et des frais que pour le paiement des contributions patronales ; — Mais attendu que le paiement de ces cotisations assiégées, peut, en dehors de toute poursuite pénale intentée par application de l'art. 64/1er, être poursuivie devant la commission cantonale par application de l'art. 63/1er; que cette action n'a pour objet ni la condamnation à une peine, ni la réparation d'un dommage résultant d'une infraction à la loi pénale, mais l'exécution d'une obligation légale imposée à l'employeur par l'art. 2 de la loi du 30 avr. 1930.

وانتهت المحكمة في هذا الحكم الى ان التنفيذ بطريق الاكراه البدنى جائز بالنسبة للتراثات والمصاريف ، ولكنه غير جائز بالنسبة لدفع الاشتراكات المتأخرة .

في المطالبة تعويض ، على ان المستفيد يستطيع ان فضل ذلك ان يطالب
بدينه أمام المحاكم العادية (١) .

وفي هذه الحالة اذا قضت المحكمة الجنائية للمضروب بقيمة الشيك ،
فان هذا الحكم - رغم اختصاص المحكمة باصداره - لا يجوز تنفيذه
بطريق الاكراه البدني لانه ليس تعويضاً عن ضرر ناشئ مباشرة من
الجريمة (٢) .

١٢ - واذا زالت الصفة الجنائية عن الفعل المطلوب التعويض عنه
وذلك بصدر عفو أو قانون يجعل الفعل غير معاقب عليه ففي هذه الحالة
يتعين تطبيق نص المادة ٢/٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص
على انه « اذا سقطت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الاسباب
الخاصة بها ، فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها »
فطبقاً لهذا النص يتعين الفصل في الدعوى المدنية على الرغم من سقوط
الدعوى الجنائية . فاذا أصدرت المحكمة الجنائية حكماً ببراءة المتهم للعفو
عنه وبالتعويض في موضوع الدعوى المدنية ، فهذا الحكم لا يجوز تنفيذه
بطريق الاكراه البدني ، لأنه صدر عن ضرر غير ناشئ من الجريمة اذ زالت
بالعفو الصفة الجنائية عن الفعل (٣) . وكذلك الحال اذا صدر

(١) وبهذا المعنى أيضا المادة ٥٦٤ من قانون التجارة السوري ، والمادة ٧٤ من المشروع
المصري لقانون الشيك الذي وضع سنة ١٩٢٩ . ويلاحظ - أن قضاءنا المصري مستقر
على عدم اختصاص المحاكم الجنائية بالحكم بقيمة الشيك للمعني عليه في جريمة اصدار
شيك بدون رصيد . انظر نقض جنائي في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام النقض
س ١٠ رقم ١٧٦ في ٨٢٠ ، نقض جنائي في ٦ فبراير سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض
س ١٣ رقم ٢٣ في ١٢٤ ، نقض جنائي في ٨ يناير سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض س ١٤
رقم ١ س ١٠ ، محكمة استئناف القاهرة في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦١ المجموعة الرسمية
س ٦٠ رقم ٢٤ في ٢٤٦ .

(٢) نوروا - المقال السابق - بند ١٩ ص ٦٦٠ .

(٣) نوروا - المقال السابق - بند ٢٤ في ٦٦٣ ، انظر أيضا نقض جنائي في ١٦ فبراير
سنة ١٩٦٠ دالوز ١٩٦٠ - ٢٤٣ مع تقرير المستشار دامور Damour ، نقض
جنائي في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥١ دالوز ١٩٥٢ - ٨٨ ، محكمة ليون في ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٩
دالوز ١٩٤٩ Somm ٤٢ - مكس ذلك نقض جنائي في ٨ مايو سنة ١٩٢٥ جازيت دي
باليه ١٩٢٥ - ٢ - ٢٢٢ ، محكمة باريس في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦ دالوز ١٩٤٧ - ٢٢ ،
محكمة استئناف اكس في ٢٢ يولييه سنة ١٩٤٩ جازيت دي باليه ١٩٤٩ - ٢ - ٢٧٢ .
ويرى بعض الشراح ان العفو من الجريمة لا يحول دون تنفيذ الحكم بالتعويض عن طريق
الاكراه البدني لان قانون العفو لا يمس حقوق الغير (تولىمون ومور - المرجع السابق -
ص ٧٢ ، لاو - المرجع السابق - بند ٥٨ ص ٣٤) وبهذا المعنى أيضا حكم محكمة
استئناف دوبه Douai في ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٧ جازيت دي باليه ١٩٢٧ - ١ -
٥٧٠ ، محكمة استئناف باريس في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦ جازيت دي باليه ١٩٤٦ - ٢ -
٢٩٩ ودالوز ١٩٤٧ - ٢٣ واحياناً ينص قانون العفو صراحة على عدم جواز تنفيذ حكم
التعويض عن طريق الاكراه البدني مثال ذلك القانون الفرنسي الصادر في ١٦ أغسطس
سنة ١٩٤٧ (لاو - المرجع السابق - بند ٥٨ ص ٣٤) .

قانون العفو أثناء نظر الدعويين الجنائية والمدنية أمام محكمة ثاني درجة ، فعلى هذه الأخيرة أن تقضى ببراءة المتهم . أما الحكم بالتعويض فلا يجوز تنفيذه بطريق الإكراه البدني (١) .

ولكن قد يصدر قانون العفو بعد الحكم نهائيا في الدعويين الجنائية والمدنية ، وفي هذه الحالة أيضا « يحى حكم الادانة » كما تقضى بذلك المادة ٧٦ من قانون العقوبات ، وبالتالي فلا يجوز تنفيذ الحكم بالتعويض عن طريق الإكراه البدني .

ولكن ما الحل اذا صدر قانون العفو بعد الحكم بالإكراه البدني ؟ . اجابت على ذلك محكمة باريس في حكم قديم لها بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٠١ فقالت ان الحكم بالإكراه البدني لا ياتر بصور قانون العفو (٢) وقد اخلت المحكمة في قضائها بما ذهب اليه اسمان Bamei من ان الإكراه البدني ليس عقوبة وانما هو مجرد وسيلة للفسر ومن ثم فاذا حكم به فان الحكم ينشئ للمجنى عليه حقا مكتسبا لا يؤثر فيه صدور قانون العفو (٣) .

وعلى العكس من ذلك قضت محكمة الجزائر بان الحكم بالإكراه البدني لايجوز تنفيذه بعد صدور قانون العفو ، لانه اذا كان حقا ان الإكراه البدني لا يعد عقوبة ، الا أن تنفيذه في حالة الحكم بالتعويضات — يستلزم أن تكون التعويضات عن ضرر ناشئ من الجريمة ، فاذا زالت عن الفعل الصفة الجنائية او اذا محى حكم الادانة ، فمعنى ذلك ان الحكم بالتعويض

(١) نورا — المقال السابق — بند ٢٤ ص ٦٦٢ .

(٢) محكمة باريس في ٢٤ يناير سنة ١٩٠١ سري ١٩٠٢ — ٢ — ٣٠ وجاء بأسباب هذا

الحكم :

.... que la contrainte par corps, aux termes de la loi, n'est pas une peine; qu'elle n'est qu'une sanction corrective inhérente à la qualité de la créance; que pour les frais dus directement à l'Etat, l'amnistie s'applique à la contrainte par corps, si le condamné justifie de son indigence; mais que le condamné, qu'il soit ou ne soit pas indigent, reste tenu, envers la partie civile, des frais avancés et des réparations civiles, sous sanction de la contrainte par corps, applicable aux Termes de la loi de 1867.

(٣) تطبيق اسمان على حكم محكمة الجزائر في ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٢ سري ١٨٨٢ —

لم يعد مستندا الى جريمة وبالتالي فان الحكم بالاكره البدني يوقف تنفيذه ولا يجوز اكره المحكوم عليه بالتعويض (١)

وعندنا ان هذا الراى هو الاقرب للصواب ، لان العفو — بعد الحكم بالأداة له اثر رجعى ، بمعنى ان الفعل يصبح كما لو كان مباحا من مبدأ الامر ، وبالتالي فالحكم بالتعويض لا يكون قائما على الجريمة وانما مرده الى خطأ مدنى بحث لا يجرمه القانون . وبناء عليه لا يجوز تنفيذ هذا الحكم بطريق الاكره البدني ، واذا كان قد حكم بالاكره على المحكوم عليه بالتعويض قبل صدور قانون العفو — فان هذا الحكم يوقف تنفيذه ويتعين الافراج فورا عن المحكوم عليه .

١٣ — واذا كان من اللازم أن يكون التعويض المحكوم به عن ضرر ناشئ مباشرة من الجريمة الا انه ليس من الضروري أن يكون الحكم الجنائي بالتعويض قد قضى في نفس الوقت بالعقوبة على المتهم . فاذا ادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم ، فحكمت المحكمة الجنائية ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية ، فاستأنف المدعى المدني وحده دون النيابة العامة ، وفى الاستئناف قضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف فيما يتعلق بالدعوى المدنية وألزمت المتهم بالتعويض ، فهذا الحكم بالتعويض يجوز تنفيذه بطريق الاكره البدني رغم انه لم يقض بأية عقوبة على المتهم

(١) محكمة الجرائز في ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٢ مسمى ١٨٨٢ — ٢ — ١٧ وجاء بأسباب هذا الحكم :

... que, la contrainte par corps n'étant attachée aux condamnations pécuniaires en matière correctionnelle ou criminelle qu' à raison du caractère délictueux des faits qui les ont motivées, recouvrement de ces condamnations ne peut plus être poursuivi par la voie d'exécution dont il s'agit, dès que les faits sur lesquels elles reposent ont perdu le caractère d'un délit ou d'un crime; que c'est donc à tort que l'intimé prétend poursuivre par la voie de la contrainte par corps le recouvrement des condamnations prononcées à son profit par le jugement du 8 juin 1878 et l'arrêt du 26 juillet suivant; que par l'effet de l'amnistie il n'avait plus d'action que sur les biens de ses débiteurs;

(٢) جابو — المرجع السابق — بند ٧٠٤ — ص ٥١٠ ، العرابى — المرجع السابق — بند ٦٤٥ ص ٤٤٤ ، مدلى عبد الباقى — المرجع السابق — ص ٦٥٧ ، عكس ذلك نوروا — المقال السابق بند ٣٣ ص ٦٦٦ ، نقض جنائى في ١١ يونيه سنة ١٩٣٢ مسمى ١٩٣٤ —

كذلك اذا اتهم شخص بعدة جرائم مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة
فحكمت المحكمة عليه بعقوبة الجريمة الأشد عملا بنص المادة ٣٢ من قانون
العقوبات ، وكان التعويض المحكوم به ناشئا عن احدى الجرائم الأخرى ،
ففى هذه الحالة يجوز تنفيذ الحكم بالتعويض بطريق الاكراه البدنى رغم
ان المحكمة لم تقض بعقوبة عن الجريمة التى تولد عنها الضرر (١) .

١٤ - ثالثا : القدرة على الدفع :

طبقا لنص المادة ٥١٩ من قانون الاجراءات الجنائية « اذا لم يقيم
المحكوم عليه بتنفيذ الحكم الصادر لغير الحكومة بالتعويضات بعد التنبيه
عليه بالدفع جاز لمحكمة الجنح التى بدأرتها محله ، اذا ثبت لديها انه
قادر على الدفع وأمرته به فلم يمثل ، أن تحكم عليه بالاكراه البدنى » .

ومفاد هذا النص انه يجب التفرقة بين حالتين : حالة التعويضات
المحكوم بها للحكومة ، وحالة التعويضات المحكوم بها لغير الحكومة . ففى
الحالة الأولى يجوز التنفيذ بالاكراه البدنى سواء كان المحكوم عليه قادرا
على الدفع ام لا ، كما أن التنفيذ فى هذه الحالة يكون بأمر يصدر من النيابة
العامة على النموذج الذى يقرره وزير العدل ، ويشرع فيه فى أى وقت كان
بعد اعلان المتهم طبقا للمادة ٥٠٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، وبعد أن
يكون قد أمضى جميع مدد العقوبات المقيدة للحرية المحكوم بها (مادة ٥١٦
اجراءات جنائية) .

اما فى الحالة الثانية ، وهى حالة الحكم بالتعويضات لغير الحكومة ،
فيلزم بعد التنبيه على المحكوم عليه بالدفع ، أن يصدر حكم بالاكراه
البدنى من محكمة الجنح التى بدأرتها محل اقامة المحكوم عليه ولا يجوز
لها الحكم بالاكراه البدنى الا اذا ثبت لديها انه قادر على الدفع ، وأمرته به
فلم يمثل (٢) أى أنه يلزم للاكراه البدنى توافر الشروط الآتية :

١ - التنبيه بالدفع على المحكوم عليه .

(١) المراسم - المرجع السابق - بند ١٤٥ ص ٤٤٤ ، على عبد الباقى - المرجع

السابق - ص ٦٥٧ .

(٢) أما المرسوم بقانون الصادر فى فرنسا فى ٢٠ مايو سنة ١٩٠٢ فكان ينص فى المادة ١٢٣
على التنفيذ بطريق الاكراه البدنى على المحكوم عليهم بالعقوبات المالية والتعويضات
سواء اكانوا قادرين على الدفع ام لا .

٢. — ان تثبت المحكمة من قدرته على الدفع وتأمرة به فلا يمثل .

٣. — ان يصدر بالاكراه البدنى حكم محكمة الجنح التى بدائرتها محل اقامة المحكوم عليه . فبالنسبة للتنبيه بالدفع يكفى مجرد ارسال خطاب مسجل مصحوب بعلم وصول الى المحكوم عليه لتكليفه بالدفع ويعتبر تكليفا بالدفع اعلان المحكوم عليه بصورة الحكم مع التنبيه عليه فى الاعلان بدفع المبلغ المحكوم به .

وبالنسبة للقدرة على الدفع نرى انه يلزم أن يكون المتهم قادرا على الدفع وقت طلب التنفيذ بطريق الاكراه البدنى ، فلا يكفى أن يكون قادرا على الدفع وقت صدور الحكم عليه بالتعويض . وتقدير توافر هذا الشرط او عدم توافره مسألة موضوعية تخرج عن رقابة محكمة النقض .

والامر بالدفع يكون بتوجيهه فى الجلسة الى المحكوم عليه بالتعويض اذا كان حاضرا ، أما فى حالة غيابه فيجب اعلانه بأمر المحكمة المذكورة ونفا لقواعد الاعلان .

أما بالنسبة للشرط الثالث الخاص بضرورة صدور حكم بالاكراه البدنى من محكمة الجنح التى بدائرتها محل المحكوم عليه ، فقد رأى المشرع عدم ترك أمر الاكراه البدنى فى هذه الحالة فى يد النيابة العامة ، وذلك خلافا للاكراه البدنى لتنفيذ الحكم الصادر بالمبالغ المستحقة للحكومة فقد اكتفى المشرع أن يكون الاكراه البدنى فى هذه الحالة بأمر يصدر من النيابة العامة على النموذج الذى يقرره وزير العدل (مادة ٥١٦ اجراءات جنائية) .

وقد ناز الخلاف حول طبيعة الحكم الصادر بالاكراه البدنى عملا بنص المادة ٥١٦ اجراءات جنائية ، وهذا ما سنبينه بالتفصيل فى الفصل التالى .

الفصل الثالث

طبيعة الحكم بالاكراه البدنى

١٥ — ذهب بعض الشراح الى ان الحكم الصادر بالاكراه البدنى عملاً بنص المادة ٥١٩ من قانون الإجراءات الجنائية يعتبر جزاء جنائياً من نوع خاص فيه معنى العقوبة . ومن ثم يكون توقيع هذا الجزاء بحكم من المحكمة . أما الاكراه البدنى كوسيلة تنفيذ فانه لا يصدر بحكم القضاء وانما يوقع بأمر السلطة المنوط بها التنفيذ وهى النيابة العامة ، ولا يحول دون اعتبار الاكراه البدنى المنصوص عليه فى المادة ٥١٩ اجراءات جنائية جزاء جنائياً ان يرد هذا النص فى الكتاب الرابع الخاص بالتنفيذ ، فالعبرة بطبيعة الجزاء وليس بالمكان الذى ادرج فيه النص .

وهذا الرأى محل نظر ، فالاكراه البدنى يجب أن تكون له طبيعة واحدة لا تتغير ، سواء اكان صادراً بحكم من المحكمة أو بأمر من النيابة العامة ، اذ الاكراه فى كلا الحالتين واحد ، ومن غير المستساغ أن يقال ان الاكراه البدنى اذا صدر به حكم من المحكمة يعتبر عقوبة ، واذا صدر به أمر من النيابة العامة يعتبر وسيلة تنفيذ . والصحيح فى رأينا ان الاكراه البدنى يعتبر فى جميع الأحوال وسيلة تنفيذ ، حتى فى حالة الاكراه البدنى لتحصيل الفرامة ، وعلى الرغم من أن الاكراه البدنى يبرىء ذمة المحكوم عليه من الفرامة باعتبار عشرة قروش عن كل يوم (مادة ٥١٨ اجراءات جنائية (١) . فالفرامة — باعتبارها عقوبة — لا ينظر اليها من ناحية الكسب المادى الذى يدخل خزانة الدولة ، وانما ينظر اليها من ناحية ايلام المحكوم عليه بانقاص جزء من ثروته ، فاذا لم تكن له ثروة فان الاكراه البدنى يحقق نفس الغرض المقصود من عقوبة الفرامة وهو ايلام المحكوم عليه بتقييد حريته . ولذلك فان الاكراه البدنى يعتبر فى الواقع تنفيذاً لحكم الفرامة ، ولكنه لا يعتبر حكماً بعقوبة جديدة . فالنيابة العامة هى التى تأمر به (مادة ٥١٦ اجراءات جنائية) والمعروف

(١) عكس ذلك القانون السودانى اذ ان الاكراه البدنى لا يبرىء ذمة المحكوم عليه

من الفرامة . (مضى الدين موسى — المرجع السابق — ص ٩٥٩) .

أن النيابة العامة لا تملك توقيع عقوبة الحبس حتى في الأحوال التي يخلوها المشرع سلطة إصدار الأوامر الجنائية (مادة ٣٢٥ مكررا إجراءات جنائية) (١) .

والاكراه البدنى يعتبر وسيلة لتنفيذ الحكم بالتعويضات ، أى أنه يعتبر محض وسيلة للضغط على إرادة المحكوم عليه للوفاء بما في ذمته ، ولكنه لا يعتبر وفاء بالفعل — على خلاف الحال في الغرامة — ولذلك نص المشرع على أن الاكراه البدنى لا يبرىء ذمة المحكوم عليه من هذه التعويضات (مادة ٥١٨ ، ٥١٩ إجراءات جنائية) .

ولا يغير من الأمر شيئا أن يستلزم المشرع لتوقيع الاكراه البدنى كوسيلة لتنفيذ الحكم بالتعويض ، صدور حكم به من المحكمة الجنائية التى بدأرتها محل المحكوم عليه (مادة ٥١٩ إجراءات جنائية) .

فقد رأينا أن الاكراه البدنى في هذه الحالة لا يجوز الا بعد التنبيه على المحكوم عليه بالدفع ، وبعد التثبت من قدرته على الدفع ، وأمره به دون أن يمثل . وقد رأى المشرع أن يجعل تقدير هذه المسائل في يد المحكمة الجنائية بدلا من النيابة العامة ، اذ أن البحث في مقدرة المحكوم عليه على الدفع قد تحتاج الى وسائل اثبات يتقدم بها المحكوم له « ومن العدالة أن يكون تقدير هذه المسائل في يد المحكمة الجنائية دون النيابة العامة . ولكن المشرع لم يقصد أبدا أن يغير من طبيعة الاكراه البدنى ، بمعنى أن الحكم الصادر به من المحكمة الجنائية لا يعتبر حكما بالعقوبة ، وإنما هو وسيلة تنفيذ للضغط على المحكوم عليه للوفاء بما في ذمته .

ويمكن تشبيه الحكم بالاكراه البدنى من حيث هو وسيلة تنفيذ ، بما نص عليه قانون المرافعات المدنية والتجارية في حالة بيع العقار جبرا عن مالكة ، فبيع العقار اجراء من إجراءات التنفيذ ولكن يشترط لرسو

(١) وجاء بقرار مجلس الشيوخ الأول معلقا على المادة ٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية « أن الاكراه البدنى ليس حكما وإنما هو طريقة تنفيذ ولا يوجد محكوم عليه بالاكراه البدنى » .

المزاد أن يقع بحكم من المحكمة هو حكم مرسى المزاد (مادة ٦٨٥ مرافعات وما بعدها) . وكون هذا البيع اجراء من اجراءات التنفيذ لا يمنع من استلزام صدور حكم بإيقاع البيع (١) .

واذن فليس هناك ما يمنع من اعتبار اجراء معين من اجراءات التنفيذ ، مع اشتراط حصوله بحكم من المحكمة (٢) .

١٦ - ويلذهب القضاء الفرنسي الى أن الاكراه البدني وسيلة للتنفيذ الجبري تحصل بها الخزانة العامة المبالغ المستحقة لها (٣) ، مع ملاحظة

(١) وفي هذا الصدد يقول الدكتور احمد أبو الوفا : « لا يفصل قاضي البيوع عند موالاته لاجراءات المزايدة في خصوصية بالمعنى الحقيقي للكلمة ، وانما هو يتولى ايقاع البيع للرأى عليه المزاد ، فالشرع شاء أن تتم اجراءات المزايدة عند نزوع ملكية العقار جبرا عن صاحبه تحت اشراف القضاء ورقابته امعانا في المحافظة على الثروة العقارية وريعية لمصالح اصحاب الشأن وضمانا لخلو الاجراءات من الشوائب التي قد تؤدي الى بطلانها وانقيادها . ولهذا فحكم مرسى المزاد لا يمد حكما بكل معاني الكلمة ، وانما هو قرار يصدر بما للقاضي من سلطة ولالية أى ادارية » احمد أبو الوفا - اجراءات التنفيذ - الطبعة الثالثة سنة ١٩٦٢ بند ٣٦٧ ص ٨٧٧ وبهذا المعنى ايضا محمد حامد فهمي - تنفيذ الاحكام والسندات الرسمية والحجوز التحفظية - طبعة ثالثة سنة ١٩٥٢ بند ٤٣٦ ص ٤٢١ ، رمزي سيف - قواعد تنفيذ الاحكام والعقود الرسمية - طبعة ثالثة سنة ١٩٥٥ بند ٤٦٨ ص ٣٩٥ ، عبد الباسط جيمى - التنفيذ - سنة ١٩٦١ ص ٤٣٩ ، عبد الحميد أبو هيف - طرق التنفيذ والتحفظ في المواد المدنية والتجارية - طبعة ثانية سنة ١٩٧٣ بند ٨٦٧ ص ٥٧١ .

(٢) ابواب حسن اسماعيل - احكام التنفيذ بطريق الاكراه البدني والجس في ديون النفقات - مجلة المحاماة ص ٤٠ ص ٦٢٤ .

(٣) نقض جنائي في ١٢ مايو سنة ١٩٦٠ و ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٠ دالوز ١٩٦٠ - ٧٠٦ وجاء بأسباب الحكم الاول :

Mais attendu que si la contrainte par corps est une mesure d'exécution forcée accordée au Trésor public pour le recouvrement de ses créances, elle n'en conserve pas moins un caractère pénal,...

وجاء بأسباب الحكم الثاني ما يأتي :

Attendu que si la contrainte par corps, réservée par l'art. 749 C. pr. pén., à la garantie des amendes, frais et autre condamnations au profit du Trésor public est une mesure d'exécution et n'a pas général le caractère d'une peine,...

انظر ايضا حكم محكمة استئناف باديس في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦ دالوز ١٩٤٧ - ٢٣ (سبقت الإشارة اليه) . وحكم محكمة باديس في ٢٤ يناير سنة ١٩٠١ (سبقت الإشارة اليه ايضا) .

أن المشرع الفرنسي قد ألغى النص الذي كان يحول المضروب من الجريمة حق طلب تنفيذ الحكم بالتعويض عن طريق الإكراه البدني . وسوف نتناول هذه المسألة بالتفصيل في خاتمة هذا البحث .

١٧ - والحكم الصادر بالإكراه البدني يجوز الطعن فيه بطرق الطعن المقررة قانونا ، ولا يحول دون ذلك اعتبار الحكم بالإكراه البدني وسيلة لتنفيذ الحكم بالتعويض ، فلا يجوز الخلط بين اعتبار الحكم بالإكراه البدني وسيلة تنفيذ ، وبين قابلية هذا الحكم للطعن فيه . والأصل أن الأحكام تعتبر قابلة للطعن فيها إلا إذا نص المشرع صراحة على عدم قابليتها للطعن ، وهذا ما لم يفعله بالنسبة للحكم بالإكراه البدني . ومن ناحية أخرى فإن حكم مرسى الزاد - على الرغم من أنه إجراء من إجراءات التنفيذ - قد أجاز المشرع الطعن فيه في بعض الحالات (مادة ٦٩٢ مرافعات) وهذا دليل على أن الحكم المعتبر إجراء من إجراءات التنفيذ يجوز الطعن فيه بالطرق المقررة قانونا .

وبهنا في هذا الصدد أن نشير إلى حكم لمحكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية لغير المسلمين (بهيئة استئنافية) صادر بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٥٨ استعرضت فيه نص المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي أجازت الإكراه البدني لتنفيذ حكم النفقة ، وخلصت إلى أن الحكم بالإكراه البدني عمالا لهذا النص يجوز الطعن فيه بالاستئناف وقالت في أسباب هذا الحكم : « وحيث أنه وإن كان المقصود من الإجراءات التي أشار إليها الشارع في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية هو حماية أحكام النفقة ، وكان الحبس الذي يصدر في نطاق قضاء هذه المادة يعد بمثابة إجراء من إجراءات التنفيذ إلا أنه لما كان البادئ أن المشرع وقد قضى بأن يصدر بهذا الإجراء حكم من المحكمة التي يعرض عليها النزاع إذا ما تحقق لديها امتناع المحكوم عليه عن أدائها رغم يساره وأمره بالوفاء بها كان الحكم الصادر بالحبس في هذه الحالة حكما صادرا في خصومة مستوفيا لشرائطها تجرى عليه ما يجري على غيره من أحكام وقواعد . لما كان ذلك وكان الأصل في الأحكام أنها قابلة للطعن مالم يقتض القانون بغير ذلك ، كان الحكم بالحبس وفقا لقضاء المادة المشار إليها اتفاقا قابلا للاستئناف . ولا يغير من طبيعته أن يكون صادرا بإجراء من إجراءات التنفيذ ، فإن قانون المرافعات الجديد أجاز الاستئناف في حكم مرسى الزاد كما كان يجيز قانون المرافعات الملغى الاستئناف في الحكم الصادر في المعارضة في تنبيه نزع الملكية ... وحيث أنه لما تقدم يكون

الحكم المستأنف قابلا للاستئناف الأمر الذي يترتب عليه أن يكون الدفع المبدى من المستأنف عليها بعدم جواز الاستئناف في غير محله ومن ثم يتعين القضاء برفضه (١) .

خاتمة

ضرورة إلغاء المادة ٥١٩ إجراءات جنائية

١٨ — والآن ، وبعد أن استعرضنا أحكام المادة ٥١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، يتعين علينا أن نضع هذا النص في الميزان لنبين ما إذا كان يجب الإبقاء عليه أو إلغاؤه .

وقد أخذ الشرع المصري هذا النص من القانون الفرنسي ومن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، إذ جاء بتقرير لجنة الإجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ بشأن هذا النص ، « ولحكم هذه المادة نظير في التشريع الفرنسي وهو قريب من الحبس المقرر لاستيفاء دين النفقة بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية » .

وإذا كان الحبس لدين النفقة نستساغا نظرا لأهمية دين النفقة ، ولأن النفقة قد تكون مورد العيش الوحيد للمحكوم له ، بحيث إذا لم يضمن حصوله عليها بانتظام اضطربت معيشتة وتمرض للجوع والحاجة ، ولذلك رأى الشرع أن يضع وسيلة للضغط على المحكوم عليه للوفاء بما في ذمته (٢) .

أما بالنسبة للتفويضات المحكوم بها للمدعى المدني فهي ليست في أهمية دين النفقة (٣) ومن ثم يتعين تحصيلها بطرق التنفيذ التي رسمها قانون

(١) محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية لغير المسلمين (بهيئة استئنافية) في ٢٦ مايو سنة ١٩٥٨ — القضية رقم ٢٨٨٢ سنة ١٩٥٧ — الحكم غير منشور — تراجع أيضا مذكرة الدكتور أحاب حسن اسماعيل المقدمة في هذه القضية .

.. (٢) ويذهب بعض الشراح إلى أن الحبس لدين النفقة هو حكم صادر بإجراء جنائي لا بوسيلة تنفيذ — حكم محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بطنطا بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٦٠ — المحاماة ص ٤٢ رقم ٢٦٦ ص ٤٤٠ .

(٣) ومع ذلك قيل تبريرا لتنفيذها بطريق الإكراه البدني أن الدعي بالحقوق المدنية لم يعتبر دائما للمتهم بمبلغ التفويض المحكوم به إلا لأنه قد اعتبر أولا مجنبا عليه ، ويتعين إرضاء الشهود العام بتفويض الفرد أسوة بتوقيع العقوبة على الجاني ، وبذلك يفقن تنفيذ الحكم بالتفويض من طريق الإكراه البدني أسوة بالعقوبات المالية (توروا — المقال السابق — منذ ٦ ص ٦٥٠) .

الرافعات دون حاجة الى اكراه المحكوم عليه بتقييد حريته اذ ان تطور الفكر القانوني ادى الى ضرورة التفرقة بين التنفيذ على اموال المحكوم عليه ، والتنفيذ على شخصه واصبحت التشريعات الحديثة بعد الفناء نظام الرق - لا تستسيغ تنفيذ الالتزامات المالية بتقييد حرية المدين اذ في ذلك عودة الى عهد القانون الروماني عند ما كان الدائن الذي يحصل على حكم بدني على مدينه يحق له ان يطلب الاستيلاء على مدينه وجسده ويبيعه بعد ستين يوما - وزاء نهر التيبر اى خارج روما (١) .

١٩ - وعندما وضع المشرع الفرنسي قانون الاجراءات الجنائية الجديد كان متأثرا بهذه الافكار التقدمية فنص في المادة ٧٤٩ على انه يجوز التنفيذ بطريق الاكراه البدني لتحصيل الغرامة والمصاريف وكافة المبالغ المستحقة للخزانة العامة ، واغفل النص على التعويض المحكوم به للمدعى بالحقوق المدنية (٢) .

ولكن يلاحظ من ناحية اخرى ان المادة ٥٢ من قانون العقوبات الفرنسي كانت تنص على جواز تنفيذ الحكم بالغرامة والرد والتعويض والمصاريف من طريق الاكراه البدني (٣) .

(١) محمد عبد المنعم بدر ومبد المنعم البيراوي - القانون الروماني - ج ١ بند ٤١

ص ٢٨ .

(٢) ونذكر فيما يلي نص المادة ٧٤٩ من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي .

“Lorsqu’une condamnation à l’amende, ou aux frais ou à tout autre paiement du profit de Trésor public, est prononcée pour une infraction n’ayant pas un caractère politique et n’emportant pas peine perpétuelle, par une juridiction répressive, celle-ci fixe, pour le cas où la condamnation demeurerait inexécutée, la durée de la contrainte par corps dans les limites ci-dessous prévues.

“Lorsque la contrainte par corps garantit le recouvrement de plusieurs créances, sa durée est fixée d’après le total des condamnations”.

(٣) ونذكر هنا نص المادة ٥٢ من قانون العقوبات قبل الغائها :

“L’exécution des condamnations à l’amende, aux restitutions, aux dommages-intérêts et aux frais, pourra être poursuivie par la voie de la contrainte par corps”.

ولذلك ثار الخلاف في الفقه والقضاء الفرنسيين حول ما اذا كان الحكم بالتعويض يمكن تنفيذه بطريق الاكراه البدني عملا بنص المادة ٥٢ من قانون العقوبات ، ام ان هذا النص قد ألغى ضمنا بالمادة ٧٤٩ من قانون الاجراءات الجنائية الجديد . فذهب رأى الى أن نص المادة ٥٢ من قانون العقوبات باق كما هو وبالتالي يجوز للمدعى المدني المحكوم له بالتعويض ان يطلب تنفيذ الحكم بطريق الاكراه البدني . و ذهب الرأى الغالب في الفقه والقضاء الى أن نص المادة ٥٢ عقوبات قد ألغى ضمنا بنص المادة ٧٤٩ من قانون الاجراءات الجنائية وبالتالي فلا يجوز تنفيذ الحكم بالتعويض عن طريق الاكراه البدني (١) .

وحسما لهذا الخلاف تدخل المشرع الفرنسي فاصدر الأمر رقم ٥٢٩ بتاريخ ٤ يونيه ١٩٦٠ (مادة ١٢) وبمقتضاه ألغى نص المادة ٥٢

(١) Antonin Beason, Panoram des réformes pénales, Dalloz 1961-chron. P. 162;
Alfred Légal, chronique de jurisprudence, Rev. so. crim. 1960 P. 273.

انظر أيضا في هذا الموضوع :

Alec Mellor, la contrainte par corps au profit des parties civiles est-elle brogée ?, Gaz. Pal. 6 mars 1969.

وقد عرضت هذه المسألة على محكمة استئناف Pau إذ طلب المحكوم له بالتعويض تنفيذ الحكم بطريق الاكراه البدني عملا بنص المادة ٥٢ من قانون العقوبات التي لا تزال - من وجهة نظره - سارية المفعول . ولكن محكمة استئناف بو رفضت هذا الطلب على أساس أن نص المادة ٥٢ سألقة الذكر قد ألغى ضمنا (محكمة بو في ٩ يونيه سنة ١٩٥٩ جوديس كلاسير الدوري J.G.P. ١٩٥٩ - ٢ - ١١٢٤٤) - وكذلك تعرضت الدائرة الجنائية بمحكمة النقض الفرنسية للاكراه البدني في حكمها الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٩٦٠ وأخلت بالحالات الواردة بنص المادة ٧٤٩ من قانون الاجراءات الجنائية التي لم تذكر حالة الحكم بالتعويض للمدعى بالحقوق المدنية ، ولم نشر المحكمة اطلاقا لنص المادة ٥٢ من قانون العقوبات ، مما يفهم منه أن هذا النص - في رأى المحكمة - قد ألغى ضمنا - نقض جنائي في ١٦ فبراير سنة ١٩٦٠ دالوز ١٩٦٠ - ٢٤٢ مع تقرير المستشار دامور L. Damour وقالت المحكمة في أسباب هذا الحكم :

Attendu qu'aux termes de cette disposition (art. 749 C. proc. pen.), la contrainte par corps ne peut être prononcée qu'en ce qui concerne la condamnation à l'amende ou aux frais ou à tout autre paiement au profit du Trésor public ; qu'elle ne peut l'être pour les condamnations prononcées au profit de la partie civile;...

من قانون العقوبات . وبذلك أسدل الستار على الخلاف الذى نشب فى الفقه والقضاء ، وأصبح المشرع الفرنسى لا يجيز تنفيذ الحكم بالتعويض عن طريق الاكراه البدنى .

٢٠ — وهذا — فى رأينا — ما يجب أن يفعله المشرع المصرى ، اذ اننا لا نستطيع ان ننفذ حكم بالتعويض عن طريق حبس المدين . بل ويجب أن يكون المشرع المصرى أكثر جرأة وتقدما من المشرع الفرنسى وذلك بجعله الاكراه البدنى قاصرا على تنفيذ الحكم بالغرامة ، أما الاحكام الأخرى الصادرة بمبالغ غير الغرامة ، كالتعويض والرد والمصاريف ، فيجب أن يمنع المشرع تنفيذها عن طريق الاكراه البدنى ، وسواء أكانت هذه المبالغ محكوما بها لصالح الخزانة العامة أو لأحد الأفراد ، اذ لا يوجد ما يبرر تمييز المبالغ المستحقة للخزانة العامة على المبالغ المستحقة للأفراد فهى فى كلا الحالين لا تعدو أن تكون تعويضا ليس فيه معنى العقوبة ، وبالتالي يجب أن يكون تنفيذ الأحكام بهذه المبالغ قاصرا على الدفعة المالية للمدين بها دون أن يمتد الى حريته الشخصية .

تنظيم البحوث والدراسات العلمية عن السجون

الدكتور بدر الدين على (✽)

مدرس علم الاجتماع بجامعة عين شمس

إذا نظرنا إلى الأهداف التطبيقية التي ترمى من البحث العلمى فى مجال علم الجريمة بصفة عامة نجد أنها تنحصر فى ثلاث عمليات رئيسية وهى الوقاية من الجريمة ، ومكافحة الجريمة ، وعلاج المجرم . ويبدو لنا أن الدراسة العلمية فى مجال كل من هذه العمليات الثلاث يدخل بصفة عامة ضمن اختصاص أحد العلوم الجنائية الرئيسية المتفرعة من علم الجريمة وهى علم الاجرام ، وعلم كشف الجريمة ، وعلم العقاب . وبينما يوجد قدر معين من التداخل والتشابه بين اختصاص تلك العلوم فيما يتعلق بمبادئ الوقاية والمكافحة والعلاج ، فإن الدراسة العلمية لكل من هذه العمليات تحتل مكانا أكثر أهمية وأكبر اتساعا لدى أحد هذه العلوم بالذات دون العلمين الآخرين .

فالبحت العلمى فى نطاق الوقاية من الجريمة يقع بنوع خاص ضمن وظيفة علم الاجرام (Criminology) الذى يتناول دراسة ظواهر السلوك الاجرامى وعوامله وأسبابه . وعلية الوقاية من الجريمة هى عملية منع قيام الشخصية الإجرامية أى منع الأسباب والعوامل التى تؤدي إلى ارتكاب الجريمة - تلك الأسباب التى تكاد تكون جوهر البحث فى علم الاجرام .

والدراسة العلمية فى مجال مكافحة الجريمة تعتبر بصفة خاصة ضمن اختصاص علم كشف الجريمة (Criminalistics) الذى يتناول طرق الشرطة فى كشف الجرائم وتضييق الخناق على المجرمين وإقامة الأدلة عليهم ، وهذا بالطبع يؤدي بدوره إلى حماية المجتمع من التفوذ والنشاط الإجرامى وهو المقصود من مفهوم مكافحة الجريمة .

والبحث العلمى فى ميدان علاج المجرم يدخل بنوع خاص ضمن وظيفة علم العقاب (Penology) الذى يتناول بالدرس والبحث فلسفة العقوبة وأنواعها وأهدافها والسياسات والأجهزة والمؤسسات العقابية وكفاءة

✽ عن بحث تقدم به كاتب المقال فى الدورة الثامنة لمؤتمر الشؤون الاجتماعية العرب ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ٩ - ١٤ مايو ١٩٦٤

التدابير والاجراءات التى يتخذها المجتمع حيال مرتكب الجريمة سواء كانت فلسفته عقابية تهدف الى القصاص والردع ام اصلاحية تهدف الى التكوين والعلاج . ونظرا لان نظرة المجتمع الى العقوبة قد تطورت على مر التاريخ حتى اخذت مفهومها المعاصر الذى يهدف الى اصلاح المذنب وتقويمه - اى تعديل قيمه واتجاهاته وجعله مواطنا صالحا وهو المقصود بعملية العلاج - لذلك أصبح من الطبيعى ان تحتل الدراسة العلمية فى مجال علاج المجرم مكانا بارزا من مباحث علم العقاب (١) .

واذا كانت البحوث العلمية فى مجال المؤسسات العقابية تشمل العمليات الثلاث : الوقاية من الجريمة ومكافحة الجريمة وعلاج المجرم ، فان هذه الاهمية تتركز بصفة خاصة فى عملية العلاج . وبينما يحتل موضوع البحث الحالى « تنظيم الدراسات والبحوث العلمية عن السجون » جانبا من اهتمام العلوم الجنائية على اختلافها فانه يحتل جانبا كبيرا من اهتمام علم العقاب بالدات . فما زال السجن هو العقوبة التقليدية للمجرم فى مختلف بلاد العالم رغم مختلف المحاولات فى بعض الدول المتقدمة للاستعاضة عنه باجراء عقابى آخر .

وتنقسم البحوث التى تجرى فى السجون عادة الى نوعين رئيسيين : أحدهما يتناول دراسة برامج الإصلاح ويركز على اختبار وتقويم مدى فعالية اجراءات اصلاحية معينة او أى ناحية متعلقة بالأداء الوظيفى السليم للمؤسسة الإصلاحية أو الجهاز العقابى ، ويهدف هذا النوع الى الوصول الى نتائج تساعد على تخطيط برنامج أفضل لعلاج المجرم واعادة ادماجه وتكييفه مع المجتمع الخارجى . والنوع الثانى يتناول دراسة السلوك الإجرامى ممثلا فى نزلاء السجن من النواحي المختلفة عضوية كانت أو نفسية أو اجتماعية ، ويستهدف هذا النوع الوصول الى نتائج أو تفسيرات متعلقة بسببية الجريمة مما يساعد على اعداد برنامج أفضل للوقاية من الجريمة ومنع قيام الشخصية الاجرامية بين أعضاء المجتمع الكبير . وسينال النوع الاول النصيب الاوفر من الاهتمام فى المقال الحالى .

(١) بدر الدين على ، « الجريمة بين الوقاية والمكافحة والعلاج » ، المجلة الجنائية القومية ، مجلد ٦ ، عدد ١ ، مارس ١٩٦٣ ، ص ٤٠ - ٤٢ .

وأحيانا تستخدم المادة البشرية في المؤسسات العقابية كحقل تجارب مريح لأجراء بحوث قد لا تمت بالمجال العقابي أو الاجرامى بصفة عامة ، كان تجرى مثلا لأغراض طبية تستهدف تجربة تأثير عقار معين أو التعرف على بعض المواطن المتعلقة بأحد الأمراض الجسمية أو العقلية . وهذا النوع من البحوث لا يدخل ضمن موضوع الدراسة الحالية التى تقتصر على تلك البحوث التى تجرى عن السجون وتكون ذات طابع جنائى .

أهمية البحوث العلمية عن السجون

كان لقيام النظريات والفلسفات الحديثة المتعلقة بعلاج المجرم والوقاية من الجريمة أكبر حافز لأجراء البحوث الجنائية بصفة عامة . فان استبدال النظرة القديمة الى المجرم من نظرة عدائية انتقامية الى نظرة ود وتسامح ورغبة فى المساعدة وتغير مفهوم العقوبة الذى كان يعتمد على مجرد الردع والقصاص الى مفهومها المعاصر الذى يستهدف الإصلاح والعلاج - كل هذا جعل الحاجة الى المزيد من المعرفة عن الجذور المؤدية الى السلوك الاجرامى وعن الوسائل التى يمكن بواسطتها استئصال تلك الجذور من الأهمية بمكان لمواجهة مشكلة الجريمة .

وان العلوم الجنائية الحديثة لا تخرج فى الواقع عن كونها تطبيقا للأساليب العلمية الحديثة - وخاصة أساليب العلوم الاجتماعية - لمعالجة مشكلة الجريمة . لذا أضحت وجود أو إتاحة المعرفة العلمية من الجريمة مرحلة ضرورية سابقة لتناول تلك المشكلة بالوقاية والمكافحة والعلاج . وعلى قدر ومضمون ومدى إمكان تطبيق هذه المعرفة يتوقف مدى صلاحية وفعالية الأساليب التى يستخدمها المجتمع فى التعامل مع مرتكبى الجرائم . وما البحث الا إجراء مخطط ومنظم لتنمية المعرفة الجديدة . ولما كان نطاق المعرفة الحالية فيما يتعلق بسببية الجريمة ومكافحتها والوقاية منها قاصرا للغاية ، فان دور البحث فى ميدان علم الاجرام والعقاب كوسيلة لتحسين وتنمية هذه المعرفة واضح تماما .

وتتضح الحاجة الماسة الى إجراء بحوث ودراسات فى مجال السجون من الفوائد التطبيقية المباشرة التى يمكن تحقيقها نتيجة أبحاثها . ومن أهم هذه الفوائد :

- (١) التأكد من صلاحية الأساليب المتبعة فى برنامج الإصلاح بالسجن التى قد تعتمد أساسا على التقاليد والأفكار السائدة أكثر من استنادها الى المعرفة العلمية النابعة من البحث الدقيق اللازم لتبريرها .

(ب) التدليل على فعالية البرامج الإصلاحية الحديثة التي يتوقف قبول الرأي العام لها واعتماد المسؤولين تنفيذها على تقديم الأدلة العلمية الكافية المنبثقة من البحث والدراسة التي تؤكد فعاليتها .

(ج) توفير الأموال المنصرفة هباء نتيجة سوء التنظيم والإدارة ، إذ أن البحث العلمي في السجن يمهّد التخطيط وأقامة برنامج اصلاحى افضل يساعد على توفير تلك الأموال الضائعة وإعادة استفادتها على أحسن وجه .

(د) اختبار الأساليب الإصلاحية المستوردة من الخارج بدلا من محاكاتها والانسياق وراءها آليا لمجرد نجاحها في بعض الدول الأجنبية — إذ قد يثبت البحث العلمى عدم ملائمة تلك الأساليب أو البرامج لطبيعة البيئة وظروفها من مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها .

(هـ) التمييز بين فئة النزلاء الذين لديهم الاستعداد لتقبل العلاج والفئات الأخرى التي لا يتوقع استجابتها للعملية الإصلاحية حتى يمكن تركيز الاهتمام وتوفير الوقت والجهد والمال لأولئك الذين يجدى معهم العلاج نفعا . وسنتناول فيما يلى بشئ من التفصيل كلا من هذه الفوائد الخمسة التي قد يتبين امكان تحقيقها في السجون نتيجة البحث والدراسة .

التأكد من صلاحية البرامج الإصلاحية والمتبعة : (٢)

منذ بداية القرن العشرين بذات الفلسفة العلاجية الحديثة تحتل مكان الفلسفة العقابية القديمة في معاملة المجرم ، وظهر الاهتمام البالغ والتحمس الشديد بين المسؤولين عن الأجهزة العقابية نحو تطبيق الأساليب العلاجية الحديثة في السجون ومختلف المؤسسات العقابية الأخرى ، وفي غمار ذلك الحماس وتلك الثقة بالبرامج الإصلاحية كثيرا ما تطفئ معالم الحقيقة ولا يظهر غير بريق الإجراءات الإصلاحية اللامعة مثل بناء سجن تخصصى جديد ، أو زيادة عدد الاخصائيين الاجتماعيين بالسجن ، أو انشاء ورشة كاملة المعدات لتأهيل المسجونين مهنيا ، أو

استخدام العلاج النفسي في علاج المذنبين ، أو ادخال التليفزيون ولعبة كرة القدم ضمن برنامج التوزيع عن النزلاء ، الى غير ذلك من الأساليب الشائعة حديثا .

ولكن هذه الثقة وذلك الحماس للبرامج الإصلاحية القائمة لا يغنى عن سؤال حيوى وهو : ما يدرينا أن هذه الإجراءات الإصلاحية التى نساندها تحقق بالفعل ما هو متطلب منها ؟ هل تساهم هذه الإجراءات حقا في تقويم المذنبين وفي استئصال جذور الاجرام ؟ وما هو معدل النزلاء المستفيدين فعلا من برامج الإصلاح في السجن الحديث ؟

كل هذه الاسئلة تفجر عن اجابتها مختلف الأفكار والمعتقدات الشائعة مهما بلغت من قوة ورواج . بل انه من أهم مقتضيات العلم الاجتماعى الحديث فحص وتمحيص الأسس التى تقوم عليها الأفكار والمعتقدات في مختلف الميادين الاجتماعية ومن بينها ميدان العمل الإصلاحى . اذ ينبغى أن نكون قادرين على اثبات صحة هذه المعتقدات لا مجرد الاضرار على صحتها . ولا سبيل بالطبع الى اختبار مدى صحة هذه الأفكار ومدى فعالية الإجراءات التى تنادى بها الا بالدراسة المستفيضة والبحث العلمى الدقيق .

التدليل على فعالية البرامج الإصلاحية الحديثة : (٣)

من الملاحظ للأنفس أن الأدلة العلمية التى يمكن أن تساند الأفكار الشائعة والأساليب المتبعة في مجال العمل الإصلاحى ما زالت محدودة للغاية . ويرجع ذلك في الواقع الى ضآلة حصيلتنا في مجال اختبار وتقويم مدى فعالية الأساليب الإصلاحية المعاصرة على أساس منهجى علمى من جهة وإلى عدم ثبات اسلبيه نتائج هذه الاختبارات ان وجدت من جهة أخرى . وعليه فان نقطة الضعف هذه تفتح نفرة للتساؤل عن أو التشكك في قيمة النظم الإصلاحية المعاصرة لمعاملة المذنبين . ومما يزيد من اتساع هذه الثغرة تحامل انصار المدرسة العقابية القديمة الذين ينادون بالعودة الى الإجراءات العقابية البائدة من ناحية ، وعدم وجود معيار منطقى سليم للمقارنة التقويمية بين الوسائل التأديبية القديمة والأساليب الإصلاحية المعاصرة من ناحية أخرى . كل هذا يقف عثرة في سبيل اقناع المواطنين من دافعى الضرائب على قبول الاتجاهات

(3) Alfred Schauer, "Some Reflections on the Role of Correctional Research", Law and Contemporary Problems, Vol. 23, 1958, P. 778.

الإصلاحية الحديثة لمعاملة المجرمين ، و وفى سبيل' حث المسؤولين عن تمويل' وتنظيم الجهاز العقابى على اعتماد تطبيق الأساليب المسيرة لتلك الاتجاهات . فان لم يكن هناك أدلة علمية تستند الى بحوث ودراسات كافية على فعالية تلك الأساليب افترقت الدعوة لاستخدامها الى حجة المنطق وسلامة الدافع .

توفير الأموال المنصرفة هباء : (٤)

تظهر أهمية البحث العلمى فى مجال الإصلاح جليا فى التوصل الى إتاحة المعرفة السليمة التى تعتبر بدورها الأساس الوحيد لأى برنامج إصلاحى . لذلك ينبغى ألا ينظر الى تكاليف عمليات البحث على أنها أعباء إضافية أو مصروفات نثرية ، بل ينظر إليها على أنها استثمار لاغنى عنه يؤدى فى النهاية الى تصميم برامج إصلاحية تحقق وفرا اقتصاديا ملحوظا فى عملية استئصال الجريمة وعلاج المجرم . فان الدراسة العلمية التى توصلنا مثلا الى تحديد معايير دقيقة ثابتة (reliable) لتمييز نزلاء السجن أو المؤسسة الإصلاحية الذى يمكن الاطمئنان الى سلامة وفعالية إخلاء سبيلهم مع إخضاعهم للاختبار القضائى (probation) قد تعنى لنا توفيراً هائلاً فى التكاليف دون أى مساس بأمن المجتمع الخارجى من ناحية ودون فقدان للفوائد التى تعود على المذنب من برنامج العلاج بالسجن . كذلك فان البحث العلمى الذى يرشدنا الى مقدار الوقت الذى يستنفذه الإخصائى الاجتماعى أو النفسى لدراسة حالة النزول وعدد الحالات (على اختلاف أنواعها) التى يمكن للإخصائى الواحد تغطيتها بالعلاج اللازم فى فترة زمنية محددة — كل هذا قد يوصلنا الى تخطيط توزيع أفضل لفئات النزلاء على الإخصائيين المختصين مما قد يعنى توفيراً فى تكاليف الإخصائيين مع الاحتفاظ بنفس مستوى الخدمات المتاحة للنزلاء .

اختبار صلاحية الأساليب المستوردة : (٥)

يلاحظ أن كثيراً من الدول النامية تميل الى اقتباس النظريات والطرق والأساليب المتبعة فى علاج المذنبين فى الدول المتقدمة وتطبيقها لديها

(١) manual of... المرجع السابق ، ص ١٠٧

(5) Manual Lopez-Rey, Mimeographed Course, "Institutional Treatment of Adult Offenders", National Center of Social & Criminological Research, Cairo, Jan-Feb., 1962, pp. 10-12.

أليا دون تحفظ . ولا شك أن الجريمة ظاهرة عالمية وإن المعرفة الجنائية قد تتسم بطابع مشترك وتعكس فائدة عامة ، غير أن هذا كله لا يعنى بأى حال أن النتائج المستخلصة والإجراءات الملائمة في دول معينة تنطبق على كل دولة أخرى . لذلك ينبغى على المسؤولين في أى دولة دراسة الحقيقة الجنائية في مجتمعهم دراسة دقيقة وواقعية حتى تعتمد برامجهم الإصلاحية على معرفة واقعية لنزلاء السجون لديهم من حيث الخصائص والحجم والأهمية والخطورة إلى آخر هذه الاعتبارات التى تعكس إلى حد كبير البناء الاجتماعى لذلك البلد . كما أن هناك اعتبارات اجتماعية واقتصادية وسياسية ينبغى على الدولة النامية مراعاتها وتقدير مدى اختلافها من دولة إلى أخرى قبل البدء في محاكاة الأساليب الإصلاحية المتبعة في المجتمعات الأجنبية .

فمن المعروف مثلا أن نظريات وطرق علم الاجرام والعقاب الأمريكى تلقى رواجا كبيرا في معظم بلدان العالم ، بل وتعتبر المصدر الوحيد للمعلومات والبحوث الجنائية في كثير منها . ولا جدال في أن علماء الجريمة في الولايات المتحدة الأمريكية قد أسهموا اسهاما جوهريا في تنمية علم الاجرام والعقاب بصفة عامة . غير أن هذا الاسهام من الفكر والنهج الأمريكى — وخاصة في مجال معاملة المذنبين — لا يمكن تعميمه بدرجة اعتباره صائبا على الدوام . إذ ينبغى ألا ننسى أن النتائج والأفكار المستخلصة من البحوث والمسوح والاستقصاءات الجنائية في دولة ما تعكس سمات قوية واحتياجات وامكانيات معينة لا يتصور عموميتها في جميع الدول . لذا كان من الضروري إجراء بحوث تحليلية دقيقة لاختبار مدى ملائمة هذه النظريات والأساليب المستوردة للمجتمع المخل قبل قبولها وتطبيقها .

وجدير بالذكر هنا أن نقل ومحاكاة الأساليب والإجراءات الإصلاحية المستخدمة بنجاح في دولة أجنبية قد يبدو أول الأمر وكأنه عملية سهلة واقتصادية إذ توفر الكثير من الوقت والجهد والمال مما يتطلبه إجراء بحوث عميقة محلية . غير أنه قد يتضح على مدى الوقت فشل هذه

الاساليب المستوردة عند تطبيقها على المستوى المحلى ، لان عملية اصلاح المذنين ليست مسألة علمية فنية فحسب ، بل هى مرتبطة بظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية ، وتعتمد على سمات واحتياجات وطبيعة نزلاء السجون فى كل مجتمع . من ذلك يتضح ان اجراء بحوث عقابية محلية (ولو على مستوى محدود وبسيط) تراعى فيها مختلف الاعتبارات المحلية يؤدى فى النهاية الى برامج اصلاحية فيها وفر حقيقى للجهد والمال .

تميز النزلاء المتوقع استجابتهم للعلاج : (٦)

اذا القينا نظرة على الاحصائيات الجنائية الحديثة فى كثير من الدول تظهر لنا حقيقة مؤسفة وهى ان نسبة كبيرة من نزلاء المؤسسات العقابية تعود الى الجريمة بعد الافراج عنها اى بعد مرورها ببرامج الاصلاح القائم بتلك المؤسسات . وقد يقودنا ذلك الى التسليم بان برنامج الاصلاح او العملية العلاجية بالسجون لا يتوقع ان تؤتى ثمارها الا مع نسبة محدودة من المسجونين . واذا صح هذا ، فما الداعى اذن الى بلل الجهد والمال مع عدد غير من المسجونين الذين لا يتوقع منهم ان يغيروا نمط معيشتهم الاجرامية القديمة الى حياة صالحة نافعة بعد خروجهم من السجن ؟

لذا اصبح من اهم اهداف البحوث العقابية الحالية التعرف بشكل دقيق - يفوق مقدرتنا الحالية - على هؤلاء النزلاء الذى يتوقع استجابتهم لعملية الاصلاح وتمييزهم عن اولئك الذين لا يجدى الاصلاح معهم نفعا .

بذلك يمكن اتاحة البرامج التوقيمية والتدريبات التأهيلية التى تكلف الكثير من الجهد والمال على اساس اختيارى يتوقف على نتيجة الدراسة العلمية لمدى احتمال النجاح او الفشل فى البعد عن الجريمة وسلك الطريق السوى مستقبلا . كما يمكن ان يتقرر على اساس هذه الدراسات - التى تطو اهميتها باستخدام الطرق العلمية للتنبؤ - موعد الافراج عن المسجون او الوسيلة التى يفرج بها عنه او التدبير الذى يتخذ حياله بعد الافراج عنه .

(٥) George Vol. 4, "for Better Prisons the Need is Basic Research", State Government, The Council of State Governments, Feb., 1965.

ومن الواضح أن الفلسفة الإصلاحية الحديثة تهدف إلى استخدام أساليب متنوعة تختلف باختلاف نوع أو نمط المذنب المراد إصلاحه (٧) .
فهناك حاجة ماسة إذن إلى معلومات دقيقة ومنسقة فيما يتعلق بطبيعة الفرد المذنب وبتحديد الاجراء العلاجي الملائم والمفيد لمختلف الأنماط العديدة للمذنبين موضوع العلاج . ولأن تتأني هذه المعلومات بطبيعة الحال إلا عن طريق البحث العلمى المنظم الذى ينبغى فى الواقع أن يسبق تنظيم أى برنامج إصلاحى جديد أو حتى بناء أى مؤسسة عقابية جديدة .

مجال البحث فى المؤسسات العقابية

ترمى البحوث العقابية بصفة عامة وفى المجتمع العربى بالتالى إلى تحقيق هدفين رئيسيين : احدهما ذو صبغة أكاديمية ، والاخر صفتة تطبيقية عملية . ويقصد بالهدف التطبيقى الاسهام الفعلى بكل ما يمكن اضافته الى التراث العلمى فى ميدان علم العقاب ، ونتاج المادة العلمية وتناول الاساليب البحثية وتوفير البيانات الإحصائية وأبحاثها فى صورة سليمة ومريحة لطلاب العلم والباحثين عن المعرفة فى هذا المجال ويعنى

(٧) وقد تعرض بعض علماء الاجراء والعقاب لتصنيف نزلاء السجون الى ثلثات أو أنماط مختلفة من بينهم البروفسر جورج فولد الذى قسمهم على أساس سيكولوجى الى ثلاثة ثلثات :

١ - فئة النزلاء المضطربين نفسيا الذين يرون فى الجريمة مخرجاً دموياً من براع عقلى عميق وملج ويقدر جدهم بحوالى ٢٠٪ من نزلاء السجون الأمريكية .

٢ - فئة النزلاء غير المرة (منتهيا) ومحدودى التعليم الذين هم أسوياء وحاجتهم الأساسية هي اكتساب مهارة كافية تمكنهم من التمتع الكرم (حوالى ٤٠٪ من النزلاء) .

٣ - فئة الأسوياء سيكولوجيا متوسطي التعليم الذين ينتجون الى أسلوب للحياة غير مقبول اجتماعيا أو مناف للقانون وتنقسم الى نوعين : نوع ينتمى الى ذلك الأسلوب فكريا أو عاطفيا كأصحاب الجرائم المتعلقة بالسياسة أو الدين أو الإيجال التجارية (حوالى ١٠٪) ، ونوع ينتمى الى ذلك الأسلوب ويتخلون منه حرفة منظمة كالجرمين المحترفين (حوالى ٢٠٪) .

انظر الرجوع السابق .

بالهدف التطبيقى المشاركة الفعلية فى معالجة المشكلات العقابية الهامة فى مجتمعنا ، والسعى الى تطوير سياستنا الجنائية تشريعية كانت او تنفيذية بما يتفق مع الفلسفة العقابية المعاصرة والنظم الاصلاحية الحديثة التى نجحت تجربتها فى المجتمعات الأخرى وذلك فى اطار الواقع العربى لبيتنا وثقافتنا ، وتقديم الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بهذا الشأن الى الجهات المختصة .

تصنيف عام للبحوث العقابية :

وهناك موضوعات كثيرة تصلح لأن تكون مجالا للبحث والدراسة سواء على المستوى النظرى المكتبى أو المستوى الميدانى الملموس ، وسواء استخدمت فيها الأساليب الوصفية التحليلية ، أو الطرق الاحصائية ، أو المسوح الاجتماعية ، أو طريقة دراسة الحالة ، أو طبقت عليها مختلف الاختبارات الاحصائية والاجتماعية والنفسية ومن أهم هذه الموضوعات (٨) تطور السياسة العقابية وأهدافها ، التشريعات واللوائح العقابية ، عقوبة الاعدام ، تطور الايداع بالسجن كأداة للعقاب ، تنوع المؤسسات العقابية وتخصصها ، توحيد العقوبات السالبة للحرية ، الحبس الاحتياطى ، الحبس قصر الأمد ، العمل بالسجون وصلته بالاقتصاد القومى ، مجتمع النزلاء بالسجون ، رسالة السجن الحديث ، الإدارة المركزية والفرعية للسجون ، تدريب واختيار موظفى السجون ، برنامج الإصلاح بالسجن ، برنامج الاستقبال بالسجن ، التعليم والتثقيف والوعظ بالسجون ، الخدمة الاجتماعية بالسجون ، الرعاية الطبية والنفسية والعقلية بالسجون ، التأهيل المهنى بالسجون ، شغل أوقات فراغ النزلاء (الهوايات والترويح والرياضة) ، اعداد السجين قبل الافراج ، مستوى المعيشة داخل السجن ، تصنيف المسجونين ، مباني السجون ودرجات التحفظ (الحراسة) بها ، المشكلة الجنسية بالسجون ، المخالفات والجزاءات بالسجون ، امتيازات ومكافآت المسجونين ، ضرر الأحكام الطويلة على النزلاء ، القسوة واللين فى معاملة السجين ، العقوبات غير السالبة للحرية ، الغرامة كعقوبة وكبديل لعقوبة الحبس قصر المدة ، الاختيار القضائى ، الرعاية اللاحقة للمسجونين المفرج عنهم ، رعاية أسر المسجونين ، الافراج الشرطى ونظام البارول ، رعاية النساء

(٨) التخطيط العام لوحدة بحث العقاب ، تقرير غير منشور ، المركز القومى للبحوث

والامهات السجنيات ، اصلاحيات الاحداث من حيث نظمها ورسالتها وتبعيتها ، تكاليف المؤسسات العقابية ، الآثار الاجتماعية المترتبة على الادانة ، اتجاهات وآراء موظفي ونزلاء السجون ، الوعى الاجتماعى بالوظيفة الاصلاحية للعقوبة ونظرة المجتمع الى المسجون ، الى غير ذلك .

ويمكن تصنيف مجال البحوث العقابية بشكل عام من زوايا متعددة نذكر منها اربعة تصنيفات شائعة وهى :

١ - التمييز بين عمليات الاصلاح داخل المؤسسات وتلك العمليات خارج المؤسسات .

٢ - التمييز على اساس فروع العلوم الاجتماعية المتعلقة بعلاج المذنب .

٣ - التمييز بين البحوث الكمية والبحوث الكيفية .

٤ - التمييز بين البحوث الاصلية والبحوث التطبيقية . وفيما يلى نبذة قصيرة من كل تقسيم . (٩)

١ - التمييز بين عمليات الاصلاح داخل المؤسسات وخارجها :

يلاحظ بالنسبة لبرامج الاصلاح داخل المؤسسات (intramural programs) انها تتجه بسرعة فائقة نحو التنوع والتخصص مما يريد بالتالى الحاجة الى دراستها تفصيليا وتقويم فعاليتها . فالمعاملات والآثار المتعلقة بالتربية والتدريب المهنى والوعظ الدينى والتوظيف بالمؤسسة والعلاج النفسى ومجتمع النزلاء وظاهرة الزعامة بينهم . كل هذه مجرد امثلة من ميادين البحث التى تتطلب الدراسة والتقويم . وهناك عدة اتجاهات للبحث العلمى داخل المؤسسة العقابية من ضمنها اتجاه « مجتمع السجن » (prison community) « والارشاد بالمؤسسة » (institutional counseling) اللذان نالا حظا وفيرا من الاهتمام البحثى فى السنين الحديثة وخاصة فى الولايات المتحدة الامريكية (١٠) .

(٩) Manual of... مرجع سابق ، ص ١٠٧ ، ١١٠

(١٠) من نماذج هذا الاتجاه :

Donald Clemmer, Prison Community, revised, Reinhardt, 1958, Gresham Sykes Society of Captives : A study of a maximum Security Prison, Princeton University Press, 1958.

كذلك نجد أن البرامج الإصلاحية خارج نطاق المؤسسة (extramural programs) مثل تدابير الإفراج المختلفة ونظم الرغبة اللاحقة والبارول ونظام الاختبار القضائي وكذا الخدمات التي تقدمها مختلف الهيئات الأهلية والجماعات التطوعية للمذنبين قد أصبحت أيضا حقلا خصبا للبحوث والدراسات في الآونة الأخيرة ومن أبرز هذه المجالات البحوث التنبؤية (predictive) بمدى نجاح أو فشل وضع المذنب تحت الاختبار القضائي أو البارول . ومن الموضوعات البحث في مجال البرامج الإصلاحية خارج المؤسسة : حجم الحالات موضوع الاختبار القضائي أو البارول وتوزيع أخصائي دراسة الحالة (co. workers) على تلك الحالات ، ودرجة الرقابة والإشراف على المذنبين ، ومدى اتصالهم بشركاء الجريمة الأسبقين ، ومدى اتصالهم بأسرهم الزوجية (marital) أو الأبوية (parental) .

غير أن كثيرا من البحوث العقابية تتناول بطبيعتها برامج الإصلاح في كلا المجالين الداخلي والخارجي للمؤسسة . مثال ذلك الدراسات التنبؤية في مجال البارول ، والدراسات التاريخية التي تتناول التاريخ الإجرامي للمذنبين (١١) .

٢- التمييز على أساس فروغ العلوم الاجتماعية المتعلقة بمصنلاج المذنب :

وتتضمن هذه الطريقة تصنيف البحوث من حيث مضمونها حسب البحث العلمي المحدد الذي يدخل في اختصاصه هذا المضمون ، والذي ينعكس بطبيعة الحال اختلافا في المنهج والموضوع . ويمكن بهذا العدد التمييز بين ثلاثة أنواع من الدراسات العقابية وهي الدراسات النفسية Psychological والدراسات الطبية النفسية Psychiatric والدراسات الاجتماعية So io'ogical . ويعتبر علم الاجتماع الأمريكي الذي نما على يديه علم الاجرام والعقاب أكثر هذه الفروع اهتماما وتنظيما للبحوث العلمية حول مشكلة الجريمة . ويتبين ذلك جليا من استعراض البروفسير مارشال كلينارد لمختلف نواحي الاسهام التي قدمها علم الاجتماع الأمريكي في معالجة مشكلة الجريمة (١٢) . كما

أن هناك مقالين حديثين لاثنتين من علماء الاجتماع الأمريكيين بعنوان « الاتجاه الاجتماعى للجريمة والاصلاح » و « نقد للاتجاه الاجتماعى للجريمة والعقاب » . وبالنسبة للاتجاه الطبى النفسى عرض العالم الأمريكى مانفرد جتماشر (Manfred Guttmach) مسيحياً لما أسهم به الأطباء النفسى فى هذا المضمار بعنوان « الاتجاه الطبى النفسى للجريمة والاصلاح » ، أعقبه ميشيل هاكيم (Michael Hakom) بمقال بعنوان « نقد للاتجاه الطبى النفسى للجريمة والاصلاح » (١٣) .

٢ - التمييز بين البحوث الكمية والبحوث الكيفية :

إن التمييز المنهجى التقليدى بين البحث الكمي (Quantitative) والبحث الكيفى (qualitative) له أهميته ولو أن كلا المنهجين يكملان بعضهما بعضاً . ويأخذ البحث الكيفى فى ميدان الإصلاح صورة دراسة الحالة (case study) التى تتناول دراسة وحدة فردية سواء أكانت المذنب كفرد ، أو العصابة (gang) ، أو المجتمع المحلى ، أو الأسرة ، الى غير ذلك . وتلجأ دراسة الحالة الى أساليب بحثية عديدة مثل تتبع تاريخ حياة الحالة ، أو الملاحظة المشاركة (participant observation) ، أو استخدام المعرفة المستخلصة نتيجة الاجراءات العلاجية التى يساهم بها مختلف أخصائى دراسة الحالة من الجانب الاجتماعى أو النفسى العلاجى أو الطبى النفسى . ومن أبرز صور هذا المنهج ما يسمى بسيرة أو تاريخ حياة (biography) المجرم أو المجتمع الإجرامى (١٤) .

أما الدراسات الكمية فتعتمد أساساً على استخدام البيانات المتاحة من مختلف أنواع الإحصاء الجنائى وكذا المعلومات الإحصائية التى يتضمنها الإحصاء العام للسكان . وتعتبر دراسة الإحصاءات الجنائية الخطوة الأولى التى ينبغى أن يقوم بها الباحث فى ميدان الجريمة

(١٣) انظر :

Law and Contemporary Problems; Duke University. Vol. XIII,
No. 4, 1958.

(١٤) من نماذج هذا المنهج :

Clifford Staw, The Jack Roller, University of Chicago Press, 1930; Clifford,
Staw, Natural History of a Delinquent career. University of Chicago Press, 1931
William, Foote Whyte, Street Corner Society, University of Chicago Press, 1943.

والعقاب . ولا تقتصر الاحصاءات العقابية على الأرقام الدالة على عدد نزلاء السجون فحسب بل تضم أيضا كافة البيانات المتعلقة بالنزول من الوجهة القانونية والاجتماعية والنفسية والتعليمية والمهنية والصحية وغيرها .

وتعتمد الاحصاءات الجنائية على مجموعة من البيانات الأساسية التى يجرى جمعها بناية ودقة بشكل يسمح بتوضيح الاتجاهات العامة بها من جهة وتحليل وتفسير النتائج المستخلصة من جهة أخرى . وتعتمد هذه العملية بدورها على أساسين مهمين هما المعرفة والمهارة — المعرفة بالتركيب الإدارى والأنظمة اللازمة للجهاز الإحصائى ، والمهارة فى التنظيم والتحليل الإحصائى . وخلاصة القول هنا أن البحوث العقابية وخاصة المتعلقة منها بالعمليات الإصلاحية بالمؤسسات العقابية تستلزم بصفة جوهرية وجود جهاز سليم لتجميع وتصنيف وتحليل الاحصاءات المتعلقة بالنزلاء من ناحية ولحفظ السجلات الخاصة بهم من ناحية أخرى . (١٥) .

٤ - التمييز بين البحوث الأصلية والبحوث التطبيقية :

فالبحوث العقابية يمكن تقسيمها — كما هو الحال بالنسبة للبحوث فى الميادين الأخرى — الى بحوث أصلية (basic) وبحوث تطبيقية (applied) ، والميدان الإصلاحى فى حاجة ماسة الى كلا النوعين . والبحوث التطبيقية تعتبر بصفة عامة مشروعات ملائمة للأجهزة العقابية طالما تمهد وترمى الى حل المشكلات القائمة الى تواجه تلك الأجهزة . غير أن التصميم السليم لتلك البحوث التطبيقية يتطلب فى أغلب الأحيان أن تسبقه دراسات أصلية (أكاديمية) قد لا يبدو لها وقت اجرائها أهمية تطبيقية مباشرة . لذلك ينبغى على الهيئات الادارية بالأجهزة والمؤسسات العقابية ألا تستنكف هذا النمط من البحث الأصل ، بل عليها تشجيعه ومساندته وترويجه وتمويله اذ أن هذه البحوث الصلبة ستوصلهم فى النهاية الى أساس أسلم وأضمن لحل مشكلاتهم العقابية المباشرة . وغنى عن البيان هنا أنه من الضرورى توخى منتهى الدقة والعناية فى اختيار الباحثين المؤهلين الذين يمكن الاطمئنان الى قيامهم بهذا النوع من البحث الأصل .

(١٥) انظر : المجلة الجنائية القومية ، « النظم الإحصائية فى الجمهورية العربية المتحدة » (الجهاز الإحصائى بمصلحة السجون) ، عدد ١ ، مجلد ٤ ، مارس ١٩٦١

البحوث التقييمية لبرامج الإصلاح بالسجون :

ان مجالات الدراسة والبحث حول السجون عديدة ومتنوعة كما سبق ان اوضحنا ، غير أننا نهتم بصفة خاصة في هذا المقام بالبحوث التي تتناول دراسة برامج الإصلاح وتركز على اختيار وتقويم مدى فاعلية هذه البرامج وذلك بغية الوصول الى نتائج تساعد على تخطيط برامج افضل لعلاج المجرم ولإعادته الى زمرة المجتمع الخارجى مواطننا صالحا ونافعا . وهناك ثلاثة طرق رئيسية يمكن استخدامها في هذه البحوث التقييمية وهى :

١ - الفحص المباشر لنتيجة العلاج .

٢ - تبرير النتيجة على أساس نظرية مقبولة .

٣ - الفحص غير المباشر لنتيجة العلاج .

وستتناول فيما يلى كل من هذه الطرق الثلاث بشيء من التفصيل (١٦)

١ - الفحص المباشر لنتيجة العلاج :

ويقصد به التأكد من طريق الملاحظة المباشرة من أن المذنب قد كف فعلا عن نشاطه الإجرامى نتيجة مروره بعملية العلاج أو الإصلاح . أو بمعنى آخر التأكد المباشر من أن التدابير الإصلاحية قد أفلح بالفعل في استئصال الاجرام وحقق بالتالى ما يتوقعه منه الراى العام من جهة والمهتمون بشئون الجريمة والعقاب من جهة أخرى . وقد يبدو للرجل العادى ، بل وللعاملين في هذا الميدان أحيانا ، ان اجراء هذا الفحص المباشر (direct check) عملية يسيرة نسبيا ولكن الواقع ان ذلك الفحص المباشر الذى يعلو الى مستوى البحث العلمى المنهجى يكاد يكون معدوما .

ولقد قامت عدة محاولات لاجراء هذا الفحص المباشر لنتيجة العلاج من أهمها وأكثرها أصالة ما يسمى بالدراسة التتبعية (follow-up) أى تتبع المذنب بعد تعرضه لبرنامج الإصلاح للتعرف على مفعول هذا

(١٦) Manual of... مرجع سابق ، ص ٩٩ - ١٠٢

Sheldon and Eleanor Glueck; Five Hundred Criminal Careers (1930); One Thousand Juvenile Delinquents (1934); Later Criminal Careers (1937); Juvenile delinquents Grown Up (1940).

الإصلاح معه . ومن أشهر هذه الدراسات التتبعية تلك السلسلة التي أجراها الأمريكيان شلدون واليانور جلوك (Glueck) والتي تمثل في الواقع أكثر الجهود المنظمة لهذا النوع من الدراسات (١٧) .

ولكن يلاحظ للأسف أن الدراسات التتبعية لم تحقق إلى وقتنا هذا ما هو متوقع منها ، فعلاوة على كونها مربكة للغاية بدرجة تحول دون سهولة الاستعداد لاستخدامها ، فإنها تواجه صعوبة رئيسية طالما قصدت للعلوم الاجتماعية بصفة عامة — ألا وهي تعدد وتنوع المتغيرات (Variables) التي تؤثر في سلوك المجرم بدرجة تكاد تكون لا تسمح بعزل دور العملية الإصلاحية كأحد هذه المتغيرات . وهذه بالطبع حالة يتوقف تحسينها على مدى تطور المنهج الكمي في البحث مستقبلا .

وتأتي الدراسات التتبعية عادة إما في ضور مشروعات واسعة النطاق وطويلة الأمد تساندها وتمولها إحدى الهيئات أو المؤسسات ، أو كحصيلة عمل جهاز قومي على مستوى الدولة أو مستوى الولاية (أو المحافظة) على الأقل معزز بفريق كاف من الموظفين المدربين يمكنهم من ملاحظة تحركات المذنبين وتنقلاتهم في حياتهم المهنية والأسرية . وهذا لا يعنى عدم فعالية الدراسات التتبعية ذات النطاق الضيق ، التي ينبغي على المسؤولين مساندها طالما يثبت سلامتها من حيث تصميم ومنهج البحث . غير أن الأمر هنا يتطلب شيئا من الحذر والتدقيق إذ أن الدراسات التتبعية — بحكم كونها نوعا محببا من الدراسات — قد يتورط في إجرائها أحيانا بشيء من التسرع والسطحية وفي هذا لا شك مضیعة للجهد والوقت .

٢ - تبرير النتيجة على أساس نظرية مقبولة :

وتلجأ هذه الطريقة إلى نظرية معينة في تفسير السلوك الإجرامي . ثم يثبت بعد ذلك أن الإجراء العلاجي موضوع البحث يتمشى مع مفهوم هذه النظرية . فإذا اعترضنا مثلا بنظرية تنادى بأن السلوك الجانح ينتج عن اماعة الاحتياجات الاجتماعية الأساسية للحدث فإننا نقر بالنالي

(١٧) انظر :

Sheldon and Eleanor Glueck; Five Hundred Criminal Careers (1930); One Thousand Juvenile Delinquents (1934); Later Criminal Careers (1937); Juvenile delinquents Grown Up (1940).

أى برنامج علاجى يوجه الى ازالة تلك العوائق . بصرف النظر عن مراجعة مفعول هذا البرنامج على الطبيعة - أى على شفاء الحدث عن الجناح من عدمه - وهذه الطريقة - رغم سلامتها من الوجهة العلمية لا تلقى أكثرنا يذكر من الشخص العادى أو الجمهور العام لافتقارها الى الواقع المقتنع . وليس من المقتنع بالطبع أن تبرز معالجة المذنبين بطريقة معينة لمجرد اعتقادنا بصحة هذه الطريقة بينما لا نعرف بالفعل من واقع الملاحظة المباشرة اذا كان فى هذا العلاج استئصالا لاجرامهم من عدمه . والمهم هنا على أية حال هو مدى سلامة النظرية التى يخطط على أساسها التدبير الاصلاحى .

ولكن موضع الضعف هنا هو ندرة النظريات الجنائية التى قد ثبت صحتها علميا مما ادى الى اعتماد معظم التدابير الاصلاحية المخططة بهذه الطريقة فى الحقيقة على الافكار والمعتقدات المقبولة بصفة عامة أكثر من اعتمادها على المعرفة العلمية . وبينما لم يثبت لدينا خطأ معظم هذه المعتقدات فاننا لا نملك أيضا دليلا واقفيا على صحتها .

وبينما يشترك المشتغلون بالمسائل العقابية فى عملية تنمية النظريات الجنائية السليمة فان أمر بلورة تلك النظريات يرجع بالاكثَر الى عالم الاجرام والعقاب المتخصص اكاديميا فى هذا الميدان . وربما ينبغى أن يبدأ اسهام الاداريين والموظفين بالأجهزة الاصلاحية بادراكهم الحاجة الى مزيد من النظريات الجنائية العلمية على ضوء افتقار أغلب النظم الاصلاحية الجارية التى تطلب منهم ادارتها الى الأساس النظرى السليم . ومن المفروض أن يقودهم ادراكهم هذا الى الاستعداد من جانبهم للمساعدة والتعاون مع كل من يسمى لدراسة البرامج الاصلاحية من ناحية المطالبة والبحث على اجراء هذا النوع من الدراسات من ناحية أخرى . وخلاصة القول انه ينبغى على المشتغل فى ميدان الاصلاح الا ينسى قط أن له دورا حيويا فى تنمية النظريات الجنائية السليمة .

٣ - الفحص غير المباشر لنتيجة العلاج :

ويلجأ لهذه الطريقة كحل موفق لتقويم البرامج الاصلاحية نظرا لتعدد الصعوبات المتصلة بالطريقتين السابقتين . وبينما لا تتناول هذه الطريقة تبرير العملية العلاجية بنظرية معينة أو التحقق المباشر من استمرار أو موقف النشاط الاجرامى نتيجة تطبيق التدبير الاصلاحى ، فانها

تتضمن فحصا لبعض الأمراض (Symptoms) المرتبطة بشكل ما بالسلوك الاجرامى . وتتوقف فعالية الاجراء الاصلاحى بالتالى على مدى تلاشى هذه الاعراض .

فاذا افترضنا مثلا ان عامل العدوانية (Aggressiveness) يكمن وراء نوع معين من الجرائم ، فانه يمكن تبرير الاجراء الاصلاحى اذ كان فيه قضاء او تخفيفا ملموسا للنزعة العدوانية لدى مرتكبى هذا النوع من الجرائم . وبالتالي اذا توافر لدينا قياس للشخصية (Personality inventory) يثبت انكماش النزعة العدوانية بعد العلاج امكننا الاطمئنان الى نجاح العملية الاصلاحية دون الحاجة الى انتظار نتائج الفحص المباشر بواسطة دراسة تتبعية قد تستغرق خمسة او عشر سنوات لاستكمالها .

وتتلائم هذه الطريقة كذلك عند استخدامها مباشرة بعد الافراج عن المذنب من المؤسسة الاصلاحية . اذ ان قياس مدى فعالية المؤسسة بمدى نجاح او فشل المذنب بعد سنين طويلة منذ الافراج عنه قد يفشل فى الواقع احداثا المثل بالمذنب خلال تلك السنين ولها اثر فى نجاحه او فشله فى حين لا دخل للمؤسسة الاصلاحية فى حدودها . ومن المقاييس الحيوية هنا اقرار المذنب بعد الافراج عنه اذا كان قد استفاد شيئا من برنامج العلاج ، او ملاحظات موظفى السجن وكذا نزلائه عن العملية الاصلاحية به .

، يبدو أن اختبار فعالية التدابير الاصلاحية بطريقة الفحص غير المباشر لنتيجة العلاج بصفة خاصة يعطى للمستغلين فى المجال الاصلاحى فرضا اكثر للتمكن من العملية العلاجية . ومن المعروف أن لدينا من مباحث علم النفس والطب النفسى وعلم الاجتماع فروضا (Hypotheses) مبلورة عن بناء الشخصية الانسانية ، كما لازال فى الامكان صياغة فروض اخرى واختبارها فى الميدان العقابى لبحث العلاقة بين الاجرام وبين سمات معينة للشخصية مما قد ينفع كمرشد للدلالة على نجاح او فشل التدابير الاصلاحية . (١٨) كل هذه النماذج البحثية جديرة باهتمام وتعضيد الاداريين المسئولين عن الاجهزة الاصلاحية .

(١٨) انظر :

Ashley, Weeks, Youthful Offenders at Higfields, University of Michigan Press, 1958.

نموذج لبحث عن السجون بالجمهورية العربية المتحدة :

لقد قامت في السنين الأخيرة عدة بحوث ودراسات عن السجون في الجمهورية العربية المتحدة من مختلف الجوانب النظرية والإحصائية والبيدانية . ومن أهم تلك البحوث والدراسات (١٩) : تخصيص المؤسسات العقابية ، معالم النظام العقابي الحديث ، مشكلة توحيد العقوبات السالبة للحرية ، تشغيل المساجين في الجمهورية العربية المتحدة ، النزلات المحكوم عليهم بسجون الجمهورية ، النزلاء المحكوم عليهم بالسجون المصرية . وسنعرض فيما يلي فكرة عامة وموجزة عن هذا البحث الأخير .

يستهدف هذا البحث (٢٠) الحصول على صورة صادقة لخصائص النزلاء المحكوم عليهم المودعين بالسجون المصرية حتى يمكن على ضوء ذلك تخطيط واعداد البرامج المناسبة واللازمة لتصنيف وتأهيل وتقويم هؤلاء النزلاء وفقا للقواعد الإصلاحية الحديثة .

وينحصر مجال البحث في عينة بنسبة خمسة في المائة من مجموع النزلاء المحكوم عليهم بالسجون المصرية صباح يوم ١٥ مارس عام ١٩٦٠ الذين كان عددهم ٢٢٥٢٩ نزيل . وقد اختيرت العينة (١١٢٦ نزيل) بحيث تكون ممثلة تمثيلا سليما لجميع النزلاء من حيث مختلف السجون التي ينتمى إليها هؤلاء النزلاء من جهة ، ومختلف أنواع الجرائم التي ارتكبوها من جهة أخرى .

ولقد استخدمت طريقة الاحصاء الآلى في اعداد الجداول الخاصة بتقسيم وتصنيف العوامل المختلفة المتعلقة بالنزلاء . كما أجرى الاختبار الاحصائي كا ٢ لقياس وتحديد مدى أهمية العلاقة بين سن النزلاء ونوع الواقعة التي ارتكبوها وبين العوامل الأخرى المختلفة ، حيث استقر الرأي على اعتبار العلاقة بين أى عاملين علاقة جوهرية وذات أهمية احصائية اذا كانت قيمة كا ٢ لتلك العلاقة ذات دلالة احصائية تفوق درجة الثقة ٠.٠١ .

(١٩) انظر : بحوث في اصلاح السجون ورعاية المسجونين ، من المجلة الجنائية القومية ، ادارة المعلومات ، وزارة الشؤون الاجتماعية ، القاهرة ١٩٦٤

(٢٠) انظر : بدر الدين على ، « النزلاء المحكوم عليهم بالسجون المصرية : دراسة احصائية تحليلية » ، المجلة الجنائية القومية ، مجلد ٥ ، عدد ٢ ، يولية ١٩٦٢ ، ص ١٩٥ - ٢٢٨

وقد اشتمل البحث على ثلاثة مراحل أو عمليات رئيسية :

١ - عرض تحليلي عام للبيانات :

تضمنت هذه العملية عرض ووصف وتحليل البيانات المتعلقة بالنزلاء موضوع الدراسة من حيث خمسة عشر عاملا هي كل ما أمكن جمعه من سجلات النزلاء المحفوظة بمصلحة السجون ، وهذه العوامل هي : توزيع النزلاء على السجون ، جهة البلاد ، نوع الواقعة ، الوصف القانوني للواقعة ، نوع الحكم ، مدة الحكم عدد السوابق ، السن ، الجنسية ، الديانة ، الحالة الزوجية ، عدد الأشخاص المولدين ، المهنة ، الحالة التعليمية ، الحالة الصحية .

٢ - العلاقة بين سن النزلاء والعوامل الأخرى :

اشتملت هذه المرحلة على عرض واختبار احصائي وتحليل للعلاقة بين سن النزلاء عند ايداعهم السجون في الواقعة الأخيرة التي ارتكبوها وبين بعض العوامل الأخرى الخاصة بأوضاعهم الجنائية والاجتماعية . وقد اتضح من اجراء الاختبار الاحصائي كا ٢ على جميع الجداول الخاصة بالعلاقة بين اعمار النزلاء والعوامل الأخرى أن ثمة علاقة هامة وذات دلالة احصائية تفوق درجة الثقة ٠.١ ولا يمكن ارجاعها الى محض الصدفة بين سن النزلاء موضوع الدراسة وبين ثمانية عوامل وهي : نوع الواقعة ، الوصف القانوني للواقعة ، نوع الحكم ، مدة الحكم ، الحالة الزوجية ، عدد الأشخاص المولدين ، المهنة ، الحالة الصحية .

٣ - العلاقة بين نوع الواقعة والعوامل الأخرى :

اجرى في هذه العملية عرض واختبار احصائي وتحليل للعلاقة بين نوع الواقعة الأخيرة التي ارتكبها النزلاء وبين بعض العوامل الجنائية والاجتماعية . وقد اتضح نتيجة اجراء الاختبار الاحصائي كا ٢ أن هناك علاقة هامة وذات دلالة احصائية تفوق درجة الثقة ٠.١ بين نوع الواقعة الأخيرة التي ارتكبها النزلاء وبين العوامل الاحدى عشر الآتية : الوصف القانوني للواقعة ، نوع الحكم ، مدة الحكم ، عدد السوابق ، السن ، الديانة ، الحالة الزوجية ، عدد الأشخاص المولدين ، المهنة ، الحالة التعليمية ، الحالة الصحية .

مقومات البحوث والدراسات عن السجون

ان نجاح عملية البحث في ميدان السجون تتوقف على عدة اعتبارات او مقومات لعل من أهمها : ضرورة اهتمام المسؤولين عن الجهاز العقابي بالبحث والدراسة ، واختيار المؤهلين للقيام بالبحوث العقابية ، وتوافر الطرق الملائمة لتنظيم وتمويل تلك البحوث ، والحاجة الى مركز قومي للبحوث العقابية . وسنتناول هنا كلا من هذه المقومات بشيء من التوضيح .

ضرورة اهتمام الجهاز العقابي بالبحث :

من المعتقد أحيانا ان المكان اللائق للبحث وتنمية المعرفة هو الجامعات او معاهد البحوث وليس الهيئات والمؤسسات المشتغلة بالشئون الانسانية التى يقتصر دورها على تطبيق تلك المعرفة . ولكن وجهة النظر هذه لا تصح بالنسبة لميدان العلاج والوقاية من الجريمة على الأقل حيث يتعذر فصل المفهوم النظرى عن الواقع التطبيقي . وكثيرا ما يعتقد العاملين في ميدان الاصلاح ان اغلب الكتابات الاكاديمية تحلق في آفاق عالية بعيدة عن التطبيق الملائم للاحتياجات العملية . لذلك ينبغي العمل على زيادة التقريب بين الشقين النظرى والعملى في ميدان الاصلاح اذ ان هذا أساسا لتنمية المعرفة في هذا الميدان .

وبالنسبة للقوة المحركة للبحوث العقابية ، لم يعد يكفى الاهتمام المجرد من جانب المواطن المستنير أو رجل العلم ، بل ينبغي أن تنبع هذه القوة من الهيئة العاملة في المجال العقابى التى تواجه مختلف المشكلات الاصلاحية في عملها كل يوم . وعلى ذلك يتعين على هذه الهيئة لفت النظر الى تلك المشكلات والحث على حلها ، والاصرار على اجراء البحوث لتنمية المعرفة الضرورية واتاحة المال اللازم لتحقيق ذلك ، والنضال في سبيل تعيين بعض الموظفين المتخصصين في البحث واعداد مختلف الأدوات والامكانيات العملية لتلك البحوث . وبمعنى آخر ، فان النهوض بالمعرفة العقابية عن طريق البحث ينبغي أن تكون مثار اهتمام واشتغال الاشخاص العاملين في ميدان الاصلاح قبل أى شخص آخر (٢١) .

اختيار المؤهلين للقيام بالبحث العقابي :

تتطلب البحوث العقابية كما هو الحال بالنسبة لاي بحث في العلوم الاجتماعية الى مهارة مهنية ، وبالتالي يحتاج تخطيط وإدارة تلك البحوث الى باحثين متخصصين أكفاء . وبالرغم من سرعة نمو الاهتمام بالبحث في مختلف الميادين نجد ان غالبية الجامعات حتى في الدول المتقدمة تفتقر الى البرامج الملائمة لتدريب الباحثين في ميدان العقاب . وينبغي في الواقع اختيار هيئة البحث العقابي من بين الاخصائيين المدربين في مختلف فروع العلوم الاجتماعية مثل علم النفس وعلم الاجتماع والطب النفسي والخدمة الاجتماعية والانثروبولوجيا الثقافية والاحصاء وغيرها . وتدل الدرجة الاكاديمية المتقدمة بصفة عامة على خصوبة المران ، ولو أنه من الواجب التنبيه الى ان الدرجة العلمية وحدها ليست بالضرورة ضمانا على المهارة البحثية . ويمكن تحديد المؤهلات اللازم توافرها في المناصب المسؤولة عن البحث في الميدان العقابي في الحصول على درجة علمية متقدمة في واحد او أكثر من العلوم الاجتماعية المذكورة أعلاه ، علاوة على الاهتمام الملحوظ والقدرة والمهارة في القيام الفعلي بالبحث العقابي (٢٢) .

طرق تنظيم وتمويل البحوث العقابية :

ان تنظيم وتمويل البحث العقابي يتحدد الى حد كبير حسب الاحتياجات التي تدعو اليه والفرص المتاحة لاجرائه . فمن حيث اتساع الهيئة المتكلفة بمشروعات البحث والمسؤولة عنها يمكن التمييز بين مستويات ثلاث هي الدولة والولاية (المحافظة) والمجتمع المحلي من جهة ، كما يمكن التمييز بين الأجهزة او الادارات العقابية وبين المؤسسات أو الهيئات المنفصلة من جهة أخرى . ومن حيث البعد الزماني للنشاط البحثي يجوز تخطيطه لعدة سنين أو الى حين الانتهاء من تحقيق هدف معين ، كما يمكن أن يكون لفترة محددة للغاية . ومن حيث التمويل قد تعتمد عمليات البحث على منح مالية ثابتة تقررها مؤسسات أو هيئات عامة ، أو منح محلية صغيرة مخصصة لمدد متفاوت حسب الوقت الفائض لدى موظفي السجن بعد أداء عملهم المباشر . ومن ناحية الأعضاء القائمين بالبحث ينبغي التمييز بين هؤلاء الذين ينتمون الى هيئات خارجية وأولئك الذين يتبعون الهيئة الداخلية لموظفي المؤسسة الإصلاحية .

وسنذكر فيما يلي كلمة عامة عن خمسة طرق أو نماذج تنظيمية لعمليات البحث في الأجهزة العقابية الحديثة وهي : (١) وجود وحدة خاصة للبحث ، (٢) إنشاء معهد للبحث ، (٣) تكوين لجنة للبحث ، (٤) إقامة مشروعات بحث تمولها مؤسسات خارجية ، (٥) عمل ترتيبات تعاونية مع الجامعات (٣) .

١ - وحدة خاصة للبحث :

لعل افضل النماذج التنظيمية للبحث العقابي هو انشاء وحدة خاصة بالبحث داخل الجهاز العقابي يرأسها مدير مسئول . ويوجد وحدات على هذا النمط في الأجهزة العقابية في ولايتي كاليفورنيا ونيويورك وفي المكتب الفيدرالى للسجون بأمريكا . كما نجد أن مصلحة السجون بالجمهورية العربية المتحدة قد انشأت بها حديثا قسما خاصا بالبحوث والتخطيط برئاسة ضابط مسئول . وقد ينشأ على غرار وحدة البحوث هذه وحدات فرعية في المؤسسة الإصلاحية المختلفة التابعة للجهاز العقابي . ويمكن التمييز هنا بين وحدات وظيفتها التقليدية هي حفظ السجلات وتجميع الإحصاءات يضاف إليها بعد ذلك بعض مسؤوليات البحث ، وبين وحدات وظيفتها الأساسية وهدفها الرئيسى هو اجراء البحوث العقابية .

٢ - إنشاء معهد للبحث :

ويتميز هذا النمط عادة بعدم وجود مدير وهيئة خاصة به من قبل الجهاز العقابي مباشرة ، بل يتولى أمره مجلس استشارى يجمع بين أعضائه رجالا يعملون في مختلف المناصب العقابية والقانونية أو يشتغلون بالتدريس الجامعى . وهكذا يمكن أن تتوافر بعض عمليات التخطيط والإشراف على أساس تطوعى . كما يمكن في هذه الحالة أن تقوم الإدارة العقابية بإشراك بعض موظفيها واستخدام جانب من ميزانيتها في مشروعات البحث على أساس غير رسمى بوجه ما . ولا شك أن وجود مثل هذا المعهد يعكس تماما إدراك كبار المسؤولين عن الجهاز الإصلاحى للحاجة الماسة الى اجراء البحوث العقابية ، غير أن هذا النموذج لا يتمتع بالاعتراف الكامل للوظيفة البحثية من جانب الجهاز العقابي ، كما هو الشأن في الوحدة المخصصة للبحث .

٣ - لجنة البحث :

ومن اصغر النماذج التنظيمية لعمليات البحث المعانى تشكيل لجنة للبحوث فى داخل الجهاز العقابى او المؤسسة الاصلاحية تعمل بدون ميزانية مخصصة لها . والفروض ان يختار لهذه اللجنة هيئة من موظفى الجهاز او المؤسسة المؤهلين للقيام بالبحوث . وقد تتكون هذه اللجنة مثلا من اطباء الاطباء النفسيين والخبراء فى على النفس وعلم الاجتماع والاختصاصيين الاجتماعيين وغيرهم . ووظيفة هذه اللجنة هى بلورة الاحتياجات التى تدعو للبحث وتنسيق الجهود والأنشطة البحثية التى تقوم على اساس داخلى ، وتشجيع البحوث عموما ، الى غير ذلك .

٤ - مشروعات بحث تمولها مؤسسات :

ويقوم الجهاز العقابى هنا باقامة مشروعات للبحث والدراسة تمول من الخارج بواسطة احدى المؤسسات فى المعتاد . وقد يتضمن ذلك تعاونا مع احدى الجامعات كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للمنحة التى تقدمها مؤسسة فورد الى جامعة ايلينوى لعمليات البحث المتعلقة بالجهاز العقابى الفيدرالى . ويختلف تنظيم تلك البحوث بلا شك طبقا لموضوع البحث والأحوال الأخرى المتداخلة . وينبغى كقاعدة عامة ان تتيح تلك المشروعات التى تمولها مؤسسة خارجية فرصة لاجراء بحوث أصيلة (basic) فلا تقتصر على البحوث التطبيقية فحسب . ويخدم هذه المشروعات عادة هيئة خارجية من الاعضاء المؤهلين .

٥ - التعاون مع الجامعات :

ويتضمن هذا النوع الترتيبات التعاونية بين الجهاز العقابى وبين المؤسسات والمعاهد الخارجية المهتمة بالبحث والدراسة فى ميدان الاصلاح ، وعلى راسها الجامعات المحلية او القريبة من المؤسسة العقابية مجال البحث . ففى الجامعات تكمن طاقات بحثية هائلة ممثلة فى اهتمام أعضاء هيئة التدريس ، وطلبة الدراسات العليا المتقدمين الذين يجرون بحثوا تحضيرا لرسالة الماجستير أو الدكتوراه . وقد يمكن ادماج هذه البحوث فى برامج بحثية متسعة المجال يشترك فيها عدة طلاب كل من جانب معين . ومن الجائز تنسيق هذه البحوث مع مشروعات البحث التى تمولها مؤسسات خارجية او مع البحوث المحلية الداخلية التى يجرىها موظفون من الجهاز الاصلاحى او المؤسسة العقابية .

وجدير بالذكر هنا أن هذا النمط من البحوث يعود بالفائدة على الجانبين - الجهاز العقابي من ناحية ، والجامعة من ناحية أخرى . لذلك ينبغي على الهيئة الإصلاحية أن تبادر من طرفها باجتذاب أعضاء المعاهد العلمية من ذوي الاهتمامات العقابية وذلك بتقديم شتى التسهيلات لهم بما في ذلك إتاحة امكانيات المؤسسة الإصلاحية كحقل مريح لاجراء البحوث .

الحاجة الى مركز قومي للبحوث العقابية :

مع الزيادة المطردة للنشاط البحثي في ميدان الإصلاح مع تنوع تلك البحوث من حيث الحجم والنوع بدأ الشعور بالحاجة الى مركز تنسيقى على مستوى الدولة لتنسيق عمليات البحث العقابي . ولا شك أن نشرات واجتماعات مختلف الجمعيات والتنظيمات المهنية في هذا الميدان تساعد الى حد ما في عملية التنسيق هذه ولكنها ليست كافية على أية حال . فمن الضروري اذن قيام جهاز أو مكتب مركزى يكون بمثابة مصفة تنسيقية وإعلامية للبحوث في ميدان العقاب . وقد شعرت بهذه الضرورة الجمعية الإصلاحية الأمريكية فشكلت لجنة خاصة للبحث والتخطيط العقابى ، وزادت عدد أعضائها على مر السنين . وتحاول هذه اللجنة حالياً بالتضامن مع الهيئات العامة والجمعيات المهنية العقابية القيام بوظيفة تنسيق البحث العقابى على قدر امكانها في حدود الموارد المتاحة . ويقوم بهذا الدور الى حد كبير في الجمهورية العربية المتحدة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية الذى سنتناوله فيما يلى بشئ من التفصيل .

١ - نشأة واهداف المركز :

في عام ١٩٥٥ صدر القانون رقم ٦٣٢ بإنشاء المعهد القومى للبحوث الجنائية منبظا اليه مهمة وضع الأسس العلمية اللازمة لتقرير سياسة تتعلق بالجريمة والعقاب تتفق وأحوال البلاد فضلاً عن اعداد وتدريب الباحثين في مختلف النواحي النظرية والعملية المتعلقة . وفى عام ١٩٥٩ رأى المسؤولون أن يتسع نشاط المعهد فلا يقتصر على المسائل الجنائية فحسب بل يشمل دراسة الظواهر الاجتماعية عموماً . من أجل ذلك صدر القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٩ بإعادة تنظيم المعهد القومى للبحوث الجنائية وحمله «المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية» ، وأوضح هذا القانون افراض المركز بأنها النهوض بالبحوث العلمية التى تتناول

المسائل الاجتماعية المتصلة بسائر مقومات المجتمع العربى والمشكلات التى يعانها لوضع الأسس اللازمة لسياسة اجتماعية وعلاجية وجزائية تتفق واحوال البلاد . ونص القانون على أن للمركز فى سبيل تحقيق أغراضه أن يجرى البحوث والدراسات ، ويعطى منحا دراسية ومكافآت لتشجيع هذه البحوث ، وأن ينظم برامج تدريبية وتعليمية وأن يوفد البعث العلمية ، وأن يدعو للمؤتمرات والاجتماعات العلمية ، كما أن له إبداء الراى فى مشروعات القوانين الخاصة بالمسائل الاجتماعية والجنائية (٢٤) .

٢ - وحدة بحوث العقاب (٢٥) :

ومن أهم الوحدات العاملة بالمركز وحدة بحوث العقاب التى بدأت أعمالها باسم « قسم بحوث العقاب » عام ١٩٥٥ عندما بدأت نواة المركز كمعهد للبحوث الجنائية . وتختص هذه الوحدة العامة بالبحث والدراسة فى فلسفة العقوبة وأنواعها وأهدافها ، والسياسات والأجهزة والمؤسسات العقابية والإصلاحية ، وكافة التدابير والإجراءات التى يتخذها المجتمع حيال مرتكب الجريمة أيا كانت فلسفته بين العقاب والإصلاح ، مع التركيز بصفة خاصة على الأوضاع السائدة بالجمهورية العربية المتحدة . وترمى وحدة بحوث العقاب من بحوثها الى تحقيق هدفين رئيسيين : أحدهما ذو صفة أكاديمية ، والآخر صفة تطبيقية عملية .

ويقصد من الهدف الأكاديمى الإسهام الفعلى بكل ما يمكن اضافته الى المعرفة العلمية فى ميدان العقوبة والإصلاح عن طريق البحث والدراسة وتوفير البيانات الإحصائية واتاحتها للباحثين وطلاب العلم فى هذا المجال ، مع التركيز بصفة خاصة على مجتمعنا العربى . ويتضمن ذلك أيضا عمليات توحيد المصطلحات العقابية العربية ونشرها لتيسير سبل التواصل العلمى بين الباحثين العرب فى هذا الميدان ، وحصص المراجع فى ميدان العقاب مع تناول كل منها بالعرض والتعليق ، وإصدار نشرات من أن لآخر لتوعية الهيئات والأفراد المعنية بهذا الميدان بأحداث النظم والأساليب والبحوث المتعلقة به .

(٢٤) تقرير عن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٣ يولية ١٩٦٢ %

ص ٤ - ٥ .

(٢٥) التخطيط العام لوحدة بحوث العقاب ، مرجع سابق ٤ ص ١ - ٢ %

ويعنى بالهدف التطبيقي المشاركة الفعلية في معالجة المشكلات العقابية الهامة في مجتمعنا ، والسعى الى تطوير سياستنا الجنائية تشريعية كانت او جنائية بما يساير المفهوم المعاصر للعقاب والنظم الاصلاحية الحديثة التي نجحت تجربتها في المجتمعات الأخرى وذلك في اطار الواقع العربي لبيئتنا وثقافتنا ، وتقديم الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بهذا الشأن الى الجهات المختصة . كما يتضمن ذلك أيضا الاسهام في نشر الوعي الاجتماعي بالوظيفة الاصلاحية للعقوبة وباهمية وكيفية الرعاية اللاحقة للمسجونين المفرج عنهم وأسرهم وما الى ذلك واصدار النشرات المبسطة تحقيقا لهذا الهدف .

الخلاصة والمقترحات

تقع البحوث والدراسات العلمية عن السجون عادة ضمن مجالين معينين : مجال علم العقاب وتتناول بحوثه دراسة وتقييم برامج الاصلاح في المؤسسات والأجهزة العقابية وتستهدف الوصول الى برنامج أفضل لعلاج المجرم ، ومجال علم الاجرام وتتناول بحوثه دراسة السلوك الاجرامي من أجل الوصول الى تفسيرات سببية قد تساعد على اعداد برنامج أفضل للوقاية من الجريمة . وينال المجال الأول النصيب الأوفر من الاهتمام في هذا المقال .

ويمكن بصفة عامة تقسيم تلك البحوث والدراسات الى نوعين رئيسيين : بحوث أكاديمية وتهدف الى انتاج المادة العلمية في هذا المجال واتاحتها في صورة سليمة ومريحة لطلاب العلم والمعرفة ، وبحوث تطبيقية تهدف الى معالجة المشكلات العقابية الهامة وتطوير السياسة الجنائية تشريعية كانت او تنفيذية مع تقديم الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بهذا الشأن .

ومن أهم الفوائد التطبيقية التي يمكن تحقيقها في الدول العربية نتيجة اجراء البحوث العلمية في مجال السجون : التأكد من صلاحية الأساليب المتبعة في برامج الاصلاح لسجوننا التي قد تعتمد أساساً على التقاليد والأفكار السائدة أكثر من استنادها الى المعرفة العلمية التابعة من البحث الدقيق اللازم لتبنيها ، التبدليل على فعالية البرامج الاصلاحية الحديثة التي قد يتوقف قبول الرأي العام لها واعتماد المسؤولين تنفيذها على تقديم الأدلة العلمية الكافية المنبثقة من البحث والدراسة التي تؤكد فعاليتها ، توفير الأموال المنصرفة هباء نتيجة سوء

التنظيم والادارة اذ ان البحث العلمى فى السجن يمهّد لتخطيط واقامة برنامج اصلاحى افضل يساعد على توفير تلك الاموال الضائعة واعادة استغلالها على احسن وجه ، اختبار الاساليب الاصلاحية المستوردة من الخارج بدلا من محاكاتها والاسياق وراءها آليا لمجرد نجاحها فى بعض الدول الأجنبية اذ قديثت البحث العلمى عدم ملائمة تلك الأساليب او البرامج لطبيعة وظروف بيئتنا العربية من مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها ، التمييز بين فئة النزلاء الذين لديهم الاستعداد لتقبل العلاج والفئات الأخرى التى لا يتوقع استجابتها للعملية الاصلاحية حتى يمكن تركيز الاهتمام وتوفير الوقت والجهد والمال لأولئك الذين يجدى معهم العلاج نفعا .

واخيرا ، نختتم هذا التقرير بتقديم بعض الاقتراحات التى يربى تحقيقها فى محيط الدول العربية من أجل النهوض بالدراسات والبحوث العلمية عن السجون العربية وذلك فى ظل الفلسفة العقابية الحديثة التى تهدف الى اصلاح وتقويم وتأهيل السجون حتى يستطيع ان يعود الى زمرة المجتمع من جديد مواطننا صالحا شريفا وعاملا نافعا منتجا .

١ - ضرورة اهتمام الهيئة العاملة بالجهاز العقابى - قبل أى هيئة أخرى - بتنمية المعرفة العقابية عن طريقة البحث العلمى ، وذلك بلفت النظر الى مختلف المشكلات الاصلاحية التى تواجهها كل يوم ، والبحث عن حلها ، والنضال فى سبيل اتاحة المال الكافى والباحثين الكفاء ومختلف الامكانيات اللازمة لاجراء البحوث .

٢ - يراعى ان يكون القائمين بالبحث العقابى مؤهلين من الوجهتين : وجهة فنية أى يكونوا متخصصين ومدرّبين فى مختلف العلوم الاجتماعية مثل علم النفس والاجتماع والخدمة الاجتماعية والاخصاء وغيرها ، ووجهة شخصية أى يكون لديهم الاهتمام للموسم والقدرة والمهارة على القيام الفعلى بالبحث العقابى ، ويقترح هنا الاستفادة من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى الجمهورية العربية المتحدة كمركز لاعداد وتدريب الباحثين العقابيين من مختلف الدول العربية الشقيقة .

٣ - يقترح انشاء وحدة خاصة للبحوث العقابية داخل الجهاز العقابى فى كل دولة عربية على ان ينشأ تدريجيا على تماررها وحدات او مكاتب بحث فرعية فى مختلف السجون والمؤسسات الاصلاحية التابعة للجهاز .

٤ - ينبغي التمييز داخل الجهاز العقابي بين وحدات وظيفتها التقليدية هي حفظ السجلات أو تجميع البيانات الإحصائية عن النزلاء وبين وحدات وظيفتها الأساسية وهدفها الرئيسى هو اجراء البحوث والدراسات العقابية .

٥ - يقترح في كل بلد عربى اجراء الترتيبات التعاونية بين الجهاز العقابي وبين المعاهد والجامعات المهتمة بالبحث في ميدان علم العقاب الذى يعود بالفائدة على الجانبين ، وعلى الادارة الاصلاحية المبادرة باجتذاب اعضاء المعاهد العلمية من ذوى الاهتمامات العقابية وذلك لتقديم شتى التسهيلات بما في ذلك ائاحة السجن او الاصلاحية كحقل مريح لاجراء البحوث .

٦ - من الضرورى قيام جهاز قومى او مكتب مركزى في كل دولة عربية لتنسيق عمليات البحث العقابى والاعلام عن البحوث الاصلاحية اجنبية كانت او عربية . ويقوم بهذا الدور الى حد كبير في الجمهورية العربية المتحدة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية الذى يمكن ان يتفرغ منه او ينشأ على نمطه مراكز مماثلة في البلاد العربية الاخرى .

٧ - ينبغي على الجهات المختصة في مختلف البلاد العربية الاهتمام بنشر الوعى الاجتماعى بالوظيفة الاصلاحية للعقوبة وباهمية البحوث المتعلقة باصلاح المسجونين وبالرعاية اللاحقة للمفرج عنهم واصدار النشرات المبسطة تحقيقا لهذا الهدف .

٨ - يقترح على ادارة الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية السعى الى توحيد المصطلحات العقابية العربية وحصر وتحليل المراجع والبحوث العربية في ميدان علم العقاب واصدار نشرات دورية لتوعية الهيئات المعنية بالاساليب المستمرة في البحث العقابى وذلك لتيسير سبل التواصل العلمى بين الباحثين العرب في هذا الميدان .

صدر حديثا :

ضمن سلسلة منشورات

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

- ١ - أعمال الحلقة الدولية الثالثة عشرة لعلم الجريمة عن :
التنمية الاقتصادية ومشكلات السلوك الاجتماعى .
- ٢ - تشرذ الأحداث ، دراسة احصائية .
- ٣ - الاختبار القضائى ، نشاته وأسسّه وتطبيقه .
- ٤ - تعاطى الحشيش ، التقرير الثانى ، نتائج المسح الاستطلاعى
فى مدينة القاهرة .

الميكروسكوب الإلكتروني في كشف الجريمة

الدكتور أحمد السيد الشريف

خبير أول وحدة كشف الجريمة

سافر الدكتور أحمد السيد الشريف في بعثة تدريبية لآلانيا الغربية في أوائل سنة ١٩٦٤ لمدة ستة أشهر موفدا من قبل المركز وكان من بين موضوعات البعثة استخدام الميكروسكوب الإلكتروني في ميادين الفحص المعلى الجنائى .

مقدمة :

يعتبر الميكروسكوب الإلكتروني أحد الدعامات الحديثة في ميادين كشف الجريمة والفحص المعلى الجنائى بصفة عامة فقد عم استعماله في كثير من معامل البحث في هذه الناحية . ونستطيع أن نتصور ما له من مكانة علمية إذا ما عرفنا أن أعلى قوة تكبير يصل إليها الميكروسكوب العادى (بالضوء العادى) هى حوالى ٢٠٠٠ مرة ، في حين أنه يمكن الوصول بالميكروسكوب الإلكتروني الى قوة تكبير تفوق ١٠٠.٠٠٠ مرة دون عناء كبير ، على أن قوة التكبير هذه يمكن اختزالها الى ٥٠ مرة فقط بنفس هذا الميكروسكوب . وبالوصول الى مثل هذه القوة الهائلة من التكبير وكذلك تدرجها ، أصبح من المستطاع في كثير من الأحوال دراسة الأسطح والتراكيب دراسة وافية . يضاف الى ذلك ما يتميز به الميكروسكوب الإلكتروني من عمق الصور للمرئيات stereograms وهى ظاهرة لها أهميتها في نواحى الفحص في حين أنه في الميكروسكوب العادى تكون هذه الظاهرة فقط في قوى التكبير المنخفضة فإذا ما رفعنا قوة التكبير في الميكروسكوب العادى فإن الصور العميقة للمرئيات تصبح عديمة الفائدة من الناحية العملية .

نظرية الميكروسكوب الإلكتروني :

عندما يمر تيار كهربائى في أمبوبة مفرغة ما بين قطبين موجب وسالب Cathode—Anode فان ينبوعا من الإلكترونات يتولد من القطب السالب الى القطب الموجب فإذا ما اعترض هذا الطريق عارض غير شفاف فانه يكون ظلًا واضحًا — على أنه يمكن انحراف التيار وذلك بتقريب مغناطيس للانبوبة المذكورة أو بعمل مجال كهربائى استثنائى .

"electrostatic field" وقد وجد بالتجربة أن القوانين المعروفة في علم العدسات يمكن تطبيقها في هذه الناحية أيضا كالعلاقة ما بين الأبعاد البؤرية والمجال المغناطيسى وقوة وسرعة الالكترونات الخ فالمعادلة المشهورة :

$$\frac{1}{F} = \frac{1}{p} + \frac{1}{q}$$

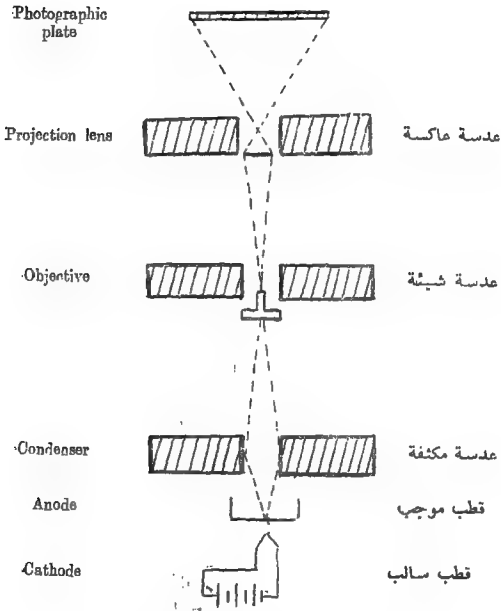
(حيث أن q هي مسافة الشيء ، p مسافة الصورة في حين أن F هي البعد البؤرى) وقوة التكبير والتي تساوى q/p يمكن التحكم فيها بتغيير p على أن الطريقة الأكثر تعميما للتحكم في قوة التكبير هي بتغيير البعد البؤرى . وهذه الأخيرة تعتمد هنا على قوة التيار المستعمل . ويمكن استعمال قوة التيار لايضاح الصور أيضا .

والميكروسكوب الإلكتروني المغناطيسى يعتبر أعم الأنواع استعمالا وتشبه الأجزاء الرئيسية فيه للميكروسكوب العادى اذ يشتمل على ثلاث عدسات سبليندوية Solenoid وهى :

Condensor-objective-projector.

كما هو موضح بالرسم بالصحيفة التالية .

والمنبع الإلكتروني مثل قطب سالب بارد يعطى تيار من الالكترونات التى تمر الى القطب الموجب خلال العدسة المكثفة Condenser lens وهذه تحول التيار الى شعاع ضيق موجه الى الشيء المراد فحصه object وبواسطة العدسة الشيئية يمكن التحكم فى الالكترونات المبعثرة من المادة المراد فحصها (object) لعمل صورة مكبرة فى المستوى البؤرى للعدسة العاكسة projector lens وهذه تكون بالتالى صورة مكبرة على الشاشة الفلورسنت او اللوح الفوتوغرافى وتكون الصورة المكونة حوالى ١٠٠ مرة فى تكبيرها وهى تقريبا قوة تكبير الميكروسكوب العادى الا ان قوة التحليل resolving power للميكروسكوب الإلكتروني تمكننا من زيادة قوة التكبير عن طريق العدسة العاكسة projector lens فيمكن مقارنته تكبير العدسة العاكسة هنا ٢٠٠ مرة حيث تعادل فى الميكروسكوب العادى قوة تكبير ٢٠ مرة بالعدسة العينية. وبهذه الطريقة يمكن التوصيل الى قوة تكبير مناسبة حوالى ٢٠.٠٠٠ مرة وهذه يمكن زيادتها عدة مرات عن طريق التصوير الفوتوغرافى وقد وجد بالتجربة أن انسب قوة تكبير للفحص هي ما بين ٢٠٠٠ ، ١٠.٠٠٠ مرة - اذ أن قوة التكبير العملية هي التى يمكن هبطها حتى يكون المجال أوسع بالنسبة لفحص المجال field . ويستطيع الباحث أن يراقبه ، يسجل كل ما يمكن بخصوص الشريحة المراد فحصها .



رسم تخطيطي للميكروسكوب الالكتروني

على انه هناك طريقتان لعمل الشرائح الاولى والمسماة Surface replica method.

وذلك باخذ انطباعات للسطح المراد فحصه وتعمل في فحص الأسطح المعدنية وخلافه .

والطريقة الثانية وهى الأعم استعمالا وذلك بترسيب المادة المراد فحصها بعد غسلها جيدا وتفتيتها الى ذرات دقيقة جدا بالوسائل المختلفة ثم ترسيبها على سطح شفاف ثم تجفيفها قبل عملية الفحص .

استخدام الميكروسكوب الالكترونى :

عم استخدام الميكروسكوب الالكترونى حاليا فى جميع ميادين البحث العلمية ، وبهنا هنا النواحي الجنائية وكشف الجريمة . اذ يعتبر احدى الوسائل المستخدمة فى التعرف على مادة ما كيميائيا ، وكذلك بالنسبة لتركيبها الطبيعى حيث يكون لحجم الجزيئات وشكلها وتوزيعها الدور الاساسى فى الفحص . كما انه يمكن استعماله كوسيلة لتحديد عمر بعض المواد وذلك بمتابعة التغيرات الدقيقة المشاهدة فى تركيب هذه المواد - ويفيد استخدام الميكروسكوب عادة فى المواد التى تعتمد تحليلها على الفحص الميكروسكوبى ونحن فى موضوع الدليل المادى والفحص المعملى الجنائى يكون اعتمادنا فى معظم الحالات على آثار ضئيلة من المواد المتخلطة فى مكان الحادث أو مع المجرم نفسه (على أصابعه مثلا أو فى جيوب ملابسه الخ . . من مختلف الحالات والاحتمالات) فاذا ماكانت هذه من أصل عضوى فان جهاز المطياف سوف لايفيد فى مثل هذه الحالات فى حين أن جهاز الX-ray diffraction يعطينا كثيرا من التفاصيل بالنسبة لتركيب البلورات وهو ما يعجز أن يمدنا به المطياف - ونذكر هنا بعض الحالات التى يمكن استعمال الميكروسكوب الالكترونى فيها :

اولا - مقارنة الآثار المعدنية التى يعثر عليها فى مكان الحادث أو الجريمة بنظيرتها مع المتهم حيث يمكن دراسة التراكيب الخاصة بالبلورات المختلفة لكثير من المعادن عن طريق الصور الفوتوغرافية .

(١) فى حالات الاشتباه فى تخريب المصانع أو أحد الماكينات فقد تكون احدى الأجزاء المهمة بالماكينة عرضة لعوامل التعرية نتيجة الاستعمال أو بفعل فاعل - وتكون دراسة التركيب البلورى لسطح المعدن فى الطبقات المختلفة هى الفيصل (صورة رقم ١) فى مثل هذه الحالات .

(٢) في جرائم السرقة باستخدام مواد التتبع حيث تفحص المادة العالقة بسطح قطعة النقود المسروقة مثلا ومادة التتبع الأصلية لمعرفة من السارق لاحدى الخزائن المالية مثلا :

(صورة رقم ٢ - رقم ٣) .

(٣) في حوادث السيارات وتحديد المسؤولية فقد تكون احد السيارتين مثلا قد استعملت فانوس الاضاءة في حين أن الأخرى لم تستعمل لمبات الاضاءة ففي الأولى يمكن التعرف على أوكسيد الولفرام $Wf_2 O_3$ نتيجة تهشم الفانوس وبالتالي لمبة الانارة أثناء الاضاءة وتفاعل أوكسيجين الجو مع سلك الللمبة الساخن (وهو مكون من مادة الولفرام Wf مكونا بذلك أوكسيد الولفرام $Wf_2 O_3$ في حين أنه اذا كانت الللمبة غير مضاءة وتهشمت فانه يمكن تمييز مادة الولفرام Wf دون أية تاكسد .

ثانيا - التعرف على بعض الأتربة الخاصة والتلوثات :

(١) معرفة وتتبع بعض المواد الملونة في حوادث العربات والعجلات والموتوسيكلات فكثيرا ما تترك العربة بملابس الضحية بعض آثار المواد الملونة التي تدخل في تركيب طلائها وهذه تكون موضوع المقارنة -

(صورة رقم ٣)

(٢) التعرف على الأتربة والمادة الأساسية في تركيبها هي مادة الكاولين Kaolin كما هو الحال بالنسبة لحوادث السرقة (الخزائن مثلا) أو عندما تعلق بعض الأتربة بنعل حذاء أحد المتهمين مثلا في حوادث الانتحار أو القتل .

(٣) دراسة السناج في حالات الحرائق - والانفجارات .

(٤) التلوثات التي يتركها الجاني في حالات القتل بأداة حادة كالسكينه مثلا .

ثالثا - دراسة الأحبار المختلفة والمواد الملونة المختلفة المكونة لها وكذلك تقدير عمر الحبر وذلك بتتبع التفريعات المشاهدة ببعض المكونات مع مرور الزمن .

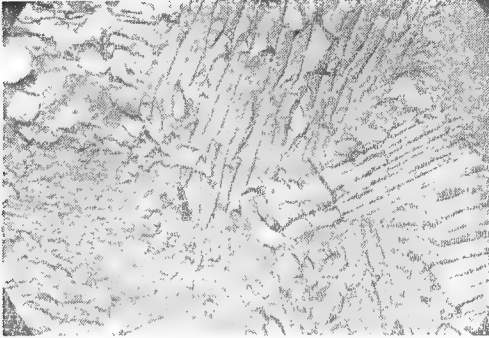
رابعا - مقارنة الرصاص اذ انه بفحص المسحوق الذى لم يحترق
قد يكشف عن بعض المميزات التى يستدل منها على منبع المسحوق
المستعمل او يسهل عملية مقارنة بالمساحيق المعلومة - وكذلك بالنسبة
لدراسة وتحديد مسافة اطلاق الرصاص .

خامسا - فى تحديد المسئولية فى حالات الاغتصاب وكذلك فى حالات
الانتحار -

ملحوظة - الصور الفوتوغرافية عملت بمعامل المباحث الفيدرالية
لالمانيا الغربية ومهداة من

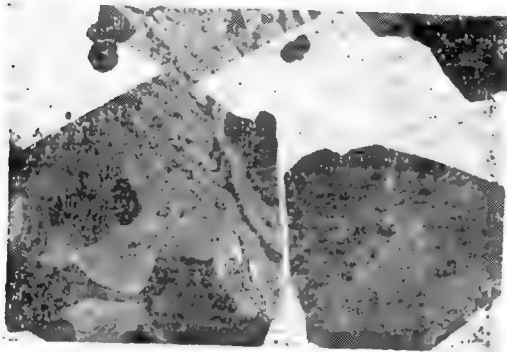
Dr. F. Schams Bundes-Kriminalam.

صورة رقم (١) - فحص الاسطح المعدنية - انطباع لسطح معدني
التكبير ١٦٠٠٠



صورة رقم (١)

صورة رقم (٢) وتوضح بلورة واحدة (التكبير ٢٥٠٠٠ مرة) من
آثار معدنية وجدت على نمل حذاء متهم .



صورة رقم (٢)

صورة رقم (٣) فحص المواد الملونة - في حادثة تصادم - التكبير
٢٥٠٠٠ مرة



صورة رقم (٣)

Electron Microscope in Criminalistics

BY

Dr. A. SHERIF B.Sc. Ph.D.

Senior Expert for Criminalistic Section

Introduction

One of the most remarkable of recent developments for the criminalistician is the electron microscope. Magnification by means of the light microscope had been reached at 2000 X while in the electron microscope had been reached up to 100,000 X. Another great advantage of the electron microscope is its extraordinary depth of field and because of this stereograms are quite practicable.

The magnetic electron microscope is the type widely now used. It provides an image of an object by passing radiations through a thin transparent layer. The parts of the microscope are analogous to those of the light microscope. Three magnetic lenses are used a condenser, objective and projector lens, solenoids mounted coaxially, with the instrument. (Applications to Criminalistics).

The electron microscope is particularly helpful in relation to substances the analysis of which ordinarily depends upon a visual, microscopic examination. In criminalistics we are dealing with minute quantities of matter which are sometimes submitted as evidence. The following are a few application of the instrument in criminalistics.

In cases of suspected sabotage such as the weakening and subsequent breaking of vital part of a machine. (Surface replica method) By testing the guiding powders for stolen substances. Also accidents, cars and motor-cars (by testing the glass, wulfram and wulfram oxide Wf_2O_6 in the filaments of the lamps). Also for the discovery of characteristic dust or fragmentary particles as in the study of dyes in the case of accidents, dust of Kaolin in

cases of thefts and the study of carbon black in cases of explosions and brandt. The problem of aging as one of the major studies for the future gives a wide and sound application. Lastly the study of the bullet comparison by studying the unburnt powder to identify the source of the powder and its possible comparison with known powders and to help in determining the distance of shooting the bullet. Also the microscope gives reliable results in cases of rape and suicide.

REFERENCES

- Heitlenreich, R.D. and Peck, U.G.**—Fine structure of metallic surfaces with the electron microscope. *J. Appl. Phys.*, 14, (23-29) (1943).
- O'Hara, C.T. and Osterburg, J.W.** An introduction to criminalistics The Macmillan Company, New York (1960).
- Picard, R.G. and Smith P.C.**—The electron microscope for metals *Metals and alloys*, 20, 636-641 (1944).
- Wyckoff, R.W.G.**—Some recent developments in the field of electron microscopy. *Science*, 104, 21-26 (1946).
- Zworykin, U.K. and Martin, G.A.** Electron optics and the electron microscope. Wiley, New York, 1945.
- Burton, E.F. and Kohl, W.H.** The electron microscope, 2nd ed., Reinhold New York, 1946.
- Muller, H.**—Preparation von Tckn. physikal Objekten fur den Elektron Untersuchung/Leipzig.
- Schottky, H.** Praktische Metallprüfung Geong Westermann Verlag Braunschweig, 1953.

دراسات وبحوث

مدى استفادة الطب العقلي من علم العقاب

عرض

أحمد عبد العزيز الألفى

الباحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

شهدت العشر سنوات الماضية تطورا ملحوظا فى العلاقات الانسانية التى تسود المؤسسات العقابية فى كاليفورنيا . ويرجع ذلك الى ما اتسم به القائمون على الادارة العقابية للشبان والبالغين فيها خلال هذه الفترة من كفاية ممتازة وإيمان باستخدام الاساليب العلمية فضلا عن امتيازهم فى النواحى الادارية .

ومن الافكار الاساسية التى يستهدون بها أن اية ادارة عقابية لا تستعين بالدراسات التنبؤية لمعرفة مدى فاعلية برامجها لا تحقق الفرض المرجو منها فى الكفاح ضد الجريمة . وليس هذا فى الواقع مجرد فرض نظرى ، فقد أثبتت الدراسات أن الخبرة ليست وحدها كافية لبلوغ هذا الفرض ، اذ لابد من دراسات منتظمة حتى يمكن أن تحقق الوسائل العقابية الفعالية المطلوبة . ومن ناحية أخرى فإن الادارات العقابية كثيرا ما تحصل على قيص من المعلومات ويتجمع لديها آلاف من القرارات دون ما محاولة منها للاستفادة من هذه المعلومات فى القرارات التى تصدرها . واذا كانت البرامج العقابية قد نجحت أحيانا فى اصلاح فئات من النزلاء فإن هذه البرامج لم تحقق مقتضيات الردع العام بصورة تحد من النشاط الاجرامى . ويرجع ذلك الى أن الادارات العقابية لا تفعل أكثر من اخزان المعلومات التى تكشف عنها الدراسات التنبؤية دون أن تعمل على تطويرها والاستفادة منها بالدراسات المنتظمة ، كما أنها تلجأ ، لتبرير تصرفاتها ، الى اشراف المجالس والهيئات فى اصدار القرارات بدلا من أن تتحمل هى تبعه اصدارها . فى ضوء ما يتجمع لديها من احصائيات . ان المسألة التى يجب التحقق منها تجريبيا هى معرفة مجموعة المعلومات والاجراءات الأكثر فاعلية وتأثيرا .

* نشر هذا المقال فى مجلة The British Journal of Criminology عدد يناير ١٩٦٣

ص ٢٧٧ بقلم MAXWELL JONES وآخرين

الطب العقلي لا يوجد معيار واحد قاطع الدلالة يمكن أن يقارن بالمودي في مجال السلوك الاجرامى ، الا انه من الواضح ان الدراسات الحالية في ميدن التفاعل الاجتماعى بدأت في الاخذ ببعض الامارات التى يمكن الائتناس بها ، مثل السجل الوظيفى للشخص ، والنمط المميز للحياة فى الجماعة التى سيعود اليها المريض . .
النخ . ويخلص الكاتب من ذلك الى ان وضع أساس للتوقع لكى يستخدم فى المستشفيات الطبية العقلية يعتبر تقدما محمودا ، على أن يعزز ذلك باجراء مزيد من الدراسات التتبعية على بعض الحالات الطبية العقلية .

ب - الدراسات التتبعية

انشأ قسم البارول الخاص بالبالغين التابع للإدارة العقلية فى كاليفورنيا سنة ١٩٥٣ وحدة خاصة متعمقة للبارول Special Intensive Parole Unit (SIPU)
لدراسة العلاقة بين طاقة هيئة البارول وبين عدد الحالات التى تخرق قواعد البارول بعد الافراج عنها . وقد افترضوا أنه كلما قل عدد النزلاء الموضوعين تحت سلطة هيئة البارول قلت بالتالى حالات الخروج على شروط البارول .
غير أنه تبين أنه اذا اقتصر على وضع ثمانية عشر شخصا تحت رعاية هيئة البارول بدلا من المتوسط المعتاد

وقد حاول الكاتب الكشف عن هذه المسألة من واقع نشاط الادارة العقابية فى كاليفورنيا فى مجالات اربعة هي: ١ - الدراسات التنبؤية ، ٢ - بعض الدراسات التتبعية عن بعض الفرج عنهم بمقتضى قواعد البارول ، ٣ - المقياس التدرجى للنضج الاجتماعى أو مستويات تكامل الشخصية Social maturity scale or personality integration levels ٤ - الجماعات العلاجية Therapeutic communities.

١ - الدراسات التنبؤية

كشفت الدراسات التتبعية التى اقامت بها الادارة العقابية فى كاليفورنيا على أن هناك أساسا للتوقع Base Expectation يجب مراعاته لمعرفة عدد الحالات التى قد تنتهك قواعد البارول من بين كل مجموعة من الجانحين .
وتقوم الادارة العقابية بوضع خلاصة ابحاثها فى هذا الصدد بما تتضمنه من أساس للتوقع تحت انظاريهيات البارول عند تقرير الافراج عن أى متهم . واذا كان هذا الأساس لا ينطبق على كل شخص الا أنه يفيد فى القاء ضوء يسهل على هيئات البارول مهمة تقدير الوقت اللازم للافراج عن المتهم .

ويتساءل الكاتب عن مدى استفادة الطب العقلى من مثل هذا المنهج ، واذا كان من المسلم به أنه فى مجال

وسلوك بعض المودعين غير المتوافقين الذين يظهرون نفس المشاكل التي تظهر من النزلاء في السجون المدنية. وقد استخلص الباحثون بالنسبة لموضوع تكامل الشخصية أن التحسن النفسى بصفة عامة يمكن أن يوصف وصفا دقيقا وفقا لسبعة مراحل للتكامل ، وكل مرحلة منها تحدد تبعا للمشاكل المتبادلة للنزلاء مع غيره ، ولا يمكن ضمان الوصول الى تقدم أكثر نحو النضج الاجتماعى الا بعد حل هذه المشاكل . وليس من اللازم أن يمر كل شخص بهذه المراحل المختلفة ، اذ من الجائز أن يتوقف النمو النفسى لبعض الأشخاص عند مرحلة من هذه المراحل . ولا يعتقد الباحثون أن كل من لم يوصف بأنه ناضج وفقا لهذا المقياس سيصبح بالضرورة مجرما ولكن من المؤكد أنه سيضطدم بالكثير من المشاكل ويكون أكثر عرضة للوقوع في الجريمة من غيره .

ويقوم هذا المقياس على أساس من قدرة الشخص على تكوين علاقات مع غيره ، ويتكون من سبعة مراحل للنضج أو مستويات التكامل تبعا للمراحل المتعاقبة للنمو فى القدرة على تكوين علاقات سوية مع الآخرين ، ويتطلب ذلك مزيدا من قدرة الشخص على انشاء علاقات اجتماعية والتلازم بصورة أكثر واقعية ونجاحا مع الوسط المحيط . ولا علاقة لهذه المستويات بدرجة ذكاء الشخص أو

وهو تسمين شخصا فان عدد حالات الخروج على شروط البارول في ظرف الستة اشهر التالية للافراج لا يقل كثيرا عن العدد المائل اذا كانت طاقة هيئة البارول في حدود المعدل المعتاد. اما اذا زادت المدة الى سنة فان تحسنا كبيرا يطرا على الموقف ولا يخرج على قواعد البارول الا عدد قليل بالمقارنة لعدد هؤلاء الذين يخرجون على قواعده اذا كان معدل عدد الموضوعين تحت سلطة هيئة البارول يماثل المعدل المعتاد . وقد استخلصوا من ذلك انه يمكن التوصل الى نتائج أفضل بالنسبة للمفرج عنهم بمقتضى قواعد البارول بالاعتماد على الرعاية اللاحقة بدلا من مجرد الاستناد على امارات شخصية أو اكلينيكية .

المقياس التدرجى للنضج الاجتماعى أو مستويات تكامل الشخصية

قامت الادارة العقابية بكاليفورنيا بمحاولة لقياس الشخصية وفقا لدرجة النضج الاجتماعى المؤسس على مستويات تكامل الشخصية ، وهى محاولة ذات أهمية فى إيجاد نظام أكثر ملاءمة لتصنيف نزلاء السجون يفضل أى نظام للتصنيف قائم على أسس طبية عقلية .

وقد أجرى الباحثون دراستهم فى مؤسسة عقابية تابعة للبحرية بقصد معرفة مدى التغير فى اتجاهات

الاتصالات يتم في المجتمع على جميع المستويات بحيث يؤدي الى اقتسام المسؤوليات واتخاذ القرارات بين الشخص والمحيطين به ، أما في المستشفى فان المسؤولية تلقى كلها على عاتق الطبيب . ولما كانت الادارة العقابية قد اعتمدت على الجماعات العلاجية فان ذلك اعطاها ميزة افضل ، نظرا للمرونة التي تطبع هذه الجماعات بخلاف الصلابة التي تميز مجتمع المستشفى .

درجة تعليمه بل انها ترتبط فقط بقدرته على التوافق مع الغير وعلى استطاعته كبح جماح رغباته وتطويعها وفقا لشعور الآخرين .

وهذا المنهج في التصنيف القائم على درجة النضج الاجتماعي يعتبر محاولة ناجحة للفكاك من التصنيف الاكلينيكي القائم على أساس الاضطرابات العقلية مثل التصنيف الذي وضعتة الجمعية الأمريكية للطب العقلي .

ويتراوح عدد الجماعات العلاجية التي تختارها الادارة العقابية بين ستين وثمانين شخصا . وقد حاولت الادارة العقابية وضع معايير لقياس التغير في اتجاهات النزلاء ونقا سلوكهم ازاء المجموعة التي يندرجون فيها . واذا كانت المستشفيات العقلية تستعين كثيرا بنظام الجماعات العلاجية فان النظام الذي تطبقه الادارة العقابية يمكن أن يساعد في هذا المجال . وقد استخلصت الادارة العقابية أنه من المستحسن أن يتكون المجتمع العلاجي من مجرمين للمرة الاولى اذ أن ادخال عائدين فيه يخلق تشابها بين العائدين يحد من أثر التفاعل بين أفراد المجتمع . وهذا المعيار - القائم على أساس استبعاد العائدين من المجتمع العلاجي - من الصعب التوصل اليه في مجتمعات المستشفيات العقلية . وقد كشف هذا الأسلوب عن وجوب تعديل نظام المؤسسات العقابية والاستفناء عن

ويتساءل كاتب المقال عن مدى استفادة الطب العقلي من هذا التصنيف ، ويرى أن محاولة تطبيقه على الحالات الطبية العقلية يمكن أن تحقّق نجاحا ملحوظا ، لا سيما اذا اختير الممرضون الذين يتعاملون مع المرضى من نفس مستويات نضجهم الاجتماعي اذ يؤدي ذلك الى زيادة في التفاهم بينهم .

د - الجماعات العلاجية

يقصد بالجماعة العلاجية الاستفادة القصوى من التفاعل بين المريض والمحيطين به بقصد تحسين الصحة العقلية . ويعنى ذلك في التطبيق أن هناك تنظيما اجتماعيا مرنا يعكس شخصية ومهارات وثقافة المجتمع ككل بما فيه من مرضى وأفراد محيطين به في وقت معين . ويختلف بناء المجتمع العلاجي القائم على المساواة عن البناء الطبقي التقليدي لمجتمع المستشفيات ، اذ أن تبادل

يفخر بانتمائيه لهذه الادارة ، واذا كان التخطيط يتم على مستوى مركزى الا انه يعطى الادارات المحلية فرصا واسعة لمراعاة الظروف الخاصة بها . وتميل الادارة العقابية الى اللامركزية . في المؤسسات الكبيرة بانشاء وحدات صغيرة مستقلة فيها ، مما ادى الى المرونة في العمليات وسهولة في الاتصالات وتحسن في البناء القائم على المساواة والقدرة على اتخاذ القرارات والشعور بالمسؤولية ، كما ان ذلك اتاح الفرصة للملاحظة والتغير في اتجاهات النزلاء وسلوكهم ، ومن ناحية اخرى فان من الصعب تكوين تجمعات علاجية في المؤسسات الكبيرة دون تقسيمها الى وحدات صغيرة ، ومن الملاحظ أن هناك اتجاها حاليًا يرمى الى اتباع نفس هذا الأسلوب بالنسبة للمستشفيات العقلية الكبيرة بتقسيمها الى وحدات صغيرة .

وان التطور الملحوظ في ميدان معاملة النزلاء يحتاج لمؤلفات عديدة . لبيان فضل القيادة الواعية وما يمكن ان تحققة في ميدان عالم العقاب رغم الجو المتناقض العاطفى الذى يسبغ العمل فيه اذا تحلى المسئولون بالمهارات الادارية وتزودوا واستفادوا بالحقائق التى تكشف عنها البحوث والدراسات .

وان استخدام مقاييس التنبؤ لتكملة الدراسات الاكاديمية كوسيلة لمعرفة درجة النضج الاجتماعى الذى يصنف على أساسه النزلاء . يعتبر

الترنانات الانفرادية والاستعاضة عنها بعنابر يشترك في المبيت فيها عدد من النزلاء حتى يمكن ضمان تبادل العلاقات بينهم بصورة تكشف عن التغير في اتجاهات كل نزيل . كما ادى ذلك الى التفكير في استبدال نظام ضابط لسجن بمشرف على البرنامج Programme Supervisor

يعهد اليه بجميع الوظائف الخاصة برعاية ومعاملة نزلاء العنبر الذين لا يقل عددهم عن ستة عشر نزيلة . وتطبيقا لهذه الافكار انشأت الادارة العقابية بكاليفورنيا مؤسسة متوسطة التحفظ تتسع لحوالى ٢٢٠٠ نزيلة ومقسمة الى وحدات كل وحدة تضم ٦٠ نزيلة وتعتمد المعاملة فيها على اساس نظام التجمعات العلاجية .

خاتمة

رأينا كيف ان ادارة عقابية مسئولة عن حوالى ٢٢٠٠٠ نزيلة طورت نظام معاملة هؤلاء النزلاء فلم تقتصر على برامج التحفظ فقط ولم تقيد نفسها بأى منهج سابق في المعاملة بل حاولت دراسة الظاهرة بطريقة موضوعية واقعية . وقد استمعت في ذلك بفريق من الموظفين المتخصصين في الفروع المختلفة وانشأت ادارة متكاملة منهم ، وتبلغ النتائج التى تتوصل اليها هذه الادارة للادارة المركزية العقابية بطريقة تعتبر نموذجًا لما يجب ان يتبع في أية ادارة صحية . ويقوم بالعمل في الادارة العقابية بطريقة تجعل كل موظف فيها

خطوة بالغة الأهمية. ويمكن استخدام هذه المقاييس من سرعة الافراج عن النزلاء الذين يتوقع عدم خرقهم لقواعد البارول وعدم عودتهم للسلوك الإجرامى، ويترتب على ذلك التخفيف من ازدحام المؤسسات العقابية ، واعطاء المفرج عنهم الفرصة للعمل والإنتاج فى المجتمع مما يخفف من الأعباء المالية التى يتحملها دافعوا الضرائب ، كما أنه يمكن من ناحية أخرى من بذل مزيد من العناية بالنزلاء الذين يظلون فى السجون لاصلاح حالهم أو بوضعهم خارج دائرة الاضرار باستمرار التحفظ عليهم فيها . فضلا عن ذلك فان الحالات المبشرة بالنجاح Good Risks توضع تحت قدر أدنى من اشراف ضابط البارول مما يخفف العبء

الملقى عليه ويمكنه من بذل مزيد من الاشراف على الحالات التى ليست على هذه الدرجة من الصلاحية . وبالرغم من الفروق الواضحة بين نزلاء السجون والمرضى فى المستشفيات العقلية فان الخبرات التقدمية أوجدت تقاربا فى الأساليب التى تستخدم فى السجون والمستشفيات على السواء. ويرجع ذلك أساسا للاهتمام المتزايد فى كلا الميدانين بأهمية البيئة فى تكملة برامج المعاملة . ويتطلب الامر فى المؤسسات العقابية والطبية العقلية الأخذ بأساليب أكثر فاعلية ، ولكن قبل ذلك يجب الاهتمام بتحسين وتطوير الأساليب المستخدمة حاليا ، مع اتساع برامج تدريبية أكثر ملائمة للنزلاء والموظفين .

آراء

مظاهر التكامل بين العلوم البيولوجية النفسية والعلوم القانونية العقابية

في المجال التطبيقي العملي

د . ماريو فونتانيزي Mario Fontanesi

عرض وتعليق : د . محمد ابراهيم زيد

باحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

الفردية الى وحدة عامة متماسكة .
وليس المفروض هنا هو القيام بعملية
تجزئية لجمع البيانات المتعلقة
بموضوع البحث . بل ان الهدف هو
دمج العناصر المختلفة التي توجد بينها
ارتباط للوصول الى « نتاج جديد »
لهذه العناصر .

وقام الكاتب بعد ذلك بدراسة
عمل « الفريق » الذي يعمل في معهد
ابحث ريببيا والذي يقوم بملاحظة
ودراسة شخصية المنحرفين البالغين
الذين صدرت في حقهم احكام جنائية
نهائية . ويذكر فونتانيزي ان هذا
الفريق يتكون من : قاض - باحث
اجتماعي - طبيب تحليلات - طبيب
نفسى - مدير مؤسسة عقابية -
طبيب باطنى - مثقف - ضابط
سجون . ويقوم هذا الفريق بتطبيق
المنهج الذى قرره الادارة العقابية
بايطاليا للتعرف على شخصيات
المحكوم عليهم في سبيل اختيار
المؤسسات العقابية التى تناسبهم
ووسائل المعاملة التى يجب تطبيقها

حاول الكاتب في تقرير قدمه الى
المؤتمر القومى السادس لاتحاد الفقهاء
الاطاليين الذى عقد بروما في الفترة
ما بين ١٤ - ١٧ فبراير ١٩٦٣ ان
يشارك بالخبرة التى اكتسبها في مجال
البحوث العقابية التى قام بها طيلة
حياته العملية في اظهار ما هو المقصود
بالتعاون المشترك بين العلوم
سواء كان ذلك في مجال البحث العلمى
او في مجال التطبيق العملى . ولذلك
نجد انه يؤكد انه لا يرمى الى المنادة
بنظرية جديدة او مذهب جديد ،
كما انه لا يرمى الى وصف وتحليل
الديناميات السيكلوجية التى تظهر
عادة في كل عمل جماعى . ويرى ان
اى مشكلة تكتسب الشهرة ليس
بسبب النتائج التى يراد تحقيقها
ولكن تبعاً للنقاش الذى يثار حولها .

وأحيانا يفرض الواقع الاجتماعى
في كثير من القطاعات تكوين « وحدة
عمل » تتشكل من عناصر مختلفة
ذات خبرات واختصاصات متعددة
يكون هدفها الوصول بالبحوث

وينتقل الكاتب بعد ذلك الى دراسة الناحية الوظيفية في عمل الفريق ، وأهم الجوانب المميزة للمنهج الذى يتبعه ، وعمليات التأقلم التى تحدث فى نطاق كل اختصاص بالفريق . ويرى أنه من الأفضل تقسيم عناصر الفريق الى ثلاث مجموعات : المجموعة الأولى بها القاضى الذى يتميز بثقافة قانونية خاصة ، وكذلك الخبير العقابى الذى يتميز بنشاطه القانونى - الادارى الهادف الى احترام القوانين واللوائح الصادرة عن السلطة القضائية والأجهزة المركزية الادارية . ويوجد فى المجموعة الثانية الأطباء [طبيب باطنى - طبيب نفسى - طبيب للأمراض العقلية - الاخصائيون المساعدون الآخرون] الذين يتميزون بطابع خاص فى المنهج والتحليل . أما المجموعة الثالثة فتحتوى على عناصر الفريق الأخرى [الباحث الاجتماعى - المثقف - قائد حرس السجن - أفراد الحرس] .

وإذا ما نظرنا الى الفريق ككل نجد أن القضاة من جهة والأطباء من جهة أخرى يتعارض موقف كل منهما مع الآخر سواء بالنسبة للأفكار النظرية التى يعتنقها كل منهما أو بالنسبة للمنهج الذى يتبعه . ان عمل القاضى هو عبارة عن اصدار حكم يربط بين الفعل المجرم والقاعدة القانونية . ويكون البحث عن ظروف الفعل دائماً فى نطاق النموذج القانونى المجرى .

على المحكوم عليهم وإعادة ادماجهم فى الحياة الاجتماعية . ان كل مجموعة من الفريق تجمع البيانات التى تحصل عليها من دراستها للحالة ، وتناقش هذه البيانات حتى يتحدد الحكم على هذه الحالة من خلال الدراسة الدنيامية للشخصية فى جميع خصائصها وصفاتها . ويلاحظ أن هناك عقبة تثير دائماً صعوبات فى طريق عمل الفريق وتمثل فى الأفكار النظرية والمصطلحات الخاصة التى يستعملها كل عضو فى الفريق .

ويوجه الكاتب الأنظار الى واقعة هامة قوامها ان أهم شخصية فى الفريق والتى يجب أن تكون دائماً محط الأنظار هى شخصية الجانى موضوع الدراسة . ويؤكد فونتانيزى أن الفريق فى معهد أبحاث ريبيبا قد تمكن له القيام بالوظائف التى القيت على عاتقه بعد عمل وجهد دام سنتين أربعة اتصفت جميعها بعدم الاستقرار والخوف من الفشل . ولم تتغير الاختصاصات المهنية فى الفريق بالرغم من تغير شخصياته ، وطراً على الفريق تغير ظاهر فى السنة الخامسة نظراً لزيادة عدد أعضائه .

ويلاحظ أن هناك تأثير واضح لتغيرى الزمن والعامل الإنسانى على تكوين الفريق . فكلما زادت المدة الزمنية التى يعمل الفريق فيها كلما زاد تسجيل ظروف شخصية وموضوعية جديدة تعمل على درجة تكامل عمل الفريق .

ولا يمكن الاعتداد بشيء آخر يحل محل القرار الذي سبق اتخاذه من القاضى وذلك فى فترة قضاء الجانى للعقوبة التى صدرت فى حقه الا فى الاحوال التى نص فيها القانون على اعادة النظر .

وقد انتهى الكتاب الى الاشارة الى بعض مظاهر العمليات التكاملية التى سمحت للعناصر المختلفة فى الفريق بالتعاون فى سبيل الوصول الى الهدف العام . ويمكن تلخيص هذه العمليات على النحو التالى :

١ - ان اهم عنصر فى الفريق هو الجانى موضوع البحث وهو العضو الوحيد الذى يجب ان يكون محطاً للأنظار . وهذه الفكرة هى المحور الذى يدور حوله تفكير كل عضو فى الفريق ، وتؤثر فى أى دراسة يقوم بها فى أى لحظة . وينتج عن ذلك أن موقف كل عضو فى البحث يعطى الفرصة لتحقيق تعاون بين التنظيمات العلمية التى يمثلها كل عضو مع وجود تبادل للانطباعات والمشاكل .

٢ - لا يجب أن يكون لاي عضو فى الفريق السيطرة على الأعضاء الآخرين فى ممارستهم لنشاطهم العلمى . وقد يحدث أن يؤثر عضو فى الفريق بصورة غير مباشرة على قرارات الآخرين ، الا انه يمكن التحكم فى هذه الظاهرة عن طريق خضرها فى حدود ضيقة .

اما الطبيب فيتبع موقفا ملازماً للتطور البيولوجى النفسى للفرد . وتعتبر القواعد التى حصل عليها من ممارسته الاكلينيكية لمهنته مورداً خصباً يساعده فى قيامه بعملية التشخيص والتنبؤ واختيار وسيلة العلاج . الا أن هناك نقداً يوجه الى هذا الموقف نظراً لوجود تغيرات دائمة تطرأ على التغيرات السائدة التى تتمثل فى : المريض ، المرض ، وسائل العلاج ورد الفعل لهذا العلاج .

وستمر فونتنايزى فى بيان نشاط كل من الباحث الاجتماعى والمتقف اللذين يتميزان بأهدافهما التربوية على الرغم من اختلاف مفترضات كل منهما واختلاف الأساليب الفنية التى يتبعانها . وأكد فى النهاية أنه قد امكن القيام بعملية أقلعة للمناهج التى يتبعها كل من الباحث الاجتماعى والمتقف بحيث سجلت نتائج باهرة تتكامل وتتحد فى تناسق بديع مع الهدف الأكبر الذى يرمى اليه الفريق بأكمله .

وذكر فونتنايزى أن لائحة المؤسسات العقابية التى صدرت فى عام ١٩٣١ قد ادخلت التغيير العقابى

قد استطاع أن يبلور بصورة تحليلية علمية نشاط عمل الفريق ومدى تأثير عمل العضو في نشاط العضو الآخر .

وقد سنحت لى الفرصة خلال أعوام ثلاث أن تردد على معهد أبحاث ريبيا وأن أرى عن قرب مدى تعاون أعضاء الفريق في دراساته وأبحاثه ولا شك أن الحكم على مدى هذا التعاون لا يتأتى إلا بتقدير النتائج التى وصل إليها الفريق . لقد تكشف لى خلال إقامتى وترددى على معهد أبحاث ريبيا أن أزمة الدراسات العلمية في مجال البحوث الانسانية ما زالت قائمة تحتاج الى حل .

أن المقصود عادة من هذه الدراسة هو معرفة الديناميات التى تعمل في داخل الظاهرة ولكن الذى رأيته في ريبيا أن العملية ما زالت قاصرة على مجرد جمع « سمات » الظاهرة في اطار عام يغفل كل الاغفال دراسة الديناميات التى تتفاعل بين هذه السمات سواء كانت بيولوجية نفسية اجتماعية .

ولتاخذ مثلا اى دراسة قام بها هذا الفريق ولتكن حالة « س » التى نشرت في « مجلة علم الاحرام الاكلنيكى » العدد رقم ٢ أبريل - مايو ١٩٦٣ . أن دراسة الفريق لهذه الحالة تنحصر في اعداد تقارير فردية عن :

١ - بناء الجريمة مستخلصة من واقع العناصر التى جاء ذكرها في حكم الادانة .

٣٠٠ - يجب أن تسير جهود كل عضو الى النهاية التى يرغب هو الوصول اليها ، وأن يكون هذا العضو على علم بأهمية مساهمته في الفريق وبأهمية دور الآخرين فيه . ويكفى هنا أن نشير الى موقف الباحث الاجتماعى والمتقن بالنسبة للطبيب العقلى وبالنسبة للقاضى مثلا . وإذا لم يتبع هذا المبدأ فإن التكامل بين هذه العناصر سيكون مستحيلا .

٤ - يجب أن تتوافر الحرية المطلقة للمناقشة والنقد مع احترام المبادئ السابقة وتحقيق المساواة بين الأطراف المشتركة . ومن الواضح أن احترام التخصصات سترك للقاضى الكلمة الأخيرة في مشاكل القانون ، وللخبير العقابى مشاكل البيئة العقابية ... الخ .

وبواسطة تطبيق هذه المبادئ أمكن لفريق معهد أبحاث ريبيا أن يحقق مستوى رفيع في التطبيق العملى ، والدليل على ذلك زيادة اهتمام الآخرين بالعمل الذى قام به الفريق بغض النظر عن فترات التدهور التى يخضع لها كل عمل يخضع للروتين المعروف .

التعليق : مامن شك في أن الدكتور فونتانيزى قد تعرض لمشكلة منهجية حازت على اهتمام جميع العاملين في مجال البحوث العلمية نظرا لأن عمل الفريق هو سمة العصر الحديث وعلى الرغم من أن الكاتب في تقريره قد عبر من انطباعاته وخبرته ، إلا أنه

- ٢ - بيانات عامة عن الشخص ،
وبيانات يحصل عليها الفريق من
الأوراق الرسمية من المحكمة
أو من المؤسسة العقابية .
- ٣ - البحث الاجتماعي للعائلة
والأخوة وللجاني بالنسبة لحياته
العاطفية وشغل أوقات الفراغ
واهتماماته وحياته الدينية وموقفه
تجاه الجريمة التي ارتكبها .
- ٤ - الفحص الطبى العام
والفحوص الخاصة .
- ٥ - دراسة السلوك فى المؤسسة
العقابية .
- ٦ - الفحص النفسى عن طريق
تطبيق عدة اختبارات نفسية قد
يبلغ عددها ١٢ اختبارا .
- ٧ - دراسة الجهاز العصبى
والرسم الكهربائى للمخ .
- ثم يجتمع الفريق مرة أو اثنتين
لعرض نتائج هذه الفحوص وتوضع
فروض المعاملة والتصنيف بناءا على
الملاحظات التى يعرضها كل عضو .
وتوجد مئات الحالات فى سجلات
ريبيبا لا تخرج عن حالة « س »
هذه . ويفض النظر على نقص بعض
الفحوص الذى يقوم بها الفريق
« الفحص الاجتماعى مثلا نظرا لأن
مصادر جمع المعلومات يحصل عليها
الباحث الاجتماعى من الجاني رأسا
لعدم استطاعته الانتقال وهو ما أشار
اليه الزوجين جلوك خلال زيارتهما
فى العام الماضى لمركز أبحاث ريبيبا »
يمكن القول أن مظاهر التكامل التى
- أفصح عنها الدكتور فونتانيزى فى
تقريره السابق ذكره ليس لها وجود
وذلك على النحو التالى :
- ١ - على الرغم من أننا نتفق مع
الدكتور فونتانيزى على أن أهم
شخص فى الفريق هو الجاني ، إلا
انه لا يجب أن يؤثر فى أى دراسة
يقوم بها هذا الفريق وذلك لأن
المفروض هو عزل التأثير الشخصى
عن عمل الفريق حتى يمكن الوصول
الى نتائج موضوعية .
- ٢ - أن السيطرة من جانب فريق
على آخر فى جهاز ريبيبا واضح كل
الوضوح والنظرية التى يعتنقها والتى
تقرر أن العوامل البيولوجية هى أهم
العوامل قاطبة فى تطور ونشأة
الظاهرة الاجرامية (المدرسة
الإيطالية) ولهذا نجد أن الأطباء فى
الفريق لهم السيطرة على عمله ودليلنا
على ذلك أن الدكتور فونتانيزى
والدكتور فراكتوى والدكتور دى تولىو
(الذين يكونون الرئاسات العليا فى
ريبيبا) من الأطباء النفسىين أو أطباء
فى مجال الطب العقلى .
- ٣ - سبق أن ذكرنا أن دراسات
كل عضو لا تصل الى النهاية كما ذكر
الدكتور فونتانيزى نظرا لعدم توازن
القوى فى داخل الفريق .
- وعلى أية حال ما زال الطريق
مفتوحا لتوفير التكامل اذا ما اتبعت
المعايير التى سبق أن ذكرها الدكتور
فونتانيزى . ان الحقيقة هى وليدة
المناقشة وليست وليدة المشاعر
والمعطف .

أنباء

الحلقة الدراسية الافريقية الاولى

لمعاملة الاحداث الجانحين داخل المؤسسات

القاهرة - اول سبتمبر ١٩٦٤

يقوم المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية الدائمة لافريقيا التابعة لهيئة الامم المتحدة باديس بابا بتنظيم حلقة دراسية بمقر المركز بالقاهرة لمدة ستة اسابيع تبدأ من اول سبتمبر ١٩٦٤ عن « معاملة الاحداث الجانحين داخل المؤسسات » .

٢ - مفهوم جناح الاحداث : تعاريفه وصوره وتوزيعه الايكولوجى

٣ - تشريعات الاحداث الجانحين واجراءات محاكمتهم (بحث مقارنة)

القسم الثانى : التدابير العلاجية للاحداث الجانحين .

وسيقبل في هذه الحلقة الدراسية الاختصاصيون الذين ترشحهم الدول الافريقية بناء على الدعوة التى وجهت لخمسة عشرة دولة افريقية حتى الآن .

٤ - طبيعة علاج الاحداث الجانحين واشكاله المختلفة .

٥ - علاج الاحداث الجانحين في البيئة : صورته ووسائله .

وسيتضمن البرنامج التدريبي سلسلة من المحاضرات والندوات حيث سيقوم اساتذة وخبراء من الجمهورية العربية المتحدة ومن هيئة الامم بالقاء المحاضرات .

٦ - دور الاسرة والمدرسة والمؤسسات الاجتماعية في علاج الاحداث الجانحين .

٧ - الاختبار القضائى ودوره في منع العود لجناح الاحداث .

وينقسم البرنامج الى خمس اقسام ، ويتدرج تحت كل قسم عدد من المحاضرات بياتها كالاتى :

٨ - محكمة الاحداث ودورها في علاج الاحداث الجانحين .

القسم الاول : محاضرات تمهيدية

١ - التطور التاريخى لفكرة علاج الاحداث الجانحين .

٩ - مؤسسات الابداع في الجمهورية العربية المتحدة ودورها في علاج الجانحين الاحداث .

- القسم الثالث : رعاية الأحداث** الجانحين في مؤسسات الإيداع وتدريبهم .
- ١٧ - نظم الإفراج والرعاية اللاحقة في علاج الأحداث الجانحين .
- ١٨ - التدابير الخاصة للإفراج والرعاية اللاحقة للأحداث الجانحين .
- ١٩ - هيئات نظام الرعاية اللاحقة للأحداث الجانحين : دورها وعلاقتها بالمجتمع .
- القسم الخامس : العاملون** بمؤسسات إيداع الأحداث الجانحين .
- ٢٠ - اختيار وتدريب العاملين بمؤسسات إيداع الأحداث .
- ٢١ - أساليب اختبار مدبري مؤسسات إيداع الأحداث الجانحين .
- ٢٢ - وسائل تدريب العاملين بمؤسسات إيداع الأحداث الجانحين ومسئولياتهم وامتيازاتهم .
- القسم الثالث : رعاية الأحداث** الجانحين في مؤسسات الإيداع وتدريبهم .
- ١٠ - مؤسسات الإيداع : دورها وأهدافها وأساليبها ومقارنتها بالأساليب العلاجية الأخرى .
- ١١ - مؤسسات الحجز الاحتياطي للأحداث الجانحين .
- ١٢ - تخصيص مؤسسات إيداع الأحداث الجانحين .
- ١٣ - أهداف الأساليب العلاجية في مؤسسات إيداع الأحداث الجانحين ووسائلها .
- ١٤ - التنظيم الداخلي لمؤسسات إيداع الأحداث الجانحين وإدارتها .
- ١٥ - مؤسسات إيداع الأحداث الجانحين وعلاقتها بالبيئة .

الحلقة الدراسية الدولية الرابعة عشر لعلم الاجرام

(ليون - فرنسا)

(٢٨ سبتمبر - ٦ أكتوبر ١٩٦٤)

وهذه الحلقة الدراسية الدولية في علم الاجرام التي خطط لها عام ١٩٤٧ ظهرت الى الوجود أول ما ظهرت في باريس عام ١٩٥٢ برئاسة البروفيسور هوير وبرعاية الأستاذ بيناتل السكرتير العام للجمعية الدولية لعلم الاجرام . وهي تسرنو الى توفير قدر موحد من المعرفة بعلم

ستعقد الحلقة الدارسية الرابعة عشر لعلم الاجرام التي تنظمها الجمعية الدولية لعلم الاجرام في مدينة ليون بفرنسا في المدة من ٢٨ سبتمبر الى ٦ أكتوبر ١٩٦٤ .

وسيشرف على ادارة الحلقة البروفيسور روش والبروفيسور كولين من اساتذة المعهد الجامعي للطب الشرعي والاجرام الاكلينيكي بمدينة ليون .

- الحلقة الدراسية الدولية
الثامنة لعلم الاجرام : بروكسل
١٩٥٨ ، الوقاية من جرائم الاهمال .
- الحلقة الدراسية الدولية
التاسعة لعلم الاجرام : كوبنهاجن
١٩٥٩ ، علاج المجرمين الدانمرك .
- الحلقة الدراسية الدولية
العاشر لعلم الاجرام : فرايبورج
١٩٦٠ ، علم الاجرام والنظام العقابي
والترتية .
- الحلقة الدراسية الدولية
الحادية عشر لعلم الاجرام : مدريد
١٩٦١ ، المجرمون الشواذ .
- الحلقة الدراسية الدولية
الثانية عشر لعلم الاجرام : القدس
١٩٦٢ ، الاجرام في الدول النامية .
- الحلقة الدراسية الدولية
الثالثة عشر لعلم الاجرام : القاهرة
١٩٦٣ ، التنمية الاقتصادية ومشاكل
السلوك الاجتماعى .
- اما هذا العام فقد وقع الاختيار
على موضوع : اسلوب الفريق في علم
الاجرام *Equipment on Criminologie*
لدراسته من خلال الجوانب الثلاثة
الاتية :
- تعليم علم الاجرام .
— البحوث العلمية .
— تنظيم الخدمات الاكلينيكية .
وسيووجه البرنامج للقضاة
والاخصائيين الاكلينيكيين والباحثين
ورجال العمل الذين يهتمون بمشاكل
علم الاجرام .
- الاجرام على نطاق دولى ، وذلك عن
طريق الاستعانة بالاشخاص الذين
على اتصال جار بالمشاكل الجنائية
ويتم ذلك في صورة دورة الدراسية
تتناول الدراسات فيها موضوعا
محددا .
- وقد عقدت الحلقات الدراسية
في عواصم متعددة ، وذلك لتأكيد
صفتها الدولية ، وفيما يلى بيان
بها :
- الحلقة الدراسية الدولية الاولى
لعلم الاجرام : باريس ١٩٥٢ ،
الفحص الطبى النفسى والاجتماعى
للجانحين .
- الحلقة الدراسية الدولية الثانية
لعلم الاجرام : باريس ١٩٥٢ ،
مشكلة الحالة الخطرة .
- الحلقة الدراسية الدولية
الثالثة لعلم الاجرام : ستوكهولم
١٩٥٣ ، المجتمع والاجرام .
- الحلقة الدراسية الدولية
الرابعة لعلم الاجرام : لندن ١٩٥٤ ،
التقدم الراهن في الدراسات المتعلقة
بعلاج الجانحين .
- الحلقة الدراسية الدولية
الخامسة لعلم الاجرام : روما ١٩٥٥ ،
الجريمة والشخصية .
- الحلقة الدراسية الدولية
السادسة لعلم الاجرام : لوزان
١٩٥٦ ، الوقاية من الجريمة .
- الحلقة الدراسية الدولية
السابعة لعلم الاجرام : فينا ١٩٥٧ ،
علم الاجرام وحوادث المرور .

Summary

A convenient study for the chemical analysis of coins and alloys involved in a case of counterfeit was performed, as such detailed study is lacking from the literature.

Two methods for the separation of metals before the application of spot tests were suggested and the results given were satisfactory. For confirmatory results both the ring oven method and the paper partition chromatographic separation techniques should be performed simultaneously to the solution of the coin or alloy. The specific spot tests were applied to the separated metals.

REFERENCES

- Rhodes, H.**.—Forensic Chemistry. 2nd. Edition. Chapman Hall London. 1946.
- Lucas, A.**.—Forensic Chemistry and Scientific Criminal Investigation. 4th Edition. Edward Arnold. London 1948.
- Treadwell, F. Hall, W.**.—Analytical Chemistry. Qualitative Analysis 9th. Edition John Wiley. New York 1959.
- Feigl, F.**.—Spot tests in Inorganic Analysis. 5th Edition Elsevier Pub. Co. London 1958.
- Wilson, C.** — Comprehensive Analytical Chemistry. Classical Analysis. Elsevier Pub. Co. 1959.
- Pollard, F.**.—Mc Omie J., Elbeih I.; J. Chem. Soc. 1951, 466.
- Pollard, F.**.—Mc Omie J., Elbeih, I., J. Nature 1949, 163, 292.
- Walker W. Lederer M.**.—Anal. Chim. Acta 1951, 5, 191.
- Kertes S, Lederer M, Ibid.**.—1956, 15, 543.

The above spraying solution for detecting the metals as their sulphides gave good results with iron, copper, silver and lead. Poor results were given with antimony which was better developed by exposing the chromatogram to hydrogen sulphide gas prior to the sulphide solution.

2.—*Dithizone*—A 0.05% solution in carbon tetrachloride gave pink or violet colours with silver, copper and antimony. The chromatogram was then exposed to ammonia fumes when bands of zinc and lead assumed a pink colour, the pink colour of the copper band was changed to grey and that of antimony faded.

Spraying with dithizone solution is highly recommended for the colour development of the three adjacent bands of zinc iron and antimony. Antimony produced a pink colour in acid medium, iron gave a yellow colour while the pink colour of zinc was developed after exposure to ammonia.

3.—A mixture of 1% *diphenylcarbazide* in 95% ethyl alcohol and 0.1% *guinalizaria* in 70% alcohol (3:1) was superior to each of the two reagents when sprayed separately. The metals which responded to this mixture were lead, copper, aluminium and zinc.

4.—Aluminium, zinc and tin were those metals which were detected by their fluorescence. The most commonly used reagents are *morin*, *oxin*, *kojic acid* or a mixture of the last two. Morin gave sensitive results with aluminium and zinc while oxin was more sensitive for tin.

The above reagents, being of the general type, could be used for the location of different bands on the chromatogram.

For the specific tests of the individual metals, strips of the chromatogram were treated with the modified reagents given under (Spot tests for metals).

Using this solution it was possible to get separate bands of silver, aluminium, lead, copper, tin and a band that contained iron zinc and antimony. For more accurate separation of this band, the portion of the strip of the band together with the remaining part of the strip was exposed to hydrogen sulphide and developed with NHCl when iron and zinc moved with the acid front and separated from antimony.

The coin solution was applied to a sheet of S S 2043 chromatographic filter paper $15 \times 40\text{cm.}$ and developed with the solvent for 16—20 hrs. The sheet was then dried in the fuming cupboard with the help of an infra red lamp. When dry it was cut into strips of 1.5 cm. each.

Development of the Spots :

A thorough investigation of the spraying reagents used for the development of the colour and location of cation spots on the chromatogram given throughout the study was performed. The reagents studied were sodium sulphide, dithizone, diphenyl carbazide and quinalizarin.

1.—*Sodium Sulphide*—A 2 % solution gave good results with chromatograms where the acid content of the solvent was low, the results being improved by exposing the chromatogram to ammonia vapour before spraying with the sodium sulphide solution. In case of the solvent used, the high acid content offered a difficulty in developing the colour with the above solution. A modified sulphide solution with high sulphur and alkali content was suggested and gave good results.

	gms.
Sodium sulphide crystals	50
Sodium hydroxide	5
Water to dissolve then add sulphur .	1.5
Shake till complete solution	
Distilled water to 100 Filter.	

Paper Partition Chromatography of Metals

Detailed data concerning chromatographic separation of inorganic substances on paper are found in the published literature. The metals are grouped according to the same system given in the qualitative analytical scheme.⁽²⁾ The chromatographic separation of the members of each group is discussed in detail.

As the coin solution contains metals of different analytical groups*, the preliminary experiments using a number of solvents tried for direct application to the coin solution gave unsatisfactory separation. Fig. (1).

A solution which gave promising results consisted of butanol saturated with water (50 parts) methanol (50) and HCl 10N (20). Separation of the metals was much better than that given with the previous solvents. The only draw back was that iron gave two bands (Fig. 2) By increasing the acid content of the solvent, the iron was found to move as one band close to the solvent front.

The solvent recommended for the separation of metals in coins is :

	parts
Butanol saturated with water	60
Methanol	50
Hydrochloric acid 12N . . .	40

(*) Silver — lead : Group I.

Copper — Antimony — Tin : Group II.

Zinc — Aluminium — Iron : Group III.

For practical details the original procedure (i) should be consulted.

The application of the given method was found promising and was tried for the separation of metals in coins and alloys. Preliminary results proved satisfactory and as silver is not mentioned among the metals dealt with, its behavior towards the above method was studied to be included together with the other metals. When all the steps of the detailed procedure were applied to a solution of silver nitrate, the silver was found to be present at the point of application in the paper disc where lead was located. The reaction that took place was according to the following system.

1. silver salt (H_2S) silver sulphate
2. silver sulphide did not move with HCl
3. silver sulphide (Br_2) silver sulphate
4. silver sulphate not washed with NH_4OH
5. silver sulphate $(NH_4)_2S$ silver sulphide
which remained with lead and bismuth.

For the detection of silver in the ring, it was not suitable to use the reduction test as the silver was in the black silver sulphide form. As it was found to react with sodium rhodizonate to give the same result as lead, separation of the two metals should be performed and was accomplished by washing out the silver with 10% sod. cyanide in a separate ring that could be detected by either of the two given tests. Accordingly an extra step, namely the cyanide washing could be introduced to the original procedure to give Ring IV as a final step.

Applying the above method to a solution of a counterfeited ten paistre coin together with a genuine one gave very good separation.

2.—Place few drops of zinc salt solution on a filter paper and dry in an oven at 80 C. Spray with 0.5 % Morin in acetone. Dry and bathe the paper in 5 % glacial acetic acid in 80 % ethyl alcohol. Examine under ultraviolet light. A yellow green fluorescence is apparent.

Aluminium:

The metal responds to the fluorescence test given with zinc but of higher intensity.

The Ring Oven Method

This method deals with the detection of a number of metals in a mixture after their separation into certain groups. The separation scheme could be summarised in the given table.

TABLE I

1. Sample H_2 S.
2. Wash out with 0.1N HCl.

Ring I Fe, Ni, Co, Mn, Zn, Al, Cr, Ti	Initial Fleck contains Pb, Bi, Co, Cd, Sn, Sb.
	3. Fume over bromine then ammonia.
	4. Dry and wash out with 10% ammonia.
Ring II Co, Cd.	Filter Disc. Pb, Bi, Sn, Sb.
	5. Wash with ammonium sulphide (poly).
Ring III Sn, Sb.	Filter Disc. Pb, Bi.

solution, 1 drop of 50% sod. bisulphite solution and finally a drop of 0.5% rhodamine B and mix. A blue violet ppt is formed. It is recommended to perform a blank.

Copper and Iron :

The postassium ferrocyanide test (2% solution) that gives a cherry red colour for copper and the Prussian blue colour with iron, proved to be sensitive and satisfactory for both metals.

Silver :

To the silver salt fixed on filter paper as chloride add a drop of 0.1 N manganous chloride solution followed by one drop of conc. sod. hydroxide, a black spot appears instantaneously. Perform a blank which gives a dark brown colour on standing.

An alternative test which proved sensitive depends on the black colour given with an alkaline photographic developer similar to that used in photography but with higher alkali content; of the following formula :

Water	100
Metol	0.1
Sod. metabisulphite	2.5
Hydroquinone	1.0
Sodium carbonate	6.0
Potassium bromide	0.1

Exposure of the highly acidic paper to ammonia vapour improved the results.

Zinc :

1.—The detection of zinc depends on the mutual precipitation of zinc and cobalt with mercury thiocyanate. A drop of the metal salt solution on filter paper is treated with a drop of mercury thiocyanate (10% mercuric chloride - 25% ammonium thiocyanate). Bathe the filter paper in a 0.02% cobalt chloride solution. A blue colour appears.

SPOT TESTS FOR METALS.

The metals which are of interest and may be present in counterfeit coins and which were subjected to this study, are lead, tin, antimony, copper, iron silver and aluminium.

The tests used for spot reactions were applied after suitable modifications found necessary for their applications to strongly acidic solutions of the metals obtained from the dissolution of the alloy in concentrated acids.

Lead :

1.—Sodium rhodizonate 1% freshly prepared aqueous solution gives a violet colour with lead salts applied to filter paper, after the removal of the excess yellow rhodizonate by HCl fumes. The violet colour is not developed if the lead solution is strongly acidic in which case the filter paper should be neutralised by exposure to ammonia (a drop of phenolphthalein solution is added to the corner of the paper to indicate that the paper becomes alkaline). The paper is heated at 60°C to remove excess ammonia before the rhodizonate treatment.

2.—Treat the lead on the filter paper with a drop of 10% sodium hydroxide followed by a drop of saturated bromine water and a drop of 50% ammonia. Dry in an oven at 60°C. Add to the paper few drops of sat. benzidine solution in glacial acetic acid. A deep blue colour develops.

Tin :

1.—The most sensitive test of tin in the tetravalent state is its fluorescence in ultraviolet light after treatment with oxin solution followed by exposure to ammonia.

Antimony :

Cut the minimum area of the filter paper containing the antimony salt and place on a spot plate. Add few drops of HCl (1:1), one drop potassium iodide 5%

Microdetection of metals in counterfeit coins

BY

Darawy, Zakaria Ibrahim, Ph.D., Senior Expert,
National Cen. Social and Criminological Res.

Introduction

An enquiry into coins deals with two types of examinations, the physical examination of the coin and the chemical analysis of its constituents. The first category of tests includes microscopic examination to study the details of the design and milling of the coin using a stereoscopic microscope in comparison with a genuine one. Photographic enlargements proved to be very helpful in this respect. Besides, the weight and specific gravity should be determined. Chemical analysis constitutes an important part in the course of counterfeit coin investigation. It mainly serves to state which metal or metals are present in the coin or any article contaminated with an alloy suspected to be involved in the case. The determination of the constituents of the counterfeit coins offers a vital evidence in proving that different batches of coins seized at various places to be of one origin once the pattern of metals present is the same.

No detailed procedure or tests are mentioned in the literature. Rhodes⁽¹⁾ recommended the classical group separation scheme of metals⁽²⁾ while Lucas⁽³⁾ did not mention any particular method and referred to the standard tests described in text books.

The aim of this work is to give a detailed procedure to be followed when a chemical analysis of a coin or any alloy is required and to study the extent of the application of SPOT TESTS for the detection of microamounts of the metals present after their separation by the RING OVEN method or PAPER PARTITION CHROMATOGRAPHY.

meal of sea food should be done in these cases. An important thing also in these cases is that the arsenic is present in an organic form, a fact which aids also in the diagnosis as in most cases of criminal poisoning in-organic forms of arsenic are employed.

Summary

Large quantities of arsenic in organic combination were discovered in the urine after meals of prawns, lobsters and crabs. This is due to the high arsenical content of these types of sea food.

Presence of these large quantities of arsenic should be born in mind when examining samples of urine of persons suspected of being the victims of criminal arsenical poisoning and a careful inquiry should be made about any recent history of the intake of such foods.

REFERENCES

- Chapman, A.C., (1926) : Analyst, 51, 548.
Cox, H.E., (1925) : Analyst, 50, 3.
Hawk, (1947) : Practical Physiological Chemistry.
Othmer, K., (1948 : Encyclopedia of Chemical Technology, Vol. II, Interscience, P. 113.
Partington, G., (1953) : Can. Med. Assoc. J., 66, 489.
Westfall, B.A., and Ellis, M.M., (1941) : Ind. Eng. Chem., 33, 1331.

Another interesting observation encountered during this study is the higher amount of arsenic present in spiral molluscs than that present in the bivalves. This phenomenon is present in the molluscs of both the Mediterranean and Red seas.

A logical result of the presence of these high amounts of arsenic in sea food is the appearance of appreciable amounts of arsenic in the urine after consumption of such meals.

The experiments were carried out on human beings who were given meals consisting entirely of the boiled flesh of lobster, crab or prawns. The meal given to each person was 250 grams of the flesh of one of these crustaceans. The urine was then collected for 24 hours, the organic material destroyed by the sulphonitric acid method (Hawk, 1947) and then arsenic was estimated by the Marsh apparatus.

Results

1.—Prawns : 4 samples

The amounts of arsenic (expressed as As_2O_3) in milligram per litre urine were 1.7, 1.0, and 2.1.

2.—Lobsters : 3 samples

The amounts of arsenic in milligram per litre urine were 3.1, 2.8 and 2.4.

3.—Crabs : 4 samples

The amounts of arsenic in milligram per litre urine were 1.3, 1.8, 0.8 and 1.1.

An interesting fact is that the arsenic which appeared in the urine was also in organic combination as the arsenical content of such meals.

These high figures of arsenic should be born in mind when urine samples of persons suspected of being poisoned with arsenic are examined. A careful inquiry especially as regards a recent history of the intake of a

which combines with the arsenic present forming arsine gas. This gas is then dissociated by heat into its original components, i.e., hydrogen and arsenic in a silica tube. The arsenic will deposit in the form of a mirror on the inner side of the cool part of the tube.

The amount of arsenic deposited is determined by comparison with standard mirrors previously prepared with known amounts of arsenic. These standard tubes were sealed on both sides with hard paraffin wax. Cox (1925) mentions that tubes prepared in such a way can be kept indefinitely for reference and comparison.

The highest levels of arsenic (expressed as As_2O_3) were found in crustaceans. Three examples of which were examined :

Crabs (*Neptunus pelagicus*) : arsenical content varied between 24 and 45 p.p.m. in the samples examined.

Prawns (*Paeneus ventrosus*) : arsenical content varied between 37.3 and 60 p.p.m.

Lobsters (*Panulirus pencillatus*) : arsenical content varied between 53.3 and 62.5 p.p.m.

Crustaceans from the Red sea contained relatively larger amounts of arsenic due to the high arsenical content of this sea (when water samples from both seas were analysed the Red sea contained 0.031 mg. arsenic per litre and the Mediterranean sea contained 0.022 mg. per litre).

When samples of edible molluscs from the Mediterranean (Alexandria) were compared with those of the Red sea (collected from the gulf of Suez), the amount of arsenic was found to be much higher in the latter. The lowest amounts of arsenic in the case of the Mediterranean molluscs were present in the *Circe* species (*gandoffi*) 4.3 p.p.m. In the case of the Red sea molluscs, the lowest amount of arsenic was present also in the *Circe* 10 p.p.m., while a sample of *Murex trispina* (a spiral edible mollusc) contained 35 p.p.m.

Chapman (1926) examined marine lobsters and found that they contained arsenical traces which varied between 36 and 110 p.p.m. He concluded that such lobsters with their high arsenical content are liable to produce in certain persons signs indicative of toxicity which were previously attributed to the indigestibility of their flesh, and to the density of their muscular fibres. Chapman also found out that prawns contained between 36 and the very high figure of 174 p.p.m. in another sample. This is the highest figure on record of arsenic encountered in marine life. As regards shrimps Chapman's figures were 12-40 p.p.m. The presence of high percentages of arsenic in marine creatures was substantiated by the work of Ellis and Westfall (1941), who found 30.7 p.p.m. of arsenic in some American marine shrimps.

The high arsenical content of marine life is due to the fact that these creatures are endowed with special storage powers for minerals found in sea water and sea algae. Mild or moderate consumption of these creatures does not result in any toxic symptoms because their arsenical content is of the organic form, a fact which greatly lowers its toxicity. However, overconsumption of huge quantities of these particular marine foods may raise the arsenical level to the degree of toxicity.

In our study samples of Egyptian marine crustaceans, molluscs and fishes were examined and their arsenical content determined. The experiments were all carried out on the edible parts of the animals. Animal samples were taken from the Mediterranean and Red seas. When the Reinsch test (used for the detection of inorganic arsenic) was carried out on the finely minced material, the results were negative because of the presence of arsenic in this organic form. Thus the detection and estimation of this organic arsenic was carried out by the Marsh - Berzelius method (Partington, 1953). Preliminary destruction of the organic material was done by incineration with magnesium nitrate. Arsenic which remains in the residual ash is then determined quantitatively by the Marsh procedure. The principle of this procedure is the evolution of nascent hydrogen

Appearance of arsenic in the urine after sea food

BY

Y.A. SHERIF, F.R.C.P. (Edinburgh)

Professor of Forensic Medicine and Toxicology

M.A. EL-BAHNASAWI, M.D. (Cairo)

Lecturer in Forensic Medicine and Toxicology

Ain Shams University, Cairo, U.A.R.

In small quantities arsenic is one of the most widely distributed elements and traces of it can be detected almost anywhere. The estimated content in the earth's crust is nearly equal to that of molybdenum or tin, but much of the total amount is in percentages too small to be of any commercial significance. Igneous rocks contain about 0.007% arsenic and from the rocks arsenic passes into the soil and thence into the tissues of plants and animals (Othmer, 1948). A part of the arsenical content of these rocks is also washed out by sea water and from there naturally into the various forms of marine life, e.g., fishes, crustaceans, molluscs and algae.

Arsenic is present normally in the human body in minute quantities which are derived mainly from the food intake, particularly marine food as well as other sources as vegetables, fruits and tobacco, all of which are likely to introduce these arsenical traces into the body.

Vegetables, fruits and tobacco derive their arsenical content from the arsenic impregnated soil. This impregnation may be natural or the arsenic may have dropped from fumigated trees (arsenic used as an insecticide) and thus polluted the soil. Confectioneries wrapped in paper labelled with arsenical ink and canned foods coloured with certain colours containing arsenical traces have proved to be an additional aid in raising the amount of arsenic in the food.

“Criminalistic Articles”

change of the practitioners cannot be expected. Appointment of new-comers in their places is not practical.

The third obstacle is money, or to be precise the lack of money. Research as well as application are processes which need human effort of certain kind, time, and expenses to be met. The lack of money can be a real obstacle at any stage along these processes. This may mean waste of human effort and of precious time.

In conclusion I may say, if I am allowed, that Man has gone forward in discovering the laws that govern the natural phenomena. Such phenomena that affect and are affected by social phenomena. It is high time that Man may enrich his knowledge so as to discover the laws that govern all types of human behaviour including the criminal type. As a student of Criminology, I feel very optimistic along this direction. We now know more about the criminal behaviour than in the days of Lombroso of Italy, and than in the days which witnessed the publication of the "English Convict" by Georing and the works of Bonger. We now know more about juvenile delinquency than in 1899 when the first juvenile Court was established in Chicago, and when the Yugoslav novel "Birds without nest" was published. We now know more about suicide than in the days of Durkheim, the French sociologist. We now know more about mental diseases, as well as, about mentally defective persons than in twenty five years ago. We now know more about human behaviour, in general, than in the time of the great scientist Pavlov of the U.S.S.R. If all scientists in the field of social phenomena in general, and in the field of Criminology in particular, work hand in hand, a lot of goodness to humanity will certainly be expected, if not achieved.

affect the real needs of our society. They are based on facts which are not foreign to our society. One of these programs should aim at the development of our society. Another program should be devoted wholly to the prevention of crime. Still should another program help in planning the ways and means of the treatment of our criminals and delinquents.

Drawing such programs, as useful as it is, is not an easy task. It may be, however, easier than the application of these programs. There are many obstacles which make the application of such programs very difficult. I am going to mention only three of them.

Such programs, when applied, as you all may know, may meet first of all what we may term certain "ideologies", which may still exist in the society. Some of these ideologies are the remnants of the past. They may be cherishedly held by intellectuals or by common people in the society as well. We have to be aware of this obstacle from the very start. We have to make use of all methods of education with the aid of all ways and means of mass-media to persuade and to convince those who hold other adverse points of view. It is a hard effort. But it must be made. Sometimes we may fail. Sometimes we may succeed. Our success or failure depends upon the elasticity of the value-system of the society. It also depends upon our conviction, courage, and persistence.

The second obstacle is to be found among the practitioners. The psychological analysis of the personalities of these practitioners whether they work in the courts, in the jails, in the prisons, in the police, in the schools, in the social centres, or in the hospitals, may help us a great deal. It may shed some light upon their ways of thinking. They usually live their experience. Their logical thinking is more or less empirical. They usually feel that they are their own judges. If they are faced with the new, many of them may be alarmed. They may tenaciously become the very enemy of this new. The new presents to them alarm in the sense that special program of training may be needed. To this special program of training many practitioners may oppose. The radical

in certain areas of criminal offenses such as the crimes connected with sex, bribery or theft. It is almost non-existent in such crimes as murder. In countries with effective police services the amount of dark-number crime is less than in others. The social status of the offender himself, or his family, also helps to determine the numbers in this category of crime: persons of a given social standing, if taken to court for offence against the law are generally in a position to obtain that such procedures be stopped. Persons at the other end of the social scale are less able to do so. The attitude of the victim towards the police or the law is also a factor to the proportion of dark-number crime. The relationship between the victim and the law may be one of mutual confidence or one of suspicion, and on these alternatives, in part, depends the rate of such crime. A further factor not to be overlooked is found in the crimes suppressed from publication for reasons of policy, political or security.

Recidivism is a very important issue which we have to deal, effectively, with. Research-workers in the field of Criminology must be aware of this phenomenon: its volume and its trend. They have to face it squarely. Two types of recidivists are of utmost importance. The habitual criminal or-and the professional on the one hand, and the criminal who commits various crimes in an unsystematic manner, on the other hand. Both types must, with this distinction in mind, be studied and investigated.

We can get all the above-mentioned fundamental facts, and others, with the help of carrying out, from the start, social surveys. A social map as well as a criminological map of all these facts must be available to each scientist of Criminology. These two maps are apt to change everynow and then. In any case the maps must be kept, always, up-to-date.

The results of our research are not of real use unless they are applied. They comprise our objective theoretical background which is in itself useful to a certain extent. But theory without practice, as you all know, is barren. We have, in the light of the results of our research, to draw certain programs. These programs should

and in the prisons and jails. On the other hand we must be aware of scientific pretenders : the opportunists. We have to trace them wherever they are and whenever they are. We have to chase them so that we may expose them and kick them out from the realm of scientific research in Criminology.

Before any scientific study of the phenomenon of crime or the phenomenon of delinquency, however, we believe that certain needs must be met.

We need, first and above everything, a special kind of personnel. The choice of good research-workers is a necessity. Their training must be up-to-date and well done. It must also be continuous. Conditions of work should be good enough to keep them working, and to avoid their transference to other jobs in other fields.

We need also to have knowledge of the fundamental facts of society available. We have to have knowledge of such facts as those of the structure of population (sex, age, professions, standard of living, cost of living etc.) Facts about the size of the family and its trend are also very essential. We have to have knowledge of such facts as those of bringing up children (age of walking, talking..etc..), and of such facts as those of disease, mental disease as well as physical disease, spread in the society among children, young men and young women, men and women and old people. We have to get an objective social picture of these fundamental facts, and others, and to make the necessary correlations with social status, economic standards, and level of education.

An objective social picture of criminal state of affairs is also very badly needed. Official statistics, by the way, are sometimes misleading. They are also full of shortcomings. Attention must be drawn to these latter facts. In dealing with the volume of crime, or with its trend, attention must also be drawn to dark-number crime.

The term "dark-number crime" is applied to crimes committed in society which do not, for a reason or another, come to the knowledge of the police or the law-courts. Dark-number crime exists in large proportions

concerning the factors of crime or delinquency than otherwise. In dealing with the phenomenon of crime or the phenomenon of delinquency, the use of the method of control group may help us to answer the question why ?

In my humble opinion to study the phenomenon of crime or the phenomenon of delinquency we have to follow suit what medicine scientists have already done. We have to study one type of crime, or one type of delinquency, such as theft, rape, homicide, begging and prostitution. And we have to study homogeneous groups of offenders, such as students, workers, girls, youngmen, mothers and civil-servants.

Scientific experiments, as we know them in physical sciences, in the field of social phenomena are very tedious and expensive. I have in my mind the experiment of my Professor Edwin Powers of Boston University in the field of the prevention of juvenile delinquency. As he told us in the class it had been a very expensive enterprise. It had been also a long chain of processes which had been interrupted by the Second World War. Scientific experiments in the field of social phenomena are also difficult, in the sense that certain ideologies may not allow carrying them out. Among the babies or the twins, for example, the research-worker in the field of Criminology may not be allowed to carry out experiments so as to prove or disprove in the positive sense, a certain hypothesis or a group of hypotheses. The student of Criminology, in his turn, at the time being, must turn to comparative studies, and must make use of control groups as we have already mentioned above. We can benefit a great deal from comparative studies among different societies, and in the same one society along different periods of time.

Accepting the idea that research-work in the field of Criminology is a profession, nevertheless, we believe that scientific work in this field, at the present time, is not, and should not be, a monopoly of any scientist or a group of scientists. Team-work should prevail. We have to make use of all fit data available. Data in the clinics, in the social welfare centres and institutions

We have to study the criminal actor : his family back-ground, his social milieu, his value-system, his state of health, his motives and his personality as a whole. We have to study also whether or not the criminal actor made a complete confession of committing the crime, or whether or not he made a partial confession only.

We have to know about the victim certain essential facts. We have to know also about his family background, his social milieu, his value-system, his state of health and his personality as a whole. We have to know whether or not a certain relationship exists between him and the criminal actor.

It should be noticed that when we study the family back-ground of the criminal actor or of the victim, we have to be aware of the fact that there are two types of families : the family of orientation and the family of procreation. Every normal adult person has usually these two types of families. The illegitimate person may not have a family of orientation.

The research-worker in the field of Criminology must realize that to study the phenomenon of crime or the phenomenon of delinquency, scientifically, needs a wide outlook or philosophy to be adopted. This outlook or philosophy should be objective and scientific. He must also realize that the study of the phenomenon of crime or the phenomenon of delinquency is not, by all means, an easy achievement. What we have to do is to define our purpose. It should be very clearly defined. Also should our scope of investigation be obvious. What we have to do also is to refine our concepts. They should be accurate, clear and not vague. We have to choose correctly and economically our methods of investigation. Many of our present tools of investigation need, urgently, to be refined, and some of them need to be standardized. We have to take great care when we use or apply, for example, the various types of interviews, the case-study method, the questionnaire, the schedule, the content-analysis method and the statistical method. We have to make much use, in a proper way, of control groups. The latter may help us to get more accurate results

meanings: we find the social meaning, the psychological meaning, the legal meaning, the anthropological meaning, the religious meaning and the administrative meaning. These meanings differ from society to society, and from place to place in the same one society. They also differ from one period of time to the other.

Crime or delinquency is also a loose concept, because it consists of different types of human behaviour, such as, contraventions, misdemeanours, and felonies, which in their turn, may include a lot of types of human behaviour, such as, prostitution, begging, theft, rape and homicide.

Crime and delinquency, as a concept, is similar to the concept of disease. The latter is also vague and of different meanings. Also does it consist of different types, such as, Typhoid, Malaria, Cancer and Pneumonia.

The research-worker in the field of Criminology should believe that in order to combat the phenomenon of crime or the phenomenon of delinquency, or in order to control each, he has, first and above other things, to understand each of these phenomena. He should also believe that this understanding can be scientifically achieved. He has to realize that there is no one factor to cause criminal behaviour or any type of human behaviour. There must be many, inter-related and dynamic factors which may bring about criminal or delinquent behavior.

If we to understand the phenomenon of crime or delinquency, we have to study the criminal act, the criminal actor and the victim. The study of the act alone is not enough. The study of the act and the actor alone are also not enough. Because we all know, by now, that the victim plays a definite role in certain obvious crimes and delinquencies, such as sexual crimes, homicide, bribery and various types of thefts.

We have to study the criminal act : its type, the time when it was committed, the place where it was committed and the method with which it was committed.

Science is but a branch of human knowledge. It is just one branch. There are other branches which constitute human knowledge. Art, religion and some philosophies are some branches of human knowledge. But science, as a branch of human knowledge, is that part which is considered systematic and objective. It is also that part which answers the question how?, and the question why? However, in dealing with all phenomena, natural as well as social, science is not inclined to answer the question how? and why? in the absolute sense.

We consider that Criminology deals with a social phenomenon. Because we believe that criminal behaviour is but a human behaviour. That is to say it is only found among men is society. Thus crime and/or delinquency denote a social phenomenon.

In dealing with social phenomenon, Criminology has been, until the present time, facing tremendous difficulties. Natural matter can be easily manipulated. Man, the source of human behaviour, as a social being, influenced by both nature and society, is not so easy to manipulate. Criminology, like Sociology and other social sciences, suffers also from many limitations. Many of these limitations, however, lie in the field of criminological research. The outcome of these difficulties and these limitations has brought about some results. The most important result is that Criminology of our time, in dealing with the social phenomenon of crime, has tried, so far, to answer only the question how?

The research-worker in the field of Criminology faces usually the fact that the criminal code is but a code of behaviour. There are also other codes of behaviour in the society. Persons who violate the criminal code are not necessarily different, and should not be considered different, from those who violate other codes of behaviour in the same one society. That is to say they are not a different species.

He also faces the fact that crime or delinquency is a vague concept as well as a very loose one. It is vague in the sense that it has different meanings. Among these

Some Basic Problems in Criminology

BY

Dr. SAIED EWIES

*Expert research-worker : The National Center for Social and
Criminological Research — Cairo — U.A.R.*

It is easy to write. It is much easier to talk.

The hardest of all is to do

The following are some statements which deal, generally, with some problems in the field of contemporary Criminology. They are the fruit of theoretical as well as of practical experience. They are not, and should never be, considered the last to say. These statements are always open for discussion. Their scope is contemporary Criminology in general, while their focus of attention is the treatment of some problems in the field of criminological research.

We observe that the concept of Criminology may denote several meanings. It may be confined to be the science which deals with the etiology of the phenomenon of crime. It may also deal with the treatment of criminals (Penology), as well as, with the detection of criminals, (criminalistics). The research-worker in the field of Criminology has, first and above all, to define the scope of his field. He has to choose the focus of his subject-matter. It is not an easy job to do. But it must be determined. In the U.A.R. we have adopted the wide meaning of the concept of Criminology. It is to include the etiology of crime, the treatment of criminals and the detection of criminals.

Some people assert that Criminology, especially at the present stage of its development, is not a science. They claim that contemporary Criminology is like social work; that is to say it is generally dependent upon other sciences. In itself, Criminology, they claim, is not a science. Before arguing this point of view, however, we have to consider what do we mean by science.

THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH

CHAIRMAN OF THE BOARD

Dr. HEKMAT ABU-ZEID

Minister of Social Affairs

Members of the Board:

Mr. Ibrahim Mazhar

Sheikh Moh. Abou Zahra

Dr. Hassan El Saaty

Mr. M. Salem Goma

General K. Redwan El Dib

Mr. M. Abd El Salam

Dr. Ahmad M. Khalifa

Dr. Gaber Abdel-Rahman

Mr. Moh. Fathi

Mr. A. Zaki Mohamed

Mr. H. Awad Brekey

Mr. Y. Abou Bakre

General A. Rafat El Nahas

Mr. Nasr E. Kamel

The National Review of Criminal Sciences

Ibn Kha'doun Sq., Awkaf City, Guezira P.O., Cairo.

EDITOR-IN-CHIEF

Dr. Ahmad M. Khalifa

ASSISTANT EDITORS

Ahmed El Afy

El-Sayed Yassin

Single Issue

Twenty Piasters

Annual Subscription

Fifty Piasters

ISSUED THREE TIMES YEARLY

March — July — November

The National Review of Criminal Sciences

ISSUED BY
THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH
U.A.R.

L'autonomie de droit pénal
La contrainte par corps pour l'exécution
des condamnations à des dommages-intérêts
Electron microscope in criminalistics

IN ENGLISH

Some basic problems in criminology
Appearance of arsenic in the urine after sea food
Microdetection of metals in counterfeit coins

ARTICLES & RESEARCHES & NOTES & NEWS



المجلة الجنائية القومية

مجلتها
للمركز القومي للبحوث الاجتماعية
الجمهورية العربية السورية

دور المدرسة وعمليات التربية في
الوقاية من سوء التكيف الاجتماعي

المخ الالكتروني وتزوير الخطوط

حول أبحاث سيكولوجية الحوادث

بالانجليزية

تحليل المواد المستخدمة في الكتابة

عقوبة الاعدام

مقالات * دراسات وبحوث * أنباء



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

الدكتورة حكمت أبو زيد

وزيرة الشؤون الاجتماعية

اعضاء مجلس الإدارة :

الأستاذ إبراهيم مظهر ، دكتور جابر عبد الرحمن ، الأستاذ محمد أبو زهرة
الأستاذ محمد فتحى ، دكتور حسن السامالى ، الأستاذ أحمد زكى محمد ، الأستاذ حسين عوض
بريقى ، الأستاذ محمد سالم جمعه ، الأستاذ يحيى أبو بكر ، اللواء خليل رشوان الديب
اللواء أحمد رافت النحاس ، الأستاذ محمد عبد السلام ، الأستاذ نصر الدين كامل
دكتور أحمد محمد خليفة .

المجلة الجنائية القومية

ميدان ابن خلدون بمدينة الاوقاف - بريد الجزيرة

رئيس التحرير

دكتور أحمد محمد خليفة

مساعد التحرير : أحمد الألفى - د . محمد إبراهيم زيد

بلد النشر : الناصر ، الطبعة ، سنة
النشر ، الصفحات .

للمقالات من مجلات : اسم المؤلف .
عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصرا) ،
السنة ، المجلد ، الصفحات .
للمقالات من الموسوعات : اسم المؤلف ،
عنوان المقال (اسم الموسوعة) ،
تاريخ النشر .

وثبتت المصادر في نهاية المقال مرتبة
حسب الترتيب الهجائى لأسماء المؤلفين
وتورد الاحالات الى المصادر في المتن
في مسودة : (اسم المؤلف ، الرقم
المسلسل للمصدر الوارد في نهاية
المقال ، الصفحات) .

٥ - أن يرسل المقال الى مكتباتية تحرير
المجلة منسوخا على الآلة الكاتبة من
أصل وصوريين على ورق فولكلاب ،
مع مراعاة ترك هامشين جانبيين عريضين
ومضافة مزدوجة بين السطور .

ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما
يرسل اليها من مقالات الاعتبارات الآتية :

١ - أن يذكر عنوان المقال موجزا ، ويتبع
باسم كاتبه ومؤلفاته العلمية وخبراته
ومؤلفاته في ميدان المقال أو مايتصل به .
٢ - أن يورد في صدر المقال عرض موجز
لرؤوس الموضوعات الكبيرة التى عولجت
فيه .

٣ - أن يكون الشكل العام للمقال :

- مقدمة للتعريف بالمشكلة ، وعرض
موجز للدراسات السابقة .

- خطة البحث أو الدراسة .

- عرض البيانات التى توافرت من
البحث .

- خلاصة .

٤ - أن يكون أليات المصادر على النحو
التالى :

للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ،

الاشتراك من سنة (ثلاثة امداد)
خمسون قرشا

تصدر ثلاث مرات في العام
مارس - يوليو - نوفمبر

تمن العدد
عشرون قرشا

المجلة الجنائية القومية

محتويات العدد

مفالات :

صفحة

- دور المدرسة وعمليات التربية في الوقاية من سوء التكيف الاجتماعي -
الدكتور سيد عويس ٢١٥
- المخ الالكتروني وتزوير الخطوط - الدكتور أحمد الشريف ٢٦٧
- حول أبحاث سيكولوجية الحوادث - الدكتور محمد عصمت المايرجي ... ٢٨١

دراسات وبحوث :

- الجناح الكامن - فريد لاندر ٢٩٥
- المسجون المتعاد - وست ٤٠٩

أخبار :

- المؤمر الثالث لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين ٤١٥
- المؤمر الدولي التاسع لقانون العقوبات ٤١٨

بالانجليزية :

- تحليل المواد المستخدمة في الكتابة - الدكتور زكريا الدوي ٤٤١
- عقوبة الأعدام - الدكتور سيد عويس ٤٦٨

دور المدرسة وعمليات التربية خارج المدرسة في الوقاية من سوء التكيف الاجتماعى بين الشبان والأحداث الجانحين

الدكتور سيد عويس

رئيس وحدة بحوث الجريمة والأحداث

بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية

هذه الدراسة نتيجة لجهودات جماعية قام بها أعضاء وحدة الجريمة والأحداث* ، اشترك الجميع في خطنها وقاموا بجمع البيانات في ضوء هذه الخطة . وقد أسهم الدكتور فتح الباب عبد الحليم رئيس القسم بإدارة الوسائل التعليمية بوزارة التربية والتعليم في هذه الدراسة بأعداد مقال عن التدابير غير المباشرة للوقاية من سوء التكيف . وقام رئيس الوحدة بمراجعة البيانات المجموعة كلها والتثبت من مصادرها ، ثم قام بعملية اختيار مادة هذه الدراسة منها وأعدادها في صورتها النهائية .

مقدمة

أصبحت مشكلة سوء التكيف الاجتماعى ، في الوقت الحاضر ، من الظواهر الاجتماعية المعقدة . فهى في معظم المجتمعات ، وخصوصا المجتمعات الصناعية منها ، قد أصبحت إحدى المشاكل العامة ، كما أصبحت ، على وجه الخصوص ، مشكلة الآباء والمربين .

ويجدر بنا أن نبادر بتعريف مفهوم سوء التكيف الاجتماعى . والقيام بهذه المهمة ، مع أهميته ، ليس يسيرا ... ولعلنا إذا عرفنا مفهوم التكيف الاجتماعى أن نصل الى ما نبغى .. ومفهوم التكيف الاجتماعى قد يعنى ، من الناحية اللغوية ، تمكين الفرد من أن يتكامل اجتماعيا . أى محاولة مساعدته على تحقيق النمو الفردى والاجتماعى السليم " وعلى خلق الاتجاهات الاجتماعية البناءة في كيانه ، وخلق الشعور بالمسؤولية الاجتماعية الذى يسمح له في مرحلة معينة من عمره لتقبلها وممارستها ...

* كانت وحدة بحوث الجريمة والأحداث وقت أعداد هذه الدراسة مشكلة من الاساتذة الدكتور سيد عويس رئيسا ، والاساتذة سمير الجنزورى وصالح عبد المتعال وشهيدة الباز ونجوى حافظ وأحمد التلاوى وسهير لطفى أعضاء .

ومظاهر مشكلة سوء التكيف الاجتماعى متعددة . اى ان التعبير عن هذه المشكلة يتخذ اساليب متعددة تتراوح ما بين ارتكاب السرقات النافهة التى قد يرتكبها افراد أو التى قد ترتكب عن طريق العصابات وبين ارتكاب الجرائم الكبرى . ومنها ما يصدر عن الأطفال فى المدرسة حيث نجد الاستهتار بقاءد المدرسة وعدم الاكتراث بها واحترامها أو عدم الحرص على مزاولتها واتباعها ، ويبدو ذلك واضحا اذا ما كذب أحد التلاميذ أو هرب من المدرسة . ويلاحظ أنه ليس كل الأطفال المخالفين يواجهون بالضرورة ، فى فترة تالية من اعمارهم ، مشكلة سوء التكيف الاجتماعى أو يصبحون جانحين ، اى أنه يجب أن نفرق ، هنا ، بين التكيف وبين القدرة على التكيف (١) .

ويلاحظ أن حالات عدم القدرة على التكيف الاجتماعى أو سوء التكيف الاجتماعى غير السوى ، موضوع الدراسة الحالية ، يمكن أن تنقسم الى مجموعتين :

المجموعة الاولى : وتندرج هذه الحالات تحت ظواهر الاجباط الاجتماعى ، حيث نجد صغار السن من الشباب وهم يحاولون العثور على فرص التعبير عن أنفسهم ، وفرض تعزيز مكانتهم ، و اظهار مدى تأثيرهم ، فضلا عن محاولتهم تحقيق اعتراف المجتمع بهم وتقديرهم - نجدهم يحاولون وسائلهم الخاصة فى سبيل تحقيق هذه الأهداف . ولكننا نجد فى الوقت نفسه أن هذه الوسائل الخاصة قد لا تعترف بها طقوس المجتمع الذى يعيشون فيه ... ومن ثم يجد هؤلاء الشباب من المواقف ما يقف سدا مانعا فى سبيل تحقيق الأهداف التى يتطلعون اليها .. اى أنهم يواجهون عدم القدرة على التكيف الاجتماعى ...

المجموعة الثانية : وتسم هذه الحالات بمظاهر السلوك الفردى المضطرب الذى يحدث ، بالضرورة ، من اضطراب الدوافع الشخصية فالطفل اذ يتكيف ازاء أحد المواقف الانسانية بفعل ذلك ، على رأى ، غريزيا ... وعندما تضطرب هذه الآلية الغريزية أو تكبت فأننا نواجه فى هذه الحالة مشكلة سوء التكيف الفردى (٢) .

ويلاحظ ، ايضا ، أن مفهوم التكيف الاجتماعى ومفهوم نقص التكيف الاجتماعى فضلا عن مفهوم سوء التكيف الاجتماعى مفاهيم تستخدم بكثرة ، فى الوقت الحاضر ، فى علوم البيولوجيا والتربية والنفس والنفس الاجتماعى والاجتماع . وهى مفاهيم غامضة فضفاضة يتراوح استخدامها

منذ هربرت سبنسر حيث يقول : « الحياة هى عملية تكيف العلاقات الداخلية ازاء العلاقات الخارجية » ، ديل كارنجى حيث يقول : « النجاح هو عملية التكيف ازاء الآخرين » ... ولاحظ كذلك ان كل شيء خلاق لابد ان يحوى عنصرا كبيرا من مخالفة ما هو معتاد . ومن الناس ، كالفنانين مثلا ، من لا يمكن اعتبارهم ، فى بعض الاحيان ، اشخاصا متكيفين اجتماعيا ، ومع ذلك فلا يمكن اعتبارهم ، بالضرورة ، من الاشخاص المشكلين اجتماعيا (٣) .

ومهما يكن من الامر ، فالدراسة الحالية اذ تعالج موضوع « دور المدرسة وعمليات التربية خارج المدرسة فى الوقاية من سوء التكيف الاجتماعى بين الشبان والاحداث الجانحين » ، ليست دراسة جديدة فى هذا المجال ، او هى مكملية للدراسة معينة قام المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى هذا الموضوع . وهى ، اى الدراسة الحالية ، فى الواقع ، عبارة عن عرض امين لاهم ما هو قائم فعلا فى داخل المدرسة المصرية العربية وفى خارجها من عمليات تربوية مباشرة وغير مباشرة تستهدف جميعها الوقاية من سوء التكيف الاجتماعى بين الشبان والاحداث الجانحين على مستوى الجمهورية العربية المتحدة .

وستتضمن هذه الدراسة الفصول الآتية :

- ١ — بعض البحوث والدراسات التى تناولت مشكلات سوء التكيف الاجتماعى فى الجمهورية العربية المتحدة .
- ٢ — بعض التدابير المدرسية للوقاية من سوء التكيف الاجتماعى فى الجمهورية العربية المتحدة .
- ٣ — بعض التدابير التربوية للوقاية من سوء التكيف الاجتماعى خارج المدرسة فى الجمهورية العربية المتحدة .

الفصل الأول

بعض البحوث والدراسات التى تناولت مشكلات سوء التكيف
الاجتماعى فى الجمهورية العربية المتحدة

سيضمن الفصل الحالى بعض الموضوعات ... هى :

- قلة البحوث والدراسات .
- عرض لأهم ما أجرى من بحوث ودراسات .
- طبيعة البحوث والدراسات .

أولا — قلة البحوث والدراسات :

تعتبر البحوث والدراسات التى عالجت مشكلات سوء التكيف
الاجتماعى فى الجمهورية العربية المتحدة ، قليلة .. ان لم تكن نادرة ..
الأمر الذى يعيق تقدم الباحث المبتدىء فى هذا الميدان ويلزمه فى الوقت
ذاته الى أن يسير بطيء الخطى اذا أراد أن يتجنب الاحكام والتقديرات
الذاتية ، أو رغب فى تجنب التعميمات الجوفاء ...

ولعلنا اذا حاولنا أن نرجع هذه الندرة الى أهم عواملها لوجدناه واضحا
جليا فى ذلك الطابع أو الاحساس الذى كان مهيمن على عقول أعضاء
الشعب المصرى العربى ، وعلى عقول بعض المستنيرين منهم حتى عهد
قريب .. ، وبتمثل هذا الطابع فى الفكرة القائلة بأننا بلد زراعى طيب له
خصائص وسمات المجتمعات الزراعية التى تطبعه بطابع العزلة والتمسك
بالأرض والالتفاف حول الذات ... ومن ثم فإن مشكلات سوء التكيف
الاجتماعى فى داخل المدرسة ، مثلا ، أو حتى تلك المشكلات المتصلة
بميدان التربية فى خارج المدرسة ، ليس لها مكان للظهور بمثل الدرجة
التي نلمسها فى المجتمعات الصناعية .. ، حيث تتعقد الحياة ويسيطر
على وحداتها عدم الانسجام أو التآلف ... ، وحيث تنتشر فيها تيارات
المد والجزر الثقافية الى الدرجة التى تصبح معها عمليات التربية
فى داخل المدرسة وفى خارجها عرضة للتصدع .. وتصبح خليقة بأن يعاد
النظر فيها ، أو خليقة بمحاولة تفهم ألوان سوء التكيف الاجتماعى الناتجة
عنها — ولم يكن ضروريا ، إذن ، وهذه النظرة تسيطر على تفكير
المختصين وغيرهم ، حينذاك ، أن يكون للدراسة مشكلات سوء
التكيف الاجتماعى وبحثها ، فى المجتمع المصرى العربى ، نصيب كبير ...

ويضاف الى ذلك ان الاهتمام بالتربية في الجمهورية العربية المتحدة لم يكن له نصيب كبير من الرعاية قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ومن ثم نجد الباحثين والدارسين قد ولوا وجوههم عن هذا الميدان وما قد يظهر فيه من مشاكل . وراحوا يهتمون بغيره من الميادين الأخرى التي اعتبرت ، في ذلك الحين ، أكثر أهمية أو أكثر حساسية .. ومع ذلك فقد وجد بين هؤلاء من أهتم بميدان التربية وبمشكلات الحياة المدرسية . وكان عددهم قليلا . وكانوا من رجال الإصلاح الذين كانت لبعضهم صحف ومجلات ينشرون فيها ما يروونه من مساوئ التربية وما يرون من وسائل مواجهة هذه المساوئ ... ، وكانوا اذ يفعلون ذلك .. يلتزمون أسلوب الحديث غير المباشر في معظم الأحيان . ولم يكن حديثهم ، في الغالب ، نتيجة لدراسات عملية واقعية .. اذ ان الاهتمام بالبحث العلمي بصفة عامة ، وفي هذا الميدان ، بصفة خاصة ، ... أو الاهتمام بإنشاء مراكز البحوث العلمية المتخصصة .. من الأمور التي كانت لاتحرص حكومات ما قبل الثورة على تشجيعها أو تدعيمها .. بل على العكس نجد ان الاهتمام بأضعافها كاد يدين تلك الحكومات . ذلك لان إبقاء الشعب في عزلة فكرية تحجب عنه ظروف واقعه الحي ، حتى لا يتنبه الى محاولة فهمها ومن ثم تغييرها ، كان هدفا من أهداف الحكم في عهود ما قبل الثورة (٤) ...

ومن ثم لم يكن غريبا أبدا أن نرى حكومة الثورة تبارك الاهتمام بالبحث العلمي في كل الميادين وتشجعه ، بل وتجعل منه دعامة أساسية يبنى عليها التخطيط الاجتماعي للمجتمع ، حتى يتطور .. ومن ثم يتيسر تحقيق مجتمع الكفاية والعدل .

وأصبح لميدان التربية في داخل المدرسة وفي خارجها ، كما سرى القارئ في هذا التقرير ، نصيب من الاهتمام كبير ... ذلك لأن المشكلات الاجتماعية وأخصها مشكلة سوء التكيف الاجتماعي في داخل المدرسة أو في خارج المدرسة ، تمس ، إلى حد كبير ، الجيل الجديد .. ذلك الجيل الذي تحرص الثورة كل الحرص على حمايته والبعد به عن مواطن الانحراف بصورة المختلفة ... خصوصا وان المجتمع المصري العربي يواجه في الوقت الحاضر ، ظاهرة التغيير الاجتماعي السريع ...

وعلى الرغم من الاهتمام بميدان التربية في داخل المدرسة وفي خارجها ، بعد الثورة ، فاننا لا زلنا نرى أن سمة القلة تشمل البحوث والدراسات

في هذا الميدان .. وان اصبحت قلة مقبولة .. اذا حاولنا المقارنة بينها وبين البحوث والدراسات في عهود ما قبل الثورة ...

ثانيا - عرض لأهم ما أجرى من بحوث ودراسات :

سنعرض فيما يلي بعض البحوث والدراسات الهامة المتصلة بموضوع الدراسة الحالية ... ونقصد بذلك البحوث والدراسات التي لها السمة العلمية .. وقد تركنا ما عداها . ولاحظ أن مصادر هذه البحوث والدراسات متعددة . وقد اقتصرنا على مصادر ثلاثة .. هي :

١ - رسائل الجامعات .

٢ - البحوث والدراسات التي أجرتها وزارة التربية والتعليم .

٣ - رسائل معاهد الخدمة الاجتماعية (٥) .

١ - رسائل الجامعات :

ان معظم هذه الرسائل قد مس موضوع الدراسة الحالية بشكل غير مباشر . فقد تناول بالدراسة موضوعات يمكن أن ننظر إليها من زاويتين :

الأولى - انها موضوعات تترجم عن الجذور الأولى الى يمكن أن ينجم عنها سوء التكيف الاجتماعي .

الثانية - انها موضوعات عالجت الاطار العام لموضوع الدراسة الحالية ولكنها لم تتناوله او تتناول مظاهر سوء التكيف الاجتماعي .. بالتفصيل .

وتعد رسالة « الحكم الأخلاقي عند الاطفال بين السادسة والثانية عشرة » من الدراسات التي أجريت باعتبارها احد المقاييس الرامية الى معرفة شخصية الطفل في مرحلة الدراسة . واذا كانت هذه الرسالة لم تناقش ، بصفة مباشرة ، مشكلات سوء التكيف الاجتماعي بالمدرسة ، فقد أمدتنا ، بطريقة أو بأخرى ، بأثر الحكم الأخلاقي ، الذي يصدره الطفل على الأشياء ، في سلوكه وتصرفاته . ومقتضيات الحكم ، كما يعلم القارئ ، تبلور الى حد كبير شخصية الفرد وسلوكه : الأمر الذي يمس ، بدوره ، قدرته على التكيف الاجتماعي أو على سوء التكيف الاجتماعي . سواء كان هذا التكيف أو سوءه في اطار المدرسة أو خارجا عنها ...

ويدور الغرض الأساسي لهذه الدراسة حول معرفة المشكلات التي تواجه المربين في معاملة الأطفال . وذلك لدراستها دراسة علمية تجريبية تقوم على وجهة نظر الأطفال ، أنفسهم ، في سلوكهم ...

وقد تضمنت خطوات الدراسة الموضوعات الآتية :

(أ) بحث طبيعة الطفل وهل هي خيرة أو شريرة .

(ب) اثر البيئة والوراثة في تنشئة الأطفال .

(ج) الاطلاع على بعض البحوث السابقة للاهتمام بها .

(د) عرض تطبيقات تعليمية لاستغلال النتائج التي وصلت اليها الدراسة في ميدان التربية .

وكانت النتائج الهامة التي وصلت اليها هذه الدراسة ما يلي :

(أ) ان هناك تأخرا في النمو الاجتماعى للطفل المصرى .

(ب) ان الطفل المصرى أكثر خضوعا للسلطان من زميله السويسرى (٦) .

(ج) ترتب على هذا الخضوع صعوبة التطور من المرحلة الذاتية الى مرحلة التعاونية . فهذا التطور يستنفد الفترة من عمر الطفل فيما بين السادسة وما بعد العاشرة . وهو في المراحل الأربعة الأولى ذاتى وان تأثر بالمنزل او المدرسة او المجتمع . فهذا الاثر مرجعه ذاته لا فكرة التعاون .. فهذه لا يكاد ان يصل اليها قبل سن الثانية عشرة (٧) .

ومن الدراسات التي مست موضوع مشكلات سوء التكيف الاجتماعى بالمدرسة بطريقة غير مباشرة ، كذلك ، الدراسة التي تناولت موضوع « المثابرة واثرها على النجاح في الدراسة في مرحلة التعليم الثانوى » . ويتضح لنا من عنوان هذه الدراسة أنها تعالج ، من قرب ، موضوع هذه المشكلات ، بدرجة أكبر من الدراسة السابقة . ذلك لانه مما لا شك فيه ان المثابرة الشخص وعزمه واجتهاده اثرا فعالا مباشرا في مساعدته على الاندماج الاجتماعى واحساسه بالتكيف الاجتماعى أو عدمه . ومن ثم يمكننا اعتبار أن درجة مثابرة الشخص أو احتماله مواصلة السير في الحياة .. تعد من العوامل المؤدية الى التكيف الاجتماعى أو الى سوء التكيف الاجتماعى .. مع ملاحظة ان المثابرة تعنى ، في أساسها ،

ان هناك عوامل أخرى عدة تساعد الشخص على المثابرة .. وبالتالي على النجاح . وذلك لأن احساس الشخص بقدرته على قيادة زمام أمره ، ونجاحه في ذلك ، من العوامل المهمة المؤدية الى التكيف الاجتماعى ...

ونجد الباحث ، اذ يعرض المشكلة التى يدرسها ، يقول :

« يلاحظ المشتغلون بالتربية أن كثيرا من التلاميذ الأذكياء يفشلون في دراستهم أو لا يصلون الى مرتبة النجاح التى تؤهلهم لها درجة ذكائهم ، وأن كثيرا من التلاميذ المتوسطين في الذكاء يتفوقون على من يفوقونهم في الذكاء ، ومعنى ذلك أن هناك عوامل أخرى خلاف الذكاء تؤثر على النجاح في الدراسة ، وهى المثابرة » ...

وقد حدد الباحث مدلول مفهوم المثابرة بأنه :

« الصفة التى يستمر الفرد بفضلها في السعى لتحقيق الهدف رغم الصعوبات والعقوبات والتعب والملل » ..

وباستقراء اهداف هذه الدراسة ، كما حددها الباحث ، نجد انها :

(ا) اختبار فكرة وجود علاقة (ارتباط) بين المثابرة والنجاح في الدراسة في السنة الاولى بالمدرسة الثانوية المصرية .

(ب) مقارنة مقدار وقوع هذا الارتباط ، ان وجد ، بمقدار وقوع الارتباط بين الذكاء العام والنجاح في الدراسة .

وكانت النتائج الهامة التى وصلت اليها هذه الدراسة ما يلى :

(ج) وجود ارتباط سلبى منخفض بين المثابرة كما تقيسها اختبارات المثابرة (التى استخدمها الباحث في دراسته) وبين النجاح في الدراسة كما يقيسه امتحان النقل الى السنة الثانية بالمدرسة الثانوية .

(د) وجود ارتباط ايجابى بين المثابرة كما يقدرها المدرسون وبين النجاح في الدراسة (٨) .

ومن الدراسات التى عالجت موضوع سوء التكيف الاجتماعى بالمدرسة بطريقة غير مباشرة ايضا ، الدراسة التى تناولت موضوع « النشاط المدرسى كوسيلة لخدمة المناهج » . ولا يخفى على القارئ وجود الصلة

الوثيقة التي تربط التكيف الاجتماعي أو سوء التكيف الاجتماعي بمقدار ونوع أوجه النشاط التي تمارس في داخل المدرسة وفي خارجها ، باعتبار أن النشاط ما هو الا وسيلة مباشرة لخدمة المناهج ، وبالتالي لخدمة الطالب نفسه . فالنشاط الموجه لخدمة الطالب يمكنه ، ولا شك ، من الارتباط الناجح السوي داخل اطار الجماعة التي يعيش فيها ، كما أنه ، من جهة أخرى ، يزيد من درجة اندماج الطالب وتقبله لنوع الحياة التي تحيط به ، الأمر الذي ينعكس أثره على درجة مساهمته لروح الجماعة أو الجموح عنها ..

ويعرض الباحث المشكلة التي يدرسها في السؤالين التاليين :

« ما هي العلاقة بين النشاط المدرسي والمناهج والبيئة المحلية ؟ وكيف يمكن للنشاط المدرسي أن يسهم في خدمة المناهج ودراسة البيئة المحلية اسهاما فعالا ؟ » .

ويحدد الباحث مفهوم النشاط المدرسي في مجال هذه الدراسة بأنه :

« النشاط المدرسي الحالي بالمدارس المصرية الثانوية . وهو جميع ألوان النشاط الاجتماعي والرياضي والفني والعلمي التي تمارس بطريقة حرة أو منظمة بشكل عام أو خاص للترويج أو اكتساب مهارات في خارج نطاق الدراسة الأكاديمية ، ولتوضيح المادة التي يتعلمها الطلاب وفهمها والانتفاع بها في حياتهم » .

وترمي الدراسة الحالية الى تحقيق بعض الأهداف ... هي :

(١) دراسة العلاقة والتفاعل بين النشاط المدرسي والمناهج الدراسية والبيئة المحلية .

(ب) دراسة الدور الذي يجب أن يلعبه النشاط المدرسي في نطاق الحياة المدرسية ، وخدمة المناهج المدرسية ، وكيفية اسهامه في دراسة البيئة المحلية . وذلك بطريقة عملية تقوم على أسس تربوية وإحصائية سليمة ..

(ج) دراسة ميدان النشاط المدرسي حتى يتيسر علاج المشكلات القائمة المتعلقة بالفشل في ترغيب الطلاب فيما يدرسونه ، والمتعلقة بالإخفاق في إيجاد جو اجتماعي سليم بالمدارس أو إيجاد ارتباط قوى بالبيئة المحلية ...

وكانت النتائج الهامة التى وصلت اليها هذه الدراسة ما يلى :

(ا) ان للنشاط المدرسى دورا كبيرا فى حياة الطالب بالمدرسة الثانوية .

(ب) ان محور ما يتطلبه القادة من النشاط هو العمل على تنمية شخصية الطالب تنمية متكاملة فى مختلف النواحي النفسية والاجتماعية والعملية والصحية والمهنية والقومية .

(ج) ان ما يتطلبه القادة من النشاط بالنسبة للطالب ، بصفة عامة ، يختلف عن واقع النشاط الحالى .

(د) ان الوظيفة النفسية للنشاط تتضح معالمها فى علاقة النشاط بقدرات الطلاب واتجاهاتهم فى اثناء عملية النمو ، اذ ان للنشاط علاقة بالنمو المعرفى .. ، ويستطيع النشاط أن ينمى الاتجاهات المطلوبة والخلق السليم عن طريق ممارسة الانماط السلوكية المطلوبة فى جو النشاط المدرسى .

(هـ) ان القادة يرون ان الوسيلة السليمة لتحسين اخلاق الطلاب وتعديل اتجاهاتهم هى الممارسة العملية للفضائل وانماط السلوك المرغوب فيها فى الجو المدرسى ، مع توجيه الميول والاشراف على عملية النمو اشرافا سليما .. (٩) .

وتعتبر الدراسة التى عالجت : « موضوعات القراءة التى يميل اليها طلاب المرحلة الثانوية وطالبتها » من المصادر التى ناقشت ، أيضا ، بطريقة غير مباشرة ، مشكلة سوء التكيف الاجتماعى فى المدرسة . اذ ان لأنواع وموضوعات القراءة التى يميل اليها الطلاب .. وهم يحيون ، كما هو معلوم ، حياة مرحلة المراهقة المبكرة .. او المتأخرة ، تأثيرا كبيرا على قدراتهم على التكيف الاجتماعى او فشلهم فى ذلك . ذلك لأن المناهج الدراسية المختلفة تهتم ، عادة ، أول ما تهتم ، بمراعاة الحاجات الجسمية والاجتماعية والنفسية للطلاب الذين وضعت هذه المناهج من اجلهم ، فضلا عن اهتمامها بمراعاة حاجات المجتمع الذى يعد هؤلاء الطلاب هذه الحاجات ، أو شذت عنها وخدمت غيرها من الأغراض انعكس اثر ذلك على الطلاب أنفسهم فى صور سلوكية منحرفة ترمز لحالة من حالات سوء التكيف الاجتماعى سواء كان ذلك فى داخل اطار المدرسة أو فى خارج حدود هذا الاطار فى المجتمع العام ...

وقد تناولت هذه الدراسة بعض الفروض .. اهمها :

- (ا) ان الطلاب يتفاوتون في درجة ميولهم الى موضوعات المطالعة .
 - (ب) ان مما يسهل القراءة لدى الطلاب ويجعلهم يقبلون عليها ان تكون موضوعاتها من الموضوعات التي يميلون اليها .
 - (ج) ان ميول البنين من الطلاب الى موضوعات القراءة تختلف عن ميول البنات الطالبات ...
 - (د) ان ميول البنين والبنات الى موضوعات القراءة تختلف من سنة دراسية الى سنة دراسية اخرى ...
- وقد حدد الباحث مجال موضوعات القراءة في قصص المغامرات ، والموضوعات الاجتماعية ، والفكاهة ، والعلوم والاختراعات ، والحب والعاطفة ، والفلسفة والبحث فيما وراء الطبيعة ، وقصص البطولة ، والموضوعات السياسية (١٠) .

ومن الدراسات العلمية التي مست موضوع مشكلات التكيف الاجتماعي مسا مباشرا « دراسة مقارنة لمشكلات التكيف عند تلاميذ المدارس الثانوية في كل من اقليم مصر وأمريكا » . وقد قام الباحث في دراسته هذه بمحاولة تحديد ومقارنة مشكلات تلاميذ المدارس الثانوية عن طريق اختبار عينة من التلاميذ المصريين والأمريكيين ، كما تنضح عند تطبيق استفتاء مشكلات الشباب S.R.A الصورة (S) على المجموعتين :

وقد اجريت هذه الدراسة لتحقيق الأغراض الآتية :

- (ا) التعرف على مشكلات عينة من التلاميذ المصريين والأمريكيين في كل ميدان من ميادين المشكلات التي تضمنتها الاستفتاء .
- (ب) مقارنة مشكلات التلاميذ المصريين بمشكلات التلاميذ الأمريكيين المتكافئين معهم في العمر الزمني والمستوى التعليمي .
- (ج) الكشف عن اوجه الشبه او الاختلاف بين أنماط المشكلات وبين درجة حدتها عند كل من المجموعتين .
- (د) معرفة ما اذا كانت هناك فروق ذات دلالة في متوسط استجابات كل من البنين والبنات ، وبين كل صفين من الصفوف الثلاثة في المدرسة الثانوية وذلك بالنسبة لكل من المجموعتين .

(هـ) التعرف عما اذا كان من الممكن اقتراح وسائل ادخال برامج التوجيه في المدارس الثانوية لمقابلة مشكلات التلاميذ التي يتعرضون لها ، ويمكن أن تقتبس هذه الخدمات من البرامج الناجحة المطبقة حاليا بالمدارس بالولايات المتحدة الأمريكية .

ولكن يلاحظ على هذه الدراسة امران :

(١) اذا اعتبرنا هذه الدراسة رائدة في ميدانها ، فانه لا يمكن توقع نتائج حاسمة نهائية منها ، فنحن في حاجة الى دراسات مشابهة على الشباب من مختلف الثقافات .

(ب) لم توزع العينة توزيعا عشوائيا كاملا يمثل الثقافتين المصرية والأمريكية بسبب عاملى الزمن والمسافة بين البلدين . ولذلك فالعينة محدودة بمجالها البشرى (تلاميذ المدرستين المصريتين والمدرسة الأمريكية) الذى طبق في محيطه الاستفتاء على افتراض ان تلاميذ هذه المدارس لديهم مشكلات منتشرة لدى شعوبهم وخاصة بالنسبة للمجموعات التى من نفس العمر والمستوى التعليمي ، وهذا لا يعنى بحال انهم يمثلون ثقافتهم ككل . ومعنى ذلك اننا في حاجة الى دراسة على عينة أكبر حتى يمكن تعميم نتائجها على المجتمع المصرى وخاصة بالنسبة للثقافة المصرية (١١) .

٢ - البحوث والدراسات التى اجرتها وزارة التربية والتعليم :

يعتبر الاهتمام بالشباب ورعايته من الأمور الجوهرية التى يحرص المجتمع المصرى العربى المعاصر على دعمها بشتى الوسائل .. وقد أخذت الإدارة العامة لرعاية الشباب التابعة لوزارة التربية والتعليم على عاتقها العناية بالشباب فى القطاع التعليمي ، وتوفير أسباب رعايتهم فى شتى الميادين .. وتحقيقا لأداء رسالتها ، فى الميدان الاجتماعى ، قامت هذه الإدارة بدراسة استطلاعية شاملة فى محيط طلاب المدارس الثانوية وما فى مستواها للوصول الى عوامل أنواع السلوك غير السوى الشائعة بين هؤلاء الطلاب .. حتى يمكن وضع الخطط الوقائية والعلاجية لمواجهةها .. وقد مست هذه الدراسة عدة ظواهر على جانب كبير من الأهمية .. منها القياح والاستهتار بالنظام المدرسى والتأخر الدراسى والكذب والسرقة والانطواء .. ، وهى ظواهر تتصل اتصالا وثيقا بحياة

الطلاب وتؤثر فيها الى الدرجة التى يكون لهذا التأثير انعكاساته الواضحة على مستقبل هؤلاء الطلاب وأسلوب ، أو أساليب ، مواجهتهم لثنى المواقف الاجتماعية ...

وقد تمت هذه الدراسة الاستطلاعية وفقا للخطوات الآتية :

(أ) تشكيل لجنة للإشراف على الدراسة مكونة من بعض رجال الإدارة ورؤساء مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية ، وأحد الاختصاصيين النفسيين .

(ب) تصميم استمارة استفتاء تحتوى على أربعة أسئلة رئيسية :

الأول - ويتضمن قائمة ببعض أنواع السلوك غير السوى بين الطلاب وعددها خمسة عشر نوعا ليقوم المستفتى بترتيبها حسب شيوعها من وجهة نظره .

الثانى - ويتضمن أنواع السلوك الأخرى التى يرى المستفتى اضافتها لأهميتها .

الثالث - ويتضمن قائمة بالأسباب العامة المؤدية الى انحراف الطلاب وعددها أربعة عشر سببا لاختيار الهام منها وترتيبها حسب أهميتها .

الرابع - ويتعلق بذكر أهم الاقتراحات التى يرى ادخالها فى المدرسة والبيئة لمعالجة أسباب الانحراف .

(ج) تضمين الدراسة الاستطلاعية علاوة على استفتاء هيئات التدريس :

— الحصول على آراء اساتذة علم النفس بكلية التربية للوقوف على آرائهم فى سلوك الطلاب ، اذ أن بعضهم يعمل كاختصاصى نفسى فى مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية ، ويشرف البعض الآخر على العيادات النفسية التى تعمل فى علاج الطلبة ذوى المشكلات أو يقومون بالتدريس للمعلمين .

— الوضع فى الاعتبار الحالات التى قامت ببحثها مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية والتى قام ببحثها الاختصاصيون الاجتماعيون بالمدارس .

(د) قيام مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية القائمة في عشر مناطق تعليمية هي :

مناطق شرق القاهرة وشمالها وجنوبها والجيزة والاسكندرية
ودمنهور وطنطا والمنصورة والزقازيق والمنيا — بالاتصال بهيئات
التدريس بالمدارس الثانوية وما في مستواها ملء استمارات
الاستفتاء في حدود عشر استمارات في المتوسط لكل مدرسة
— على أن يقوم كل مكتب بتفريغ البيانات المتعلقة بالمنطقة
التابع لها .

(هـ) وضع جداول وحدة لتفريغ البيانات التي تضمنتها استمارات
الاستفتاء تسهила للمقارنة بين المناطق وتوحيدا لنتائج الدراسة
الاستطلاعية .

ومن حيث مجال هذه الدراسة فقد تم اجراء الاستفتاء في ١٢٨ مدرسة،
منها ٧٦ مدرسة ثانوية عامة ، و ١٣ مدرسة صناعية ، وسبع مدارس
زراعية . وتسع عشرة مدرسة تجارية ، وثلاث عشرة دارا للمعلمين ...

وقد بلغ عدد الأشخاص المستفتين ١١٣٥ شخصا ما بين نظار ووكلاء
ومدرسين ورواد وأخصائيين اجتماعيين ، فضلا عن عشرة من اساتذة
كلية التربية ...

وكانت النتائج الهامة التي وصلت اليها هذه الدراسة ما يلي :

(١) تبين أن ترتيب أنواع السلوك غير السوى الشائعة بين الطلاب
طبقا لآراء المشتركين في الاستفتاء وحسب مجموع تكرارات
كل منها على الوجه الآتي :

- التأخر الدراسي .
- الهروب من المدرسة .
- التغيب عن المدرسة .
- الاستهتار بالنظام المدرسي .
- الكذب .
- معاكسة الجنس الآخر .
- السلوك الاتلافي .

- الميوعة .
- المشكلات الجنسية .
- التدخين .
- العدوان على الزملاء .
- الانطواء .
- عدم طاعة الوالدين .
- السرقة .
- العدوان على المدرسين .

(ب) تبين ان أسباب السلوك غير السوى بين الطلاب مرجبة حسب أهميتها في نظر المشتركين في الاستفتاء ترجع الى :

- البيئة المنزلية .
- رفاق السوء .
- الحالة الاقتصادية .
- مشكلات أوقات الفراغ .
- المغريات الخارجية .
- ضعف شخصية الطالب .
- أسباب صحية .
- الأغاني والروايات الخليعة .
- ازدحام الفصول .
- عدم ملائمة الاستقرار النفسى لنوع الدراسة .
- نقص وسائل الرعاية الفردية بالمدارس .
- جفاف المناهج .
- عدم توافر امكانيات الحياة الاجتماعية بالمدرسة .
- النقص في الهوايات الملائمة لرغبات الطلاب .

(ج) تبين أن أهم الاقتراحات التى يرى المشتركون فى الاستفتاء تنفيذها فى المدرسة أو البيئة لمعالجة أسباب الانحراف تنحصر فى مجموعتين :

- المجموعة الاولى : وهى اقتراحات خاصة بالبيئة المنزلية ..
ومنها توطيد العلاقة بين المنزل والمدرسة ،
ونشر الوعى التربوى الاجتماعى بين الوالدين .
- المجموعة الثانية : وهى اقتراحات خاصة بالبيئة المدرسية ..
ومنها تنظيم النشاط المدرسى واهميته ..
والاكثار من مراكز الخدمة العامة والاندية ..
وتزويد المدارس باكثر من اخصائى
اجتماعى (١٢) .

وقد قامت منطقة القاهرة التعليمية الوسطى بدراسة استطلاعية عن
اهم المشكلات بالمرحلتين الاعدادية والثانوية .. ، وتمت هذه الدراسة
الاستطلاعية واحدة من الدراسات التى تجربها مكاتب الخدمة الاجتماعية
المدرسية ، وهى دراسة تبغى الوصول أو التعرف على المشكلات التى
تواجه طلبة وطالبات المرحلتين المشار اليهما .. ، الأمر الذى يجعل منها
نواة لدراسات اجتماعية أخرى متعمقة تتناول اهم المشكلات فى ميدان
التكيف الاجتماعى ...

وقد جمعت البيانات من عينة بلغ عددها ٤٤٨ طالبا وطالبة ، ممثلين
لطلبة وطالبات مدارس منطقة القاهرة التعليمية الوسطى ...

وقد وزعت على الطلبة والطالبات بطاقات بيضاء ، وطلب منهم
تسجيل كل ما يصادفونه من مشكلات فى داخل المدرسة أو فى خارجها
على السواء ، سواء كانت تتصل بهم انفسهم أو بعلاقاتهم مع الغير ..
وقد صنفت البيانات المجموعة طبقا لآراء المشتركين وحسب مجموع
تكرارات كل منها على الوجه الآتى :

(أ) بيانات متعلقة بالمجال الدراسى : العلاقات الانسانية ، وصعوبات
من النظام المدرسى ، وصعوبات
من الاستذكار ، وصعوبات
شخصية .

(ب) بيانات متعلقة بالعلاقات
الأسرية وأسلوب المعاملة
فى المنزل .

سوء العلاقات وقلة الوعى ،
وسوء الظروف المنزلية .

(ج) بيانات متعلقة بمشكلات الذات { اضطرابات نفسية ، والسام
وفكرة الطالب عن نفسه والمثلل من الحياة ، وعيوب النطق
والكلام ، والخوف من المستقبل

(د) بيانات متعلقة بالنواحي المالية { الفقر ، والحققد على المجتمع
وبسبب الفقر والاقتصادية .

(هـ) بيانات متعلقة بالمشكلات الصحية : ضعف الصحة ، والمعدات
الصحية الضارة ، ومرض
أعضاء الأسرة .

(و) بيانات متعلقة بالمشكلات الجنسية : متاعب جنسية ، والمعادة
المرية ، والفصل بين الجنسين ،
ومساوىء الاختلاط ، والميل
نحو الجنس الآخر .

(ز) بيانات متعلقة بالمواصلات : صعوبة المواصلات .

(ح) بيانات متعلقة بشغل أوقات الفراغ : عدم وجود ما يشغل وقت
الفراغ .

وقد اهتمت الدراسة ، بصفة خاصة ، بالتفصيل ، بالمشكلات المتعلقة
بالمجال الدراسى . . وتضمن محتواها بعض النتائج الهامة وبعض التوصيات
(١٣) .

وكان من جراء اهتمام المربين بوجود قيام التنسيق بين ما يمارس من
اساليب التربية فى البيت وبين ما يمارس منها فى المدرسة . . ، ووجود
قيام نوع من الاتفاق بينها لصالح الطلاب - ان قام مكتب الخدمة
الاجتماعية المدرسية التابع لمنطقة القاهرة التعليمية الوسطى بدراسة
لاستطلاع وجهات نظر أولياء الأمور نحو الكيفية التى تجرى بها ممارسة
هذه الأساليب التربوية . . خاصة وأن الكثير من مشكلات الأبناء مردها،
فى الأغلب الأعم ، الى الأساليب التربوية الخاطئة التى يتعرضون لها
فى البيت ، وان كلا من البيت والمدرسة يبدو أنه على غير دراية بالدور
الذى يقوم به الآخر . . .

وقد اختيرت عينة عشوائية من الآباء الذين يترددون على مكتب الخدمة الاجتماعية المدرسية ، بلغ عدد أفرادها ٢٠٠ فرد . . . وقد وجه الى هؤلاء الآباء أحد عشر سؤالاً تدور كلها حول النقاط الآتية :

(أ) الوظيفة التي يشغلها الوالد .

(ب) مستوى تعليم الوالد .

(ج) عدد أبنائه الذين يتعلمون في المدارس .

(د) عدد المرات التي زار المدرسة فيها في خلال العام .

(هـ) هل يرى اتصاله بالمدرسة كاف أو يراه غير كاف ؟

(و) هل يرغب في زيادة اتصاله بالمدرسة ؟

(ز) اذا كان لا يذهب الى المدرسة فما هي الأسباب ؟

(ح) هل يذهب الى المدرسة من تلقاء نفسه أو بناء على دعوة من المدرسة ؟

(ط) رايه في فترة الاتصال بالمدرسة وهل فيها فائدة لأبنائه ؟

(ى) ما هي مقترحاته عن زيادة العلاقة بين البيت والمدرسة ؟

(ك) ما هي مقترحاته عن زيادة العلاقة بين البيت والمدرسة ؟

وكانت النتائج الهامة التي وصلت اليها هذه الدراسة ما يلي :

(أ) ان الاتصال بين البيت وبين المدرسة لا يتم بالدرجة الكافية .

(ب) ان الأهداف التي تتوخى من الربط بين البيت وبين المدرسة لا تتحقق . . وذلك على الرغم من وجود الرغبة الواضحة عند أولياء الأمور في زيادة هذا الربط ، ووجود الوعي الكافي لديهم من حيث تسليمهم بأهمية هذا الربط .

(ج) وعلى خلاف ما كان يظن فقد اتضح أن درجة تعليم الآباء ، أو مستوى ثقافتهم ، أو المهن المختلفة التي يمارسونها في الحياة ، كل ذلك لم يكن له أثر في زيادة الربط بين البيت وبين المدرسة ، بل ان الجميع متساوون في هذه الناحية .

(د) ان العامل الرئيسي لعدم الربط بين البيت وبين المدرسة هو أن وقت الدراسة لا يناسب الآباء والمعلمين ، على السواء ، للالتقاء بعضهم ببعض .

(هـ) وكوسيلة لتشجيع الربط بين البيت وبين المدرسة فإن أهم ما يشر به الآباء هو اشتراكهم في النشاط المدرسى ، ومطالبتهم بالقيام في محيطه بدور إيجابى .

(و) أن اهتمام أولياء الأمور بتوثيق الاتصال بين البيت وبين المدرسة يدور في المقام الأول حول المصلحة التى تعود على أبنائهم التلاميذ من هذا الاتصال .

(ز) أن توسيع مجال هذا الاتصال بحيث يمتد الى ما هو خارج أهدافه التقليدية ، كان يتضمن خدمة البيئة المحلية ، مثلا ، لم يكن من الموضوعات التى يهتم بها الآباء الا فى حالات قليلة نادرة ... (١٤) .

٣ - رسائل معاهد الخدمة الاجتماعية :

يتطلب برنامج معاهد الخدمة الاجتماعية من طلبة السنة النهائية فيها ، القيام بدراسات واقعية عن بعض الظواهر الاجتماعية ، وعن بعض المشاكل الاجتماعية . ومن هذه الدراسات ما عالج ، الى حد كبير ، موضوعات سوء التكيف الاجتماعى بالمدرسة . وسنعرض فيما يلى دراستين ، فقط ، من هذه الدراسات ...

وتعد دراسة « اثر الجو المدرسى فى انحراف بعض طلبة المدارس الثانوية » من الدراسات التى اهتمت اهتماما مباشرا بموضوع مشكلات سوء التكيف الاجتماعى فى داخل المدرسة ، فضلا عن محاولة تقييم دور المدرسة ، وهو ، بالدرجة الاولى ، الوقاية من سوء التكيف الاجتماعى فى محيط الطلبة - تقييما واقعيا .. أى فى ضوء الواقع الحى .. وليس بخاف على أحد أن الدراسة الثانوية تضم الطلبة الذين فى مرحلة المراهقة . أى أن الاهتمام بها ورعايتها حتى تتمكن من القيام بوظائفها التى تحتتمها عليها ظروفها أمران ضروريان . ذلك لأن بيئة المدرسة الثانوية تؤثر ، بالضرورة ، تأثيرا كبيرا على حياة الطلبة .. وتتأثر ، ايضا ، بحمايتهم فيها .. وإذا لم يعن بهذه البيئة وبهؤلاء الطلبة فإن الكثير من عوامل الانحراف قد ينتج عن ذلك ...

وقد تناولت هذه الدراسة مائة حالة من حالات مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية بالقاهرة .. قام الطالب بتحليلها واستخراج أهم النتائج .

واتضح من نتائج الدراسة ان اهم عوامل انحراف الطلبة ، موضوع الدراسة ، تنحصر ، حسب أهميتها ، فيما يلي :

- (أ) عوامل مدرسية .
- (ب) عوامل نفسية .
- (ج) عوامل اقتصادية .
- (د) عوامل منزلية .
- (هـ) عوامل جنسية .

وكانت حالات الانحراف التى تمزى الى العوامل المدرسية تدور ، حسب أهميتها ، حول الموضوعات الآتية :

- (أ) الامتحانات .
- (ب) سوء التكيف مع المدرسين .
- (ج) سوء التكيف مع الزملاء .
- (د) سوء العلاقة مع المشرفين .
- (هـ) قسوة المدرسين .
- (و) عدم فهم المدرسين لمشكلة الطالب .
- (ز) عدم فهم المشرف لمشكلة الطالب .
- (ح) رفاق السوء .
- (ط) عدم التوجيه الصحيح لنوع الدراسة .
- (ي) عدم وجود الطالب في فرقة تناسب مع مستواه الجسمى والعقلى .

ومن الدراسات التى أجريت على أساس ان التنظيم الاجتماعى في نطاق الأسرة وفي نطاق المدرسة له اثره في تكيف التلاميذ الدراسى وفي نجاحهم المدرسى ، دراسة « المشكلات الأسرية واثرها على التكيف الدراسى لطالبات وطلبة المرحلة الثانوية » . . وتدعو هذه الدراسة الى أن ضرورة تقوية الروابط بين الأسرة وبين المدرسة ، من الأمور الهامة التى تتطلب معالجتها بالدراسة العلمية . . وذلك حتى يمكن لابنائنا وبناتنا تحقيق تكيف دراسى سليم ونجاح منشود (١٦) .

ثالثا - طبيعة البحوث والدراسات :

وفي ضوء البحوث والدراسات التي استعرضناها في الفصل الحالي ، يتضح أنها قد مسّت بعض الموضوعات التي تعالجها الدراسة الحالية بيد أن هذا المس كان على درجات متفاوتة .. فمنها ما ناقش العوامل المؤدية الى سوء التكيف الاجتماعي بطريقة غير مباشرة . ومنها ما عالج موضوع الدراسة الحالية من زاوية أخرى فمس المظاهر الفعلية الناجمة عن سوء تكيف الطالب الناجم عن العوامل السابقة ، أو عن غيرها ، سواء كانت العوامل متصلة بالحياة في داخل المدرسة أو في خارجها .. ، ومنها ما اهتم بالتعرف على أهم المشكلات التي تواجه الطلاب في المدارس (الاعدادية منها والثانوية) وبالتالي الوقوف على عوامل هذه المشكلات المتصلة بالمحيط المدرسي أو المتعلقة بخارج هذا المحيط ..

ويلاحظ أن كل هذه الدراسات دراسات اجتماعية تربوية ، وقد تفاوتت مناهجها واساليب البحث التي استخدمت فيها .

الفصل الثاني

بعض التدابير المدرسية للوقاية من سوء التكيف الاجتماعي
في الجمهورية العربية المتحدة

سيتضمن الفصل الحالي بعض الموضوعات ... هي :

- الوظيفة الاجتماعية للمدرسة العربية .
- التدابير المدرسية المباشرة .
- التدابير المدرسية غير المباشرة .

اولا - الوظيفة الاجتماعية للمدرسة المصرية العربية :

لعل من الأمور المتفق عليها في العصر الحالي ... النصف الثاني من القرن العشرين .. أن المدرسة ، اليوم ، ليست مجرد بناء يحتجز إحدى فئات المجتمع من التلاميذ والطلبة داخل اطاره بفرض تلقينهم بعض الدروس فحسب .. بل أن المدرسة أصبحت ، الى جانب ذلك ، ومسيرة منها لتطورات الحياة الاجتماعية وما فيها من تيارات تستدعي تنمية الجوانب الاجتماعية والنفسية في التلميذ أو الطالب لكي يكون أقدر على مواجهة هذه الحياة - مؤسسة تربوية قبل أن تكون مؤسسة تعليمية.

ولعل الهدف الاول من عملية التربية بين جدران المدرسة ، أن يكون الاسهام في عملية التنشئة الاجتماعية التى تبدأ ، عادة ، في محيط الأسرة .
وتعنى عملية التنشئة الاجتماعية ، في جوهرها ، صياغة الفرد في قالب جديد يدرك ، عن طريقه قيمة الحياة الاجتماعية وقداستها حتى يكون قادرا على تفهمها وتقبلها بروح مرنة غير متجمدة .. وهو في ذلك يسعى وراء الانسجام الاجتماعى بصورة طليقة حرة خالية من القيود اللهم الا قيود العقل الجمعى الذى يفرض احكامه ويتطلب طاعته من أعضاء المجتمع ... أى ان عملية التنشئة الاجتماعية تعنى ، اول ما تعنى تكوين أو إعادة تكوين ، الافراد ليصبحوا مواطنين صالحين في المجتمع الذى يعدون له . أى ليصبحوا أشخاصا يستطيعون أن يؤدوا أدوارهم الاجتماعية التى يتوقعها منهم هذا المجتمع ، مع ملاحظة ان هذه الأدوار الاجتماعية غير ثابتة ... أى انها في تغير مستمر .

واذا حاولنا ان ننظر الى المدرسة المصرية العربية من خلال هذه الصورة المتكاملة لدورها الطبيعى ، اليوم ، لاستطعنا ان نصل دون مجهود الى انها كانت ، في عهود ما قبل الثورة تفتقد الكثير ... وذلك على الرغم من وجود من كان يدرك مدى أهمية تكامل الدور الذى تؤديه المدرسة التربوى والتعليمى ، في ذلك الحين ..

كانت المدرسة المصرية حتى عام ١٩٣٠ تهدف الى تخريج موظفين للدولة . وكان اهتمامها منصرفا نحو الكم لا الكيف فزادت الموضوعات الدراسية الاكاديمية ، ولم تنظر المدرسة الى التكيف الاجتماعى للطلاب في المدرسة او خارجها ، فاهملت قدرته على التحصيل بالنسبة لازدحام المنهج بالموضوعات الدراسية ، فزاد عدد الراسبين والتعطلين .

وفي عام ١٩٣٥ اتجهت الفلسفة التربوية نحو الكيف لا الكم وحده واهتمت بالنشاط من قبل التلميذ واكدته ، وقد جاء ذلك في تقرير احمد نجيب الهلالي آنئذ فحققت موضوعات المناهج حتى تتماشى مع مقدرة الطلاب على التحصيل ولا تكون عبئا يسبب فشلهم في الدراسة أو تكرر رسوبهم في الامتحانات فينحرفوا .

ثم في عام ١٩٤٥ اكدت الفلسفة التربوية أن الهدف من التعليم هو نمو التلميذ من جميع النواحي العقلية والاجتماعية والبدنية في مجتمعه الذى يعيش فيه ، ولكن التطور الحقيقى للمناهج لم يبدأ ، الا في عام ١٩٥٦

عندما اكدت الثورة هذا الاتجاه ، فاضيفت الى موضوعات المناهج موضوعات لم تكن موجودة من قبل وهى دراسة مشكلات المجتمع وبخاصة في دور أعداد المعلمين ودراسة موضوعات الصحة العامة والعلوم التطبيقية التى تصادف الطلاب في حياتهم ، والفيت موضوعات اخرى .

صاحب هذا التطور في فلسفة التعليم الاهتمام بالفروق الفردية بين الطلاب على التحصيل ، وبالتالي على التكيف داخل المدرسة وخارجها فانشئت مدارس مجانية للتربية الخاصة للمعوقين من التلاميذ : ضعاف العقول ، وضعاف السمع والبصر او فاقدية ، ثم انشئت مدارس مجانية أيضا للمتفوقين من الطلاب ، وبين الجدول رقم (١) تطور مدارس هذه التربية الخاصة ، ومدارس المتفوقين بين عامى ١٩٥٥ ، ١٩٦٣

نوع المدارس	١٩٥٥			جملة الفصول	١٩٦٤			جملة الفصول
	ب.	ج.	د.		ب.	ج.	د.	
مدارس التربية الخاصة ...	١٧	—	—	١٠٤ فضلا	٢٣	—	—	٣١٢ فضلا
أقسام اترية الخاصة الملحقة بالمدارس العامة	—	—	—		٣٣	٢	٢	
مدارس المتفوقين	—	—	—		—	٣	—	

جدول رقم (١)

ثم شجعت المعوقين على مواصلة التعليم في المراحل المختلفة فامتدت مدارس التربية الخاصة حتى المرحلة الثانوية .

وتبع الاهتمام بالفروق الفردية والنشاط الفردى النابع من الميول الخاصة لكل تلميذ أن شجعت الدولة نواحي النمو العامة في ميدان النشاط الرياضى والاجتماعى حتى تؤكد الهواية في نفوس الشباب ، وتبعد عنهم الانحراف . واعطت للممتازين في ألوان الرياضة أو الفنون امتيازاً على من سواهم في دخول الجامعات أو الالتحاق بالمعاهد العليا .

وأصبحت المدرسة المصرية العربية منذ عهد الثورة ، تلك المؤسسة الاجتماعية الواعية لوظيفتها الحيوية ، وتحولت الى مجتمع يعيش فيه الطلاب حيث يوفقون فيه بين مافى أنفسهم كأفراد وبين المجتمع الذى يعيشون فيه ، ويتمتعون بالخير الذى تكفله لهم المدرسة - مجتمعهم الصغير- ويؤدون في الوقت نفسه لها والمجتمع الكبير احسن ما يستطيعون اداؤه ، وهم يتدربون على العمل الجمعى ، وعلى تحمل المسؤولية ، ويعتبرون معنى احترام القانون واطاعته ، وادراك فكرة الحق والواجب في جماعة النشاط ، والأسرة المدرسية . فالمدرسة تعلم الطلاب تعليماً جمعياً في حجرات الدراسة ، وهذا النظام الجمعى فوق انه نظام طبيعى فهو مجال يسمح للفرد بأن ينشئ علاقات شخصية مع افراد مجموعته . ولاريب أن الحياة المشتركة في حجرة الدراسة غير التقليدية وفي جماعة النشاط والأسرة المدرسية - بما تهىء من ميل الى الجماعة الصغيرة والولاء لها والدفاع عنها - تجهز الطالب تجهيزاً طبيعياً وتساعد على تكوين العواطف التى تستطيع أن يعيش على نهجها في المجتمع الخارجى عيشة سعيدة نشطة فعالة لصالحه ولصالح المجموع .

كذلك تطورت المدرسة كمؤسسة اجتماعية الى المساهمة في أعمال المجتمع الكبير بعد أن كانت منعزلة عنه ، ففتحت أبوابها لخدمة البيئة كخطوة هامة في سبيل توفير الاطمئنان النفسى للطلاب وذويه على السواء حتى لا يشعر بأنه في مكان مثقل بعيداً عن البيت ، واتاحت الفرصة للأباء والأمهات أن يدخلوا المدرسة في أوقات معينة ليتشاوروا في مصالح أبنائهم ويتدارسوها ويستمتعوا ببرامج مختلفة مرسومة .

وكى تؤدي المدرسة وظيفتها الاجتماعية على وجهها الاكمل تناولت الطلاب خارج حجرة المدرسة كما تناولتهم داخلها أى في أوقات فراغهم ، وتوضح مشكلة وقت الفراغ خارج حجرة المدرسة عنها في داخلها ، لأن الطالب كان يقضى فراغه خارج الحجرة الدراسية دون برامج واضحة أو ريادة

حكيمة سليمة ، فلما أرادت المدرسة أن يستفيد الطلاب من اوقات مابعد الدرس استفادة سليمة وفرت نشاطا متعدد الأشكال والالوان يقبلون عليه مختارين ويعبرون فيه عن نزعاتهم وميولهم ورغباتهم المتعددة تعبيرا ايجابيا وجماعيا بقدر المستطاع تحت اشراف الرواد المختصين . وهكذا أصبح الترويح في المدرسة لا مجرد نشاط بل استجابة نفسية للنشاط الذي يؤديه الطالب مختارا بدافع من نفسه ، واتخذ الترويح الطابع الموضوعي اذ انحصر في موضوعات الحياة كوسيلة لتحقيقه ، وتمثل ذلك في انواع من الهوايات المختلفة وأنشطة علمية أخرى تسعد الفرد خلال أدائها . وابتعد عن الترويح الذاتي والمتمثل في احلام اليقظة والاستغراق في الخيال ، فكان بذلك وسيلة لمنع الانحراف لان الفرد الذي يجد في الترويح مجالا لاشباع حاجاته بطريقة سليمة لا يحتاج الى طرق غير سليمة لاشباعها .

وفطنت المدرسة الى ضرورة الحرية في النشاط الترويحي ، فهي تتحدد وحدها بقيم المجتمع الصغير الذي يعيش فيه الطلاب ويمارسون داخله هذا النشاط حتى يرتبطوا بالمدرسة ارتباطا تلقائيا وتقيدوا بالتزاماتها مختارين ، وانحصرت مهمة المدرسة في ابضاح اهمية وجود هذه القوانين التي تنظم الحرية . وتوفير الرائد الموجه الذي يقوم بمعاونة افراد الجماعة على النمو اجتماعيا ورياضيا وثقافيا وفنيا وقوميا .

وحيث ان هناك علاقة بين السن وبين الميول والدوافع النفسية ، اي ان ميول الفرد ورغباته تختلف باختلاف مراحل نموه ، فان هناك احتمالا كبيرا بأن يتوفر عنصر التجانس بين الأعمار في الجماعات التي تتبلور تلقائيا حول المستويات المختلفة للأعمال الدراسية والترويحية ، وادركت المدرسة أن تقارب الأعمار بين أعضاء الجماعة الواحدة له أهمية كبرى في نوع العلاقات التي تتكون بينهم .

تنظيم المراحل التعليمية وأعمار التلاميذ

العمر بالسنوات		سن الطفولة						سن البلوغ		المراهقة			
٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	
مراحل التعليم قبل		المدرسة الابتدائية						المدرسة الثانوية العامة					
الثورة		المدرسة الابتدائية						المدرسة الثانوية العامة					
مراحل التعليم منذ		المدرسة الابتدائية						المدرسة الثانوية العامة					
عهد الثورة		المدرسة الابتدائية						المدرسة الثانوية العامة					
		المدرسة الابتدائية						المدرسة الثانوية العامة					

وقد عمل المسؤولون اراء هذا في ضوء اتجاهين : الأول — هو تعديل مراحل التعليم حتى تتمشى مع مستويات الأعمار المختلفة فقيرت السلم التعليمى من مدرسة ابتدائية ثم ثانوية الى مدرسة ابتدائية ثم اعدادية ثم ثانوية حتى يتيح اكبر قدر من التجانس العمرى بين افراد المدرسة الواحدة كمجتمع صغير . أما الاتجاه الثانى — فهو تنظيم الهوايات وأنواع النشاط الترويحي الى مستويات فى داخل المدرسة الواحدة ، حتى تتاح للطلاب فرص الاختيار فتتكون بذلك الجماعات المتقاربة فى الأعمار تلقائيا .

هدفت المدرسة من كل ذلك الى ايضاح شخصية الطالب ونموه ليصبح مواطنا اجتماعيا صالحا ، والى تهيئة الفرصة لاكتشاف القدرات الخاصة والاستعدادات والمهارات الموجودة عند الطلبة لامكان تنميتها وتشجيعها ، وخلق هوايات جديدة ، واثاحة الفرصة لتدريب الطلبة على التكيف فى الحياة الاجتماعية ، وعلى تكوين العلاقات ، واكتساب المرونة اللازمة للحياة والتفرقة بين الاعتماد على النفس والانتواء وبين التعاون والانتكالية .

وقد رأت المدرسة أن اساس نجاح برامجها الاكاديمية داخل حجرات الدراسة او الاجتماعية الترويحية خارج هذه الحجرات هى أن تقوم هذه البرامج على فهم الأسس التالية :

— الطلاب وخصائص نموهم الجسمى والعقلى وحاجاتهم النفسية والاجتماعية .

— مستوى البيئة وظروفها الاقتصادية والاجتماعية القائمة وتقاليدها .

— مستوى البرامج وكفايتها حتى تشبع حاجات الطلاب وتكون غنية بالانواع الايجابية من النشاط .

— الديمقراطية فى الوضع والتنفيذ (١٧) .

ثانيا — التدابير المدرسية المباشرة :

والتدابير المدرسية للوقاية من سوء التكيف الاجتماعى نوعان :

النوع الاول : ويتكفل به نظام الخدمة الاجتماعية المدرسية .

النوع الثانى : ويتكفل به نظام العيادات النفسية المدرسية .

١ - نظام الخدمة الاجتماعية المدرسية :

نظام الخدمة الاجتماعية المدرسية اتجه حديث في النظم التربوية المصرية العربية ، يرجع الى سنوات قليلة ماضية (١٨) . ويمتاز بأنه نظام يتفق مع احتياجاتنا ويصلح للتطبيق في مدارسنا بل ويتلائم مع الظروف القومية التي يمر بها المجتمع المصرى العربى في عهده الحديث . ونظام الخدمة الاجتماعية المدرسية ميدان من ميادين مهنة الخدمة الاجتماعية .. وهو ، كأحد ميادين الخدمة الاجتماعية ، يوجه اهتمامه الاول وخدماته للطلاب سواء كفرد له كيانه المستقل وظروفه الخاصة ، أو كمعضو عامل في الجماعات المدرسية المختلفة ... وذلك في حدود المبادئ العامة للمهنة وتعاليمها المحددة وأسسها المتفق عليها ...

ويتوقف نجاح نظام الخدمة الاجتماعية المدرسية ، بالنسبة للطلاب ، على عوامل متعددة . منها مدى استعداد الطالب وقدراته وميوله وخبراته المختلفة ، ومنها مدى امكانيات المدرسة ومناهجها وظروفها ، ومنها ظروف اولياء امور الطلاب واسرهم وبيئاتهم .. كل هذه العوامل لها آثارها الواضحة في تحديد نوع ومستوى الخدمات .. ولذلك توجه الخدمة الاجتماعية المدرسية عنايتها الى جميع هذه العوامل (١٩) .

وقد سارت المدرسة المصرية العربية ، في عهود ما قبل الثورة ، شوطا في مقابلة الاحتياجات الاجتماعية لطلابها معتمدة في ذلك على جهود المعلمين ، حتى عام ١٩٤٩ ، أى عندما طبق نظام الخدمة الاجتماعية المدرسية لأول مرة ، وأوجب هذا التطور استخدام الاختصاصيين الاجتماعيين بالمدارس . ولم يعد استخدامهم ، في الوقت الحاضر ، قاصرا على عينات في المدارس الثانوية بالقاهرة والاسكندرية ، بل اتسعت مجالات أعمالهم الى مختلف أنحاء الجمهورية ، وامتدت الى المدرسة الاعدادية ، ودور المعلمين ، فالمدرسة الابتدائية ، فالمعاهد العليا والجامعات ..

ومنذ قيام المجتمع الاشتراكي المصرى العربى تحدد ، بوضوح ، موقف الخدمة الاجتماعية ، كمهنة ، تعمل في الميدان المدرسى . فقد حدد مجتمعنا الاشتراكي سياسته الاجتماعية في اطار اتجاهات ومواقف أساسية .. أهمها :

(١) أهمية التوجيه الاجتماعى المباشر باعتبار ان مجتمعنا مجتمع قد تخلف سنين طويلة ، وأصبح يتطلب اسرعا في نهوضه حتى يلاحق التغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية .

اب) ضرورة التكامل والشمول في الخدمة وارتباط ذلك بالخدمات الموجهة للمواطن في كافة نواحي التخلف التي عاش فيها طويلا حيث أصبحت كل مجالات حياته تتطلب جانبا من الرعاية .

اج) حتمية ارتباط الطلاب بعضهم مع بعض في صورة تنظيمات طلابية تحقق بينهم تفكيرا وقيادة جماعية ، وتجعل منهم طاقة متدفقة نحو أهداف الوحدة .

د) اهمية الربط بين المدرسة والمجتمع في صورة مشرات واستجابات مستمرة تجعل من المدرسة امكانية صالحة للبيئة ، وتجعل من المجتمع مصدرا لمعاونة المدرسة على اداء وظيفتها الاجتماعية والقومية .

هـ) الحاجة الماسة الى تنشيط الحياة المدرسية بحيث تصبح مناخا اجتماعيا صالحا لقيام جماعات ذات اثر على أعضائها ، وانتظامها في مجتمع له من المقومات ما يجعله قادرا على تنشئة الطلاب ووقايتهم من الانحراف .

وهكذا أكدت هذه الاتجاهات ضرورة تثبيت اقدام الاختصاصي الاجتماعي للعمل داخل المدرسة كاساس لامكانية قيامه بدوره في خلال التغير الثوري الذي يتحدى ، في الوقت الحاضر ، المدرسة المصرية العربية ، ويتطلب قيادة موجهة تعمل وجها لوجه مع العملاء من الطلاب والمجتمع المحلي (٢٠) .

ولم يقتصر عمل الاختصاصي الاجتماعي المتخصص في الخدمة الاجتماعية المدرسية على العمل داخل المدرسة فقط .. ولكن بازدياد التوسع في التعليم وتطور نظمه نبئت فكرة انشاء مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية .. وذلك بقصد الاهتمام بالحالات الفردية للطلاب .. وعلاجها .

وقد انشئ أول مكتب للخدمة الاجتماعية المدرسية بالقاهرة في عام ١٩٥٤ ، وهو يعتبر هيئة تتفرغ لخدمة الطلاب ، بمختلف مراحل التعليم ، الذين يلاقون صعوبات في تكيفهم مع البيئة المدرسية ، أو الذين يعانون المشكلات التي تؤثر في درجة استفادتهم استفادة تامة من البرامج الدراسية ..

وقد تم تقييم هذا المكتب في عام ١٩٥٥ ، وأثبتت التجربة نجاحه ، وبديء في التوسع في انشاء مكاتب خدمة اجتماعية مدرسية منذ عام

١٩٥٥ بحيث يتم انشاء مكتب في كل منطقة تعليمية .. وأصبح عدد هذه المكاتب في عام ١٩٦٣ خمسة عشر مكتبا ، وتتضمن الخطة الخمسية نشاء مكاتب في المناطق الخالية منها حتى الآن ..

وبمرور الزمن ظهر أن تركيز مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية عمالها في خدمة الحالات الفردية وعلاجها لا يحقق رسالتها كاملة .. يتبين انه لا بد أن تعنى هذه المكاتب ، في المقام الأول ، بتقديم خدمات قائية وانشائية الى جانب الخدمات العلاجية .. ومن ثم تطورت رسالة لمكاتب بحيث أصبحت تتضمن ما يأتى :

(أ) العناية بعلاج المشكلات الفردية المختلفة سواء كانت اجتماعية او اقتصادية أو مدرسية أو نفسية ، والتي تتطلب جهودا وامكانيات خارجة عن نطاق المدرسة . وذلك بدراسة كل حالة على حدة ورسم خطة علاجها طبقا لما يسفر عنه البحث الاجتماعى .. ومن ثم يمكن مساعدة الطلاب المشكلين أو ذوى المشكلات على تفهم مشكلاتهم تفهما سليما يساعد على قيامهم بملاءمة انفسهم مع الجو المدرسى ، ومع المجتمع الذى يعيشون فيه ، فضلا عن العمل على تهيئة المدرسة والاسرة والمجتمع لتقبلهم ...

(ب) الاهتمام بالنواحي الوقائية والانشائية ، وذلك عن طريق :

— توجيه المتخصصين بالمدارس لاكتشاف حالات الطلاب المشكلين أو ذوى المشكلات في وقت مبكر قبل أن يستفحل أمرها .

— الاستفادة من نتائج البحوث الاجتماعية للتعرف على أهم المشكلات البارزة واجراء بحوث اجتماعية عنها اكثر تعمقا . وذلك توطئة لاعداد مشروعات اجتماعية عامة ، أو توجيه مشروعات المدارس والمناطق لمواجهة احتياجات الطلاب .

— معاونة الطلاب وتوجيههم وأرشادهم لاختيار أنواع التعليم التى تتفق مع قدراتهم وظروفهم .

— اثارة وعى الآباء والمربين للمشكلات التى يعانى منها الطلاب ، وتبصيرهم بدورهم أزائها (٢١) ...

ونلاحظ ، فى ضوء المعلومات السابقة ، أن الاختصاصيين الاجتماعيين الذين يعملون فى ميدان الخدمة الاجتماعية المدرسية ، فى المدرسة المصرية

العربية ، وفي خارجها ، قد تيسر تحديد أهم الواجبات التي تناط بهم .
وأصبح التخصص في ميدان الخدمة الاجتماعية المدرسية ، في ضوء
تحديد هذه الواجبات ، ضروريا . . وأصبح يوجد ، بمرور الوقت ،
نوعان من المتخصصين الاجتماعيين في ميدان الخدمة الاجتماعية
المدرسية . واستقر الرأي بوزارة التربية والتعليم على الاعتراف بهذا
التخصص . وأصبح لنظام الخدمة الاجتماعية المدرسية في الجمهورية
العربية المتحدة ميدانان :

(أ) ميدان الخدمة الاجتماعية داخل المدرسة .

(ب) ميدان مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية .

٢ - نظام الميادات النفسية المدرسية :

يهتم علم النفس بدراسة الحياة العقلية ومحاولة فهم سلوك الانسان
بمظاهره المختلفة ، مما يؤدي الى افساح المجال للقوى الحيوية
والاستعدادات النفسية كي تعمل وتستغل لما فيه صالح الفرد والمجتمع .
ولا يتم الفهم الحقيقي للنفس البشرية وتصرفاتها الا بدراسة الفرد في
ضوء تعامله مع البيئة التي يعيش فيها ، وبالنظر الى المجال الواسع
الذي يحيط بحياته من بيئة طبيعية ونظم ثقافية واقتصادية وسياسية
.. الخ فقد أصبح التعاون الوثيق بين علم النفس وغيره من العلوم
الآخري ضرورة ، وخصوصا علوم الطب والاجتماع والقانون والاقتصاد
والدين والتربية والخدمة الاجتماعية ...

والميادات النفسية هي احدى مظاهر هذا التعاون في الميادين العملية
والتطبيقية لهذه العلوم . ذلك التعاون المبني على الافادة مما طبع عليه
كل من الانسان والمجتمع من مرونة وقابلية للتغير . فالعيادة النفسية
ان هي الا احدى مؤسسات الخدمة الاجتماعية التي ترمى الى العمل
على التوافق والانسجام بين الفرد والمجتمع عن طريق الدراسة التحليلية
لظروف كل منهما ، متخذة من دراسة الافراد ذوى المشكلات الخاصة
ميدانا لها . فمهمتها ، اذن ، بحث حالات الافراد المحتاجين الى معونتها،
وخصوصا من يعانون نقصا معيننا في اية ناحية من نواحي الشخصية ،
جسمية كانت أو عقلية أو خلقية ، بقصد علاج هذا النقص أو تخفيف
آثاره ، وإزالة العقبات التي تعترض طريق الفرد في التقدم والمساهمة
في النهوض بالمجتمع

ويلاحظ ان العيادات النفسية قد ظهرت في الولايات المتحدة في اواخر القرن الماضى ، ولم تبدأ في المملكة المتحدة الا بعد العشرين سنة الاولى من القرن الحالى ، أما في الجمهورية العربية المتحدة ، فقد بدأ انشاء اول عيادة نفسية في عام ١٩٣٤ بمعهد التربية للمعلمين بالقاهرة (كلية التربية — جامعة عين شمس في الوقت الحاضر) . وقد كانت هذه العيادة مركزا لتدريب المختصين في تتبع حالات الاطفال المشكلين ، وكان لها الفضل في ايقاظ الوعى القومى لهذا النوع من ميادين الخدمة الاجتماعية ونشر الدعوة لانشاء الأنواع المختلفة للعيادات النفسية . وكان من اثر ذلك ان انشئت عيادة مماثلة في معهد التربية للبنات بالقاهرة (كلية التربية للبنات — جامعة عين شمس في الوقت الحاضر) تركز اهتمامها على حالات التأخر الدراسى ومشكلات الاطفال اليومية . ثم انشأت وزارة التربية والتعليم عيادة نفسية طبية بالقاهرة تابعة لقسم الصحة المدرسية في عام ١٩٤٧ (٢٢) .

وتعتبر العيادة الأخيرة أول عيادة نفسية مدرسية انشئت في الجمهورية العربية المتحدة ، فقد انشئت بالاسكندرية عيادة مماثلة في عام ١٩٥٩ ، ثم انشئت عيادة ثالثة في عام ١٩٦٠ بأسسوط . وتبذل الجهود في الوقت الحاضر للتوسع في انشاء هذا النوع من العيادات في مختلف أنحاء البلاد لما بدأ من شدة الحاجة إليها .

واذا اخذنا العيادة النفسية المدرسية بالقاهرة نموذجاً نجد أن مهامها الرئيسية هي القيام بالفحص والعلاج النفساني للطلاب في مراحل التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي ، وأنضم اليهم ، أخيراً ، طلاب المعاهد العليا والجامعة الأزهرية . . ، ويمتد نطاق عمل هذه العيادة ، في بعض الأحيان ، الى جميع أنحاء الجمهورية ، وقد تستقبل أحياناً بعض الحالات من الدول العربية الشقيقة . وتحول الحالات ، عادة ، عن طريق المدرسة أو مكتب الخدمة الاجتماعية المدرسية ، أو عن طريق ولى أمر الطالب . .

ثالثا - التدابير المدرسية غير المباشرة :

وترمى التدابير المدرسية غير المباشرة الى تحقيق اهداف الوظيفة الاجتماعية للمدرسة المصرية العربية كما وضعها المسئولون . وتحقق هذه الاهداف اذا توافرت لها بعض الامكانيات المادية . . اهمها :

(١) المباني المدرسية .

(٢) الأدوات .

(٣) الوقت واستغلاله .

١ - المباني المدرسية :

وهي امكانية لها قيمة عظيمة في كثير من الأغراض الاجتماعية ويمكن لمس أهمية ذلك اذا تصورنا حاجة النشاط الانساني الى المأوى ، والى مرافقه المختلفة التي تهىء لهذا النشاط سبل الوصول الى مداه المرسوم .

وقد يبرز في المبنى شيئان أساسيان : صحية حجراته ، واشتماله على فناء واسع يسمح بالحركة ، وبضيف الى الجماعة روح الحرية والنشاط .

وقد بلغ عدد المدارس التي تحتوى على افنية كافية تماما لهذا النشاط نحو ٨٨٪ من مجموع المدارس هذا العام ١٩٦٤/٦٣ ، كما هو موضح بالجدول رقم (٣) .

جمله المدارس	حضانة	ابتدائي	مناهج تربية خاصة	اعدادي عام	ثانوي عام وفسوي	اعدادي فني	ثانوي فني	دور معلمين	الجملة
غير	غير	غير	غير	غير	غير	غير	غير	غير	غير
٢	١	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
٦٣/٦٢	٦٢/٦١	٧٦٠٠٤٩٠٩	١٨	٢٢	٢١٦٧	٢١١٠٥	١٨٦	٥٧	٧٩٠٥٨٢٧
ملوثة	ملوثة	ملوثة	ملوثة	ملوثة	ملوثة	ملوثة	ملوثة	ملوثة	ملوثة
٦٤/٦٣	٦٧٨٥	٧٥٠٥٠٢٩	٢	١٨	٣	٢١١٣	٨٩	١٥٧	٧٧٦٦٠٠٩
٨	—	—	—	—	—	—	—	—	—

جدول رقم (٣)

* = موجود
نشر = غير موجود

٢ - الأدوات :

وتقصد بالأدوات كل ما يمكن وجوده بالمدرسة من كتب ومكتبات ، وقاعات للنشاط ومعامل معدة ، وهي الإمكانيات التي لابد منها لاستكمال الحياة المدرسية الكاملة فقد ينشأ سوء التكيف والاختفاق في المدرسة أو الانقطاع عنها بسبب تعذر حصول التلميذ على الكتب المدرسية اللازمة لتتبع الدروس ، أو تعذر الاطلاع على الكتب المرجعية اللازمة للدراسة ، وندرة المعامل اللازمة لممارسة النشاط العلمي الأكاديمي أو الخاص بالهوايات .

وقد كانت أولى خطوات مساهمة الثورة في هذا الاتجاه أن وفرت الكتب المدرسية لكل تلميذ بالمجان من بداية المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الثانوية ، وأصبح من حق كل تلميذ أن يحصل على هذه الكتب والكراسات اللازمة فور بدء الدراسة فلا يحس التلميذ من البيئات الفقيرة بأى فارق بينه وبين التلميذ الفنى في هذه الناحية ، وبلغ عدد الكتب التى طبعتها الوزارة ووزعتها على تلاميذ المدارس فى العام ١٩٦٤/٦٣ خمسة ملايين من الكتب .

أما المكتبات فقد نهضت نهضة كبرى فى عهد الثورة المبارك ، فأنشأت القاعات الفسيحة للمكتبات بعد أن كانت فى العهد القديم مخازن تكدس فيها الكتب ثم زودت بالآلات النموذجى فى كثير من المدارس ، وقامت الوزارة بتعيين أمناء متفرغين للمكتبات وأنشأت مكتبات الفصول فى الصفين الخامس والسادس الابتدائى . وفتحت هذه المكتبات لخدمة البيئة أيضا .

وبين الجدول رقم (٤) التطور في الاستعدادات المكتيبة :

السنة الدراسية	جملة المدارس	بها قاعة مكتيبة	ليس بها قاعة	بها أمين مكتبة	بها أكثر من فصل وليس بها مكتبة	بها أنثى تؤدجى
٥٩/٥٨	العدد ٥٥٨	٧٧٣	٨٥	١٩١	٩٣	٣١١
	النسبة —	٪٩٠,١	٪٩,٩	٪٢٢,٣	٪١٠,٨	٪٣٦,١
٦٠/٥٩	العدد ٨٨٤	٣٧٧	٤٧	٢٣٠	٦٥	٥٦٦
	النسبة —	٪٩٤,٧	٪٥,٣	٪٢٦	٪٧,٤	٪٦٤
٦٣/٦٢	العدد ٩٦٦	٩٥٧	٩	٦٢٦	٣٤٠	٧٤٤
	النسبة —	٪٩٩,١	٪,٩	٪٦٤,٨	٪٣٥,٢	٪٧٧

جدول رقم (٤)

٣ - الوقت واستغلاله :

الوقت في حد ذاته إمكانية هامة أساسية في جميع الأغراض الاجتماعية وفي الوقاية من سوء التكيف بالذات ، فإذا أقفلت المدرسة أبوابها ، وأوقفت نشاطها بعد نهاية اليوم المدرسي ، وفي العطلات المختلفة ، فكانها بذلك تهمل ثروة لا يستهان بها من الوقت كان يمكن أن تحصل من استخدامها على قواعد اجتماعية قد تفوق في أهميتها ما تحصل عليه من الوقت المخصص لليوم المدرسي الجديد .

ولهذا عمدت المدرسة الحديثة في عصر الثورة الى انشاء مراكز الخدمة الاجتماعية والنوادي المدرسية التي تفتح ابوابها باستمرار لتلقى الطلاب والطالبات في ايام العطلات الأسبوعية والموسمية ، وخصصت لذلك المشرفين الاجتماعيين .

ولم تكن هذه النوادي ومراكز الخدمة الاجتماعية موجودة قبل عهد الثورة ، وانما بدأ في انشائها في عام ١٩٥٩/١٩٦٠ . (٢٣) .

الفصل الثالث

بعض التدابير التربوية للوقاية من سوء التكيف الاجتماعي خارج المدرسة
في الجمهورية العربية المتحدة

سيتضمن الفصل الحالي بعض الموضوعات ... هي :

- رعاية الشباب واتجاهاتها وأهدافها .
- الهيئات العاملة في ميدان رعاية الشباب .
- أمثلة من التدابير التربوية الوقائية .

أولا — رعاية الشباب واتجاهاتها وأهدافها :

ان المجتمعات .. كل المجتمعات .. تهدف الى الوصول بشبابها الى مثل اعلى من المستويات الاجتماعية والثقافية والتعليمية والرياضية والصحية والاقتصادية ، ويصل كل مجتمع نام او متقدم ، عادة ، الى مدى معين من هذه المستويات . الا أن المثل العليا لهذه المستويات فضلا عن اساليب الوصول الى تحقيقها .. تختلف من مجتمع لآخر .. ، وبالتالي تتحدد ، في ضوء هذه المثل وهذه الاساليب ، نوع التنشئة الاجتماعية التي تهدف الى تكوين أو إعادة تكوين أعضاء الشباب ليصبحوا مواطنين صالحين في المجتمع الذي يعدون له ...

فالمجتمع الشيوعي ، مثلا له مثله الأعلى وأساليبه للنهوض بشبابه ، وكذلك المجتمع الفاشي أو غيره من المجتمعات .. ومجتمعنا الاشتراكي المصري العربي له ، أيضا ، مثله الأعلى وأساليبه في النهوض بمستويات

رعاية الشباب .. ، حدها واقع ظروفنا الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية . وقد أصبحت لهذه الرعاية ، في مجتمعنا المصرى العربى ، اتجاهات خاصة بها أهمها ما يلى :

(أ) أن رعاية الشباب فى المجتمع الاشتراكى المصرى العربى لابد وأن تكون متكاملة . بمعنى أن لا توجه الرعاية الى ناحية نشاطية معينة ، وإنما تتسع مجالاتها فتشمل النواحي الثقافية والاجتماعية والرياضية والفنية والقومية والصحية والاقتصادية والتعليمية ..

(ب) أن رعاية الشباب فى المجتمع الاشتراكى المصرى العربى لابد وأن تتصف بالشمول . بمعنى أن لا تقتصر الرعاية على فئة من الشباب دون غيرها ..

(ج) أن رعاية الشباب فى المجتمع الاشتراكى المصرى العربى لابد وأن تتسم بالتوجيه العلمى السليم ..

(د) أن رعاية الشباب فى المجتمع الاشتراكى المصرى العربى لابد وأن تبدأ بالخدمات الوقائية والانشائية .. ثم تلحقها الخدمات العلاجية ..

(هـ) أن رعاية الشباب فى المجتمع الاشتراكى المصرى العربى لابد وأن تعتمد أساسا على التخطيط والمتابعة ..

(و) أن رعاية الشباب فى المجتمع الاشتراكى المصرى العربى لابد وأن تنجه نحو اكساب الشباب المهارات الذاتية والاجتماعية .

(ز) أن رعاية الشباب فى المجتمع الاشتراكى المصرى العربى تعمل فى اطار قيم مستوحاة من الاديان السماوية ..

(ح) أن رعاية الشباب فى المجتمع الاشتراكى المصرى العربى تعتمد على الجهود الحكومية والأهلية ..

تلك هى أهم اتجاهات رعاية الشباب فى مجتمعنا ، أما أساليب تحقيقها فقد أبرزها ميثاق العمل الوطنى فى اطار علاقات انسانية فريدة من نوعها ، تؤكد كرامة الانسان ، وحرية كسب له كيان ، كمضو فى جماعات لها نظمها ، كمضو فى مجتمع له ايدولوجية معينة ..

وأهم الأساليب التي تحقق رعاية الشباب في مجتمعنا الاشتراكي العربي ما يلي :

- (ا) تأكيد أهمية القيادة الجماعية في رعاية الشباب .
- (ب) تأكيد أهمية النقد الذاتي في الخدمات وأوجه النشاط والعمل .
- (ج) تأكيد أهمية الانتاج في رعاية الشباب .
- (د) تأكيد أهمية التعاون كأداة أساسية لتكثيف الشباب والتفاعل في المجتمع ... (٢٤) .

ولعل ما تهدف اليه اتجاهات رعاية الشباب ، في مجتمعنا ، وما تهدف اليه اساليب تحقيقها هو اعداد مواطنين ذوي مبادئ وأخلاق عالية . يقدرون أهمية تحقيق المصلحة العامة والتفاني في خدمتها . . مواطنون لا يقتصر همهم على الاستفادة الشخصية . . بل هم يشعرون أن في أداء الواجب الاجتماعي . . وفي أداء المصلحة العامة شرف وراحة . . ولذة . . دون اسراف أو اهدار بمصلحة سواهم من المواطنين . . أي اعداد مواطنين قادرين على التكيف الاجتماعي ازاء المواقف الاجتماعية التي يواجهونها حيثما كانوا . . قادرين على التفاعل الإيجابي في سبيل النهوض العام . . والمصلحة العامة . . والخدمة العامة . . وهم اذ يفعلون ذلك يفعلونه لاعتقائهم رغبة من الأحكام والقوانين والتعليمات ، بل على أساس من الدوافع الذاتية . . والانطلاق الحماسي لكل علاقة تعاونية . . متكاتفين لأداء العمل المشترك بروح معنوية عالية (٢٥) .

ثانيا - الهيئات العاملة في ميدان رعاية الشباب :

لم تلق خدمات رعاية الشباب في القطاعين الأهلي والحكومي اهتماما كافيا من الحكومات في عهود ما قبل الثورة . . ، وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية تشرف اشرفا فنيا على الهيئات العاملة في ميدان رعاية الشباب ، في القطاع الأهلي . وهي هيئات كانت تعمل ، عادة ، في خارج نطاق المدرسة . وكان لوزارة التربية والتعليم (وزارة المعارف العمومية في ذلك الحين) تعنى ، في بعض الأحيان ، بألوان باهتة من خدمات رعاية الشباب . وكانت هذه مقصورة ، عادة ، على بعض الفئات في داخل المدرسة . . ومهما يكن من الأمر فقد كان العمل في ميدان رعاية الشباب ، على وجه العموم ، عملا يشوبه التخلف الواضح . . فمؤسسات الرعاية قليلة . . ومستوى خدماتها قاصر . . والفنيون الذين يعملون فيها غير

كافين .. وأما الملاعب والمنشآت الضرورية فقد كانت ناقصة . وكان التنسيق بين هذه المؤسسات ضعيفا .. والإشراف الفنى عليها لا يسير على الوجه المأمود .. ويتوج كل ذلك قصور التشريعات ، المتعلقة بتنظيم شئون هذه المؤسسات ، التى كانت موجودة فى ذلك الحين ..

وقد أولت الثورة ، منذ قيامها ، موضوع رعاية الشباب ما يستحقه من أهمية وعناية .. فعملت ، فى إطار اصلاحاتها لمختلف الانظمة الاجتماعية ، على معالجة الأوضاع المتخلفة القائمة فى ميدان رعاية الشباب ، والنهوض بها ، الى المستوى اللائق على هدى بعض الخطوط الرئيسية : منها ، كما سبق ان أوضحنا ، تحديد أهداف حركة رعاية الشباب ومبادئها .. ووضع خطة قوية عامة لتنظيم مؤسسات رعاية الشباب ، والتوسع فى خدماتها ، وتدعيمها ماليا وفنيا . ومنها ، أيضا ، الاعتماد على الجهود الأهلية أساسا وتشجيعها وتوجيهها ، فضلا عن تنسيق الجهود فى الميدان ، واستصدار التشريعات اللازمة ، وتنظيم التوجيه والإشراف الفنى بما يكفل سير العمل سيرا سليما ..

وقد توج هذه الجهود انشاء « مجلس أعلى لرعاية الشباب والتربية الرياضية » ، الذى أصبح بموجب قانون رقم ١٩٧/١٩٥٦ هيئة مستقلة تؤدي دورا كبيرا فى مجال رعاية الشباب عن طريق التنظيم والتخطيط والتدعيم لكل الخدمات التى تقدم لشباب الجمهورية ، فضلا عن التنسيق بين كل المؤسسات المعنية بخدمة الشباب .. وقد بلغت الوان الرعاية ، فى ميدان الشباب ، فى المجتمع المصرى العربى المعاصر ، منتهاها .. وذلك بانشاء وزارة دولة ، خصيصا ، لرعاية الشباب ، فى عام ١٩٦٢ . وقد تطورت هذه الوزارة ، فى عام ١٩٦٤ ، وأصبحت « وزارة رعاية الشباب » .. وقد انشئت هذه الوزارة من أجل صيانة وتوجيه وتنمية وتدعيم كل طاقات الشباب حتى لا تضيع أو تنحرف .. وحتى يمكن لهذه الطاقات « طاقات الشعب » ان تكون قوة دافعة للمجتمع نحو تحقيق كل غايات نضاله فى المرحلة التاريخية الحالية ..

وإذا قارنا بين ميزانية رعاية الشباب نجد انها كانت فى عام ١٩٥٣/١٩٥٢ تبلغ ٦٥٣٠٠ جنيه ، وأصبحت فى عام ١٩٦٤/١٩٦٣ تبلغ ٢٠٠.٠٠٠ر.٣٨٠ جنيه ، أى ان الميزانية قد تضاعفت نحو ٤٠ مرة منذ قيام الثورة حتى الآن (٢٦) .

ثالثا - أمثلة من التدابير التربوية الوقائية :

ان المؤسسات والمنظمات المعنية بخدمة الشباب خارج المدرسة ، في مجتمعنا ، أنواع .. وهي تتضمن اللجنة الاولومبية والكشافة والمرشدات وبيوت الشباب والمعسكرات والرحلات والاندية الرياضية والوحدات الرياضية ..

ولعل المؤسسات الأخيرة ، اى الاندية الرياضية والوحدات الرياضية ، تعتبر مثالا واضحا للمؤسسات والمنظمات التى تخدم ، في معظم الاحيان ، اعضاء القاعدة الشعبية فى المجتمع .. وهى خدمة تحقق ، بالضرورة ، هدفا من الاهداف السامية التى يسعى مجتمعنا الاشتراكى الى تحقيقها ..

وستنصر الحديث ، هنا ، على الوحدات الرياضية .. وذلك لاهميتها الاجتماعية .. وتتكون هذه الوحدات من الاندية الريفية والساحات الشعبية ومراكز رعاية الشباب . وتعتبر هذه المؤسسات مراكز الاشعاع فى البيئة ، ريفية كانت أو حضرية .. وهى تؤدي خدمات فنية وتروبية ورياضية واجتماعية .. وبها ، ايضا ، مكاتب شعبية .

وقد بلغ عدد الاندية الريفية ، فى الوقت الحاضر ، ٤٣١ ناديا موزعة على جميع المناطق الريفية فى الجمهورية .. ونظرا للمسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتق هذه الاندية ، ونظرا لنجاح الوجود منها ، فقد اقترح فى الخطة الخمسية من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧٠ ، انشاء ٥٠٠ نادى ريفى جديدة (٢٧) .

اما الساحات الشعبية ، وكلها يقع فى الرقعة الحضرية ، فقد بلغ عددها ٤٢ ساحة .. وقد روى فى الخطة الخمسية من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧٠ ، ان يبدأ فى تعميم الساحات الشعبية فى الحضر بحيث يخص كل ٣٠٠٠ نسمة ساحة شعبية واحدة . وعليه وجد ان الجمهورية فى حاجة الى ٤٠٠ ساحة شعبية ، وذلك مع مراعاة الزيادة المتوقعة فى عدد سكان الرقعة الحضرية .. وقد اقترح فى الخطة الخمسية أن يزيد عدد الساحات الشعبية الى ١٥٠ ساحة (٢٨) .

وقد بلغ عدد مراكز رعاية الشباب ، وهي مراكز ريفية حضرية ، ٢٨ مركزاً . ولعل أهم الأهداف التي تعمل الدولة على تحقيقها هو العمل على تعميم هذه المراكز في جميع أنحاء البلاد ، إذ لا تزال أغلب المناطق ، ريفية كانت أو حضرية ، محرومة من خدمات هذه المراكز (٢٩) .

ويلاحظ أن الوحدات الرياضية تعمل ، جنباً إلى جنب . مع المؤسسات الأخرى التي تخدم ، عادة أعضاء القاعدة الشعبية . وخصوصاً في الحضر ، وأهمها الأندية الرياضية التي بلغ عددها في عام ١٩٦٣ ، ١١١٥ نادياً (٣٠) .

١ - الأندية الريفية :

ويعتبر النادي الريفي مؤسسة تربية تمارس فيها الرياضة والوسائل التربوية والصناعات الزراعية والمهن اليدوية بقصد استثمار وقت فراغ الشباب الريفي من الجنسين ، وهم يمثلون الأغلبية العظمى من شباب المجتمع المصري العربي ، استثماراً يؤهلهم لأن يكونوا أعضاء نافعين في المجتمع ...

ويقوم النادي الريفي على بعض الأسس .. منها :

(أ) إشراك الأهالي في الإدارة ، وذلك لضمان اكتساب الخبرة فضلاً عن ضمان عنصر التوجيه إلى الحاجات التي يحس بها سكان القرية ، وإتاحة الفرص لهم للتعبير عن آرائهم تعبيراً حراً بانتخاب ممثلين عنهم ..

(ب) إسهام الأهالي في خدمة أنفسهم مادياً وذلك بدفع الاشتراكات والتبرعات ، وإديبا ، وذلك باشتراكهم الفعلى في أداء المسؤوليات ..

(ج) تدريب أعضاء الشعب على الاشتراك ، عن طريق الخبرات التي يكتسبونها ، في الأعمال الوطنية الكبرى .. كالانتخابات .. والتعبئة العامة ..

وبلاحظ أن برامج الأندية الريفية مستمدة ، عادة ، من البيئة ، مع استخدام المواد الخام ، البشرية منها والمادية ، المتوافرة في هذه البيئة تحت إشراف المتخصصين .. وتتضمن هذه البرامج أوجه نشاط عديدة .. أهمها النشاط الاقتصادي والرياضي والترويحي والثقافي .. فضلاً عن إقامة الحفلات وتنظيم الرحلات والمعسكرات .. (٣١) .

٢ - الساحات الشعبية :

وتعمل الساحات الشعبية في الرقعة الحضرية من المجتمع . وهي تهدف الى نشر التربية الرياضية وتهيئة فرص استغلال وقت فراغ الشباب من الجنسين ، وذلك بتنظيم المسابقات الرياضية وافامة المهرجانات والمسكرات وتنمية الهوايات ، بالإضافة الى كونها ميدان خصب لتنفيذ برامج التوعية الاشتراكية والقومية . . . ، اى ان هذه المؤسسات تعتبر . في الواقع ، أداة تكمل ما تقوم به المدرسة والأسرة من عمليات التنشئة الاجتماعية للعضو حتى لا يتعرض للانحراف بصورة المختلفة . . . ، وذلك بشغل أوقات فراغه بأنواع من النشاط الحر الموجه وتقديم الخدمات له ، ولأهل الحي ، وعن طريق نشر الوعي الاجتماعي للشعب وتنميته . .

وقد روعي أن يكون الحد الأدنى للأعضاء في الساحة الشعبية ٣٠٠ عضو والحد الأقصى ٧٠٠ عضو . . ويشترط في الأعضاء أن يكون العضو من سكان الحي الذي تخدمه الساحة ، وأن يكون سنه ما بين سبع سنوات وخمس وعشرين سنة . . وأن يدفع اشتراكا رمزيا شهريا . . ويجوز اغفاء العضو من دفع الاشتراك اذا كانت هناك أسباب تدعو لذلك . . .

وتتضمن برامج الساحة الشعبية برامج اجتماعية ورياضية وثقافية فضلا عن برامج الرعاية الصحية . . (٣٢) .

٣ - مراكز رعاية الشباب :

تعتبر مراكز رعاية الشباب ميدانا من ميادين التربية الحديثة للشباب ، وهي نموذج من التدابير التربوية الوقائية التي أنشئت في عهد الثورة ، ففى المركز يتاح للشباب فرصة التمتع بكافة نواحي النشاط الجسمي والذهني والوجداني في صور منتظمة ، وبطريقة تلقائية ، وتحت توجيه وإشراف فنى متخصص .

وفى المركز يلتقى الشباب بقرنائه من الشباب في نشاط مشترك وفى حدود جماعة منظمة ، فيتعلم لأخذ والعطاء ، والقدرة على معاملة الآخرين ، واحترام المواعيد ، وتحمل المسؤوليات . . .

وفى المركز يكتشف الشباب قدراته ومهاراته ، ويكتسب قدرات ومهارات جديدة ، ويجد معاونة الرواد والمدربين على تنمية هذه المهارات والقدرات . .

ويقضى الشباب وقته في عمل مثمر ، وبطريقة ايجابية بناءة تنمو معها شخصيته ، ويكتسب العديد من الاتجاهات السلوكية الصالحة ، تنعكس كلها على تصرفاته وحياته خارج المركز في منزله وفي مدرسته وفي مصنعته وفي مزرعته ...

اى ان مراكز رعاية الشباب هي ميدان متكامل للشباب يأتيه الشاب طائعا مختارا ، ويزاول نشاطه الفائى ، وهو في اثناء مزاولته هذا النشاط وفي اثناء حياته داخل المركز يمر بسلسلة من التجارب والخبرات تساعده على النمو نموا متكاملا في جوانبه الثلاثة : العقل والروح والبدن ..

ونشاط المركز هو قلبه النابض ، ويعتمد هذا النشاط على بعض البرامج ... وهى برامج متنوعة .. ، وتعتمد هذه البرامج ، في كل مركز ، على بعض الامكانيات .. منها التسهيلات المتوفرة مثل الادوات والملاعب والمبانى والميزانية ، وعددالرواد والمشرفين والاختصاصيين ونوعهم ، فضلا عن نوع الاعضاء الذين تخدمهم هذه البرامج .. ومهما يكن من الامر فبرامج النشاط توضع في ضوء الدراسة العلمية للاعضاء ولظروفهم .. وتهدف هذه الدراسة الى نموهم وتطورهم نحو اربعة اتجاهات .. ، هي الاتجاه البدنى والاتجاه العقلى والاتجاه النفسى والاتجاه الاجتماعى.. مستهدية في ذلك بظروف مراحل النمو الانسانية .. وبلا حظ ان النمو بالضرورة ، عملية مستمرة ، وان مراحل النمو الانسانية متداخلة ودينامية ..

وتتضمن البرامج في مراكز رعاية الشباب ، عادة ، النشاط الرياضى والثقافى ، ونشاط الموسيقى والتمثيل .. وغيرها .. ، مع الاخذ في الاعتبار ان البرنامج الناجح هو الذى يشمل الوانا مختلفة من النشاط وأن يراعى فيه ما يلى :

- اعطاء فرصة متكافئة لجميع الاعضاء .
- الاستمرار طوال العام .
- محاولة اشباع جميع الميول والرغبات ..
- خدمة كلا الجنسين .
- حث الاسر على الاشتراك في اوجه النشاط المختلفة .
- الاستخدام الكامل لجميع الامكانيات والتسهيلات .
- تشجيع تكوين جماعات الصداقة . (٣٣) .

المراجع والتعليقات

—Youth Institute. "School and Social Maladjustment of (١) youth", Report on a Meeting of Experts 2—5 January, 1960, P.P. 1—2.

—Ibid, P.P. 3—4. (٢)

—Henry P. Fairclough, "Dictionary of Sociology and Related (٣) Sciences," Little, Adams & Co. Ames, Iowa, 1955, P. 276.

—"School and Social Maladjustment of Youth" P. 2.

(٤) نسجل هنا ، ونؤكد ذلك ، ما بذله الرواد الأوائل المغفور لهم الاستاذ اسماعيل القباني ، ويعقوب فام ، وسلامة موسى ، من جهود رائعة في ميدان التربية . . سواء كان ذلك في داخل المدرسة أو في خارجها . .

(٥) لا يدعى أعضاء وحدة بحوث الجريمة والأحداث الذين اشتركوا في الدراسة الحالية انهم قاموا بمسح شامل لكل ما أجرى من البحوث ومن الدراسات المتصلة بموضوع الدراسة الحالية على مستوى الجمهورية . . . ولكنهم تناولوا بالدراسة ، في حدود الوقت المقرر لأعداد هذا التقرير ، البحوث والدراسات التي أمكنهم الاطلاع عليها . والتي رأوا انها يمكن أن تفيد في كتابة هذا التقرير . . .

(٦) قارن الباحث بين مستويات الحكم الأخلاقي لدى التلاميذ المصريين من واقع النتائج التي أنتهى إليها من دراسته وبين نتائج بعض الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع بسويسرا ، حيث كانت لديه فرصة زيارتها وتطبيق اختباراته على بعض تلاميذ المدارس السويسريين الذين في نفس المرحلة من التعليم .

(٧) محمد خيرى حربى : « الحكم الأخلاقي عند الاطفال بين السادسة والثانية عشرة » ، رسالة ماجستير ، أشرف عبد العزيز القوصى ، عام ١٩٤٨ .

(٨) حسين رشدى التاوى : « المثابة وأثرها على النجاح في المدرسة في مرحلة التعليم الثانوى » ، رسالة ماجستير ، أشرف أحمد زكى صالح ، عام ١٩٥٩ .

(٩) كمال حبيب انطونيوس : « النشاط المدرسي كوسيلة لخدمة المناهج » ، رسالة ماجستير ، اشراف أبو الفتوح رضوان ، عام ١٩٥٩ .

(١٠) محمد حامد الأفندى : « موضوعات القراءة التي يميل اليها الطلاب في المرحلة الثانوية » ، رسالة ماجستير ، اشراف محمد قبرى لطفى ، عام ١٩٥٥ .

(١١) عثمان لبيب فراج : « دراسة مقارنة لمشكلات التكيف عند تلاميذ المدارس الثانوية في كل من اقليم مصر وأمريكا » رسالة دكتوراه قدمت الى جامعة انديانا في يونيو ١٩٦٠ . انظر فؤاد عبد اللطيف حمودة في « أضواء على البحوث التربوية » ١٩٦١ ، صفحتا ٧٧ - ٧٨ .

(١٢) الادارة العامة لرعاية الشباب : « دراسة لبعض مشكلات الطلاب في المدارس الثانوية » ، ١٩٦٢ ، صفحات ١٢ - ١٦ .

(١٣) انظر بحوث الادارة العامة لرعاية الشباب : (المنطقة الوسطى) عام ١٩٥٧/١٩٥٨ .

(١٤) انظر بحوث الادارة العامة لرعاية الشباب (المنطقة الوسطى) عام ١٩٦١ .

(١٥) بثينة تادرس عبد المسيح : « اثر الجو المدرسي في انحراف بعض طلبة المدارس الثانوية » رسالة البكالوريوس في الخدمة الاجتماعية ، اشراف أحمد كمال أحمد ، عام ١٩٥٧ .

(١٦) هدى هانم محمد كمال الدين : « المشكلات الاسرية وأثرها على التكيف الدراسي لطالبات وطلبة المدارس الثانوية » ، رسالة بكالوريوس في الخدمة الاجتماعية ، اشراف مصطفى المسلماني ، عام ١٩٦٣ .

(١٧) فتح الباب عبد الحليم : « التدابير غير المباشرة للوقاية من سوء التكيف » ، مقال غير منشور ، عام ١٩٦٤ .

(١٨) ادخل نظام الخدمة الاجتماعية المدرسية ، اول ما ادخل ، في عام ١٩٤٩ .. وبدأ متعثرا .. واستمر كذلك .. حتى قيام ثورة ١٩٥٢ عندما اتسع نطاقه وتيسرت له الامكانيات ، البشرية الفنية وغيرها ، واصبح قادرا في الوقت الحاضر على اداء مهمته الثورية ...

(١٩) أحمد كمال أحمد : « الخدمة الاجتماعية المدرسية » ، انظر رسالة مكاتب الخدمة ، ادارة رعاية الشباب بنين ، ١٩٥٩ ، صفحات ٣ - ١١ .

(٢٠) عدلى سليمان : « تطور اتجاهات التربية الاجتماعية بالمدرسة في ضوء الاشتراكية العربية » ، انظر الكتاب السنوى للتربية الاجتماعية ، ١٩٦٣ ، صفحات ٥٤ - ٥٩ .

(٢١) محمد عبد الهادى بيومى ومحمد نبيه فوده : « دور مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية في المجتمع » ، انظر الكتاب السنوى للتربية الاجتماعية ، ١٩٦٣ ، صفحات ١٥١ - ١٥٤ .

(٢٢) محمد خليفة بركات : « عيادات العلاج النفسى » ، مكتبة مصر ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٩ ، صفحة ٣ ، وصفا ٢٦ .

(٢٣) التدابير غير المباشرة للوقاية من سوء التكيف .

(٢٤) محمد جلال قريظم : « رعاية الشباب في المجتمع الاشتراكي العربى » ، انظر الكتاب السنوى للتربية الاجتماعية ، ١٩٦٣ ، صفحات ١٢ - ١٧ .

(٢٥) انظر تقرير عن اعمال المجلس الاعلى لرعاية الشباب ، ١٩٦٢ ، صفحة هـ .

(٢٦) وزارة الدولة للشباب : « دليل الهيئات العاملة في ميدان رعاية الشباب » ، ١٩٦٣ ، صفحة ٦٣ .

(٢٧) المرجع السابق : صفحة ٥١ .

انظر ايضا :

وكالة الوزارة لرعاية الشباب : « مشروع ميزانية الخططة الخمسية ١٩٦٥/١٩٧٠ » ، صفحة ١١ .

(٢٨) دليل الهيئات العاملة في ميدان رعاية الشباب ، صفحة ٦١ .
انظر ايضا :

مشروع ميزانية الخططة الخمسية ١٩٦٥/١٩٧٠ ، صفحة ٧ .

(٢٩) دليل الهيئات العامة : صفحة ٦٢

انظر أيضا :

مشروع ميزانية الخطة الخمسية ١٩٦٥/١٩٧٠ ، صفحة ٦ .

(٣٠) دليل الهيئات العاملة : صفحة ٦٤ .

(٣١) الاتحاد العام للاندية الريفية : « تقرير مجلس ادارة الاتحاد العام للاندية الريفية الادارى والمالى العام ، عام ١٩٦٢ » الفصل الثالث .

(٣٢) مشروع ميزانية الخطة الخمسية ١٩٦٥/١٩٧٠ : صفحة ٧ .

(٣٣) المجلس الأعلى لرعاية الشباب : « دليل مراكز الشباب » ١٩٦٣ ،
انظر المقدمة والجزء الثانى .

- (c) It must be directed scientifically.
- (d) It must begin with constructive measures, preventive measures and then with treatment measures.
- (e) It must be planned and followed up.
- (f) It must equip youth with personal and social skills.
- (g) It must work within the framework of religion.
- (h) It depends upon governmental as well as national efforts

These are the main trends of youth welfare as practised in U.A.R. today. The national Charter has defined the methods of its realization within the frame of human dignity and freedom. Some of these methods are :

- (a) Group leadership.
- (b) Self-criticism.
- (c) Production.
- (d) Co-operation.

The aims and methods of youth welfare work in harmony to bring up citizens of high morale, who are able to adjust socially and to react positively.

SAIED EWIES

undisputed fact today that the school is not just a building in which pupils learn. In addition to this the Egyptian school is now an institution where a pupil can develop his psychological as well as social constituents so that he can face life better armed.

The first aim of the educational processes inside school is perhaps to continue the process of socialization of the pupil which began at home. This process is, in essence, remoulding the individual pupil so that he can appreciate social life, accept it and understand it in a broad-minded-way. Socialization means, first and above all, raising the individuals to be good citizens and to play the social roles the society expects from them.

If we look at the Egyptian School from this point of view, we shall find that it lacked a great deal under the pre-revolution regime. Although there were, then, many who conceived the importance of integrating the schooling and the educational roles of the school.

3.—The present study has acknowledged the facts that each society aims at bringing up its youth according to certain social, cultural and economic ideals. Developed societies usually have attained these ideals to a certain extent. These ideals and even the methods of their attainment usually differ from one society to the other. The process of socialization in every society is determined by these ideals and methods.

Our Socialistic Arab Society has also its ideals and methods in bringing up its youth. They are determined by our actual social, economic and historical conditions. The work in the field of youth welfare is based upon some principles. Among which are the following :

- (a) Youth welfare in the Egyptian Socialistic Society must be universal, *i.e.* it must be directed towards all fields of activity : cultural, social, physical, educational and national.
- (b) It must include youth of any stratum without exception.

are socially, maladjusted, they are not, necessarily, considered as problematic individuals.

In any case, the present study in dealing with the role of school and educational processes outside school in preventing youth and juvenile delinquents from social maladjustment — is not a new one in this field or it is an extension of a previous study on the same subject which "the National Centre for Social and Criminological Research" conducted. It is rather a review of the most important educational processes, direct and indirect, that have been going on inside and outside the school, aiming at the prevention of youth and juvenile delinquents from social maladjustment all over the U.A.R. Society at the present time.

The study comprises the following topics :

- I.—Some researches on social maladjustment in the U.A.R.
- II.—Some School measures for preventing youth and juveniles from maladjustment in the U.A.R.
- III.—Some educational measures outside school for preventing youth and juveniles from maladjustment in the U.A.R.

1.—It has been found that researches and studies which dealt with the problems of social maladjustment in the U.A.R. are few if not scarce. This scarcity is a result of certain ideas that captured the minds for a long time *i.e.* that Egypt is a rural country and there is no place in it for problems of this sort since it has the characteristics of rural communities such as isolation, clinging to the land and ego-centrism. Another probable factor for this scarcity was that the interest in education was not so great in the pre-revolution Egypt. The old regime aimed at isolating the people so that they might not be able to understand and thus they might not ask for change.

2.—On the other hand we find that contemporary Egyptian Society cares very much for its youth and takes every possible measure to advocate its welfare. It is an

The Role of School and Educational Processes outside school in preventing youth and juvenile delinquents from social Maladjustment.

The problem of social maladjustment is now one of the complex social phenomena. It is a general problem in most societies especially the industrial ones. It is specifically the problem which confronts parents and educators.

In this study, we began by defining the concept of social maladjustment, and it was not an easy task. Thus we thought that if we defined social adjustment we might be nearer to the point. By this concept we meant the processes that "enable the individual to integrate socially, help him to attain healthy development individually and socially — and create in him constructive social attitudes and sense of social responsibility which enable him to accept and practise at a certain age".

To the writer of this study, social maladjustment expresses itself in many aspects, from committing trifle thefts — by individuals or gangs — to committing serious crimes. It is seen in school where children violate school rules or disregard them. We must notice, however, that not all these children become, necessarily, delinquents or socially maladjusted later, because we must differentiate, here, between adjustment and the ability to adjust.

It is noteworthy that the concepts of social adjustment, diffiency of social adjustment and social maladjustment are nowadays, in common use in Biology, Education, Psychology, Social Psycholgy and Sociology. These concepts are among the vaguest and most ambiguous concepts that have been in use ever since Herbert Spencer who said : "Life is the adjustment of internal relations to external relations" to Dale Carnegie who said : "Success means adjustment to others". At the same time it must be noticed that each creative work must have a great deal of contradicting what is normal. We may say that while artists

يصدر قريباً :

العدد الثالث من :

« المجلة الاجتماعية القومية »

حافلاً بالبحوث والدراسات منها :

١ - العلاقة بين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للوالدين وبين طموحهم فيما يخص بمستقبل أطفالهم .
الدكتور عماد الدين اسماعيل

٢ - التنمية الاقتصادية والتفجير الاجتماعي في افريقيا ، مثال من السودان : مشروع الزاندي .
الدكتور احمد ابو زيد

٣ - دراسة كمية لاختبار بقع الحبر « الروشاح » على عينة من طالبات كلية المعلمات .
الدكتور عماد الدين سلطان

٤ - الرموز العربية لتقديرات الروشاح .
الدكتور سعد جلال

٥ - نتائج بحث التليفزيون العربى .
الأستاذة ناهد صالح
هذا بالإضافة الى الاخبار العلمية والمؤتمرات وعرض لحدث المؤلفات العلمية في ميادين العلوم الاجتماعية .

المخ الإلكتروني وتزوير الخطوط دكتور أحمد الشريف

خبير أول بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناية

مقدمة :

من الأبحاث التي أثارت كثيرا من الجدل في الأوساط العلمية أخيراً في مؤتمر البوليس الدولي سنة ١٩٦٤ موضوع استخدام المخ الإلكتروني في تصنيع خط اليد بل وتزويره وامكان التعرف عليه آلياً وقد يبدو الموضوع على هذه الصورة من البساطة يمكن الا أن العواقب بل البلبلة في الأفكار التي تنشأ لأصحاب الاجزات في هذا الميدان قد تنشأ أجواء مشحونة بالشك والتشكك في عملية المقارنات الخطية وذلك نتيجة الطرق البدائية التي تسيطر على المدرسة القديمة في فحص الخطوط والتعريف عليها والتي عمادها المقارنات الشكلية والملاحظات العشوائية والتي تبعد كل البعد عن ديناميكية الكتابة وشخصية الكاتب متجاهلة ان خط الشخص ان هو الا احد الظواهر الفسيولوجية ونحن نعرض في هذا المقال موجزا عن البحث وبهنا الناحية الخاصة بنظرية التصنيع لخط اليد والتحليل الخطية بغض النظر عن تكنولوجيا الجهاز - وما سبق تطبيقه على الخطوط اللاتينية يمكن تطبيقه بقليل من التعديلات على الخطوط العربية كما سيأتي الكلام في هذا الخصوص حيث ينحصر الخلاف بصورة أساسية في اتجاه سير الكتابة الى اليمين في الخطوط اللاتينية في حين يتجه الى اليسار في الخطوط العربية .

عرض وتحليل :

نشر موارى ايدن(١) عام ١٩٦٢ بحثه عن خط اليد والتعرف على الشخص ويتكلم في بحثه هذا عن الدافع الذي حذاه لمعالجة المشكلة اذ ان موضوع التعرف على شخص ما أصبح حالياً من الأهمية بمكان في حل كثير من المشكلات الا أن الطرق المستعملة في هذا الخصوص تبدو وكأنها لا تمت بصلة بعضها البعض ويرجع السبب الأساسي في عدم ترابط هذه الطرق الى اختلاف الدوافع التي تثير المشاكل التي تقع تحت هذا الباب وهذه الدوافع المختلفة يمكن تمييزها أو التعرف عليها كالآتي :

(1) Murray, Eden Professional group on information theory Volume It — 8, Number 2, February, 1962.

١ - محاولة انشاء او ابتكار طريقة افضل من استخدام الخبرة البشرية او في الحالات التى يتحتم على الخبير تقوية حواسه بالطرق الآلية .

٢ - استنباط ماكينة تؤدي نفس الأغراض الخاصة بعملية التعرف على الخطوط بصفة عامة وهو ما يقوم به الخبراء أيضا ولكن بصورة مبسطة من ناحية تركيب الماكينة نفسها وطريقة استعمالها .

٣ - شرح عملية التعرف على الخطوط بواسطة نظرية موفقة شاملة لا تعتمد على الرؤيا فقط ولكن على معرفة الحقائق البيولوجية الخاصة بالحالة .

والدافع الأول هو الأكثر تعميما وهذه الحالة أشبه بالتعرف على علامة في وجود صوت ما حيث لا يهتم بكيفية مباشرة الأشخاص لتأدية العملية اذ ان الهدف هنا هو تقليل الحل التكنولوجى لا دراسة الاخلاق الشخصية - ومثل عمليات الكشف هذه تكون أكثر نجاحا عندما تعمل على علامات Signals ذات عناصر محددة واضحة اذ يمكن التعرف عليها في وجود الصوت وذلك بتعديلها ونقلها باحدى الوسائل على أن الطرق القاطعة بصفة عامة تتطلب بعض المعاملة الاحصائية على العينة - والمثال لذلك الجهاز الذى ابتكره (٢) B. Gold لحل الشفرة والمسمى كاشف الاشارات Signal detection وأن كانت تسميته الحقيقية يجب أن تكون كاشف النماذج Pattern recognition ويعمل بنفس القواعد - وفيه تتميز الرموز المختلفة وكذلك المسافات بين الرموز بطريقة محددة حيث تأخذ المتغيرات أشكالا من النقط والشروط .

ولقد درست هذه المتغيرات الزمنية لشخص راسل دراسة احصائية وايضا لجمهرة من الأشخاص واستطاع جولد Gold أن يحصل على معامل كثافة التوزيع لزمن الفصل بين النقط وزمن الفصل بين الشرط ومعاملات الارتباط التى تمت لتلك المقاييس العديدة .

وقد يتبادر للذهن أن مثل هذا الجهاز يعمل كجهاز مورش التايرىء للشفرة وانه لمن الصعوبة بمكان نفى هذا الاعتقاد الا انه لا يخلو من السحابات التى تشكك فيه أيضا . فمثلا اذا افترضنا ان شفرة مورش Morse Code جمعت عن طريق ماكينة التليتايبتر Teletypewriter

فان قارئ الماكينة لا يستطيع أن يتعرف على الانجليزية او الفرنسية او الالمانية او الهنجرية اذ انه من المشكوك فيه ان يستطيع شخص ما يتكلم الانجليزية مثلا التعرف على اللغات الأجنبية الأخرى على الرغم من أن الحروف واحدة اذا كان هذا الشخص يجهل هذه اللغات .

اما الباعث الخاص بالدافع التالي فانه يتعلق بنماذج التعلم وانه في التصميم الاصلى للماكينة لا يعتمد على التعليمات ولكنه ياتى نتيجة التعليم بالمران وهذه الحقيقة جعلت استعمال الماكينة في اضييق الحدود. في أبسط أنواع الرويا perception وعند استعمال مثل هذه المعدات للعمليات الأكثر تعقيدا بنجاح مثل التعرف على الحروف الكبيرة Block letters مثلا فان الحاجة أوحيت ادخال عمليات التنسيق قبل مرحلة التعلم وذلك لتقليل الخلافات في احجام الحروف وأوضاعها ولذلك فان شبكة التعلم تشتمل على مجموعة من البيانات الاحصائية على عدد قليل من الأشكال الثابتة Fixed patterns ولذلك فان معظم الجهود التى بذلت في أبحاث التعرف على الأشكال انما وجهت الى النواحي العملية او الى النظريات العامة للتعلم أو التراكيب المخية وفى حير أن التعرف على الخطوط له استعماله العملى فان الباحث للموضوع انما كان مدفوعا بالعوامل المذكورة سابقا ولما كانت العمليات الاحصائية هنا عديدة ومضنية لمزاوتها باليد فقد لجأ الباحث لاستعمال المنح الالكترونى Computer .

ولتحقيق عملية التعرف على أحد الأشكال مثلا تأخذ بروجرام التعرف على أحد الحروف حيث يطلب الى الشخص ان يكتب أحد الحروف التى تقدم للجهاز بصورة ملانمة .

ويتكون حاصل الجهاز من أحد الرموز التى تناظر فصيلة الحرف لم يستفسر من الشخص عما اذا كانت نتيجة الجهاز تتمشى مع الحرف الذى كتبه - وفى العادة فان الشخص القائم على الجهاز يستطيع ان يحدد مدى صحة التجربة بمطابقة نتيجة الجهاز مع كتابة الشخص الموضوع تحت التجربة - والقائم على الجهاز عليه ان يحدد أولا الرمز الذى كتبه الشخص ثم مدى صحة الجهاز فى التعرف على الرمز المذكور .

وعملية التعرف النهائية متروكة للشخص - اذ أن مجموعة الأشكال التى يحصل عليها من الجهاز لا تعتبر واضحة التحديد فمثلا أحد الأشخاص يكتب من اليمين الى اليسار ويكون ما يسمى بالصورة المعكوسة Mirror — images للحروف ففى هذه الحالة يعتبر حاصل هذه الأشكال الطريق الموصل الى التعرف عليها بالرغم من انها ذات خواص معينة

نتيجة انعكاس المرايا mirror inversion ونحن نعرف أن هناك بعض القواعد العامة البسيطة التى تحول هذه الأشكال الغريبة الى أشكال مقبولة . وإذا أردنا التعرف بطريقة فعالة فإنه ينحتم علينا تحديد مجاميع الأشكال المعمول بها تحديداً واضحاً — وفصيلاً الأشكال المقبولة هى ببساطة تلك المجموعة التى تكون القوانين التى تطبق على الأشكال الأولية للنظرية .

عملية تصنيع الخط الجارى:

والخطوة الأولية هى تشكيل — Formalize عملية الكتابة اليدوية ننشر هنا وصفا موجزا لهذه العملية اذ أنه يمكن تحديد مجموعة من أربعة رموز أساسية أولية كما هو فى الشكل (١) وكل رمز أولى عبارة عن نقطة مزدوجة Point pair بترتيب خاص بمعنى أنه يمكن عمل نقطتين فوق بعضهما أو إلى اليمين وكذلك هناك مفتاح خاص ليمس الخط المستقيم ما بين نقطتين وقد أدخل منهجان وذلك لضمان دوران كل من المماس من احد نهاية الجرة للنهاية الأخرى ١٨٠ درجة وكذلك على وتيرة واحدة بمعنى أن الخط الموصل لنقطتين لا يحتوى على نقطة انحراف ويمكن توليد مجموعة مكونة من رمزين بتدوير وانعكاس هذه الأوليات كما أنه يمكن الحصول على مجموعة من ٣٣ جرة بواسطة نقل كل رمز فوق أو اسفل والدافع هنا هو التفرقة مثلاً ما بين حرفي "E, V" وكذلك باتباع قاعدة روتينية لتمييز أى من نقطتي النهاية يمكن اعتبارها نقطة بداية الجرة ، وبهذا الجهاز يمكن اعتبار كل حرف من حروف اللغة مجموعة دقيقة من الجرات المتتابعة .

وفى الرسم (٢) اعتبرت الحروف رموزاً مختزلة كما اتفق على التسمية كلمة للكتابة الحقيقية على الورقة . على أن بعض القواعد أوجبتها الجرات المقابلة فاحدى هذه القواعد تختص بالجرات فى حرف واحد والاخرى فى حروف عديدة .

والرسم ٣ يبين هذه القواعد عند تطبيقها على كلمة "Globe" وهذه القواعد ملزمة وروتينية ولما كانت الحروف محددة بعدد معين من الرموز المتتابعة فإن قواعد التقابل Collation وهى التى تنظم كيفية وضع كل جزء بالنسبة لجارتها على الورقة والقاعدة الخاصة بالوصل وتختص ببعض الخواص الهندسية للخط الذى يصل جرة بأخرى وهذه الفصيلا لتمثيل أى كلمة معينة بتشمل جميع صور هذه الكلمة

على أن مثل هذا التعميم يعترضه بعض العقبات كما هي الحال بالنسبة للخط الراحى Palmer hand فإنه يتطلب معاملة مخصوصة بل وبعض الفروض كيفية الحصول على مقابلة لتمثيل خط معين وللحصول على أى من النتيجتين فإنه يتطلب فى هذه الحالة تمثيل كل قطعة تماثل كل جرة ووصلتها .

تكوين الخط الجارى Cursive

ان المحاولة الاولى لتكوين الخط تستعمل السير المنتظم داخل مستوى مربع ينطبق عليه نصوص النظرية السابقة . وهذه الطريقة يمكن ايضاحها اذا ما تبعنا الخطوات القليلة اللازمة لتكوين الجرة الاولى من كلمة Globe وهى نقل الخطاف للقاعدة هنا تحدد الاتجاه الاصلى للمماس الى أعلى وعلى ذلك فان أول خطوة للسير تكون الى النقطة التى تملو نقطة البداية مباشرة والقوانين كذلك تحدد أيضا دوران المفتاح فى اتجاه عكس عقرب الساعة . والنقط المقبولة هى التى تقع فى نصف المستوى الأيسر . وفى حالتنا هذه اكتفينا باعطاء جميع النقط الاحتمال صفر وذلك فيما عدا جميع النقط المؤشر عليها (x) فى الرسم (٤) وهذه النقط ميزت لأوزان تبعا لاحتمال توزيعى (ad hoc) وبعد الانتهاء من الخطوة الثانية (رسم ٥) فإنه يستمر فى العملية وكذلك يختلف المرشحون للنقط المقبلة وذلك للخطوة القادمة للسير - وتستمر الحركة حتى تاخذ احدى النقط مكانا آخر - واذا اعتبرنا هذا الشكل محددا لقاعدة الوقف فان عملية توليد الكلمة تستمر وذلك باتباع القواعد المميزة للجرة القادمة والتى فى هذه الحالة عملية نقل اركاد arch

وهناك عدة احتمالات توزيعية بقدر القواعد الضابطة المستعملة وتظهر الكتابة المتولدة كثيرا من الاختلافات والرسم رقم ٦ يبين الصفات النوعية والكلمات تعتبر واضحة وضوحا تاما الا أنه ينقصها الانسيابية فى أشبه بكتابة الأطفال فى سن ٩ ، ٨ سنوات أو كتابة ضحايا مرض Parkinson وهذه الخاصية ليست ناتجة من الجزئيات الشبكية أو لتوزيع معين ولكن لنفس طريقة Markow فان الخط المتكون ينقصه التماسك وشكل الجرة يجب تحريره على مبادنة أطول من الفاصل بين شبكة واحدة lattice وتفسير هذه الظاهرة تتمشى مع المشاهدة من أن الكتابة الماهرين يمكنهم عمل ستة جرات وصلاتها فى الثانية وهذه السرعة تعتبر سريعة جدا بالنسبة لعملية التحكم فى القلم مع

الافتراض ان حركة العضلات اساسا في الهواء فاذا ما حدد الاتجاه (الاصلى باستخدام القوة فان سن القلم يتحرك) لفترة (لتكن جرة واحدة) وذلك قبل ان تظهر الرموز الجديدة الضابطة في العمل .

ولقد وجد انه يمكن الحصول على بعض المعلومات الخاصة بهذه الطريقة وذلك باختبار ديناميكية الكتابة لمعامل ثلاث اتجاهات — الزمن هو المتغير الآخر . اذ امكن الحصول على عدة تسجيلات لحرفى X , Y وتغير امكانها كمعامل للزمن — الرسم رقم ٧

ولقد لاحظنا ان الزحزحة الراسية ايقاعية واضحة نوعيا في حين ان الزحزحة الافقية ليست زمنية Periodic في تمثيلها الاصلى . وعندما صحح المعامل لتوسط السرعة في اتجاه x فانه يشاهد على المنحنى علامات الايقاع وبهذا امكن اكتشاف ما اذا كان في الامكان وصف الجرات على انها اجزاء من الدالات .

الوصف التشرىحي للكتابة العملية :

كمحاولة اولية علينا ان نأخذ في الاعتبار ان سن القلم الكاتب يتحكم فيه زوج من العضلات تسيطر على الحركات الراسية وزوج آخر يسيطر على الحركات الافقية واخيرا زوج ثالث يتحكم في حركات القلم بالنسبة لعرض السطح المكتوب عليه من اليسار الى اليمين — فاذا افترضنا ان كل زوج من العضلات يكون اويولد تمريجا $a \sin u$ بالزمن فانه يمكن اعتبار هذه الصياغة كنظرية ذبذبية هارمونية Harmonic Oscillator حيث $Y = a \sin t X = \beta \cos t + Vt$ هما محورى الفراغ spatial ، t هي الزمن B ، cl ، V = ثابتة — فاذا ما قلت β بالنسبة الى cl فان متوالية من t 's تكون كما ان المسافة بين الحروف المتتالية تتوقف على قيمة V — فاذا كان β بالسالب فان المتتالية ستكون اشبه بمجموعة جرات حروف M واذا كانت B/A تقل عن القيمة الحرجة فانه يتكون شكلاغير المعروف في الخط الانجليزى المالوف. وهذا الشكل يتكون عادة في الكتابة السريعة عندما تلتبس حروف n 's مع u 's — على ان الصياغة السابق ذكرها لا تعطي الوسيلة لتغيير دوران مفتاح المفاس دون ادخال بعض التعديلات في المعامل او مشتقاته وهذه تنأتى من الحقيقة ان التمرجين two sinusoids لهما علامة ثابتة فاذا ما ضوعف تكرار احد الشقين بالنسبة للآخر فان النسبة سوف تتغير وبالاخص اذا ما كان حرف X مثلا يقف ٥٩.

وتكرار X ضوعف فانه يعد $\frac{1}{4}$ دورة أساسية فان حرف Y سوف يحازى $\log X$ حرف ٩٠. وبهذه الطريقة يمكن توليد الاتصالات التى تشتمل على تقطع الانحراف points of inflection

ولقد اختبرت الماكينة وكتبت كلمات مختلفة ويظهر الناتج ممثل كنقط فى قالب فى مواجهة الأمبوبة السالبة ، والرسم رقم ٩ يوضح الناتج ويمكن اعتباره مثلا لكتابة مزدوجة .

تزوير الخط الجارى

والسؤال هنا الى أى مدى من الصحة يمكن تقليد الخط الطبيعى ؟ واختبار ذلك كتبت بعض الكلمات على واجهة أمبوبة الأشعة السالبة للجهاز Computer's cathode-ray بريشة خفيفة وهذه التجربة استلزمت تمثيل الكلمة كميما على قالب $5/2 \times 5/5$ matrix لمسطح ٥ بوصة ثم عملت محاولة للأثمة هذه الحالة بتغيير مكونات المعادلة متخذين كل جرة واتصال فى الكلمة بالترتيب التى هى مكتوبة عليه . وهذه الطريقة استعملت فى حالة التوقيع الثابت الرسم رقم (٧) وكذلك بالرسم رقم ٨ للكتابة الأقل شدوذا فى الرسم رقم (٧) — عينة كتابة خط اليد لأسفل فى حين أن الكتابة بالماكينة فى الجزء الأعلى — وفى حالة الامضاءات فان المقابلة matching كانت تقريبية وذلك لأن الأصول لم تكتب مباشرة على السطح ولكن نقلت بالشف والكلمات المكتوبة فى الرسم رقم ١٠ ممثلة بتتابع النقط وهى أكبر حجما واتساعا فى المسافات — فالماكينة تولد كلمات من خطوط لنقط غزيرة . وكان الحكم بالعين المجردة وعلى الباحث أن يغير المعاملات المعينة (ذات الصلة) حتى الدرجة التى ترضيه والتى بعدها يجد انه ليس فى الامكان الوصول الى نتائج احسن حالا — وقد دلت الاختبارات على أنه يمكن القول فان الأشكال المكونة قريبة جدا من المكتوبة بخط اليد وبالرغم من جودة النتيجة فانه ليس من الضرورى أن يتفق معاملات المقاييس الثلاثة . ومع ذلك فانه فى حالة تطبيق هذه النظرية على فسيولوجية الكتابة فان المعاملات وكذلك اسقاطاتهم على السطح يجب أن ينطبقا — والرسم رقم ٩ يوضح كتابة خط اليد وكذلك Generated traces مصنوعة للاسقاطات الثلاثة والمقابلة بين $y(t)$ و $x(t)$ ليست قريبة كما فى مسطح $Y-X$. ولكن يوجد مع ذلك تشابه قريب .

وبهذه المعاملات تستطيع دراسة الشدوذ فى كتابة خط شخص معين ولما كانت كل كلمة محددة يتتابع الجرات فان الشدوذ يعتمد على

قيم الضلع القائم للكلمات التى يكتبها الشخص الكاتب وعلى ذلك فقد طلب الى الكاتب الذى يكتب بعض الكلمات المختلفة بقلم خفيف — وقوبلت كل كلمة وسجلت قيم المعاملات . والقيم التحصل عليها يمكن اعتبارها مينة شعبية ودرست خواصها الاحصائية .

وكثيرا ما تكون قيم الضلع القائم لجبرة ما وجارتها غير معدومة الرابطة — واستعملت كأوزان فى اختبار قيم المعامل المناسب للجرات المتتابعة المستعملة فى الكتابة — والشكل رقم ١٠ يمثل اربعة كتابات لهذه الكلمة ثلاث فيها كتبت بالماكنة فى حين أن الرابعة كتبت بخط اليد وانه ليس من السهولة بمكان تحديد الكلمة التى كتبت بخط اليد من الكلمات التى كتبت بالماكنة .

التعرف على خط اليد

انه من استعمالات نظرية تصنيع خط اليد التعرف على الكتابة واول صياغة تتطلب عدم تفتيت الكلمة الى مجموعة من الجرات المتتابعة او الحروف وعندما يتحلل خط اليد من كتابة على مستند ما الى شكل تشريحي فانه يزداد مثل هذا الإبهام بسرعة — فاذا أريد لأى بروجرام قراءة خط اليد أن يصل لدرجة عالية من النجاح مثل ما فى حالة القارئ البشرى فانه يجب اتخاذ بعض التعديلات لحل هذه القموض فالتعرف الصحيح لخط اليد التحلل يكون عملية لا يرجى منها اذ أن هناك بعض المواضيع المكتوبة باليد يمكن قراءتها فقط للأشخاص الذين يلمون بخبايا اللغة كذلك الموضوع نفسه بالذات ومع ذلك فان نظرية التصنيع تقترح أو تفترض امكان التعرف على كتابة خطوط اليد الجيدة . (اقل فى الخطوط الرديئة) بتتابع معاملات الجرات بعكس تتابع الجرات الضابطة والمشكلة تكون اذن فى صياغة تتابع معاملات الجرات تحت الصعوبة الناشئة من قاموس الكلمات والأمر متروك الآن لما اذا كان مثل هذا البورجرام يثبت نجاحا بالاستعمال .

نقد موضوع التعرف على الكتابة :

اننا فى نقدنا هذا نرتكز على الزاوية التى تفاضى عنها الباحث عند معالجته للموضوع برمته وهى شخصية الكاتب فى عملية التعرف على الأشكال والحروف فالكتابة صادرة من أشخاص وفى تعريفها حركة معبرة تسجل نفسها بنفسها — أن هذه المحاولة الجريئة من ناحية

والتقدم السريع في التكنولوجيا التعبيرية Handwriting is a system of expressive movements of particular psychological value:

من ناحية أخرى . تؤيد وجهة نظرنا والاتجاهات الحديثة في عمليات فحص الخطوط التعرف على كتابها وإن هذه العملية من الخطورة بـمكان إذا ما اعتمدت على المقارنات الشكلية فما من شك أن الماكينة في استطاعتها تقليد جميع المميزات الخاصة بالشكل وكذلك مميزات الفراغ ومميزات الحركة إلى حد كبير إلا أن الخواص الخطية العامة (كالستوى الكتابي والإيقاع) وكذلك فيما يختص بخواص الجرة الكتابية ودرجة تصلبها وهى الفاصلة في معظم الأحيان) فما من شك في أن الماكينة تمجز عن تحديدها — فقد أهمل الباحث قوانين نظرية الظواهر إهمالاً تاماً ولم يتعرض حتى بالإشارة إليها — فموضوع نوع الكتابة إنما يعتمد على النواحي الفكرية ورغبات النفس البشرية في نمو شخصية الكاتب إذ يشير إلى مدى تفاعل القيم الفكرية لنظام معين في الحياة الداخلية للشخص أو بمعنى آخر مدى الجدة في الأشكال وتفاعلها مع التوازن الفكري للشخص .

فإذا انتقلنا إلى موضوع التصنيع في الكتابة فما من شك أن الماكينة سوف تقف مكتوفة اليد في هذه الحالة فكيف تفرق الماكينة بين التصنيع المعتمد في الكتابة والتصنيع الطبيعي . وتقييم كل منها لاتخاذها أو استبعادها في عمليات الفحص — وللإجابة على مثل هذه المواضيع المتعددة فإننا نرى أنه من المستحسن أن تؤيد مثل هذه الفروض بالناحية العملية التطبيقية ولذلك فإننا نرى الانتظار فيما سوف تسفر عنه التجارب القادمة في هذه الناحية .

الشكل رقم ١ :

يبين العناصر الأولية التي يتكون منها الخط الجارى وهى :
الخط المستقيم — الخطاف — الارتكاد — الالتفاف .

الشكل رقم ٢ :

تتابع الحروف الأبجدية — الحروف الصغيرة وكذلك الحروف الكبيرة في الخط اللاتينى .

الشكل رقم ٣ :

تتابع جرات كلمة globe . وكذلك تمثيل طريقة تقابل هذه الجرات

الشكل رقم ٤ ، رقم ٥ :

يبين النقط الشكلية وطريقة سيرها في كل من الخطوتين الثانية والثالثة .

الشكل رقم ٦ :

يبين الكلمات المجمة نتيجة السير في المربع الشبكي .

الشكل رقم ٧ :

يمثل مقابلة توقيعين — التوقيع العلوى صادر من الماكينة في حين أن التوقيع السفلى صادر من خط اليد مباشرة .

الشكل رقم ٨ :

أربع كلمات كتبت بمعرفة شخص واحد (النقط البعيدة عن بعضها) والماكينة عملت التوقيعات التى ترى فيها النقط متقاربة .

الشكل رقم ٩ :

عملية مقابلة خط اليد والكلمات المصنوعة :

العاملات المصنوعة .

خط اليد .

في الوسط حاصل $X - 1st$.

يمثل الكتابة والسفلى يمثل العامل المتكون .

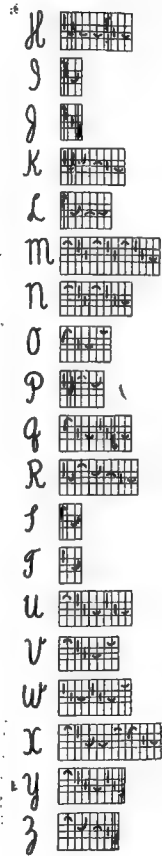
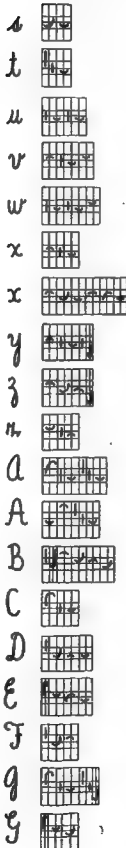
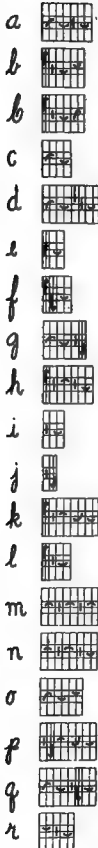
في أسفل حاصل $X \times tvst$ — الرسم العلوى لخط اليد في حين السفلى للعاملات المتولدة .

الشكل رقم ١٠ :

كلمة lay — صنعت ثلاث مرات بالماكينة ومرة واحدة بخط اليد .

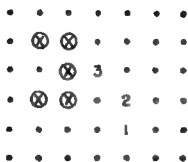


(الشکل رقم ۱)

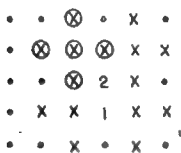




(الشكل رقم ٣)



(الشكل رقم ٥)



(الشكل رقم ٤)

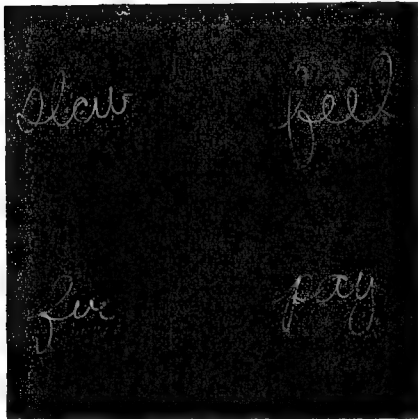
fled quick wrong

fled quick wrong

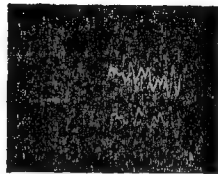
(الشكل رقم ٦)

Robert W. Bestner

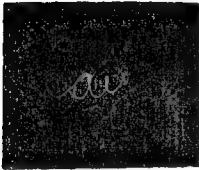
(الشكل رقم ٧)



(الشكل رقم ٨)



(الشكل رقم ٩)



(الشكل رقم ١٠)

حول أبحاث سيكولوجية الحوادث الدكتور محمد عصمت المعارجي

أولاً - هدف البحث :

الهدف الأساسى لدراستنا هذه هو جذب انظار علماء النفس فى البلاد العربية الى مجال بحث انسانى هام يزيد من الامان فى المنزل والمصنع والشارع . فمن التطور التكنيكي تقبل بعض مصادر الحوادث وتظهر مصادر اخرى جديدة . فتطور الماكينة حد من اخطارها ولكنه زاد العبء الملقى على القوى والوظائف السيكلوجية للعامل . وقد غير التقدم التكنيكي الاتجاه النفسى للانسان نحو التكنيك واخطاره فلم يعد الانسان يعامل الماكينة بنفس الحرص الذى كان يعاملها به فى اوائل ايامها . ويزيد على ذلك أنه كلما زادت الخبرة التكنيكية كلما ضاق مجال التخصص المهنى مما يصحبه عادة ضيق فى سعة الأفق الادراكى للشخص مصحوباً بانخفاض فى الاستعداد للاستجابة الى المثيرات المختلفة .

ونريد بدراستنا هذه لقاء الضوء على الخطوط العريضة الموجهة للبحث السيكلوجى فى مجال الحوادث . ولا يهمنى فى هذا الصدد سرد نتائج البحوث السابقة بقدر اهتمامنا بطرق البحث المتبعة فى هذا المجال . ونود أن نشير هنا الى متابعة مثل هذه البحوث وتخطيطها لا يتطلب فقط الامام الكامل بأسس علم النفس العام ودراسات الشخصية وقياسها وانما يتطلب كذلك مستوى عال فى الدراسات الاحصائية . ولن يتسع المجال فى هذا المقال لحصر جميع الطرق المتبعة فى بحوث الحوادث ولا لعرض بعضها بالتفصيل فاكثفينا فى كثير من الأجزاء بالإشارة الى المنهاج العام للبحث .

ثانياً - مفهوم الحوادث واهداف البحوث السيكلوجية :

الحوادث لفظ شائع له مفهومه المعروف فى الحياة اليومية ، ولعلاقة الحوادث بميادين العمل المختلفة فانه من غير الممكن أن نتوقع استعمال مفهومها بنفس المعنى عند عالم النفس والطبيب والمهندس والقاضى ورجل الدين . فكل من هؤلاء يعرف الحادثة حسب ميدان عمله وتخصصه . وهناك ثلاثة عوامل خاصة بثلاث ميادين عملية تتدخل فى نشأة الحوادث والوقاية منها وهذه الميادين هى الميدان التكنيكي والاجتماعى والسيكلوجى . ويصعب على الباحث أن يحدد السبب الحقيقى لوقوع الحادثة لتداخل الميادين الثلاثة بعضها ببعض .

وبالرغم من أن هناك مجموعة من التعريفات للفظ الحوادث فإن معظمها تشترك في نقطتين أساسيتين : الوقوع المفاجيء إلا ارادى وحدث إصابة جسدية . ولكن الكثير من علماء النفس لا يشترطون حدوث إصابة في الحادثة . فنجد أن متن اكر Mittenecker استاذ علم النفس بجامعة فيينا يقترح عدم اعتبار الإصابة الجسدية بند رئيسى فى المفهوم السيكلوجى للحوادث وحجته فى هذا أن السلوك المهدد للأمان سواء أدى الى إصابة جسدية أو خسارة مادية فقط أو لم يؤدى الى اصابات وخسائر خارجية هو سلوك أخل بالأمان ، أما مدى الإصابة والخسارة فهذا رهن الصدفة وليس له علاقة بالمجال السيكلوجى .

ويعرف رسل Ruessel الحوادث فيقول :
« الحادثة هى الفشل الذى لا يحقق التوقع الظاهر أو الكامن للأمان أثناء العمل » .

ولم يعد اليوم أحدا ينكر دور الشروط والعوامل النفسية فى نشوء الحوادث وأهداف علم النفس فى هذا المجال بوجه عام هى تحديد الصفات المميزة « للشخصية الميالة للحوادث » (accident-prone-personality) وإيجاد اختبارات ملائمة للكشف عن مثل هذه الشخصية . وتهدف الأبحاث فى هذا المجال أيضا الوقوف على الشروط السيكلوجية المتغيرة زمنيا المتعلقة بوقوع الاصابات وتحديد الظروف التى تزداد معها احتمالات وقوع الحوادث .

ثالثا - نظريات الحوادث (٣) :

نود أن نعرض هنا الآراء المختلفة المتعلقة بنشوء الحوادث وقد قسمنا هذه الآراء الى أربعة أقسام فلكل قسم منها نظريته الخاصة .

(١) أديخ متن اكر : طرق ونتائج البحث السيكلوجى للحوادث . فىينا ١٩٦٢ ،
ويعتبر هذا الكتاب مرجعا رئيسيا لهذا القال .

E. Mittenecker :

Methoden und Ergebnisse der Psychologischen Unfallforschung, Wien 1962.

A. Ruessel : Arbeitspsychologie, Bern 1961, p. 240 (٢)

(٣) مرجع هذه النظريات الأساسى هو كتاب فالتر مبدى : سيكلوجى الحياة المهنية والاقتصادية . برلين ١٩٥٨ .

W. Moede : Psychologie des Berufs und Wirtschaftslebens. Berlin 1958.

١ - النظرية التقديرية ونقدتها التجريبى :

هناك سعداء الحظ وتصائنه ، فمن الناس من لديهم « مناعة » ضد الحوادث ومنهم من هم أكثر قابلية للاصابة بها . بل هناك نمط دائم الاصابة يصاب دائما من حين الى آخر .

وأصحاب هذه النظرية يرجعون المداومة على الاصابة بالحوادث الى القدر ولا يؤمنون ببحث وتحليل الشخصية للوقوف على سر الاسباب السيكولوجية الحقيقية التى تؤدى الى كثرة اصابة الشخص ويكتفون بأن يعتبرونه منحوسا . وينسون هؤلاء النظريون أن معظم الحوادث لها اسبابها المتعلقة بالانسان نفسه ، فهناك عدم الكفاءة وتقص الخبرة والاهمال والعطب الفنى والمشاكل السيكولوجية والاجتماعية الخ ... مما يسبب وقوع الحوادث .

ونحن لانريد أن نتعرض لهذه النظرية أكثر من ذلك نظرا لسطحيتهما . وهناك من يزعمون أن عرضة الانسان للخطأ عامة هى السبب الرئيسى لوقوع الحوادث . وإذا صح هذا الراى فلا بد أن يجد هذا تعبيره فى التوزيع التكرارى للحوادث . أى أن تكرارية الحوادث يجب وأن تطابق صدفه التوقع . ولكن مينتز وبلوم (Mintz and Blum) أثبتا عكس ذلك (١) . فبما أن الحادثة تعتبر من الحالات النادرة فليتنا أن نقارن التوزيع التكرارى للحوادث لدى أى مجموعة بتوزيع بويسون (٢) (Poisson-distribution) ومن المعروف أن معامل التباين فى هذا التوزيع يساوى المتوسط الحسابى لنفس التوزيع . ويطالب مينتز وبلوم أن يكون الفرق بين المتوسط الحسابى ومعامل التباين ٥ . فى المائة على الأقل من مقدار معامل التباين فى التوزيع الضابط لزيادة التأكد من الانحراف عن الصدفه وحتى نستطيع أن نحكم بأن شخصا أكثر قابلية للاصابة بالحوادث أكثر من غيره . ولكن ريان وسميث (٣) (Ryan and Smith) يجدون أن مثل هذه التطلبات مبالغى فيها

A. Mintz & M.L. Blum : A re-examination of the accident proneness (١)
concept. J. appl. Psychol. 33, 1949, p. 195-211.

(٢) انظر كتاب تحليل واحصاء التجارب
E. Mittenecker : Planung und statistische Auswertung von Experimenten. Wien
1963.

Th. A. Ryan & P.C. Smith : Principles of industrial psychology. N.Y. (٣)
1954. p.

ويعتقدون أن نسبة ١ : ٤ كافية جدا لإثبات أن الشخص ميال للحوادث أكثر من غيره . وفي رأينا أنه إذا كان متوسط الاصابات في مدة زمنية معينة لمجموعة ما ١٥ اصابة وأصيب أحد عمال هذه المجموعة في نفس الفترة الزمنية بست اصابات لكان هذا سببا كافيا لبحث حالة العامل السيكولوجية .

٢ - النظرية الطبية :

ويعتقد أصحابها أن الشخصية الميالة للحوادث أو دائمة الاصابة بها تعاني من خلل جسدى وعصبى لا تعرفه هذه الشخصية نفسها ولذلك لا يقدر الشخص ما يترتب على هذا الخلل من أثر أثناء المرور أو خلال العمل . ويرجعون أصحاب هذه النظرية مثل ذلك الخلل الى التكوين الجسدى للمصاب . ونحن لا ننكر أن مثل هذا الخلل يؤدي لوقوع الحوادث ولكننا لا نتفق مع أصحاب هذه النظرية في أن معظم الحوادث مرجعها مثل ذلك الخلل . وسنرى بعد ذلك في هذا المقال أن الخلل الجسدى يتسبب في نسبة ضئيلة جدا من مجموع الحوادث .

٣ - نظرية التحليل النفسى :

وتعتبر أن الحوادث تصرفات مقصودة لا شعورية . ومثال ذلك أن ينشأ صراع بين السائق واحد الأشخاص فيصطدم السائق بسيارته بأحد الأشجار ليفنى خصمه الذى رمز له بالشجرة ، أو قد يصطدم أحد المشاة بأحدى المركبات أثناء عبوره الشارع ويموت على أثر صراع داخلى قبل الحادث جعله يريد لا شعوريا وضع حد لحياته . ومن الصعب مناقشة هذه النظرية نقاشا علميا موضوعيا لأن ما تعتمل به النفس يحدث — طبقا لهذه النظرية — لا شعوريا وإذا رفعناه الى مرتبة التفكير الواعى زيفنا حقيقته والمدرسة التحليلية لا تؤمن بإمكانية الوصول الى الأسباب والدوافع الحقيقية عن طريق التعقل .

ويعتقد أصحاب المدرسة التحليلية أن الاصابة الجسدية هي عدوان لا شعورى موجه للذات . ومن المعروف أن فرويد يعتبر معظم الحوادث تعبيرا عن صراعات (عصابية) وأن عقاب الذات هو احدى المركبات التى تستند عليها سببية الحوادث . ويقول فرويد في كتابه « حول علم النفس المرضى فى الحياة اليومية » (١) إذا لم يصل الحاق الخسارة

(١) فرويد : حول علم النفس المرضى فى الحياة اليومية . فرانكفورت سنة ١٩٥٤

بالذات حد الافشاء فليس امام الشخص في حالتنا الحضارية هذه
الا مخرج واحد يختبئ خلفه الا وهو الصدفة . فيرجع المصاب الحادثة
عادة الى الصدفة ولكن في الحقيقة توجد اسباب اخرى ادت بقصد الى
وقوع الحادثة كالشعور بالذنب مثلا والميل الى نيل العقاب الذى يكون
مبدئيا في صورة تأنيب الشخص لنفسه حتى اذا ما حانت فرصة في
موقف معين من الممكن استغلالها لاجداث اصابة بالنفس استغلها
الشخص لا اراديا حتى يلحق الاذى بنفسه . ولكن فرويد اتى في نفس
الكتاب المذكور بامثلة عديدة توضح ما اسماه « فلتات القبضات »
(Vergreifen) ليس من الضروري فيها ان تحصل اصابات فقد
توجد اسباب اخرى غير الرغبة في ايداء الذات تؤدي الى تلك « الفلتات »
والمفهوم تحت « فلتات القبضات » ان يمسك الشخص بشيء غير الذى
كان يقصده شعوريا كان يمسك بمفتاح المنزل امام باب العيادة ويحاول
به فتحها . وقد اورد فرويد في الكتاب المذكور ص ١٤٩ مثلا لاحد
العمال الفنيين الذى كان يفضل البقاء بالمنزل على الذهاب الى العمل .
فبدلا من ان يعلق مفتاح الضغط الخاص بالماكينة اداره في الاتجاه المضاد
ماسبب زيادة الضغط وانفجار أحد مواسير الماكينة مما ترتب عليه
عطب الماكينة والذهاب الى المنزل . ومن الواضح في هذا المثال ان
الرغبة في الذهاب الى المنزل كانت شعورية ولكن الحركة اليدوية هي
التي كانت لا شعورية . وهذا يدعونا الى مناقشة رأى بعض التحليليين
في ان اسباب الحوادث وغبات لا شعورية : يريد عنا الاسترسال
في هذا الموضوع فكل ما يهمنا في هذا الصدد هو ان مثل هذه الفلتات
قد تؤدي الى وقوع الحوادث ففى المثال الذى اوردته فرويد كان من
الممكن ان يحدث انفجار الماسورة بعض الاصابات بالرغم من ان العامل
لم يكن لديه رغبة في ايداء نفسه بل كان يريد الذهاب الى منزله وعدم
حدوث اصابة في هذه الحالة كان عن طريق الصدفة .

٤ - نظرية علم النفس العملى :

ليس مرجع الحادثة سبب واحد بل تتدخل عوامل كثيرة في وقوعها .
فان السائق مثلا يكون تحت تأثيرات متغيرة عديدة ، فالركبات والمارة
وقواعد المرور كلها مؤثرات لها فعلها واثرها على الوظائف النفسية

(الادراك الحسى والذاكرة والتفكير) (١) للسائق . فتحليل الاسباب المؤدية للحوادث يتطلب علما ودراية كاملة لعمل الوظائف النفسية واستجاباتها للمواقف المختلفة . وان كانت محاضر البوليس لها قيمتها في الكشف عن الاسباب الظاهرية التي تؤدي لوقوع الحادث الا انها لا تكفى للكشف عن الاسباب السيكولوجية بهذا الصدد . ولذلك ادخلت ادارات المرور في البلدان الحديثة قسما سيكولوجيا لبحث هذه الاسباب .

وان النظرية التي كانت تزعم ان نقص الذكاء هو سبب الحوادث الحقيقي قد ثبت عدم صحتها فان كثيرا من السائقين الذين ينتظمون في مجال المرور بدافع وتوجيه من نوازعهم يكونون على درجة عالية من الثقة والامان في القيادة ويتصرفون في مواقف المرور الحرجة تصرفات مرضية للغاية . فان تقييم الموقف الحرج اثناء المرور بتفكير واع دقيق يستغرق عادة مدة زمنية تفوق المدة المطلوبة للتجاوب مع الموقف . اذا فالذكاء العالي لا يقي من الحوادث ولكن نقصه بدرجة يتعدى معها ادراك الموقف المرورى يؤدي حتما ان آجلا او عاجلا الى وقوع الحوادث . وواجب علم النفس ان يكشف عن العوامل والقدرات اللازمة للسيطرة على مثل هذه المواقف فمن غير المعقول ان نطلب من جميع السائقين معامل ذكاء مرتفع جدا ، بل علينا ان نعرف ما تتطلبه مهنتهم فقط . وطبقا لقانون الاحتمالات توجد دائما نسبة مئوية من النواقص الوظيفية التي يجب على علم النفس الاعتناء بها والكشف على الظروف التي تظهر فيها . فان النقص في اليقظة والملاحظة وقوة التحمل يؤدي كثيرا الى وقوع الحوادث . وان عدم التكيف الاجتماعى وعدم الاكتراث بمصالح الآخرين من الاسباب التي تساعد على نشوء الحوادث فكثيرا ما يكون النقص الخلقي وعدم الشعور بالمسؤولية هو السبب الرئيسى في وقوع الحادثة . ويرى بعض علماء النفس ان عدم الطمأنينة الاجتماعية والقلق على سبل العيش في الكبر من الاسباب التي تؤدي الى وقوع الحوادث أيضا .

(١) هيرت دورافر : مدخل في علم النفس . فيينا سنة ١٩٥٨ ص ٨٨

ويعتبر من احسن كتب علم النفس العام باللغة الالمانية

H. Rohrer : Einführung in die Psychologie. Wien 1968.

من جملة هذه الآراء يتضح لنا مجالات البحث المختلفة في هذا الموضوع وأمام علم النفس في بلادنا طريق طويل .

رابعاً - المسائل السيكلوجي كسبب رئيسي لنشوء الحوادث : دراسات تجريبية احصائية :

لقد أثبتت البحوث في عشرات السنين الأخيرة الماضية أن أغلبية الحوادث التي تقع في المصانع والشوارع والمنازل لا يمكن أرجاعها الى أسباب تقنية . وقام علم النفس ليؤدي وظيفة في الكشف عن الأسباب المؤدية لوقوع الحوادث ووجد أن « الفشل الإنساني » هو أساس الداء في معظم الأحيان وأن نصيب الظروف والعوامل النفسية في وقوع الحوادث يتراوح بين ٧٠ و ٩٠ في المائة (١) :

وفيما يلي نتائج بعض الأبحاث التي تثبت اثر العوامل السيكلوجية في نشأة الحوادث :

١ - تحقق أخ (Ach) في عام ١٩٢٩ من أن ٩٠ في المائة من حوادث المرور مرجعها العامل البشري وأن ٧٠ في المائة من تلك الحوادث مرجعها السائقين أنفسهم (٢) .

٢ - قد توصل إبارولا (Ibarolla) في بحثه عام ١٩٤٣ الذي أجراه عن حوادث العمال الأسبانيين الى أن ٧٥ في المائة من الحوادث مرجعه بعض مكونات الشخصية (٣) .

٣ - وجد لاميش (Lamich) في بحثه عام ١٩٤٧ الذي أجراه على مجموعتين من العمال الأسبانيين أن الوقاية من الحوادث بزيادة الأمان التكنيكي لم تقلل الا ٩ الى ١٨ في المائة من مجموع الحوادث (٤) .

(١) متن اكر : طرق ونتائج البحث السيكلوجي للحوادث سنة ١٩٦٢ ص ٧ .

(٢) نارديس أخ : علم النفس والتكتيك في مكافحة حوادث السيارات سنة ١٩٢٩

ص ٨٧ - ٩٧

N. Ach : Psychologie und Technik bei Bekämpfung von Antounfällen 1929. Ind Psychot. 6, p. 87-97.

(٣) بالألمانية من مذكر سنة ١٩٦٢

R. M. Ibarolla : La psicoteenia del sujeto en relacion con la prevencion de Accidentes. Psicoteenia 4, 1943, p. 95-123.

(٤) من متن اكر (١) .

٤ - في بحث اجراه هيل (Heyl) عن حوادث الطيران بالولايات المتحدة عام ١٩٤٨ وجد أن ٩٠ في المائة من الحوادث كان مرجعها أخطاء الطيارين أنفسهم (١).

٥ - وبناء على احصائيات حوادث المركبات بالمانيا الغربية لعام ١٩٥٧ نجد أن الأسباب التي أدت الى وقوع الحوادث في ذلك العام موزعة بالنسب المثوية على الوجه التالي :

السائقون : ٨١٫٨ في المائة ، عطب تكتيكي : ٢٫٤ في المائة ، حالة الشوارع : ١١٫٧ في المائة ، الأحوال الجوية : ١٫٩ في المائة ، أسباب أخرى : ٢٫٢ في المائة .

٦ - وجد جراف (Graf) في بحثه الذي أجراه بأحد المصانع التي تضم ٧٠٨ من العمال أن حوادث العمل في ٧٥٫٩ في المائة من الحالات ليس لها أى سبب متعلق بالناحية الطبية وأن ١٫٤ في المائة فقط من الحوادث بهذا المصنع لها أسباب طبية وتدخل في هذه النسبة الضئيلة اللخل السمي والبصري (٢)

٧ - يخبرنا هوف شتتر (Hofstaetter) أن جزء كبيراً من الحوادث بالمصانع والمروء (حوالي ٥٠ في المائة) يصيب عدداً قليلاً نسبياً من العمال والمارة (حوالي ١٥ في المائة) . أى أن هناك بعض الأشخاص الميالىين للحوادث أكثر من غيرهم (٣)

٨ - أثبت ترام (Tramm) في بحثه الذي أجراه بمدينة برلين أن سائقي الترام الذين عينو بناء على اختبارات اللياقة السيكولوجية لهذه المهمة تسببوا في عدد اصابات تقل عن زملائهم المعينين بدون اختبارات بمقدار ٤٠ الى ٥٠٠ في المائة (٤)

(١) E. B. Heyl : The human factor in aircraft accidentation analysis of the 768 fatal accidents charged to "pilot error" which occurred in non-air carrier flying during the year 1948. Washington 1960.

(٢) عن نويلو (Neuloh) : حادثة العمل وأسبابها سنة ١٩٥٧ (O. Newloh : Arbeitsunfall and Seine Ursachen. Stuttgart-Duesseldorf. 1967 p. 457.

(٣) P. R. Hofstaetter : Psychologia, Fischer Bucherei, Frankfurt, 1967, p 70.

(٤) من متن أكر سنة ١٩٦٢ ص ٨٥ - ٨٧

٩ - ويخبرنا متن اكر في كتابه المذكور عن الحوادث ان النسبة الاجمالية لحوادث المرور في باريس انخفضت بعد الأخذ بنظام الاختبارات السيكولوجية في اختيار سائقى الأوتوبيس والترام بمقدار ٣٧ في المائة بالرغم من زيادة عدد المركبات بمقدار ٣٠ في المائة .

١٠ - وفي عام ١٩٢٦ اثبت فارمر وشامبرز (Farmer & Chambers) اثر الاختبارات السيكولوجية لاختيار العمال في خفض نسبة الحوادث بالمصانع فوجدوا أن ٣٣٩ عاملا من الذين حصلوا على درجات عالية في الاختبارات السيكولوجية تسببوا في ٧٧ في المائة فقط من متوسط نسبة الحوادث المألوفة ، بينما تسبب ٣١١ عاملا من الذين حصلوا على درجات منخفضة في نفس الاختبار في ١٢٥ في المائة من متوسط الحوادث (١)

خامسا - طرق البحث :

بالرغم من وجود احصائيات عن الحوادث عن طريق ادارات البوليس الا أن العالم النفسى لا يستطيع الاعتماد اساسا على مثل تلك الاحصائيات لعدم مراعاة الدقة التامة في تدوينها . فهناك من يسجل زورا وقوع حادثة اصابة لسبب ما في مصلحته الخاصة وهناك من يتكتم وقوع حادثة اصابة فعلا لسبب ما في نفسه ولذلك يصعب علينا اخذ الاحصائيات كمقياس دقيق في البحث السيكولوجى . ويفضل بعض العلماء أن يكون البحث في هذا الموضوع على مواقف مقننة في المعنى وليس عن طريق الحوادث نفسها . وقد يظهر هذا الرأى منافيا للمنطق والحياة العملية للوهلة الاولى الا أنه من المؤكد أننا نستطيع في العمل أن ننوع الظروف والتغيرات المحيطة بالموقف وملاحظة آثار ذلك التغير بدقة أثناء اجراء التجارب المخططة . أما اذا كان البحث السيكولوجى يركز اساسا على الحوادث الواقعية فلا بد له من الأخذ بالتخمين الى حد ما للوصول الى الأسباب المؤدية للحوادث .

يتناول البحث السيكولوجى للحوادث قسمين اساسيين من الشروط النفسية :

١ - الشروط الثابتة زمنيا نسبيا مثل مميزات الشخصية والسمات والقدرات والاتجاه النفسى الدائم .

٢ - الشروط المتغيرة زمنيا كالجهود والحالات الوجدانية وظروفها الداخلية والخارجية والمران وسرعة التعب والخبرة الراهنة والعمر والجلد على العمل ودرجة الحرارة ...

ولهذا التقسيم الذي اقترحه متن اكر قيمة كبيرة في البحث وتفسير النتائج فهناك من يبحث أحيانا وفي مواقف معينة علاقة الحوادث والميل للإصابة بها بالشروط الثابتة نسبيا فقط . ثم يستنتج من بحثه ان العوامل النفسية ليس لها قيمة على الاطلاق في الإصابة بالحوادث وكأنه لا توجد عوامل أخرى « شخصية » قد تكون لها قيمة كبيرة في أسباب وقوع الحادثة . ونقصد بهذه العوامل « الشخصية » الشروط او الحالات السيكولوجية الخاضعة لتغيرات زمنية كبيرة او التي لا تظهر الا في مواقف معينة بالذات .

ومن البديهي اننا لا نستطيع نظريا الفصل تماما بين الشروط النفسية الثابتة وبين الشروط المتغيرة ، فكلاهما متداخل في الآخر الى حد بعيد : فالاجاه السيكولوجي والخبرة العامة والعمر يتغيرون ببطء مع تطور الانسان اما مقدار الانتباه مثلا فمتغير من وقت الى آخر . ويجب علينا ان نراعى كل هذه العوامل في البحث .

ونود هنا عرض بعض الطرق التي استعملت في هذا المجال . وهدفنا الأساسي من هذا العرض هو القاء الضوء على الطرق الاحصائية التي استعملت في بحث الشروط الثابتة نسبيا ونأمل ان نواصل عرض الطرق الاخرى والخاصة بالشروط المتغيرة في مجال آخر .

١ - تحليل تكرارية الحوادث :

طريقة التغير الواحد : Univariate method

ملاحظة ارقام الحوادث لمجموعة من الافراد خلال مدة زمنية طويلة . وهذه المجموعة الاولى من الطرق تستخدم أينما وجدت احصائيات وتقارير يوثق في صحتها ودقتها . والهدف من تحليل تكرارية الحوادث ان نحدد اذا ما كان توزيع الحوادث على مجموعة الافراد المقحوصة توزيعا عشوائيا خاضعا للصدفة أو ان هناك فروقا ذات دلالة في توزيع الحوادث على فرد أو افراد معينين . وبمعنى آخر لنحدد ما اذا كان في هذه المجموعة من له قابلية للإصابة بالحوادث أكثر من غيره أى للكشف عن « الشخصية الميالة للحوادث » .

وان التبعات السيكلوجية والاجتماعية التي تؤدي اليها نتائج هذه الطريقة لا يستهان بها ولذلك يتحتم على الباحث أن يكون متخصصا وعلى مستوى احصائي عال جدا حتى يفسر نتائج البحث بحرص كامل . ونحن لا نريد التعرض هنا الى تفاصيل الطرق الاحصائية التي يجب اتباعها - فهذه معروفة لدى الاخصائي - ولكننا نود أن نعرض مثلا (١) لكي نكون على حذر في تفسير النتائج الاحصائية لمثل هذه الطرق . فبالرغم من أن هذه الطريقة تنم عن البساطة للوهلة الأولى الا أن منطقتها ليس بهذه البساطة .

مثال : من الجدول (١) المبين تحته نجد أن ٣٩٣ شخصا من احدى المجموعات لم يصابوا بأية حادثة ، ١٩٥ شخصا أصيب كل منهم بحادثة واحدة ، ٥٢ شخصا أصيب كل منهم بحادثتين و ٧ أشخاص بثلاث حوادث وشخص واحد بأربع .

نصيب الشخص الواحد من الحوادث	عدد الأشخاص	العدد الإجمالي للحوادث
صفر	٣٩٣	صفر
١	١٩٥	١٩٥
٢	٥٢	١٠٤
٣	٧	٢١
٤	١	٤
المجموع ...	٦٤٨	٣٢٤

من هذا التوزيع (انظر الجدول) نجد أن ٢٥٥ شخصا أصيبوا بجميع الحوادث أي أن ٣٩ من المائة من مجموع الأشخاص أصيبوا ١٠٠ في المائة من مجموع الحوادث و ٩ في المائة من المجموع أصابهم ٤٠ في المائة من الحوادث . هذه النتائج قد تدفعنا للوهلة الأولى أن ننسب لهذه الأقلية صفات شخصية ثابتة قد نستخدمها في اختبار للكشف عن « الشخصية الميالة للحوادث » . وقد نتوقع أننا لو أبعدنا تلك الأقلية من المصنع

لقلت نسبة الحوادث بشكل ملحوظ . ولكن أدلشتين Adelstein قد أثبت في مثال إحصائي أن أبعاد مثل هذه الأقلية لا يقلل من نسبة الإصابة في جميع الأحيان وأوضح ذلك في المثال التالي :

لو حظ ١.٤ من العمال لمدة ثلاث سنوات ، وكان المتوسط الحسابي لعدد الحوادث في السنة الأولى ٥٥٧ر. وفي العام الثاني ٣٥٥ر. وفي العام الثالث ٣١٧ر. . فلو أننا قد أبعدنا بعد العام الأول العشرة عمال الذين أصابتهم معظم الحوادث لوجدنا — كما أثبت أدلشتين — أن المتوسط الحسابي في العام الثاني هو ٣٦١ر. وفي العام الثالث ٣٢٩ر. . إذا لم يؤثر أبعاد هؤلاء الأشخاص في نسبة الحوادث . والسبب في ذلك غالبا هو أن الأشخاص الذين أصيبوا في العام الثاني غير أولئك الذين أصيبوا في العام الأول أو أن بعض المصابين في العام الأول لم تحدث لهم إصابات في العام الثاني . وقصدنا بهذا المثال أن نشير إلى الدقة والحرص الواجب اتباعهما في تخطيط التجارب وفي تفسير النتائج الإحصائية . والمتبع في مثل هذه الطريقة هو مقارنة التوزيع التكراري للحوادث بالتوزيع العشوائي الإحصائي الخاضع للصدفة . وتحت ظروف معينة يكون التوزيع العشوائي هو توزيع بويسون الذي ذكرناه من قبل .

وقد وجدت في السنين الأخيرة توزيعات أخرى للمقارنة غير توزيع بويسون (١) تتفق والظروف المختلفة للبحث .

٢ - التحليل الإحصائي للفترات الزمنية التي تتخلل وقوع الحوادث :

أول طريقة أميرية صحيحة في هذا الاتجاه أوجدها ميتنز عام ١٩٥٤ (٢)

A. M. Adelstein : Accident proneness : a criticism of the concept based upon an analysis of schunters, accidents. J. R. statist. Soc. 115, 1952, 354—410. (١)

(١) ثابن قب (Cobb) وبركارد (Burkardt)

P. W. Cobb : The limit of usefulness of accident rate as a measure of accident proneness. J. appl. Psychol. 24, 1940, 154—159.

F. Burkardt : Vergleichende Zwischen beobachteten und erwarteten Häufigkeits-Verteilungen von Bergbau-Unfällen bei gleichem Unfallrisiko. Psychol. Prox. 4, 1960, 97—104.

A. Mintz : Time intervals between accidents. J. appl. Psychol. 38, 1954, 401—408. (٢)

ونود أن نشير هنا الى أن طريقة مينتز هذه كانت معقدة الى حد ما الا أنها ملائمة جدا للمجموعات القليلة العدد وللفترات الزمنية القصيرة . فهو لا يلقى اهتماما للتوزيع الزمني للحوادث لدى الشخص وإنما يهتم أساسا بمتوسط الفترات الزمنية بين الحوادث لدى مجموعات وقع لها نفس العدد من الاصابات . وقد قسم مينتز في بحثه الذي أجراه على ١٧٨ سائق تاكسي والذي لاحظهم لمدة عام كامل الى مجموعات صغيرة حسب عدد الحوادث التي وقعت لهم . وحدد داخل هذه المجموعات متوسط مدة الفئات الزمنية من ابتداء مدة الملاحظة حتى وقوع أول حادثة ومن وقوع أول حادثة حتى ثاني حادثة وهكذا . ثم قورنت هذه المتوسطات بالفئات الزمنية المتوقعة حسب نظرية الاحتمالات . ولا نريد التعرض هنا للنتائج فما يهمنا هو الطريقة التي اتبعت .

٢ - طريقة المتغيرين Bivariate method

ولها طرق عديدة للبحث والاحصاء الا أن المبدأ العام فيها هو مقارنة أرقام الحوادث في فترتين زمنيتين لمجموعة من الأشخاص . فإن كان هناك ارتباط بين الفترتين أمكننا أن نستنتج الشخصية الميالة للحوادث .

والطرق الاحصائية المتبعة هنا هي اما فروق الدلالة او معاملات الارتباط ويفضل استخدام معاملات الارتباط اذا سمحت ظروف البحث بذلك . ومن البديهي أن صدق نتائج مثل هذه البحوث يتوقف على مدى الدقة في تخطيطها وإجرائها .

ملخص

هدف البحث هو القاء الضوء على الخطوط الرئيسية التي توجه البحث السيكولوجي للحوادث وغرضنا في ذلك هو تقديم أو تذكير المختصين بالبلاد العربية بالطرق العلمية التي يمكننا بواسطتها الكشف عن « شخصية الميال للحوادث » (accident-prone-personality) . ولم يكن قصدنا في ذلك عرض اختبارات يكشف بها عن مثل هذه الشخصية وإنما أردنا أن نهد الطريق لتصميم مثل تلك الاختبارات .

لقد قسمنا الآراء المختلفة عن أسباب نشوء الحوادث الى أربعة أقسام :

١ - النظرية القدرية والتي تؤمن بأن سوء الحظ هو السبب في نشوء الحوادث ووجه النظرية الآخر الذي يزعم أن عرضة الإنسان للخطأ عامة

هو أساس الداء . ولقد نقدنا هذه النظرية عن طريق التجارب التي قام بها ميتنز وبلوم (Mintz and Blum) عام ١٩٤٩ ، وعرضنا خلال نقدنا لهذه النظرية توزيع بويسون (Poisson-distribution) كتوزيع ضابط لايجاد فروق الدلالة في التوزيعات التكرارية (Frequencydistributions) للحوادث واقتراحات البعض في تعديله .

٢ - النظرية الطبية والتي تزعم أن الخلل الجسدى والعصبى هو السبب الرئيسى لوقوع الحوادث ، وعرضنا نتائج بحث جراف (Graf) الذى جاء فيه أن ١٤ فى المائة فقط من مجموع الحوادث بالمصنع الذى أجرى بحثه فيه كان لها اسباب طبية ويدخل فى هذه النسبة الضئيلة الخلل السمعى والبصرى .

٣ - نظرية التحليل النفسى التى ترجع الاصابة فى الحوادث الى عدوان لا شعورى موجه للذات ، فعرضنا لمفهوم فلتات القبضات عند فرويد وأوضحنا أن مثل تلك اللفتات قد تؤدى لوقوع الحوادث بدون أن يكمن خلفها عدوان لا شعورى .

٤ - نظرية علم النفس العملى وهى تؤمن بفحص الوظائف النفسية والمجال السلوكى لدى الإنسان للوقوف على صفات الشخصية الميالة للحوادث . وقد عرضنا اثر العامل السيكلوجى فى نشوء الحوادث ودلنا على ذلك بالتجارب والاصابات العديدة التى تثبت اثر العوامل السيكلوجية فى وقوع الاصابة .

عرضنا تقسيم متن اكر (Mittenacker) للشروط السيكلوجية الواجب مراعاتها فى بحوث الحوادث وهى الشروط الثابتة زمنيا نسبيا والشروط المتغيرة . وضرينا امثلة للطرق المتبعة فى بحث الشروط الثابتة زمنيا والتى عن طريقها يمكننا تحديد « الشخصية الميالة للحوادث » . ومن هذه الطرق :

١ - تحليل تكرارية الحوادث
طريقة المتغير الواحد (univariat method)

٢ - التحليل الاحصائى للفترات الزمنية التى تتخلل وقوع الحوادث وخاصة طريقة ميتنز (Mintz) التى بحثها فى عام ١٩٥٤ .

٣ - طريقة المتغيرين (bivariate method)

والتي يقارن فيها بين ارقام الحوادث فى فترتين زمنيتين بخلاف طريقة المتغير الواحد .

ونحن نرجو ان نتمكن من عرض الطرق الأخرى لمثل هذه البحوث حتى نتمكن جهوريتنا من مساهرة التطور العلمى فى هذا الميدان .

دراسات وبحوث

الجناح الكامن

عرض فرج أحمد فرج

الباحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناية

قدم أيخهون عام ١٩٢٥ مفهوم « الجناح الكامن » ، وترى فريد لاندر أن هذا المفهوم يعتبر إحدى الاسهامات الأساسية في فهم شخصية وانحرافات المذنبين . فقد فطن أيخهون الى أن السلوك الجانح كثيرا ما يؤدي الى ظهوره خبرات ليست في حد ذاتها ذات طبيعة صادمة . كما أنه فطن الى أن مثل هذه الخبرات تؤدي الى سلوك معاد للمجتمع اذا ما كان هناك استعدادا لمثل هذا السلوك . وكان يرى أن هذا الاستعداد ليس الا توقف الشخصية عن النمو والارتقاء فهو يرى أن الأنا لدى الجانح لا يزال خاضعا لسيطرة مبدا اللذة وأن هذا هو السبب في الإغراب من الحوافز والنزعات بصورة أكثر يسرا وسهولة . مما نجده عادة لدى شخص يحكم الأنا لديه مبدأ الواقع .

وإن أهمية هذا المفهوم تتجلى في نواحي كثيرة . إذ أننا نعرف جيدا أنه لا يمكن التحكم في الجنوح الا باستخدام برنامج فعال ومجد للوقاية ، وعلى هذا إذا كان هناك نمة استعداد للسلوك المعادي للمجتمع وإذا كان هذا الاستعداد مرجعه هو بناء الشخصية وليس خصائص موروثية فإن علينا أن نفهم العوامل التي تسهم في حدوث هذا الضرب من النمو ، قبل أن نستطيع القيام بأية إجراءات وقائية فعالة . إذ أنه من المعروف من وجهة النظر العلاجية أن الطرق التي تتناول العوامل المكونة هي وحدها التي تستطيع أن تحدث تأثيرا مشمرا .

إن مفهوم الجناح الكامن لم يثل بعد ما يستحقه من اهتمام لذلك يجب علينا أن نتناول أبعاده بشيء من التفصيل ، فبالرغم من أن أيخهون هو الذي درس بنفسه هذا الفرض إلا أنه لم يتعرض للاضطرابات المبكرة في حد ذاتها ، وإنما تناول فحسب نتائجها .

ويجدر بنا هنا أن نعرض للفرض القائل بأن العوامل البيئية تؤدي الى اضطراب عملية التعديل المبكر للفرائز والى اضطراب العلاقة بالموضوع مما ينجم عنه ما سبق أن أسميته « بالتكوين الشخصي المعادي

للمجتمع » ويبدو ان نتائج الحالات التى تم تحليلها ونتائج الحسالات الكثيرة التى تم فحصها تبرز كيف أن هذا الانحراف فى الشخصية كان نتيجة اضطراب نحو الأنا ويحدث هذا حين تحول أسباب عديدة دون تعديل النزعات الفريزية البدائية المعادية للمجتمع أو عندما يتم هذا التعديل بصورة جزئية فقط .

ان السنوات الثلاثة الأولى من الحياة تشهد عملية تربوية تكون لها أهمية بالغة تفوق فى مداها أى جهد تربوى تال وان كان من المألوف أن تتم هذه العمليات التربوية دون أن تلاحظ أهميتها . ان اعتماد الطفل على أمه اعتمادا مطلقا والرابطة الانفعالية القوية التى تجمع بينهما تؤدي الى امثال الطفل لمطالب الأم دون الحاجة الى القيام من جانبها بأرقامه على ذلك حتى وان كانت هذه المطالب تؤدي الى احباط بعض من مطالبه الفريزية .

ان هذه العلاقة المبكرة تؤدي الى حدوث تغييرات ذات اتجاهين مختلفين : فاولا ، يتعلم الطفل أن يرجى اشباع مطالبه الفريزية بل انه يتعلم الارضاء حتى فى اشد البيئات تسامحا وتساهلا .

ثانيا : انه يتعلم قبول الاشكال البديلة من الاشباع كما يتعلم بعد ذلك بوقت قليل أن يحول طاقته الفريزية الى الاتجاه المضاد عن طريق ما يسمى بتكوين رد الفعل Reaction Formation

ان هذه العوامل جميعا عوامل هامة فى تكوين الأنا ، فنحن نعتقد أن أول اشكال التمييز بين الأنا والأنا يحدث عندما يتوقف الاشباع عن أن يتحقق تحققا فوريا عندما يزداد التوتر ويستثير مشاعر البهجة ان كل احباط يحدث بعد ذلك ، اذا كان مصدره شخص يكن له الطفل المحبة واذا ما تعرض الطفل لهذا الاحباط بصورة يمكنه تحملها ، أسهم ذلك فى انحراف الطاقة من الفرائز الى الأنا . ان أى عامل يعرقل اقامة وتدعيم علاقة وثيقة بين الأم والطفل ويحول بين المعالجة المستمرة الثابتة من المطالب الفريزية البدائية سيعوق عملية نمو الأنا هذه . ان الانفصال مهما كانت مدته قبل أن يبلغ الطفل الثالثة من عمره او افتقار الأم الى الاهتمام من جانبها بطفلها أو قصر الوقت الذى تمنحه لطفلها أو عيوب الشخصية التى تجعل الأم غير ثابتة أثناء فترات الرضاعة او التغذية او القظام او التدريب على النظافة ، كل هذه العوامل يمكن أن تؤدي الى اضطراب نمو الأنا اضطرابا تتزايد حدته كلما تفاقم المساوئ البيئية وتزايدت المطالب الفريزية للطفل قوة وشدة . ان

اضطراب نمو الأنا يسير مناظرا لاضطراب العلاقة بالموضوع . ان العلاقة بالأم تشكل بالنسبة للطفل مصدر اشباع بالغ بحيث يؤدي الى فيض الليبيدو على العالم الخارجى ومن ثمة ازدياد قوة العلاقة بالموضوع أما اذا كان الاشباع الذى يحققه موضوع الحب غير ذى بال او اذا كان الألم البالغ يعقبه فان الذات تظل مشحونة بالطاقة الليبيدية الى حد كبير اتنا نجد ان هذه النتيجة دائما لدى الأمهات اللائى يأتين للاستشارة ممن يقل اعمار اطفالهن عن الثالثة . ونضرب لذلك مثلا بأم يبلغ طفلها من العمر عاما واحدا أقض مضجعها اعراض طفلها عن تناول طعامه مما جعلها تحس ان جميع جهودها تضع هباء . اذ لم يعد لها تأثير على الطفل وعندما شرحت لها احتياجات الطفل أحدث ذلك تغييرا في طريقة معاملتها له بحيث تعود في معظم الحالات بعد أسبوعين وهى تحس بالسعادة البالغة لا لان الطفل يقبل الآن على طعامه ، بل لأنها تحس بالإضافة الى ذلك ان علاقتها بالطفل قد تغيرت . واذا لم يكن هذا التغير من العداوة الى الحب فانه على الأقل تغير من الانسحاب الى الاهتمام .

ان أنا الطفل في هذا السن — الثالثة من العمر — يكون عادة من القوة بحيث يستطيع تحمل قدر معين من التوتر وان يواجه نزعاته الفريزية البدائية تلك التى لا ترتاح بيئته الى الاعراب عنها بصورة سافرة . كما ان علاقة الطفل بالموضوع في هذا السن تصبح هى الأخرى أكثر أهمية من مجرد الاشباع الفريزى المباشر وبخاصة في اوقات معينة وعندما يكون هنالك صراع بين الموضوع ومطالبه الفريزية .

أما في الحالات التى تفشل فيها التربية المبكرة نجد ان الطفل الذى بلغ الثالثة من عمره غير قادر على تحمل الاحباط كما أنه ينسحب بسهولة الى ضروب النشاط الشهوى الذاتى اذا ما أصبحت علاقته بالموضوع محببة . ان الطفل اذ ذاك يعبر بصورة سافرة وبغير قيود عن نزعات غير مقبولة كالعدوان .

واذ ما دخل الطفل المرحلة الأوديبية وقد تخلف نمو الأنا لديه بهذه الصورة وبحيث يكون لا زال خاضعا لتحكم مبدأ اللذة فيه وسيطرته عليه كما يقول اينجهورن فان من غير المحتمل أن يتمكن من تخطى هذه المرحلة دون وقوع مزيد من الاضطراب . ان أهم النتائج التى تتمخض عن حل المرحلة الأوديبية هى تماسك الأنا الأعلى واكتماله بفعل عمليتى الاندماج الداخلى للصورة الوالدية وتجريد العلاقة بالموضوع من طابعها الجنسى بحيث تؤدي هاتين العمليتين الى حدوث التوحدات الأوديبية ان عملية التوحد هذه تقوم على التنازل البطيء عن الرغبات الأوديبية .

ان هذه الرغبات يجب ان تظل نشطة وغير مكبوتة بعض الوقت كما يجب أن يكون الأنا من القوة بحيث يستطيع تحمل التوتر الناتج عن الرغبات غير المشبعة وعن قلق الخضاء . اما اذا كان الأنا ضعيفا فان قلق الخضاء يصبح غير محتمل كما أن الرغبات الأوديبية تتعرض للكبث السريع . الا أن مثل هذا الأنا وفي مثل هذه الظروف لا يمتلك القوة الكافية لمواصلة القيام بدفاع فعال . ان التوتر الذى تستثيره الرغبات غير المشبعة يصبح غير محتمل كما أن النزعات الغريزية تلتبس اذ ذاك الاشباع بالارتداد تكوصا الى مستوى قبل تناسلى . واذ ذاك نجد على عكس الميكانيكيات المستخدمة فى عصاب الحواز ، ان هذا الأنا الضعيف يسمح باشباع هذه الرغبات دون استخدام أساليب دفاعية جديدة ازاءها وبدا تظل العلاقة بالوالدين أو غيرهم من الراشدين محتفظة بطابعها الجنىسى . وعلى المستوى الشرجى السادى فى الغالب ، ونتيجة هذا يصبح الأنا الأعلى ناقص النمو . ان العلاقات بالراشدين خارج نطاق الأسرة لا تؤدي الى التوحدات المعتادة فى مرحلة الكمون ، والتي تؤدي الى اثناء الشخصية بل تظل على نفس المستوى تماما كالعلاقات ذات الطابع الجنىسى بموضوعات الحب الأصلية انه لا يحب المحيطين به فى العالم الخارجى الا بقدر ما يحققونه له من اشباع كما انه يتجه اليهم بالكراهية ما ان يحس بالأجباط من جانبهم . انه يفتقر الى الاستجابات المألوفة لمطالب الراشدين التي تميز فترة الكمون . ولما كان لا يوجد أنا أعلى يؤدي وظيفته فانه لا توجد حوافز داخلية ومن ثمة لا يوجد توتر بين الأنا والأنا الأعلى يحدث شعورا بالاثم ان مطالب الطفل لا يحكمها الا مبدأ اللذة وبذا لا ينجح الا التحريم المباشر للحوافز الغريزية وان كان هذا النجاح يكون مؤقتا وبالرغم من وجود استبصار ذهنى بنتائج الأفعال الا انه لا يوجد استبصار انفعالى . ان اللذة العابرة أكثر أهمية من اخطار الألم الذى ينذر به المستقبل .

ان هذه الصورة الشخصية تتفق مع ما يطلق عليه ايخورن اسم حالة « الجنوح الكامن » كما أن فهمنا للشخصية المعادية للمجتمع قد استفاد من ذلك كثيرا . واني اعتقد ان هذا البناء الشخصى هو فى جوهره الذى يحدد ما اذا كان الشخص سيسلك سلوكا عاصبيا أم سلوكا جانحا تحت وطأة الضغوط الداخلية أو الخارجية .

ان الصراعات اللاشعورية التي نجدها لدى الأطفال العصابيين أو الجانحين ولدى الراشدين شديدة التشابه . كما أننا لا نجد فى الغالب

نوعا بعينه من أنواع الصراع يفسر لماذا يصبح شخص بعينه جانحا وشخص آخر عصابيا والعكس بالعكس . بل ان الصراع المؤدى الى افعال ما نطلق عليهم « المجرم بفعل الشعور بالاثم » نجده في اضطرابات الشخصية المازوشية دون ان يلازمها ميول معادية للمجتمع .

اننى اعتقد ان العمر الذى يفصح فيه السلوك الجانح عن نفسه والشكل الذى يأخذه هذا السلوك يعتمد على درجة هذا الاضطراب الشخصى كما يعتمد على درجة المزيج العصابى . ان هنالك جانحون كثيرون يعتمد سلوكهم أساسا على هذا النمط من الاضطراب في نمو الشخصية وهنالك جانحون آخرون ينتمون الى اعمار متأخرة تقترب من المراهقة ، يتصفون بهذا النمط من اضطراب الشخصية ، متمزجا بصراعات عصابية تلون هذه الصورة . ان هذه الفئة تتضمن حالات السرقة الحوازية والتجول بلا هدف ، واشعال الحرائق عمدا . ان الأنا الأعلى في هذه الحالات يؤدي وظيفته بالنسبة لبعض النزعات الغريزية دون البعض الآخر .

كما تتضمن هذه الفئة كذلك تلك الحالات ذات السلوك المعادى للمجتمع والتي يكون سلوكها نتيجة صراع انفعالى حديث النشأة . كما ان من الميسور كشف القناع عن الصراع في هذه الحالات عنه في تلك الحالات التى تعانى من اضطرابات عصابية ، وان كان هذا الصراع

الحديث النشأة ليس هو العامل الحتمى الوحيد لسلوكهم . ان هذا الانحراف الأساسى في بناء الشخصية هو الذى حال دون معالجة وتطوير الجانح لما يعانیه من صراعات ، ودفعه بدلا من ذلك الى الاعراب السلوكى المباشر .

واذا كان ما نراه من ان التكوين الشخصى هو الاضطراب الأساسى المؤدى الى السلوك الجانح صحيحا ، لكان لنا أن نتوقع أن نجد في التاريخ المبكر للجانحين تلك العوامل البيئية المؤدية الى ذلك الاضطراب الخاص في نمو الأنا .

ولقد تمت في السنوات الأخيرة بعض الملاحظات التى تبدو انها تؤيد صحة هذا الاعتقاد . فقد أجريت في انجلترا دراسة احصائية للوصول الى العوامل البيئية ذات الدلالة في نشأة السلوك الجانح ، وقد انتهى الباحثون الى أن نتائج دراستهم لا يمكن فهمها الا اذا سلمنا بضرورة وجود « قابلية » للجناح قبل أن يظهر هذا الجناح في صورة سافرة .

ان ملاحظات Ophuijsen تبدو أكثر استشارة للاهتمام ، فهو يقرر انه في حالات « اضطرابات السلوك الأولى » primary conduct disorder ان السلوك المعادي للمجتمع يبدأ في الظهور في فترة مبكرة للغاية ، في صورة التمرد على الأسرة وعدم طاعتها ، والهرب من المدرسة ، والكذب والسرقة ... الخ وقد وجد في هذه الحالات اضطرابات بالغة في الحياة الأسرية أدت الى إهمال الطفل ونبذه . وتشير نتائج دراساته ان الطفل الذى يعانى من « اضطرابات السلوك » يتسم بعدوان بالغ والافتقار الى مشاعر الائتم أو تقصصها والتقدير الترجسى للذات . وهو يرتبط اختفاء الشعور بالائتم بنقص نمو الأنا الأعلى ، الذى يرجع الى المؤثرات البيئية السيئة . لقد وصف نفس المؤلف نمطا آخر من السلوك الجانح يرتبط بشخص بعينه أو يفصح عن نفسه في موقف واحد فقط ، كان يظهر مثلاً في المدرسة فقط . ان هذه الحالات وبخاصة تلك التى يظهر فيها الجنوح للمرة الأولى أثناء البلوغ تتسم باختلاف منشئها المرضى . ان الأصول المرضية في هذا النمط من الحالات يرجع الى اضطراب نشأ خلال الموقف الأدبى ، أو الى صراعات عصابية . ولو اننى اميل الى تفسير مخالف لأسباب مثل هذا النمط من الاضطراب عند ما يبدأ السلوك المعادي للمجتمع في الظهور ابتداء من السنة الرابعة أو الخامسة من العمر فان اضطراب الشخصية يكون اذ ذاك بالغ الشدة ، ومن ثمة يكون تكوين الأنا الأعلى على درجة بالغة من نقص النمو . ان اضطرابات الظروف البيئية في مثل هذه الحالات يكون واضحا دائما . أما في الحالات التى يقتصر فيها السلوك الجانح على علاقة الجانح بأشخاص معينين ، فان اضطراب الشخصية يكون أقل شدة . ان الأنا الأعلى يكون على درجة من النمو الجزئى . ان اضطراب الشخصية في الحالات التى لا يظهر فيها الجنوح الا عند البلوغ يكون طفيفا ، بحيث يؤدي الصراع ، عصابيا كان أو سويا الى سلوك معادي للمجتمع بدلا من المظاهر العصابية . اننى أجد عادة ان الصراعات المؤدية الى مظاهر السلوك المعادي للمجتمع هي تلك الصراعات المألوفة التى نجدها عادة عند المراهقين ، كالأجباط البالغ لرغبة المراهق فى أن يشعر بأنه قد اكتمل نموه وصار راشدا ، أى الحاجة الى الشعور بالاستقلال ، أو الأحداث التى تقع داخل نطاق الأسرة وتؤدي الى ازدياد حدة المشاعر حيال المحارم كان يولد له أو لها أخ صغير ، أو كان تتزوج إحدى الشقيقات أو الأشقاء . وبالرغم من حقيقة أن البيئة الأسرية لمثل هذه الحالات لا تكون بالغة الاضطراب ، الا أننا عادة ما نجد — بالرغم من ذلك — سلوكا معاديا للمجتمع ولا نجد استجابات عصابية — في تاريخ حياتهم المبكر .

تصف لنا « لاوريتا بندر Lauretta Bender شخصيات سيكوباتية من بين الأطفال الذين درستهم في مستشفى بلفيو ، كانوا يتميزون باستحالة توافقهم مع أية جماعة من الجماعات ، وتؤيد بحوثها وبحوث زملائها حقيقة أن هذا النمط من النمو الشخصي يغلب بين هؤلاء الأطفال الذين عجزوا حتى الخامسة من العمر على إقامة علاقة بالآخرين ، لانفصالهم عن أمهاتهم وإقامتهم في المؤسسات أو دور التبني حيث كان الراشدون المحيطون بهم دائمي التغير . وترى بندر أن الاضطراب يحدث في سن مبكرة للغاية ، قبل المرحلة الأوديبية ، وأن الاضطراب وثيق الارتباط بالانفصال عن الأم في سن مبكرة للغاية .

وقد وجد بولبي Bowlby في دراسة للظروف الأسرية المبكرة لأربعة وأربعين لصا حدثا ، ركز فيها اهتمامه على العلاقة بين الأم والطفل وجد أنه في عدد كبير وذى دلالة من الحالات ، انفصال الطفل عن أمه في مرحلة مبكرة ، مما نجم عنه اضطراب القدرة على إقامة علاقات تالية بالآخرين من الراشدين المحيطين به . بينما وجد في المجموعة الضابطة — في هذه الدراسة — والتي كانت تتكون من أطفال مضطربين غير جانحين أن هذا العامل لم يلعب إلا دورا ضئيلا الأهمية .

ونشير الى دراسة حديثة أجريت في إحدى عيادات توجيه الأطفال ، للظروف العائلية للأطفال والمراهقين ، تبين منها أنه من بين أربعة وثلاثين حالة ، وجد أن اثنتي عشرة حالة قد انفصلت عن أمهاتهم قبل الرابعة من عمرهم ، أو لم يروهن على الإطلاق ، وكانوا يعيشون في المؤسسات أو دور التبني . وفي جميع حالات الدراسة كان تغير الراشدين في بيئة الأطفال مألوفاً قبل الخامسة من العمر . وفي مجموعة أخرى من اثنتي عشرة حالة ، كان اضطراب الظروف الأسرية كبيراً ، قبل أن يبلغ الحدث الخامسة من عمره كان تكون الأم ذهانية ، أو أن بهجر الأب أسرته ، أو أن ينفصل الطفل عن أسرته ويعيش بعيداً عن عائلته بعد السادسة من عمره ، أو أن يكون الحمل غير شرعي . وقد وجد في عشرة حالات فقط أن الأطفال كانوا يعيشون مع أسرهم دون أن ينفصلوا عن أمهاتهم ، إلا أنه لم يكن بين هذه الأسر إلا أسرتين فقط تسهما بالثبات والاستقرار . ولم يظهر السلوك الجانح للمرة الأولى في هذين الحالتين إلا خلال المراهقة بفعل الاستثارة الخارجية ، كما أنه اختفى بعد أن أمكن معالجة الظروف الخارجية والاضطرابات الداخلية . أما العامل الذي ميز الأسر الثمانية الأخرى كان الافتقار الى الاهتمام

بالأطفال وعدم الاتساق في معاملتهم ، وعدم وجود تقاليد داخل الأسرة ، وتكرار تغيير مكان الإقامة ، الأمر الذى يندر وجوده فى الأحياء الريفية التى توجد فيها العيادة . ولقد كان من العسير علينا فى معظم هذه الحالات الحصول على تاريخ اجتماعى مفصل يغطى المعلومات الأساسية فى السنوات الخمسة الأولى من حياة الطفل ، لا لأن الوالدين كانوا غير متعاونين — وإن كان هذا العامل قد لعب دورا بالتأكيد — ولكن لأن الأم — بالإضافة — لم تذكر ما كان يبدو بالنسبة لها غير ذى أهمية . أن هذا الاتجاه مخالف أشد الاختلاف لاتجاه آباء الأطفال العصبيين ، حيث كان الآباء — باستثناء حالات قليلة — شديدي الاهتمام بتزويدنا بالحقائق الخاصة بالنزاع المبكر لأبنائهم .

أن نفس هذا التباين البالغ بين العصبيين والجانحين يتجلى فى الظروف الأسرية المادية ، ففى ثلاثة وثلاثين حالة من العصبيين تميزت اثنا وثلاثين حالة باستقرار الظروف الأسرية ، وعدم انقطاع العلاقة بين الأم والطفل .

لقد شهدت الأعوام القليلة الماضية الاهتمام بدراسة العلاقة المبكرة بين الطفل و أمه ، ولعل دراسات التتبع للأطفال الذين تمت ملاحظتهم خلال السنوات الأولى من العمر ما يسهم فى إيضاح هذه المشكلة . ولقد أبرزت دراسات سبتز Spitz العلاقة بين نمو الأنا ، وحضور الأم أو غيابها أو من يقوم مقامها خلال السنة الأولى من العمر .

لقد كان أياهوون ينادى دائما بأن الخطوة الأولى فى علاج شخصية الجانح هى إقامة علاقة به ، كما أنه يلفت الأنظار الى الصعوبات المحيطة بهذا العمل وذلك لما يتسم به الجانح من افتقار الى القدرة على إقامة علاقة بالآخرين ، قادرة على تحمل ما تؤدى اليه من إحباط . كذلك يذكرنا Ophuijsen أنه فى جميع حالات «الاضطراب الأولي للسلوك» تقوم خطة العلاج على إقامة علاقة بالطفل . وهو يعتقد أن هذا العمل قد يستغرق وقتا طويلا ، إلا أنه يجب أن يظل الجزء الجوهرى فى كل خطة علاجية . وعلينا أن نتوقع أن النمط السالف وصفه لا يمكن إصلاحه إلا بعملية إعادة تعلم للطفل بواسطة العلاقة الانفعالية بالراشد الذى يعمل بديل الأب .

إذا كان الغرض القائل بوجود اضطراب أساسى فى بناء الشخصية صحيحا ، فإن نتائج عملية إعادة التعلم ستعتمد على العمر الذى يتم فيه تشخيص الطفل على أنه يعانى من « اضطراب معاد للمجتمع » ،

بصرف النظر عما اذا كان العلاج قاصرا على الوالدين أو الطفل أو كليهما معا ، أو حتى اذا ما كان سيتم في أحد المؤسسات أو دور التنبيه . ومن الطبيعى ان يكون العلاج أكثر فاعلية قبل بداية مرحلة الكمون أو خلالها عنه في أية فترة تالية .

ان الطفل المعادى للمجتمع يتميز في أواخر فترة الكمون وما قبل البلوغ بالمغالاة النرجسية في تقديره لذاته وباندفاعيته وبعجزه عن اقامة علاقة بالآخرين قادرة على مواجهة الاحباط وتحمله . ولا شك أن الفائدة ستكون أبلغ لو أمكن تشخيص هذا الاضطراب في مرحلة مبكرة عن ذلك بين الرابعة والسادسة من العمر مثلا وقد يبدو ذلك صعبا اذا ان الاسوياء ولعصابين من الأطفال في ذلك السن يكونون هم أيضا نرجسين ومندفعين ، ولو أن تاريخ الطفل الذى يعانى من السواك الأوتى المعادى للمجتمع حتى في هذا السن المبكر يكون متميزا ، فالآباء يشكون دائما من أن أطفالهم كانوا دائما عصاة لأوامرهم جانحين الى التدمير والتخريب بصورة يعجز معها الآباء عن التحكم في هؤلاء الأطفال أو السيطرة عليهم فهم — الأطفال — يكذبون دون مبالاة ويسرقون متاصل اليه أيديهم ويهربون من منازلهم ويميلون الى البقاء خارج المنزل فترة اطول مما يسمح لهم بها آبائهم . وقد يكون هنالك بالإضافة الى ذلك اضطرابات سلوكية أخرى الا أن الذى يهمنا هنا هو ذلك العجز من قبل الآباء على ترويض أطفال جانحين أشد الجنوح منذ باكورة طفولتهم وفي كثير من الأحيان يمكننا التحقق من صدق التشخيص بفحص الطفل نفسه . فالفرق بين الطفل العصايب والمعادى للمجتمع يكون فيما بين الرابعة والسادسة من العمر ملفتا للنظر بصورة اخاذة ويصدق هذا بخاصة اذا ما اشتملت الاجراءات التشخيصية على ملاحظة الطفل أثناء العلاج فرديا كان أو جماعيا هذا العلاج .

ونذكر موجز حالة لايضاح نواحى تتعلق بالتشخيص المبكر لمظاهر سلوك معاد للمجتمع :

بدأنا بالتعرف على بيتر عندما كان يبلغ من العمر خمس سنوات ونصف اذ حضرت امه للعيادة تلتبس النصح فيما تعانیه من مصاعب خاصة بتفذية ابنها الثانى الذى يبلغ من عمره عاما واحدا وبعد التغلب على هذه المشكلة في أسابيع قليلة أسرت الينا أنها تعانى من القلق بخصوص ابنها الأكبر الذى سبق أن قالت أنه ولد مثالى . لقد بدأ يذهب الى المدرسة الا أنه يعانى من صعوبات في القراءة رغم ما يبدو عليه من ذكاء .

ولم تعترف الأم في هذه المرحلة بأية صعوبات في المنزل ولم تعرف إلا بعد فترة بوجود اضطرابات سلوكية ترجع الى فترة مبكرة . لقد كن الطفل نظيفا ومهند ما قبل أن يبلغ من العمر عاما ونصف ثم بدا بعد ذلك يلوث نفسه ببرازه ، وافلح التهديد والعقاب في إيقاف تلك السعادة غير أنه استحال إيقافه عن تدمير كل ما يصادفه . فكان يدمر لعبه ما أن تقدم اليه حتى أن الأم امتنعت تماما عن تزويده بأى منها ، كما استحال تركه في أية حجرة مخافة أن يدمر كل ما يصادفه بها ، وكشفت المقابلات التالية مع الأم أن هذا الميل للتدمير لم يختف عندما بلغ بيتر الرابعة من عمره كما سبق أن ذكرت إذ لا زالت تنتابه فترات يدمر فيها لعبه وكل ما يستطيع أن يضع يديه عليه . ولقد كان دائما عاصيا للأوامر كما أصبح سلوكه الآن لا يجدى معه مودة أو قسوة كما أصبح سلوكه أكثر عنفا عندما بلغ الرابعة والنصف عقب ميلاد أخيه الأصغر .

كما عرفنا بعد ذلك أن المدرسين كانوا أكثر اهتماما بسلوك الصبي داخل حجرة الدراسة أكثر من اهتمامهم بعجزه عن القراءة . إذ كان مصدر الشغب في المجموعة لأنه كان يحول بين الأطفال الآخرين وبين التعلم في لمجموعة سواء يجذبهم اهتمامهم نحوه أو باعتدائه عليهم .

وعندما جاء الصبر للمرة الأولى الى العيادة ولم تكن لدينا هذه المعلومات مما أدى الى تشخيص ما يواجهه من صعوبة في تعلم القراءة بأنه كف عصايب للتعلم (كان معامل ذكاؤه ١٤٠) .

وكان انطباع المقابلة الأولى عن الطفل انه صبي ودود لا يعانى أى كف إذ دخل الحجرة مبديا سرورا شديدا دون ما ينم عن الحرج وأبدى مباشرة اهتماما باللعب ، وانطلق يتكلم بحرية خلال لعبه . وكانت الصورة التي برزت خلال هذه المقابلة هو أن انطلاقه وسلوكه التلقائي وعدم تحرجه لا تتفق مع تصور الاضطراب العصايب . كما أن حديثه وسلوكه كان على مستوى اجتماعي وسطحى لا علاقة له بالفاحص . ثم كشفت المقابلات التالية عن موقفين مختلفين إذ ظل معظم المقابلة ودورا على مستوى سطحى للغاية واعرب عن تخیلاته وأفكره الدينية ، زعما أن العفاريث تدفعه الى الشقاوة الا انه في العادة طيب للفساية ثم لم يلبث في نهاية المقابلة الثانية أن قرر أنه يريد أن يأخذ احدى اللعب معه الى المنزل وعندما ذكر له أن اللعب تظل بالعيادة أظهر المدون

ولجأ الى التهديد فقال انه لن يأتى ثانية ان لم يأخذ اللعبة وذكر ان هذا هو الأسلوب الذى يستخدمه فى المنزل ، وأخذ معه اللعبة عندما خرج دون ان يلاحظ الفاحص . وتكرر هذا السلوك العدوانى خلال الجلسات التالية وبخاصة عند نهاية الجلسة حين لا يكون راغبا فى العودة الى المنزل . وكثيرا مما كان يفرغ كل محتويات أوقف اللعب على الأرض بحركة سريعة بعد ان يكون قد ساعد فى اعادتها ، وكان دائما يخترع عند نهاية الجلسة أشياء كثيرة يقوم بها ليعطل خروجه .

وقد استغرق بيتر شهورا ليقم علاقة بالمعالجة تتسم بالإصالة ودون أن يكون الهدف منها خداعها . وعندما وصل الطفل الى هذه المرحلة امتنعت الأم عن احضاره وبعد نصف عام من ذلك الوقت سمعنا أن الصبى ارتكب إحدى السرقات خارج المنزل .

لقد استطعنا خلال المقابلات أن نلاحظ عن قرب سلوك الصبى فى المنزل والمدرسة وعلاقاته بالديه وشقيقه ، وأن نعرف كذلك على العلاقات المتبادلة داخل نطاق الأسرة واستطعنا أن نتأكد من صحة التشخيص الذى أمكن الوصول اليه بعد المقابلة الثالثة قبل الحصول على المعلومات التاريخية الهامة . وقد اعتمد التشخيص على اخفاقه فى اقامة علاقة بالآخر ، كما اعتمد كذلك على كيفية سلوكه حيال رغباته العزوية التى استشرت فى الجلسة العلاجية . أى رغبته فى أخذ اللعبة الى المنزل . لا شك أن هذه الرغبة شائعة بين الأطفال الذين يفتدون الى العيادات الا أن الأطفال الذين يتسمون بالعداء الاجتماعى هم فقط الذين يعربون عن الرغبة بهذه الصورة ، أعنى أن يسرقوا ما لا يستطيعون الحصول عليه بوسائل أخرى كالتوسل والتودد . صحيح أن بعض الأطفال العصبيين قد يصرون أحيانا اثناء العلاج على أخذ شئ مامعهم الى المنزل الا أنه يسهل ارضاعهم بشئ بديل كما أن رغبتهم هذه ترتبط بما تستشيرهم جلسة بعينها من رغبات خاصة .

ان اتجاه الأطفال الذين يتميزون بدرجة واضحة من البناء الشخص المعادى للمجتمع لهو من الواضوح والتميز حتى فى مرحلة مبكرة من العمر مما يدفعنا الى التسليم بفئة تشخيص محددة تدرجون تحتها وأعنى بها فئة السلوك الأولى المعادى للمجتمع Primary Anti-Social "Conduct" وفى بعض الحالات وبخاصة بالنسبة للأطفال دون الخامسة من العمر يظل يرأودنا الشك بخصوص نموهم القبل . مما يجعلنا نميل الى أن ندرجهم تحت فئة « اضطرابات سلوكية أولية مصحوبة بسمات معادية للمجتمع »

Primary Behaviour Disorders with Anti-Social Traits

وبالرغم من أن ظروف بيتر الأسرية كانت من أقل الظروف اضطرابا في مجموعة الحالات نتي درستها ، إلا أنه لم يكن من العسير أن نهم لماذا اضطرب نمو الأنا بهذه الصورة .

لقد كانت أمة شباب حسناء جذابه ، غير قادرة على التحكم في انفعالاتها والسيطرة عليها . وكانت علاقتها بزوجها طيبة ، الذي يشاركها اتجاه اللامبالاه حيال الأطفال كلما تعلق الأمر بمطالبهم الانفعالية . ولقد كان كليهما راغبين كل الرغبة في الطفل الأكبر كما أسعدهما أنه كان صبيا . إلا أن معاملة الأم للطفل كانت بالغة التناقض من ولد الطفل . فقد كانت تغمره بحبها أنا إلى حد يكاد يخنقه ، ثم تعود فتقسو عليه حين يبلغ منه الجهد ، أو عندما تضيق به أما زوجها فقد تربى مع زوج أمه الشديد الصرامة ، وكان اهتمامه الوحيد بالصبي منصبا على عقابه . ولقد كان كلا الوالدين شديدي الطموح بالصبي الأكبر حتى رزقا بأخيه الصغير ، واذ ذاك أبدى الوالد تفضيلا سافر للطفل الأصغر ، كما أن زوجته لم تعد تمنح بيتر إلا أقل قدر من الاهتمام كما أخبرته كذلك أنه لن يصبح من الممكن أن يلتحق بالجامعة إذ لن يوجد من المال ما يكفي الصبيين معا .

كذلك كان اتجاه السيدة حيال العبادة جدير بالذكر . فقد كانت تبدى تعاونا سطحيا ، كما لم تكن تتخلف عن موعد ، مادام ذلك الموعد يتعلق بمعاونتها على صعوبات التغذية لدى الصبي الأصغر ولكن ما أن بدأ بيتر في الحضور بانتظام حتى بدأت تتأخر وتخلف المواعيد كثيرا . كما أنها كانت أكثر اهتماما بالتباهى بالصبي الصغير ، بدلا من تقديم المعلومات المتعلقة بالصبي الأكبر . ثم وضع أنها غير قادرة على تجنب التشاجر مع بيتر . لقد كانت غير مخلصة معنا ، كما كانت تدفع الصبي إلى الكذب علينا من أجلها . وأخيرا انتهى بها الأمر إلى الامتناع عن احضار الصبي عندما شرع في تكوين علاقة مع المعالجة وعندما أصبح هو نفسه شغوقا أشد الشغف بالحضور ، خالفا من إلا يسمح له بمواصلة الحضور . وعندما قام الطفل بعد ما يقرب من النصف عام بالسرقة من أحد الجيران وعرفت المدرسة بذلك ، أخبرنا ناظر المدرسة أن الأم قد رفضت اقتراحه بأخذه إلى العيادة وإن كانت قد سألته ماذا كان يمكنه أن يراها بانتظام ، وبالرغم من موافقته إلا أنها لم تحضر .

أن علاقة هذه الأم بابنها لم تكن مجرد علاقة نبذ بسيطة ، فلقد كانت علاقتها الانفعالية بالصبي قوية بالتأكيد ، إلا أن هذه العلاقة كانت تقوم

أولا واساسا على مطالبتها النرجسية . ان الأم لم تكن فحسب عاجزة عن ادراك مطالب ابنها وتفهمها بل لقد كانت تهمل هذه الرغبات وتجاهلها ما ان تتعارض مع رغباتها العارضة . كذلك كانت علاقة الأب بابنه شديدة التشابه بعلاقة زوجته بنفس الابن ، بالإضافة الى تفضيله السافر للابن الأصغر عن الابن الأكبر . كذلك لم تكن علاقة الأم بالابن الأصغر تختلف عن علاقتها بالابن الأكبر . فقد تنتزع الى التباهي به وكأنه جزء منها ، كما كان صبرها ينفذ ما ان تواجهها أى صعوبة . ولقد كان من الطبيعى ان يكون غيرة بيتير من أخيه الأصغر شديدة للغاية الا ان هذا العامل لم يفعل أكثر من اذكاء حدة الاضطرابات الموجودة قبلا

ان هذه الظروف لا تيسر تهذيب الطالب النرجسية المبكرة كما يجب ، وذلك بسبب التذبذب الدائم والانتقال المستمر من الاحباط المبالغ الى الاشباع البالغ ، مما ينجم عنه اضطراب نمو الأنا وارتقائه .

ان ما يؤدى اليه ذلك من نقص في نمو الأنا الأعلى يتجلى في اخفاق الطفل في الامتثال للنظم المدرسية وفي سوء سلوكه داخل المنزل وفي افتقاره الى مشاعر الائم عندما يعرب عن ميوله التدميرية .

ان اخفاق بيتير في التعليم ، يرجع الى أن اهتمامه ظل مركزا حول الاشباع المباشر لمطالبه النرجسية قبل التناسلية .

وأخيرا يجب ان أنؤكد مفهوم ابضهورن الخاص « بالجنح الكامن » قد وجه الانظار الى دراسة الاضطراب الاساسى المؤدى الى نشوء وتكوين الشخصية الجانحة . ان أهم النتائج المترتبة على هذه الدراسات هو أنها أوضحت اثر اضطراب الظروف البيئية على نمو الأنا لدى الطفل وما ينجم عن ذلك من اضطراب في قيام الأنا الأعلى بوظيفته . ان الدراسات الخاصة بالظروف الأسرية المبكرة للجانحين قد زودتنا بكثير من الأدلة على أن سبب التكوين الشخصى المعادى للمجتمع يكمن الى ابعد الحدود في الظروف البيئية . وعلى أى برنامج وقائى مشعر لا بد أن يأخذ في اعتباره نتائج هذه الدراسات ، كما يجب أن تكون خطط العلاج قائمة على فكرة مساعدة الجانح على اقامة علاقة بأحد الراشدين الذى يستطيعون القيام بعملية تربية التى لم تحدث في الطفولة . أما في الحالات التى يوجد فيها مزيج عصابى كذلك ، فان علاج هذا المزيج العصابى لا بد من ارجائه حتى يتم عملية اعادة التربية هذه .

ان أحد النتائج الجديرة بالاهتمام التى يمكن الخروج بها من هذه
البحوث والدراسات هى ان الفكرة التى تفص بها الكتابات الخاصة
بالجناح عن الدور الهام الذى تلعبه العوامل التكوينية فى نشأة السلوك
المعادى للمجتمع قد تكون فكرة خاطئة . ان فى مقدورنا ان نبرز العوامل
البيئية المبكرة المسؤولة عن اضطراب النمو المؤدى الى الجنوح بيقين
متزايد يفوق بكثير يقيننا بمعرفتنا بالدور الذى تلعبه العوامل التكوينية
فى نشوء العصاب .

المسجون المعتاد

عرض وتلخيص ناهد صالح

الباحث المساعد بالمرکز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

هذه الدراسة عبارة عن مسح طبئفسى لخصائص مجموعة من الرجال العائدين ، الفرض منها اعطاء صورة واضحة عن هذه الخصائص ومحاولة وضع تصنيف لشخصيات العائدين بناء عليها .

عينة الدراسة :

أجرى هذا المسح على مجموعتين من العائدين :

المجموعة الأولى وتتكون من خمسين مسجوناً كانوا يعضون أحكاماً بالحبس الوقائي preventive detention وهم رجال تكررت مرات ادانتهم وعقابهم بحيث أن المسئولين لم يجدوا حلاً سوى عزلهم لمدة طويلة حتى يحموا المجتمع من اذاهم .

المجموعة الثانية - وتتكون أيضاً من خمسين مسجوناً من المودعين بسجن وندزوروث Wondsworth وقد روعى في اختيارهم أن يكونوا جميعاً قد أمضوا فترة أربع سنوات على الأقل أحراراً في المجتمع دون أن يدانوا خلال هذه الفترة في أى جريمة وبشرط أن تكون قد تمددت مرات ادانة الشخص قبل هذه الفترة وبعدها أيضاً . وكان الفرض من وضع هذا الشرط هو الكشف عن الظروف المصاحبة لفترات التحرر من الجريمة والظروف المصاحبة لفترات الإصرار على ارتكابها .

وقد تبين للباحث أثناء إجراء هذه الدراسة أوجه التشابه الواضح بين المجموعتين من حيث طبيعة الجرائم ، ومرات العود إلى ارتكابها ، والتركيز الواضح في ارتكاب جرائم ضد المال ، والخصائص الشخصية للمجرمين ... بحيث بدأ أنه من المحتمل أن يظهر على جميع المجرمين

(*) هذه الدراسة قام بها Dr.J. West

مساعداً مدير معهد علم الاجرام بجامعة كمبرج ونشرت في كتاب :
The Habitual Prisoner, Macmillan & Co., London 1963

العائدين الذين لهم تاريخ حافل في الاجرام نفس السمات ، لهذا فقد اكتفى الباحث بعرض نتائج دراسته عن كلى المجموعتين على انها مسح للخصائص النفسية للمسجون المعتاد . وقد سمى مؤلفه بالمسجون المعتاد نظرا لأن احد الخصائص البارزة التى تجمع بين المجموعتين هو تكرار مرات القبض والایداع بالسجن . وقد لاحظ الباحث أن اللص البسيط لا الماهر أو المحترف هو الذى يسود في أفراد هذه العينة .

اختيار العينة :

اما عن كيفية اختيار عينة الدراسة ، فقد اختيرت المجموعة الاولى من بين المسجونين الذين سبق أن طبقت عليهم بعض الاختبارات النفسية ، وذلك للاستفادة من مقارنة نتائج هذه الاختبارات بالنتائج التى ستكشف عنها الدراسة الحالية . وقد اختيرت الخمسون حالة بطريقة متسلسلة بحيث شملت الأشخاص الذين طبقت عليهم هذه الاختبارات والذين أودعوا في النصف الاول من سنة ١٩٥٧ وفى أواخر سنة ١٩٥٦ . أما المجموعة الثانية فقد تم اختيارها من ملفات سجن ووندز وورث حيث فصل المسجونين الذين مضت بين ادانتهم في جريمة وعقابهم على ارتكابها وبين ادانتهم في جريمة أخرى أربع سنوات على الأقل ، على أن يكون قد سبق هذه الفترة ادانتان جنائيتان على الأقل من المحاكم التى تنظر قضايا البالغين ، وأن يكون قد تلاها ادانتان على الأقل أيضا . وقد اختبرت الحالات التى تحقق فيها هذا الشرط بطريقة متسلسلة حسب حروفهم الأبجدية والى أن استكمل العدد المطلوب وهو خمسون مسجوناً .

مصادر البيانات :

اعتمد فى جمع بيانات هذه الدراسة على عدة مصادر هى المسجون نفسه ، أقاربه ، والملفات الخاصة بالسجن . فكان يجرى استبيان مع المسجون ومع أحد أقاربه بعد زيارة الأسرة . ولم يكن يستخدم فى إجراء الاستبيان استمارة مقننة ولكن كان الباحث يجمع بيانات عن مواضيع محددة خاصة بطفولة المسجون وعلاقته بوالديه ، وخبرته المدرسية ، وتاريخه المهني وبدء سلوكه المنحرف وعاداته ضد المجتمع ، وتوافقه الجنسى والزواجى ، والسمات البارزة لخلق ومزاجه ، ووجود أعراض لأمراض عصبية أو ذهنية ، واهتمامات المسجون الرئيسية واسلوبه العام فى الحياة عندما يكون خارج أسوار السجن وأخيرا اتجاهه نحو جرائمه التى يرتكبها .

بالإضافة الى ذلك فقد درست ملفات كل مسجون وهي تحتوى عادة على قائمة بأحكام الادانة ، وطبيعة التهم ، وتحتوى ايضا على تقرير طبيب السجن عن فحصه للمسجون عند ايداعه ويلاحظ أن بعض الحالات - من المجموعة الثانية - تضمن ملفها اختبارات نفسية وقد استكمل اجراء هذه الاختبارات على بقية الحالات .

كذلك فقد استعان الباحث بالسجل الجنائى للمسجون المحفوظ باسكتلند يارد ، وفي حالة ما اذا كان المسجون قد طبق عليه نظام الاختبار القضائى أو أودع فى مصحة عقلية أو أدى الخدمة العسكرية كان الباحث يرجع ايضا لهذه المصادر .

وبتعدد مصادر البيانات هذه أمكن جمع بيانات وافية عن الماضى الاجتماعى للمسجون وعن شخصيته .

نتائج الدراسة :

تبين للباحث أن مجموعة المسجونين المعتادين تضم انواعا مختلفة من المجرمين فنجد بينهم المجرم الماهر ، والمحترف ، واللص العادى . كذلك نجد أنه فى حين أن بعض العائدين لا تظهر عليهم أعراض لأمراض عصابية نجد أن البعض الآخر قد وصل الى مرحلة الجنون ، وبينما البعض منهم آباء لأسر مستقرة نجد البعض الآخر يعيش فى عزلة اجتماعية دون استقرار أسرى . وبينما يعتبر بعضهم ضحية لأسر تفتقر الى الحب ويسودها الحرمان فإن البعض الآخر قد نشأ فى أسر طيبة .

وعلى عكس ما هو شائع من النمط المتجمد Stereotype للمجرم المصر على الاجرام فقد بين الباحث أن قلة من هؤلاء المسجونين يميلون الى العنف كما أنه من الصعوبة أن نجد بينهم مجرمين محترفين منظمين بل أغلبهم من المجرمين الذين تموزهم الحيلة والذين يتجهون الى السرقات البسيطة التى لا تستلزم جهدا كبيرا . وأن ارتفاع نسبة اللصوص الذين يسطون على المنازل يعكس الاصرار على الأساليب الأولية التى تعلمها هؤلاء الرجال فى ممارسة السرقة ولا يدل على اكتسابهم مهارة معينة فى السطو .

أما من حيث الأعراض النفسية والعقلية فقد تبين أن ١٠٪ من أفراد العينة كانوا من الذهانيين وأن ١٦٪ سبق ايداعهم احدى المصحات

او فصلوا من الخدمة العسكرية لاسباب عقلية . وعموما فان ثلث افراد العينة كان لهم تاريخ فى الاضطرابات العقلية الشديدة . والى جانب بيان هذه الاعراض فان الباحث ذهب الى أن اغلبيّة هؤلاء العائدين — ٨٨٪ — كانت شخصياتهم منحرفة انحرافا واضحا كشف عنه عدم قدرتهم على الاستجابة استجابة سوية للأشخاص الآخرين أو القيام بوظائفهم وأدوارهم بطريقة كفأة كما هو متوقع من الأشخاص البالغين .

كذلك فان حقيقة ان نصف المجموعة الثانية لم يسبق لهم الزواج رغم أن متوسط أعمارهم يصل الى أربعين عاما يمدنا بمقياس عن مدى اضطراباتهم الاجتماعية .

هذا وقد انتهى دكتور وست من دراسته هذه عن المسجونين المعتادين الى تقسيمهم الى الثلاث المجموعات التالية حسب مدى انحراف شخصياتهم .

١ - غير المنحرفين :

وهؤلاء يكونون ١٢٧٪ من افراد البحث ، وتتميز هذه الفئة بأن افرادها لا تظهر عليهم دلائل أى امراض عقلية او نفسية ، كما أن شخصياتهم خالية من العيوب التى تحول دون توافقهم مع جماعة اصدقائهم المختارة . وهم يكونون ما يطلق عليه اسم المجرم الاجتماعى الذين يتوافق مع وسطه الاجرامى . ويميل هؤلاء الرجال الى ارتكاب نمط الجريمة المحترفة ويتخصصون فى ارتكاب جرائم تحقق طموحهم فى الحصول على الأشياء القيمة . انهم يخططون وينفذون نشاطهم الاجرامى بطريقة منطقية ويتعاونون مع الآخرين لانجازة . وهم عادة ينجحون فى جرائمهم مرات عديدة قبل أن يكتشف امرهم ويلقى القبض عليهم . وعلى الرغم من أنهم لا يحترمون ملكية الآخرين فانهم ينصتون لصوت ضمائرهم فى حياتهم العادية . ولا يرتكبون عادة جرائم العنف او الجرائم ضد الأشخاص .

٢ - المنحرفون العدوانيون الإيجابيون :

وتبلغ نسبتهم فى العينة ٣٦٪ ، وتبدو على هذه المجموعة من المعتادين سمات الشخصية السيكوباتية واللامبالاة الانفعالية وتتميز

علاقتهم بزملائهم بضيق نطاقها وعدم استمرارها الا لفترة زمنية قصيرة ، وهم ينظرون عادة لزملائهم بشك وحذر وعداء . وتتخذ جرائمهم صورة هجمات ايجابية عمدية على المجتمع الممثل للقانون .

وينتمى الى هذه المجموعة من العائدين المحتال المعتاد والنصاب والمجرمون الخطرون الذين يتميزون بالجرأة . وفي حالة تطرف الانحراف في الشخصية العدوانية وخاصة اذا كان المجرم يميل الى العنف فان حالته تقترب من الوصف الكلاسيكى للمجرم السيكوباتى .

٣ - المنحرفون غير الأكفاء السليبيون :

وتضم هذه المجموعة اغلب المسجونين المعتادين - ٥٢٪ - وهي تتكون من الأشخاص ذوى الشخصيات الضعيفة الذين ليس لديهم القدرة على التأثير ، وهم عادة افراد انطوائيين لا اصدقاء لهم ومع ذلك فهم يميلون الى التطفل على الغير والاعتماد على الآخرين متى سنحت الفرصة لهم . وهم عادة يرتكبون جرائم السرقة على نطاق ضيق وبمفردهم . وعلى الرغم من أن عددا ضئيلا منهم يعتبر دون المستوى العادى فان متوسط ذكائهم اقل من متوسط ذكاء افراد المجموعتين السابقتين . كذلك فان هذه المجموعة تضم نسبة اعلى من الأشخاص الذين تبدو عليهم امراض طينفسية كما انها تضم اغلب مرتكبى جرائم الانحراف الجنسى والشدوذ الجنسى .

وتظهر هذه المجموعة فى جملتها سمات سيكوباتية اقل من التى تظهرها المجموعة السابقة ، كذلك بالنسبة لدلائل اللامبالاة الانفعالية . وانتقل الباحث بعد ذلك الى معالجة الجوانب الاجتماعية فى حياة المسجونين المعتادين . فبالنسبة للبيانات الخاصة بالماضى الاسرى للنزول المعتاد تبين أن نسبة لا بأس بها من المسجونين المعتادين جاءوا من أسر طيبة وأن الذين جاءوا من أسوأ الأسر عادة بدأوا تاريخهم الاجرامى كأحداث جانحين . ولم يجد الباحث أية علاقة بين نوع ماضى الأسرة ونوع انحراف شخصية المجرم المعتاد البالغ .

وقد ذهب الى أن الأسر التى يسودها الإهمال والتفكك والتى تقطن فى احياء متخلفة تسهم الى حد كبير فى جناح الأطفال الأسوياء نسبيا . وأن العوامل التى تسبب المرض العقلى أو افساد الشخصية والاضرار بها تؤدي الى الجريمة فيما بعد ذلك حيث تجسمل الفرد عاجزا عن حماية نفسه .

وقد اشار الباحث الى ان نتائج بحثه تتعارض تعارضا واضحا مع الدراسات التي أجريت على المجرمين المصرين على الاجرام . وأشار في هذا الصدد الى الدراسة التي قام بها آتو A. Ahto على رجال اودعوا في الحبس الوقائي في فنلندا اذ تبين انهم نادرا ما يأتون من أسر محترمة ، فوصف ٨٪ من الأسر بأنها أسر سيئة و ٩٦٫٣٪ بأنها أسر مهملة ، وذكر ان ٢٩٫٧٪ من الآباء و ٤٧٪ من الأخوة سبق ادانتهم وان نصف الآباء من السيكيوياتيين . وان ٨٦٫٣٪ من أفراد العينة ادنوا اول مرة وهم في سن تقل عن ٢١ عاما ، وأن نسبة جوهرية منهم ارتكبت جرائم عنف ، وأن حوالي الخمسين كانوا من البلهاء من الناحية العقلية وغير أموياء بصورة واضحة . وقد أرجع الباحث هذا التناقض بين الدراستين الى اختلاف مجموعتي العائدين اللتين قام بدراستهما الباحثان ففي فنلندا يطبق الحبس الوقائي فقط على المجرمين الخطرين المعتادين على أن يكونوا قد ارتكبوا جريمة جديدة وخطيرة يعاقب عليها بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات على الأقل . بينما في إنجلترا حيث أجرى دكتور وست دراسته فإنه يمكن ان يودع في الحبس الوقائي الأفراد الذين ارتكبوا عدة جرائم بسيطة .

أنباء :

المؤتمر الثالث للأمم المتحدة بشأن منع الجريمة ومعاملة المذنبين

(استكهولم - ٩ - ١٨ أغسطس ١٩٦٥)

يمقد هذا المؤتمر بناء على قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في أول ديسمبر ١٩٥٠ ، أوصت فيه بعقد مؤتمر أولى لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين كل خمس سنوات . وقد عقد المؤتمر الأول في مقر الأمم بجنيف عام ١٩٥٥ ، وعقد المؤتمر الثاني في لندن عام ١٩٦٠ بناء على دعوة المملكة المتحدة .

تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر :

سيعقد المؤتمر الثالث للأمم المتحدة بشأن منع الجريمة ومعاملة المذنبين في استكهولم في المدة من ٩ - ١٨ أغسطس ١٩٦٥ . وستضيف حكومة السويد المؤتمر العضوية :

سينضم المؤتمر - كما جرى عليه العمل في المؤتمرات السابقة - ثلاث فئات من المشتركين :

البرنامج :

سيدور البرنامج أساسا حول موضوع رئيسي هو منع الجريمة الذي يتفرع منه الموضوعات الآتية : الموضوع الأول : الوقاية في مرحلة ما قبل الجناح .

(١) أعضاء معينون رسميا من قبل حكوماتهم ، باعتبارهم خبراء في ميدان منع الجريمة ومعاملة المذنبين ، ممن لديهم معرفة خاصة او خبرة بالموضوعات المدرجة في جدول أعمال المؤتمر .

١ - التغير الاجتماعى والوقاية من الجريمة .
وسيجتمع اعضاء كل قسم فى الصباح والمساء طوال خمسة ايام من ايام العمل بالمؤتمر .

٢ - دور الجمهور والاسرة والتربية وفرص العمل فى الوقاية من الجريمة .
وسيقدم كل مقرر عام من مقررى الموضوعات السبعة للمؤتمر تقريراً فى اليوم الاخير للمؤتمر .

٣ - البرامج الوقائية التى ينظمها المجتمع وتضمن الخدمات الطبية والاجتماعية والشرطية .
وقد تتخذ اجراءات لتسهيل اجتماع المتخصصين فى موضوعات معينة .

الموضوع الثانى : الوقاية من العود .
وسيخصص يوم لزيارة المؤسسات ، ويتضمن برنامج المؤتمر عروض سينمائية .

٤ - التدابير التى تتخذ للحد من العوامل الاجرامية المؤدية الى العود، بما فيها الحس الاحتياطى ، وقواعد التفريد القضائى .

٥ - الاختبار القضائى للبالغين وغيره من تدابير العلاج خارج المؤسسات .

التقارير :

٦ - تدابير الوقاية والعلاج الخاصة بالشبان .
لن تكون تقارير الامم المتحدة فى هذا المؤتمر ذات طابع مسحى كما كانت فى المؤتمرات السابقين ، بل ستضمن حقائق موجزة لا تتجاوز ١٥ صفحة عن كل موضوع من موضوعات المؤتمر ، لكى تمهد الطريق للمناقشات وذلك بتحديد عناصر المشكلة ، وتسجل اهتمامات البلاد المختلفة بهذه الموضوعات . وسيطبع ذلك فى تقرير واحد باللغات الانجليزية والفرنسية والاسبانية والروسية ، وسيتم ذلك قبل اربعة اشهر من انعقاد المؤتمر .

وسيولى المؤتمر عناية زائدة بالمشاكل المعقدة التى تتعلق بالبحوث العلمية وذلك عن طريق القاء محاضرات عن النظم العلمية المختلفة وتعطى بيانات عن تقدم البحوث والادوات العلمية ذات الاهمية فى عالم اليوم .

وسينقسم المؤتمر الى قسمين رئيسيين ، يعقد كل قسم ندوات للمناقشة يعقبها مناقشة عامة .

وسيضاف الى كتيب الامم

المتحدة هذا ، والذي لن يزيد عدد صفحاته عن ١٠٠ صفحة ، المنشورات والتقارير التى ستدعى المؤسسات المتخصصة والهيئات غير الحكومية لتقديمها عن موضوع أو أكثر من موضوعات المؤتمر .

الاشخاص الذين تنطبق عليهم شروط العضوية عليهم أن يرسلوا فى طلب استمارات العضوية من رئيس قسم الدفاع الاجتماعى ، المكتب الأوروبى بالأمم المتحدة ، جنيف ، سويسرا .

وستوزع نسخة واحدة من التقارير للمشاركين ، أما التقارير التى ترسل بالبريد للأعضاء مقدما فلن توزع مرة ثانية فى استوكهلم .

وتقدم الطلبات من ١ سبتمبر عام ١٩٦٣ حتى أول مارس ١٩٦٥ وليس هناك رسم تسجيل .

المؤتمر الدولي التاسع لقانون العقوبات

لاهاي ٢٤ - ٣٠ أغسطس سنة ١٩٦٤

تقرير مقدم من سيمير الجنزورى

الباحث بالمركز وعضو الاجازة الدراسية بروما

جامعة الاسكندرية والاستاذ سيمير الجنزورى عن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، والدكتور عبد الاحد جمال الدين موفداً من هيئة الأمم المتحدة والدكتور يسر انور على والدكتورة امال عثمان بصفتها الشخصية .

ولعل مما يلفت النظر في هذا المؤتمر الدولي هو اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية بعدد كبير من رجال القانون ومساهمتها في اعداد بحوث المؤتمر وفي مناقشاته بشكل واضح ، ولعل هذا مما يساعد على التقريب بين الانظمة الانجلو ساكسونية والانظمة اللاتينية في مجال قانونى الاجراءات الجنائية والعقوبات .

ولقد تضمن برنامج المؤتمر الى جانب مناقشة الموضوعات المعروضة بعض الزيارات لمؤسسات عقابية ورحلة ترفيهية واستقبالات متعددة، كما عرضت محاكمة صورية للقضية وهمية اثارت كثيراً من المشاكل الموضوعية والاجرائية ، وأعطت للمؤتمرين صورة عن سير المحاكمات في القضاء الهولندى ، وطريقة تناوله لتلك المشاكل التى اثيرت .

انعقد المؤتمر الدولي التاسع لقانون العقوبات في مدينة لاهاي في المدة من ٢٤ الى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٦٤ واشرفت على تنظيمه الجمعية الدولية لقانون العقوبات .

وقد تضمن جدول أعمال المؤتمر أربعة موضوعات هى :

اولا : الظروف المشددة فيما عدا التعدد والعود .

ثانيا : الجرائم ضد العائلة وضد الاخلاق الجنسية .

ثالثا : دور أجهزة الاتهام (النيابة العامة) في الدعوى العمومية .

رابعا : الآثار الدولية للأحكام الجنائية .

وقد اشترك في هذا المؤتمر حوالى ٥٠ دولة من بينها الجمهورية العربية المتحدة ، وقد مثلها كل من المستشار عادل يونس ، والاستاذ محمد رضا من وزارة العدل ، والدكتور احمد فتحى سرور عن وزارة التعليم العالى، والاستاذ الدكتور رمسيس بهنام ، والدكتور حسن المصفاوى عن

وقد عقد هذا القسم جلساته برئاسة
الأستاذ ب . نوفولون P. Novolone
أستاذ القانونية الجنائية بجامعة
ميلانو (إيطاليا) .

وقد أوصى القسم الأول بمايلي:
انه تقديرا من القسم لاختلاف
الاساليب التشريعية في تأكيد
جسامة الجريمة ووضع العقاب
المناسب لها ، فانه من المرغوب فيه
ان تراعى هذه الاساليب حقوق
المتهم طبقا لمبدأ الشرعية من ناحية،
ومبدأ تفريد العقوبة لتطابق كل حالة
على حدة من ناحية أخرى ، وان
تحاول ايجاد توازن بين مقتضيات
هذين المبدأين رغم صعوبة هذا الأمر
في بعض الأحيان .

واذا كانت التشريعات في البلاد
المختلفة تستخدم أنظمة متباينة
للوصول الى هذه النتيجة سواء
عن طريق اعطاء الفرصة للاختيار
بين الحد الأقصى والحد الأدنى
للعقوبة المنصوص عليها قانونا ،
أو بتطبيق عقوبة تتجاوز الحد الأقصى
وأيا كان التنوع في هذه التشريعات

وقد قدمت في كل موضوع من
الموضوعات الأربعة بحثا تناولت
مختلف نقاطه والأوضاع القانونية
الحالية في البلاد المختلفة ، قام
باعدادها عدد كبير من المشتغلين
بالقانون سواء من أساتذة الجامعات
أو من رجاء القضاء والمحاماة ، ثم
تناول بعض كبار رجال القانون
البحوث المتعلقة بكل موضوع وأعد
تقريراً عاماً منه .

وقد نوقش كل موضوع في قسم
من أقسام المؤتمر .

وستتناول فيما يلي التوصيات
التي انتهت إليها كل قسم وأقرتها
هيئة المؤتمر مجمعة .

القسم الأول : الظروف المشددة فيما عدا التعدد والعود

قدم في هذا المؤتمر واحد
وعشرون بحثا (١) ، كما سبق
مناقشته في حلقة تحضيرية عقدت
في مدينة وارسو في سبتمبر
سنة ١٩٦٣ ، وقام بأعداد التقرير
العام الأستاذ ل . ليرنل
Dr. L. Lernell
الأستاذ بكلية الحقوق بجامعة
وارسو (بولندا) .

(١) شاركت الجمهورية العربية المتحدة في هذا الموضوع ببحث قدمت من كل من :
المستشار عادل يونس المستشار بمحكمة النقض ، الأستاذ الدكتور رمسيس بهنام
الأستاذ بجامعة الاسكندرية ، الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسنى الأستاذ بجامعة
القاهرة ، الأستاذ الدكتور محيى الدين عوض الأستاذ بجامعة القاهرة .

فانه في حالة وجود نظام للظروف المشددة فان المؤتمر يرى أنه من المرغوب فيه :

القسم الثاني : الجرائم ضد العاقلة وضد الأخلاق الجنسية :

قدم في هذا الموضوع ثمانية عشر بحثاً (١) وقام باعداد التقرير العام الأستاذ مورييس بلوسكو

M. Ploscowec

الأستاذ المساعد بجامعة نيويورك ، وذلك بعد أن جرت مناقشة هذا الموضوع في حلقة تحضيرية في بلدة بلاجو (إيطاليا) في صيف ١٩٦٣ .

وقد رأس اجتماعات هذا القسم الأستاذ د. فان ايك D. Van Eck

أستاذ القانون الجنائي بجامعة نيجمجن Nijmegen بهولندا . ولقد تميز هذا القسم بكثرة عدد المشتركين فيه وحيوية المناقشات ، وتضارب وجهات النظر واختلافها اختلافاً بلغ حد الانقسام ، ولم يجمع أعضاؤه على اقرار أى من توصياته باستثناء التوصية السابعة .

وقد أوصى القسم بما يلي :

ان القسم تقديراً منه لاهمية الموضوعات المعروضة عليه ، قد بذل ما في وسعه ليضع قرارات معتدلة بالنسبة لبعض المشاكل الخاصة .

١ - انه بقدر الامكان ومع مراعاة مقتضيات السياسة الجنائية التي تفرضها التقاليد والظروف الخاصة بالقوانين الوطنية المختلفة ، فان الظروف المشددة يكون معالجتها في القسم العام من قانون العقوبات .

٢ - ان تقدير الظروف المشددة يجب أن يراعى فيه احترام القواعد الصامة المتعلقة بالمسؤولية الشخصية .

٣ - ان يكون تطبيق الظروف المشددة رخصة اختيارية للقاضي .

٤ - ان توضع قائمة غير محددة بالظروف المشددة تكون أمام القاضي على السبيل المثال ، ويكون للقاضي ان يطبق غيرها من الظروف بشرط الا يتجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه قانوناً وهذه القائمة يجب ان تهدف العناصر الموضوعية للتشديد في الجرائم ، والظروف الخاصة بشخصية المجرم ودوافع سلوكه وذلك حتى يمكن تحقيق تأهيل للمجرم وحماية للمجتمع .

٥ - ان تجرى دراسات مقارنة على الجوانب المتعلقة بعلم الاجرام (الكريمنولوجية) للظروف المشددة

(١) اشتركت الجمهورية العربية المتحدة في هذا الموضوع ببحث قدمه الأستاذ الدكتور حسن المصفاوي الأستاذ بجامعة الاسكندرية .

التوصية الثالثة :

ان نشر البيانات المتعلقة بضبط النسل ووسائل منعه لا يجوز أن تعتبر جريمة في قانون العقوبات الا اذا كان ذلك يكون جريمة من جرائم النشر .

(ou obscénité pornographique)

او كان يتعارض

مع مقتضيات حماية الشباب .

التوصية الرابعة :

في البلاد التي يعاقب فيها القانون على الاجهاض ، يجب التوسع في الحالات التي يمكن فيها اجراء الاجهاض وفقا للقانون .

وفي الحالات التي يسمح فيها القانون للمرأة بالتخلص من حملها ، فان القانون يجب أن يتدخل لينظم هذه العملية .

التوصية الخامسة :

لا يجب أن يحرم قانون العقوبات عملية التلقيح الصناعي ، الا في حالة ما اذا اجريت بدون رضا المرأة أو الزوج (١) .

ولكنه باتخاذ ، هذا الموقف ، ظل على وعى بأن هذا ليس سوى المحاولة الاولى من جانب القانون الجنائي في مادة يامل القسم أن تجري فيها دراسات كريمةولوجية (قائمة على علم الاجرام) في السنوات القادمة بحيث يمكن الوصول في المستقبل الى عمل قانوني منهجي متكامل (١) .

التوصية الاولى :

١ - لا يجب اعتبار العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة جريمة في قانون العقوبات (٢) .

٢ - لا يجب اعتبار الزنا جريمة في قانون العقوبات .

التوصية الثانية :

في البلاد التي تجرم فيها العلاقات الجنسية (أو الزواج) بين المحارم incest ، يجب أن تقتصر هذه الجريمة على العلاقات (أو الزواج) بين الأصول والفروع وبين الاخوة والاخوات .

ويجب أن يتضمن التحقيق في هذه الجرائم اجراء دراسات عن شخصية المتهمين ويشتهم الاجتماعية .

(١) أجرى تعديل طفيف على هذه المقدمة في الجلسة الختامية للمؤتمر .

(٢) المقصود هنا العلاقة الجنسية بين ذكر وانثى بالذين يرغماها خارج رابطة الزواج ويميز منها باللغة الانجليزية fornication

(١) أضيفت كلمة « أو الزوج » في الجلسة الختامية للمؤتمر وبعد مناقشات طويلة .

التوصية السادسة :

يجب أن يحرم قانون العقوبات السلوك الجنسى المثلثى فى الظروف الآتية :

(أ) اذا استخدم القوة أو العنف

فى الإجبار على السلوك الجنسى المثلثى أو المنحرف .

(ب) اذا تورط قاصر فى علاقة جنسية مثلية أو منحرفة مع بالغ .

(جـ) اذا اتى هذا السلوك شخص يتمتع بمركز يفرض عليه الرعاية والإشراف مستغلا هذا المركز أو الثقة الموضوعة فيه مع الشخص الذى تمت رعايته أو الذى اودع نفته فيه .

(د) اذا تم هذا سلوك علانية أو بطريقة فيها تحريض للغير على الفساد .

(هـ) اذا تعلق الأمر بتحريض على

الدعارة المثلية أو القوادة ،
أما السلوك الجنسى المثلثى سواء بين الذكور أو الإناث اذا كان بين بالغين ولا يدخل فى احدى الحالات السابقة فانه لا يجب تحريمه قانونا .

التوصية السابعة :

أن مشكلة عدم اعالة الزوجات والأولاد هى مشكلة اجتماعية خطيرة ، وقد زادت أهميتها بزيادة الحراك فى المجتمع الحديث .

ويوصى القسم بتشكيل لجنة دولية منبثقة من الجمعية الدولية لقانون العقوبات تتكون من خبراء فى قانون الأسرة والقانون الجنائى والقانون الدولى لاجراء تحقيق اجتماعى قانونى حول هذه المشكلة ، كما يجب أن يدرس اتفاق الأمم المتحدة المبرم سنة ١٩٥٨ المتعلق بهذا الموضوع وكذلك الأعمال التى قامت بها هيئات أخرى كالجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى والجمعية الدولية لعلم الاجرام ، وذلك بغرض الوصول الى علاج فعال لمشكلة عدم اعالة الزوجات والأولاد يمكن أن يؤخذ به على نحو عالمى .

القسم الثالث - دور أجهزة الاتهام (النيابة العامة) فى الدعوى الجنائية :

قدم فى هذا الموضوع عشرون بحثا (١) وأعد التقرير العام الدكتور
١ . ج . م فان أوفرفلدت

Dr. A.J.M. Van Overveldt
المحامى العام

(١) اشتركت الجمهورية العربية المتحدة فى هذا الموضوع ببحوث قدمت من كل من :
الأستاذ الدكتور محمود محمود مصطفى أستاذ القانون الجنائى بجامعة القاهرة ، والأستاذ
الدكتور رؤوف مبيد أستاذ القانون الجنائى بجامعة عين شمس ، والدكتور أحمد فتحى
سرور الأستاذ المساعد للقانون الجنائى بجامعة القاهرة والملحق الثقافى بسفارة الجمهورية
العربية المتحدة فى برن .

اخرى ، وهذه اللطافات يجب ان تستوحى من الاعتبارات الانسانية واعتبارات العدالة والمصلحة الاجتماعية .

وعلى اى حال فانه من الضروري دراسة قيمة اللطافات الموجودة فى كل النظامين وتحسينهما حتى نستطيع الوصول الى لطافات جديدة .

٣ - فى كثير من البلاد تعتبر السلطة التنفيذية هى المسئولة من الدعوى العمومية باعتبار انها امتداد لوظيفتها فى المحافظة على النظام ، ولذا فان اجهزة الادعاء يجب ان تخضع لتلك السلطة وتوجيهاتها . وفى بلاد اخرى ، على العكس ، تعتبر اجهزة الاتهام متحررة قانونا من تلك السلطة ، وفى بلاد اخرى كذلك سمح التطور القانونى والاجتماعى لهذه الاجهزة بقدر كبير من الانفصال عن تلك السلطة .

والمؤتمر يبدى كثيرا من الاهتمام بالاعتبارات التى ذكرت فى صالح تمتع اجهزة الادعاء بذاتية على نطاق واسع فى مواجهة الحكومة ، على ان هذه الذاتية لا يجب ان تستبعد وجود رقابة لاحقة مصحوبة بالجزاءات المحتملة ، وكذلك سلطة الدفع او التوجيه عندما يتعلق الامر بالمصالح الاساسية للامة .

٤ - ان الاهمية الاجتماعية للدور النيابة العامة تتطلب ان يبلل اهتمام

لدى محكمة الاستئناف فى بوا - او - دوك بهولندا ورأس اجتماعات هذا القسم الأستاذ ب . زلاتاريك

B. ZLATARIC

استاذ القانون الجنائى بجامعة زغرب (يوغوسلافيا) ، كما كان المستشار عادل يونس نائبا للرئيس .

وكانت توصيات القسم على الوجه الاتى :

١ - ان وظيفة النيابة العامة تتضمن مسئولية اجتماعية كبيرة ، وتشمل هذه الوظيفة فى حماية النظام الاجتماعى والقانونى الذى عكر صفوه وقوع الفعل الاجرامى . وهذا الواجب يجب ادائه بموضوعية وحياد ومع المراعاة الدائمة لحماية حقوق الانسان .

كما يجب على النيابة العامة - فى ادائها لوظيفتها - ان توجه اهتمامها الى تاهيل المجرمين .

٢ - وفيما يتعلق بمباشرة الدعوى العمومية ثمة نظامان متعارضان : نظام المشروعية *legalité* ، ونظام المصلحة (او الملاءمة) *opportun* ، وكمبدأ عام فلا اعتراض على اى النظامين بشرط ان تضمن اساليب التطبيق حسن سير العدالة .

على انه من الضرورى ادخال بعض اللطافات على هذه المبادئ ، وذلك لمنع حدوث اى تحكم من ناحية ، او جمود قانونى وشكلى من ناحية

خاص بالتكوين المهني لعضائها وكذلك بصفاتهم الاخلاقية . ففيما يتعلق بتكوينهم المهني ، فان من الضروري حصولهم على معرفة متممقة في مادة علم الاجرام ، تصل الى حد الاتقان خلال عملهم الوظيفي .

القسم الرابع - الآثار الدولية للاحكام الجنائية :

قدم في هذا الموضوع ثلاثة عشر بحثا ، وقام باعداد التقرير العام الاستاذ الدكتور هانز هنجريج جيسيك

Dr. Hans-Heinrich Jeschek
استاذ القانون الجنائي
بجامعة فريبورج (المانيا الغربية)
ومدير معهد القانون الجنائي
الاجنبي والدولي بنفس الجامعة .
ورأس اجتماعات القسم الاستاذ
ه . شولتز H. Schultz استاذ
القانون الجنائي بجامعة برن
(سويسرا) .

ويلاحظ أن هذا الموضوع قد سبق مناقشته وصدرت فيه توصيات في المؤتمر الدولي الثامن لقانون العقوبات الذي عقد في لشبونة سنة ١٩٦١

وقد اوصى هذا القسم بما يلي :

أولا - ملاحظات عامة :

١ - يوصى القسم - كمبدأ عام - بأن القرارات الجنائية التي تصدر في دولة معينة يمكن أن يعترف بها

في دولة أخرى ، ومثل هذا الاعتراف لا يتعارض مع فكرة السيادة .
والواقع أن المفالة في القومية التي تبقى الشعوب مقسمة قد أدت في كثير من الحالات وخاصة في مجال القانون الجنائي الى ايجاد الرغبة في التعاون وفقا لمبادئ التضامن الدولي ، كذلك فان المشاكل العملية المتعلقة باعطاء اثر للأحكام الجنائية الاجنبية يمكن التغلب عليها عن طريق مساهمات القانون المقارن .

٢ - أن طبيعة ومدى الآثار التي يمكن أن ينالها الحكم الجنائي الاجنبي تعتمد على درجة التشابه في الظروف السياسية والثقافية والاجتماعية والقانونية في الدول المعنية ويلاحظ أنه من الضروري التمييز بين الآثار التي تعتبر بطبيعتها اقليمية أساسا وتلك التي لها صفة دولية أساسا .

وفي الوقت الحالي ، يلاحظ أن الاعتراف بإمكانية تنفيذ الأحكام الاجنبية بصفة عامة وضمان مراقبة المحكوم عليهم بالاختبار القضائي أو المفرج عنهم تحت نظام البارول في أحكام اجنبية بصفة خاصة لا يمكن أن يكون الا بين مجموعات اقليمية من الدول التي تسودها مبادئ مشتركة في الحياة العامة .

ومن ناحية أخرى ، فإنه لا يوجد ما يقف في سبيل الاعتراف بالآثار الخاصة بين الدول التي تختلف بينها في البناء الأساس .

لا يستبعد امكان وجود اتفاقات خاصة بشأن هذه الجرائم .

٢ - يجب أن تكون الاجراءات الجنائية السابقة على صدور الحكم الاجنبى المطلوب الاعتراف به متفقة مع المبادئ الاساسية للاجراءات الجنائية في الدول القانونية état de droit ، تلك المبادئ المنصوص عليها في الاعلانات والاتفاقات الدولية المعترف بها بصفة عامة .

٣ - لا يجوز أن يؤدي الاعتراف بالحكم الاجنبى الى المساس بالنظام العام الوطنى وتتحدد فكرة النظام العام الوطنى في هذا المجال بالمصالح الاساسية للدولة .

ثالثا - الآثار المختلفة :

(١) الآثار السلبية :

١ - (١) الأثر السلبي لقوة الشيء المحكوم فيه للأحكام الجنائية الأجنبية يجب الاعتراف به على أوسع نطاق ممكن في جميع الدول . وهذا ينطبق على الحالات التي تكون فيها الدولة المعنية (وهى الدولة التي يجب عليها الاعتراف بالحكم الاجنبى) ليس لديها سوى قضاء جنائى ثانوى pouvoir repressif subsidiaire

ثانيا - شروط الاعتراف بالحكم الاجنبى :

١ - (١) الاعتراف بالأحكام الجنائية الصادرة من محاكم أجنبية يفترض أولا أن تكون حائزة لقوة الشيء المحكوم فيه .

وعلى هذا فالأحكام الصادرة في غيبة فاعل الجريمة لا يمكن الاعتراف بها كمساعدة عامة ومع ذلك فإن مثل هذه الأحكام يمكن الاعتراف بها اذا تعلقَت بجرائم قليلة الأهمية كمخالفات المرور، واذا كان مرتكب الفعل قد وجد في موقف يسمح له بالدفاع عن نفسه .

(ب) علاوة على ذلك فإن الاعتراف بالحكم الاجنبى يقتضى كمساعدة عامة التجريم الزدوج للفعل المتضمن في الحكم (اى اعتبار الفعل جريمة في قانونى البلدين) .

(ج) واخيرا فإن الاعتراف لا يكون كمساعدة عامة في حالة الجرائم السياسية أو الملققة بها والجرائم العسكرية والضريبية ، ومع ذلك فإن هذا

بالسير في اجراءات دعوى جديدة اذا وجدت اعتبارات ملحة تتعلق بالعدالة (كوجود اختلاف كبير في تقدير الجريمة جنائيا بين الدول المعنية، او لوجود دوافع تدعو الى اعادة الاجراءات من جديد) .

(هـ) في حالة عدم وجود حكم جنائي بالادانة ، فانه لا يعترف له بقوة الشيء المحكوم فيه الا اذا كانت العقوبة قد نفذت أو ألغيت أو سقطت بالتقادم . ولا ينطبق هذا في حالة ما اذا كانت الدولة تضمن تنفيذ عقوبة صدرت في دولة أجنبية.

(و) اذا اتخذت اجراءات مباشرة للدعوى الجنائية في دولة عن جريمة وقعت في هذه الدولة ، فان السلطات القضائية في غيرها من الدول يجب أن تمتنع عن اقامة الدعوى الجنائية من نفس الفعل (مبدأ المصلحة) .

(ب) الآثار الإيجابية :

٢- (١) حتى فيما بين الدول التي لا يحتمل أن يوجد بينها تعهد غير محدود بتنفيذ الأحكام الأجنبية في الوقت

(ب) وحتى في الحالات التي يكون فيها للدولة المعنية قضاء جنائي أصلي pouvoir repressif primaire فانه يجب أن توجد امكانية الاعتراف بالحكم .

ويجب الاهتمام في هذا الصدد بصفة خاصة بالجرائم ضد الملكية الفردية القانونية (الحياة - الحرية - الشرف) وبالجرائم ضد الملكية الحضرية العامة (النقود - تحريم اطلاق القوى النووية - تأمين الطيران) .

(ج) وعلى اى حال فان العقوبة التي نفذت عن جريمة وقعت في دولة ما ، يجب على الأقل أن تستنزل من العقوبة التي توقعها دولة أخرى عن نفس الجريمة .

(د) رغم قوة الشيء المحكوم فيه التي يجوزها الحكم الصادر من دولة معينة وبدون النظر الى مقتضيات «النظام العام» فانه يجب أن يكون من الممكن في حالات استثنائية لأعلى سلطة قضائية في دولة أخرى (وزير العدل او النائب العام) الأمر

٤ - عند البدء في تنفيذ حكم أجنبي، فإن الدولة التي تقوم بالتنفيذ قد تستبدل - إذا كان هناك محل لذلك - بالجزء المنصوص عليه في الحكم - عقوبة أو تدبيرا منصوصا عليه في تشريعها لجريمة مماثلة، لكن مثل هذا الاستبدال لا يجوز أن يؤدي أبدا إلى التشديد على المحكوم عليه .

٥- (أ) يجب أن يوضع في الاعتبار أن الدولة يمكنها أن تقوم على اقليمها بمراقبة الأشخاص المحكوم عليهم شرطيا أو المفرج عنهم شرطيا (الاختبار القضائي - وقف التنفيذ - وغير ذلك من التدابير المشابهة) في دولة أخرى . ومثل هذا النظام القائم على التعاون المتبادل سوف يكون أداة ممتازة في السياسة الجنائية الحديثة، ليس فقط بين الدول ذات النظام القانوني المتماثل، وإنما على نطاق أوسع من ذلك .

(ب) وبالنسبة للقرارات الأساسية التي يجب اتخاذها خلال تنفيذ المراقبة، فإنه يمكن صدورهما إما من الدولة

الحالي، فإنه يجب دراسة إمكانية إقامة اتفاقات تنفيذ محدودة لا تغطي سوى بعض أنواع من الجرائم (كجرائم المروءة) . (ب) إذا كان من الممكن إما تسليم المحكوم عليه إلى الدولة التي أصدرت الحكم بالإدانة، أو تنفيذ الحكم في دولة الإقامة (أي التي يقيم فيها المحكوم عليه) ، فإنه يجب على الأقل أن تسمع أقوال المحكوم عليه قبل اتخاذ قرار في هذا الشأن .

(ج) يجب أن تعترف الدولة التي أصدرت الحكم بتنفيذ الحكم في دولة الإقامة .

٣ - لا يمكن أن يتم تنفيذ الحكم في الأحوال الآتية :

- إذا كان الجزء قد سقط بالتقادم سواء بالنسبة لقانون الدولة التي تطلب التنفيذ أو لقانون تلك المطلوب منها تنفيذ الحكم .

- إذا كان مرتكب الجريمة قد صدر لصالحه عفو

(grâce ou amnistic) سواء من الدولة التي تطلب التنفيذ أو المطلوب منها التنفيذ .

في صالح النظام القانوني بها ، وكانت تلك الجزاءات معروفة في قانونها .

(ب) يمكن أن تلحق بالحكم الجنائي الأجنبي ، العقوبات الثانوية ، والتدابير التبعية الموجودة في القانون الوطني ، وذلك عن طريق إجراءات ملحقة *procédure d'adhésion*

٧ - علاوة على ذلك ، فمن المرفوب فيه أن الحكم بالإدانة الذي يصدر من دولة معينة يمكن أن ينتج آثارا خاصة بالنسبة لإجراءات بوشرت في دولة أخرى ، إذا كان لا يتضمن تحديدا لجزاء قانوني ، وإنما يتضمن وقائع ثابتة أو صفة قانونية .

(١) الشروط اللازمة لتحقيق ذلك هو تبادل النشرات القانونية ، وهذا ما يجب ضمانه على أوسع نطاق عن طريق اتفاقات ثنائية أو عامة .
وإذا اقتضى الأمر الإشارة إلى صحيفة السوابق ، فإن الأحكام الأجنبية بالإدانة يجب أن تعتبر على قدم المساواة مع الأحكام الصادرة داخل الدولة .

(ب) كذلك عندما يتعلق الأمر بتحديد العقوبة ، فإن الأحكام الأجنبية بالإدانة يجب أن

التي أصدرت الحكم أو من الدولة التي يقيم فيها المحكوم عليه ، وتسهلا للإجراءات فإن الدولة الأخيرة هي الأصلح .
ومن الضروري في هذه الحالة معرفة ما إذا كان الفناء وقف التنفيذ المشروط يجب أن يكون نتيجة لارتكاب جريمة جديدة أو لأسباب أخرى .

(ج) يكون تنفيذ العقوبة السالبة للحرية مع وقف التنفيذ أو العقوبة السالبة للحرية الباقي جزء منها ، كقاعدة عامة ، في دولة الإقامة .

ومع ذلك فإنه يمكن تدبير المراقبة في دولة الإقامة ، والتنفيذ في الدولة التي أصدرت الحكم ، وخاصة في حالة ما إذا كانت دولة الإقامة لا تستطيع حل مشكلة تنفيذ الحكم .

٦- (١) يمكن للدولة بغير حاجة إلى تنفيذ الحكم الجنائي الأجنبي ، أن توجب إثارة كسقوط الحق أو الحرمان (مثال سحب رخصة القيادة - أو الحرمان من مزاولة مهنة) بحيث تمتد إلى كليهما إذا كان ذلك

٨ - على أن ما سبق ذكره لا يؤثر في الآثار الدولية الناشئة عن القانون المدنى والتضمنة في حكم صادر من محكمة جنائية اجنبية .

رابعاً : اجراءات الاعتراف :

١ - أن القانون الوطنى هو الذى يجب أن يحدد ما اذا كان ، الى أى مدى يتطلب الاعتراف بالأحكام الجنائية الأجنبية اجراءات تنفيذ *procédure d'exéquatur* أو أن مجرد الفحص البسيط *constatation incidente* يكفى لذلك . وكقاعدة عامة فان اجراءات التنفيذ لا تكون لازمة الا في حالة تنفيذ حكم جنائى اجنبى أو في حالة تنفيذ المراقبة .

٢ - في الحالات التى يكون الاعتراف بالأحكام الأجنبية قائماً على أساس اتفاق دولى فان فحص الحكم الاجنبى يجب أن يقتصر على مظهره الاجرائى فقط ، فلا يكون هناك محلاً لفحص الموضوع ، ومع ذلك فان هذا لا يستبعد سلطة الدولة في مطابقة الجزاء الوارد في الحكم الاجنبى لقانونها الوطنى .

وفي حالة ما اذا كان الاعتراف قد تم وفقاً لأحكام القانون الوطنى ، فان مقتضى روح التضامن الدولى تفرض الاعتماد على العدالة الأجنبية .

ملاحظة أخيرة :

من المرغوب فيه أن يكون الفصل في المنازعات التى يمكن أن تنشأ من تطبيق المبادئ السابق بيانها من اختصاص قضاء دولى .

تؤخذ في الاعتبار على نطاق واسع عند النطق بحكم الادانة في الداخل وينطبق ذلك عند تحديد العقوبة بصفة عامة ، وعند منح أو إلغاء أحكام بالادانة المشروطة أو الافراج الشرطى ، وفي التحديد اللاحق للعقوبة المشددة بسبب العود أو الاعتبار بالنسبة للمجرمين الخطرين بشرط أن يكون ذلك معروفاً في نطاق القانون الوطنى .

(ج) وبالمثل عندما يتعلق الأمر باتخاذ تدابير ، فان الأحكام الأجنبية السابقة بالادانة يجب أن تدخل في الاعتبار كالأحكام الصادرة من المحاكم الوطنية .

(د) كذلك فليس ثمة اعتراض على أن تؤخذ الأحكام الأجنبية في الاعتبار عند اتخاذ قرارات تتعلق بمنح رد الاعتبار أو العفو أو العفو الشامل .

(هـ) فضلاً عن ذلك ، فمن الممكن أن تصل آثار الحكم الجنائى الاجنبى الى اطار القانون المدنى أو الإدارى أو قانون المرافعات سواء تم ذلك بطريقة آلية أو كنتيجة للبده في اجراءات جديدة .

A more detailed and reliable differentiation was given by the separation of dye (s) present to their constituents and impurities on paper by Partition Chromatography. Whatman No. 4 chromatographic paper impregnated with formamide and developed with chloroform saturated with formamide gave the best results using the ascending and circular techniques.

The separation of the dyes present, in each of the copying pencils studied, into three fractions was accomplished by the differential adsorption properties on keisulguhr, cellulose and alumina packed in a composite column. Each fraction was eluted separately and estimated colorimetrically.

From the given results it became possible to analyse the writing in a document with a copying ink pencil by paper partition chromatography in comparison to other writings or pencils of the same or different type with the same apparent colour. Sometimes, it would be easy to provide quantitative data concerning the amount of the dye (s) present in different batches forwarded for analysis by applying the adsorption chromatographic method.

REFERENCES

1. — Lucas, A. : Forensic Chemistry and Scientific Criminal Investigation. *Arnold and Co. London*. 1948.
2. — Rhodes, H. : Forensic Chemistry. *Chapmann and Hall Ltd. London* 1946.
3. — Lederer, E. : Chromatography. *A Review of Principle*. Lederer, M. and Application. 2nd Edition. *Elsevier Publ. Co. London*. 1957.

- I.—The keisulguhr should be pressed with a martin compressor to get an evenly compact column.
 - II.—The length of the cellulose column should be double that of keisulguhr or alumina.
 - III.—On packing the column glass wool should be used to support the adsorbents as cotton wool was found to adsorb, a part of the violet dye. The benzene in such columns should be about 5 cm. from the top to avoid dryness due to unequal rate of flow in the different columns if it may occur.
 - IV.—The process of elution on each column was considered complete when the glass wool layer was colourless and to confirm complete elution the columns were disconnected and percolated with an extra amount of the solvent. If any colour was extracted it was re-percolated through the column.
- 7.—For quantitative purposes the determination of the quantities of the different dye fractions present in the copying pencil, each fraction could be measured colorimetrically at its corresponding maximum absorption wave length.

SUMMARY

An investigation for the development of a convenient method for the identification and differentiation of copying ink pencils was performed.

The physical methods include the solubility of the dyes in the different solvents and the examination of their solutions in daylight and under ultraviolet rays. The chemical behavior of the dyes towards reagents used for testing ink writing was studied. Both the physical and chemical examinations did not help for identification and differentiation further than classifying the pencils into two main categories according to the number of dyes present.

mixture of ethyl acetate / acetone (4 : 1) eluted quantitatively the violet band while the blue one was eluted with ethanol.

b) Elution from *keisulguhr*, the same results as in case of cellulose.

c) The violet dye as well as the blue one were eluted from *alumina* as one fraction with acetone, alcohol or their mixtures.

4.—As elution from cellulose and *keisulguhr* gave apparently the same results especially with benzene / chloroform mixture, the study was extended a further step to show if the fractions eluted with the above mixture from both cellulose and *keisulguhr* were identical. The coloured eluant from the *keisulguhr* column was percolated through a cellulose column, it was found that the violet fraction was adsorbed. This proved that the violet fraction eluted by the mentioned mixture from the *keisulguhr* and cellulose columns were different.

5.—The above results led to the suggestion of using a composite column consisting of *keisulguhr* on the top, cellulose in the middle and *alumina* at the bottom. This was practically accomplished by using three chromatographic tubes 15 cm. long with ground cone and socket. Each column was packed separately with one of the adsorbents in benzene and then connected according to the above order. The dye solution in chloroform was percolated followed by washing with benzene. Benzene/chloroform mixture was used for development, which washed out some constituents of the violet dye adsorbed on *keisulguhr* and when passing through the cellulose column a part of this fraction was trapped on cellulose and the remaining fraction was adsorbed quantitatively on the *alumina* column. The eluting mixture left the composite column colourless. The column was disconnected and each column was eluted separately with alcohol.

6.—To obtain the best results the following conditions should be fulfilled.

ADSORPTION CHROMATOGRAPHIC TECHNIQUE FOR THE ANALYSIS OF THE DYES INCORPOR- ATED IN COPYING PENCILS.

While paper chromatography serves for identification purpose, the adsorption chromatographic technique was suggested for the quantitative analysis of the dyes present.

The dyes were extracted with chloroform and the solution percolated through columns of a number of adsorbents. Chloroform was chosen as solvent because it dissolved the dyes readily and has the least eluting power among the group of solvents tested for solubility. The adsorbents tried were cellulose, keisulguhr, alumina and florisil.

RESULTS

1.—The adsorbents were suspended in chloroform. The dyes were found to be quantitatively adsorbed on all the adsorbents, and on washing the columns with chloroform it was noticed that the chloroform leaving the cellulose and keisulguhr columns was coloured.

2.—Benzene was used as the suspending fluid instead of chloroform. On washing the column with benzene no disturbance of the bands took place and the solvent leaving the column was colourless.

3.—Elution of the adsorbed dyes in each column was investigated. The given solvents with increasing eluting power according to Trappe system ; namely, chloroform ethyl acetate, acetone and ethyl alcohol were tried for the developing of the chromatograms.

a) Elution from *cellulose* ; both mixture of benzene chloroform (1 : 3) and chloroform / ethyl acetate (1 : 4) separated the dyes where two dyes were present (pencil No 5) into an upper blue and a lower violet bands. A fraction of the violet dye was washed out of the column. A

2.— Ethanol	15 parts
Isopropanol	10 „
Acetone	10 „
Water	65 „

c) The addition of acetic acid, nitric acid, citrate buffer pH 4.6, sodium carbonate and ammonia to the above solvents did not result in further separation.

2.—Chloroform being a nonpolar solvent in which the dyes are readily soluble was tried for chromatographic separation on paper but gave unsatisfactory results. Using paper impregnated with formamide and development with chloroform saturated with formamide gave very efficient and characteristic separation of the violet dye into its constituents and impurities.

Strips of suitable size of Whatman No 4 chromatographic paper were soaked in 20 % formamide solution in acetone for 15 minutes with occasional stirring. The strips were removed from the solution, drained and pressed between blotting paper. The strips were heated in an air oven at 40°C for 10 minutes to dry off the acetone.

The pencil mark was then applied to the strip and developed till the maximum distinct separation obtained. The chromatogram was heated at 60°C for 30 minutes and then at 80°C for at least 6 hours to remove all traces of formamide. The chromatogram will keep for a very long time. It is recommended that all traces of formamide should be completely removed as these traces usually help in the oxidation of the dye stuff resulting in quick fading of the colour of the bands.

The samples to be chromatographed should be applied to the same sheet of paper to uniform all the conditions as any slight variation in the impregnation and drying process leads to the production of different patterns of bands.

on microgram scale, a case which is encountered with pencil writing. After separation of the dyes contained in the pencil the different bands on the paper chromatogram could be eluted and estimated colorimetrically. The colour density of the separated bands could be alternatively measured with any available type of densitometer. The curve obtained shows maxima proportional to the concentration of the different bands, the pattern of which could be compared with those given with other types of pencils under investigation.

Pencil No. 23 containing a single violet dye, and No. 5 containing an extra blue one were chosen as examples of the two given categories of the pencils. Both the ascending and circular techniques proved satisfactory.

RESULTS

1.—a) Alcohols namely ethanol, isopropanol, and butanol were tried in different proportions with water. It was noticed that separation into two bands only took place with pencil no. 5, the blue band was always fixed close to the starting point while the distance travelled by the violet band was proportional to the water content of the solvent ; the higher the water concentration the nearer the band to the starting point.

Pencil No 23 containing a violet dye only, gave one band which behaved in a similar manner as the above one.

b) Mixture of the above alcohols with acetone and water were tried and still resulted in separation into two bands as above. The most suitable mixtures are :-

1.—Ethanol	15 parts
Isopropanol	15 "
Butanol	15 "
Water	55 "

The blue colour was not affected at all by either acids or alkalis and this explains the appearance of the yellow, green, turquiose and blue colours given in the above tests.

Reducing agents.

No change of colour other than that given with acids or alkalis present in the reagents.

Oxidising agents.

All the dyes whether violet or blue were oxidised and bleached.

CONCLUSION

From the above results it is concluded that the solubility, fluorescence and chemical tests are of limited identification value as these tests classified the copying ink pencils into two main categories.

- 1.—Pencils that contain a violet dye.
- 2.—Pencils that contain a blue dye in addition to the violet one.

APPLICATION OF PAPER CHROMATOGRAPHY TO THE IDENTIFICATION OF COPYING PENCILS

An important fact to be considered is that ordinary organic dyes produced on commercial scale are usually not homogeneous and contain impurities which vary in nature and concentration according to the method of synthesis and the manufacture. Such impurities are not practically detected by simple physical or chemical test as shown in the previous section. The best method expected to give satisfactory results for the identification of the different types of copying pencils is CHROMATOGRAPHY. Paper chromatographic technics offer ready separation and comparison of closely similar compounds

then developed with a mixture of ethyl acetate and chloroform which eluted the violet layer. The blue dye layer was extracted from the column with ethyl alcohol which when examined in the ultraviolet light showed fluorescence.

2.—Chemical Examination.

Acids.

- I.—Pencils No. 6, 10, 11, and 13 gave violet blue or blue colour with acetic acid, other pencils gave a violet colour.
- II.—HCl gave with the above group a turquoise colour while with the others the colour was green.
- III.—The same members produced a blue colour when treated with sulphuric or nitric acid. The remaining pencils gave a yellow colour.

Alkalis.

There was no colour transferred to the filter paper treated with the alkali solution and so the test was applied to the aqueous solutions of the pencils. With ammonia and sodium carbonate solutions no appreciable colour change occurred. The addition of sodium hydroxide solution bleached the violet dye resulting in a blue colour with pencils No. 4, 6, 10, 11, and 13.

The dye or dyes in each pencil were separated from each other and from graphite by development on paper using ethanol (2) : water (3) mixture. The above reagents were applied to the separated dyes ; the violet dye gave a yellow colour with sulphuric and nitric acids and was bleached when treated with sodium hydroxide solution. The green colour produced with HCl was due to incomplete reaction and on increasing the strength of the acid the colour of the treated dye was changed to yellow similar to that given with sulphuric and nitric acids.

RESULTS

1.—Solubility, Colour and Fluorescence

Solubility.

- I.—Petroleum ether and benzene did not dissolve the dyes.
- II.—Pencils No. 6, 7, 16 and 21 gave very faint violet coloured solutions with turpentine.
- III.—The dyes of all pencils examined dissolved to a considerable extent but very slowly in cyclohexane.
- IV.—Chloroform, acetone, ethyl alcohol and water are excellent solvents in which the dyes are readily soluble.

Colour.

It was noticed that the same pencils gave identical colour in the different solvents.

- I.—Pencils No. 4, 6, 10, 11, 13 gave blue colour.
- II.—Pencils No. 12 and 15 were of violet blue colour.
- III.—Other pencils of the group examined gave violet coloured solutions.

The variation of the colour may be explained by the presence of dyes other than the violet or a mixture of both. This assumption was proved by preliminary chromatographic separation of the dyes present and which showed that members of the groups 4, 6, 10, 11, 12, 16 contain a blue dye in addition to the violet one.

Fluorescence.

only the alcoholic solutions of pencils No. 4, 6, 10, 11, 13 showed fluorescence in the ultraviolet light. To prove that the blue dye was responsible for such fluorescence the chloroformic solution of each pencil was percolated through a cellulose column. The adsorbed dyes

PHYSICAL AND CHEMICAL INVESTIGATION

Lucas mentioned that Mitchell 1917, recommended the application of microscopical and chemical tests to the examination of copying ink pencils.

Microscopic examination revealed slight differences which were not conclusive and varied according to the variation of the depth of writing and the type of paper used.

A thorough investigation of the physical and chemical properties as a part of this work was performed along the following lines :-

- 1.—The solubility of the dyes in a number of non-polar and polar solvents i.e. petroleum ether, ether, benzene, turpentine, chloroform, cyclohexane, acetone, ethyl alcohol and water.
- 2.—The colour of the solution in ordinary light and the fluorescence property in the ultra violet rays.
- 3.—The chemical behavior of the dyes towards :-
 - (a) Acids : acetic acid 10% - HCl, H_2SO_4 , HNO_3 , 5%.
 - (b) Alkalis : ammonia 10% - sod. carbonate 5% sod. hydroxide 3%.
 - (c) Reducing agents : stannous chloride 5% in O. I N HCl - sodium thiosulphate 5% in ammonia 10% and sodium nitrite 5% with acetic acid 10%.
 - (d) Oxidising agents : O.I. N pot. permanganate in O.I. N sulphuric acid.

The above tests were performed by pressing a small piece of thick filter paper soaked with the reagent, on the writing and allowed to stand for a minute. The colour transferred to the filter paper was recorded.

Analysis of Writing Materials

PART. I

COPYING PENCILS

**Darawy, Zakaria Ibrahim, Senior Expert,
*National Cen. Social and Criminological Res.***

INTRODUCTION

The first use of lead pencil was about the year 1560, when graphite was discovered. Before that time metallic lead was used for writing on paper and from which the name lead pencil was derived.

The lead pencil is made from graphite, kaolin and sometimes alumina mixed together in certain proportions and ground for a long period with the application of a very fine spray of water. The process is continued till a homogenous thick paste of known consistency is formed which is then pressed into fine rods. These are heated at high temperature for a certain period and when they are rendered solid they are located in the grooves of special pieces of wood previously prepared and shaped for such purpose.

Pencil writing is easily erased without leaving any traces, a property which is not favourable for document writing. To render the erasing of such writing difficult, certain dyes are added to the above constitution and these pencils are called "Copying ink pencils" or "Indible pencils."

Copying ink pencils are commonly used for writing documents in U.A.R. As no detailed procedures for the identification or differentiation of such pencils is available in the literature ; the present investigation was done to cover this lack of information which has its importance in the field of criminalistics. This study includes the physical and chemical testing of the different types of copying pencils as well as their chromatographic differentiation and analysis.

Analysis of Writing Materials

is not held by any competent psychologist. The traditional views of human nature and conduct under which all of the older and many of the younger people alive today were brought up have been seriously challenged for the past forty years.⁽¹⁾

Why do people commit murder ? and what types of persons actually kill ? Until we know what types engage in homicide and why they do so, it is futile to discuss the proper measures that should be taken to reduce the number of murders committed, and particularly futile to assume that capital punishment is a sure deterrent.

The facts of human psychology, as applied to a discriminating analysis of the motives for murder and the types of individuals who commit murder, demonstrate the complete fallacy of the theory that capital punishment has a powerful deterrent influence.

The statistics which are available show that there is no ground whatever for holding that the murder rate increases when the death penalty is abolished.

The scientific criminologist may answer those who are for capital punishment in this way :

If we desire to get rid of crime we must adopt the same scientific attitude that society has taken about the elimination of physical disease. It is absurd to punish a person who suffers from cancer or any other serious disease. So it is likewise absurd to punish those who are socially ill to the degree that they commit acts of which society disapproves, we must reduce so far as possible the unhealthy social environments which generate bad habits that emerge in criminal conduct.

⁽¹⁾ "Crime and Society," Holt, 1939, p. 184.

there is no other way to save our own lives. Yet as a state we do collectively what we say is a serious wrong to do individually for in order to execute an offender we must already have him safely in custody and are therefore not in any further danger from him when we kill him.

PART V

Conclusions

A.—*Have the functions of Capital Punishment been Achieved?*

1.—From our experience and scientific data we find that :

- a) Capital punishment has failed to protect the public.
- b) It has failed to prevent murder.
- c) It has failed to rehabilitate the offender.

2.—On the other hand we find in those countries or states which have abolished capital punishment, there are low homicide rates. In any state where the death penalty has been abolished, the rate of homicide is approximately the same as in states in the same area where the death penalty still persists. Thus, the presence of the death penalty appears to have nothing to do with the amount of homicide.

B.—A Scientific Approach :

Modern physiological chemistry, dynamic psychology and sociology have proved the free moral agent theory of human conduct alike preposterous in its assumptions and its implications. Every human being finds his conduct and his thoughts determined by the combined influences of his biological heredity and his social surroundings. Dr. Nathaniel Cantor, says :

“The notion of an isolated and insulated self moving in society, freely choosing between right and wrong,

- ii) There have been a few notorious cases where persons have lapsed into delinquency again, but it is usually a comparatively minor sort of crime as compared to the one which originally got them into trouble. Cases of murder committed by persons pardoned from the death penalty are rare if not almost unknown".⁽¹⁰⁾

3.—The danger of inflicting the death penalty on the innocent ; this is the third reason for abolition of the capital punishment.

The supporters of capital punishment may say "As between the life of an innocent man, caught in the web of circumstances, and the lives of hundreds of innocent men that may be taken, we must choose the lesser evil, which may even result in the sacrifice of the one innocent man !" ⁽¹¹⁾

The above mentioned statement said in 1912 and some people still hold it true. Human behaviour now is more accurately understood than forty years ago. But public opinion in general raises a loud cry against the type of treatment which would reclaim the offender by humane, albeit scientific, methods. The public fails to recognize that criminals are human beings; very little differentiated from those who pass as good citizens".⁽¹²⁾

Thus public opinion should be educated so that it may realize that it is for the sake of the society to save the criminals as well as the innocents.

4.—Another moral argument against the inflicting of the capital punishment may be considered in the following way :

We, as a people through our organization called the State, say that it is a serious wrong—a crime—to kill another human being even under great provocation unless

⁽¹⁰⁾ Ibid P. 489.

⁽¹¹⁾ Leigh H. Irvine, "By Right of Sword" p.p. 58.

⁽¹²⁾ Harry Elmer Barnes, "The Repression of Crime". Doubleday Doran and Company Inc. New York pp. 31—41.

5.—Minnesota (no capital punishment).

"The evidence of the Howard League shows that, to the best of their correspondent's knowledge, no released murderer has ever committed another crime or otherwise proved himself a danger to society".

6.—North Dakota (no capital punishment).

"According to the information obtained by the Howard League, no released murderer has ever committed another crime or otherwise proved himself a danger to society".

7.—Wisconsin (no capital punishment)

"Up to the year 1943, 98 convicted murderers were placed on parole (96 male and two female). The following shows the subsequent disposition of these persons:

- i) 15 died.
- ii) 17 violated parole (13 returned to the institution; four are still at large).
- iii) Four voluntarily returned to prison.
- iv) 20 received pardons.
- v) One received a commuted sentence.
- vi) One was returned to institution.
- vii) Four paroled for deportation.
- viii) 36 are now still in parole making monthly reports".

b) The Hon. Sanford Bates, in his memorandum on the general position in the United States says:

- i) "Generally Speaking, I doubt if there are any facts which would indicate that persons originally convicted and later commuted and released under parole have any higher degree of failure on parole than any other group.

2.—Capital punishment does not reform the offender. The experience of the States without capital punishment indicates that murderers can be reformed.

a) The following extracts from the information received about some States of the United States were typical. No State suggests that released murderers cause any trouble.⁹

1.—California

"The California experience, in line with that observed by other States in U.S.A., indicates that persons convicted of homicide a paroled have a much lower parole violation rate than do persons convicted of most other felony offences who are paroled."

2.—Maine (No Capital punishment)

"According to the information obtained by the Howard League, no released murderer has committed another crime or otherwise proved himself a danger to society, except for one man who committed a sexual crime in another State."

3.—Massachusetts

"In recent years there have been four cases of lifers who have been pardoned who breached the conditions of their pardon and were returned. These four are the only ones of all the lifers who have been released on pardon or parole conditions in the last 25 or more years who have breached the conditions of their pardon".

4.—Michigan (no Capital punishment)

"Of 129 such persons released between 1942 and 1949 there were only four of fenders whose subsequent conduct necessitated their return to prison".

⁽⁹⁾ Royal Commission Report P. 488.

(contd.)

Year	Mass.	Exec.	R. I.
1928	1.9	3	2.3
1929	1.7		2.3
1930	1.8		2.0
1931	2.0	2	2.2
1932	2.1	1	1.6
1933	2.5		1.9
1934	2.2	4	1.8
1935	1.8	4	1.6
1936	1.6	2	1.2
1937	1.9		2.3
1938	1.3	3	1.2
1939	1.4	2	1.6
1940	1.5		1.4
1941	1.3	1	0.8
1942	1.3	2	1.2
1943	0.9	3	1.5
1944	1.4		0.6
1945	1.5		1.1
1946	1.4	1	1.5
1947	1.6	2	1.5
1948	1.4		2.7
1949	1.1		0.5
1950	1.3		1.5
1951	1.0		0.9
1952	1.0		1.5
1953	1.0		0.6
1954	1.0		1.3
1955	1.2		1.7

The resemblance between the homicide rates in both states is strikingly close.

Professor Sellin Comments on these figures as follows:

"The important thing to be noticed is that, whether the death penalty is used or not, or whether executions are frequent or not, both death penalty States and abolition States show rates which suggest that these rates are conditioned by other factors than the death penalty."⁸

(8) The Death Penalty, P. 24 (see also Royal Commission Report P. 352).

This table shows that the murder trends are very similar in States that have abolished Capital punishment and those that have not. As regards the restoration of Capital punishment in South Dakota in 1939, the following table compares the homicide rates for the 9 years before and the 9 years after the restoration and shows that the position in South Dakota improves *less* than in North Dakota (no Capital punishment) ⁽⁶⁾.

Average Homicide Rates

State	1930—38	1940—48
South Dakota	1.63	1.47
North Dakota	1.98	1.16

e) The following table gives information about homicide rates and executions in Rhode Island (no Capital punishment) and Massachussettes (Capital punishment) in the years 1920—1955⁽⁷⁾.

Homicide Death Rates (1920-1955)

Year	Mass.	Exec.	R. I.
1920	2.1	1	1.8
1921	2.8		3.1
1922	2.6		2.2
1923	2.8	1	3.5
1924	2.7	1	2.0
1925	2.7		1.8
1926	2.0	1	3.2
1927	2.1	6	2.7

⁽⁶⁾ Royal Commission Report.

⁽⁷⁾ "The Death Penalty" P. 25

(contd.)

Year	Mich.	Ohio	Ind.	Min.	Jawa	Wis.	N. D.	S. D.	Neb.
1935..	4.2	7.1	4.4	2.6	2.0	1.4	2.3	2.0	3.4
1936..	4.0	6.6	5.2	2.3	1.8	1.7	2.0	1.2	2.5
1937..	4.6	5.7	4.7	1.6	2.2	2.2	1.6	0.1	2.0
1938..	3.4	5.1	4.4	1.6	1.4	2.0	2.4	0.9	1.6
1939..	3.1	4.8	3.8	1.6	1.8	1.4	1.2	2.8	2.1
1940..	3.0	4.6	3.3	1.2	1.3	1.3	1.4	2.2	1.0
1941..	3.2	4.2	3.1	1.7	1.3	1.4	2.3	1.0	2.1
1942..	3.2	4.6	3.2	1.7	1.2	1.6	1.4	0.9	1.8
1943..	3.3	4.4	2.8	1.2	1.0	1.1	0.6	1.4	2.4
1944..	3.3	3.9	2.8	1.4	1.7	0.9	0.9	1.6	1.3
1945..	3.7	4.9	4.0	1.9	1.6	1.6	1.0	2.0	1.2
1946..	3.2	5.2	3.9	1.6	1.8	0.9	1.5	1.1	2.1
1947..	3.8	4.9	3.8	1.2	1.9	1.4	0.4	1.0	2.2
1948..	3.4	4.5	4.2	1.9	1.4	0.9	0.9	2.0	2.5
1949..	3.5	4.4	3.2	1.1	0.9	1.3	0.7	2.3	1.8
1950..	3.9	4.1	3.6	1.2	1.3	1.1	0.5	1.1	2.9
1951..	3.7	3.8	3.9	1.3	1.5	1.1	0.5	0.9	1.0
1952..	3.3	4.0	3.8	1.3	1.5	1.6	0.8	2.3	1.6
1953..	4.6	3.6	4.0	1.5	1.1	1.2	1.1	1.1	2.0
1954..	3.3	3.4	3.2	1.0	1.0	1.1	0.5	1.5	2.3
1955..	3.3	3.1	3.1	1.1	1.2	1.1	0.8	1.8	1.3

d) The following table gives information about homicide rates and executions in middle Western States of Michigan, Ohio, Indiana, Minnesota ; Iowa, Wisconsin, North Dakota, South Dakota and Nebraska in the year 1920—1955. Capital punishment, as stated above, has been abolished in Michigan, Minnesota, Wisconsin, North Dakota and (until 1939) in South Dakota.⁵

Year	Mich	Ohio	Ind.	Min	Iowa	Wis.	N. D.	S. D.	Neb.
1920..	5.5	6.9	4.7	3.1	—	1.7	—	—	4.2
1921..	4.7	7.9	6.4	4.4	—	2.2	—	—	4.9
1922..	4.3	7.3	5.7	3.6	—	1.8	—	—	4.5
1923..	6.1	7.8	6.1	2.9	2.1	2.2	—	—	4.1
1924..	7.1	6.9	7.3	3.2	2.7	1.8	2.1	—	4.4
1925..	7.4	8.1	6.6	3.8	2.7	2.3	2.0	—	4.0
1926..	10.4	8.6	5.8	2.2	2.3	2.6	1.8	—	2.7
1927..	8.2	8.6	6.3	2.6	2.4	2.6	1.6	—	3.5
1928..	7.0	8.2	7.0	2.8	2.3	2.1	1.0	—	3.7
1929..	8.2	8.3	7.0	2.2	2.6	2.3	1.2	—	3.0
1930..	6.7	9.3	6.4	3.8	3.2	3.1	3.5	1.9	3.5
1931..	6.2	9.0	6.5	2.9	2.5	3.6	2.0	2.3	3.6
1932..	5.7	8.1	6.7	2.9	2.9	2.8	1.2	1.6	3.7
1933..	5.1	8.2	5.6	3.5	2.9	1.9	1.2	1.7	3.2
1934..	4.2	7.7	7.1	3.4	2.3	2.4	1.6	3.0	4.4

⁽⁵⁾ This table represents states where the conditions are similar (see The Death Penalty p. 28).

State	Date of Abolition	Date of Restoration	Date of Re-abolition
Michigan*	1846	—	—
Rhode Island**	1852	—	—
Wisconsin	1853	—	—
Iowa	1872	1878	—
Maine	1876	1882	1887
Kansas	1907	1935	—
Colorado	1897	1901	—
Minnesota	1911	—	—
Washington	1913	1919	—
Oregon	1915	1920	—
North Dakota***	1915	—	—
South Dakota	1915	1939	—
Tennessee	1915	1919	—
Arizona	1916	1918	—
Missouri	1917	1919	—
Alaska	1957	—	—
Delaware	1958	—	—

(*) abolished it in 1846 for murder but retained it for treason.

(**) removed it in 1852 but revived it 20 years later as an alternative punishment for murder committed by a prisoner serving a life sentence for murder.

(***) retained it for treason and adopted the formula of Rhode Island.

b) The number of executions in the United States each year from 1930 to 1957 is given below :²

Year	Number	Year	Number	Year	Number
1930.....	155	1940	—	1950	82
1931.....	153	41	123	51	—
1932.....	140	42	147	52	83
1933.....	159	43	135	53	62
1934.....	168	44	120	54	81
1935.....	199	45	117	55	76
1936.....	194	46	131	56	65
1937.....	147	47	152	57	65
1938.....	190	48	119	—	—
1939.....	124	49	119	—	—

(few states record the number of murders known to the Police).

We may comment on this table by the following statement:

“If whipping post, the death penalty and the long sentences were to deter criminals, their effectiveness would have been demonstrated long ago”.³

c) The following table shows those states which have at one time abolished the death sentence, and those which have restored it.⁴

(2) Thorsten Sellin, “The Death Penalty”, Philadelphia, 1959, pp. 8-9.

(3) Albert Morris, “Lectures on Criminology”.

(4) The Death Penalty, pp. 1, 2.

PART IV

Arguments Against Capital Punishment

*Reasons for Abolition :**

1.—A reply against the notion that capital punishment may deter men so effectually from committing murder, is that capital punishment as applied in Great Britain falls far short of a threat of instant and certain death to every murderer.

a) During the 50 years-1900-1949,-7,454 murders were known to the police in England and Wales. In 1,674 cases the suspect committed suicide. During the same period 4,173 persons were arrested on a charge of murder and 3,128 were committed for trial (the latter figure does not include persons charged with murder and convicted of manslaughter or some other lesser offence). Of those committed for trial 658 were acquitted or not tried, 428 were found insane on arraignment and 798 were found guilty but insane. Of those convicted of murder 34 were sentenced to penal servitude for life or detention during H.M. pleasure and 1,210 *were sentenced to death*. Of those sentenced to death 25 had their conviction quashed on appeal, 47 were certified insane and 506 were reprieved. There remain 632 (621 men and 11 women) who were executed for murder. There was therefore only one execution for every 12 murders known to the police.

In Scotland the proportion was even lower. During the same period 612 murders were known to the police, 59 persons were convicted of murder and sentenced to death and 23 (22 men and one woman) were executed. There was therefore less than one execution to every 25 murders known to the police.¹

*. The following are the major reasons.

1 Royal Commission Report, pp. 19,

Reformation

It is said that the reformation of the individual offender is usually regarded as an important function of punishment.

But it can have no application where the death penalty is exacted. Reformation in this case may be taken to mean only repentence. Murderers, however, in general, are capable of reformation. As we shall see later, the experience of countries without capital punishment indicates that the prospects of reformation are as favourable with murderers as with those who have committed other kinds of serious crimes.

Deterrence

Supporters of capital punishment commonly argue as well as maintain that it has a uniquely deterrent force, which no other form of punishment has or could have.

Ex-president William Howard Taft in July 22, 1913 writes as follows "I have no hesitation in saying that I think the abolition of the death penalty is a mistake, and my impression is that the states that have tried it have found it to be so. It is certainly a deterrent for crimes of bloody violence, and I dont think me have reached the time when we can afford to dispense with it"³

Sir James Fitzjames Stephen nearly a hundred years ago stated that, "no other punishment deters men so effectually from committing crimes as the punishment of death. This is one of those propostions which it is difficult to prove, simply because they are in themselves more abvious than any proof can make them!"⁴

(3) Leight H. Irvine, "By Right of Sowrd" New York, The Baker and Taylor [Co., 1915, p. 23.

(4) Royal Commission Report on Capital Punishment. p. 19.

PART III

The Function of Capital Punishment

What purpose is capital punishment intended to serve and how far, as now applied, does it achieve that purpose ? This is a difficult and controversial subject.

As it is stated in Part 1, it is commonly said that punishment has mainly three principal purposes:

- (a) Retribution (Retaliation).
- (b) Deterrence.
- (c) Reformation.

This is the traditional classification, and it is relevant to consider the importance of each of three principles in relation to capital punishment.

Retribution

This term is vague and is not always used in the same sense. Sometimes it is intended to mean vengeance, sometimes reprobation. In the first sense the idea is "that of satisfaction by the state of a wronged individual's desire to be avenged; in the second it is that of the state's marking its disapproval of the breaking of its laws by a punishment proportionate to the gravity of the offence."¹

Retribution in the sense of vengeance has now been widely discounted by many authorities. Some go far to say that "the reforming element has come to predominate and that the other two are carried incidentally to the reforming element".²

(1) "Royal Commission on Capital Punishment 1949 - 1953 Report", London H.M.S.O., 1953, p. 17.

(2) Ibid.

E.—New Methods of Execution:

Some of those who still advocate capital punishment are pursuing their inquiry into the question whether there is any other method, as yet untried, that could be relied on to inflict death as painlessly and certainly as hanging but with greater decency, and without the degrading and barbarous associations with which hanging is tainted.

Two suggestions have been made :⁶

a) One is the use of lethal gas in a way that does not need a gas-chamber.

b) The other is execution by means of a hypodermic injection of a lethal drug.

The British Medical Association have the opinion that if an alternative to hanging has to be found (though they do not advocate any change) gassing by carbon monoxide would be best. "A concentration of pure and adourless carbon monoxide", they said, "would cause loss of consciousness instantaneously and painlessly, followed rapidly by death".⁷

As to the other suggestion, its practicability has been questioned and some medical experts have doubts even whether it is more human than hanging.

⁽⁶⁾ Royal Commission on Capital Punishment Report, 1949 - 1953.

⁽⁷⁾ Ibid p. 257

Method of Execution	State or Country	Length of Period	Description of Period
Electro-cution	Ohio	*2 to 3 minutes	From leaving condemned cell to execution.
Electro-cution	Pennsylvania	3 to 4 minutes	From leaving condemned cell until pronounced dead. (Examination by physician takes about one minute of the time)
Electro-cution	Virginia	*3 minutes	Entry of prison officials into condemned cell and turning on current.
Lethal Gas	California	40 seconds	Entry of prisoner into gas chamber and unconsciousness.
Lethal Gas	Colorado	2 minutes	Seating and securing of prisoner.
Lethal Gas	Nevada	*(a) 7 minutes (b) 5 minutes	a) Entry of guard into prisoner's cell and unconsciousness b) Entry of prisoner into chamber and unconsciousness.
Lethal Gas	North Carolina	*11 minutes	Entry of prison officials into cell and unconsciousness.
Lethal Gas	Oregon	a) 5 minutes b) 1½ minutes	a) Entry of prisoner into gas chamber and unconsciousness. b) Departure of officers from chamber and unconsciousness.
Hanging	Iowa	*6 minutes	From leaving the condemned cell to execution.
Hanging	Maryland	*2 minutes	Entry of officers into cell and execution.
Hanging	Washington	* 2 minutes or less	Entry of Officers into cell and execution.
Hanging	England & Wales	*9 to 25 seconds	Entry of executioner into cell and execution.
Hanging	Scotland *	35 to 60 seconds	Entry of executioner into cell and execution.

I.—Is Electrocutation or Lethal Gas Preferable to Hanging ?

1.—The Royal Commission on Capital Punishment, in its report stresses the fact that it is not in its members' opinion, "the more horrible the punishment the greater the deterrence"⁴; a theory not supported by the history of the criminal law and repugnant to modern ideas. They have advocated the retention of hanging not as being weighted by this factor, but as their postulate that the requisites are humanity, certainty and decency. In the first two of these attributes, they think that the advantages lie, on the balance, with hanging, and though in one aspect of what they have called, decency the other methods are preferable. But this is not enough to turn the scale.

2.—The following table summarises the information about the length of time taken by the preliminaries to three forms of execution, namely, Electrocutation, lethal gas and hanging. The figures do not all relate to the whole preliminary period (i.e. the period between the summons to the prisoner and the act of execution); those that do are marked with an asterish. These are therefore Comparable except for the difference that in some the time is measured from the entry of the officers to fetch the prisoner and in some from his leaving his cell. 5

4. pp. 248.

5. pp. 253 - 254.

Republic, Togo, El Salvador, Chile, Guatemala, Thailand, Indonesia, Cambodia, Greece, Netherlands New Guinea, USSR, and Yugoslavia. The state of Utah in USA, allows a choice between hanging and shooting.

- d) *Guillotine*: decapitation remains the traditional method of carrying out capital punishment for ordinary crimes in France since the Revolution of 1789 and is in use elsewhere, for example in Dahomey, the Republic of Vietnam and Laos (Though in Laos it may be replaced by the firing squad). In 1929, Greece abolished decapitation.
- e) *Lethal Gas*: the gas chamber is used to carry out sentences of death in eleven states of the United States of America.²

C.—Execution in Public and Otherwise:

An execution in public was for long considered as the outward manifestation of the deterrent effect, even more than the idea of retributive justice, of the death penalty. This view still persists in certain states; however, as a general rule, since the second half of the nineteenth century, executions have progressively ceased to be carried out publicly. Only in a few countries is provision made by the law for public execution. This is the case in the Central African Republic and El Salvador (where it is even specified that the execution should, if possible, take place in the locality where the crime was committed) and in Iran, Laos, Cambodia and Chile. In the last two countries, however, the public character of the execution is more theoretical than real for the public is kept at a distance by the police and, in Chile, the execution is deemed to have been public if thirty persons are present.³

(2) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, "Capital Punishment" New-York, 1962, pp. 22-23 (see also Royal Commission on Capital Punishment 1949-1953 Report", London H.M.S.O., 1953)

(3) United Nations : "Capital Punishment", 23 - 24.

painful. New methods have been adopted, and certain other methods have been rejected as inhuman. There are four main methods of execution other than hanging used today; the following shows the distribution of the five methods:

a) *Electrocution*: 24 states of the United States of America have adopted this method. This method is also practised in the Philippines and in China, where provision is, however, made for hanging if necessary equipment for electrocution is not available.

b) *Hanging*: remains the most frequent method in use. It is the traditional method in the U.K. and generally throughout the Commonwealth. It is to be found in the United States, where it is losing ground, since only six states still practice it, compared with seventeen in 1930. Hanging is still used in Canada. In Somalia (Northern and Southern) hanging is the normal method. Hanging is also in use in Sudan, Gambia, Northern Rhodesia, Nyasaland, Ghana, Nigeria, Tanganyika, the Republic of South Africa, Mauritius, Seychelles, Zanzibar, Netherlands, Antilles, Afghanistan, Burma, India, Pakistan, Japan, Ceylon, Hong Kong, Iran, Lebanon, Iraq, Australia, Austria, Czechoslovakia, the United Arab Republic and Turkey.

In Yugoslavia hanging was abolished in 1950.

c) *Shooting*: in case of death sentences for military offences, hanging is often automatically replaced by firing squad. This method is naturally in use in those countries where capital punishment exists only under the code of military justice. As far as crimes tried by the ordinary courts are concerned, execution by a firing squad is practised by the following countries:

Marocco, Ivory Coast, Central African

- b) The exposure of the individual to gradual death from insect bites.
- c) The exposure of the individual to poisonous serpents.
- d) Throwing the convicted person to lions or other ravenous beasts.
- e) Drowning and mass drowning were other methods.
- f) Stoning to death was one of the methods.
- g) Romans used crucification.
- h) The cast of the victim from a high rock or precipice to the stones beneath.
- i) Poisoning was not uncommon.
- j) The burning of the culprits has been employed from primitive times to medieval times and on through the contemporary lynchings.
- k) Death at the stake was another method.
- l) Beheading has been one of the most universally employed types of capital punishment (this method has been revived in Nazi Germany).
- m) Hanging has been widely utilized.
- n) Other feudish methods of execution including suffocation, burnig alive, boiling in oil, breaking on the wheal and starvation were used.⁽¹⁾

B.—Existing Methods of Capital Punishment:

The differences which today exist regarding the methods of carrying out the death sentence are attributable to the efforts made to render death quicker and less

1. Harry E. Barnes and Negley K. Teeters, "New Horizon in Criminology" pp. 414-419.

is not passive but is an organized dynamic moving entity which involves and has a positive reaction. Man is never entirely free. He is limited by his biological capacities and the effects of the external surroundings" (3).

C.—Conclusions

- a) The social revenge is the only honest and logical justification for punishing criminals.
- b) The claim for deterrence is belied both by history and by logic. Thus, if a man is free to decide and is not affected by his experience, he cannot be deterred from crime by the administration of punishment.

PART II

THE ORIGIN OF CAPITAL PUNISHMENT

A.—An Historical Background :

1.—Capital punishment can be defined as "the infliction of the death penalty, taking the life of a criminal convicted of a serious crime". This is not very accurate definition because what constitutes "a serious crime" may be different from time to time, and from place to place. At different times in history there have been very different ideas about what crimes deserved this extreme penalty.

2.—In ancient Orient and Medieval Europe different methods of inflicting the death penalty were used :
such as :

- a) Flaying and impalling was widely practised.

(3) Albert Morris, "Lectures on Criminology" given in the 1st semester at B.U. 1953-1954.

and criminals developed, which somewhat mitigated the doctrine of free will, notably a shift from theories of revenge, retribution, expiation and deterrence, to a theory of reformation of the offender and protection of society.

The emphasis is now focused on the individual who committed the crime rather than on the crime itself.

b) *The Theory of Freedom of will* has had far reaching effects in Western World theology and education. It says;

“Since man is free to do as he pleases, it is of utmost important to prevail on him, through teaching and by threats and rewards, to conform to the sanction of society. By precept and example, he must be taught to emulate the good and true and to shun those who would tempt him to violate the prevailing morality”.

The scheme is not consistent throughout, for various rationalizations are manifested by courts, juries and moral groups when more privileged persons commit crimes.

In addition to this, many fictions are created and impossible virtues and questionable heroworship are encouraged. The individual is reminded constantly of his responsibility to others, so that he will develop a conscience to help him decide in the socially approved manner.

This is the philosophy underlying the traditional criminal code, and it is deeply rooted in the social fabric.

Certain concessions have been made by law:

- a) To children in the age of indiscretion.
- b) To others who are irresponsible and come within the doctrine of limitation, particularly the insane.

On the other hand, “responsible sociologists say that “freedom of will” is an antiquated notion, is not consistent with facts, and nobody dissected a human body and found a “will”. Human being in all his biological capacities

achievement of good conduct more difficult; "the philosophy of extenuating circumstances". That is to say, a person might be excused for wrong doing if it could be shown that he had no *willful intention* of doing wrong.

3.—*The doctrine of expiation*; the doctrine of retaliation or retribution which had dominated primitive society eventually gave way to the doctrine of expiation.

According to this concept, the individual must suffer or atone for a sin or a wrong committed by him against another person. The purpose of punishment was to deter potential wrongdoers from the commission of similar or worse crime.

This is simply a derived rationalization of revenge.

4.—*The Concept of deterrence*; though social revenge is the real psychological basis of punishment today, some are likely to bring forward the more sophisticated argument that punishment deters from crime. The person undergoing punishment becomes "an example" for all to see.

Punishment was (and is) a simple device for controlling the behaviour of men; i.e. most persons within the group will conform when they know the penalties for not conforming; those who persist in committing offenses are the real enemies of the state.

"Emile Durkhiem's similar analysis of the social functions of punishment is also focused on the latent function (consequences for the community) rather than confined to the manifest function (consequences for the criminals)."⁽²⁾

5.—*A theory of reformation of the offender and protection of society*; with the development of the biological sciences and the growth of new philosophies regarding life and social responsibility, other concepts of crime

2.—Robert K. Merton, "Social Theory and Social Structure", Illinois, Free press, 1951, p. 62.

The doctrines about the desirability and objectives of punishment, are closely related to the theories of crime and criminal responsibility:

1.—*Thus in primitive times with their theory of diabolical possession, the conventional notion of punishment was: either*

- a) To exorcise the devil — or
- b) To exile or execute the wrong doer.

In part, this was to protect the community against further outrages by the dangerous offender, but the major purpose was to placate the gods !

2.—*Next stage of the doctrine of punishment, more stress was laid upon social revenge.*

Crime was now considered the willful act of a free moral agent, as the individual was free to act as he pleased, his behaviour and his destiny were both in his own hands.

Society, outraged at this act of voluntary perversity, indignantly retaliated.

By this theory, the individual may choose to be an exemplary citizen and thus escape punishment here or hereafter (destiny); or he may be mean, penurious, immoral, criminal or perverse, and then he deserves to be punished, for it will teach him a lesson and deter others who might decide to behave like him.

However, it is easy to rationalize this same behaviour in a person of high standing in the community !

Eventually, there grew out of such social reasoning and of the fact that the impact of the ever increasing and relentless conditioning factors of life which made the

Capital Punishment

BY

Dr. SAIED EWIES

(An Introduction)

The purpose of this study is to furnish some data which will clarify some of the issues involved and to examine some of the claims made by those who defend the use of the capital punishment. It contains statements about the philosophy of punishment, the origin of capital punishment, the function of capital punishment, arguments against capital punishment and conclusions.

It is hoped that the facts will afford a basis for a judgment as to whether the capital punishment should be excluded or retained in the modern Egyptian Society.

PART I

Philosophy of Punishment

A.—The objectives of Punishment : ¹

Punishments resorted to in any society are based on:

- a) The assumed damage of the antisocial act to the group.
- b) The measure of repayment that the social groups exacts.

(1) Harry E. Barnes and Negley K. Teeters, "New Horizons in Criminology" New-York. Prentice-Hall. Inc. 1949. p.p. 391 — 394.

Sociology of Homicide Capital Punishment

تم طبع هذه المجله في يوم ١١ رمضان سنة ١٣٨٤
(الموافق يوم ١٤ يناير سنة ١٩٦٥)

محمد الفاتح عمر
نصر مجلس الإدارة المتلب

الهيئة العامة لشئون المطابع. ت. س. ٢٠٠٠

٢٠٠٠-١٩٦٤-٥٧٢٤

THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH

CHAIRMAN OF THE BOARD

Dr. HEKMAT ABU-ZEID

Minister of Social Affairs

Members of the Board:

Mr. Ibrahim Mazhar

Sheikh Moh. Abou Zahra

Dr. Hassan El Saaty

Mr. M. Salem Gomaa

General K. Redwan El Dib

Mr. M. Abd El Salam

Dr. Ahmad M. Khalifa

Dr. Gaber Abdel-Rahman

Mr. Moh. Fathi

Mr. A. Zaki Mohamed

Mr. H. Awad Brekey

Mr. Y. Abou Bakre

General A. Rafat El Nahas

Mr. Nasr E. Kamel

The National Review of Criminal Sciences
Ibn Khaldoun Sq., Awkaf City, Guezira P.O., Cairo.

EDITOR-IN-CHIEF

Dr. Ahmad M. Khalifa

ASSISTANT EDITORS

Ahmed El Alfy

Dr. Zeld Mohamed

Single Issue

Twenty Piasters

Annual Subscription

Fifty Piasters.

ISSUED THREE TIMES YEARLY

March — July — November

The National Review of Criminal Sciences

ISSUED BY
THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH
U.A.R.

The Role of School and Educational
Processes outside School.
Computers and handwriting identifications.
Researches on psychology of accidents.

IN ENGLISH

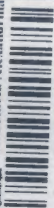
Capital punishment.
Analysis of writing materials.

ARTICLES & RESEARCHES & NOTES & NEWS





Bibliotheca Alexandrina



0535421